

بازدید شد
۱۳۸۴

والمحقق الموفق

۵۸

شرح صوری



بازدید شد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمین و صلی الله علیه و آله و سلم و علی خیره خلقه و محمد بن طاهر بن کتاب الطاهر و ان كان هذا جزء
في المياه و النظم في المطابق و النضار و الا سائر ما المطلق و هو ما يستحق اطلاق الاسم
من غير ضافة فهو ظاهر و في نفسه و يظهر في غير ما لا كتاب و السنة و الاجماع و نحن نطرح في
طرح و اموال و در في جلدات ای لا من الحاصل الملائم ان عند من في احد اسباب الوضوء
و الغسل المانع من الاصل الموقوف و في سطر القسمة و الخبث و في كل جزء حتى الكثرة في الاستبراء
عین النجاسة دون متنجسها الا في الاقوى على احدا و صاها الثلثة اعني الذی و الطعم و الزبی و الاض
و الاجماع و دفن و احضرة و البرودة و الخلاف و لا الجأرة و يعتبر في الاستبراء التبعی و لا یکنی
الانقضاء و علی الاقوى مطلقا و لو مع حصول مانع من ظهوره علی شكل التبرید و لا یجوز الجاری و هو ان
من علی بقوة او مطلقا ان كان فی الملاءمات النجاسة و لو كان فلیا علی الاقوى و لا الذکین ان کرمها
اسما و حتی في مياه الاواني و حیاض علی الاقوى و لا یغنی فی غیره تساوی السطح بل انما یغنی انما
على الاظهر خلافا للذکین و احکمه و اعلم ان ما فی حیاضه یغنی عن غسلها حکم الذکین و ان
كانت لمرأه متصلة بها من الملاءمات فلا یغنی عنها و لا یغنی فی المادة الکبریة نعم یغنی بلوغها
مع ما فی حیاض کما علی الاصح الاقوى و لکن یغنی ما فی حیاضه عن غسلها بالمرأه و لا یغنی

۹۶۰۵

(۹۶۰۱)

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب شرح صغیر (حدیقه المؤمنین) شرح مختصر

مؤلف سید علی بن محمد علی الطباطبائی

شماره ثبت کتاب

موضوع شماره قفسه ۹۶۰۱

۱۶۰۴۳

بازدید شد

خطی - فهرست شده

۹۶۰۱

قطعا وهل يتغير في اداة بقاء ما يحصل به الما زجته ام الاقتران اظهر الثاني مطر ولو قلنا باعتبار المنح
في تطهير القليل بالكثير كما هو الاصول الا وان لم نقل بكونه اقوى وكذا ماء الغيث حال ان مطر من
التحاب نلاحظ القليل منه المداوات جماعا في الاخرى من منسوب وشبهه مطر على الاشهر الاقوى
ويجوز القليل من الاكبر المداوات في التماسه مطر ولو قلنا لا يدركها الطرف منها حتى لدم والغاية
على الاشهر لا تظهر وفي تقدير الكثرة زمانا ومساحة زمانا اشهر في الاول انما لف او ماما وحلل
وقوله الشيخ والاكثر بالعرف في الظاهر في الثاني ما يلحق كل من طوله وعرضه وعقده ثلثة اشبار ونصفها
وهو حوط ان لم نقل بكونه اقل للموتى وغيره وفي الغيب لا اجاع وفي نجاسة ماء الميت المداوات
قولان شعورنا بظهور العدم واضطرنا للتجسس في خروج استنباط الموت البعس والنور والاشهر
اخبر فيها ما اوضحه اجمع على اظهر الاشهر في الشوق للصحيح ولا خلاف فيما عداه للصحيح
ومورد ما كالعامة في الخزانة هو الانصاب وفي القطر فلا تنزع لها سيما مع وجود راية
فيها بعضين واخرى بثلثين خلافا للاشهر فلا فوق بينهما وهو احوط وكذا قال الثمينة
التحان والمقتضى وغيرهم في المسكن فيخرج لها المأجور وفي الغيبة والسلب لا اجاع ويعضد
اطلاق الخبر عليها فلا اخبار ولا علة لذلك الحق الشيخ انقل بناء على اطلاقها عليه فيما عدا في
الكتاب بين هذا ايضا للاجاء واخبرها ايضا المنى بحاله نفس في ماء الثلثة يعني كيف في انفس
ولا يستحاضه وعلته للاجاء في الكتابين والا فالحجة غير واضحة فان غلب الماء فتعذر من جميع
من وجع عليها فم كان في الموتى وابو جعفر رجالا في الاخرى وعليه فلا يخرج في النساء والحيات وهو الاشهر
الاحوط اثنان فلا يخرج الا نقص مطر على الاشهر الاقوى والاحوط عدم انتهاء وعلى المداوية
يوما كاملا من طلوع الفجر الثاني الى الليل على الاشهر الاحوط ولا بد من ادخال جنس من الليل
اولا واخرى من بالملء مئة وكذا تسمية الاسباب قبل ذلك ولا يخرج مقدارا لغير من الليل
ولا الماتق منهما ويجوز انهم الصلوة جماعة لا يجيها بدونها كما قيل ولا الاكل كل على الاظهر
والموت الحار والبعث بل خلاف في الاول على الاشهر في الثاني وفي الغيبة لا اجاع وكذا قال

وجاء

في موت الغيب

في موت الغيب والبقية واشهر الحكم بعدمه وبالحجة غير واضحة على الاجماع في الغيبة وموت
سبعون ولو اجما على المسلم لصغير او على الكافر والا حوط فيلحقا قربا او بعدا فيه
انما قارب فيه بنوع صحيح والا فلا حوط ما في المتن ولو توقع المعذرة في الاسباب او مطلقا كما في النص
عشرة ولا خلاف وفي الكتابين الاجماع ان ذواته ونقطعت فادعوا واخسون كما في النص ويحكم
الا خبر على الاشهر وهو احوط وفي القدم اقوال مختلفة اشهرها خمسة للكثير وعشرة للقليل
وهو احوط ويظهر في الغيبة الاجماع وفي السلب من نفي الخلاف عند الامن المفيد والمرد في الصحيح في ان
خرج الشا من ثلثين ولو ادى ربعين وفي القليل لا ابيس لم اعرف تأمل في ناط الوصفان بنقل
على الاشهر والبعث على قول اخر فيخرج موت الكلب وشبهه في الجحش اربعون على الاظهر الا انه
وكذا في قول النجاشي اربعون وفي الحاق المداوية قولان وفي الغيبة الاجماع على الاحاق ونقص المداوية
بعضهم من الاخبار والاعمال لول الانسان بقول مطلق ولا مشهور في الحاق ما لا ينقص فيه وهو احوط
ان اعتبر فيه من جميع وان اعتبر ثلثين فالاول احوط وان اعتبر الا ربعين فلا ولا حتى النجاشي
فغيرها الكلب موت الثعلب والاشا والباس في النص في الكلب يشبهه والمرد في
الاشاة تسع او عشرة كل في خبر يسع كما في اخر والا حوط وللشعر اربعون لدخوله في شبه الكلب
الوارد في نصه وفي رواية ثلثون واربعون وفي اخره الا حوط وموت الطير كالدجاجة تبعها
وما ينبر الى النجاسة واعتسا الشجوب ولو مر ثيابا لا توبع مطر ولو لغيب غسل كما يفعله اطلاق الصحاح
واختاره المفيد وبعث فيه مخطوطة من عن النجاسة على الاشهر الاقوى والكلب لو خرج حيا وانما
ان قضيت كما في خبرنا وقضيت كما في اخر يسع ولا خلاف اجماع الا من احتج في الكلب فنقضت
فاربعون وهو ضعيف والا فالحجة القاطنة ثلثة على الاشهر الاظهر وقيل فيه اتم في سبع وعشرين
المستفيض هو احوط وفي رواية الصدوق وسندنا لم يظهره ولو ادى الصبي يسع على الاشهر
وفي السلب الغيبة لا اجاع وفي السلب اكل الطعام مطلقا عند الاكثر ومن كان غالب غداة عند بعض
وبين خرج عن كولين مطر عند اخره في رواية رضوية ثلث على ما مقتضى الصدوق وهو

خلف

ولو كان مريعا فلو كان لا يظهر وقيل نكث بالاجماع وهو حجة وكذا في موت
 العصفور وقيل لا على الاشياء الا في الغلبة بالاجماع ويحكي العصفور شبهه
 في المشهور ولو غيرت الجارية ما تم ما فيه اختلاف شديد بين الاصحاب بالاختلاف في انطوائ
 في نجح بين الاختلاف الذي اختاره المصنف وهو ان يخرج المأكلة مع الامكان ولو غلب لما قالوا
 عند ان يخرج حتى يزول التغيير ويستوفى لمقدار ان كان لا لا قولا لا كفا بما يزول التغيير
 مطر وان كان احوط طرح نجح مع الامكان ثم التراجع مع عدم للرؤى وفي ظهرها ان لا
 لا تغيب شبهه لا قولا ان قربهما انان مع حصول العلم بوجه عدم فالاول ولا ينجس العجا
 بالباوعة وان تقاربها كما بالمصنف نجاستها بما لا خلاف مع الاتصال ينسب على الاولان في
 التجسس بالملفات ويتجسس بعد ما قد سارع ان كان الارض التي بينهما اصلية لها كانت
 مع كون لبر فورها قنار والاكثف فورها أصبح ازساع على الاشهر وفيه قول اخر غير واضح المستند
 واخبار داخل لعامل بها لم ينظر ما المضاف فغيره لا يتناول الاسم الى الاسم الماء اطلاقا
 بل يتوقف على القرينة على الاضاف لا يصح سلبه فاول لغة كل حصن الاجسام والمصنوعة
 الخارج بما يسلبه الاطلاق دون المخرج على وجه لا يسلبه وان تغلبت كالمخرج التل بطل
 كالمخرج بالمخرج وان اضيف اليها وكما يظهر في نفسه بشهادة طهارة اصله لكن لا يرفع جود
 مطر بالاختلاف الاسمي الصديق في ما ظاهري ومن العرائ في الاضطراب وهما اذ ان لا استغاض
 نقل الاجماع على خلافهما في طهارة محل الخشب بل قولا ان الصحيح او انه هو المخرج مطر خلافا
 والفقيد والمترقب فقلنا رتبته مطر والاسكان في البصان في الاضطراب وكل هذه الاقوال
 نادرة لان نجاسة الاخيرين مع عدم وضوح مستند ثابتهما ويختص بالملفات للجحاشية مطلقا
 وان كان كثيرا مما عاينها وكلما اخرج الماء المطلق ولم يسلبه الاطلاق عرفا لا يخرج عن افادة نظير
 مطر وان غير احد لا يسلبه نظا المخرج فيها او لوقته على الاقوى لدرسته ولا لا ساء
 وهل نماز جنة المذكورة واجبة على فاق الماء ام لا قولا لا لا قولا اقوى ومع ذلك احوط واولها

ان كان المخرج من الجارية
 فلو كان مريعا فلو كان لا يظهر
 وقيل نكث بالاجماع وهو حجة

والسواء

يرفع به كحدث الاصغر يظهر من الحدث والشك بالاختلاف ولكن لا على الاقوى وما يرفع
 من المطر لا الاكبر مع خلافه عن التجسس طاهر جوارح ومطر من نصيب بالاختلاف في كلام جارية
 المنتهى وولد الاجماع وفي رفع الخشب بزيادة ايقولان والماء في الصحيح وفيه المنع وعلاجه
 من القتل ما هو احوط وان كان القول بالحوط مع الكل هذا هو المشهور بين الفاضلين اظهر
 ويتبع القطع بعدم المنع يتبع من الغسل في الاقواء وكذلك الفضالة والكثير للصحيح
 المصنف يحد مضافا في الاخيرين لعدم خلاف فيكم يستفاد من كلام جماعة وهل يحصل المنع تحتها
 او كراهية الجنب او بينه وبينها وبين والنفاء او المستحاضة وجها ان احوطها الثاني ولا
 كراهية فيما يتعلق بالاعتدال السبوت بالاختلاف كما صرح بجماعة وفيها شبهة لم يثبت ان لا يتغير الجحاشية
 قولان بل قولان اشهر هاء التجسس على الاقوى لا الاقوى ان كان المجل قبل الغسل فيجب كل الغسل الواجب
 المحل اعدا ما لا يستحقه فلا بأس بمطر الاصل الاجماع وهو ظاهر على الاقوى في رفع الخشب بزيادة ايقولان
 الحدث بزيادة الاطلاق لا يوجب عطف ما يزيل به الجحاشية في الغسل والمنع بوجهه فعدم العلم بتغير
 الجحاشية واصابته للجحاشية من حقيقة المستحاضة او غيرهما بما اعتبره اخر كعدم انفسال الاجزاء
 من الجحاشية بغيره مع الماء وعدم سبق اليها محل الغسل على الماء وهما احوط ولا يخرج من يغسل فبأنه احكام
 الا ان يعلم غطاه على الماء فيجب بالاشكال فيروى الاقوى مع العلم بجحاشية طاهر سياتي في
 الواردية بغيره من الغسل ويشكل في الشك والاطلاق العبرة بالمنع فيشك بل قبلها المشهور حتى
 اذ في الزمر ارسا لاجماع فان لم يتم ولا لا قولا احيى زعملا بالاصل السامع ايجل للعدا وضمة مضافا
 الى النصوص الصريحة في طهارة من الشاخصين جماعة ويتبع القطع بها اما الاعتدال بل مطلق التطهير
 بها فاما الشك في احوط اول وكيفية الطهارة قبل اطلاق الاستعمال بما مضى في التمسك بالماء المستحضر
 اذ كان في اليد لو كانت غير مطبوقة وفي بلاد غير حارة على الاقوى في ماء المستحضر اننا في غسل الاموات
 الابع لها جنة الشدة بل كغسله البقرة المتعددة والتعبد من الغسل فيمنع بقدر ما يتدفع به
 الضرورة اما الاشياء والماء بها هذا كل ماء قليل باضا جسم حيوان وكلها على حاله حتى الكلب

ينفخ

ما زال

ومطر

المتحاشية

وقام

ان كان المخرج من الجارية
 فلو كان مريعا فلو كان لا يظهر
 وقيل نكث بالاجماع وهو حجة

البنية والخشونة والكثرة في جماعها وفي طهارة سور مالا يؤكله قولان وكذا في سور المسوخ
 وفيما اكل الجيف مع خلوه موضع الملاقات عن الجاهل في الطهارة في اكل الطهارة واشهر عليه بما عاينه
 من تأخره ان كره للاحتياط في جاسته ماء القليل بالاندي كما الطرف من القم قولان احوطهما وا
 الجاهل استر ولو نجس احد الانا من فاشبهت احدهما بالآخر ولم يتعين اجتناب ما دها وجواب الاقوى
 عدم وجوب ارفقها للتيقن وان كان احوط ولو لا في احدهما طهارة في الظاهر بقاءه على الطهارة وفي
 حكمه المشتبه المصوب يجب اجتنابها ولا كل المشتبه المضاف الى الجاهل الطهارة بكل منهما ومع انقلاب احدهما
 يخرج بين التيقن والطهارة بالباقي مخير في تقديم ايها شاء وان كان الاحوط عند الطهارة كما قيل واشبه
 الاناء المتقن طهارة وتروا باحتساب احد المشتبهين بالجاهل استر او المصوب المتع من استعمالها وكل ماء حكم
 بنجاسته ولو الاشياء بالنقص بغير استعماله في الطهارة مع وفي الشرب اختيار اجراءه ولو قططر معه
 الى الطهارة **تليكن** في بيان الطهارة المانعة وهي فوضه وتعلمه الوضوء يستدعي بيان امه الاول
 في بيان سوجباته في خروج البول والغايط والبرج من موضع المعتاد خروجه لعامة الناس وان لم يحصل
 الاعتناء بالاجماع والصحاح وفي حكمه المخرج المتفق وغيره مخالفة والمنسند بعد الطهارة وعليه الاجماع
 في المشقة طاهر عدم الاعتناء فيه وفيه عدم الاستعداد في قولها لعدم واحوطها نعم المخرج
 من تحت المعدة ولا يتابع الاعتناء في اعتبار الاعتناء في غسل المخرج اشكال ولا قرب نعم الاحوط
 العلم والمعتاد للبرج وهو الذنب ولا عبرة بالخارج من غيره ولو قيل المرأة على الاطلاق خلا فالمعتبر
 فيه هو احوط والنوم الغالب على الحاسنين المتبع والبعير تحقيقا وتقدير ومطلقا اجزاء وهو نجسه
 موجب كسائر الموجبات للجنس وبه صرح في حكمه الاضمار والجنون والمنزلي للعقل والنصر والاجماع والا
 مستحاضة القليلة على الاشهر الاضمار كما ياتي وفي مس باطن الدماء واطن الاحليل والمذي والمني والقبيل
 قولان على الاشهر الاضمار لعدم وان كان الاحوط نعم ولا سيما في المذي منهوة الشاف في بيان الداء
 المحل من واجباتها ومستحاضتها والواجب سائر العورتين الدماء والقبيل عن الناطل المحرم ويحكم
 حال التحلل احوال الاستحاضة ايضا على الاحوط استقبال القبلة بمقادير البدن كلها اذا اخرج خامة
 ايضا على الاحوط استبدالها بالماخير مع ولو كان في الاستحاضة الاشهر والاشهر وفي الغيبة الاجماع

شرعا
 الطبيعي

غسل

غسل فخرج البول يتبعين الماء لا زالة فلا يخرج غيره مع اجماعه اقل المخرج من مائه ان شئت ما على
 الخشونة على الاشهر الاضمار والبرج كالكفاية عن المصنف الواحدة والاحوط الاضمار وان كان المصنف
 اكل وكذا يجب غسل فخرج الغايط ويتبعين الماء ان تعدى الحاجب المخرج لا يعتد به ماله اليه
 عاذا ولا يصطيق على ان لا يمس الاستحاضة اجزاء وحدها لا نقار يحصل بالاندي العين والاشهر المذموم
 بدلا من الماء والاشهر الاضمار في الاجزاء اللون كما توهمه وان لم يتعد المخرج نجس بين الماء والاحجار
 اجزاء ولا يخرج اقل من شاة ليجاز ان لم يحصل به النقاء اجزاء ولو فقي لا ينفقها اعتبار الكا انما
 على الاشهر الاضمار ولا يكفي في نجسها ان شاة عنها على الاقوى ويجوز ان يستعمل الحول وغيره من اجزاء
 الطاهرة المذيلة للعين بدلا من الاجزاء اذا كان المصنف يجب استعماله كل من الشاة على مجموع المحل فلا يكون
 التوزيع على الاقرب ولو لم يبق الشاة وجب به يحصل به النقاء ويجب الاستبراء في حصوله بالاندي والاحوط
 ان يستعمل العظم والاروف والمطعم والاحليل المستعمل ولا يغسل به الا خلاف الامن والتكرار والاشهر
 فاحتمل الكثرة فيها وهو ضعيف وقيل لا يمنع الاستعمال للمذكورات اشكال والاحوط لعدم مستها
 طهر البق ولو يتبعين مذهب من ينفذ في موضع من ارباب البول بالجلوس في موضع مرتفع او في
 كثير والنفق وقطعة الارض عند الدخول للاجماع والمنقول بالاشهر ودخوله وخروجه ولا يتأخذ
 الكثرة وتقدم التيمم على عند الدخول والاشهر للرجل على المشهور وقيل بالوجوب وهو
 والاعمال المأمور عند الدخول والخروج والنظر للماء وعند الاستحاضة ولو بالاجزاء عند الفراغ عند
 والنجس بين الاجزاء والماء مقدما والا على الثاني والاقتضاء على الماء ان لم يتعد مخرجهم على مجموع
 افضل من الاجزاء واجتنبه بالشرط ان لم يتعد مخرج يكون واجبا لا من الشاة بتقديم الرجل اليمن
 عند الخروج والبدن في الاستحاضة بالمقولة قبل الاحليل ويكره بالجلوس في الشاة جمع مشرعه
 وفي قوله المياه كغسله لا اجزاء ومنه لا بار والاشهر في المذمومها مطلق الطريق وموضع
 اللعن القس في الصحيح بابواب الدماء ويحتمل العموم باحتمال خروج النجس فخرج التيمم في الاستحاضة
 شيئا من النجس في الغسل او لم يبق في الغسل او لم يبق في الغسل او لم يبق في الغسل او لم يبق في الغسل

جميع شائع

فقد التمس في المقام مع حق الجلال بفرجه دون مقاديرهم بقدر ما خسر معطى على الاشياء الاقوى
وقيل في البول خاصة وهو ضعيف ولا يكثر الاستعداد بالبول والاستعداد عند الحاجة لا يقل
الاجماع والبول في الارض الصلبة وفي مواطن الهول وفي الجواريا وبساكنها على الاشياء الاقوى
وقيل بالمنع في الاخيرة وهو احوط وظاهر العبارة اختصاصها بالبول الكثرة خلافا للاكثر ما
لحقوه بالغايط وهو احوط واستقبال الفرج بباي البول والاحوط احق الغايط بهذا النص
والاكثر انساب حال التخلي بوسط وكذا السواك والاستنجاء ومنه الاستنجاء باليمين واليسار فيها
خاتم اسم الله تعالى في غير هذه التلويح ومعهم قطلا وقيل بالمنع معطى وهو احوط والحق
اسم الانبياء ولا يعلم لهم والكلام حال التخلي معطى وقيل حال التخلي معطى لا بد من الله تعالى
حسن على كل حال الا ان لا يعلم ومنه حكاية الاذن ولا يحتاج الى تبديل المحيولات بالحق تعالى
للقدر في طلب الحاجة ان لم يمكن فهو من التصفيف والاشابة والدراسم وتحليلها على طين
ثمته كمن المشهور في باب الاحكام للعوامات الثالث في بيان الكيفية التي كيفية الموضوع والفرق
فمنها صليحة **الاول** البنية وهي القصد الى فعله مقارنته لا واجب من اعلى الوجهة متعلقة على
الوجه من وجوب او تلبس والقرب الى الله تعالى والاستباحة والرفع حيث يمكن ولا سبب
في اجزاء البنية المتعلقة على ما ذكر ان كان في وجوب ما عدا الله بنظر لعدم دليل عليه فيجب
فيجوز تقديمها على غير اليد من المستحب عند الاكثر بل في غير يستحب والاولى تأخيرها عند
غسل الوجه وما اجمع ويجب استدلاله من حكمها احتياليا في غير وجهه عند الاكثر ان لا يتقبل
من تلك البنية التي تتقافها عند اخرين بان يكون ذكرها غير فاعلا البنية تتقافها وهذا
اولى **ثاني** غسل الوجه وصوله من قصاص شعر الرأس الى مشعر منبسط عند الناصية وهو عند
انتهاء استدارة الرأس وابتداء شطوط البجامة بالانزعان الى الحاذية شعر الله في الموضوع التي
يخبر فيها الشعر عند مشعره منبسط ما شمل عليه الا بهام والوسطى ويخرج في ذلك متوى للثة
في الوجه واليد في جميع فاق شعر الناصية شعر الجبهة المعبر عن الاول بالاشارة وعن الثاني

بالاغص

بالاشارة وقيل الاضاح وطولها النسبة الى وجهه الى مشعر الخلق ولا يجب ان يمس من
التي تروا عنهما طولها وعرضها ولا اضلاع يجب ان يمس من مشعر ما فوق العنق وبضعة من الجنب الى
الاصبعان ان يمس جميع ما بين العين والاذن ولا يخرج من العنق عن احاطة الاصبعين ولا ما
خرج عن اعراض عن احاطتها وقيل بالوجوب في المقامين وهو احوط سيما في الثاني لدعوى
عن الوجوب فيه ويجب غسل ما عدا الاصبعان من مواضع التخلي في البول والحق في غسلها
ان الحية ولو كانت خفيفة على الاشياء الاقوى والماء يدخلها من الماء فغسلها الغسل البشري
المستوفى فيها اما الظاهر فلا بد من غسلها بالاخلاق وغسل جزء ما جاوزها من باب المقدمة و
هل يجب غسلها لا قولان والثاني اقوى ويستوي في ذلك شعر الوجه والشايب والحداد والحداد
والحاجب والصفحة والهدب ولو من غير ارجل وهي الاجزاء عليه في الثالث غسل اليد من مع
التي تقين وهما جميع غطية الزرع والفصل لا نفس الفصل كما يتقاف من القحاح وعليه في غسلها
اصالة من باب المقدمة مبتدأ بها ولو كان نكس فقولان اشبهها واشهرها ان لا يجوز كذا
في الوجه فيجب **الابتداء** من اعلا مشعرها للتمضي غيب في المقامين وهو ضعيف واقل الغسل
هنا وفي الفصل ما يحصل به مساواة بان يتقبل كل جزء من الماء من محله الى غير ولو جعاه ولو كان
وهنا ولا يخرج ما دون ذلك ولو اضطر الى الاشياء الاقوى بل كان يكون اجزاء اخلا للشيخين
فاكثرها به حال الضيق وهو ضعيف وان كان احوط مع التيمم **الثاني** مسح بشرة مقدم الرأس
او شعره لغاية الشجاة من جهة والمزيد بالقدم ما قابل المؤخر لا خصوص ما بين القدمين المتبر
عند الناصية ولكن عدا اليد والعضة الغيرة احوط ويجب ان يكون بقية البلل ولو بالاضاءة من
مطافئها من اعضاء الموضوع على قول اوله لم يبق في اليد غير شئ على شعر وهو احوط واولى
الواجب منه الا ان يمس به يمسح ولو جاز من الاصبع بمسح على المسوح على الاظهر لا شعر وقيل
بالوجوب وهو احوط وقيل انه ثلث اصابع مضمومة وهو افضل والاستبراء في المرأة ولو استقبل الشعر
فمنكس فلا شوب يجوز مع الكراهة وعليه الاكثر وقيل بالمنع وهو احوط ويجوز المسح على الشعر

والشدة ولا يخفى إذا كان على حامل كالتراصة اختيارا ويجوز اضطراب روى وكذا مسج ظاهرا لا
وحدان طولاً من روى الاصل الى الكعبين فلا يخفى فيه المسح على الاشياء الاقوى وعرضاً
كذلك يجب ثلث قبل بوجوبه والافضل بكل الكعبين وهما اي الكعبان قيتا القدم اما الثاني ما بين
المفصل والوسط عند علما شامخ كما استفاض فيقدم حتى بين العامة كل قيل ما القول باننا الفصل بين الساق
والقدم نادراً ضعيف ان كان احوط ويجوز المسح هنا كما لا بأس به على الاشياء الاقوى وقيل لا وهو احوط
ولا يجوز على حامل من خفف وغيره وفيه الشك فيخصص على الاحوط الاضطرار من جهة التقية وتخوها
يجوز انفاقا وفي حكمه الفصل التلقية ولو دلوا لاصح بينه وبين المسح على خفف في التوجه اشكال وكذا
اعادة الوضوء عند زوال السبب مع تدهور الاحوط الوجوب خلافا للمشهور وهو غير جيد والشك
التقريبين الاغصان ينبغي بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليد اليسرى ثم بالرجلين وبكفي قد لا يكون
ذكره والمشهور انه لا تقبيل بينهما بل عن الحلق في بعض فتاوى فقهاء الخلفان فان جماعا اذ لا وجه
مطهر اقوى مع اننا احوط والى تقديم اليمنى على اليسرى باب المولات وهو ان بكل المتفرج عليها وقيل
حصول الجفاف فلا يجب المشاهدة الحقيقية فلا الغفيرة مطهر على الاظهر المشهور وان كانا احوط
وعلى الماء بالجفاف جفاف ويجب غسل جميع ما سبق والبعض مع الاقرب اقوال والاشهر
اظهر وان كان الشاف احوط ثم بجفاف المبط ما كان لقصر ردة الساجدين غسل الغيب شدة الجحود
وخو لم يطل على الاقوى لصح الرضوى وعن كرم كونه اجزاء والاصح اعتبار الجفاف الجحود فلا
يكن التقديري وتقبيل الاصحاب الجفاف بالهواء المعتدل لا خارج طر ولا فطر طائفة لا مطهر حرج به
وكرم وانقض في الغسلات مرة اجزاء والاشارة في ردة الساجدين بدعية على الاشياء فيها بل على الاول والا
جماع في كلام جرح وتكرار في المسح عند ما لا وجوب او الاستحباب او لكن للفتنة في علمان لم يقصد
الشرعية ومع تصديها ولو استحبابا فقد ابدع ولكن وضوء صحيح بلا خلاف كما عن الساجدين وكرم
ويجوز ما يمنع وصول الماء الى البنية كالحمامة في التيمم ونحوه ومنه لو ختمت الاظفار بالخارج من العادة
قطعا وغيره احتياطاً ولو لم يمنع منه كاستحبابا ولم اعرف وجهه الا ان يكون تقبيلاً وهو غير مستحب

والجفاف

واجباً من اهل الارواح والنفوس التي تشدد على العظيم المنكسر وفي حكمها ما يشدد على الجرح والقرح او
يطلس عليها او على المكسور من الرضا ونفسه او يكره الماء او يغسل الاضغاث حتى يصل البنية ان امكن
بشيء منها حتى يصلها وان كان القرب بينها كما ذكرنا احوط واول هذا ان كانت في محل الفصل وان كانت
في محل المسح تقبيل التزج مع الامكان ولا يمنع عليها وقيل بوجوب التكرار هنا ايضا والاكتفاء بعين
المسح على الجبيرة مشكوك في الاحوط الجرح بينهما او لا يمكن التزج وما في معناه مسح عليها ولو كانت في
موضع الفصل اتفاقا كما في عباير جماعة واحتمل الاكتفاء بغسل ما حولها ضعيف جداً والظاهر كراهية
المسح بانها مسماً وقيل بل يزعم من عاتق الفصل وهو احوط وهل جواز المسح مطلق او مشروط بعدم
امكانه على الوضوء وجهان والاحوط الجرح بينهما مع الامكان ولا بد من استيعاب الجبيرة بالمسح فلا
يكفي المسح نعم لا يجب الاستيعاب حقيقة بحيث يشمل التخلل والتفرج ولو كانت الجبيرة تحت وضع
ظاهر عليها مسح والاحوط تقبيل الجبيرة مع التعدد والكثرة الجرح وكذا الجرح والقرح يجب مسح
الامكان ومع عدمه فلا احوط بل المشهور وضع جبيرة عليها او لصوت وفاقا لعلامة تقبيل لا خلاف
فيه ما لم يستر شيئاً من الضيق والتزج بينهما وبين التيمم احوط ولا يجوز ان يولى واجبات افعال في
كف الغسل والمسح لا غيرها عارية احتياطاً ويجوز اضطرابا اجزاء من طم بيا السلس ونقطة البول
لا يكون معتبرة شئ يتعلق به فيصل كغاي من دون تجديده للوضوء الا عند حدثه الا احتياطاً
وفاقا للهوسه خلافاً للمشهور وقيل يتوضوء لكل صلوة والقائل اكثر وهو احوط وكذا الكلام في
المسحون الغير القادر على التحفظ من الغايظ او الريح بقدر الصلوة فيكون يتوضوء بعد ذلك
الاحتياطاً على الاظهر ويجوز لكل صلوة على الاحوط والقادر على ذلك لو جابه المحادث في
انشاء الصلوة فوضوءه ونحوه على ما صل على الاشياء واستأنف على الاحوط بل الاظهر والسنن امور
وضع الا على اليمنى مطهر كما يفيد اطلاق العبارة وغيرها اذا كان واسع الدرس والا فعلى
اليمنى كما قيل ولا بأس به الا عند غرض بها ولو غسلها والتيمم عند ذلك يوضع اليد في الماء او
على الجنبين والجميع الى ولا ضرورة في تركها اجزاء والموجب محمول على التأكيد او ترك البنية

جزء من الماء كان مرتباً وان كان مرتباً ففي اعتبار المقارنة لا اول جزء من البدن مطر ويجتنبه
الباقى بعينه فكله تعرفية ولا يغفل عن انفسه الكامل يتقارن انفسه الكامل جميع البدن اقوال والوضوء مشهور بالجمع
بينه وبين الاخرين احوط او مقدمة عند غسل اليدين وفيه ما مر في الوضوء والا حوط الا لا يستدل
حكم كاسترخاء غسل البشرة ما يمتنع غسلاً ولو كان كالدهن كما مر ايضا وتحليل ما لا يصل اليه الماء الا بانفسه
ولو كان كشيء او غيره نعم لا يجب غسله وان كان احوط والتركيب وهو ان يبدأ برأسه ومنه اليدين
ثم يفيض من يمينه ثم يسار كل منهما من اصل الفتح الى تمام القدم ولا يجب الابتداء بالا على في الاعضا
الثلاثة كما قالوه ولكن احوط ويتبع السرة والعمود الجائزين فيوزع كل من نصفها على كل منها مع زيادة
شيء من يمينه ثم في كل منهما ويسقط الترتيب بين الاعضاء كما بالادتماس والانغماس في نوعة واحدة
تحت الماء ولا يسقط بالوقوف تحت المطر ونحوه على الظاهر ولو اغفل لمع وجب الاستئذان على الا
ومسئرها سبعة الاستبراء للمنازل اذا كان رجلاً مطر على الاقوى بالبول مع امكانه وما لا اجتهاد
مع علمه عند الاكثر ومطرها هو ظاهر المثل وهو الا يستبراء بالاجتهاد بان يعمد كره من
الطهراى الاثنين باصبعه او سطى بقبضه ونحوه في القبض من اصله الى الخففة الا لا يصح
المذكورة والابهام ثلثا في كل من العصر والنفس فيكون المسح استئذاناً وسبعة ولا يجزى دونهما
على الاشهر الاقوى وغسل اليدين من التلذذين على المشهور او ما دون المرفقين او منهما كما في النصوص
والمضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء واحذر اليدين على الجبل ليس بواجب لغيره وجب عن
مفهوم الغسل وتحليل ما يصل اليه الماء للنصوص وما استفيد منها الاستحباب في الوضوء
والغسل بقاءه لا ان يدا ما احكامه فيجوز عليه الغسل الرابع وباعضها حتى البسطة وبعضها
اذا قصد لها احدها وسر كتابه القرآن وهو كماله وحده وفي المرفة ومقام مقامها كان تشديد
والهزة جزء من البدن تحلله الحياة وتعرف قرائن عدم احتمالها في غير بالنية ولا هزتها مع
انفسا لها ودخول الساجد الاجتيازه فيجوز فيها خاصة لا مطلق المشي والوقوف عليها على الا
بل الاقوى عند سجد الحرم وسجد النبي صلى الله عليه وسلم فبحر الدخول فيها ولا اجتيازه ولو احكم فيها وحصل

المعصية

فيها

فيها مجتنباً لغير وجهيهما وجوباً على الاشهر لا اقوى ووضع شئ فيها مطر وان لم يسلم
اللبث بل ولو طهر وجهه من الخادج ويجوز اخذ منها ويكره قدره ما ذكره على سبعة ايات الى سبعين
وتأكد فيها ورسول المصحف وحمله والنوم حتى يتوضأ فتخفف الكراهية ولا تشاء ولا على الارض
وان يتمكن من الوضوء يقيم وتخير في نية البدنية عن احدهما وعن اصل لعلته الاولى لا تشاء
عالمية فمضد يستحق فيشتق الكراهية بهما في المشهور وقيل بهما مع غسل اليدين وقيل بالوضوء
وقيل اول غسلها او بالمضمضة وفيه غيرة ذلك من الاقوال والنصوص والكل حسن وبطل الاختلاف
على ما قبله بفضل الظاهر من استغناء الكراهية بذلك والا على تخفة كلفه عليه في مع وانخفاض
وهو ما يتلون به من قضاء وغيره ويحتمل الاختصاص بالا ولا يكره انخفاض بعد الجنبات تكلاً
العكس الا اذا خذ احدهما ما خله كافي وايضا ولو لم يجنب بالاشهر بل لا يشبهها بالذي بعد الغسل
اعادته الامع البول قبل فلا يجنب بالاختلاف وكذلك مع الاجتهاد مطر كافي لمن رجع او غش طهراً
البول كما هو المشهور ولا دليل عليه هنا من اصله بل اطلاق النصوص بالا عادة مع عدم البول بد
والاسباب انما احوط ولو احدث بالاصغر في انشاء غسله فغير اقوال ثلثة اجتهاد وانها يجب
وجوب الاتمام والوضوء ولكن الاعادة مشهورة ونصوص الا حوط بالجمع من القولين بالاتمام
والاعادة والوضوء ويجزى غسل الجنبات عن الوضوء باجتماعها ولا يستحب ايضا على الاصح الاشهر
المشهور في اجزاء غير من الاعضاء عند تبدلها ظهور انه لا يجزى بالاجزاء الوضوء على المشهور وبصرح
الوضوء والمروى في القولين لا يثبت الجنب في الخيف والنظف في احكامه وهو في الاغلب عدم
اسوداد احدهما غليظاً طاهره غليظاً لم ينف وتقع عند خروجه وبهذا لا ومان يمان عن عدم الاستحباب حيث انشبه
به فان اوصافه بغيره الضيق من الاوصاف المذكورة فان استبرأ بالعدو اى بدم البكارة حكم له ان يتوضأ
القطنة التي تشدها والحيض بانفسها والاشتباه القرحة حكم لها ان يخرج من الجنبات لا يمين
والحيض ان يخرج من الايسر على الاصح الاشهر وقيل ما لا غالب فيبذل مع فيه ما يمكن كونه حيفاً
فانه يحكم به ولو لم يكن كل كما سياتي ولا حيفه وبه بعد سن اليأس وسياق بيانه انشاء الله تعالى

في بحث العدد والاصح الصغرى قبل اكل البع سنين اجاعا فيها وهل يجتمع الحيض مع الحمل في
 واقوال مختلفة الا ان احدها او اشهرها بين العامة انه لا يجتمع ومع ذلك وفي سنده و
 دلالة ضعف اكثر من اجب عشر ايام او اكثر ثلثة ولو كانت يوما او يومين ثم لم يزل انقضاء العشرة
 من الايام في غير ذلك الدم حيا اجماعا ولو كانت في جملة العشرة فالمرور في المرسى
 انه حيض وعليه الشيخ وغيره ولا يخلو عن قوة للاصول ان خلافة هو المشهور ودليله غير
 معلوم عند الرضوي ولا الاشهر لا يمكن دفعه وعليه فيجوز استبدال الدم في الثلثة بليا ليهي
 بحيث ولا متى وضعت الكرش تلو ولو قبله على الاقوى في اعتبار القليلة الاولى والاكتفاء
 بما عداها اشكاله الثاني قوي ان لم يكن خلافا اجماعا فممن عن كونه والمقتضى وانما هو المراجعة بين
 الثلثة اي بعدها الى تمام العشرة من اول الشهر ويزيد فهو حيض وان اختلف لونه كان بقية من الايام
 الاستحاضة ما لم يعلم انه لعذر او القرح او جرح ولا فرق في ذلك بين غير ذات العادة ومطروحاتها
 ونوعه بغيرها دون العشرة فيحكم على ما زاد على ايام العادة بكونه حيا ولو كان بعد ايام الاستحاضة
 على الاقوى هذا الذي يتحقق من الدم عن العشرة ومع تحاوزه عن العشرة فتجمع ذات العادة اليها
 فتجعلها حيا وقبلة وعدة بيا واهما معا لكنها في الاولين فيما ترجع لم تعده الى احكام البتة
 والمضطربة والمبتدأة بفتح الدال وكسرها وهما من لم تستقر لها عادة لا بد لها بالدم كما يستفاد من
 المعبرة والمضطربة وهما من نبت عاداتها او تكسرها لهما الدم من غير استقرار عادة ثم جعلا الى
 التغير فيجعلان ما بالصفة الحيض وشبهه حيا ومعدله استحاضة ومع فقد اي التغير
 اتفاق الدم في الصفات واختلافها مع كون ما بالصفة اقل من ثلثة او اكثر من عشرة او كون ما ليس
 بالصفة المحكوم بكونه طهرا وحده ومع الاستقرار اقل من عشرة ترجع مع المبتدأة الى عادة اهلهما
 او اقر بهما من الطرفين او احدهما كالاحت والهي والحيالة ولا بان من ولا يعسر اتخاذ البلد
 على الاقرب واشهر جوارها جوعها الى اقرتها وذو اسنانها اذا فقدت الاقارب او اختلفن
 كما عليه جماعة ومطروحاتها لم يعرف له مستند واضح ان لم يكن اجماعا فان لم يزل هل والافتراق

تختلفات وان غلب بعضهن على الاصح رجعت المضطربة الى ما ويات وهي احدى سنته في كل شهر
 او سبعة تلك مخيرة بينهما الا ان الاخير هو حوط والى اول ثلثة من شهر وعشرة من اخره مخيرة
 في الاستدراك ما شئت منها وهذا احدا لا قول في المسئلة ومستنده الجرح بين الدوايات للثلاثة
 ولا يخرج عن منافقته والاحوط تعين السبعة مطر وتحجب في وضعها حيث شئت وان كان في الاول
 ولا اعتراض للمرجح في ذلك عليها وهذا ان نيت المضطربة برة الوقت والعدد معا اما لو نيت
 احدها فان كان الوقت اخذت العدد كالدوايات والعدد جعلت ما بقيت من الوقت حيا ابلا او
 او بانيها واكثره بانها على وجه مطابق فان ذكرت اوله اكلته للثلاثة واكثره بيا واخره
 تحتضت بيومين قبله متيقنة وقبلها او وسطه الحفوف بمساويين وان يوم حصة بيو
 منين واختار السبعة قطعا ليوافق الوسط ويومان حصةها بمثلها فيثبت ربعه و
 اختارت هذا الشهر مع احتمال الثمانية بل العشرة بناء على يقين السبعة وامكان كون الثامن
 والعاشر حيا فتجعل قبل الميقن يوما او يومين او ثلثة ويعدده كل او الوسط المطلق بمعنى
 الاثنا عشر حصة بيومين متيقنة واكثر السبعة او احدى الدوايات متقدمة او متاخرة
 او ان الفرق ولا فرق هنا بين ثقيف يوم اخر زيد ولو ذكرت عددا في الجمل كما لو ذكرت ثلثة
 مثلا في وقت المحرم بكونها جميع العادة او بعضها او اولها واخرها فهو الميقن خاصة واكثره
 بما في الدوايات قبله او بعده او بالفرق وانما ثبتت العادة باقسامها عندنا باستثناء شهرين
 متواليين او غيرهما مع عدم الحيض بينهما في ايام ولادة الدم اخذا وانقطاعا سواء كان في وقت واحد
 بان لم يزل في اول شهرين سبعة مثلا او في ثقيف كان ثلث السبعة في اول شهر واخره فان السبعة
 عادة وتنبه خاصة ولا فرق بين الثلثة في صحة القفا وزعن العشرة في وجوب التجميع في الشهر الثالث
 بها وكذا في الحيض بحد الزيادة فيه الا في الثمانية نسبيا في اختلاف في ثلثة في استقراره في الشهر
 من مرتين متساويين في استقرار العادة او الاولى على الاقوى ولا تثبت بمرتين في الشهر الواحد
 باجماعنا وفي المرتين المتساويين خلافا لشكال ولو كانت في ايام العادة صفرة او كدرة قبلها

وعده في الايام
 في النكاح في الوقت
 المتفق في شهرين مع
 اختلاف العدة فيها
 في مدة واحدة وثلاثة

او بعد ما انزل من دبره ويحيط به وتجاوز المجرع العشرة فانه يرجع للعادة على الاقل
 الاظهر ونحو قول اخر يرجع القيمة وهو متدد ولا فرق في العادة بين الحاصلة بالاخذ والافتقار
 او بالقيمة على الاقل ثم ان محل الخلاف في الممن انما الذين امنوا وانفسا لما مع عدم تحلل اقل القيمة
 بينها اماع لا انفصال والتحلل فغير خلاف من وجه الاخر لا قول جعل العادة خاصة حبضا وقيل مع
 القيمة وهو ضعيف وتتم ذلك ذات العادة الوقتية مصط الصلوة والصوم بحجبه رؤيته الدم خاكسة
 اجماعا ان كانت في ايامها القطع على الاشهر الاظهر قوي في تحيض اشتداد والمضطر به وقتها بل ان
 تردد واختلاف بين الاحتجاب والاشهر الاظهر ذلك ولكن الاحتياط للعبادة او الحق يتيقن
 الحيض محقق في ايامها على ما يقتضي واعلم ان من لم يستقر له عادة اذا انقطع دمها لدون العشرة
 تستمر وجوبا بوضع القطعة كيف شاءت على الاقوى فان خرجت فقيمة فقد طهرت فلتغسل من غير
 استظهار وكذا اذا كانت تقطع دمها عليها ومع الاستمرار والتجاوز ^{بما لا يتجاوز} تستمر بخنط بترك العبادة او
 سجدا باعلى الاشهر لا قولى وجوبا وهو احوط ولا يجعلها يوما او يومين او ثلثة ثم يرضى
 مستحاضة تعمل على استحاضة ونصب على المشهور ان اجتمع اليه فان استمر وتجاوز عنها كان ما بعد
 ايام الاستظهار مع استحاضة قطعا وما هي قطعا من النصوص للعبادة وجوبا كونها حبضا و
 لكن المشهور كونها استحاضة مستند غير واضح الا انها حوط فتقتضي ما يخرج كذا فيها من العبادة
 والاشهر لا تقطع على العاشرة فما دون فقتضت الصوم ^{كانت ام لا} التفتت به فيما بعد ايام الاستظهار
 انظر لما مر من ان مائة مرة مع من الثلثة الى العشرة مع عدم التجاوز حيف دون الصلوة القولى
 اتت بها فيه لظهور ايام الاستظهار مع ما بعد ان كان حبضا على الاشهر الاظهر بل قبل اجماعا
 واقل الظن عشرة ايام اجماعا ولا حد لا كثره بل اختلاف لا من محلي نشأة اشهر وهو زاد ما لا
 حكام فلا يتقدم لا يقتضي لها صلوة ولا صوم ولا طواف وحرم عليها وجبة كانت الثلثة ومنه
 مشغولة بالحض كانت ايام فادق ولها تغسل ولا ترفع لها حدث مع ولو طهرت قبل انقضاء
 ايامها ان كانت في انقضاء التخلل مع الحكم بكونه حبضا ويجزم عليها دخول المساجد واجتباب التحلل

خاتمة

خاصة فيما عدا المجد من فحرم فيها ايضا وكذا يحرم عليها دخول المساجد اجتنابا لخللها
 ويحرم على زوجها ومن في معناه وطهرها قبل اعلى الاظهر انهم على الاحوط اذا كان عالما بالتحريم
 عاملا اجماعا ويحرم بالعلم بدليله المستفاد من اخبارها بما اذا لم يكن متهمته ويحرم ايام الا
 مستظفرا بايام الحيض وجوبا على القول بوجوبه واستحبابا باعلى تقديره والا حوط اعترا لغيرها
 او العاشرة مع ولو على الثاني لاحتمال الحيض بالانقطاع عليه كما مر لكن في بلوغه حدا الوجوب
 كما قبل فظهر ولا يصح طلاقها مع دخولها في الزوج بها وحضرة وغيرها ما ياتي في محل وجوب
 عليها الغسل المشروط بالطهارة مع النقاء وما في حكمه وقضاء الصوم الواجب المتفق في
 ايامها في الجملة ومط حتى المندور على قول دون الصلوة فلا تجب عليها قضاءها الفارق
 النص لا مشقتها بتكررها ولا غير ذلك وهل يجوز لها ان تسجد لموسم ابدا سجدة او
 فليتها او تسجدت اليها في قولان ولا شبهة فيهما اذا كان ذلك وهو الاشهر وفي وجوب الكفارة
 على من وجب بوطيها روايتان وقولان احوطها الموجب هو الاشهر بين المتقدمين حتى ترضى
 جماعة منهم لاجتماع عليه فلا يترك الاحتياط بمهما يمكن بهي اى الكفارة وبما رافقها
 ذهب خالص مضروب ولا يخفى بين ولا القيمة على الاصح واليه الحيض ونصف في وسطه
 وسبع في اخره وتختلف باختلاف الحيض الذي وطئت فيه فالثاني اول لذات الثلثة و
 هكذا ذات عادية كانت العادة عشرة ايام على الاقوى وبصرها عند الاحتجاب مستحق الزكاة
 ولا يعتبر فيه التعداد ولا الكفارة على الموطوءة ولو كانت مطاوعة وتجب له الوضوء المني
 بلا ضرب دون الاستباحة لوقت كل صلوة اليومي وذكر الله تعالى بعد مستقبل القبلة
 في مصلحتها بحيث شئت لاطلاق النص وان كانت اخبار المصلي ان كان احوط ولكن الذكر
 بقدر صلواتها في الحسن ويكره للمطاف كالحج وقراءة ما عد الفرائض الاربع حتى البيع و
 السبعين هنا على ان يقتضيه اطلاق النص وكلام الاكثر قبل باستنساها كالحج والايح من وجه

لذات الستة
 ووسطه 7

ولكن الاطلاق احوط وجعل المصنف ولم يرد وبين السوء والفرج ومن في معناه الاستمتاع بها
بما بين الشرة والتركبة من الدبر ولا يكره ما خرج عنده وطبقا قبل الغسل وتساكرا ذالم فكن شبقا ولا يحرم
عليه مطلق الاشارة لا تقوى والا حوطان يامرهما بغسل فرجها ثم ليها انها ان شاربوا احاضت بعد الغسل
الوقت للفرجة ولم يفسد مع الامكان بان مضى من اول مقدار فعلها ولو خففه فهدرها ما يجب
وفعل ما يتوقف عليه ما ليس يحصل لها طاهرة فثبت اجرا عا وسمع ^{عند} امكان ^{عند} يجب القضاء ولو ادرت
مقدار اكثرها على الاشارة لا تقوى وكذا لو ادرت من اخر الوقت قد ادرت الطهارة وغيرها من المقدامات
المفقودة واذا القول الواجب من ركعتين من الصلوة يجب جملتها وجبت اذ لم يقطع حتى يظهر والمغرب
وسمى الاكل بها وجبت قضا وغسل كغسل الجنب في كيفية واجباته ومندبهاته لكن لا بد منه
من الوضوء كغسل الفاتح غسل الاستحاضة ودهنها في الغلب صفه بارد رقيق يخرج بشاقل ونحوه و
تدبها الغلب ليدرج ما استدركه من قوله لكن فافتره بعد اذنها او ايام الاستظهار كحصى مستحبة الى
تجاوز العشرة بعد غايته النفاس بعد سن البياض وقبل البلوغ الى كمال التسع وسمع الحكم على قول
والاعلى الاشهر لا يظهر ان اجتمع شرا في الحيض كما في استحاضة مطم ولو كان سلو بالصفات كان
عبيط احاد اسود لعدم امكان التحيض فجميع ذلك يجب عليها بعد رؤية اعتباره وملا حظته
فان الاستحاضة تنقسم الى قليلة ومتوسطة وكثيرة لا تشارك ان لا يغسل القطنه اجمع طاهرا او باطنا
او في نفسها اكثر ولا يسيل عنها بنفسه الى غيره او يسيل الى الخرقة فان سلخ باطن القطنه ولم يفسدها
لمر مها ابدا لها وتطهر ها لعدم العفوف عن هذا الدم ولو كان قليل لا عليه الاجماع عن الناس رب ولا
المنتهى ولا يجب تغيير الخرقة نعم يجب غسل باطنها من الفرج عند الخروج على القدمين والوضوء لكل
الصلوة على الاشهر لا يظهر ومن الناس رب الاجماع ولا افرق في الختل بين الفرض والندب ان
غسلها لم يسل من ذلك من ابدا القطنه والوضوء لكل صلوة وفي الخرقة نحو ان لا اكثر
وفي النتهي الاجماع وغسل المعدة بلا اختلاف فان قيل ومن الناس رب الاجماع وجوب لها مشروط بالغسل
قبلها ان لا اخرا الغسل عن الصلوة فكالا وان سال من مها مع ذلك غسلان غسل المظهر والصغير جميع

بينها

بينها بدو غسل المصرب والاشارة بجمع بينها وكذا بجمع صلوة الليل والصبح بغسل واحد انكملت
متحدة ولا تفصح خاصة بلا اختلاف ولا اشكال في اعاد الوضوء واما لبدا اشكال في خلان فان شهر ما
في المن وهو الحوط بل يظهر لكن مع كل غسل لا كل صلوة كما هو خبر جميع وانما يجب الغسل في هذا الاحوال مع
وجود الدم الموجب لغير الصلوة والكان في غير وقت ها اذا لم يكن قد غسل لم يعده كما يستفاد من
الصحيح وبما قيل اعتبار الصلوة ولا اشاهد لولا الحوط بل لا يظهر وجوب مع اعتبار الصلوة للاضوء والغسل
وكذا بجمع بين كل صلوة ين غسل واحد واذا فعلت المستحاضة التي جميع ما يجب عليها يجب جملتها
طاهرة مباح لها كل شروط وبما بالطهارة ومع الاختلاف في الصلوة ولو تعلق باعتدال الاضوء في
لا الضوء لوتعلق بالاقبال لا مر كتاب بقر القرن لوتعلقا بغير بشي منها يجوز لها اللبث في الصلوة
مطم على الاقوى وفي توقف جرا على الانفعال في الحل او مطم اقوال لا تصح التوقف عليها اجمع
وما لا اكثر ولا يشترط في الغسل ولا يجب بين جلوس بين وضوء واحد مطم الا لكن توقف نيت مع
يد على الاضوء كما يجب عليها لا سقطها ولا احتياط بشي منع الدم من التدلى يقدر لا امكان
بعد غسل الفرج وتغسل القطنه بعد العفوف عن هذا الدم والله عنه ومقتضاها اكون محد قبل الوضوء
في القليلة وقبل الغسل المتوسطة والكثيرة وكذا يلزم من السنن والباطن فيستظهر بقدر
الا امكان بعد قطنه بالحل الغسل النفاس بما يقتضيه الولادة ولا يكون بنفسها انفاس الا مع
روية الدم ولو لوت ولدا تاما في الحلقة تم لا يكون الدم بنفسها حتى تد بغير الولادة بان
يخرج بعد خروج نهام ما يقدر دميا او مبيلا رفشه وان كان تصفه او دمها بان يقارن خروج جزء
وان كان منفصلا فلا يكون شرا في قطنها كان استحاضة لا مع امكان كونه حيضا الحيض كما مصر لوتعد
الولادة لكل نفاس وان انفصلا وتبدا اختلا سما اتفقا على جميع ذلك الاجماع بحق او حكما الا
ما على الاختلاف ولا احدا قد يل اقول استاه ويحصل بوجود في الحلقة نتيج الغسل انقطاع بعدها
وفي تحديد اكثر من اليات واقول اشهرها واظهرها ان لا يمن يد من العشرة اكثر الحيض
بهر اكثرها التعريفات العامة ولما اجتمع انقطاع الدم عليها واما مع التجاوز نعمادتها

يجب

حيثما ظهر

ويجب على النفس ما من يقرب حالها بالاستئذان عند انقطاعها من الدم قبل العشاء لا يحسن
 نقطة من جها ثم يخرجها فان خرجت النقطة فليست النفس والارواق
 النقاء وان انقضت العشرة ولو لم تزل وما بعدها فهو ميتة على ما اخبرناه فان لم ينقطع الدم من العشرة
 مع النجاسة والنفس اسم والذات العادة دونها ولا يظهر ما قد مره من ان نفسا ساج عادت لها وانما
 يحكم بنفسا في ايام العادة وتجميع العشرة فيها او في غيرها اما لو ساءت في احد النقطتين خاصة
 او في الوسط فلا نفس لها في احوالها عند مقتضاها وساخا في وقت الدم او في الدنيا من فسادها
 وما بينهما ولو لم تزل بعد العشرة فليس نفسا بناء على ما قد مره والنفس كالنجم في عالمها
 ويجب وبكثرة في حقاها فيجب غسلها كغسلها في النجس والكيفية في استحباب بقدر ما
 على النسل وجواز تأخيرها عنه مع وجوب صلاته كرامة وذلك لانه يحضر في حكمة حكمه لا
 في معدود فله جملة منها صريحا في بعض وتكون في حكمة اخرى
 امور اربعة الاول في بيان ما يعمل عند الاحتضار والقبض فيه كما نرى استقبال الميت مط بالقبلة
 مع علمه لا شتما على حوض القولين وانتهى ولا يجب بعد الموت لاختصاصه بوجوب بجانته
 واستقباله عندنا بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله اليها بحيث لو جلس كان مستقيما
 والمسنون نقله الى مصلاه الذي يصلي في عليه اذا قرع عليه للسر ويأخذ في نفسه مرو
 والشهادتين والا قدر بالائتمار وينبغي له بعض شابعة تدبوا لسانا وان تعذر قلبا وكلمات
 الفرج وينبغي ان يجعل قائما على راسه لا الله لا الله من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة لان يفض عنده بعد الموت مهيلا ويطلق قوة كذا لك ويشهد بها ويميد به الى حبيبه
 ان كانا منقبضين ويغطي ثوب وان يقرع عنده القرآن قبل الموت وبعده خصوصا ليس
 والصافات قبله ولا سراج عنده ان مات ليلا الى الصباح في الشهو ولا شاهد له الا خصوص
 والدرى كلام الاسراج عنده ان مات ويعلم المؤمنون بموته ليشهدوا جنازته ويصلون عليه
 ويستغفرون له فيكتب لهم ولديته استغفار والمعلم الاجرة فيه وفيهم وان جعل تجسيرا وابدل

على شواه فان من اكثر من الاصح الاستنباه في سيرة ولا يجوز تقبل الا فضلا عن سراجا انه لا يصبر
 عليه ثلثة ايام الا ان يعلم قبلها بقدره من الامارات الموت وان كان الميت مصلوبا لا يجوز
 ان يترك على خنجره ازيد من ثلثة ايام اجزاء كما عرفت وكثيرا ان يحضر حين التوق جنا وحيث
 فان الهداكة تشاذي وذلك فان حضر ولم يجدا من ذلك بل لا يخرج اذا قرب خروج نفسه
 ولا باس ان يلبس غسل ويصلي عليه كما في الوضوء وقبل ذلك ان يجعل على بطنه حديد او الفايك الشخ ما يبا
 عليه في خلاف الاجماع وفيه انه لا يجوز من الشيوخ ولا بكثر غيره للاصل وحرمة القياس في بيان العقل
 وقوله انما النجاسة العادة عند قبل تضيئه قد تجوز في الاشارة مط ولو لم تزل الغسل ولا انما
 تعسدها به مصاحب لشي من التمدد وطهورا العشرة ما اقره ما يصدق عليه احد وكثيرا وان لا يخرج
 الماء من الاطلاق في الصلة الا على ما يراه مصاحب لشي من الكافور كذا الذي ثم ما القراح على النص من
 الخياط مط بحيث لا يتغير غدا لا بالسرا والكافور وان اشتمل على شي منها وان كان الا حوضا فليص
 الا تليتها مط للماء بغير المسح يجب ان يكون لا هذه ايضا امرتا كمثل احتيا بتر في الماء
 والتمهته بغيرها في سيرة وفي اجزاء الاسر اسرها عن الترتيب وجهان احوطها اعدام وان كان الاجرة
 نعم ويعبر فيها بالنية بقا رقة لا لكل منها على الاصح الا قول وعن قت الاجماع ويتولاه المصاحب مط
 لا نفا لاسل المقلب وتوعد بالسرا والكافور كفت مرة بالقرح عند الميت وجاءت خذ لا الاخرين
 فقلت وهو خنجر واحد وفي وجوب الوضوء هذا او استحبابه اشبه عند المصنف والاكثر ولا يخرج من نظر بل
 ان لم ينقل بكونه اظهر كما هو خيرة جمع واما الوجوب فو غيرة الضعيف ولو خيف من تعسدها شتم من جلده
 او غيره بتم كالحق العاجز وسند ان يوضع على راسه من خشب ونحوه وجها الى القبلة نحو ترجع حال التمر
 ولا يجب على الاشهر ولكنه احوط مطلقا يستعمله رواه يفتي جسيبه اذن الوارث ويقتضيه شوبه من
 تحتة للمصنف في تصريح بان محله بعد الفسل وهو انما طلع عليهم الحكم بان مظهره النجاسة قبل الفسل على
 ابدن وعلى تقدير نزعها بغيره بغيره ويجوز عنه ان يظلم المحترم وجوبا ان كان والا فيجب الا
 مستغفروا وتبين انما بعد برفق ان امكن والا فبشره ان يغسل راسه وجسده امام الغسل بمغوة التمدد

يفصل فحينئذ يخرج من الحاشية عند جماعة من السدود عند آخرين وان يبدا الفصل بالاسم
بما السدود من مرسى الاصل الى نصف المسافة ثم ينفق باسم الامين ثم بالاييس وان يفصل كل عضو
منها في غلظة من الاغصان الثلاثة وان يمسح بطن في الفلطين الاولين قبلها الا انها صلبة لا يجب
فيها ولا في الناحية من بطنها وان يقف الغاسل على حافته وان يحضر الماء الذي يهدد عنه حفرية
تجاه القبلة وان يشق بعد الفلغ من الفصالات بنوب وبكره افعاده وقصوش من اظفاره وقد
جبل وهو شجر يوفى فعل ذلك فمن ما يفصل بينها مع وجود الماء به في القنطرة وجعل بين
رجلي الغاسل وراس الماء الذي يفصل بين الكيف للمعدة للتجاسة وفي معناه على الاحوط البالوعة
الا كانت عليه شقلمه ولا باسم البالوعة اذا كانت عليها خالية بل معطى لاطلاق اليد واليد في بيان الكفن
والواجب منه ثلث قطع بسد بكم الحمة الساكنة بستر ما بين السرة والركبة والى الصدر والقدم
على من المرساة والاصبته فيصير يميل الى نصف المساق والاقدم افضل من شرط ما ذكره وبكره الحمة
يشمل على جميع البدن طولاً ومضاً ونواحيها من كذا قبل ولكن لا يحوط ان يادة طولها ما يمكن شدة من قبل
سارده وما جليده من غير حاجته يمكن جعل احد جانبيه على الاخر بعض في حينه لتفصيل حال البيت
ولا يجب ان تقسم على الارض ان ما كس الواسات او كان غير مكلف ويعتبر في كل واحد منها ان يكون مما هو
ما يجوز الصلوة فيه للرجاء حال الاحتياط فلا يجوز التحريم للحضر ولا للمجول من غير وضعها لا يوكلمها
لا يسطر الجدل على الاحوط هذه مع القدرة ومع الضرورة يخرج من العدد الفا فاما الواحدة انما ملته
لجميع البدن مع الامكان والا فاما في الملبس العوي من خامة ويجب اجاعا من العنبر كل مباح كمن يتدلى
الجلد من الخشب وما بعده وفي الواجب اشكال يجب تحيطه وامساك صاحبه السبعة بالكنوز وان قد
اذا لم يكن محرم او لا يجر اجاعا والسنن ان يغسل الغاسل قبل الاحتياط في كنفية ويتوضوء على وجه جماعة
ولم اقف لهم على رواية والوجود في التعيين غسل اليدين الى مكنين ثلثا في غيرهما الى المرفقين
والرجلين الى الكعبين وان شئت للرجل خاصة حية بكسها وقبح الماء الموحدة بغيره من تكبير
العين واتخذها اجاعا عن المعبر وكذا وكفى والمستفاد من اكثر الاخبار كوفها من الشدة وهو احوط

شعر

ويبلغ

ويبلغ ان يكون غير مطرفة بالذهب بل باليد من اصاعدا المائل من غير من حفرته ليريد
تخذ بطولها ثلثا من ربع ونصف وعرض نصف رماح فصاعدا الى نصفه يشق بها الميت وكل او انش
وليف باليد في حقوبه وقاية الوجهة فيخرج يدخلها في النحر الذي ياتى اليه ويومئذ قد هاضما
ما يصدق معها سها وطولها ما يورث هيتها المطاوعة شاعا بان ينزل على اليد في يمينها كذا يخرج من العا
من تحت الكتف ويلقبان على صدره وقد صمد بالكيفية اخبارا لا ان يكون ما ذكره اشهر وان يكون الكفن
قطنا او يبيض لا يحرقه في المعبر وان يطيب بالذبيبة وان يكتب باليمين المحسية على شعرها الف مائة
وسلام وكثيرا ان فقلت فالتراب لا يبقان امكن والا فلا يصح على النجاسة والتعصير والفاخرة والنجس
لذلك ويخرج باسمه يتعدان لاله الا وهو جماعة وحده شريك له ان لم يزل الله والا فله ان لا يترك
عليه السلام واحد بعد واحد ولا باسمه كذا باسم غيره ذلك من القرآن والا فله وان يجعل بين اليدين
قطن يضعه على فحيد وان خفيفه خرج من منها او من احد جانبيها ان كان في المسطرة الفاخرة
اخرى تشد فيها كفان بها وتشد في ظهرها او مطا على طول او فاقا في حيزها او من غير تحية على ثلث
وله الصلح وبذلك العا مائة فتاعا وان يمسح الكافور في المشهور وان فضل من المساجد التي على صدره
وان يكون اقفا نور الخسوط او مطر بها في المشهور وتيل نقلا ولا يدع عليه بعض نضغا او اخر ثلثا والكل
حسن وتشر بفضلا او اربعة عشر هم على قول ومثاقيل على اخر ولكن هو اوسط والكل ثلث عشرة هم
وثلث وتيل ونصف وان يجعل مع جردان وان ليجأ في عند العذاب طول كل منهما في المشهور قدرا
عظيم الزرع ثم يشبس ثم يربح اصابع ويجعل احدهما من جانيه لا يسيس من قصبة وراسه ولا حري
مع شدة جانيه الامين ليصقها بجلده ويكران من الخلق احوط اهلا اخبار وتيل والفا على الاكثر
كما قيل فان فقد فن السدود والافن الخلف والافن غيره من الشجر او طب ولا باسمه بل الحنظل
بالعكس ولا اعرف له على اخره وبكره بل الخسوط بالريق ماء الفم ولا يكره غيره وان يدخل ما يتبدل به من الا
كفان الحكم ولا باسمها في قبحه اذا اسيد تكفينه به وان يكفن في الكفان ولا يحرم حلالا لها لا ظهرها
كان ان تلك احوط وفي التساوي بل قبل مطلق الصلح الصبيح وان يجير الكفان ما لدخنة الطبية او يطيب

ايضا ولا يستوي المبعث وهو التابع والعشرون من رجب في المشهور وليدة النصف من شعبان
ويوم الغدير يوم الماهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة في المشهور وقيل الخامس والعشرون
منه وقيل فيه غير ذلك وعلى الاحكام للحج والعمرة ولا يجب على المأطهر الا شهر ولكن الا حوط عدم
وتصل الزيادة النسيئة والاخذ عليهم السلام وكذا صلح المكسوف والخوف بشرط الاحتراق
وتعد التركة لا موطر وقيل بوجوده كما هو ظاهر الاخبار الواردة به وهو احوط وان كان في تعينه نظر
والثبوت عن الكفاية وقيل من الذنوب مع ولا بأس بالصلة الاحتياط والاستحارة ولدخل الحرم والمجد
الحرام والكعبة والمدينة من غيرهما الله تعالى وسجد النبي صلى الله عليه وسلم يولد وتليج
وهو احوط **في الطهارة التيمم** ولا يضطر ربه وهي التيمم والظفر فيه يقع من في مواسم
الاول من طهارة التيمم وحده عدا ما مع طهره على الوجه المعبر بعدم الوضوء اليه مع وجوب
يجمع اسبابه ومنها حفظ المال عن الضرر ان قل وضيق الوقت بحيث لا يدرك منه مع تحصيله
بعد الطهارة ركعة على الاضطرار لشهر او حصول مانع من استعماله كالسر الشدي الذي يثيق
تحملة ان لم يجش معه من سوء العاقبة والمضطر حال يخاف زبانا ويطلب منه او على وجه
او المتوقع استعماله ولو لم يوجد الا بيباعا وجب ولو كثر الثمن وزاد عن المشل اضعافا وتيل
والفعل المشهور انما يجب ما لم يضرب به في الحال حال المكلف وهو شبهه ووفق بالاصول **في**
المعبر الاجزاء وكذا الاحتياج اليه للتفقد او كان يخاف باله وعليها الاجزاء عن المقتضى والذوق بين
الا بيباع بالثمن ولو كثر وجب حفظه عن الضرر وان قل هو النص لا غيره ولو كان ماء وخش واستعماله
الغسل الحاصل والمتوقع في زمان لا يحصل فيه الماء عادة او يقر من الاحوال في نفسه فحرمته ولو جوت
او مع مع نفسه فبقايتها التيمم ان لم يكن فيه سعة من قدر الضرورة في الطهارة وكذلك لو كان على
او شبه ذلك لا يتيقن من الضرر الا بيباعا غير معفو عنها ومعها لا يكفيه الا لا يبيعا او الموضو
او قل يتيقن ولا يجب منه الى بعض اعضائها ولو كانت غدا على الاقوى وعثره في المتكثرة على انما
واذا لم يوجد لم يمت ما عا وخيف عليه في استعماله فتاخر طهره تيمم كالميت العا

نيلها من قبلها وتيمم الرضا
والغسل وكذا من كان عليه
ما لا يكفر لغيره من

عن استعماله في بيان ما يجوز ان تيمم به وهو الغل باب انما الصلح لا يجوز التيمم به على الا حوط اريد
وجه الارض كما هو بين المتأخرين اشهر ولعله اظهر دون ما سوا من الاشياء المتكثرة كالاشنان و
الذئبق والمعادن كالنحل والبرص ونحو ذلك هو خارج عن مسئلة الارض والاجزاء ولا بأس بالتيمم
بارض التوسعة والحجس قبل الاحتراق ولو اخبرنا على الاضطرار لشهر وقبل النج وهو احوط الا في الضرورة
تقيم فيها ما وبعد الصلوة احتياطا واما بعدة فمن الاكثر المنع مع وهو احوط الا في الضرورة وفيه
فيها ما مضى ويكره التيمم بالشيء تدور الارض على التماسه ما وان جاز على الاشهر الاظهر من
المعبر الاجزاء وقيل بالمنع في الاول وهو احوط الا في الضرورة فكاهة وفي جواز التيمم بالشيء كالحا في
اختيار فترة ومن الاختلاف في تفسيره الصعوبة بالشراب الحار ومط وجب الارض والجواز قال
الشيخان وغيرهما الاتيمم فيه ويحكم ما يحال الضرورة ولا خلاف في جواز التيمم بالاجزاء
عن لف وفيه ومع الثلثة ولا يجوز مع وجودها **في** فقد الصلوة حتى لا يتيقن بغيرها
عد من الارض على الثوب واللبد وعرفنا انما يتيقن من الثلثة ولا يجوز مع وجودها الا انما
منها ثياب صلب مستوعب حال المسح وينبغي في التيمم به جوده او لا يفتقر ما هو فيه ثم استعماله فلا
يكفي ضرب اليد عليه ابتداء ومع فقد اي الغبار تيمم بالوجه كالتيمم بالارض وقيل يعتبر بعد ضرب اليد
مسح احداهما بالاشرة وقدره بينهما او يمان يدها اعتبرا لتجفيف النفس والتيمم به وهما احوط الا في
فوات الوقت تيمم به كيف اتفق ومع فقد بقدره في الضرورة وان وجد النج لا يمكن مع الضرورة
والا غسلا ولو باقل جريان مع على الاقوى وقيل يمسح على كل الوضوء والفعل بحيث يحصل شبهتها
وقيل لا يمسح على الا مسح في التيمم وهما احوط مع عدم خوف الضرر ولكن مع القضاء خصوصاً ان
اوجبه على فاقد الطهور مع **في** بيان كيفية تعلق بها ان لا يقع قبل ادخل الوقت
ويجوز مع قضيتها ولو طسها اعمانها وفي محنة مع السعة مولان لا نوا الا حوطها التاخر الى
ظن الضيق وان كان يجوز مع عدم ساء زوال العذر بل مع الإيج عن فقد ولكن الا لتمام الا
حنياط في مثل المقام مع الامكان مما لا ينبغي تركه وهو ايج استيعاب الوجه والذراعين بالمسح

احملا قبيروا بيان وقولان استهزا خفها من المصباح بأجبهته المكتشف بها الجبينان وظاهر لكنتين
 من الترتيب خاصة ولا يجب الترتيب على ذلك حتى الجبين ولكن الا حوطا محسوبا بر وسبح الحجابين
 سياتي الله لذلك يتوقف العلم بسبح الجبين عليه فيكون به من باب الحقيقة من ولو احيا طاق فيهما و
 في عدد القربات اقوالا وجودها عند المصباح والاكثر انسلو وضوء ضربة والمفضل ضربان جمع بين التصحيح
 المختلفة والشاهد ضعيف للملازمة ونحوه لا جاع سلمت وهو من اخبار المتأخرين في حولة على الحقيقة
 نالقول بالمرة مع وفاء في القوة وان كان الا حوطا التقصيص كما في العبارة واحوط منه ليخرج بين التبعين
 بضمينين وبضرب في الملازمة في النية المشتبهة على القرينة اجاعا والوجوب والتدبلا الاستباحة
 عند هبته في الملازمة دون رفع الكد شل عدم في النية اتفاقا والبدلية عن الوضوء
 او الغسل ان كان التيمم بدلا عن احدهما او حوطا على الا حوطا الاولى الا اذا اشتغل في صمته بها
 وتعدى الى النية فيها التجب نية البدلية عن احدهما قطعها واستدام حكمها كما مر فيها و
 ان يقرب بان يبدل بعد وضع اليدين معا باعتبار على الصعيد بسبح الجبهة من اعلاها مستوف
 عندنا باطنها معا ولو تعدى البطن منها فظهرها او من احدها فظهرها مع بطن الاخر على
 الا حوطا الاولى باعتبار الغيبة في وضوءها مشروط بالامكان وسبح الجبهة لقطع او التوسط اقتصر
 على الميسور منها وسبح الجبهة وسقط سبح اليد ويجوز قولها استحبابا بالارض كما سبح الجبهة
 بها لو كانتا مقطوعتين ثم سبح ظهر اليد اليمنى من الترتيبين بطن اليسرى ثم بظاهر اليسرى كذلك
 بطن اليمنى مبتدأ فيها بالا على منوعها **الربيع** في احكامها وهي نية الاول لا بعد التيمم بها
 نية الصحيح شرعا مع ولو في الخضوع مع سعة الوقت ان جازاه معها ولو تعدى الحجاب رتبة
 لا التيمم على مع وجود الماء ما لم يخف الثلث او الضربة قطعها فان خشي منها ومن احدها في
 بشرطه وصلى جازا وصح على الاصح الاشهر والقول بوجوبها لمرارة النية وان اصاب الجوف
 في الغاء اشكال الحنارة في وجوب الاعادة شرعا من عموم الادلة بقول الاعادة واشانها في التيمم
 وغيره والاشبه بالاصول ان لا يعيد وجوبا بل استحبابا وهو المشهور ويجوز بغير نص بين با

عنه

باعيتها من المحدثي وليس فيها ذكر التعداد اصلا ينبغي حملها على الاستقبال وكذا من احدث في
 الجامع وضوء انعام من الطهارة المأتمن يوم التيمم وصلح جاز وصح ولكن في لزوم الامارة
 قولان من نحو ما مر والظاهر لعدم وجب بعض الوجوب بنحو ما سبق وراية هو عدم صحة السند
 يجب على من فقد الماء ان يطلب مع الامكان والتمسك بالاحتياط في الا حوطا لانه يكون الترتيب في
 خلاف السند وهو اشتمل على الاشياء الا الا حوطا والمبسوط المانع من رتبة ما خلفه بفعله سهر
 بفتح الفين وهو يقلل من رتبة من التيمم بالادلة معتدلين كالماء وقوله سهرين في التيمم والنجاسات
 الاربعة مع احتمال وجودها منها اجمع ولا تحت محتمل وجودها في غير منها وبسقط في غير مع العلم
 بالعدم فبغير قطعها كما ان لا يعلم وجوده في زيد من النصاب وجب قصده مع الامكان ما لم يخرج
 الوقت فان اخل بالقلب للزوم عليه فيتم وصلح رجاء الماء فظهر واعداد القليل ان اقيها
 وتكون في سعة الوقت اجاعا وكذا في ضيق على ما يقتضيه اطلاق العبارة وغيرها وهو احوط وان
 كان عدم وجوب الاعادة اظهر واشهر **الربيع** لو وجد التيمم الماء قبل شرب وعصى شرب وطرا بالنية
 تطهر به وان لم يكن وجب الاعادة في غير منها فلا اعادة كما مضى ولو كان في الا حوطا وقولان
 بل اقوال اصحها البناء ولو على تكبيره الاحكام لان الا حوطا الاتمام ثم القضا والاعادة ان قلنا
 يجوز في التسعة او التسعون في الضيق **الربيع** لو تيمم الجنب ومن في حكمه بدلا عن الغسل ثم
 احدث ما يوجب الوضوء اعاد التيمم بدلا عن الغسل مع وجود الماء ولو صورته على الا حوطا لا قوي خلافا
 للمحققين في صورته او وجد له ماء وهو ضعيف وان كان الا حوطا يجمع بينهما **الربيع** لا ينقض التيمم الا
 ما ينقض الطهارة المائية من الاحداث ووجود الماء مع التمكن من استعماله لا يسطر على الا حوطا ولو
 وجد له ما يتكبر من استعماله كان تيممه صحيحا يجوز التيمم لصلوة الجنان مع وجود وجوب
 الماء وعدم خوف فوته الصلوة ويكون تدبيرا لعدم اشتراط الطهارة في هذه الصلوة اجاعا
 ان اجتمع ميت ومحدث بلا صفة وجنب وهناك ما يكفي احدهم خاصة اختم ما ذكره به وليس له
 بدله لغيب مع تحاطبه باستعماله لوجوب صرفه في طهارته ولو كان ملكا لم يملكه او الملك يبيع به

النجاسة غسل خاصة وان جرد وكان محصورا في مكان كان يحصل فيه الاشياء وجوبا في النجس الا ما ذكره
 وفي الباقي من باب المقدمة ولو نجس احد النوبين مثلا لم يعلم منه ونقد غيرهما وتعد النجاسة في النجس
 الواحدة في كل واحد منها مرة او ايا الوجوب في كل منهما على ان شهرا لا قوى وقيل يطهرهما ويصلحهما ياما
 والقائل الحق وهو ضعيف **فصل** اذا لاقى النكس ونجس من الكافر شوبا او جبلا وهو رطب غسل موضع
 الملاقاة وجوبا ولا فرق بين كلب الصيد وغيره وان كان كل من الثلاثة والملاقاة حين الملاقاة بابا
 من الشوب وان كان هو الملاقاة في البدن بالماء استحبابا لا وجوبا على الاشهر الاقوى **فصل** في علم
 النجاسة الغير المعروفة في شوبها وبدنها وصلحها عاملا ذكرها حين الصلوة اعادها في الوقت
 وبعدها لا يبعد جاهل الحكم هنا قطعها ولو فيها حال الصلوة بعد ان علم بها قبلها فحق وجوب الاعادة
 مطهر في الوقت خاصة مطهر **فصل** روايات بلس روايات وقول يختلف في الان اشهرها واظهرها واحوطها
 ان عليها ان يصيد مع بقاء الوقت الاعادة وقتا وخارجا ولم يعلم بالنجاسة الى ان حصل وخرج الوقت فلا
 قضاء عليه قطعها وهل عليه ان يعيد مع بقاء الوقت اذا علم بها بعد الفرض فيه قولان الا ان اشبهها
 ان لا اعادة لكانها احوط والى ولو روي النجاسة في ثناء الصلوة مع عدم علمها قبلها اعادها اذا علم
 سبقها عليها مطهر امكنه ان انتهام الا وان لم يعلم بالسبق ان انتهام الصلوة او طرح عنه ما هو في الشوب
 لذهب فيه النجاسة الا ان يقتصر ذلك على كل من الازالة والطرح الى ما ينافي في الصلوة من فعل كثير واستدراك
 قبله او كلفه ان يتخذ ذلك فيجعله حاج ويستأنف وما ختم ناه من التفصيل بين صورتين العلم بالسبق
 بعد مسخبة جماعت خلدنا الاطلاق العبرة وغيرهما بل يتما جعل مشهورا فلا فرق بينهما في التفصيل
 الموجود بينهما ويصح بينهما حيثما نجا القاء الشوب النجس وتطهيره مع عدم النافي وانتهام الصلوة ثم
 اعادتها احوط وعلى ما اذا علم بها قبل الصلوة ثم ذكرها في ثنائها اعادها من غير تفصيل هنا وينبغي
 تفيد الاعادة حيث وجبنا لها اذا اوسع الوقت لها ولو بمقدار ركعة كما ملته الاجزاء ولا تعد
 الا في الاولية ثم رعات الوقت على ما عانت كثير من الشوب والاحزاب كما يستفاد من التبع والاستفاد
الاساس المبرتبة للنجس اذا لم يكن لها الا شوب واحد ونجس ببول اجازات بفعله في اليوم والليل مرة

فلا يجب

فلا يجب التبرأة ولا للحق بالمسبة بنية المبرت ولا القبيحة بالنجس ولا غير البول ببولها بالشوب البدن
 او غيره ولا بالولاء الواحد المتعدد لم يخرج جميع ذلك عن مورد النجس ولا موجب معتد في التعبد
 مع كونه احوط الا ان يتعلم النجس فيد وينفي التكليف مدله قول واحد والافضل ان يراها الفضل
 لواجب عليها واذا انشأ مقدمته على الظاهر انبث بعد ما بالصلوة الرابع بل قبل الوجوب وهو احوط **فصل**
 من لم يمكن من تطهير شوبه او شوبه باليد القاء وصلحها با ما وجب اجنبا على الاشهر الاقوى ولو منع من
 التعبد من جرد ونحوه صلح في بقوله واحد ولكن في وجوب الاعادة بعد التحمل من الظاهرة
 قولان اشبهها واشهرها اية الاعادة داخل الظاهر في وجوبها وهو احوط واول المعاشرة
 اذا جفت عين الشوب والاشهر البول فغيره من النجاسات التي تنزل عليها بها من الارض والبول
 ونحوه بل كل ما لا ينقل على الاقوى جازت الصلوة عليها مع اليسوسة المانعة من التسمية **فصل** اذا كان
 امر ملوثة بناء على طهارتها بذلك كالأشهر الاقوى ولا تطهره لو تحنف بغيره ولو استأمنها
 ويمكن تطهيرها بالشراب ان يطهر الحبل بالماء مثلا ثم يرض عليها التسمية **فصل** وهل تطهر ان راحا
 وما اذا وجد خا بالاشبه ثم وهو الاشهر وكذلك غسل الشوب يغسلها ولو بنفس كالعذرة وودا والكلب
 على الخنزيرة وما يطهرها ما تغسل معه الاسم ما قطعها في طهارة الارض النجاسة باستحائها اجزا
 او قوتها او حباتها والعود النجس انما لا يقطع معه بتغيره الاسم فما انشكالا والاصل يقتضي عدم
 فيطهره وتطهر الارض بالمشي عليها او لذلك عليها باطن الخف يعني استعمله الماصق لها وسفل القدم
 مع زوال النجاسة بها ان كانت ذات عين ولا في كل مطلق المشي عليها وفي حكم الخف كل ما يجعل الارض
 وقا على الاقوى الا ان الاشهر خصوص ما في العبرة وزيادة التحل خاصة وهو احوط واولى في
 اعتدله جفا فلا يرضى وطهارة اشكال والاحوط اعتبارها وان كان لعدم لعدم اقوى واعلم
 ان اكثر المتأخرين على عدم طهارة الارض النجسة بالقاء ما دون اكثر عليها مطهر مع بقاء
 فيها بلها نجسا الا ان ينفصل الماء عنها فلا يلاصقها في الدنوب بفتح الدال المجردة
 وهو الدنوب العظم المملو من الماء يلق على الارض النجسة بالبول انما تطهر بذلك مع بقاء ذلك

الماء على طهارته والفقائل السبع والحق لا ريب في صحة المسند فلهذا لا يمكن ان يعترض بها
الاصول الشرعية بل هي في حكم الاصول في استعمالها وتطهيرها وحكم منها جزم لا استعمال
اداء المذهب الفقه في الاصول وغيره من الشبه وغيره بل يحكم اتخاذها ولو لم يكن استعمالها وهو حوط
وفيها الخلل فصرح في الحاشية وغيره ان لا ينصف الاطلاق على عادة اشكال والا حوط المنع وفي جزم
استعمال المقتضى منها قولان انتهى بها او مشهورها يجوز مع الكراهة والظاهر وجوبه على العموم
الفقه كقولنا مشهوره من الغرض فيجب ان لا يفتقر الى ما يفتقر اليه من كل ما يستعمله من الجواهر
الغير المعروفة فكيفها طاهرة لا يجب التورع عنها اما لا يوجب استعمالها مشهوره او ملات النجاسة فيها
ولا يفتقر الى ما لا يوجب التورع عنها لان مقتضى الشهادة العقلية فيجب الاحتياط على الاشهر لا على
وكذا الكلام في كل ما شئت من النجاسة فيعلم بطهارته الا مع العلم او الظن انما يستعمل في
شئ من الجواهر لا ما كان طاهره من الجواهر ومقتضى الاحتياط لا يستعمل في كل ما يفتقر الى ما يفتقر اليه
مشروط بالظهور ام لا وكذا المقتضى ولو من طاهر العين ويوجب استعمالها الاصل مع العلم بانها
في المشبه قولان والا حوط بل الاظهر وجوب الاحتياط الا ان يؤخذ بسوق المسلمين او بدلهم ولو من غير
المسلم الحال لو كان فيهم غيرهم اعتبر بغيرهم وكذا استعمالها فيما عدا المسلمين الا ان كانت مما لا يوجب الجزم
يقع عليه ذلك كالتسليم والسجود ونحوها حتى تدبر فلا يكره ولا يحرم قبله على الاشهر واما في القلوة
فيحرم مطلقا وكذا لا يمكن ان يستعمل في كل ما كان خبيثا او فحشا او غير مدين بعد تطهيرها وقا في
الاكثر وقبله يحرم قبولها التطهر وهو حوط ويجب ان يغسل الايمان من لونه الكلب في شربه فيه
والحق بغيره مطلق وقوة لعاب فيه وفي الرضوخ وقوة فيه وهو حوط فلنا وجوب ان يكون او
لهم في الذنب الباسر على الاظهر الاشهر الا حوط الجمع وبين المزدوج بالماء والسبع فقد قيل بعينه
المرج فلا يطبق بل يفتقر به بل يجب فيه السبع من غير تعقير ومن الخلة وموت الفارة في ثلثه والسبع في
بل الاشهر بعينها في الحرة في ظاهر الموثق وفي غير بعينها في الجدة ويعضدها الاصل والاشهر في الجدة
مركها حوطان لم يفتقر الى طهره واما الفارة فلم اقف فيها على النص مطلق الاصل يقتضي تعيين الثالث

بل السبع وفيما انضم فهو حوط والحق من غير ذلك من سائر النجاسات مرة واحدة كما هو الاشهر وعلى السبع
الاولى والثالث حوط وان لم يفتقر الى طهره لونه والظاهر بها في الموثق المعتدل بالاصل
والظاهر فيه بقاء في المقدسات والمقاصد والمقدسات سبع الا في بيان الاصل اعلم انها على تعيين لا
ومثلها وبشر الواجبات تسع صلبة وقيل سبع بالمرج الكسوف والقلوة في ايات القلوة والظن في يوتيه
اداء وقضاء وصلة بالجمعة والعيدين والكسوف في كل يوم من الكسوف والقلوة في ايات القلوة والظن في يوتيه
الا صوت وما يفتقر الى الانسان بغيره من العيد والجمعة واليهمين ويطهره بالماء في الاجارة وصلة
الا حوط في وجهه ولا يفتقر الى الاكل وفي داخل الثامنة اختيار اطلاق الصلة عليها بطريق التحقيق
الشريعة كما هو ظاهر من جهة قوله الله على انما وكل وجهه وما سواه او يسوى ما نكح نكح وكل منهما
اما باصل الشريعة كما هو مقتضى بقائها ونوافلها والجمعة والعيدين والظنات او يسوى ما نكح نكح وكل منهما
وصلة الاحتياط والاحتياط اول منه كالايات والسكر الاستفا ويمكن ادخاله في الاحتياط ومنها
ما يجب تارة ويستحب اخرى كالعيدين والظنات ومنها ما يجب عينا تارة وتخييرا اخرى او تجب تارة
نحو اخرى كالجمعة والظنات والصلوة فليس سبع عشرة ركعة في كل يوم واحدة عشرة ركعة في كل يوم
فلها السبع وثلاثون ركعة على الاشهر في اياتها فيكون المجموع احدى وخمسون ركعة وعليها اختلفت
الفتاوى كما قبل واما لاخير الدلالة على بقائها على العدد باسقاط التوبة خاصة كما في بعض اوج است
من نوافل العسك في كل يوم مع الاربعة منها في غير ما يجوز على اختلاف مراتب الفضل واحدا بقوله
في الحاشية من التفتيش نقصان العدد في كل ايات والتوافر موزعة على الاوقات كالتفتيش في ثمان منها للظن
وكذا العسك ثمان لها قبلها واربعة المغرب بعدها وبعدها العشاء ركعتان من جالس ثمان ركعة
واحدة وثمان للليل بعد انقضاء وبعد العشاء ركعتان اشفع وبعد ركعة الاربع ركعتا لليلة
وبسطة منها في ثمان نوافل الظهر دون نوافل المغرب والليل وما بعدها اجماعا وفي سقوط التوبة فيه
قولان والاشهر منه وهو الا حوط وان كان الاظهر من ايات العدم ولكن ركعتين من هذه النوافل
بل مطلق الا حوط الا على ما شهد وتسلم بعد ما ثبتها وللزم تشهد وتسلم بغيره فلا يجوز

وصلها بالتفريق والاكتفاء بالشهد والتسليم بعد التثنية والاثنيان بها بعد كل ركعة من سائر
 التوافل بل زيادة ركعة بعد ركعتين منها قبلها **الحاشا** في بيان المرتبة المتعلقة بالصلوة كمن
 فر بعضها ونزلها بالنظر فيها يكون نارة في تقديمها وتعينها واخرى في ردها اما الاقل فالنار
 فيها الكسرة وتختلف بعد ثنائها على ان المزايا والاول وقت الظهر والآخر وقتها واول وقتها
 والآخر الثاني اول وقتها وطلع الشمس فمما عليها الذي عليه الفسوق هو اختصاص الظهر
 زوال بقدر ركعة اولها ام لا نعم لا يشهد باقل واجبا انها يجب حال المكث بل اعتبار كونها موقفا
 صحيحا او موقفا سريعا والركعات وبطلانها يستحبها بعد دخول الوقت شرط الصلوة او قدها فان
 المعنى قوله اذا نزلها مستحبها بشرط يتم بعد هذا المقدار من الزوال بشرط الغرضان في الوقت
 ولكن الظاهر مقدمته على الصلوة لا على النية فيقع العوض لصلوها قبل الظهور سببا وهذا فائدة لا يشترط
 وفائدة الاختصاص فسادها لوان في الوقت المحقق قبلها لا لا يشترط ثابت حتى يبقى الغروب مقدما
 اداء العوض خاصة على وجه التقديم ليحقق العوض به ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى مقدارها
 على الوجوه المذكورة بشرط الغرضان ولكن المغرب مقدمته على العشاء الامع النية انكم لا تحقق
 الا شاكلا لمقدار اداء العشاء انما هو في خصوص العشاء واذا صلح الفجر الثاني وهو الضوء العشري
 المستطير في الافق ويسمى الاول الكاذب دخل مكرمه مستدا حتى تطلع الشمس وعنده هذه النية كثر
 من نقد ماء وقاطبة المتأخرين وعليها الاجماع في التسليم ووقت التثنية والاثنيان والاول فله
 ينبغي التقديم الا ان قصدتها ثلثة سببها اذ جاء وقتها بشرط كونها نية ويحتمل معطو
 التأخير لا بقصد انقضائها حتى يصير الثاني بعد النية بعد النية على قد ما في سبب النية
 ووقت اقله العصر بعد الظهر اذ ينزل في اربعة اقدم على الاظهر الاشهر الاحوط فاذا انتهى الزمان
 ووقت ثلثة لغيره بعد ذلك حتى يذهب حكمه المذهب فينتهي وقتها عند انبواب صريح المعنى
 وظاهر غير كونه اجماعا وركعة الوترية تمتد وقتها بامتداد وقت الصلوة اذ لا دليل بعد انقضاء
 باجماعا وكلما قرب من الفجر الثاني كان افضل بخلاف والمتبادر من اليسر في الصلوة الثاني وهو

ما بين خمسين واربعة النسيب الى طلوع الفجر وقتها قيل الى طلوع الشمس وهو اسطرط ونسب بتوزيع الصلوة
 اليومية على اوقاتها وركعتي الفجر وقتها بعد الفجر من الوقت واخيرها حتى تطلع الفجر او افضل خروجا
 عن شبهة اختلاف الفجر ما دل على استحبابها باعادتها بعده لصلوها قبل من الصحيح وقبره وعند
 وقتها حتى تطلع الفجر المشركية على الاشهر وقبل حتى تطلع الفجر الثاني وهو احوط واما الموقوف فلما
 الاصل يعلم الزوال وهو ميل الشمس من وسط السماء وانما هو من دائرة نصف النهار فلهذا الظاهر بعد
 غالبا واحدا وشبهه عدمه كما في مكة ومنها احيا نادى بيل الشمس بعد استقياها الى انما جيلها من قبل
 القبلة وهو في اهل مكة ببيت الله قبلتها نقطة الجنوب وبغير ذلك وظاهره ما يحصل به العلم
 بالزوال ويعرف الغروب بلها بجهة المشركية وبلغها عن تحت الدرس الى جهة المغرب الثانية
 قياما في الشيطان وجماعة الله لا يدخل وقت العشاء حتى يذهب حكمه المعبر به ولا يجوز فعلها
 قبله الامع الوقت يجوز عند بعضهم واما في بعضهم المنع من غير انشاء الاظهار لا من غير
 لكن مع الكثرة من وجوه شبهة الخلاف فتوى وسوابق وان كان الاظهر حمل المائدة منها على التثنية
 اثنا لا يجوز ان يقدم صلوة اليا على الاقتصاف لانه مبداه لا لا انساب تنفع من فعلها بين
 وقتها وهو بركة او مائة او مائة وسببها من زوى الاعذار المعتبر منعها لهم من فعلها وانما
 على الاظهر لا شهر وقت الاجماع وقضاؤها افضل من تقديمها انشاء والمزج بصلوة اليا كجوز اثبات
 عشر ركعة من ظاهرها لا خبرا وحيت فلهذا انما يفعل بعد العشاء ولا يجوز قبلها مطلقا ونسب بها التحليل
 دون الاداء في جواز لا يشاهد انما في وقتها اذ تبقية وجها **الحاشا** اذا تلبس بياضا في الظهور
 ثم خرج منها الى الشارع ثانيا في ركعات مقدمة على الطلوع فلهذا وكذا لو تلبس بياضا في العوض
 ولو ركعة ثم خرج وقتها احتياقا مقدمته عليها والاحوط الاقتصار على اقل ما يخرج فيها من صلاة
 المحرم وحدها وشبهه واحدة في حالها بل قبل ان تادى التحفيف بالصلوة جالساً من متعباً والاحوط
 اختصاص الحكم باعادة ركعة وصلوة فلهذا في اجها اثنا ثلثة ولو اردت ركعة منها ولا يحتمل هذا
 في ثلثة ما عدا التثنية بل كل صلاة وهذا حكم يحتمل ثبوتها في الظاهر انما نزل في المغرب فليس في حكم

يجوز استقبال غيره من المجدد بخلافها وانما يجوز مع التعبد بعلم باستقبالها نعم يظهر التماس في الاستقبال
 حجة على الجواز من بعضه من جواز استقبال غيره المجدد كل ذلك مع الاتفاق من مشاهد كثيرة ايضا ولو
 سئل في مسطها استقبال غيره شأ وبلا خلاف ولا فصل استقبال التمكن الذي لا يجوز على ذكره الصواب
 وحصل على مسطها قانما لا يميز بين يدية شيئا منها ولو كان قليلا لكان متوجها اليه من غير ان ذلك في جميع
 احوال عش الشكر والتسبيح فلو خرج بعض بدنه منها او ساورها في بعض الحالات كما لو حازى ما رزعا
 يتاح حال التجرد بطلت الصلة وهذا المشهور يدل بل يجب ان صلتها يستلحق ويصل موميا الى البيت
 العمود والقائل الشيخ والقاض وهو ضعيف الواجب اهل كل اقليم وفاحية الى سميت المكان الذي
 يليه اهل المشرق وهذا هو الفرق ومن في سمتهم يتوجهون الى المشرق فان علق بجوز معصوم
 والايحاطون المشرق الى المنكب وهو جميع العضد والكشف لا يستلحق الى اليمين وهذه علامة
 ولجوز خلف المنكب اليمين وهذا الخريف والشمس عند المشرق والمخاضير بطولها يجب ان ياتي الى اليمين وهذه
 ثلثة وهذا العلامة متناهية في التوسعة في القبلة الى هذا الحد بعيدة سماع عدم استناد شيء منها
 الى اربعة معتبر في تقديرها كقبة فيبغى الرجوع فيها اربع الهمة ونقتضاها على ما ذكره جماعة جعل الاولى
 والثالثة لاطراف المشرق والمغرب كقولهم ولا خلاف في المخرجة والثالثة لا واسطة كقولهم ولا خلاف في
 المخرجة والمشهد المقدسة وانما ذلك من لاطراف التكملة ولا بأس بسوء مقتضى الاصول عدم يجوز الاحتفال
 عن التمس حيث تنحصر الكعبة ولكن قبل يستحب التماس لاهل المشرق عن سمتهم قليلا والقائل المشهور
 وزاد بعضهم فقال بالاجوب وفي وقت الاجماع وهو على ما يستفاد من النص الوارد في كثير من ايام من غير توجيه
 الى الحكم وقدمه ضعفه وكذا النص ضعيف السند فلا تعرض له الاصل وفيه نظر في السند لا يعمل بالكل
 بل لا خلاف في تعيين القدماء ويظهر من جماعة ضعف البناء والسيما بالحكم على القول الاخر فبعد القطع
 اظهره اذا قلنا ان المخرجة وكذا لظن بها بغير اوسيع ونحوها صلت الفريضة الواحدة الى اربع جهات
 متقاطعة على راس الاقواس ومع الضرورة وهو نحو لمراد سبع او ثمانية او ضيق الوقت عن الا
 ربع ويصل الواحدة الى اربعة شأ وتبين ما تقدم وهو احوط ومن قرأ الاستقبال احولا اعادة وتارة

ولوصلق

ووصلق الى القبلة منقطا بالجهات الواضحة الوقت من الصلوة الى الاربع جهات او اسيما لها عاتها
 او جهتها او بين بعد الفرائض الخطا ما بعد ما كان من صلوات بين المشرق والمغرب مط في وقت
 كان او خارجا ويعد الظان بل كل من قد سأل الاقوى ما صل في المشرق والمغرب اذا كان في وقت
 ولا يعبد ملخرج وقت وكذا لا يستدبر القبلة فيعيد في الوقت دون الخارج على الاصح الا شهر
 بين ما تأخر وقبل يعبد المثلث مط مط وان خرج الوقت والقائل الشيخان وجعته وهو احوط والابن
 الخطاء في الاشارة فبعد الفرائض في المشرق والقبلة الى القبلة في اولها ويستأنف في اوتها
 الاصح سبق الوقت فيستدبر اليها كالأول على الاقوى ولا يجوز ان يصل الفريضة على الحالة اختيارا
 ويجوز مع الضرورة بغض خلافه لا شك في عموم المنع لما اذا لم يستلزم فوات شرطه او جزءه بالكلية
 والفريضة مع الكل واجبة عند الضرورة فغير خلاف لا شك ولكنه احوط وكذا يجوز على الحالة
 للضرورة كذا يجوز ما شيا معها اياها وهذا يجب لا استقبال القبلة الا مكان ام يكفي في تكبيره الاحرام فانه
 وجهان احوطها الاول بل بعد ظهرها ومع عدم المكان يقتصر في التكبير ويقتصر في التمام فلهذا سئل
 على ان حالة جنتها انوجهت الزحمة ولو غير ان القبلة من غير فرق بين حالتها الاختيار والاضطرار بل يتفاد
 من حلة من الاخبار صحيحة تجوزها عليها في الحذف بغير يجوز ما شيا مط وهل يتعين الاستقبال فيها ليكفي
 الاحرام لا قولان اظهرهما الثاني وان كان الاقل يكفي فيها التكبير والتسبيح بالاجزاء ولكن سجوده اخص من
 التكبير كما في النصوص ولا يجب في الاجزاء التسبيح ووضع الجبهة على ما يفتح عليه الاجزاء في بيان لباس المسك
 اعلم انما يجوز الصلوة في جلد الميت ولو دبح ولم يكن سائرا وكذا كل ينفصل عنه ما تحله الحيوة ولا فرق فيها
 بين ذي النفس وبدنه على قول ويختص بالاول على اخر ولا يخفى عن وجهه ولكن الاول اولى واحوط وعلى القولين
 يشترط نحو النمل والبعوض والبق وكذا لا يجوز الصلوة في جلد ما لا يוכל طهره شرا ولو كان في صورة
 وشعره ووبره وكل شيء ينفصل عنه ولو كان كالمسح او ككتا ونحوها اما لا يتم فيه الصلوة حتى يحس شعرات
 الملامح على انفسه ولا بأس بان يفصل من الانسان اذا كان طاهرا ومن غير ذن النفس اما لا يمكن التحرف
 عنه في المعدادات قريبا ويجوز استقباله من كل من جلد ما لا يוכל طهره وموثر وشعره ووبره ولا في الصلوة

معدا ولو من مائة الا اذا كان يحسن الدين او كان الماخوذ منها جليدا ولو كان كل من المذكورتين ما ينكر له
شيئا جاز استعماله في الصلوة وغيرهما لم يمتدح من حيث لا يحل ولا يشترط ان لا يتقلا
من دونها ميتة لا يجوز استعمالها كما عرفت ان اخذ نحو الصوف من ميتة جاز او قرضا او ملبعا
او نثقا غسل موضع الاشارة خاصة مع الاستبراء مع الشهوة مع الاغتسال ثم استعماله ويكفي الغسل في
الموضع غسل موضع الاتصال خاصة مع اذا احتسب انفسه لا شيء من الجلود اللحم ولا يفصل بالعسل كجب
ان لا يغيره او لا يجوز الصلوة في مثل هذا الصلوة مما لا يصلح فيه الصلوة بلا خلاف وكذا في جلد
عند الكثر والمنع عنه احوط ولا يجوز في موضع من غير ما لا ريب والتعليل هو بلا خلاف
فانها الا من الصدوق وشيوخه في جوازها في غير الاحتجاب قولان مشهوران الاول
انها في الغلب ولا ريب وانما ان اشهرها المنع بل الاخرى يجوز كما تسرح به جماعة ولا يجوز
الصلوة ولا تقص في الحر من الغسل او المتبرج على وجه يستلزم الخلق لغيره لرجاء خاصة
ولا فرق فيه بين كونه سائرا للصلاة لا يمتنع عنه معظم الاصحاب الفسوة واليه وفي حال الحرب
فيكون فيه تسرح مع الاحتياط بالصبر عن المتبرج على الوجه الذي سبق جواز الصلوة فيه تسرح
اجزاء هل يجوز الصلوة في موضع من النساء من غير ضرورة فيه قولان المشهوران وهو انها
بلا خلاف فيه فانه الا من الصدوق والشافعية وانما رتب جوازها في موضعين في نفسه في لغة الجواز
الاجماع كما هو انما اشهدا لشهددين وغيرهما في جوازها في نحو العكس والفتنة مما لا يتم فيه
الصلوة من غير ما لا يمتدح واختلاف شديد بين اصحاب النهي عند المأثم وجماعة تلجأ
مع الكثرة والاحوط بل لا يمتنع ونافا لآخرين وهل يجوز ان يركب عليه ولا يمتنع به المروءة
في التبرج وغيره فيصحبون وهو المصروف من ماله لا يمتنع ولا يمتنع في الاغتسال في الوضوء ولا
دون الشدة على الاحوط ولا بأس بنوب مكثرة في غير الاشارة بل لا يمتنع في المنع عنه احوط والمراء
به جعل في سائر الاماكن والقرآن على الترتيب وقد عرفت جماعة بارجح اصحاب ولا يجوز ان يادة

عنها

عنها والاحوط اعتبارها مضمومة ولا تجوز الصلوة ولا تقص في ثوب مضموم سائرا كان ام لا
لان المضموم مضموم ولو خيطا على اقوى مع العلم بالوصية وتقص مع الجليل بها انما قايما الحكم على
ولا خلاف وهو احوط ومع انما يمتنع على الاقوى ولا يمتنع ظهر القدم ما لم يكن له سابق بحيث
يقطع عنه فحينئذ هو حق المفضل على المشهود ومستند المنع ضيق القول بالحيثوان وانما يجوز
فيما لم يساق كالحق والحق بقاء النفس والاجزاء ويتوجب في الفعل العارضية للمحتاج وليس فيها التقيد
بالعربية ولذا لا إطلاق في جماعة وكذا في الثياب السوداء والعمامة والحجب والذكاء ولا يكره الصلوة
فيها سودا وان كان الافضل البياض مضموم ويتقدم من بعض التفسير كما هي في المضموم في الثوب المصنوع
المصنوع المقدم وبها فتجوز جماعة ولا يختص كراهة السوداء للصلوة بل يمتنع فيها وان كانت فيها الكراهة
الثوب الذي يكون تحت وبه لا ريب والشافعية او قوله ولا يحرم ونافا لكثرة وقيل نعم وهو احوط
وفي ثوبي واحد رقيق المجل اذا لم يحكم ما عتقته ولو حكم ما عتقته من العورة لم يجز قول واحد وانما حكم
بشدها ولو نها وكذا لو حكم بجمعها على قول والاكثر على الجواز ولعلنا الاقوى وان كان المنع احوط
والى وان يبرأ في الفرق القريب على الاشارة لظاهره وقيل لا يكره وهو ضيق وان يشتمل الصلوة وهو
الاحتياط بالارادة داخل في تحريمه تحت يده وجمعها على تنكب واحد وفي عمارة لا حثك انما ولا تحث
اكد كراهة بالصلوة بل يمتنع وغيرها وانما كرهت وانما يكره وانما يعبر به وانما يعبر به بحد يراها
ويحتمل مع وهو كان مستورا ولكن التقييد الى وفي ثوب يمتنع صاحبها الخاصة او كل هذه امور وتوقفا
على ما ذكره جماعة وان يسل في ثوبه بل يمتنع الثوب اذا كان فيه ما يشبه اوطا ثم فيه صوره ولا يحرم على
ان يراها لاشهر وهل يبرأ بصورة والمثل ما كان منها للحيوان وغيره ام يختص بالان لا لاشهر الا قول
وهو احوط وقد تفرع الكراهة بتغيير الصورة والضرورة وبكره المرأة ان تصلي في خطاها لاهل البيت
او مشقة على وجهها ان يمنع سجودها على يمينه عليه نعم وبكره للرجل المشام ولا يبرح الا انما منع
عن انفرادها بل يمتنعها وقيل كراهة الصلوة في ثياب مشدودة في حال الحرب والقتال المشهور بل قيل يحرم
عليه وهو ضيق لعدم وضوح دليل المنع ولو كرهته فكيف بالحرمة نعم في ثوب لا يصلح احكامه وهو

مقتضى وهو كما ينبغي عن شد الوصل فلا يدخل في محل التفرق كما صح به جميع فهو كونه اخر كما في طوف وغير
الاجزاء مسائل **الاول** ما يقع فيه انصلقه يشترط فيه انصلقه الظاهر من التماسه على تفصيل تقدم
ذكره في كتاب الظهور وان يكون محلوها المصلى ولو ضعيفا او ما ذكرنا في انصلقه ولو هو ما يجب شتمها
وفوضا هذا المحال انما هو اذا زاد على ان لا يجوز في الشوب المخصوص على تفصيل مضى بنا في تقريرها
الثاني مستلزمه واجب في الصلوة مطوف في غير اقل من اقل المحترم وشتم فيها اجماعا الا انما اكتفت
فيها لا يعلم فيقتصر وما في ذلك من وجوبه للمحل مستقبلا ودبره خاصة ولكن شتم ما بين الشتم والكره
افضل والامانة بالفضل القريب والبعضا والذهب نفس الخراج لا الا لثباته وشتمه كل من شتمه في ذلك
ما يجوز على الكفاية في كل لا يجوز ان تفصل هذه التباين في الاربع وسماز ونحوها باسائر بما جزم عندنا حتى شتمها
وعقلها او يلحق جميع ما عدا الوجه والكفين فلا تجب عليها شتمها على الاشهر لا قوى وجوب كفاية القدمين
شتمه واختلاف الا ان شتمه يجوز وعليه عامة متاخرا لا يحجب ولا فرق بين ظاهرها وباطنها على الاقوى
وان كان الا حوط مستلزما للظاهر بل الباطن ايضا والامة بعد ولو كانت اقلية وشتمت الحرة والقبيلة الغيب
الباينة تجوز ان يشتم على نفسه عليه مستلزما لغيره فاقولها وشتمه ليس فاقول ذلك افضل وانما
للكاش وقيل بالبيع وفيه ضعف يجوز الاستسار في الصلوة بكل ما يستلزمه كالتشتم وروى الشيخان في
بشتمه فقد انشوب وعلم ان ترتيب بين الاخير وما بقية او مط على الاختلاف ولكن الا حوط اقوى ولو لم
يجد سائر ما حوط او وجد فيها صلى عدا باقيا مما هو ميارا سائر الكرم والتجود جاءه الا بما فيه خفي من سائر
وقوله ان من المطلق بين تناظر المحترم شرط العقول ما لم يبدل له قوله ومع وجوده اي المطلق يصح
موميا للكرم والتجود كما مر ولا يسقط عند انصلقه اجماعا وبما ان مكان المصلى اعلم ان يجوز ان يصلى
في كل مكان خال من انما مستدبره اذا كان محلوها او ما ذكرنا فيه على النظم السابق من لباسه فلا يجوز
الفتن بالاذن الا في نحو التعمير والباساطين يجوز ان يصلى فيها مع عدم العلم بكنهه المالك في ظاهره
الا حجاب لا يفرق ما عدا شتمه من غير خلاف ولكن الا حوط التوزيع عند منع الاسكان ولا تقع الصلوة ولو اذلة
في المكان المخصوص ولو منع من العلم الغضبية اختيارا لا اضطرارا ولا مع الجهل بها ولا لثباتها كما مضى

في التلباس

في التلباس فتصح فيه مع ان المالك ولو لم يلبس في حوزة الصلاة المدة الى جانب التعليل المصلى انما هو
قولان مشهوران احدهما المنع من سواها صلت مستدبره صلاته او منفردة بها كانت له او اجنبية
فعليه ان لا يقدم احد على ان يلبس في وقت الغيبة والاجزاء والقول الاخر يجوز على كل هيئة شديدة
ذهب اليه المرتضى والمحل في اكثر المتأخرين ولا يخرج عن قوله وان كان المنع احوط ويختلف ضرب التكليف
على القول بها في الضعف والشدته يجب عزب البعد بينهما فاشهدا عدم انفصال الصلاة المشتمل
وهكذا ولو كان بينهما حال مستدبره ظهر وفقد يصح على اظهره او تباعد عشر اذرع فصاعدا بين
كما هو المتعارف وكانت متاخرا ولو لم يمسك الجسد بحيث لا يجازي جزء منه من بينها ارتفاع المنع وتحت
صلواتها قول واحد ولو كان كل واحد منهما في مكان لا يمكن فيه التباين ولا انما كان في مكان واحد
صلى الرجل ولا شتم المدة استحبها وان قلنا المنع على الاقوى هذا مع سعة الوقت واشتم كل في المكان عدا او
منفعة ولا تبيع القريب يصليها مع من غيب منع ولو كرهته اتفاقا ومع اختصاصه باحدهما يكون هو
ولو كان امرأة لكن الا في هذا تقديم الرجل اذا كان الوقت واسعا ولا يشترط طهارة موضع الصلوة فيه
ولو اذن البدن اذا لم يتعدى حيازة اليد او يحمله الذي يشترط طهارة على وجه يمنع من الصلوة ولا
طهارة سواها المساجد السبعة كذلك عن مواقع الجبهة فيعتبر طهارة القدمين المعصية في التجرد
يحتج الصلوة الفرضية في المسجد الا في جوف الكعبة فيكفر بل قبله في حوزة طهارة والتأتملة في المنع
في المشهور وقيل في الغضبية وله التسويح وهذا قولان اخران مفصلا بين صلوة الليل في المنزل وغيره
في المسجد كما في احدهما وبين رجاء امتداده اناس ينالون مع امته من نحو التباين على نفسه في الثاني والا فاقول
ولكل وجه الا انهم من طاهرا معتبرا في المشتمل يعزى اجماع على الاقل ويكفي الصلوة فوجب انما هو من المصلح
والسليح وبسبب الغاية الى المواضع المعدلة له وسائر ذلك الابد وسكان التعليل وفيه بطلان الخيال والبقال
والكجس ويطلق الاودية ويجري المياه واخر البضعة والبيع انما يمكن جزمه من التجرد عليها كحال التكن
وبين المقامير واليهاء فوقيلا لا قبول الا في غير ما يجوز في الصلوة اليها من غير هذه ما لم يقصد قبله ترف
المنع عن الصلوة اما سائر ما به يحصى من عمل بها من متاخرا لتأخير جماعه وهو احوط وان كان في عينه

نفسه ونحوه الكلام في المصلحة عما اذا لها عينه لو شئنا الا ان رواية المنع هنا ضعيفة معارضة بما يحق منها فان
المنع هنا اضعف منه بما اذا كان احوط فيها الا مع حاشية او بعد عشرة اذ من منع من تقع بلا خلاف في
الايجاب وان اختلفت عينا فلهذا لم ينعى فيها الا خلاف في وقوعها في المنع بل اختلفت في
كيفية جارية اوبن يادة قد ثبتت او ثوب موضوع كما في اخرون وتبين الان مع من كل جانب كاعتبار الموقوف وما سوى
الاعتبار كما في غيرها من حيث الجورس وبين في بعض من كل في النص في قوله باس ان يصلي فيه ويؤدي الوضوء
ويؤتي النذران وهو للعدة لا لغيرها لانها لا تكون الا ما وجد فيها من غير عدم اعتدائها كما لم يكن اذا قدمت
فيه ولو كثيرا وبسبب المنع والمكسرات في جواز الطرف بل مطلقا وان اكدت في جوازها وهي المصلحة
التي يكسب سلوكها هذا اذا كانت نافذة او مرفوعة وقد ان اربابها ولا فيهم قطعها في النافذة وتدخل
المادة عنها وعقلها وان يكون بين يدية زارة مضرة بل مع او يحذف مفتوح بل يكسب فان ذلك
نقص في المصلحة كما في نص واحد يثبت الوعة السيد والغايط ولا باس بالبيع والكتايل المانعة
على الا فلهذا لا يظهر وان ينزل المنع في الاخير والكره في الاولين لضعف دليلهما ولكن لا باس بالكره
من ارباب السلفية في اوله استثنى وقبل بكه الى باب مفتوح او اسان سوا جبروا بها الى الحق ولا باس
في بيان ما يجوز عليه وما لا يجوزنا علم ان لا يجوزنا استجور على ما ليس باس ولا ائمة كل جاور واصوف
ولا ما يخرج باسحا ان عن اسم الارض قطعها كالمعادن من الذهب والفضة والعقيق ونحوها وفي الحقيقة
عن سماها بالحق ونحوه كالحجج النورة والتخلف قولان والا حوط المنع وان كان الجور كما عليه الا كثر
الا مع عن وجوبنا استجور على الارض وما يثبت منها ما لم يكن ما كولا ولا جلوسا بالعادة بال فعل لا بالقوة
انها بينة منه فلا يفيد في المنع نون فلما كولا على الحن وخبر والمديوس على عمل ونسج وغيرها ولو قيد
احدها في بعض البلاد دون بعض فلا حوط لعدم المنع نعم ولا باس بالنادر ككل المصلحة والعقار المصلحة
للدوام من نبات لا يغلب الكرم في خضرتها في الجبل والدرع من وجهان والا فلو كان المنع في جوار
على الفطن والكتايل سوا بيان اشهرها او ظهرها المنع الا مع الضمورة بفقد ما يصح استجور عليه
او عدم ان كان منه تقية ونحوها فيجوز قولوا واحدا ولا يجوزنا استجور على شيء من بدنه اختيارا ما

منه

منعها الحق والبر او نحوها عن استجور على الارض او ما ائمة ولم يتمكن من دفع المانع ولو بالحق
او بالتخمين فيجوز على ثوبه مع من ان لم يتمكن من دفع المانع كذا في ظاهره كذا في ظاهره كذا في ظاهره
وبما اذا كان الثوب قطنا او كسنا بل يقدر ان عاقبها ولو كان ثوبا فيجوزنا استجور على المنع والبر
وقال من المعادن ونحوها مع عدم الارض وما يثبت منها ولم يكن شيء من ذلك سوجورنا استجور كذا
باسر استجور على القرباس اقسامه المتخذ من الحديد على الاقوى وان كان النوسج عند حوط وادوى
وبكره منه ما كان فيه كذا استاذ الا في الحقيقة يتابع عليه اسم استجور خاليا من الكتابات والا فلا يجوز
كلا لا يكسر اذا كانت الكتابات من طين وشجر مما يصح استجور عليه ويرى فيه ان يكون ملكا للمصلحة
كما مضى خاليا من النجاسة مع ارجاعها في بيان الاذان والامامة والنظر بها يقع في مورد رقة
المودن وما يوزن له وكيفية الاذان ولو اقدر ما المودن في بعضه ليعتد به والا اعتد به ليعتد
الاذن والاسلام لك بلا خلاف والاذن على الاقرب واما الجمع فلا يقع اذ ان الجور في حذاه لصبي
غير المبر ولا اذ ان الكافر انما هو ولا يحلف بحق ولا يعقبه بالبلوغ ولا بحرية فالصبي المبر يجوز ان
يؤذن وكذا السيد ويجوز ان يؤذن الملة للنساء والمحام خاسرة ويؤذنون باذانها دون الاجانب ويجب
ان يكون عدلا صديقا منشد بذي الصوت بصين الاوقات التي يؤذن لها مستعمل من المؤذنين فاعلم على راس
مستقبل للقدرة بما في الشهادتين من تعبيره صفة اذا كان رجلا او صبيا ونسأ المرة على الاجانب مع
واند انب احيا وبكره لا لفاقه به بحينا او شأنا لا حدنا ولا حد بالاذن والا فامة معا ما هيا وصلي
تكره تداركها استجبا با ما لم يركع واستقبل صلوة ولو لم يعمل الا خلا بها المبر ان يجمع وكذا لو نسي
الا ان خاصته اما لا فامة فيجمع اذا نسيها واما يؤذن له في المصلحة الجبل اليومية ومنه المبر ولا
من المصلحة وان كانت واجبة بل يقول المؤذن فيها المصلحة برفع الاذنين او بفسهما او بالتفريق و
وتحجبا فيهما اداء وقضاء استجبا با موكد وخصوصا الا فامة بل لا حوط لعدم تركها اختيارا لا لاجال
والنساء المنفردة منها والجماع وقبل الفائق الشبان وجماعتهم في الجماعة مع ولا لجال خاصة على
اختلاف بينهم لا بمنشئ لهم في الحقيقة بل في ثواب الجماعة كالحظ وعين مكواه الشجر بضمير مع

حتى
منه
وعدا وناس

بقاؤه البتة عندا مضى وكثير من علم انفاض في المنتهى قال لان الشرح ما يقف عليه تأثير المؤثر او ما يقف
 صفة الفعل وهذا متحقق فيها وايضا فانها تقع مقارنته الاول جزء من الصلة اعني التكبير وسما بقبه
 عليه فلا تكون من لها ولا بد منها منية القربة والشعيرين حيث يمكن هنا واشتركت والا فالقربة مغنية
 عنه وعن قصد الوجوب في الواجب والشك في المسحوق والاداء في الوقت والنفقة في الطلاق والاداء
 كان فتمت لها في العبارة وغيرها احوط واولى بل لا ينبغي تركه هذا الظهور لا جماع عليه من صريح كره وظاهر
 المنتهى ولا ينبغي بقبه انقص والا تمام من ولو كان المصلي الخدول عليه بالمقام فخير بينهما ولكن الاحوط بقبه
 احدهما حيث يختبر بينهما ويقين استحضارها عندا دل جزء من التكبير بما صرنا واستمر الى انهاء كل
 الالف والثمة او قبله واصله بحيث يكون احرج منها عندا دل جزء منه على اختلاف الاداء بعد اتقانها
 على لزوم اصل المقارنة والاختلاف من تقاضيهما في التذكرة انه اجماع هذا مع ان هذه التفسير كلها انساب
 القول بان التسمية على الصورة المتخففة الخطية ابدالها كل مشهور بين الاصحاب وهذا القول بانها
 عبارة عن التذكرة في الفعل كما هو المختار لا تعابها بالمعنى لا تعابها لاقتل من الفاعل المختار فلا يحتاج
 الى هذه التفتحات وان كانت احوط حيث لا ينبغي في الوساوس استنباط حكمها على التبع الى
 التقدم في سائر العبادات **الف** التكبير بالاصم وهو ركز في الصلوة اذ فاقا وسورة التي
 لا يجوز العدول عنها الله اكبر سوتها بين الكتبتين بتقديم الاولى على الثانية معا لباينهما وبين
 حروفهما غير تبدل حروفهما بغيره ولا كلمة باخرى ولا حرفا بآخرى ولو اختلف سق الاصلين السلام
 والهاء على الاحوط الاولى ولا معقرا الاكبر ومضيفا الى شئ ولا خبر ذلك وان وافق الثانيون
 العربية يكفي الترتيب من معناه ولا يعقد التكبير بمعناه مطم ولا مع الاصلين شئ منه ولو جزم
 حروفه الجلالة متصلة بالذات المتلفظة وان وافق العربية ومع التعذر في الفروع الانبياء
 به بصفة العربية الماثورة بكنى الترتيب من معناه بلفظ او مطم مع المعنى لهما ولا يكتفى بغيرها
 مطم ويجب ان تعلم لهما انهما امكن ولو من باب التقدم والاداء في صريح من حكمه ينبغي ان يكون
 فيها ويعقد قبله لهما اي بالتكبير واقتطعا وانما شاء عليه فم لا معناه المطم في الاداء لا يوجب

المعنى المصطلح

باللحم

باللحم مطم واما قصد التقطع فلا بد من وجوب الاشارة بحرك اللسان ويشترط فيها اجمع ما يشترط في الصلوة من الظهور
 واستمر والقيام والاستقبال والعلية والتكبير والصلوة كوكبر غير مظهر او غير مستشعر وغير مستقبل
 او غير قائم مطم سواء كثر أو قل أو اخذ في القيام اوها ويا الى الركوع كما ينبغي للمأوم مع القدم على القيام
 ومع الجهر عندا في المكن منه والاقبال كالمقتل بعينها او لا يصل الى الخيرة في تعيينها من التبع التي يجب
 التوجه بها وان كان اختيارا لا سابقا بقتل او قبل واولى وسننها النطق بها على ذلك افعال من غير هذا الاشياء
 لم تكن الهمة الدنيا واحدها بحيث لا تؤثر في زيادة القبول في جرائر مطم واسماع الامام من خلفه من
 الامومين بهادون الستة الدنيا قربة ان اتضح بها اذا لم يقف الاستماع الى القول المصطفي ولا يقتصر على اللفظ
 واختار ان الامام عن غير ما قال للمأوم بغيره كما في الازكاد يقتصر على طلاق وان يرفع بها الجايل للتكبيرات
 المصطلح بها بغيرها وجهها في سائر افعالها ما فيها كلها مستقبل للقبلة بغيرها من عيا وارتفاع
 ان يكون ابتداء التكبير وانتهائها مع انتهاءها ولا يجب ان يرفع وان قبل يرفع وهو كذا ان يتجاءر بها او
 ذنوب وان من انشأت القيام وهو في الفراض واجب حال التسمية والتكبير والقلادة والمقتل منه لا يركن
 لتبطل الصلوة بالاختلال به ولو سهوا اتفاقا وكذا حال التكبير على لا قوف ولا يقف بالاختلال به ولو ساهوا حال
 القدر كالملازمة فيها انما فائدة الوجوب هنا عدم اجواز تركه وحده لا تنصبا عنه او يتحقق بان لا يستند
 على شئ بحيث لا يرفع سقط هذا على القدماء ولو تعدد الاستقلال على ما يحصل بغيره القيام فان
 عن الانشباب طام متخيا او لم يحد فركه حيث يكون هو نقد وس لا يجزى عن القيام في بعض افعال
 امكن من في الباقي فيقوم عند التكبير ويصير الى الجهر فيجلس ولو قبل الركوع ولا يجلس ابتداء بعد
 على القيام ولو توقع وسهركه عن قيام ولو تجزى من الركوع والتجوز اصدادون القيام سقطا عنه
 وان تعارض معهما بان يكون اذا قام لم يمكنه الجالس بسجود ولا انشاء للركوع فالأولى اختياره عليه
 يومئذ لهما ولو جزم عندا اصلا في جميع الصلوة بجميع حالاته متشعبا ومستقلا ومعتدلا صلى قاعدا انفا
 ولكن وجدنا ان العجز المسوق قولنا ان اصحابنا واشهرهم امرعات التمكن وعدمه العاديين
 الموكول مصنفها الى نفسه وقيل ان لا يمكن من الشئ محققا زمان الصلوة للتجسس وقيل ضعف سند

والمسحوق

احوط

٧
 في الظاهر لا عمل
 في الاطلاق وان كان
 تركه وشتر طرية لا
 والاستقلال

والله ولو وجد لقاعد خفاء نفوسهم لكانت بعد انهم في انفسهم وان كان
منه بعد فانفسهم انهم عن قيام ولو كان في القعود ولو مستندا على الباب لا يمكن
ولا ان لا يسر مستقبله بوجهه القبلة كالحمد مومنا للركوع والتسبيح والحمد لله رب العالمين
فبعينه جاء على النجوم انفس من التركوع وكذا في الركوع مضطجعا وجب عليه ان يصل مستقبله على
قفاه مستقبل القبلة باطن قدميه كالحضرة جوسيا للركوع والتسبيح والحمد لله رب العالمين
فانما ان ينصب فخذه ويساق فيه وينشئ سجدة كالحكمة والكرام ان ينشئ سجدة ويقعد على صدره
وقبل ان ينشئ سجدة مستهددا ولا من **الركوع** انفسه في سجدة الجود في كل صلاة فائدية
ولو انزل على لا تقوى ولكن في الخواص خاصة وما لتسوية فيجب فيها اتفاقا وفي كل ركعة من الركعتين
واجبة كالظهور والشمس والشمس كالغروب والشمس مع الاضلاع بها عند حتى يرجع ولو عرف واحد منها
حق الشئ يدركه الا عراب والله رب ما يعجز عن كونه مغيرا للمعنى ثم لا وكله لا
بمنزلة الجود وحروف وكلماته والاختلاف في جميع ذلك بين الجود والتسبيح والحمد لله رب العالمين
بوجهها ويحتمل طلقا وكذا الحال في اختلافها بالجملة في كل من الجود والتسبيح بطلان الصلوة
به واختر في قوله عدل اما الواحد بشئ من ذلك حتى يركع شيئا فانما لا يخلو به الصلوة
بناء على عدم ركعة الفداء كالحال لا تقوى ولا يجزي التبرع عنها مع القدرة على الفداء ثم لا يجزي التبرع
او فان الوقت عليها التبرع ان كانه في المحض فان احسنه وتبع الفداء لا يفيج ان وجد ولا اقسا
ما يحسن منها ولو كان بعضه يرمط ويعوض عن الباقي فيجب عارقات التبرع بين اليد واليد فان علم
الاول اخل باليد والاخر قد مر او الصلوة بين ومطرو ولو سطع فيه به وجب التعليم كما لا يحسنه ما يمكن
وبين باب المقدمة ويذكر عنها اصلا من غيرهما من الفداء ما يتيسر له ولو لم يدره معوضا عن الباقي
ولا يتيسر له شئ من الفداء سبغ الله نعمه وتعالى ذكره بقدر الفداء ثم حرمه في الفداء وما لتسوية
فستقط بالحرف عنها وجب ان يتكلم الاخر من من في حكمه لسانه بالفداء والتعبد بها عليه ويشيها
كأن في تكبيرة وفي وجوب قراءة السورة كما لم تسمع الجود في الفداء بغير المختار مع سعة الوقت مكان

التعلم واستجابها قولان **الظهر** هو الوجوب واما في المشهور وفي غير كشي الاجماع ولا يجوز ان يقرأ في
شئ من الظاهر بين سورة حمزة ولا ما في سورة بغوث الوقت بقراءة بل يقتصر على ما يسره الوقت
صلى الله عليه وسلم عن التسوية مع تركها وهل المراءى لوقت اختيارى وهو ما يسر الفريضة يتأهلها
ام الاضطرار وهو ما يسر ركعتيها انشكال والاحتياط واضح فبالاورد من الاختيارى بسورة يعها
فلا يعادل عنها الى ما فوقها ولو اوردت منها ركعة من الفريضة في وقتها ويشكل في المبدأ بك بقراءة
السورة مع الاختيارى وادرك الاضطرار في وقت جمع السورة على الوقت ام الوكيل انشكال
الاتصاف الايتان بهما يختار بين الاثنين والافاضة ويختار المصل في كل ركعة فائدية وسجدة من الفداء
يفضل الخس البيوتية في صلاة التوحيد وحدها او التسبيح خاصة اجماعا ولا فرق في ذلك بين ناس الظاهرة
في الاولين وغيره على الاشهر لا تقوى خلافا للشيخ فعين الفداء في الصورة الاولى وهو ان لا يركع
واولى خيرا ويحتمل شبهة الخلاف فتوى وقفا والشيخ افضل مع العلم على الاتصاف لا تقوى ويجوز في الفداء
من الصلوة البيوتية واجبا على الاشهر لا تقوى في الجميع والذين المذهب والشمس والشمس في الباقي بجوازها
اي لا سلا وان يسبح نفسه ما يقدره ولو تقديرا ولا يجزي ما ذكره والاصح اساع جواهر بخلافه لا يركع اساع
المعصية واعلاه وانما في الجميع اساع الغير غير القرب منه لكن من غير سورة وهو معاذ الله ان لا يسبح
العلماء في وقت قبل في الصلاة الاسد انما اقل الجهر وهو احوط ولا يجب ان يجهر الملة ولان تسبيل في التسبيح
بينها سلم حيث لا يسمعها الا جانب الاقربة ومن السن الاستعاذة في كل صلاة بعد التوجه قبل القراءة
وكلها الركعة الاولى خاصة وهي سارية ولا في الجهرية والجهر بالبسطة في جميع الاخفات من اول الركعة
والسورة ولو لم يقرأ الامام مع غيره اعدا ركعتين الاولين وتبيل القراءة وهو حفظ الوقوف وال
الحروف وقراءة سورة بعد الحمد والنوافل مع والاقصا في الظاهر من المذهب على وقتا المفصل
كالقدود ولو حيد والحمد وشبهها وفي الصحيح على طول لا تقرأه والتميز وهل في وفي دعاء على
متوسطة كالا لفظا والانشاق والاصح في المشهور وقبل ما في الصحيح وغيره من استحباب قول
على والتميز في الظهور وادعيا والظهور والتميز والتميز في المذهب وما يقرب من القاشية والبا

والقيمة في العدة وان يقدر في ظهر المحرم أي غلبها أو عجزها بسوء رتبتها في ركعة الأولى ويكون
المناقضين في الثانية وكذا لو سئل الظاهر فيها جهرت تحت سنون أن فيها بالترتيب ولا يجان في
شي من ذلك على الظاهر لا مشهور عليه عامة من آخر وقيل بالوجوب في جميعها وهو ضعيف وقول
الليل جهره ونوافل النهار اخفات استحبنا فيها ويستحب الامام اسما من خلفه قلنا ما لم يبلغ العلل المقترنة
وكذا الشهادتين بل سئل الا نذكر التخييل يجب اخفاؤها نعم يتأكد فيها هذا سائر اربع الا في الحرم قولنا
اخرجه بل في قضاء الصلوة وهو يتصل به البعض على أنه مشهور الاقوى ونقل الاجماع طبري في الكلام القوم به
مستفيض جدا وقيل انما الاستسكان في تركه ولا يرب في ضعفه وان مال ليه المصنف في محبة الذاتية الفقه
ولم ينشج صورة واحدة وكذا لغيره والادلاف فلا يجوز ان يقرأ سورة منها منفردة عن صاحبها في العيشة
باخبارنا واجماعنا المتقول مستفيضها وهل تقرأ بسورة بينها وجوبا قبل الاما للشيخ وغيره وهو انه
عندنا من خلافه وكثير من المتأخرين نعم وهو احوط لا سيما لا عادة قطع الصلوة بخلاف كل في التسمية
واحوط منه عطفه في شئ اخر لنا لم يتجوز بل التمس في الركعات الاخر من باعية والتأثير في
اربع بخلافه وصورتها عندنا من جملة سجدة سبحان الله واخبر الله ولا اله الا الله والله أكبر ولم يتجوز
زيادة عليها وروى الفقه والتسليم في انها تسبح بكنة هاك في معنى ثلثا مع خذلت للتكبير في
كل منها وهو حين والصدق وغيره وقيل انها عشر زيادة للتكبير في الحمد لنا لنته وقال له جماعة
جنتهم غير واضح وقيل ان عشر والقال للشيخ والقاض والقاف وغيرهم وهو احوط ان لم نقل كونهما
الظاهر لا بعد لوقر في ثلثة احدى العشر اسم الاربع المنهي عنها في الفريضة جازاجا وسجدة عند ركعة
وجوبا على الظاهر لظهور الاقوى ثم يقدم فيما بقي من السورة من غير حاجة الى إعادة الحمد مع ان لم يكن
التجوز في غيرها ولو كان التجوز في غيرها فام رفض الحمد استحبنا بالركع عن قره وقيل بالوجوب وهو
واحد اشترى الفتوى إعادة الحمد خاصة وقبل سورة واية لم تعرف له مستند وان كان احوط
امر كونه وهو كمن واجب في كل ركعة من الفريضة والتسوية مرة واحدة الا في صلاة الالبان كالمكسوف
والخسوف والزلزال فيجب في كل ركعة منها خمس ركعات وهو مع ذلك في الصلوة يتصل بركعة فيها

ولولا لاخيرين

ولولا لاخيرين من التباعية سهاوا وكذا بن يادته اجازا والواجب فيه امور خمسة لا غناء
لقد ما يمكن ان يصل بغير ركعة على الاحوط او رسا صا بغير على الاظهر المستقيمة وان لم يجز فيها
عليها ويشترط فيه قدما الركوع فلا يخفى لا ثم ركع بقصد له لم يكن ركوعا على الاقوى ولو جاز عن الا
الغناء الواجب اقتصر على تمكن منه ولا يتمكن منه صلا ولو لا غناء على مني او جازا سران امكن الا
بعينه والظن بنية ان يكون حتى يجمع كل عضو مستقرة بقصد الركعة الواجب وهو يتجوز
كبيرة وصورتها سبحان رب العظيم وتجوده او سبحان الله ثلثا وهي الصغر هذا مع الاحتياط ومع
الضرورة في بقي الوقت وخو تجوز واحدة انصرفت قطعا او مشهورتين التبع وقيل تجزى على
الذكر والاشجور والقال للشيخ وعلى ان فيها خلافه عندهم ويتبعها اكثر المتأخرين وهو قوى وان
عدم بعد عن التبع احوط لعدم جملة الاجزاء وهذا هو الواجب **الفصل الرابع** في رفع اليدين
والظن بنية في الاغتصاف والافق في اطلاق النقص والفتوى بين صلوة الفرض والتفعل خلافا للفاضل فقال له
شرك الاعتدال في المانع من التبع والتحق في التفعل لم يتصل بركعة وهو ناسا واستقر فيه ان يكبر له
فانما قبل الدعوى رفعا يديهما ذابها وحرمه كثير من التكبيرات ثم يكبر بعد ذلك وان يضعها
على عيني يركبها لئلا يذكر اجمع مقدما اليدين على يسرى لوضع ما ليا كفيه منها متفحفا الاصل
سنة وكثيرا في خلفه بسوبا ظهر بحيث يوجب عليه قطة من ماء لم تنال الا سنوا وما لا عقد مستحب
فيه انت بك ولو ضربت عنق لعيان امام التبع لما شوب سبحان ثلثا كبريات في ازا الى التبع او يتبع له
الصدود قال بعد ان تصاب برسح الله لمن حمد دعيا بالما تودعه ساقا بين قد مبر جاعلا بينهما الله
يشرك كثيرا ان يركع ويلا تحت ثياب من المشهور والمستند غير معلوم نعم في الموقوف امر جازا يدخل تحت
توبة قال ان كان عليه ثوب اخر اذ او سله ويل فلا بأس وان لم يكن فلا يجوز له ذلك وان ادخل يده
واحدة ولم يدخل الاخر فلا بأس سادس التجوز ويجب في كل من فيه ثوب اذ اذله سجدة فانها صلا
ممكن في الصلوة يتصل بركعة وزيادتها وتوفي لا خبر في التباعية سهاوا ولا يتصل بالاحلال باحديهما ولا
بزيادتها سهاوا وتوفي لا ودين من التباعية سهاوا ولا يتصل بالاحلال واجبا ثم امور سبعة التجوز

سفرها

على أعضاء السبعة يعني أجهزة والكفين والكبتين واليهام والجلين ويكون المشرق فيها اجمع حتى للجهة
وان كان الاحوط فيها اعتبار قدس التدهم بل وجهها وضع الجهة على ما يقع التوجه عليه و
قد بين سابقا في بحث المكان ولا يكون موضع التوجه قطعا غيرهما على الاحوط الا في عالمها
من موقفه بان يكون في جهة واحدة لا يجوز بقدرها والاحوط التساوي في الحق الانخفاض بالارتفاع عن
جراحة الموقف وقيل يجوز ان يادة وتقليد لاجماع فكم وهو حسن مع صدق التوجه معها في العرف والاعمال
ومع ذلك فالاحوط ما عليه الجراحة في الانخفاض بل التساوي كما عرفت ولو تعبدت جهة على موضع ارتفاع
عن القدس لكان التوجه عليه تحسب في ارتفاعها ووجهها الى موضع التوجه واختار التوجه احوط خصوصا مع
صدق التوجه عليها ولو وقعت على ما يقع التوجه عليه كونه مساويا للموقف وانما هذا القدس لستة من ان
لم يحرر فيها قطعا بل يحرر في موضع الجواز ولو تعبد بالانخفاض لوجب ان يكون من ارتفاع ما يسجل عليه
الا مكان ولا انتمس على الانخفاض المبني والا او ما لم يسمع مكانه ولا فعيه مع مكانها والافاضل فيها وضع
ما يقع التوجه عليه على الجهة في جميع صور الاما ولو كان جهة واحدة ولا يشبه ما يقع بها اجمعها عن التوجه
واختصر حصة اوصل شيئا من اثنين او ثلث او نحوها او جوبا ولو من ايا المقدمة ليضع السليم منها على الارض و
شبهها ما يقع التوجه عليه ولو تعدد ذلك يجوز على احد الجسدين مقدما لغيره على اليسار على الاحوط
والا يمكن من التوجه عليها معا فليس على احد الجسدين على قدره ولو جهر عند ابيه وما اوضاعا على جهته
ما يقع التوجه عليه كما مر وان كان فيه عظم والتوجه منه خاصة على التوجه المتقدم في التوجه فان التوجه
لا يكون وهذه الاحكام بلا خلاف الا في سبل العظم هذا بالا على يتقدم ان كان فيه التوجه الواجب من
على الاقوى وانما بينه بقدر الواجب ومن رفع الما من جهة كونه مطلقا تعصب التوجه الا في هذا
هو الامر السابع من الوجبات في سنة التكبيل لا من ذكره فانما هو في معنى كونه لا من التكبيل سابقا
الا في قبل ركبتين وان يكون موضع سجوده مساويا للموقف بل قبل وجوبه وانما في بقية ايا يصح
ما شئت كما هو معناه لقوله وانما احاط به من مطلق ما يقع التوجه عليه كما هو ظاهر لا يحاط بالقول بوجود
وان لا يتم قبل التبع والذكر بالمناشئة وغيره معناه وانما يادة على التسمية الواحدة التكبيل الى التبع او ما

يسع له الصلوة والتكبيرات الثلث بعد هذا الموضع من التوجه الا في احوط معتدلة للموضع الى
الثنائية معتدلة في الموضع منها لك والاعمال بين التوجهين المناشئة وانما استغنى الله ربنا والوقوف
والوقوف بينهما متساويا وسباقا بانته في التوجه بان يجلس على ركعة لا يسر ويخرج رجلا بهما على
اليسار منها على الارض وظاهره قد مر انما على اذن قدمه اليسار مفضيا جعدها الى الارض
وانما في تعقيب ادراس من الثنائية ويسر في جليسة الاستساحة حتى قبل بوجوبها فعدم تركها احوط
والى وقيل لا يجزى عليه بنينا وفي تحصيل ثلث من توقي بالصلوة وتركها من الجفافة والاعمال في القيام
من التوجه الى الركعة الاخرى نحو قوله يجوز للشد اقوم واتعديقوم حال كونه معتدلا على يديه سا
بمنع ركبتيه وكذا الاعمال بين التوجهين بل في الجالس على الاظهر وهو عند الفقهاء ان يعتدل
بصدور قدميه على الارض ويجلس على عقبه وفي التحقيق كاتقاء الكلب **السادس** التوجه وهو
في كل صلاة ثمانية بعد ما في الثالثة وانما بالعبادة بين ثمة اخرها واخرى بعد ثمانية وكل التوجه
لست على وجبا خمسة الجالس بقدر الواجب والتوجه اذ ان مطر وانقلبه على يمينه والى يمينه و
واقوله عند الغرض وجا علة التوجه الى الله وحده لا يشرك به شيئا وانما التوجه على عبادته وسوره
ثم باق بالصلوة على التوجه انه فيقول اللهم صل على محمد وآل محمد ولا خلاف في اجزاء هذا المقدار وانما
اختلوا في وجوب ما زاد من التهادين من قول فحده لا يشرك به شيئا ولا اكثر على العدم و
لقد اظهر ولكن الا في احوط وستة ان يجلس مشوكا وهو ان يجلس على ركعة لا يسر ويخرج رجلا بهما
من تحته ثم يجلس طاهر قدمه من جهة اليسار الى الارض وظاهره قد مر انما على اذن اليسار واليسار
بعد الواجب من التوجه وقيل به بالمناشئة واقوله في الاول وتقبل شفا عشرة في قدره وانفع رجسته
وفي الثاني الحمد لله وان يسع الامام من خلفه التهادين كما مر في بحث الفقرة **السادسة**
التسليم وهو واجب بعد الفراغ من التهادي الذي هو تعقيب الصلوة في جميع القولين واشهرها و
صورته التسليم علينا وعلى عباد الله المؤمنين والتسليم عليكم والاحوط ان يفهم اليه وجهه الله ووجه
كانه وهو مخير بينهما وانما بان كان الثاني مستحبا والمستفاد من الدليل استحباب التسليم عليكم بعد

قوى وعليه جماعة من القدماء ولنا خبرين ان الاشهر احوط في حصر هذا الشك بالابتداء دون
 الاستدلال فتصح الاستدلال فيحصل لعدد في ثنائها ولو بعد التمسك بالتكبير كما هو المشهور
 والعلامة احتمالات اخرى ضعفها جميع استحباب القصة مع عدم دليل على شيء ما ذكره على المشهور هل
 المحنة ليس بجميع التكبير ام يكفي تبين الامام خاصة اشكال **الاشكال** انما خطبتان ويجب في الاولى
 التحديد لله تعالى وفي الثانية التحديد لله واجزاء لكل من نحو اشكال والا حوط الا قد اوردوا على رسول
 الله صلى الله عليه وآله عليه وآله في قوله لا كذا في قوله وعزكم الله من الاطاع خلافا لظاهره لئلا يرد رجاءه فلم يوجبوا
 وانشاء عليه آية على الله تعالى ما هو هذا في الخلاف والمقتضى للموقف فيجعل الامام مع عدم كونه هو
 ولا ريب ان الاتيان به زيادة على حوط اولى والنوصية بقول الله تعالى لا كذا في قوله لا يرد رجاءه
 ولا يتعين بلفظها ولا نقض الوعد وبكفي فيها المسمى كقول الله واطيعوه وامثلوا سورة حنفية في
 الجماعة ويجب ان لا يرد الله سبحانه والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والاستغفار للمؤمنين
 والمؤمنات وظاهره ان عدم الوجوب الدعاء والقرآن لا كذا وجوبها عن ظاهرها لفاصلين دعوى لا يرد
 على اعتبار ما عدا القرآن كما هو ظاهر في قوله مع حرق في القرآن فهو قوله يجب هذا القرآن بسورة فامنه
 كما في الاولى مع احتمال كفاية آية فامة القادة فيها وفي وجوب الاستغفار اشكال ولكن حوط وان كان
 العدم لعله اظهر يجب بقوله على الصلوة والاشكال بين الامور الاربعة فما زاد الواجب فيها
 كما ذكرنا وعبر ببيتها ان لم يفهم العدد المحب بها ولم يمكنهم العمل بغيرها واحتمل بعض وجوبها مع
 سقوط الجماعة من اصلها وان يكون الخطيب قائما مع القدسية وتقبل مع الخافعة صلوة وصلوة من علم
 بها من المؤمنين وتكون قاعدا مع الضد ولم تجب الاستنابة على اشكال كما عن كره وعن مخالفة
 الاحكام الاولى الاستنابة وفي وجوب التوجوب لفصل بينهما بالاحوال سريرة واشكال ولكن احوط
 بل الوجوب هو المشهور بظاهره والا في السكوت حالته وان يكون بتدبيره بقائه المتوحد ولو لم يكن
 عن القيام في الخطبتين فصل بينهما بسلطنته ولا ينبغي فيها الظهور عن الحديث وان كانت
 احوط بل اظهره وكان السكوت في جواز ايقاعها قبل ان يروى ان اسند هارون بن ابي اسحق في قوله

عليه الاجماع والاحوط كما في الثانية المعتضدة بالاشهر المتنازع المقتطوعة بل مع كافي عبارة جماعة
 ويجب ان لا يكون الخطيب يلحقا نصيا فادله على تأليف الكلام المطابق لمقتضى الحال من النص
 والا لكان ويجب بيلغ تركه الخط من غير اختلاف والا اعلان من خطبا على الصلوة لحفظها على اوتارها
 متعقبا بما ليس في جرد تأديبها بجملة بعد بنية جعلها حال الخطبة على من من قوس وسيف او عصا او
 نحوها وان سلم على الناس ولا يجزى امام الخطبة على المسمع وهو لا ريب من الشك في قولهم يقوم عليها
 ثم يقوم وجوبا فيخطب جازلا فاعا صوت بها **الراجح** الجماعة ولا يفتق في ذلك وهي شرط في الاستدلال لا انما
 انما لا يفتق بلية الماسمين فواحد لها واحد لهم ثم يقع من الخطب في اعتقاد الجماعة بنية الصلاة
 وفي وجوب بنية القدوة للامام هاتين التوجوب احوط ان لا يكون بين المجمعين اولى من هاتين وهو
 امثال ولا فرق في ذلك بين المصر والمصريين ولا بين حصول فاصل بينهما كاجلته وعدمه عندنا قبل وبعد الصلوة
 من المسجد ان صليت فيه ولا من نهاية المصلين ويتكلم فيها لو كان بين الامام بعدد المحب وبين الجماعة
 فخرج فصاعدا بين بعض الماسمين وبينها اقل منه فعل ما ذكره لا يفتق الجماعة ويحتمل بطلان النصيب في المصلين
 خاصة والى الذي يجب عليه وحسن الجماعة فهو كل مكلف ذكر سليم من المرض والهرج والفرح الكونهم خارجا صولا
 ولا يبعد عنها في سجن ارباب زيد منها حال اختلاف فلا في انشاء الله فلا يجب على الصلوة مع وان تمت من
 المتخير تسريها واخر من ظهره ذلك لا على المجهلون حين جنونه مع ولا على من لا يمكن من الحضور والتبصر
 المظهر وشبهه ولا على المرأة لك لا على الخنثى اذا كان مشكلا على قول ولا على العبد مع ولو كانت ابنة
 شيئا ام لا اذا هاداه الى في اتفاق الجماعة في نوبة فتجب على قول ولا على الماسمين ولو لم يفتق عليه شخص
 في ظاهره اطلاق النص والفتوى ولا على الاعرج اذا كان مقعدا لا معطى على الاقوى ولا على العمى مع ولا على
 الشيخ الكبير العاجز من حضوره والشافع عليه وشقة لا يفتق عادة ولا على المسافر سفره يجب عليه ان يقصر
 ولا مع ولا على العبد بغير سجن او ان يرد اليها شار بقوله وتسقط عنه الجماعة لو كان يبيد بين الجماعة
 من غير سجن وما اعتبر من ان ياد عليه وهو الاشهر الاقوى وفي عام الجماعة لا يفتق عليه الجماعة
 ولو كان من المسافر ارون ولو حضر احد هؤلاء من الصلوة في المجهول والمادة فلا يجب عليهم ولا يفتق

الاشكال
 في الخطبة
 في الخطبة
 في الخطبة

بغير يجوز للمارة فعلها فانما كانت احد الواجبين تحيقا واما الثاني فليس متصلا بالاول وان كانت
التسوية هو المسئول المدلول عليه بالمقام خاص متجوز للشك بعد الوجوب عليه قبل فعلها التسوية
ان غير جازما لتعني الجملة في حقها وانفسا موجب لقولها الحكم فيكون محرم باليه والاولى الاستدلال
عليه بالثبوت والاجماع وفي استيفاء وجهتها وجهان الاحوط ولا يكفينا بعدا لغيره ولا يكفينا لغيره
لما هو بين الاصحاء في الخطبة واستماعها عند المصنف وجماعة وقيل يجب والقائل الشيخ في النهاية ولا
كش في قوله الاظهر وهو مع ذلك احوط ولا خلاف في تحريم الكلام عليهم معها اكل من وجب الامتناع
وهو من استحقاق كونه وقوف الاجماع على التحريم هنا والاظهر عدم المنع من زاد من العدد المعتمد هنا
وفي الاصحاء ان من لم يمكنه الشروع بعدا وصح يجوز له قراءة القرآن فانكرا فيها فاشترط ان المنع في المقامات تعبئة
ولا فيسئل القسلا ولا الخطبة الا خلافا فيها اجماعا كما في كلام جماعة **والاول** ان الشافعي في الجملة وهو ما وقع
نايبا ان زمان بعد الاذان **والثاني** في الوقت من بعد صلاة واحدة معوية واعتان على اختلاف النقلة للمصنف
الاذان الشافعي يوم الجمعة بعد صلاة فان الشهود ان المصلين فيه هو الشافعي في المصنف وقرائته في زمانا
الاطاعة الى الاقامة والاذان قبلها وعلى تحريمه اكثر من غيره على قوله مكره والقائل الشيخ بوجوبه
في مقابلته واية المهيبة سندا ولا لزموا ذلكها كافتاوى يقتضي عدم المنع في المنع بان يمس ويقتصد
الشعيرة والذكر خاصة وان ما عداها من الادلة يقتضي اختصاصه بالاذان ولا اجعل الزمان لفظيا و
لكنه هو احوط واذ **الراجح** يحرم البيع بعد الاذان بخلاف فيه في الجملة وان اختلف في اشتراط التحريم
بالاثناء بشؤنه بل دخول الوقت ولو قبله وهو احوط وان كان الاول حيث يكون نداء بعد اذانهم وعمل
يلحق بالبيع مطلقا المعروضات بل اشوا عليهم الاستسكال والاحوط منها اذا حصل العلم بالاشارة
به عن اذن ثم ان الحكم بالتحريم لمن توجه اليه خطاب بالسعي واضح وفي غيره الواقع طرعا للمعاضرة وجوب
بل قولان والاجود الاقرار وجب لا عانة على المحرم ولو باع في صورة المنع العقد ببيع وان لم يتم على
الاطهر الاشهر وقيل بالمنع عن الانعقاد **الثاني** اذا لم يكن امام عام موجودا كان غائبا عن مكان ما هذا
وامكن الاجتماع والخطبة ان استحب الجملة وكانت افضل للقاء بين الواجبين عند الاكثر ودليله وجوبه

ومنه

وشعر قوم كالمشعر والخطبة والاداء من الجماعة من المشايخين وهو احوط ولو بيع وجوب الفقيه اجماع
الشرطي القسوى للاجماع على حذرها الظاهر هذا بناء على ضعف القول بوجوبها غيبا وكونه محذورا
قطعا **الثاني** انما اصل المصنف لم يخرج ان يوم غيبه الا بعد **الثالث** لو سلك المأموم مع الامام
امام في الركعة الاولى وشعره للجماع عن التجرى وشعره فيها لم يركع مع الامام في الركعة الثانية بل يركع
ان يركع لها فانما سجد الامام سجدة المأموم بعد وقوفها اي بالسجدة بين المدلول عليها بالسجدة
كونها من ركعة الاولى وصحت جمعتها اجماعا ولو نوبتها للركعة الاخيرة او هل بطلت اتصلت وانما
للهاية والخطبة جماعة حذرا لا وصول وسرا وابتداء سلة ربه وفي المبسوط وقيل في الاول لا يتصل بخلافة
فهما ويسجد اخرين للركعة الاولى والقائل المصنف والشيخ في مدعيها عليه وتبريدية لكنها يجب
الاستدلال بالادلة فاصحة بالمثل معارضة فليدعي الادعاء اجماعا ولعلها معروفة وخالفوا على جماعة
في زمانا في قولوا بالتحريم وانها تنضم فان الاول دون الثانية ثم ان ذلك انما يمكن المأموم من السجدة
قبل المصنف كرجوع الامام في الثانية ولا يسجد ثم نهض وكمع مع الامام بلا خلاف بل بالوفاء في خارج بعض الا
صحاب وسنن الجمعة زيادة على الفصل اسفل بعشرين ركعة زيادة من كل يوم بان يركع على
الاشهر فتوى وسرا وابتداء فليدعي من يصل جمعة او ظهر على التقوى وينبغي فعل النساء بين
كلها قبل الزوال وانما للاكثير كما ويستحب التفرغ بينها بان فصلت عند انقضاء النساء بين
عند من ارتفعها وسعت قبل الزوال وركعتان عند قبل تحقدها وبعده على الخلاف ولكل وجه
حسن وحلق المصلين اعتباره وقيل لا طهارا وحكمها ان لفت في التحريم والاخذ من الشارب وسيا
المسجد والمبادرة اليه على سكينه وقاروا المأذنها اذ واحد وهو الثاني في الحركة والمشى والمزيدا
عدها الاطمينان طاهرا وبالاخرة تلبا والتدليل طاهرا وباطنا مستطابا لاسباب افضل شيابه وانفها
واللغاة بالماثور وغيره امام التوجه الى المسجد ويستحب الجملة بالقاء في الفريضة جماعة كانت
او ظهر صليت جماعة وفردا وعلى الصحيح الاقوال واشهرها وان كان الانخفاض احوط انما كانت طهرا سيما
اذا صليت فردا وان يصلي في المسجد الاعظم وكانت صلواته تلك طهرا وان يقدم المصل في طهرا اذا

ويستحب ان يعمل شهرين طين منها اذا طلعت الشمس من التفرقة يصل العيد لاستلزامه ^{خلال}
بالوجوب وكبر قبل ذلك لأنه هذا اذا طلع الفجر لا فلا يكون منها صلاة الكسوف والمداينة
بمع انكسوف الايات والنظر هنا يقع في بيان سببها وكيفية احكامها وسببها الموجب لها كسوف
الشمس او خسوف القمر الذي لا خلاف في شئ من هذه الثلاثة وفي رواية بكل سبب ^{جاء}
انها تجب لا خادفها منها ومن نهر او سراج او نحوها وعليها العمل والفتوى من المتأخرين تأخذت
وعليها الاجماع في وقت لا معارض لها سوى الاصل فخصص بها فلا وجه لثمة المصنفين بها وفادها
ما يصح بل يخفى اعظم الناس وقتها في الكسوف مثلاً من الابتداء والاختلاف على الشهر وقبل ان
تمام الاختلاف وهو ظاهر لكن لا حوط علم المتأخرين في الاختلاف في الزلزلة تمام العمل على المشهور فنقل
المراد به والاحوط الابتداء بالقلبة بابتدائها وعدم تغيره لنية الاداء والقضاء بعد تمامها
وبما عداها امتثالاً الى انفس وجع في الاختلاف ولا الى تمام العمل على الاقوى فذا تجب الامع سعة الوقت
للقلة وان كان فعلها مطراً لزلزلة احوط وادى ولا يجب قضاء صلاة الكسوف من مع الفوات و
عدم العلم بالسبب واحتل بعض الفقه على الاظهر الاشهر وقبل الوجوب وهو احوط ويقضي
وجوبه بالعلم به واهل اوسان يمسكون وكذا لو احتل الفقه صان كلها فيقضي وجوباً على التقديرات
كلها اى سواء لم يعلم بالسبب وعلم واهل اوسان لا خلاف في الاحتياط بقوله على الاشهر لا يظهر
في الاقل به بشقيه واما سائر الايات عدا لزلزلة ولا يجب فيها القضاء مع الجهل مطر والمشهد وجوبه
مع العلم لك وهو احوط وكيفية ان ينوى فيكبس تكبيره الافتتاح ويقى الحمد وسورة او
بعضها ثم يركع فاذا انتصب منه الحمد تأنيلاً وسورة ان كان اتم السورة في الركعة الاولى
ولا يكن اتمها فيها ثم في الثانية من حيث قطع ولا يقرأ الحمد تأنيلاً وهكذا يفعل الى ان يكمل
ركوعات فاذا اكملها خمساً سجداً ثنتين اى سجدين ثم يعيد تكبيراً للقيام فالحمد وسورة او
بعضها وذلك فاذا انتصب الحمد تأنيلاً وسورة ان كان تم في الاولى وقر من حيث قطع وهكذا
يكون مراعياً في هذه الركعة تدبيراً ولا انى واعاد في الاولى الى ان يكمل الركعات خمساً فيسجد

يشترط

يتشهد وليسلم بلا خلاف في شئ من ذلك اجله من الحائى فلم يجب التحمل في كل من ركعتين
الامة ولو اكمل السورة اتمها بالاستحباب وهو ضعيف مردود بالاجماع المنقولة والتمساح
المستحب ويستفاد من جملة منها اجواز التفريق بان تبعض سورة واحدة في احدى الركعتين و
يقرا في الاخرى خمساً والجمع في الركعة الواحدة بنيه وبين الاتمام باني يتم سورة مثلاً في القيام الاول
وبعض اخرى في الثانية الباقية وظاهر بعضها ان لا يحد مع التبعض بعضه لا يتم وان
الوجوب القائمة من السورة ح من حيث القطع لا مط كما ذكر الشهيدان وليتجرب فيها ان في هذه
القلبة مطر الجماعة مطر وان احتل بقض القصر وكانت قضاء وقيل بالمنع عنها فيها وهو
كالقول بوجوبها مع الاحتراق والاطالة بقدر زمان الكسوف المعلوم ولو الامام مطر كما يتقارر
من اطلاق جملة من الصور وبما طعن كم هذه المامين كم في القيح وهو ادى وظاهر لا يصح
تساوى الكسوفين في مقدار الاطالة ولكن في القيح انها في الكسوف اكثر منها في الخسوف ولا ي
به واعادة القلبة ان فرغ منها قبل الاختلاف وقيل بوجوبها وهو ضعيف كالقول بعلم استحبابها
وان يكون ركعة بقدر قراءة وكذا التجويد والقنوت وان تقع السورة لطول كيس والشور كل ذلك
مع السعة والوقت ولا يقتصر من الركوع والسجدة والقنوت والقراءة بقدر ما يسعه وان يكس
كلما انتعش من الركوع في كل من الركعات الا في الخامس والعاشر فانه يقول عند الانتصاب
فيها سمع الله من حمده وان يقنت بعد القراءة قبل الركوع من كل من دوج من الركعات يقنت في
الجمع خمس قنات والاحكام فيها اثنان الاول ان اتفق هذه الايات في وقت صلاة حاضرة تعتبر
المكلف في الاثنين باتيها شاهداً على الاختلاف الشهر ما لم يتحقق وقت الحاضرة فحين للاذرع وارجا
وكذا لوتحقق وقتها لوتحقق وقت صلاة الكسوف خاصة يقنت للاذرع وحديث قديم الحاضري
وجب عليه قضاء الاخرى ان فرط في عملها والا فلا مطر وان فرط في الحاضرة على قول نعم مع الافتقار
فيها على اخر الوجه التفصيل بين ما لو علم المكلف باستلزام تأخير الفريضة فحلت الاخرى من
وقتها كما اتفق احياناً اثنان والا فلا اول ومقابل الاصح ما عليه الصدق من وجوب تقديم الحاضرة

عمدا لا مرسية في الصحيح وغيره وهما معا رضان بالمثل فتعني الجمع بينهما بالتخير للاصول
 وان دخل في صلاة الكسوف فظن معناه خاصة ثم تبين له حقيقة حاله في الاثناء قطعها وصلحها خاصة بها
 ثم بنى على ما قطع وقاما لا لاكتش وفي ظاهر المتن ان الاجماع خلافا لليسوط فبينا نف وهو ضعيف ولو
 الخاصة فافلتة فالكسوف اولى بالتقديم وجوبا ولو خرج وقت الثانية والاشع وقت الاخرى
قال يجوز ان تصلي هذه الصلاة على امرئ حلة وما نيا مع الضرورة اجزاء وبدونها على امرئ
 عند الاسكافي وقيل بانها لا ينبغي في بياض المنع مع الامع العذر والضرورة وهما شبه وعليه
 عامة من تأخر **فيها** صلح الجنان هي واحدة اجزاء من كل بالكلية يسير وقيل به التسري في
 الميت وانظر فيها يقع في مورد اربعة من يصلي عليه والمصلي وكيفية احكامها اعلم ان يجب
 الصلوة على كل مسلم وضابطه من ظهور شهادتين ولم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة ثبوتها من الدين
 ذكره المتأخرين فيدخل فيها الجنان غير المعاند فيجب الصلوة عليه كما هو الاشهر بينهم ولا خلاف
 خلافا لجماعة من المقدماء في هذا مع عدم التقية والافتحاج بالصلوة عليه قول واحد والحق
 المسلم من حكمه من بلغ ست اشهر من طفل يجوز ولتبطر لا لسلام والكفر ونحوها سلم صالح لا
 سبيلا ويستوى في ذلك والاشهر ما ذكره والعبد ويستحب على من لم يبلغ اهل الست سنين من وجوب
 مستهلا وقال الاسكافي الوجوب ضعيف كقول العراقي بالعلم الى البلوغ بها كل مكلف وجوبا على الكفا
 اذا قام بها البعض عن الباقيين وان لم يقيم بها احدا استحقوا باسم العقاب واحق الناس بالصلوة على
 الميت اوليهم بصلته ثم مساو وصلى الميت بها او غيره ام لا على الاشهر لا خوف وغناه في حق العلمائنا
 خلافا للاسكافي فقدم الغياي ان ظهور الملاحق احوط والى ذكر الاصحاب من خلاف يعرف ان الذكر
 مع تعدد الاء والياء اولى من الاثر في نفق على عند الخلاف في المتن كذا وقيد جماعته اذا اجتمع في
 طبقة واحدة وكان الذكر قريب طبقة او درجة والا فان اثنى اولى والزوج اولى من زوجة من الملاحق باطلاق
 الاقارب ولا كذلك زوجة اخر رجلا عن نقل لا وتوبة قيل ولا فرق بين الذكر والمجتمع بها ولا بين الذكر
 والمملوك لا لطلاق النقص في شموله لانه متبع بها نقل ولا يجوز ان يوم احد لو كان وليا الا ان يخرج

في الصحيح
 وحينئذ

واطلق

فيه شرط

فيه شرط لا مرسية حتى العهد لانه لا تجمع فيه الشك بطل استنباط ان كان وليا وجوبا وجوز
 له الاستنابة معط وبسبب انه يقتضي انما يقتضي بالاختلاف احدهما من المفيد فواجبه ولم
 وليه ولكنه احوط ومع وجود الامام اى امام الاصل وعضونه فورا الى بالتقديم قطعها يجوز ان
 تقوم المرأة النساء بشرط عدم من يصلي من الرجال على الا حوط ونقف في موضع ولا تبرأ و
 كذلك لارادى ان يصلي امرأته كما في انشاء الله نعم لكن لا يحتاج الى احوط هنا ولا يجوز ان يوم من
 لم يولد له الولد ولو كان نبشاً بطل الامامة وان ينسح من الصلوة والاذن لها فيجوز الصلوة جماعة
 وفردى لكن مع اذن الحاكم ان كان لا يعلم وهو هذا الصلوة خمس تكبيرات وثلث تكبيرات الا حرم
 بالفتية بينها اربع دعوات وهي الدعاء الاول عليه بالاوعية لا يتعين باللفظ مخصوص بل بالاعرا
 بما بدله كافي الصحيح وفي المتن انما هو تكبير وتحويل وتحويل ولكن افضله ان يكبر وليشهد اشها
 رتين ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه واله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين وفي التكبير ان بعضه
 الميت او عليه وينصرف باخاسته ان يكون مستغفرا والاشهر تعين الافضل على الاستغفار وهو احوط
 وان كان الاول اظهر وفاء الجمع وليست الطهارة من الحدث ولا من اغتسل من شئ ظاهري صحيح من دنسها
 اى الطهارة من فعلها وسندها ولا يجوز ان يتابع المصلي على الجنابة بما يخرج به في الصلاة عن كونه مصليا
 على الجنابة او عند ما لا ان يصلي على الميت الا بعد تغسيله وتكفينه الا ان يكون شهيدا هذا مع الا
 والا قام اليتم مقام الغسل في اعتبار الترتيب ان تعدد سقط ولو كان الميت عاريا فاذا الكفن
 في القبر بعد تغسيله وفي معناه ويسر غور ثم يصلي عليه وقيل ان امكن ستره بنحوه صلى عليه قبل
 الوضع في القبر وهو احوط وسندنا وقولنا امام او المصلي وحده عند وسط الرجل وضده المرأة ولو اشفا
 جعل الرجل او المايلى الامام والمائة ما الى الذبلة ويحاذى بصددها وسطه ليقف موقوف افضلية منها
 وفي الموقوف جعل راس المائة في النية الرجل ونحوه اخر لو اجتمع معها ثالث وكان طفلا فالفضل لغيره
 من سائرهما الى القبلتين ان لم يبلغ سنا والا فن قد هما الى الرجل وقوف الامام هنا واما الامام وكان
 واحدا وقفا والحايف والنسك اضعف وان يكون المصلي متطهرا كما حانها وعابرا لاكتنى باستحباب

فان تصلح جماعة وتكون قلوبهم اجلاء وتكون الامام اشد اكراماً واحداً بان يجعل اعلاه من غير
يساره وبالعكس وقد بعد الصلوة وصعود المنبر وفاقاً للاكثر واستقبلاً للقبلة حال كونه
مكتباً في موضعها صوته والى اليمين سبحانه الذي لا يسأله احد من الخلق شيئاً الا اجاب
ما ذكره من رغبته في الدعاء والتمسك به الاتقان في ذلك اعني لا تترك دفع الصوت بها ولا تحبب من ينادي
كافي العبد في طلبها في الدعاء والتمسك به الاتقان في ذلك اعني لا تترك دفع الصوت بها ولا تحبب من ينادي
في شهره من ايات استحباب الفركعة من اية على المرتبة اليومية وهي ظهرها وقول الصلوة اية
لان اية في شهره مضان اية على غير شأنه كالتفصيح الذي لا يملكه وهو موزعة على الشهر والاشهر
وكيفية التوزيع ان يصل في كل ليلة من العشرين لاثنين عشر ركعة موزعة هكذا بعد المغرب
عاشراً وبعد العشاء اثنتي عشرة ركعة وفي العشاء واخر في كل ليلة ثلثون ركعة موزعة كما سطر
الا انه يجعل الزيادة بعد الصلوة في ايام الجمعة والحكمة ليلة القدر وفي كل ليلة منها اية ركعة مضافاً
الى ما عداها من العشرين في الاولى واثنين في الثانية وفي اية تيسر فيها من الثمانين على ايام
وفي ايامها فيصلي الثمانين المختلفة وهي العشرين في التاسعة عشرة والستون في الثانية عشر بعد الصلوة
التي يكون موزعة عليها فيصلي في كل جمعة عشرة ركعة على غير السلام يقرأ فيها الحمد في كل ركعة منها
الحمد مرة والتوحيد خمسين واربع صلوة جمعة يقرأ في كل ركعة الا في الحمد اذا نزلت وفي الثانية الحمد
والوعد بان في الثانية الحمد والثناء وفي الثالثة الحمد ونسبة الترتيب وركعتين صلوة فاطمة عليها السلام
يقراء في الركعة الاولى بالحمد مرة والثناء مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة وعشرين في ايام
جمعة اى ليلة الجمعة الاخرة صلوة علي عليه السلام وفي حشيتها ليلة السبت عشرة صلوة فاطمة عليها
والوجه التحديد بينها وبين ما مضى كما هو ظاهر كثير صلوة ليلة القدر هي ركعتان يقرأ في الاولى
مرة بالحمد وبالثناء مرة وفي الثانية الحمد والثناء مرة وكل منهما مرة وفي الحشيت من صلاتها لم يسأل الله
نحو شيئا الا اعطاه صلوة يوم القدر وهو الثمانين عشر من ذوالحجة قبل ان يصفى ساعة
وهي ركعتان يقرأ في كل منهما الحمد مرة وكل من التوحيد واية الكر هو والقدر عشر مرات وفي الحشيت

تعداد

لج

تعداد مائة الف صلاة ومائة الف ركعة ومن صليها لم يسأل الله من صلاتها الا افاضه
او قضيت صلواته من شيعته ثم ينادي عمو بالسلام كافي في رواية وفي رواية فيها اربع ركعات
يقراء في كل ركعة الحمد والتوحيد مائة ثم ينادي عمو بالسلام كافي في رواية وفي رواية فيها اربع ركعات
ومنها صلوة ليلة المبعث ويومها وهو السابع والعشرون من رجب وكيفية ذلك ان كل من هذا الصلوة
وما يوقر بعده مذكور في كتب مخصوصة وكل ما سائر النوازل العبد المذنب من هذا الصلوة فليطأ بها طأ
المقصود في التوزيع وهو خمسة الاول في احوال النوازل في الصلوة وهو ان يكون اما عن عمد او
لغيره من احوال الصلوة حتى يحصل بسبب الاخطأ او شئ من شئ قد اخطأ به في طين في التقيض حيث
لا مرجح لاحادها على الاخر او على ما يخلط الواقع من عمد او سهو من شئ من احوالها مثلاً
الواقع ان الشك لا يفسد الاصل للصلوة بنفس الشك لانه كان سبب تركه بسبب ما اخطأ به من احوالها
بوجوب بطل صلوة شئ طالما كان ما اخطأ به كالجهالة والتمسك والوقت والقبلة او جهل من كان
لقدرة مثلاً وانما احتج بحرف الواحد او كيفية كالتفصيل في جهل ولا خفات في القراءة وشرائطها
بعضها على بعض وتغير في العمل بما لم يشأ ما لو كان جاهلاً بالحكم الشرقي كالوجوب او الوضوء المطلوب
وهذه الكيفية ثابتة في جميع موارد العمل بالجهل والاشكالات لا خفات ما ان الجهل فيها على اجزاء وكل ما يخلط
لو فعله بعد ما يجب عليه فيها كالكلام بحرين فصاعداً ونحو مما حاشى في قولها وبطل في التوبة فحق
والتجسس لا يفسد غيره والموضع المعصوب والتجسس على الموضع التجسس من شأنه بطل الصلوة فيها
مع العلم بالوصف وان جهل حكمه لا مع الجهل بالوصف والتجسس من شأنه بطل الصلوة فيها
مع خروج الوقت ومع بقائه قولاً من مضى كساير ما يتعلق بهذا المسائل في جازاتها لكن لا يتقدم الحكم استجوب
على الموضع التجسس جهل ذكره واطارها صاحب الحاشية بالتوبة التجسس لا يفسد ما مضى من
ثم اجزاء ولا تقتضي الاصول وجوب الاعادة وقتنا لا خارجاً او ما التساهل كان عن ركن من الاعادة
الحسنة وكان محله باقياً بان لا يكون قد دخل في ركن اخر في ركن ما بعدها وان كان قد دخل في ركن من
اعاد الصلوة وذلك كمن اخطأ في القيام حتى نزل وبالله على اتمح للصلوة او بالافتتاح حتى قلمه او

٤٠

إلى ركوع حتى يسجد أو بالسجدةين حتى يكف فيجب عليه إعادة عادة في الجميع بلا خلاف فيما عدا ذلك
وعلى الأشهر الأقوى فيها أيضا سواء كان السجود أو الركعتين أو الركعة أو السجدة أو غيرها
وقيل إن كان السجود من ركعتين مع الدخول في الأخير والركعتين الأخيرتين من غير ركعة أو غيرها
وأيضا في الركعة أو السجدة أو غيرها وكذا في الأخير والركعتين الأخيرتين من غير ركعة أو غيرها
المستلزم لا أن يكون ركعا هو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
وكذا غيرها من الأركان إلا ما استثنى كما ينظر من إرادة أحد الركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
من غير أن يكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
من غير أن يكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
يجوز مع ضرورة ما حققنا من إجماعنا في بين ما إذا طال الزمان أو الكلام كثيرا بحيث يخرج عن كونه
مسليا إلى على الأشهر الأقوى وغيره في كونه في ظاهره لما أشاء وقيل بالفرق وهو ضعيف ويعيد لها السجدة
أو فعل ما ينشأ في الصلاة على وجهه كالحديث على الأشهر الأقوى كما أنه كان السجود عن غير ما كان
ما لا يوجد نذكره وهو أن السجدة بعد ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
مع سجود السجود بعد السجدة أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
في الركوع أو الظاهر أنه في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
على أصلنا بعض السبعة ما علمنا من نسيانها في السجدةين معا يوجب فوات المبدأ وفي الواحدة
فواتها يوجب الاحتياط بالقسم الثالث وإنما لم ينسها المان بناء على أن السجود لا يتحقق بدونها
وإن وضعت باقي الأجزاء وعليه فيكون عدم وضعها في الركعة من السجود متجده التي يستعرض
هذه القسم الثالث والظاهر أنه في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
أو الظاهر أنه في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
منها وما يركع قبل السجدة أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
ومن ذكره قبل السجدة والله لم يركع تام منسبا مع ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة

على الركعة

تعد تذكره بلا خلاف في السجدة والسجدة الواحدة وعلى الأشهر الأقوى في نسيان السجدة
أيضا خلافا لجماعة من القدماء وأما على القول بنسيانها معطوفاً لمعنى مستند على
لوعاد عليها لم يجب الجالس قبلها أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
الجالوس قبلها لوعاد إليها ولو شئت جالساً لم لا يجزى على الأصل وجلس ومضى ذلك المضي
قام وأتى بالركعة الواحدة بعد ولا يعتد بما أتى به قبله ولو توجه في غير محله فيكون كالعدم
ولا يفتى في إرادته بعدم ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
والسجدة الأخيرة والوجود وجوب السجدة في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
بعد تذكر السجدة المنسية من ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
في السجدة بعد أن سلم فضاءها على الأشهر الأقوى وإن ذكره قبله وكانت من السجدة الأخيرة
بها قبله ثم به وإن كانت من السجدة الأولى وذكرها بعد الركعة تذكر الركعة هاء بعد السجدة
كما في الحديث قال وهل يجب سجود السجدة في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
فالوجه العمود والجلوس للصلوة وهل يجب إعادة السجدة الوجه لا الله في علم أن عدم وجوب
سجدة السجدة في هذا المسائل كما يقتضيه وجهها في هذا القسم متفقاً عليه لوقوع الخلاف فيه
كما يأتي **الثاني** من ترك سجدة السجدة أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
بعد التسليم وسجد سجدة من السجود جازياً على الأشهر الأقوى في السجدة والسجدة
بين أن يكون من الركعة الأخيرة أو غيرها على الأقوى وأما الشك فاعلم أن من شك في عدد ركعات
الركعة الثانية كالركعة الأولى والركعة الأولى والركعة الأولى والركعة الأولى
أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
وهكذا أو لم يحصل الأولين من الركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
للجلوس للركعة الثانية أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
على الأقل أن يستلزم الشك في ركعاتها أو شك بين الخامس والسادس وعلم أن الركعة

في الخامس فهو الاول او في السادس في الثانية تبطل الصلقة بعد التناهي ولو شك
 في فعل من معالها فان كان في موضعها لو شك في النية قبل التكبيل وفيها قبل الفقرة وفيها
 قبل الركوع وفيه قبل السجود والصلوة على اختلاف نية وهكذا في بقية الصلوات ولو شك بعد
 الاتيان بالمشكوك فيه ان كان فعله استئنافا فله ان كان ركنا لان زيادة تبطل سجودا
 كما مضى في قول الركوع ان ذكر بعد الاتيان به ان فعله وهو ركع ان ذكر ذلك في جازة ركوعه
 قبل ان يقوم عند راسه فله ان يسجد ولا يرفع راسه فيفسد صلته اجماعا كما ذكره بعد ما
 والافعال جازعة من اعيان القدماء كالكنيسة والشيخ والحائ والمريض والمجرب وهو جازعة
 من المشايخ ولكن اختلفوا بعد ذلك في كون هذه اعم من جميع الصلوات ومنهم
 من خصها بالركوع من الاخيرين من اذ باعية كالشيخ في النهاية والاشبه بالاصول البطلان
 وهو لو لم يرفع راسه من وكان من الاخيرين بين وعليه اكثر الاصحاب ويقصر من العبارة عدم
 البطلان في غير الركوع من سجدة كان ام غيرها وهو الاشهر لا قوى ولو كان شك في شيء من الافعال
 بعد انقضاء من موضعه ودخل في غيره من في صلوة ركنا كان المشكوك فيه اعم من اجماعا اذا
 لم يكن من التكفينين الاقلين وكلها اذا كان منها على الاشهر الاقوى والمرد في غيره ما كان من افعال
 الصلوة اصالته لا مقدمة كاللهو للسجود والهوض ونحوها فيكون الركوع في الاول والسجود في الثاني
 على الاقوى والاقوى عموم الجميع افعال الصلوة بل واجزاها لو شك في السجود وهو يشهد او فيه
 وقد نهض لم يلتفت ونافا لاكثر وكذا لو شك في الحمد وهو في السجدة ونافا الحاجة خلافا لابي
 فيليقت وهو احوط فيشمله يستحب من افعال الصلوة كالقنوت والتكبيرات ونحوها
 وجهان احوطهما ذلك وقد ظاهرا حكم الشك في الافعال والاعداد من الفايضة من غير
 البرابعية وانما فيها انقد اشار اليه بقوله فان حصل الاولين من البرابعية عدد او يتقدها او
 وشك بعد ما رفع الرأس من السجدة الثانية فيمضي عليها هل في برام الا فان غلب على احد
 في الشك وشرح وصار عليها مضمونا باني على ثلثة فيجعل الواقع ما خلفه من غير احتياط فان غلب الا

بني عليه واكثر والاكثر من غير زيادة في العدد كالسبع فتشهد وسلم ونحوها احوطها ان كانت زائدة
 وكثرة تبطل بطلان بعض في جواز الاعتناء على النظر فيما اذا اخرج من الشك والاكثر نعم والاحوط لا اذ
 تعاقب بالافعال واول الاعداد فكان الاكثر وان تساوى الاحتمال لان فصولها البقرة المشهورة اربع ان
 يشك بين الاثنين والثلاث او بين الثلث والاربع او بين الاثنين والثلاث والاربع فوالقسم الاول من هذا
 الصواب بيني على الاكثر ويتم الصلوة ثم بعد الاتمام بحطاطه كعتين حال كونه فيهما جالسا او بكعة قائما او
 ختارها احوط هنا في ثلثي كك في غير على الاكثر ويجوز كعتين جالسا او بكعة قائما او اختيارا لكعتين
 من جالوس هنا احوط واول في الثلث ايضا بيني على الاكثر وبحطاطه بكعتين من قيام لا غير ذلك
 يفعل في الخارج الا انه يحطاط بكعتين من جالوس مرتبا بينهما لمان ولا يجوز العكس كما هو ظاهر
 وانفس ويجب ان يكون على ذلك ان كل من هذه الصلوة الاحياطية بعد التسليم ويجب فيها التوبة
 والاحرام والشهادة والسبلة بل جميع واجبات الصلوة عند القيام الا حيث يجب ولا قوى انه يتعين
 فيها قنوة الفاتحة فلا يجوز التبع بدله وهذا يجب تعقيبها بالصلوات من غير تحلل المنا في ظا
 التحلل الاكثر نعم وهو احوط وكذلك لكل من الاجزاء الملتزمة فيجب تعقيبها لها تحلل المنا في ثم
 ان استشهد بالشك والاشارة الى قطع من صلوة الاحتياطية مضمونة ولا يجب هاسجاء
 تذكر بعد هذا الاخلال والكمال ام لم يتذكر شيئا منها فان ذكر في شأنها الاحتياج اليها
 ففي الاجزاء معطاة والاعادة او تفصيل بين ما طابقا فالاول والا فالثاني اوجه احوطها الاول
 وان عكس كانت له رتبة قطعا له نسخها او بطلانها ان شاء ولا سهوا اي لا وجب له على من كثر
 سهوا بل خلاف فيه بينهم وان اختلفوا في نفس السهو هنا بما يحسن الشك او بغيره واستهو
 بالمتعين المصروف وهو احوط وان كان الا وحوط الوجوب المنفي فيه بالمعنى الثاني انما سجدة
 خاصة لا المسهو عنها ويجب تذكرك اذا وقع اعادة الصلوة ان كان ركنا وقد دخل في
 غيره اجماعا والمعنى الاول هو ان لغات اليد بل يجب البناء على وقوع المشكوك فيه وان كان الشك
 في محله ما يستلزم اعادة فينبغي على الصحيح ولو ان في المشكوك فيه والحال هذه تسد الصلوة

او من الاثنين فما شئت
 والاربع

ان كان ركنا واحدا لان كان غير في لائنا وهل المذهب السهو الكشي ما يتسبب عليه حكم من نفس
او تكاثر او سجدوا السهو او ما يقع وغيره حتى لا يكون كثيرا بعد تجاوز ذلك الحد او الثالثة او سجد
احدا لظن في الاخيرتين او سجد ثم سجد سجدات تسبب عليه حكم سقط وجهان اوجهها الاول
وتوكش سهوه في فعل بعينه فهل بعد كثرة السهو مطلقا في غير فعله ام يقتصر على
ذلك وجهان اوجهها الاول والمجمع في الكثرة الى العرف واما لا كشي لانه الحكم فيما لم يرد به
بيان من الشرع ولا سهو على من سجد في سجدته ولا خلاف فيه ولكن فيما جاز والاصح في هذه
فيمر ان كشي ما خلا الفصل والمحقق فيها انه لا حكم للشك في وجوبه في فعله للشك او بالفتح
الاول للماصل واما الثاني فليظهور الاجماع على استلزامه من النص فيخرج به عن مقتضى الماصل
والثاني من النص عدم الالتقاء الى المشكك في يمينه على الاكث ان لم يستلزم العذر في الاستدلال
الصحيح كما في كثير من الشك ولا سهو على المأموم ولا على الامام الا حقه عليه من خلفه وهو
عليه السلام بخلاف ولا اشكال ان كان المأموم السهو والشك بعينه المعروف ومن لم يفتقد ما يراه
في العلم في جميع الشك منها هذا المعنى في المتيقن قطعاً وكذا لشك في المكان وهو في المتيقن
اذا افاد الرجوع هنا اقوى لا انقيها ولا سيما الاول اشكال والاحتمال لا يمتك على الحال ولا
في المأموم بين الواحد وغيره والعدل وغيره في جميع اليه ولو كان واحدا فاسقاً ولا يتعدى
الى غيره ولو كان عدلاً اذا افاد الرجوع اليه فثنا ولو اشتراك في الشك واتحدت منهما حكمه كما ان
لواثقاً على الظن واختلاف محل تعين الانفراد وان اختلفت جعاً الى ما اتفقا عليه وقوله ما انفرد
كل به وان لم يجعها ان يطة تعين الانفراد ولو كان كلاهما حكم شك نفسه ولو تعدد المأموم واختار
مع الامام فما الحكم الاول في رجوع الجميع الى المأموم والافقدها ولو اشتراك بين الامام و
بعضهم قيل رجوع الامام الى الذكر منهم وان اتحدوا في المأمومين الى الامام وفيه اشكال في المتجه
لان يحصل الظن من قول الذكر منهم فيرجع اليه حيث يرجع العمل به لذلك وكلما عجز احد
ما يوجب سجدة السهو كان حكم نفسه ولا يلزم الاخر منها بغيره فيها على الاشهاد الاقوى ولو سجد في

النافلة

في لائنا فاشك في عددها او شئ من افعالها تحت في البناء على الاقل والاكثر في الاقل لكن الاول
اقول وفي الفعل والعدم في الثاني والافرق في بين الممكن وغيره ولا تجاوز الحد وعدده وان عجز
السهو المنقضي عنه المهر وف كما هو الاقرب افا ونفي وجوب من سجدت السهو ايضا وهل المأموم
بالبناء على الاكثر البناء عليه مطلقا او لم يستلزم الفسا والافق على الاقل وجهان اوجهها الاول
الثاني ان لم يدع ظهوره من اطلاق النقص والتفاوت والافق هو ظاهرها سيما على القول بحدودها
النافلة احتياطاً ويجب سجدتها الاستهون زيادة على من سجد على كل ناسياً او ناسياً اخر وجهه من النسيان
من شك بين الاربعة والخمسة وهو جالس ومن سلم قبل الاكل اذ ركعت على الاشهاد الاظهر
لا يجزى في غير ذلك على الاصح وقيل يجزى لكل زيادة وفحصان والمقصود في موضع القيام والمقيا
في موضع التعبد والقائل بالصدق في ظاهره في الاول وجهه في الثاني وتبعه في الاول ومن القائل
كثير من هذه من زعم مدعي الاجماع وهو احوط وهذا في سجدتها بعد التسليم ولو كانت التسليم
على الاشهاد رواية وتوحي حتى باعة الاجماع عليه ويجب عقوبتها التسليم خفيف يستل على
بعد التسليم ان يمين والصلوة على النبي والصلوة التسليم وتسليم موجب للخروج من الصلاة من
احد الضيفتين مطلقاً على الاشهاد الاحوط ولا يجب التكبير مطلقاً في الاكث في كل سجدة وهو احوط
ولا ذكر فيها عند جماعة خلافا للاكث ما وجبه وعينه ما في رواية الخليلي الصحيحة في التسليم
يا عبد الله ع يقول فيها بسم الله وبالله صلى الله على محمد وآل محمد وفي بعض النسخ اللهم صل على
محمد وآل محمد وسجد مرة اخرى يقول بسم الله وبالله التسليم عليك ايها النبي ^{صلى الله عليه وآله} وسجد
وفي بعض النسخ باضافة الواو قبل التسليم والكل حسن واستغنى عنها المعنى او لا ان الحق وقع
الامامة عن السهو بل على غيره منها انه عليه السلام فقام ذكر فيها وثانياً باحتمال كونها ما
على وجه الجواز لا المأموم وفيها نظير نعم يمكن الجواب عنها بوجه اخر لان العمل ما عليه الاكث و
يجب فيها اعضاها الى مائة النية وسجد المأموم على الجوارس وطناً والتسجود على الاعضاء
لتبعه ووضع الجبهة على ما يقع السجود عليه والطهارة والتسجود واستقبال القبلة في ذلك

احتياط للعبارة وتحصيل اليقينة **الثاني** في بيان احكام القضاء اعلم ان من اخل بالصلوة
الواجبة عليه فلم يؤدّها في وقتها عمداً كان الاخلال وسقوا او فاقته بيوم عادي قطعي او
غيره على الاحوط الا وحل ولا فرق بين ان يكون بسبب الكسل او سكره ومط ولو كان لا بسببه وقيل ان
كلاهما ليس فيه قضاء وله وجبه الا ان الاقل احوط وانما يلزمه وعقله واسلامه وسلامته
عن الخيـض وشبهه وقد مرّ على الظهور الاختصاص والاضطرار وجب عليه القضاء استثنى
من صلوة العيدين وبوجهه ثلثه وهو صغير ومجنون وكافا صلي واحاديث او فساد
او فاقد للظهورين فليس عليه قطعا فيما عدا ذلك وفيه على اشكال كما سيأتي ان شاء الله
تعالى وسلم يقضى ما ذكره وصلا فاسد بجهل وان حكم بكفره كالتا صبي ان استبصر نعم لا يجب
عليه الا عادة ما صلاّه صحيحا بحقيقة ولا قضاء واجبا مع الاعضاء المستوعبة للوقت الا ان
يلزم مقدار الظهارة والقتل ولو سكره يقضيها وجوبا لا يتفق الا اذا واطلاق النفس
وتحتمل يقضى عدم الفسخ في الاضمار بين ما لو كان بسببه اخل بالجماعة فبقيدده بالثاني ولو
جوز القضاء في الاول وهو احوط والى غيرى الى الاصحاب في كسرى وفي وجوب قضاء الفاتنة
لعدم ما ينظر به من ماء شراب وما في معناه من تردد وتوهم ما دل على قضاء الفوات
ومن تبعه لفقها للاداء فهو ما ان قلنا بعدم تبعيته له حكما كما هو الاقوى والاداء هنا
على الاشهر الاقوى فلا يشك عموم ما دل على وجوب القضاء وهذا لعلمه هو الاقوى وان كان
القضاء جازعا عن شبهة الخلاف فتوى ودليلا اذ يكفي في صدق القضاء حقيقة لغة وعرفا وحصول
سبيل الاداء وهو الوقت هنا وترتيب الفوات بعضها على بعض كما هو في اجماعنا مع العلم با
التسليم ومع التحمل فيه خلاف والاكثري على عدمه ولعله انه وان كان من عاتيه وكيفية
احوط وقسره ثباتا لثبوت الواحدة على الخاصة فيصلي قبلها وجوبا ما لم يتيقن وقتها فتقدم وفي وجوب
قضاء الفوات المتعاقبة على الخاصة من تردد واختلاف بين الاصحاب اشبهه عند الظاهر وجها
الاستحباب والاضطرار وجوب واما الاكثر فيلزم احد من الاصحاب من فرق بين الواحدة والمتعد

عز الحضر وهو من خصا بصره بالاصحاب لم يفرقوا بينه وجوبا وعدا وهو الاقوى ولقد مر
الخاصة على الثابتة مع سعة وقتها اذ كثر ذكرها لها اعادة خاصة بعد قضاء الفاتنة ولو
وجوبا واما الاكثر فقد مر بانها من بعض الاصحاب عدم خلاف فيه على القول بوجوب الترتيب
بين الفاتنة والخاصة ولا يعيدها لوسم عن الفاتنة فصل الخاصة قبلها قول واحد ويعد
عن الخاصة الى الفاتنة لوزنها من الفاتنة بعد الترتيب بالخاصة وجوبا على المختار واستحبابا
على غيره واما بعد ادراج الامكان بان لا يدخل في سكره زائد على ما في الفاتنة وظاهره ان السجدة
جواز العدول بعد الفراغ ولم يقل به احد من الاصحاب وحمل الشيخ على ما قرب الفسخ والاداس
به حمله من مخالفة الاجماع وصحة التمسك من الاطراح ولو سلم في التمسك بما ذكره ان عليه يقضى
ثالثا والخاصة بطلها الى ثلثة وجوبا واستأنف الفريضة ولم يحجز العدد ولها وذلك
بناء على عدم جواز ثلثة عليه فريضة كما هو الاشهر الاقوى ويجب ان يقضى ما فات بسطر
قصره ومط ولو كان حال القضاء حاضرا ويقضى ما فات حاضرا تماما ولو كان حال القضاء مسافرا فان
العبارة بحال الفوات والاداء اجماعا لو اتمم الفرض في اول الوقت وآخره وكذا خالف بان كان حاضرا
مسافرا او بالعكس واما الاكثر والاحوط الجمع ويقضى للجهل به جهلا ولو كان فضلا والاختفات
ستة ولو ليل والاعتناء في الكيفية بحال الفعل الفوات فيقض ما فات وهو قاسر على القيام
مثلا بان يتخذه ولو قاعدا او مضطجعا او مستلقيا او بالعكس ويقضى له تد مطر ان اسلم
كل ما فات ثلثة وان ردت اجماعا ومن فاقته فريضة حضر من يوم ولم يعلمها بعينها صلى اثنين
وللثلاثين للعدالة والمغيب والاداء مطلقا بين الترتيبات الثلاث على الاشهر الاظهر وقيل
بوجوب الخمس ونحوها بين الجهل والاختفات في الدواعيات وبين تقديم ايها شاء ويستفاد
من قول النجاشي بالحكم فيها لو فاتت سطر فيصلي بها او ثلثا ثلثة مطلقا وبوجه حجة
خلافا لغيرهم ما وجب هنا قضاء الخمس وهو احوط ولو فاتت من الفريضة ما لم يحضر عددا
وقوى حتى يغلب على ظنه الوفاء والاحوط القضاء حتى يعلم بالوفاء وان كان الا وجه الاكتفاء

بقضاء ما يتيقن فوائده خاصة وليست تحت قضاء النوافل الموقوتة استحباباً مؤكداً ولو فائت
 لم يكن في ذلك استحباب القضاء وكذلك الغيرة من الاعتدال على ما يستفاد من النص وليست تحت بيع العجز عن
 القضاء القدوة عن كل مكشوف بعد ما لم يتمكن فعن صلاة كل يوم وليلة مبدئ وفي القيصم فان لم يقدر
 فذلك اربع ركعات لصلاة النهار قلت لا يقدر ما لا فاذن لصلاة الليل ومدن لصلاة افضل والصلوة
 افضل والصلوة افضل وهو احوط **ان** في احكام صلاة الجماعة وانظر فيه في طرف ثلاثة **الاول**
 الجماعة مستحبة في الغايض كلها وتشاك في نفس اليومية ولا تجب الا في الجمعة والعيد من مع الغلة
 المتقدمة لوجودها في غيرها ولا يجوز ان يجتمع في نافلة علما استثنى من صلاة الاستسقاء اجزاء
 العيد من مع عدم اجتماع شرطه الوجوب على المشهور والغلة عند جماعة ويدرسه المأموم ^{كقوله}
 بأدائها كوج اجزاء وأدركه أي الامام المذلول عليه بالمقام حال كونه ركعا في ركوعه على تردد وتلا
 الا ان الاداء فيه مشهور اقوى واقل ما تنقذه الجماعة بالامام وموثر واحد ولو كان صبيا او
 امرأة تكفي للجمعة ولا تنفع الجماعة والحال ان بين الامام والمأموم ما يمنع المشاهدة من حائل وشي
 اوجز وكذا لو كان بين الصوفين تفسد صلاة من وراء الحائل بالنقص والاجزاء واحتسب ما يمنع
 المشاهدة عما لا يمنع عنها ولو حال القيام خاصة كالحائل القيصم والتشاك بيلك المانعة عن الاستطاعة
 ومنها فان يقع صلاة من خلفها مقتداً بمن فيها على الاستحباب خلافاً للخلاف في التشاك وهو احوط
 سيما مع دعواه الاجزاء واعلم ان مشاهدة المأموم لمشاهدة الامام او من يشاهدها وان تغل
 كان في صحة الجماعة وهل يكفي المشاهدة منهم فيصير صلاة من على عيّن الباب ويسارها ولو لم يشاهد
 وجب فيها مشاهدتهم من في صفهم من يشاهد من فيها وتشتبه فقد انحال بينه وبين الامام
 والصف السابق فلا يصح الاصله من على حائلها والاحوط الثاني ولكن ظاهره لا يحل الا ان كان
 يأتي ويجوز التحلولة بان يمنع المشاهدة في المرأة اي بينها وبين من تقدمها اما ما كان او ما سويها
 كان رجوا على شهر الاقوى وقيل بالمنع كالحائل وهو احوط ولا يجوز ان يأثم المصلي على من على
 منه وتقام باعتداله كالابنية على ان يتعارف للوثقة وعمل بها لا كش وهو لغو وقيل بعدم المنع

الجمعة والصلوة

بالكس وليس بوجوب ويجوز الابنية بالاعمال لكونها في الامام والمأموم على الاستحباب لا خلاف فيه
 ولا في ان تكون الامام على من في الامام ولا في وجوبه وهو كان العمل بالابنية وشبهها ولا يجوز
 ان يتباعد الامام المأموم عن الامام او نصف الذي يليه فيخرج به عن العادة بحيث لا يفي اقره صلى
 خلفه وقيل بالاحتياط وهو احوط وان كان الاول اشهر واظهر الاسع اتصال الصوفين فيصير
 ولو خرجت في الاثناء عن الامام بنية الانفردا وبلغ الصلوة الى الانتهاء وهل تنسخ القدوة
 مع تنوؤ الانفرد للضرورة ام اذا لم يكن تجديد لها بالتقرب الى المصلي مع عدم حصول المنافي بينهما
 والاحوط تجديد بداهته الصلوة مرة اخرى ويجوز ان يحرم العبد من الصوفين قبلهم على الظاهر ولكن
 التقدير ان يحرم من احوط ويكره للمأموم الغير المسبوق القراءة للجمعة والتسوية خلف الامام ^{في}
 عنده في الصلوة الاستقامية على الاستحباب لا خلاف وقيل بالمنع وهو احوط وكذا في الجمعة تارة لو سمع قراءة
 الامام ولو همته اذ ان الكراهة هنا الشك والاحتياط فيها اكد ولو لم يسع اصلا فاد استحبها
 على الاقوى وتخير المنع كراهة او تخيرا بالاقولين على خلافه وانما قيل بالامام بالمعنى والمأموم
 بغير المسبوق بوجوب القراءة على المسبوق او استحبها على الخلاف كما يأتي وعلى من هو خلاف من
 يقتدى به ويقضي بغيره وبين نفسه سنة ولا يجب عليه الجهر بالقراءة ولو في حاله ويجوز به
 الفلتحة مع تقدم التسوية ولو سكت الامام قبل من غير من الفاتحة سقطت ايضا ويجب سكتا
 الامام المذموم في الانفعال وتكبيرية الاحكام بلا خلاف وفي الاقوال خلاف والاحوط نعم خلافا
 للاكثر وقسرت في المشهور بان لا يتقدمه فيصير المقارنة لكن في تنفاه فضيلة الجماعة مع
 او نقصا وبقائها خلاف والاحوط تركها في التكبيرية بل من فلو وقع المأموم سائرا قبل الامام من
 الركوع والتسوية والوقوف ايضا اناسيا امامها وان القيام ولو كان محامدا استمر على حاله
 ان لم يقبل الامام على المشهور والاحوط اعادة الصلوة بعد ذلك في صورة المانع من الركوعين
 نسيانا والاصح فيها كما قالوه للتسوية وحديث وجب عليه العود فسد الصلوة بتركه لعدم الايمان بالمالا
 به على وجهه وليس قول بالفتحة ضعيف وانما الفساد ما لو عاد العاصي في يادته الترتيب عند المبطلة

وهذا ان وجبت عليه الاستئذان والا فالنشأ ثابت باول فعله ولا يجوز ان يقف المأموم قد اصرى
قلام الامام المهدي بل يقف موضعا عنده مساويا ولكن الاول ولو قيل افضل والمجمع في التقديم
والمساوات العرف على الاظهر فلا بد من ثبوت الالهيته بالامام واحد معين بالاسم والنسب وان كان
معه بعد العلم باستحقاقه لشخصه لا امامة فلو لم ينوه او ينو لا اقتداره بغير معين او باثنين
فصاعدا ولو نفي ففانفسا لصلو وكذا لو نفي لا يتم به بل بيان عمله واما لو نفي لا اقتداره بالحق
مع انه زيد فبان علمه في صحة القدوة او عدمها وجهان احوطها لعدم وجب ثبوت الالهيته
في جماعة الواجبة مع العلم اذا استدل فضليتها او ما مع عدمه فلا يعيد شيئا
من دونها فنفذ في عمومهم كمر مرتقم ولو وصل اثنان وقال كل منهما بعد الفاعل غنيت ماموما لكان عاد
القلوب ولو قال كنت اماما لم يعدها ولا فرق في الاول بين ما اناضل كل منهما قيام الاخر بوقوفه بيق
التي منها القرائة والسبق بالتحريم ام لا اقب بالقراءة او لا مطلق التمتع وكذا في الفناء في القرائة
ولجماعة تساوي الفرضين اخر من الامام والمأموم في العدد ولا في النوع ولا في النسب فيجوز ان يثبته
كل من احضر والمسافر بمصاحبه فيضرب ويجوز ان يقتدر في نفسه في جملته بالمتفكر فافله يجوز فيها
الجماعة كالعادة في جماعة والمستقل بمثله وبالمفترق كل واحد مع توافيق الصلوات فكلما اقام مع المصلي فلا
يجوز لا اقتداره فلا يجوز في المجلس صلوة الكسوفين والجماعة والعديد ولا العكس ويستحب ان
يقوم المأموم الواحد اذا كان ساجدا من بين الامام مؤمرا عنه وليا له بالجماعة ولو اثنان مع
ولا يستقدم الامام العادي فاقدا لسانا امام القرائة بل يجلسون ويجلسون بسائر كبريت
ولا فرق في تعيين المجلس عليهم بين صورتي الامن من المطلق وعدمه والا صح تعيين الالهيته على الجميع
فلا يركعون ولا يسجدون الا اجماعا ولو امت المنة القناتون معها او اوجابها استحبابا
كالمنة الا انه ينبغي هذا ان يكون صفا واحدا وان يد من غير ان يبين بينهم مطر ولو امكن التخييل
وتفن خلفه ولو كانت واحدة وجه على القول بجمعة المفاضات واستحبابا على القول بكونها كالموا
الا انها تناكدها ويستحب ان يعيد المنفردة صلواته اذا وجد من يصل جماعة اماما كان ذلك المنفردة

او ماموما وينبغي ان ثابته المذهب لا الفرض وانما ذلك كشيء في استحباب الاعادة للصليين
فان من وجبته اشكال والاحوط ان لا يقتض بالصف الاول الفضلاء واهل بيته الكاملة
من علم او علم وعقل او العقل الثاني من دونهم وامكن ان يكون بين الصفين فاضلهم واطلاق
الصلوة يقتض عدم الفرق في ذلك بين صلوة الجماعة وقصها خلافا لما عرفت في ان لا يجعلوا انفسا
الصفوف او اخرها وبما يتفرق الى الاصحاب جملة ولا بأس به وان يسبق المأموم حتى يركع الامام ان
بالقراءة فكما في الموقوفين وفي ثبات هك اية وتجدد الله متوافق فانما فخر واقراء الالهيته وان يكون
القيام ان يتعلق اذا قيل في الالهيته قد قامت الصلوة على الاظهر لا لشهره وبكيفية ان يقف المأموم
وحده خارج الامم العبد كاستلام الصفوف فلا يركع وان يفضل فافله بعد اخذ المقيم في الالهيته
ولا يحرم على الاشهاد الاظهار **والاشهاد** يجب في الامام العقل حال الالهيته وان حضر للمجلس
في غير ما ينبغي ان الذي لا دوران حاله فاقتره ولكن على كبره على الاشهاد لا قوي وقيل بالتحريم وهو
والايمان الى الاعتقاد بالاصول الخمسة بحيث يعد من الالهيته والعدالة وطهارة المولد من الشوائب
باسم من ثبوت الالسن وولد الشبهة والبولغ على الاظهر لا لشهره ولا يجوز ان يقوم القاصد
القائم ويوم ثبته والاقول الذي لا يحسن التحد والسورة اياها فافله ونحوها او تشديد ايا
القائم الذي يحسن ذلك ويوم مثله مع تساويها في شخص الجوهول او نقصان الما
وتجربها عن التحمل لضيق الوقت وعن الالهيته بقرار او اتم منها ومع اختلافها فيه لم يحسن وان
نقص قدس الجوهول الامام الا ان يقتدى جاهل الاول بجاهل الاخر ثم ينفرد عنه بعد تمام جهر
معدومه كاتحاد المحسن لصورة بجاهلها ولا يهلك كذا ذكره جماعة ولا المؤمن لسان كالانبع
والانبع والتمام وافتاء التسليم لسانه ويوم مثله بالفتح الذي ذكره في سابقه بل يحقوبه لا يحسن
في قراءة عندنا اكثر وهو احوط ولا المنة ذكره ولا غشني مشكلا ولا غشني مثله وهو في حق الثاني
كان جلي حقا ويستفاد من العبد اجور الالهيته المنة مثلها وهو اجماع في التائفة واشهر في
الفرقة وتبين فيها بالجمع وهو احوط وان كان يجوز ان يظهر من صاحب المسجد الى الامام ثبته

فيه وصاحب المثل فيه وصاحب الامارة من قبل العادل في مارتة مع اجتماع الشريعة المحقة
في الامانة او من غير مط ولو كان افضل منهم على الامام الاصل مع حضوره فان اولي منهم ومن غيرهم
والواجب هو اقل ترجيح الاخير على الاولين او العكس قولان اجودها الثاني لما ذكرنا في غيرهم
المكسرة قالوا ولا يتوقف اولوية الراتب على حضوره بل ينظر الى رتبته ورتبته الى رتبته وقدرته
الفصل في حجة الامام في المسئلة من جهة من المصنفين خلاصة كلامه في صاحب المنزل المالك للعلماء او
وغيره كما ينبغي ولو احتجوا على انه لا يثبت الاصل او الثاني وكذا لا يثبت مالكا الاصل والمفسر وكذا
الحاشية اول من يثبت هذا الشبهة المشهورة في رتبته في الامام فاما ما ذكرنا في تقديم الاصل وقدرته على ان يثبت
العادل في قدم من يتبع الامام من جهة من خلاصة كلامه فيكون في رتبته في الامام في جميع الامور
الا تيقن ان خلاصة الامام في قدم الاخر منهم اى الامام في رتبة الامام في الامام في رتبة الامام في الامام
في الامام في رتبة الامام في قدم الاخر منهم اى الامام في رتبة الامام في الامام في رتبة الامام في الامام
من دار الحرب الى الاسلام فان تساوى فيها فالاصغر هو من رتبته في الامام في رتبة الامام في الامام
ان هذا كله تقديم استحقاق الامام في رتبته في الامام في رتبة الامام في الامام في رتبة الامام في الامام
لل امام ان يسبق من خلفه الشهادتين بل يسلط القارئ والاذكار التي يجوز فيها الاجتهاد والميل الى
المفسر ولا ينبغي لمن خلفه ان يسبقه شيئا ولو احدث الامام او بعض رتبته من خلفه في
القتل من غير طاعة نسيانا او حصوله عاف له فخرج او انتقامه لرتبة قدم من يتولى في القتل
بهم ولو لم يقدم مات او غي على من قدم من يتولى في رتبته وليس الاستنابة للوجوب بل للاستحباب
فيكون لهم الانفراد بجمع والتبعض بان يتولى بعضهم الايتام وبعضهم الغنم واطلاق النفس
والنفوس يقتضي جواز استنابة الموتى وغيره وجواز الاتمام عن موضع القطع ولو حصل العا
في ثمانية القائل وقيل يجب الابتداء من اول السورة التي حصل القطع في ثمانية اهلها وعلته احوط
وكيف ان ياتى بها من المسافة وبالعكس على الاشهاد لافهم وقيل بالمنع وهو احوط ولا فرق في
في الحكم بان الفريضة المقصورة وغيرها واما ما ذكرنا في الاول وله وجه الا ان الاول باب

في اوله

في اوله المكسرة الى والمنظرة على الاظهر لا سيما وان يستتاب المسبوق ولو بكونه حديث
يحتاج الى الاستنابة وان يؤم الاجنم والابيض الاصفر او مطا والا ولا يظهر وقيل بالمنع وهو
وكذا الكلام في الحد ومعدنوبة الا احوط بالمنع عن امامه ويطا ولا يغلب غير المقصر من نقصان
والقول بالمنع هنا ضعيف جدا ومن يكرهه المأموم على المشهور للنصوص والاعمال وهم سكان
البادية المهاجرين وسكان الامم المتكثرون من شيعتنا الامامة ومعدنوبة الاحكام واكثر القدر
على المنع وهو احوط ان لم نقل بانه يظهر **الفصل الثاني** في الاحكام ومسائله **الاول** في علم المأموم فتولاها
وكثرة او حدثه او كونه على غير القبلة او اختلاله بالثبته ونحو ذلك بعد الصلاة لم يعد له على الا
شهر الاقوى وينفرد اذا علم في الاشياء ولو كان قبل الصلاة عالما بالخل فاتبه عاذاها وطعنا الا اذا
اقتدى بخلافه فاتبه ويطا وظاهره بطلان النصوص والفتاوى عدم الاعادة الا انها مع عدم
الثبوت احوط واولى حيث يكون شئ من الواجبات تاركا **الثاني** اذا دخل موضع اقام فيه شيئا اعثر
خاف بالتحاق به فموت الذي كثر عند دخوله في الصلاة من بيع الامام راسه فتوفي وكفى في موضعه **الثالث**
مخافة على رتبته ان المكسرة جاز ان لم يكن هناك مانع شئ من يعدن الامام بالاجتهاد والتباعد به
عنه على ما ذكره جماعة وله ان يمتنع كماله بالتحقق بالصف واطلاق العبادة يقتضي جواز المشي ولو حاله
لذلك خلافا لجماعة فقيهيه بغيرها مخافة على القرائية الواجبة وهو والتقييد بالسلم احوط
وان كان في قتيته اخطا والا حوط ايضا اعتبار عدم وقوع فعل كثير في المشي وان يجهل بجليه
ولا يتخطى **الرابع** اذا كان الامام في محراب داخل في المحايطة والتجديد على وجهه اذا وقف لامية من على
جانبه لم يجمع صلا الى جانبيه في الصف الاول والصف الثاني الامام من جملتهم وحاشي لنا بالصف الاول
عن الجانبيه في الصف المتأخر عنه فان سلوهم صحت على ما صرح به الشيخ وغيره من اصحاب **الاجتهاد**
اذا شئ المأموم في المناقلة واحرم الامام بالذبيحة قطعها اى قطع المأموم انما فله مطلقا اطلعه
جماعة وان خشي الموت كما عليه الاكثر وهو احوط وعليه فعلا المحب خوف قوات المكسرة وانصرف
جملة وجهان والظاهر الاول ولو كان المأموم في رتبة فاحرم الامام واذن واقام كما يتقار من نصوص

في

المقام نقل نية من النفس الى القلب ولا يقطعها هذا مع إمكان النقل واما مع عدمه كان دخل في الثاني
والوجه الاستمرار على صلوة واما في الجملة من كنية وقوله استجبا يا مرجع الى الحكم في المسائلين
معاً ولو كان الإمام قد دخل في رخصة واحم امام الاصل قطعها استجبا واستئناف لصلوة
فيما ذكره الشيخ وجماعة ولو كان الامام ممن لا يقتدى به استمعا للمام على جاز في المسلمين فلا
يقطع النافذة ولا يعدل اليها من الرخصة **سما** يدسكه المام المسموق بكثرة فصاعدا
مع الامام من الركعات يكون اول صلوة فالامام اتم هو ما بقى عليه منها ويقف المأمور والسورة
في وليتي لبيد اللتين هما اخيرا الامام وجوبا على الاقوى ويخفف بها ولو في جهة على الاحوط
الا مع المتابعة بان خرج الامام عن الصلوة وقام المام الى الركعة التي يجب عليه الجهر فيها
الا حوط لجهدها وجوب السورتين تحسب بصوتها ولا يجوز خافتة مع امكانها ويشكل
مع عدم التمكن منها يضمن فهل ياتي بها وان فاته لم يركع فيكون في السجدة ام يتركها
ويتابع في الركوع وجهان احودهما الثاني ولكن طرعات الاحتياط الى فلا يدخل مع الامام الا
تكميل الركوع انما يصح عدم التمكن منها وان دخل قبل ذلك لم يترك فيلزم التمكن منها ثم يتابع
في الركوع ويعيد الصلوة احتياطا واذ جلس الامام للتشهد وليس له التحلل للتشهد تجا في لم يتمكن
من القعود وجوبا على الاحوط ويشهد معه استجبا باخلا للجماعة فمنها عنه وان ثبت بعضهم
بدله التيسير ولعله احوط وان كان لا بأس بالانفراد حيث لا يقصد به الاخذ بالقبول الذكر المطلق
واذا جعل تشهد المام يلبث قليلا اذا قام الامام بقدر ما لا يجزى من التشهد ثم يركع
ان يتابع الامام في قنوتها في بقنوت نفسه **سما** المام اذا ركع او لا امام بعد انقضاء
الركوع الاخير بان لم يجتمع معه بعد انقضاء في جهة كتي وسجد معه بقدر ركوعه اذا سلم الامام
المام الصلوة والسنانفها من اولها وكذا الكلام فيما لو اركع بعد السجود فليس يجب له ان
يكون فيه ويستأنف الصلوة واخلاق العبادة يقتضي عدم انفاد في التحسين بين اولئك الامام
بعده فاعلم من السجدة الاخيرة او قبله ولا اشكال في حكمه الاقل على التقديرين ولا في

الثاني على التقدير الثاني ويشكل على الاول والاضطرار فيه لعدم ويمكن تنبيل العبادة على وجه
لا يتحقق الخاففة **سما** يجوز للمام ان يسلم قبل الامام مع العذر من ضياع او
عذر وجازية يخاف نوتها او نية الانفراد بل علم على الاقوى وان كان ما في الحاق احوط وفي جاز
الانفراد بنية في سلب احوال المصلحة قولنا اظهره وانعم واما في ذلك كش وقيل لا وهو احوط اما في
نية فليجوز هنا قولنا واحدا وحيث جاز انقضاء بان بالقول ان كان قبلها واكتفى من الامام ان كان
بعدها وكذا ان كان في ثنائها ما ياتي بالباقي على الاقوى ولكن الاستئناف هنا بل وسابقا احوط واد
الثاني التنايقين من وسط السجدة او الامام الذي يسهل فلو جاز رجال اخر ومن تأخر عنهم
وجوبا ان لم يكن لهم موقف امامتهم بلا خلاف في اصل السجدة وانما الخلاف في الوجوب كمال في الماتن
وعليه وعدد من كل حلية الاكثر ولعله الاظهر وان كان الاول احوط والملاذ بالوجوب توقف حقيقة
الصلوة على آخره من لا سعة المشء وف بعده على اطلاق **سما** اذا استنبأ المسوق فانتبهت
صلوة المام من جلس حتى انما يغزو من التشهد وفي بيده اليهم بينا واما لا ليساوا ثم يتم هو
ما سبق عليه فان لم يده ماصل الامام قبله ذكره من خلفه وفي رواية انه يقدم ساجدا منهم ليسلم
الحكم في احكام المساجد يستحب ان يكون المساجد مكشوفة غير مظلمة ولو بنحو من الغرض
على قول وبدونه من الشكف على اخر ولعله اظهر وان كان الاول احوط وان يكون الميضات وهي
المظلمة الحائض والتجث على ابوابها ولا يجوز ان تكون داخلها ان سبقت مسجديته ويكره ان
فيه من البول والغائط وان تكون المنارة مع حائطها على المشهور وقيل الحق عنها في وسطها وهو حسن
حق ان سبقة المسجد بته على ثنائها والا فلا وان يقدم الله على حيزه ويحتاج لبيان للمتن
عكس المكان الخمس كقوله وان شأنا لعله ويستقيم حاله عند دخوله استظهاره للظواهر
وان يدعوا داخلها وخارجها بالماء في ركعتيها خصوصا يوم الخميس ليلة الجمعة و
والاسراج فيها ليلة واعادة المستعمل بكسر اللام هو الشرف على الانقضاء فانها في معني عاوتها ويحرم
نفس المستعمل منها خاصة بل يجب ان يخفف من ظهره لانقضاء ولا يشترط وجوز ان الغرض على

العادة لأن المقصود دفع الضرر وإعادة سببها ويجوز انقص للتوسعة مع الحاجة
ولا ينقض الامع العلم بوجود العار وكذا يجوز استعمال الله نحو الاجابة والاحتساب وغيره
من المساجد خاصة ما يكتفي به اطلاق نحو العبادة او اذا استعمل من الاعادة كائلا
جماعة وهو احوط ويصح ذمها او يفتشها بالذهب ونفثها بالقتور ولو بغيرة والا صح كراهتها
الا ان نقول بحرمه القصور وفي غير المسجد فبقية اهل ان يؤخذ الى حق غيرهما من طريق اولى
لان الوقف للتأيد وقد اتخذ للعبادة فلا ينصرف الى غيرهما وعليه في جوازها وكذا لو اخذ
ملكاً او بقرى بطريق اولى ودخل الخجاسة فيها وغسلها فيها ولو مع عدم تلوينها ولا تلوين
شي من فرشها على الاحوط وان كان تخصيص التحريم بصورة التلوين لعلها تظهر وعليه الاكثر
واخرج المصنف عنها ويجوز اذيتها الى غيرهما من المساجد لو اخرج للضرورة فظاهر التحريم كما في المأمن
وكلام جماعة الا انه ضعيف تستند بالكرامة جودها عليه اكثر هو لاجتماعه في موضع اخر
ويكفي تعلقها بالتحمل فاما اتباع السنة النبي صلى الله عليه وآله وان تشرف اي عمل لها تشرف
والمراد بها المسجد في اهل المدينة او في غيرها ومنها داخلية في الحايك كثر ما ذكره جماعة او
في المسجد كما يستفاد من رواية رينغ في تعيينها انما اذا اسبقت المسجدية والا فاجمعة اوجب
طاعة على وجه لا يترتب منه تفضيل صورة المسجد الا في التحريم ويكفي فيها اي ابيع والشئ في كل
المجاينين والقبائل الذين لا وثق بهم من الدخول فيها فانفاذا لاحكام ونحوها فيقولوا وانما
الحل وهو دفع الضرر لا يملك الله تعالى في الضرر والمشهور كراهته مطر وهو احوط الامع
الضرورة ويقصر على كل ما يدفع به وظاهره جاعلة عدم كراهته انفاذا لاحكام لوجوه غير بعيدة
وجمالي الضرر عنه على عامل لا باس بها جاعلة بين الدلالة ولكن الاحوط الكراهة والشأنا للضرورة
فرائد الا ما يقام منه ويكفي نفعه كبيت حكمة وشاهد على نفسه في كتاب او سنة او موطن او
مدح للقبلى والائمة عليهم السلام او ما شئنا من غير ذلك كما يكون طاعة ومباذاة والنوم فيها من
من غير ضرورة ولا يتما في المساجدين ودخولها وفي القيم راحة البجل والنوم والكثرة ونحوها

من الزواجر

من الزواجر المؤدية وكشف العيون بين المطامع وكشف الستة والنفذ ذلك وقطع القراوت قبل مغربها
في التراب واللباق والتخيم فان فعله ستم في التراب في بيان صلاة الخوف وكلامه او هو مقتضى
سقط اذا كانت باعية اجابا وكذا حضر اعظم جماعة وفلان على الاشهر الاقوى واطلاق الضرر والقتور
يقضي جواز التخصيص وان تمكن من الاتمام بوقته بعضهم بعدم القن ولا يخفى عن وجهه وانما يصيرها
كالسنة هو والله باعين الركعتين وفيه قول اخر ضعيف وانما صليت هذه الصلاة جماعة والعقد في
جهة القبلة ولا يمين هو مود حال الصلوة وامكن ان يقام به بعضه فيصل مع الامام اليه كون جاز ان يصلي
بصلوات ذات الرقاع بخلاف في كيفة طهره وانما محتشقات استمرها وواحد منها رواية الحلبي التسمية
عن سواد ابي عبد الله عا لانه قال ما حاصله انه يقول الامام في ثمانية بالاولى سكتة ويقوم في الثانية
ويقومون معه يمشون فاما حتى يتم اذ كره الثانية ثمانية فيسلم بعضهم على بعض ثم يقومون فيقومون معاً
اصحابهم ثم قال الطائفة الاخيرة فيقومون خلفه فيصل بهم كراهة يعني الثانية ثم يجلسون ويصلون
حتى يتم من خلفهم ثمانية ثم يسلم بعضهم من يسلمهم وفي الغضب يصل الى سكتة ثم يقوم
ويقومون خلفه ويقف في الثانية حتى يتم الركعتين الباقيتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض
ويخرجون ويقفون موقفاً امامهم ثم ياتي الاخرون ويقفون خلفه فيصل بهم كعتين يقف فيها
ويجلسون عقب ثالثة ويتشهدون حتى يتم خلفهم ثم يسلم ولا خلاف بينها فيما تضمنته في الثانية
واخرها في الغضب فان في الثانية ثالثة منها عكس ما في الاولى من صلوة ركعتين بالطائفة الاولى وسكتة
بالاخرى والتخصيص بينهما وجه كما عليه اكثر المتأخرين وفي منتهى عليه الاجماع الا ان الاصل الاول ان
لم نقل بتعيينها واحتمل بقوله العدة في غير جهتها فباعتبارها لو كان في جهتها وبقوله لا يؤمن هي
محق لو امن وبقوله وامكن ان يقام به بعضها الواجب ان يقرأ في الطواف اكثر من مرة فحينئذ لا
يجوز هذه الصلوة وفي هذه الصورة الثالث الاولى والثالثة نتج عن نفس بقا الطواف في ان جوبه تا الا ان
اختياره والافا لم تجز المنع فيها ايضا وهو يجب اخذ التسليم والانه قد فع حال الصلوة فيه قد وردت
الشبهة الوجوب ما لم يتبع احد واجبات الله في فافا لاكثر وهو مع ذلك ولو منع لا يجب بل لا يجوز

الابع ضرورة فيجب **وهنا سألنا** اذا انتهى الحال والخوف والقتال الى مسايفه والمعاينة
 او نحوها كما لا يتكسر من الصلوة على الوجه المقدر في صلوة الخوف فلا تقطع الصلوة بل يجب بحسب الاستحباب
 واقفا او ماشيا او ركبا او ركعا ويسجد مع الامكان ولو على قبر يوسر مرسجه والا يتمكن من شيء منها
 او من احدها الى المكنن موصيا ويستقبل في جميع صلوات القبلة ما امكن والا يتوجب الامكان في بعضها والا
 فتكبيره الاحرام ان امكن والاسقاط الاستقبالات ولو لم يتمكن من الايام للركوع والتجويد او تفريق
 نية الصلوة على تكبيرتين عن الصلوة التامة وعلى ثلث تكبيرات عن الثلثية وبالجملة يقتصر على كل
 ركعة بما فيها من الانعزال والاذكار ككبيرة وصورة تها ان يقول في كل واحدة سبحان الله والحمد لله ولا
 اله الا الله والله اكبر فانتهى هذا القول عن القوة والركوع والتكبير ويقضي للتصور اكثر الفتوى
 اجازة مع تعدد الابداء عن الركعة بما فيها من الافعال والاذكار حتى تكبيرة الاحرام والتشهد والتسليم فاف
 الجماعة واستثنوا الثلثية وهو احوط ثم ان ما ذكره في كيفية التكبير غير مستفاد من النصوص بل استفاد
 من بعضها اجازة مجردة ومن اهل التغيير في ترتيب التبعات كيف شاء لكن ما ذكره احوط **كل سبب**
الخوف يجوز مع القصر في العدد بطلان باحيات الى ركعتين وفي الكيفية بالانتقال من الركوع والسجود
 الى الابداء اليها مع الضيق وعدم التمكن من الاتيان بها والاقتصار على التبع بالفتح السابق ان خشي
 مع الابداء ولو كان الخوف من نفس التبع او نحوها على الاشهر بل عليه الاجماع عن ظاهر الحديث وقيل بان
 عن القصر في العدد لا في اظهر **الموت** والفرق بين الموت والحيات في بطلان التكبير لا في بطلان
 والتكبير مع عدم التمكن منها ولا يقتصر احدها على صفة لا في سفله وخوف الان يخاف من تمام
 الشهادة استيلاء الفرق ورجاء عند قصر العدد والسلامة لكن احوط القضاء والاحوط اعتبار الضيق في
 في مطلق القصر فان كان في تعينه نظر **فان** في صلوة المسافر التي يجب قصرها كنية وانظر كيفية تارة
 في الشرح واخرى في احكام القصر ما الشئ مذ في خمسة **الاول** المسافة باجماع العلماء وهي عندنا اربعة
 وعشرون ميلا والميل اربعة ايام في تصويله على المشهور بين الناس المتعارفين بينهم وقيل ان
 الى بعض النعمان وفي دلالة عليه وقوله في الحديث ان كالا زهر في جيبك حتى موذي من يدعي اجابهم

عليه



عليه قيل انه مقطوع به بين الاطراف وسرنا الله لا خلاف فيسببهم وقد ورد الجسد من الارض نحو
 على الرفع النصوص مستفاد من التقاض وغيره وقد اشرع في المشهور بأربع وعشرين اصبا ولا
 جمع سبع شعرات متساويات بالسطح الاكبر وقيل ست وعشرون شعرة سبع شعرات من اوسط
 شعرات البرية ومن هذا البصر في الاصل من باقير به الفارس من الرحيل للبعث المتوسط في الارض المستوية
 وزكر جماعة ان مبدل ما انتقد من من اخر خطرة البلد في المعامل واخر خطرة في المقعر وسببها قيل بان
 مبدلها هو مبدل ما ليس بقصد لتفريق مع نبوت المسافة بالاذن مع بين قطعها في اليوم الى
 او اقل واكثر لا ان تراخي في زمان كثير بحيث يخرج عن اسم المسافة عما كانا لقطعها في شهرين
 او ثلثة وقد عزم الشهيد في كبرى عدم الترخص ولا بأس به والجماع كالتب في القصر مع بلوغ المسافة
 بالاشرع وان قطعت في ساعة وانما يجب القصر مع العلم بلوغ المسافة بالاعتبار والاشباع والقبلة
 ومع الشك يتم وفي وجوب الاعتبار مع وجوده وان لا يقطع ثم لو صلى قصيرا مع اعتدالها وظهور
 انه ولو سافر مع الجهل بلوغ المسافة ثم ظهر ان المقصد مسافة قصر ج وان قصرا بها في مسافة
 ولا يجب إعادة ما صلى ما قبل ذلك ولو كان للبدل بقاء احدها مسافة دون الاخر فلكية
 اتم وان عكس قصر ولو علمت على الاظهر المشهور ولو كانت المسافة اربعة فراسخ فصاعد دون التامة
 والمراعاة في يومه او ليلته والمطلق منها مع اتقان التبع فان دون الذهاب في اقل احدها والعود
 في اخره قصر وجوب على الاظهر ولا بد في القصر من كون المسافة المشقة مقصودة للقاء
 ولو تبعها كالف وجبة والعبد لا يسمى مع عدم تصدله الرجوع متى تمكن منه او عدم احتمال
 له لعدم ظهوره اما ان لا يقصد ما دونها اتم قصد مثل ذلك اتم لكن لا يقصد اصلا فلا قصر
 مطلقا ولو اراد في السفر وقطع مسافات عديدة نعم يفرض في الرجوع اذا بلغ مسافة وهو يضمن
 الى الرجوع ما بقى من اذهاب ما هو اتم من المسافة واجبة انتها نعم ان بلغ الرجوع وحده المسافة
 والا فلا عليه جماعة خلا لا لا كذا ولا مطلقا عليه الاجماع ويعتبر استئناس القصد الى نهاية المسافة
 ولو قصد مسافة نحوها والآن وهل اربعة ثم توقع دفعة للرجوع بالسفر من دونها اتم

وانجزم او بلغ المسافة قصر ما بينه وبين من يخرج عالم بنوا المقام عنده ايام فيتم بعد المدة
كما يتم بعد مفر شهر وتكون الوقوع الزمنية دون ذلك اي على الارض من انهم لم يكون النجا وان غلب من التسمية
كما في انشاء الله تعالى ان المعتمد بعد مسافة التسمية لا الشخصية فلو قصد مسافة معينة
فذلك بعض ما يرجع الى قصد موضع اخر بحيث يكون نهايته مع ما قصد مسافة فانه يقع على التقدير
الثاني ان لا يقطع سفر بعض الاقامة الشخصية المحققة بالوصول الى الوطن مع او غير الاقامة
فولم يمس مسافة ولم في تلكها متلا محلكه فلا يستوطنه سنته شهر فصاعدا ولو تفرقة او عماد في
اشاها فامة حشر ايام اتم الى ان يقصد مسافة اخرى جديدة وهاهنا عدة الاكتشاف سنة شهر واحدة
ما فيه وهو المشهور عليه الاجماع في تركه وهاهنا تفرقا لا يستلزم بقاء على الدوام كما هو ظاهر
هنا شيخ وجماعة من تبعه بل ظاهر جماعته اعتباره في كل سنة سنة شهر والمصلحة قوية الاشكال وان
كان اعتبار فعلية الاستيطان ودوامه المدة المنبوية لا يخرج عن حيزها في الحكم بالاستيطان في منزل
خاصة دون الملك خلا للجماعة فانها لو بالملك بشرط الاستيطان المدة في بلده ولو غير حصر
بالاكتشاف فذلك بالهلة الواحدة ولعله فاهمهم على اكتشافهم في الوطن الفاطم باحصل فيه الاستيطان
سنته شهر ولو تفرقة من دون اشترط الفعلية حتى لو جره بحيث لم يصدق عليه الوطن مع فالتمس التمام
بحجج الوصول اليه ولذا اشترطهم ولم الملك ايضا بقاء فعلا قوة الوطنية يشبه الوطن الاصل الذي لا
خلاف فتوى ونصافي القطاع استقر به مظهر ولو لم يكن فيه ملك ولا منزل مخصوص اصلا وعلى هذا
فلا ريب في عبادته ويراشد انهم انهم يحقوا بالملك انحاء البلد والبلدين لاسا اقامة على الدول
مع بين عن عدم اشتراط الملك فيه وان اختلفوا في اعتبار الاستيطان سنته شهر فيه كالحق
او لعدم ويتحصلا ذكره فانه لا اشكال ولا خلاف في عدم اعتبار الملك في الوطن المستوطن فيه
المدة المنبوية كل سنة ولا في اعتبار في المستوطن فيه تلك المدة مرة وانما الخلاف في الاشكال
في كون الاخيرين ولو مع ذلك فاطها ولكن الاقوى فيه لعدم كامة ولو قصد مسافة فصاعدا ولم
على اسما من ان قد استوطنه القدر المذكور في سنته شهر بلطافة او الدائمة الفعلية على

الاختلاف قصير فلو لم يمس مسافة حصول التسمية وانتم في منزله والفق بين هذه المسألة وما
نقد هو توسيط المدة لا المنبوية فيمن في انشاء اصل المسافة المشتط فلا قصر فيها الكلية ما لم يقصد
مسافة اخرى جديدة اخرى ووقوعه هنا في اسما مشاوية في القصص قبله وكذلك اقامة الشهر
ثمرة تكون فاطمة لاصل المسافة واخرى التسمية وفيها اذا علمت مسافة واليه من الاقامة في انشاءها
نقصتم لو الاقامة في انشاءها عشرين ثم بعد ما كان ضلله قصير على الاشكال اقوى ولو كان دخل في الصلة
بذمة القصص ثم لم يمس الاقامة في انشاءها اتم **الثاني** ان يكون استقر سباحا غيرهم في الايام حصل العا
بشدة كالمسح الى ايام في جود والا في بعبه ولا فرق في انفسا المحرم بين ما كان غايته بعصية كالمسح
لقطع الطريق او قتل مسلم او اخر مسلم يقدم مسلمين او كان بنفسه بعصية كما يتعين الفقه من ذلك
والهرب من الضيق ويقهر لو كان الضيق الهامة بخلاف ولو كان الضيق الهامة فيقبل بقصا
صومه ويتم صلواته والفاصل به كفي القدر ما روي من انهم كماله مد عيا عليه الاجماع والى رواية وعلاها
في طائفة اصحابنا وعليه نص في ضوى ولا يخرج عن قبحه والمشهور بين المتأخرين في القصص في
الضيق ايضا ولا حرج بل هو بينه وبين التمام وكما يعتبر هذا شرط ابتداء يعقب استدامة فلو
لم يقصد بعصية في الاشياء انقطع الترخيص وبالعكس بشرط كون الباقي مسافة ولو بالحدود
قطعا كائنته في الاقل الضيق رجع الى القصد الاول على الاقوى **الشرح** ان لا يكون سفر اكثر من
خمس ايام في المكان في بقعة اليوم وتخفيفا لبقاء وهو من يكره طيبة بغيره ويذهب مع ان لا
يبيده غايبا لاعداد نفسه لذلك الملاح وهو صاحب السفينة والتاجر الذي يدور في تجارته
والا فيل الذي يدور في ماله والشيء الذي يما شية والى هذا المعنى نفسه المسألة او بين
البيد فان هو لا يتمون في اسفارهم بالخلاف للنص ويستفاد منه ان وجوب التمام عليهم
انما هو من حيث كون السفر عليهم لا بخصوصية فيهم ولو فرض كثرة السفر بحيث يصدق
كونه عملا لزم التمام وان لم يصدق وعيف احدكم كانه لو صدق الوصف لم يتحقق كونه الملاح
لزم القصص والظاهر حصولها في حق هؤلاء المستطرات الثلث فصاعدا دون غيرهم فيقصرون

ولو بلغت عشرا فصاعدا ما لم يصدق كون السفر لهم غلا او وصلا حد هو لا مع السفر ثلث
مرات فيتمون بعد سلك واحد ولو بعد اثنتي عشرة سفلت كقولهم وضابطه اي كذا في السهو
بعد صدق الوصف ان لا يقسم في بلد عشرة ايام وعليه قولوا قامة في بلد او غير بلد فذلك
اي مقدار العشرة قصص لكن يعقب في الاقامة في البلد نيتهم دون الاقامة فيها فيكون وقتها
ويقتصر في طيها الاقامة عشرا وغيره لبلد الحاصل بعد اربعة ثلثين يوما ولا يعقب النية فيها
هنا وهذا هو المشهور بين اصحاب بل لا يكاد يعرف فيه خلاف وقيل هذا حكم يختص بالكارى
والله ربه هذا المعنى المسمى فيدخل فيه الملاح والاجر والقالا به اذ ليس غير محروفي حيث
انتقل السفر الى القصص باقامة نحو العشرة فكل سفلت الى سفلت ثلثة فلابد في انما نية ايامها
فيتم فيها ويختص بحجوب القصص بالاولى قولان وانما في اقوى ولو اقام خمسة ايام اتم على الاقامة
الاقوى وفي التساير اجزاء وقيل يقتصر على ثلثة ايام ويصوم شهره مع ان يقتصر على ايام
محضته وغيرها لكانها من مقام اوله المختار خاصة وانما يحجب احوط **فصل** ان يتوأسر عنده جدي
البلد الذي يخرج منه ويخفى عنه اقامته فاقال لا كثر القدما والمشهور بين المتأخرين ان السفر
خفاها معا وهو لا تقوى وان كان مساعات الاحتياط او في غيبها عنها معا يقتصر في صلاته وصوم
قطعا وكذا يخفاه احداهما حيث لا يكون الاخر موجودا ويخفى اذ فيما كان ولم يخف بآخرة القصص
وانما يحجب بينه وبين التمام الى ان يخفى ايضا والمحجب كل من الجدران واذان والمحاسن الوسط منها
ولو قد بينا كبلد المستحق للرفع وختلاف الارض وعاد الامرين والعماسين ولا عسرة باعلام اليد
كالمنارة والقباب المستقيمة والالبابين وانما راع في جواز القصص قبل مفادتها مع خطاها في الجود
والاذان وانما هذه ان المار بها حيث يعقب خفاها ما كان في هذا البلد لا يخرج منه وهذا الشرط
انما يعقب يقتصر خرج من غيبه مسافة دون نحو ايام والعماسين بسفرا فانها يقتصر في انما راعها
حتى زال عداها وكما يعقب هذا الشرط في اول السفر وكذا يعقب في الاخر فيقتصر في العود من
الى ان ينتهي في ظهور هذا الامر بين قبيته وان لم يبد خلا البلد فضلا عن المنى على الاشهر الاظهر

وتقبل

وتقبل لا يعقب بل يقتصر الى ان يدخل اثنتي عشرة عن وجهه ولكن الجمع بين القولين احوط اما
لقصص فهو عندنا غير مسمى واجب لاسم خاصة الا في احد المواطن السبعة المشهورة وهي مكة و
المدنية وجامع الكوفة والخاصة على شرفه افضل صلوة وسلام وتحية فاذ يتخير فيها في الصلوة
خاصة بين القصص والانتام وهو افضل على الاظهر لا شهر وقيل يتحكم القصص قبل اقامة العشرة
وهو احوط واحوط منه الجمع بين التمام والقصص وقد اختلفوا في التعيين عن المواطن السبعة
على اقوال الا ان ما هنا اشهرها واظهرها وحوطها الا بالنسبة الى المواطن الاولين فالاحوط فيها
الاقتصاص على الجودين بل لا ينبغي ان يتخذ فيها واعلم ان وجوب القصص في غير محل الاستثناء و
شبهه فيه انما بعد اجتماع شرطه والا فلا واجب التمام الامع انقضاء الشرط الاول منها بقسميها
فالمشهور بين المتأخرين وجوبه ايضا مطر وفاقا لجماعه من القدماء وقيل من قصدا ربعة فاصح
ولو لم يمس في الرجوع ليومته تحجب بين القصص والانتام والقبائل الصلوة وقان الشحان والدليل على غير
وقد ثبت هذا القول عند المعص وكذا اظهر وان كان الجمع بين التمام والافضل انتام احوط **فصل**
لكل وجهه الا ان الموجود في السفر والرف هو الاول ولو اتم القصص المتحكم عليه التقصيص عالما
بوجوبه تمام اعادة وجوبه وقتا وخاسرا وان كان جاهلا لم يعد مطر على الاشهر لا قوى وانما
للقصص يعيد في الوقت لاسع خروجه على الاظهر لا شهر ولو دخل عليه وقت الصلاة حاضرا
بحيث مضى منه قدر الصلاة شريطة المفقودة قبل عاوزه الحدين فاسفه والوقت باق
اذا لم يمس منه ركعة فصاعدا قصص وجوبا مطر على الاظهر لا شهر وفي التساير الاجزاء وكذا لو دخل
من سفره اتم وجوبا مع بقاء الوقت ولو بعد ركعة ولو فاستة الصلاة اعتبر في القضاء حال
الغوات الاحال الوجوب فيقتصر على المختار فعمل في المسئلة الاولى وثانها في ثلثانية وقبل
بالعكس في التساير الاجزاء عليه فالجمع بين التمام والقصص احوط واذ في المسئلة الاقامة في
غابر بلده عشرة ايام ولو ما فقه من العادى عشرة بقدره فان من اولها على الاقوى اتم اجزا
ولو توى دون ذلك قصر ولو كان خمسة ايام فصاعدا على الاشهر لا قوى ولا فرق في موضع

والفصل
والفصل
بوجوب القصص التمام
الى ابن عقيل ان ما كان

بين كونه بلداً او قرية او بادية ولا بين الهانم على التسعة بعد ها وغيره والما دنيته الاقامة تحقق
القيام ونفسه فيدخل من نوى الاقامة اقسا حاصن او فقها على قضاء حاجة يتوقف انقضاءها
عليها ومثله ما وقع النسبة على شرط كالتقاء رجل فلا تراه ولا يتدخ في نيته الاقامة فتصلح
في شأنها الى تواقع البدن كالتزويج واليساين ونحوها المتصلة بها اذا صدق بعد الاقامة ^{فيها} ^{الاقامة}
والا فيبدلح ولو شدد في الاقامة عشرة قصر ما بينه وبين ثلثين يوما ثم اتم ولو جمل في واحدة ولو نوى
عشره بل لا يفيها قصر ما لم يصل على التمام ولو صلى واحدة ولو صلها ثمانية بل لا يشرط فيها
بقى على تمام الحان ينشأ شفا جديدا والحكم بالانتماء في التزويج مععلقا على من صلى فدا مقصود
تما ما بعد فبما الاقامة فلا تكون المناقضة ولا الفرضية العاين المقصورة ولا المقصورة اذا تمت
بغير نيته ^{الاقامة} او بشرط البقاء الاربعة واستقرت في الدرس ^{فيها} وتتم الاصلوم مطر وهو
الاقوى وفاقا لعمامة خلافا لآخرين فاكتموا بها جملة او بعضها على اختلاف بينهم بوجوه ^{فيها} ^{الاقامة}
لعمامة ما قد منا ولو ساقى له من المساقاة ثم سوا رقصا العود الى محل الاقامة
وهو الى اقامة عشرة متوافقة كما هي اجماع او لم يقصد العود اليه اصلا وقصده لم يضره على
انقام عشرة نيا سوا عزم على اقامة ما لم لا تكن ظاهرا لا صغاب كما قيل في لصوة الثانية الانفاق
على القصر ذهابا وايابا فان اختلفوا في ثبوت ^{فيها} ^{الاقامة} يخرج اذ بعد الوصول الى حادثة حتى كما هو
الاقوى على تقدير ثبوت القصر بالاجراء المحاكى وظاهر المشهور في المناقضة ايضا وجوب القصر وان
اختلفوا في اطلاقه يخرج يخرج بعد باو حادثة التزويج وتقيده بما لا ياب خاصة وتجهت غير ذلك
ولكن لا حوطا يجمع بين التمام والقصر يخرج في الصور بين ولا يتا الا في مطر والثانية
اي با خاصة ليحتمل ان يقول عقب لسان المقصودة سبحانه الله وتعالى ولا اله الا الله
والله اكبر ثلثين مرة ^{فيها} ^{الاقامة} فاجب الما قصر منها وقد ورد استحبها بها عقب كل خمسة فاستحبها بها
اكد هل يتدخلا في التخيير ام يستحب كرها وجهان ولو صلى المسافر خلف المقيم يقيم
واقصر على فرضه وليعلم منه لم يمسوا رسد الصلوة في جميعها او كعتا فاقا منها كما سطر يجوز

بل قيل يستحب ان يجمع المسافر بين الصلوة في الظاهر والبصر وكل بني صلى في المغرب والشاء و
ويجوز في الجمع بين تقديم الثانية الى الاولى والعكس الى ان الاقوى ولو ساء بعد ان وان الحال
ان لم يقصر في النوازل بعد ان ورد في مقداره ان كانها قضاه استحبها باسرها ^{فيها} ^{الاقامة}
وهو قسمان ^{فيها} ^{الاقامة} زكوة الاموال ولما كانها اسبعة ^{فيها} ^{الاقامة} في بيان من يجب عليه وهو كل بالغ عاقل
ص مالاك للانصاب يتمكن من انصرف فيه فقد دشر وط خمسة وتفصيل الكلام فيما ان البالغ يجب
في وجوبها في الذهب والفضة اجزاء فلا يجب على القصر فيها نعم نواحيه للطفل من اليه النظم والو
لانية شاعاق ماله اخرجها عنه استحبها باعلى الاشهر الاقوى في قبول يجب وهو ناسر ومول وقيل
لا يجب وهو احوط هذا الا ان يجد عليه اسرا فاقا ولو ضمن الولي ماله بان نقله الى ملكه ساقا شرعي
كالغرض ونحوه واجبة لنفسه كان الذي لم يمتى للولي ان كان وليا يجب يقدر على اداء المال المضمون
ماله لو تلف بحسب حاله وعليه الزكوة استحبها باعلى الاشهر الاقوى للشرع اطلاقه في اعتبار الحادثة
كالعمارة ونحوها من عياب الفقهاء وهذا يقتضي عدم الفرق في الاقوى بين الاب والتجد له بقيها
خلاف المحكي عن المتأخرين كانه في كلام جماعة فقهاء عن عداها ولم يصح اعلانه فيها وبغيره من
بعضهم كونه اجزاء وهو غير بعيد وان كان اعتبارها مطر احوط وافي ولو لم يكن ملية والاويا
ضمن مال الطفل مع التلف بمثلته او قيمته ولا زكوة هنا عليه قطعا ولا على الطفل على الاقوى واطنى
الحائز وكثيران النسخ للبيتم وتقيده جماعة بما اذا وقع الشراء بالعين وكون المشتري ومن اجاز
وليا والا كان الشراء باطلاق زاد بعضهم فاشترط المغبطة وانها فقال بل لا يجب توقفا لثمة
على الاجازة في صورة شراء المولى ايضا قال ومع ذلك كله فيمكن المناقضة في حقته مثل هذا العقد
وان فلما اجمعت العقدة فمضوا لا مع الاجازة قبل ولما ذكر وجه الاندريد فعه اطلاق التزويج
وفي وجوب الزكوة في غلات الطلوسا وبيان احوطها ما دل على الوجوب كما عليه جملة من القدامى
ولكن لا تظهر النعم كما عليه اخر ومن منهم والمشاخرون كافة وقيل يجب في مواشيتهم ايضا وانما
كل من قال بالوجوب هناك وليس يعتمد بل عدم الوجوب اظهر وفاقا لجملة من ساقى ان كان الزوج

احوط كما في سبق العدم قال بانفق كما يظهر من الفرقين حتى بعض موجبين ادعى الاجماع
 عليه ولا يجب وقال الجنون صامتا كانى نقدا او غير من الغلات والموتى وفاقا لكل من
 وقيل حكمه حكم الطفل يجب في غلته ومواسمه لانه لا يرجع من قال به فيه هذا من جهة فلم يقدرا حكم
 هذا بشئ اصلا ولا قولا صحيحا وان كان احوط الوجوب وانما تسقط الفكرة عن الجنون المتيقن ما
 ذكره الله في رفع يمينه الوجوب به حال ان اقامه ام العدم الا ان يحول حالها قولان اوجهان الثاني
 واهوطها الاول وكذا للطفل لا يجب عليه الا بعد حول الكحل وهو بالغ والحكمة بحسبته في جميع الاحوال
 فلا يجب على العبد في شئ منها ولو قلنا بان يملك لا ملا في النحر وعليه الاجماع في كرهه وفي مع ان احتيا
 انه لا يملك مطر وعليه فزكرة ماله على السيد مع الشئ طوعا وعليه لا يجب على صاحبه مطر ولا فاق
 بين الفقر والمطير دام الولد والمكاتب الذين لم يجز منه شئ ما من تعوضت رقبته فوجب في نصيبه
 لشئ ولا بين المأذون من السيد والتصرف في ماله وغيره وكذا التمكن من التصرف بعينه فلو
 يجب في الحال انما انما لم يكن صاحبه ولا وكيله متمكنا منه ولو عاد اليه اعمال ويمكن من التصرف
 فيه واعتبر في الوجوب حول الكحل عليه بعد حوله اليه وتمكنه منه ولو مضت عليه اى على المال الغائب
 حين ما هو غائب احوال معدلة زكاة سنة واحدة استجابا لاولى الدين فاما بقيد صاحبه على اخذه
 اتفاقا وكذا اذا قلنا وعليه واخذ على الاشهر لا يظهر وقاية بل يراى ان يكون صاحب هو الذي
 يوضع وعلى ما اجتمع من القدماء وهو احوط واولى زكاة القرض والمأذون نفسا لعين المستقرجة
 على المقتضى بخلاف النص والطلاق كالعارية ونحوها التي تنقضي عدم الفارق بين ما لو شرطت على المقتضى
 ام لا كما هو الاقوى وقيل على المقتضى مع الشئ وط فيه نظر لو اسرى لا سقوط عن المقتضى معدولا
 ضمن الجواز لا اذا عتق من جميع الاذن وممن فح ان شرطه اولى في عدم وجوب زكاة القرض على المقتضى
 انما هو ان قبضه وتوكله بها له حوله عندئذ ولو اقره بقبضه استجابه زكاة بناء على استجابها في حال
 التجايع في بيان ما يجب فيه الزكاة وما يستحب فيه لا في الانعام الثلاثة وهو الاول والبقية والنعيم وفي
 الذهب والفضة وفي الغلات الاسبع وهو الحنطة والسمسم والتمر والبن يرب ولا يجب وما عداها

باجماع المسلمين في الاول واجماعنا في الثاني ويستحب في كل ما انبثت الا من سماه كال اوجون من الجبوب
 كالسمسم والازنة والذوق والخص والعسل واشباهها على الخصة من بقل ونشاء ويطلع وكل شئ
 تقصد من بومه ويذوقه لا يجب فيه الاستساق والعسل على الاشجار لا يشترط وقيل فيما يجب وهو
 وحكم الجبوب المستحب فيه ان كره حكم الغلات الاسبع في اعتبارها الصواب وغيره من الشئ يط
 وتعيين المخرج من عتبه ونصف ونحو ذلك وفي وجوبها في حال التجايع واستجابها مع استجابه
 الشئ يط المستحب فيه قولان الصحيح الاستجاب وفاقا للأكثري ويستحب في التحميل والاثاث المأتمنة
 اذا حال عليها الحول ولا يجب في غير ذلك كالبحر والحيوان والذوق ولستك ما يختص به كل
 جنس من الشئ يط والاحكام والنبات بالاقول في زكاة الانعام الثلاثة وانظر فيه تارة يكون في الشئ
 واخرى في الشئ والشئ يط ان بعضه انتصب وهو في الاول انشئ عتبه نصا باجته فيها كل واحد
 منها خمس من الاول وفي كل واحد من هذه العتبه الخمسة شاة بمعنى انه لا يجب شئ في احدى خمس
 فاذا بلغت خمساً ففيها شاة ثم لا يجب شئ في اى من اى ان يبلغ عتبه فيها شاة ان ثم لا يجب شئ
 في اى من اى ان يبلغ خمس عتبه ففيها ثلث ثم في عشرين اربع ثم في خمس وعشرين خمس ولا فرق فيما بين
 الذكر والانثى فاذا بلغت ستاً وعشرين ففيها بنت فما من يفتح الميم اى بنت ما من شأنها ان تكون
 ما عدا اى ما عدا ما بلغت ستاً فليكن بنت لبون فليكن اللام ان بنت ذات لبن ولو ارضلا حنية
 فاذا بلغت ستاً واربعة ففيها كسواء اى ما استحققت الحمل او الفحل فاذا بلغت احدى و
 ستين ففيها جملعة بفتح الجيم والذال المجهمة ستمت لانها تحبذ مقدم اسنانها وتسقط
 فاذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان ثم
 ليس في ان يذوق شئ يحق بفتح ما منه واحدى وعشرين ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت
 لبون وانما اى بلغت ما بلغت على الاظهر وفي جميع ذلك وهل التقدير بالاسبعين والخمسين
 في انصاف الاخير على التحسين ط او حصل الاستعجاب بكل منها او لا فواجب التقدير بالاكثري
 استجابا اى لو كان التقدير بها معاروب وجهان بل قولان والاول لعلمه اقوى وان كان الثاني

ففيها

احوط وادى ذل الراحلة ان يدا على المائة وعشرين جزء من النصاب واشترط في وجوب فلا يسلط
 يتلفها بعد احوط بغض تقسيط شئ كما لا يسقط في ان يد عنها ما ليس بحج وجها قولان و
 لعلة الثاني قوي وفيه بقاء ان تشوب وفيها تبع حوى او تبعة واربعون وفيها حصة
 ولا يجزئ لمن اجاعا هكذا اذا يعصب المطابق من العديدين وجها مطا بقتهما كالسنتين بالثلاثين
 والسبعين بها والتمانين بالاربعين ويختص في المائة وعشرين وفي النعم خمسة نصبا واربعة
 على خلاف الذي سيدكر اربعون وفيها حصة ثم ما لزم واحد وعشرون وفيها ثمانان ثم ما لزم
 واحدة وفيها ثلث شياء لا خلاف بعد في شئ من هذه النقيب اذا بلغت ثلثائة وواحدة
 فغيره واثنان صحيحان وقولان اشهرهما واظهرهما ان فيها اربع شياء وهي ليست بصحبة
 في الحصة مع اشياء ^{بعض} نه على التفتير وتقتضيه في وجوب اربع شياء حتى يبلغ اربعين
 نصبا فقول ما نه مشاة وما نقص نقص والواحدة اثنان منها فيها ثلث شياء وهي ليست بصحبة
 في الحصة مع النماحونة على التفتير وتقتضيه في وجوب اربع شياء في الثلثائة واحدة
 على اختيار وتلك على غير نعم هذا سؤال وجواب مشهور ان ذكرناهما في الشرح واعلم ان يجب
 الفريضة في كل واحد من النصب في الاقسام على حسب ما فصل فيها كما لا يتعلق به الزكوة من الابل
 شفا بفتح الشين المحجمة والنون ومن البقر والغنم عفو والمستفاد من كلام اكثر اهل
 اللغة من ان الاولين كونها بعين واحد هو ما بين الفريضة في الزكوة مع وخروج البحري
 عن بعضهم ما عليه الفقهاء **فصل** في وجوب طول الحول فلا تجب الزكوة في معلومة ولو في بعض الحول
 اجاعا اذا كان غالبا او مساويا في الاقل احوال اجزها الا حجة او يعين ان لم يصدق اليوم طول
 الحول بما و بالسا لم طوله حقيقة ان كان صادقا ولا خلاف في العلف بين ان يكون بعد الزكوة
 غيره ولا بين ان تعلف الذابة بنفسها او بالمالك وبغيره من دون اذن المالك او بآذنه
 على الاقوى وتقبل وجوب الزكوة ولو علفها من ماله وهو احوط ولو اشترى عرس في الظاهر
 انه علف بخلاف ما لو استأجر لاس في العمل لا مانع الظاهر على الكلام المباح بشئ **فصل**

ولا يتعلق بان لا لان
 ذلك فائدة النصاب
 وتعتبر العادة من
 الفقهاء بتسمية

الحول وهو هنا اثنى عشر هذا لا يتعلق ان ذكره بدخول الثاني عشر وان لم يكمل ايامه بالتق
 والاجماع وهل يستقر وجوب بذلك حتى لو دفع الزكوة بعد دخوله ثم اقبل احد الشرايط
 فيه لم يجمع ام يتوقف على تمام وجهان والاول احوط بل لعلة اظهره وليس حول الامهات حول
 السخا ان اى الاولاد بل يعصب فيها انفسه لا حول كما في الامهات هذا اذا كانت نصبا باستقلال وبعد
 نصبا لمكانه ولدت خمس من الابل خمس واسبعون من البقر اربعين او ثلثين اما لو كان عين
 مستقل فاقبلا حوله معط اربع اكال للنصاب الذي بعده او عدم استبداله حتى يكمل الاول
 فيبقى الثاني لهما اوجه احوطها الاخير فلو كان عند راس بعون شاة فولدت اربعين لم يجب
 فيها شئ وعلى الاول فشاة عند تمام حوله اثنان فولدت اثنتين واربعين فشاة للابن
 خاصة ثم يستأنف حول الجميع بعد تمام الاول وعلى الاولين يجب اخذ عند تمام حوله الثانية
 ومبدا حوله استأجها في اضع الاقوال واشهرها واعلم ان المحبة حول الحول على العين
 وهي مستحقة للشرائط المتقدمة فلا حال عليها وهي سلبية الشرايط او بعضها كان كانت
 دون النصاب لم يجب فيها الزكوة ولو تم ما نقص من النصاب في قضاء الحول واستأنف حوله من
 تمامه وكذا لو حصلت باقي الشرايط بعد فقد استأنف لها الحول بعد حصولها اول ملك ماله
 اخر كان له حوله بانفذه ان كان نصبا باستقلال بعد نصاب الاول والافقية الاقوال المتقدمة
 في التخيال والمختار هنا الشارحة ولو نكح النصاب فتلقت بعنفسه او اقبل غيره من الشرط قبل تمام الحول
 الشرع سقط الوجوب بعين الزكوة بعد حوله عليه كل مظم وان قصد بالغنم القرار في الزكوة ولو
 كان كونه الغنم بعد تمام الحول لم يسقط اما عدم سقوطه حيث يكون التملك بعد الحول فهو موضع نص
 ورواها وكل السقوط عليه مع عدم قصد القرار اذا كان على النفس او التبدل بغير اجنس وكذا اذا
 كان بالتبدل بالجنس بخلاف الا من ناسد واما مع قصد الفحل فخل خلاف وما اختارته المختص
 من السقوط ايضا وهو الاشهر لا يظهر وان كان العدم احوط لئلا اذا كان التملك بتبدل النصاب
 او بعضه بغيره من جنسه او من غيره **فصل** ان لا يكون عوامل والمهبة فيه الصدق العرفي

طوبى ولا يقدح التماس الغنى المسمى بكلمة في اليوم والا الواحق فساكن اذبح الاشاة
المأخوذة في من كرمه مطر اقل الذي لا يجزى دون الجندى يقتحين من الصان او الشئ من المعنى على
الاطفال الاشهاد لا حوط وقد اختلف كل اهل اللغة في بيان من الغنيضين على قولين الاول في ان
ماله سنة كاملة ومنها ستة اشهر ومنها سبعة ومنها ثمانية ومنها عشرة وعلى قولين في الثانية
احدها انها ما دخل في السنة الثانية والثاني ما دخل في الثانية لكن القيل الاول في الغنيضين
اشهر بينهم كما صرح به في الثانية جماعة وفي الاول صاحب مجمع البحريين بل ذكرنا في القيل بين
اصحابنا من ان المستفاد من كلمات من وقفت على كلامهم انها ما لم يسبعة وظاهرهم ان القيمة
الثاني في الثانية وما اختاروه في المقامين اوفق باصل اللغة ولكن الا حوط ما عليه جمهور
اهل النحو تحصيل للبيان في القيمة ويجزى الذكر والانثى سواء كان النصاب كله ذكرا وانثى
او ملققا منها بل كان او غنما كان الاكبر حيثما يدفع في غنما ما نعتم الاناث بجميعها بقيمة واحدة
منها ام لا على الاقوى خلافا لخالف فحين الانثى في الاناث من الغنم مطر والمختلفون يقبلون
يعلقون رذيع الذكر اذا كان بقيمة واحدة منها ومنع في غيره وهما احوط وبنت الحمار هي التي
دخلت في السنة الثانية وبنت اللبون هي التي دخلت في الثانية والثالثة والحقة هي التي دخلت
في الرابعة والخمسة من الابل هي التي دخلت في الخامسة بخلاف في شئ من ذلك فتوى لغتهم
اليتبع من البقر هو الذي يكمل سنة ويدخل في الثانية والمسنة هي التي تدخل في الثالثة بخلاف
احده فتوى بل يفهم لاجماع عليه جماعة ولا يجوز ان يؤخذ ان في بقر المرأة ونشد يد الباء
قبلها الشاة التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن وتدل على ان الشاة التي بيته العهد بالولادة
وهي قبل الولادة ما بينهما وبين خمسة عشر يوما وتدل ما بينهما وبين عشرة من يوم ما بينهما
وبين شهرين وبعضها بعضهم بالمعنى وبعضهم بالصان كل في الجمع والمشهور بين الاصحاب
من هذه التقاسيم هو ما عدا الاول وفيما زادها مع هذا المالك بدفعها اسم لا مطر
والثاني احوط انما يمكن الماخوذ جميعه في الاقل يكلف غنما واحدة ولا ما يسبعة كيف

ولا الله به المسنة عما ولا ذات الصوار مثلثة العين هو مطابق العيب الا اذا كان النصاب
كل من كان لا يكلف شاة صحيحة اجماعا كما بان ولا تعد في النصاب الذكورة بل تقع المسنة وهي المؤنة
الاكل للخل الطراب وهو المحتاج اليه بنصب الماشية عادة ولو زاد كان نصيبه في العدة والاكش
على عدها وهو اقوى مع الماخوذ واو الثانية من وجب عليه من الابل والبيت عده وعند اهل
منها بيت واحد دفعها واخذ شاتين او عشرين دسها ولو كان عنده الاذن منها بيتين دفعها وربع
مها شاتين او عشرين دسها هو اطلاق النص والفتوى يقتضيان عدم الفرق بين ما لو كان قيمة الواحدة
الستوية مساوية للقيمة المدفوعة على الوجه المذكور ام زائدة عليها ام ناقصة عنها وهو مشكل
في صورة استيعاب قيمة الماخوذ من المصدق لقيمة المدفوعة اليه وعدم الاجتزاء فيها في غاية القوم
وقالوا لجماعة واحده بالابل والسن الوهد ما عدا اسنان الابل والسن المتعد لعدم الاجتزاء وروى
قيمة الستوية فيها حتى لا يبقى على الاقوى ويجزى من اللبون الذكورة بنت الحمار مع عدم ما من غير
جيب مطر ولا يجزى عنها مع وجودها على الاقوى الا اذا سوي قيمة قيمتها وزادت عنها فيجزي ان
جوزنا اخرج القيمة مطر وان عدها معا تحبس في شاة ايها شاء ولكن شاة احوط ويجوز ان يذبح
عدها في النصاب مطر من الغنم كان او غيرهما من النقيدين والعلات من غير الجنس بالقيمة الستوية
ولو اختارنا بخلاف فيما عدا النقص وعلى الاشهاد الاقوى فيها خلافا للفقهاء فحين الجنس الاصح الهمة
وهو احوط واخرج الجنس افضل مطر ويناك اذا اخرج من الجنس في النقص حرموا محكي عن شبهة
فيه فتوى ونص الثالثة اذا كانت النعم صالحة يكلف المالك شاة صحيحة اجماعا ويجوز ان
يدفع عن الشاة من غير غنم البيلد الذي يجب فيه الذكورة ولو كان الشاة المدفوعة عن الفريضة
او دون منها من غير نوق في ذلك بين ذكورة الابل والغنم وما يخص بالاول واشترط في الغنم اخذ
الاجود والاذن بالقيمة لانه يفضله وهو احوط الرابعة لا يجمع بين متفرق في المالك ولا يجمع
ما ل انسان لغيره ان كان في مكان واحد بل يعتد بالنصاب في مال كل واحد ولا يفتق بين مجتمع فيه
ولا يفرق بين ما ل مالك واحد ولو باعدا مكانا بخلاف بين الصلابة في هذا ولا في الاكل انما

لم يخلط الخالان دام مع الاختلات فغير خلاف بينهم الذي عليه علمنا ان لا اعتبار بالاختلاطة
مط سوا ذلك من خلطة اعيان او اوصاف **الزكاة** في زكاة الذهب والفضة ويشترط في الوجوب
فيها ان يارة على الشئ العامة النصاب والحول وكونها منقوشة بشئ بسكة المعاملة المتأمنة
بكتابه وغيرها ولا يعتد بالتعامل بها فعلا بل حتى تقوم بها وقتا ما ثبت الزكاة فيه ولا زكاة
في معشوشة منها ما لم يبلغ النصاب فبما اوجب فيه خاصة ولو كان معددا هم معشوشة
يلهبوا بالعكس وبلغ كل من العشر والمعشوشة نصاب فيها الزكاة ويجب الاخراج من كل جنس
بحسابه ان علم ولا توصل اليه بالسبك ان لم يسلخ الخالك بما يحصل به يقين اليه ويجوز
الاكتفاء بما يتقن اشتغال الغنمة وبه طرح المسكوك فيه لكن الاقل احوط وقد انما
الاول من الذهب واثان اشهرها واظهرها اثنى عشر ودينار فيها عشرة قسريد
نصف دينار ثم كل زاد اربعة دنانير ففيها اربعة عشر الدينار وسبع عشرها مضافا الى ما
في العشرين دينار ثم على هذا الحساب في كل عشرة بن نصف دينار في كل اربعة بعد هاربع
عشرها وليس فيما نقص من العشرين وعن كل اربعة بعد هارزكاة واكثر الثانية انما يجوز
وفيها دينار وليس في اقل من اربعين مثقالا شئ وعمل بها واللا صدوق وهو نادر ^{مستند}
لما رويتم قد مناه غير قابل ونصاب الفضة الاقل هو صفة للنصاب الاقل للفضة ما قارنا
ففيها خمسة دراهم وكل اثنى عشر مثقالين مقدرا اربعين دراهم ففيها اربعة على خمسة الدينار
مثلا دراهم وهكذا فما هو النصاب الثاني لها وليس فيما نقص عن المائتين وعن الاربعين
بعدها زكاة والله هم الذي قدس به المقدار في الشئ في الزكاة وغيره استتد وان يثق
الذوق بقدر ثلث حبات من اوساط حبات الشعير ويكون قدر الفضة دراهم سبعة مثاقيل
فالمقدار درهم وثلاثة اسباع والله هم نصف المقدار خمسة فيكون الصنفين مثقالا في درهم
ثمانية وعشرين دراهم واربعة اسباع درهم والمائة درهم في ثلث مائة والباقي مثقالا او اقل
بالمقدار الشئ وهو ثلث اسباع الصنفين هو مثقال وثلث من الشئ وعن هذا هو نصاب الفضة

جهد العهد سيات تجار يترق هذه لافضة من حيث ان المصلحة منها كاقيل وزن الدينار
شئ فيكون النصاب منها مائة واربعين مثقالا في تسابك اقطع الذهب الفين
المضروبة في مائة اقطع الفضة المصبة بالذهب وكذا النيسر انفسا مائة بترب الذهب بها
يراد في تسابك ولا فالحال ان كان نحو ما اثنان كوشة اربعة كافي للصرح حمل على الاستجاب
خلاف وهو قصد بالسبك الفضة من الزكاة قبل الحول لم تجب الزكاة وفاقا لمراجعة من القدماء
وعليه اكثر المتأخرين خلافه الاخرين تجب هنا وان لم تجب مع عدم قصد الفضة وهو احوط
ولو كان السبك بعد الحول لم يسقط الزكاة اجلاء من خلف اعيان النفقة قدس النصاب فيزيد
لمدة سنة او سنتين فصاعدا وحالها الحول وجب عليه زكاةها لو كان شاهدا عن غيبته لم
تجب لو كان غائبا مط وفاقا لمراجعة وقيل لا اذا كان متمكنا من التصرف فيها ان كان غائبا هو اوسط
والث ولا تجب على العيال قطعا ولو كانت بها له لولا ان النفقة انما تجب يوما فوما ولا يجبي
جنس ما تجب فيه الزكاة بالعجز الاخر منه بالاجاع العجز لعلمه فيما عدا المحبوب وكذا فيها
باجاعا **الزكاة** في زكاة الغلات اعلم الله لا تجب الزكاة شئ من الغلات الا مع حتى يبلغ
نصابا وخمسة اوسق وكل اوسق ستون ساعا ويكون مقداره النصاب بالمرطل العاقل الفان و
سبع مائة مرطل باعقل ان كل ساعه ساعه اسطال بالعراق بالنصوص والاجاع والاشهر لا يظهر
في قدر المرطل العاقل في اثنى مائة وثلاثون دراهم احد وتسعون مثقالا وهذا التقدير تحقيق
لا تقرب وانما تقرب النصاب وقت الحفاف فلو جفت ثمر او زبيب او حنطة او شعير في نقص فلا زكاة
وان كان وقت ثقل الوجوب نصابا ولا تقديري هنا فيما زاد على النصاب بل تجب فيه اي الزيادة
الزكاة وان قل فالغلات نصاب واحد وهو خمسة اوسق وعقد واحد وهو ما فقده عنه ويتعلق
به اي بكل من الغلات وجوب الزكاة عند تسبته حنطة او شعير او زبيب او ثمر تسبته حقيقة
او ثمر تسبته حقيقة وفاقا لا كما في وقيل يتعلق به اذا احمر ثمر الخول او اصفه وانما تجب
والحصر والفاك الاكش بل الاختلاف وتبين يظهر الاثمن قدس وبعض من عنه تأخذ والمثمنة

الح

على نظره ولا يرب ان المشهور او في احوط ورت الاخراج اذا صفت الغلة وجهت النفع لاد
يست اجماعا والمدة بوقت الاخراج الوقت الذي يصير مضافا لما في النسخة عند الوقت الذي يكون
للمساكين مطالبه للمالك وليس له ان يوقت الذي لا يجوز تقديم عليه لتصرفهم بجواز مقاصده
الساعي للمالك النفع قبل الجهد واجل دفع الواجب على من الاشجار ولا تجب المذكرة في شيء من
الغلات الا اذا تمت في الملك اي ملكك قبل وقت الوجوب ولو لم يخط فلابد ان يبيع جبا مشلا او
يستوهب لك بل تجب على التاجر والواهب مع الشطر والاعمال من جهة وما يبقى في ايام التجارة
على وجه الارض سواء كان قبل التبرع او بعده او بعد ان يملك العين وهو ان يسبق المظهر او جهلا وهو شرايه
بعضه وتقدر الفدية من الما فقيمة العشر وما يبقى بالتموضع هو جمع فاضحه وهو البعيل الذي يسبق
عليه والدوا في هو جمع رادية وهي الناعورة التي تديرها البقرة ففي نصف العشر والنصاب
في موضع التكليف عدم ثمة قيمة الماء الى الامس على التمن ودواب ونحوه وتوقفه على ذلك
ولا عبرة بخبرة ذلك من الاما لخطا سري في الاغلب وان كثر موثقا ولو اجمع الاما
فسبق بالتبع مثلاً في مقابلته اخرى حكمه للاغلب منها فالعشر ان كان هو الاول ونصفه ان كان في
ونصف الاغلب والا كثرية عدل على الاقوى ولو تساوا بعدا اخذ من نصفه العشر ومن
نصف العشر وان اشبه الحال وان شاكل الاغلب ففي وجوب الاقل والاكثر والحاق بالساروي
احوطها الوسطان لم يكن اجودا وتجب المذكرة بعد اخراج حصص السلطان بلا خلاف والمؤنة
على الاشهاد لا تظهر وتقبل قبلها وهو احوط والماء فيها ما يضره المالك على الغلة من ابتد العمل
لاجلها وان تقدم على تمام التسفية ويسل ثمة ومنها البذر ولو اشتد اعتد المثل
او القيمة ويعتد انصاف بعد هاهم سواء في ذلك ما تقدم منها على تعاقب الوجوب وتأخر
عند حق التبرع بعد انصاف لم يجب مذكرة واما لاكثر وقيل قبلها فيز كمابق بعدها وان لم
يبلغ نصبا وقيل بالتفصيل بين المتقدم منها فالاول والمتاخر فالثاني وهو احوط واهوط منه
الثاني ولو اشترى الزرع والثمرة فانتم من المؤنة ولو اشترى اشترى هاهم مع الاصل وراع
عليها

توقف

عليها

عليها كما توسع المؤنة على التركوي وغير لوجهها ويعتد ما عداه بعد الشراء ويسقط ما قبله
كما يسقط اعتبار المتبيع وان كان غلامه او ولده القول في بيان شرط ما يجب فيه
المذكرة اعلم انه يشترط في الما التجارة مضافا الى الشطر العامة احوط السابق وان يطلب
بما سأل الما والزيادة في احوط كله فلو الما بالنقص منه وان قل في بعض احوط فلا مذكرة وان
كان ثمنه اضعاف النصاب واذا طلب به فصاعدا استأنف احوط وان يكون قيمته ببلغ
نصبا لاجل التدفين فصاعدا ان كان اصله عا وضوا الا نصاب اصله وان نقص الاخر
فيخرج المذكرة مع اي عند اجتماع الشطر الثلاثة عن قيمة ربع العشر دسهم او ذنانير وهو
يشترط بقاها عن التسعة طول احوط كما في الما لا يثبت المذكرة وان تبدت الاعيان مع بلوغ
النصاب قولان الظاهر الاول وان كان الثاني احوط ويشترط في مذكرة التحيل حول احوط السابق
عليها او التسوم طوله وكونها انا في الخارج عن العتق الذي ابواه عن بيان كبره ان ديانا من
البرية والذى هو خلافه ديانا وكلما يخرج من الاس من ما يستحب فيه المذكرة حكمه
حكم الاجناس لاس بعة في اعتبار السق والمون وقدس النصب وكيفية الواجب اخذ جبر منها
في كتاب في بيان وقت الوجوب وهو فيما لم يعب فيه احوط كالغلات التسمية
او الاحرام والاصفة والا تعقاد على الخلاف واما فيما يعب فيه فتقدم الله فكلها انا اهل
الشهادة الثاني عشر وجبت المذكرة واستقر ويعتد استكمال شرط الوجوب من النصاب واما
التصاف والسوم في الماشية وكونها دسهم او ذنانير فتقو بشرة في الاثمان فيه اي في احوط
عليه بالتساوي كل في كل احوط وجميعه ولا يشهد الثاني عشر بخلاف ولا اشكال وعند الوجوب
واستقرار يتعين دفع الواجب متى في الغلات ان جعلنا وقتها ووقت الاخراج وا
جدا وهو التسمية باحدها عا فالاكاهو المشهورا لوقتتان متفايزتان بجوهر التاخي
عن اولها الى الثاني اجماعا واما بعده فلا يجوز تأخير مظهر الا لعذر كاستطاع المستحق
وشبهه من خوف او غلبة الما فيجوز بخلاف اما عدم الجواز لغير عذر مظهر في الما

بارك

وتدبر القائل الشيخ في مية اذ اعتر بها عن ماله جان تاحيها شهرا او شهرين بل انق الشهد
 في سن وان يجوز التاخير مطا الانتظار الا فضل او تعميم و زاد في التاخير بعداد
 الطلب بالادب على الماهل واعلى جواز اشياء البعض المستحقين قال وان ضمن مع التلف ولو
 بغير شرط ولا ياتم بغير خلاف وشيخنا الشهيد الثاني في سبطه ومن تاض عنها بجواز الى
 شهرين مطا ولكل وجه ولكن الاصول الشريفة عند المصنف ان جواز التاخير مشروط بالعدم فلا
 يتحقق بغير شرط لمطو والمراخل لدفع مع امكان التسليم ضمن بغير خلاف قال وكذا لو كان
 بتفريقه غيرهما وصح بجوازه لها ايضا مع خوف الضرر ولو مع وجود المستحق والاسباب فيه
 وهل الحكم بانسان مع التمكن من الدفع بما لو كان تعميها المستحق البلد مع كثر قهر وغيره انما يحق
 الثاني وجها ولعل الثاني اقوى فان التاخير للتعظيم لا يستلزم تاخيرا عما ومن هنا يظهر جوازه
 ويجوز تقديمها قبل وقت الوجوب بينهما على شهرا او اثنين واظهرها والدية الثانية
 كثير تختلف في مدة التحجيل لبعض شهرا وشهرين واخر بثلاثة واسبعة وثلاثين شهرا
 ومن مع اقل السنة وهو محمول على انه يجوز دفعها الى المستحق قرضا واحساب ذلك عليه من الزكاة
 ان تحقق الوجوب بادخل الوقت مع حصول الشريط وبقي القابل لها على حصة المستحق فانه
 يجوز ذلك بل يستحب للاخلاق وكما يجوز احسابه عليه من الزكاة مع بقائه على صفة الاستحقاق
 كما يجوز مطالبة بوجوه ودفعه الى غيره لان حكمه سائرا لا يكون صرحا بل لا جملته من غير
 خلاف ولتغيرت حال المستحق عند تحقق الوجوب بان فقد فيه احد شرط الاستحقاق استا
 لذلك الاخراج ولا يجوز له ح الا احتساب ولو عدم المستحق في بلده نقلها جوازا بل وجوبا
 الغير ولم يضمن لو تلفت بغير شرط ويضمن لو نقلها مع وجوده فيه بلا خلاف وان ضمن
 في جواز النقل ام تحريمه على قولين اجمودها الاول ولكن الثاني احوط وعلى القولين ونقلها
 اجازة اذا وصلت الى الفقير او نقل الواجب انما يتحقق مع عدمه قبله والا فلا ذهاب منه ومن
 الزكاة على الشك انه وان ضمنها مع التلف ولا فرق بين وجود المستحق وعدمه ولا ريب في جواز

ودفعه غيره
 الى غيره

العسل بالاشية مع فقد المستحق وفيه مع وجوده نظرا لكن الجواز لعله اظهر واذا صار الى
 بلد اخر جاز احتسابه على مستحقه مع وجوده في بلده وان قلنا بالمنع حكامة والاشية معتبة
 في اخرها وعن المصنف انه لا دفع الى المستحق او الامام او الساعي او كذا المستحق ان قلنا بجواز
 الدفع اليه كما هو الاقوى واعتبار المقتضية به من عدم جواز التقديم متفق عليه بيننا وفي جواز
 التاخير مطا ويشترط بقاء العين او علم القابض بكون المدفوع والا فاشكال وجها والاحوط الثاني
 لا بد فيها من تلبية العين وقصد التوبة والوجوب والندب على الاصول ولا يفترق في تعيين الجنس
 الذي يخرج منها **فصل في بيان المستحق وما يتعلق به والنظر فيه في امور الاضافه والاوصاف**
 المشتركة بينهم والحق للواحق واما الاضافه فتامة بناء على تقايم المساكين والفقراء كما هو المشتهر
 لغته وتوى الاول والثاني للفقراء والمساكين ولا تخمين بينهما مع الاقراء واما مع الجمع بينهما
 فلا بد من الميزان وقد اختلف العلماء في ان ايها السوء حاله الا من الاقراء ولا تخمين مبررة في تحقيقه للاجتماع
 على السادة كل من الاخرين فيه ودفعه على استحقاقها من الزكاة وانما تظهر في امور اخر كالوقوف
 والوصية والنداء والمساكين السوء على الاظهر لاضابطتها مع بينها في استحقاق الزكاة من لا
 يملك مؤنة سنة له ولعياله الا ان من لم على الاشهر الاطول ولا يمنع الفقير عن الزكاة لزملا
 الداء والحداد والدابة المحتاج اليها يجب بيع ماله في حاله وكذا كل ما يحتاج اليه من الالات
 الا لا يقتصر على ذلك بل العلم المسير الحاجة الى ذلك كله ويجب بيع ما بين يده عن حاجته بحسب حاله
 ولو كانت حاجته تندفع باقل مما عنده قيمته بغيرها ونشره والادون قيمة الا اذا خرج عن
 حاله كثيرا بحيث لا ينفذ اليه الاطلاقات صفا ولو فقدت هذه المذكورات استغنى ثمنها
 مع الحاجة اليها ولا يبعد الحاق ما يحتاج اليه في الترخيص بذلك مع الحاجة اليه وكذا لا
 يمنع من في يده ما يحتاج فيه ليعايش به ولكن يجب عن استنائه الكفاية له ولعياله بطول السنة
 بل يعطى منها ولو كان ما يبدد سهوا ودرهم فصاعدا ولا يكلف انفاقها ويمنع من يستحق
 الكفاية منه ولو كان خمسين درهما بلا خلاف فيها وكذا يمنع عنها ذو الصغرة والكسب اذا

أو انقضت بحاجته ولا يمنع إذا قصت عنه وهل يتقدم جرح الاخذ بشئ وهو القيمة خاصة
أم لا يجوز له اخذ ما ياد وجهاً ولعل الثاني أظهر وفقاً للأكثر وإن كان الأول أحوط
ورفعها أي لن كره المالك بعد الاجتهاد والتمسك من حال القيد فإن الاخذ غير صحيح لها حينئذ
انقضت منه الزكوة بعينها مع بقاءها ومثلها أو قيمتها مع تلفها اتفاقاً إذا علم الاخذ كونه زكوة
وكذا مع جهله به بشرط بقاء العين وقيل لا ولو بقي الاخذ على جهله بانه الامتناع عن الرد
بنا على ثبوت المالك له بالدفع في الظاهر على المصنف أثبات خلافه ولا يحتاج إلى حال هنا
بقاء العين وتلفها أو لا باني من الامتناع هبة وتقدم هبة وتقدم المقارنة للدفع قصد
فلا مرجوع معه في الهبة فإن تعدد الامتناع فلا ضمان على الدفع الوقوع الدفع مشى وعاد
يستعقب ضماناً والقبض وغيره وظاهره انقضاء الحكم بصرف الدفع مع الاجتهاد كما هو الظاهر
المحقق وقيل بابطال دفعه عن وجهه إلا أن الاحوط لا يوجب ضمان مع الرجوع والاجتهاد
كما هو خبره المتيقن وغيره وإن كان عدم الضمان في الجملة أو مطلقاً قد مشى المشقة وأقوى في الثاني
المعاملون عليها وهم جماعة الصدقة والتمسك في اخذها وجمعها وحفظها حتى يردونها أو يقسمها
وأنه مع المؤلفة ولو بهم وهم الذين سبوا إلى الجهاد بالاسهام لهم في الصدقة وإن كانوا كفاراً
ظاهره عبارة عدم اشكال في دخول المسلمين فيهم وخلافه في الكفار مع أن الظاهر لا يصح العكس
الاتفاقهم على دخول الكفار وإن اختلفوا في انقيص عنهم بالمنافقين خاصة ومطلقهم وأخذتهم
في دخول المسلمين كما هو الأقرب وفقاً للجماعة وعدمه كما عليه ائمة وهو ضعيف في ظاهره من
النصوص التي قد قيلون لكن لم يتيسر الاسلام في قولهم هذا ولا مشقة مهمة في تحقيقهم وخصوصاً
على القول ببقود سهمهم فيمن الغلبة والخامس من نصر عليه سبحانه بقوله وإن تاب وهم
المكاتبون بشرط أن لا يكون معهم ما يبيعونه في نفسه في كذا بينهم في ظاهرها لا مصاب كذا قيل وروى
بعضهم جواز الاعطاء وإن قدس وأعلى تحصيل مال الكتابة بالتكسب اعتباراً لشهودان قصص
كسبهم عن مال الكتابة ولا يعيب هذا الشدة والعهد الذين هم تحت الشدة بأجرنا وفي نشر

والشدة قوله أن أظهرها أو أشهرها الأول وهو احوطها ومن نصبت عليه كفاية ولم يجد ما
عنها على رواية في سندها ضعف وفي المعنيين ذلك اشبه بالخاصة لأن المقصود بالضرورة
المكسرة في عهده وفي الاحوط ان يعطى من الزكوة لكونه فقيراً بشرط هو ويعتق
عن نفسه ولو لم يجد المالك من كسبه للزكوة جاز له ابتياع العبد ويعتق معه والاساءة
وهو المدنيون في غير محصية دون من صفر في محصية فلا يعطى ولو بعد انقضاء على الاحوط
الأولى بل لا يشهد الاقوى وتسم الاصحاب الغارمين قسمين المديون لمصلحة نفسه والغارمين
لا صلاح ذات البين واعتبار النفقة في الاول دون الثاني وفي الاجماع على الاول فإن شئ والافهم
مشكل في الفقرة لظاهره لا يرد عدم اعتبار في جملة من الاول وانما نية كالعاملين عليها والافهم
والغارمين لمصلحة ذات البين وابن السبيل المسكين المستف من بلده والمؤلفة على ما صرح به
منه جماعة ويحتمل كلامهم يحمل على أن المالك ما اعتبأه من كسبه من الادراك اعتبر به جماعة من المتأخرين
والعدم ملكهم مؤنة السنة ولا بأس وإن كان اعتبار النفقة بالغنى المصروف احوط ولوجهل
الامتنان فلم يعلم انفق في طاعة أو محصية قبل يمنع منها والظاهر لا يمنع والظاهر
هو غلطاً واحتمل في غيرهما من المتأخرين وهو اشبه بالاحول المشقة عليه وإن كان الاول احوط ويحتمل
للملك مقامه المستحق للزكوة بلدين في ذمته بخلاف والظاهر أن المالك بالمقارنة هو المقصد
الاسقاط ما في ذمته من الدين من الزكوة وإن كان الاحوط احتسابه عليه ذكره ثم اخذها
مقامته من دينه ولا فرق في المستحق بين الحيي والميت ويجوز لقضاء عنه ايضاً وهل بشرط في الاداء
عنه قصوره ثم كثر من الوفاء بالدين أم لا قولان احوطهما الاول ان لم يكن أظهر وكذا لو كان
الدين على من يجب على المالك للاتفاق عليه من اب وام ونحوها جاز له المقضاء عنه وكذلك للملك
حيث كان أو ميتاً بخلاف فتوى ونصنا والسابع في سبيل الله تعالى وهو كل ما كان قد يرد
مصلحة كالايجهاد والواجب وبناء المساجد والفقهاء على الاشهر المختبر وظاهر اعتبار الحاجة
فبين يدفع اليه هذا السهم ليحج أو يردسوا وبعضهم فاشترط الفقر وهو احوط وإن كان

عدم حر

الاصلها شطرا الاول خاصة وقبل تحقيق هذا لستهم المجاهد بن والقلا المقيده والذليل والشيخ
 في نه من ابن التليل وهو المنقطع به وغير بلده فياخذ ما يبلغه بلده وان كان غلبا في بلده اذا
 كان بحيث يعجز عن تصديق في ماله ببيع ونحوه وقبل ماله ولا قبل احوط بل واظهر واما فلاكتي
 والتحقيق جراحة انصيف والاسكافي المنشي للشفه الواجب والندب والاسباب في ضعف المتاني
 واما الاق الحسن ان كان مسافرا محتاجا الى الضيافة ومشكلا ان ابق على اطلاقه هذا اذا كان
 سفرها مباحا ولو كان سفرها معصية منها من هذا لستهم وظاهر التعبد اعتبار كون انقطاع
 كما عليها الاسكافي وباقى الاحتجاب على خلافه ناكثنا بالاجابة المطلقة **والا** الاوصاف المجترة
 في الفقه والمساكين بل وغيرهم على تفصيل بان تاريخه **الاول** الايمان بالمعنى الخاص وهو الاسلام
 ومع المهرقة بالائمة الاثني عشر سلام الله عليهم واعتبارهم فيمن عدل مؤلفه يوجب عليهم ^{الطائفة}
 فلا يعطى منهم لكافة اجماع العلماء الا انما من العامة العباد ولا سلم غير حق في الامانة
 اجماعا وفي جواز من غير المستعفين من اهل اختلاف الذين لا يماندون في تحقيق مع عدم القفا
 بالامانة قد قدم من عموم الادلة للمنافعة ومن وساد ونحو ان في رواية لكنها مع ضعف
 سندها شانكا في المنع شعر بدعوى الاجماع وذلك كان استنبه المنع وتحفظ الى وجود المستحق
 وكذا الكلام في ذكره القطر فلا يعطى غير المؤمن مطلقا على الاشهاد لا تعوى خلافا للشيخ في
 نوقية المستفيضة وهي معارضة باجود منها من وجوده كثيرة فليكن مطلقا حتم او مولية
 بالانقار والبقية ويجوز ان يعطى لطف الا المؤمنين وان ائادهم ناسا واعتبر بالعدالة
 فيهم بلا خلاف فيه بليادون اطفالا غيرهم وظاهرا لثبوتهم جواز دفع من غير اشتراط
 ولد به صرح جراحة اذا لانها بحيث يصرفونها في وجهه ليسوخ للولى سرفها فيه خلافا للشيخ في
 دفع من الدفع اليهم مطلقا اليهم او من يقوم باسمهم وهو احوط واذا لم يملك يكون متعينا
 قبل حكم المجنون حكم الطفل اما التقيية فيجبنا الدفع ^{الاطفال المؤمنين} لان تعاقبهم بعده ولا بأس به ولو اعطى
 مخاضا في حق من كونه فريضة من الخلفين ثم استبعد عرف الحق اعادها اجماعا **الثاني** العدالة

وقد اعني ما يقوم من القدراء المقيده والمطلوب والبرهنة واجبال القاضى والسيد بن مدعيان
 الاجماع عليه وعنه في الظاهر مذهب الاصحاب وهو احوط واقتضى اصدون منهم منهم
 الاسكافي على اعتبار جاذبة الكبار للنقل لمحقق بمسار الخية ولكن يلحق به غيرهم لعدم
 تأمل بالفرق بينهما بل قيل يرجع هذا القول الى الاول لان الصغاي ان احصر عليها الحق بالكداء
 والام توجب فسقا والمدة غير معنية في العدالة هنا فلمن من اشهد ان تجب الكبار اشهد
 العدالة لكنه خلاف ظاهر العباد وكيف كان فلا سبب في اعتبار اجتنابها لظهور الاجماع
 عليه من العباد ايضا مع عدم ظهور المخاض فيهم بل ولا سبب في ظاهره فيه بان القدراء نعم
 اكثر المتأخرين على عدم اعتبارها وعنه في قول القوم من اصحابنا وجميع الفقهاء من العامة
 العباد ولا حجة لهم على العمومات ويجب تحقيق صحتها بما قد صفا ورواية مسلمة هي مع ضعفها
 محمولة على البقية ومحل الخلاف انما هو من عدل المؤلفين عليها لا اعتبار بالعدالة فيهم دون
 المؤلفة اجماعا **الثاني** ان لا يكون ممن تجب عليه التقيية مشركا كالبونين وان علوا ولا ذلك
 سفلوا والرواية المذكورة غير انما اشهد والمملوك مطلقا لا يجوز الدفع اليهم اجماعا الا مع الحق
 عن كمال تفقيه الواجبة في دفع اليهم منها متممة بل قبل يجوز الدفع اليهم للتوسط مطلقا
 كان الدفع المتفق وغيره ولا يتخلو عن قوة الا ان الاحوط ان لا يكسرك واما قال للكسرة وخصوا
 في الزوجة ولو امتنع المتفق عن الاتفاق عليهم جاز التساؤل منها قول واحد ويجوز للزوج
 اعطاءها زوجها منها والفاقة لها عليها على الاشهاد الاقوى وهو لا واما بهن من هم
 الفقهاء ولا ينبغي الدفع اليهم من غير واحد من ابا الداعة وغير المتأشدة والمتنع بها و
 يجوز لعدم وجوب الاتفاق عليها وهل يجوز الدفع اليها الاقوى لا في المتأشدة ونهم
 المتنع بها ويجوز ان يعطى منها باقى الا في سبب بل الدفع اليهم والى سواء كانوا فريضة ام لا
 وكذا لاجانب **الربيع** ان لا يكون لها شية فان زكوة غير قبيلة هم به عليه ويجوز انفا فادون
 زكوة الهامشي فانها لا تحرم عليه اجماعا وكذا لو قصا لم يمس كفايته جاز له ان يقبل الزكوة

والوطي

لجميع

ولو كان من غير المباشرة بل خلاف وعلى هذه الصلوة يحمل إطلاق بعض المأخذه المحصورة أو على
 المسدود وعلى كون المأخذ من سهم الإمامين عليها ولكن الأقوى المنع عنه أيضا وظاهر المأخذة ونحوها
 عدم تقيد المأخذ في الضرورة بقدر وجوبه في تلك الأشهر وقيل أنه يتجاوز قدر الضرورة وهو
 احوط والظاهر أن الشئ وجاعته وفست الصدقة بقدر قوت يوم ليلة وظاهر النص خاص وهو احوط
 ويجوز أن يكون المأخذ أي محققا لهم والصدقة المسدودة لا تحتمل على ما شئت لا غير وفيه من الواجبة
 منها عدم الزكوة على ما شئت قولان والاحوط المنع والأذين يحرم عليهم الواجبة إنما هي ولا
 عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ومن غيره المطلب بل خلاف الأنا درس **وأما اللواحي**
 فمسائل الأولى يجب في الزكوة إلى الإمام عليه السلام إذا طلبها فقطها ويقبل قولنا لما لك والحق
 الخارج أو عدم الحق أو تلف المال كلا أو بعضا فيقتضي به النصاب إمام لا ما لم يعلم كذبه ولا يكفى
 عينا ولا بنية ولو بالرسالة لا بالمال باخرجهما إلى المتحقق بنفسه أو وكيله قبل الدفع إلى الإمام أو
 نائبه حيث يجب عليه إجازة عند جماعة ولا عند الأخرين والمسئلة محل اشكال إلا أن الآ
 فيه هي لا بناء على عدم وجوب دفعها إلى الفقير المأمون في هذا زمان كما هو المشهور
 ويستحب دفعها إلى الإمام عليه السلام ابتداء من غير مطالبتها مع فقده وعدم ظهوره إلى الفقير
 المأمون من الأمانة الذي لا يتوصل إلى أخذ الحقوق بأحجيل الشريعة لأنه لا يملكها
 بموافقة البصر واخبر بموافقة أو ما فيه من الخروج من شبهة خلاف من وجب الدفع
 إليها ابتداء وإن كان غير ظاهر وجه الثاني يتجوز أن يخص الزكوة أحدا لاضافا لثانيتها بل ولو
 خص بها شخصا واحدا منهم جاز بأجر أعنا فتوى ونحو ذلك قسمتها على الأضاف فضل العموم
 المنع وإذا تبينها الإمام أو إمام أو الفقير من حيث قيمة المال منها ولو تلفت بعد ذلك
 بغير خلاف **الثالثة** لو لم يوجد مستحق استحق للمالك غير لها من ماله بل بتبيل استحقاقه منها
 كما هو الأقوى والمال بالغير يعينها في مال خاص ومحملة يقتضي كونها مائة في ذلك لا يضمنها
 إلا بعد التقسيط أو تأخير الدفع مع تمكن من الإيصال إلى المستحق ولا زعم ذلك عدم جواز الإيصال

كما هو احوط

كاهو احوط ان لم يكن اظهر وانما يتابع لها نظم على الأقوى والايصال بها للدلالة بشدة على الوضوح
 حالها هذا إذا لم تخصم الوفاق والموجب والمعتب في الوضعية ما يحصل به الثبوت الشئ
 الأمر بجهة لومات لعبد المبتاع بال الزكوة ولا واثرت له يختص به وبما شئت إمام باب الزكوة كما
 في الصحيح وبه عباد كثر وفقه المؤمنين كافي الموثق وبه عباد المليك وهو احوط وفيه
 آخر يكون أدلة لا ملام ولكن هذا أي المذكور أو لا أجود وأشهر وفي ظاهر كلام جماعة وفي
 الإجماع عليه والوجه بالآخر اجتهد في مقابلته النص لمعنى **الخاصة** أقل ما يعطى الفقير المأمون
 ما يجب في النصاب الأول من الذهب والفضة وثالثا للأكث وما قبل ما يجب في الثاني منها
 وقيل لا تقديس فيها أصلا وهما ضعيفان وهو على الوجوب والاستحباب اشكال ولا
 أن الأول احوط وإن لم يكن اظهر وهو يختص من كوة الفضة كما هو موصوف ونصوص المسئلة
 أنه لم يعينها وغير هاتين الأقسام فلا يدفع أقل من ما يجب في أول نصابها وأول نصاب الفضة
 كما يستفاد من نحوها اشكال والتصميم احوط ولو أعطى ما في الأول ثم وجبت عليه الزكوة في الثاني
 الباقي أخرج ذكره وسقط اعتبارا لتقديره إذ لم يجتمع معه ما يبلغ الأول ولو كان له نصيبا
 بأن أول وثان الأحوط والأحوط دفع الجميع لواحد ولا أحد للأكث فيجوز أن يعطى الفقير
 الواحد ما يعنيه ويأخذ على ضاه فخير الصدقة ما بقى عنك في النص وقيل المأذبه
 ما بقى عنك لمعطيتها أي لا يوجب دفع **الثامنة** يكره أن يملك دفع الزكوة بل الصدقة
 مطر ما اضرجه في الصدقة اختيار أي لا يملكه باختياره إن شاء ونحوه ولا بأس بعقد دة إليه
 بمباشرة وشبهه مما لا يصدق معه التملك الاختياري فلا يستحب له اضرجه عن ملكه
السابعة إذا قبض الإمام الصدقة أو الفقير دعا لصاحبها وكذا لساى استحقاقا على الأظهر
 الأشهر وقبل ما يجب وهو احوط وينبغي القطع بعدم الوجوب بالنسبة إلى الفقير والفقير
 الثامنة بقطر مع غيبة الإمام سهم السحات والمؤلفة بالاختلاف مع عدم الاحتياج إليها
 ومع الاحتياج اشكال في الأظهر عدم المسقوط وقبل بقطر معها سهم السباد فينبأ

ن

على اختصاصه بالحج والمفقود في هذا زمان وعلى ما قلنا من عدم الاختصاص لا يسقط
الثالثة ينبغي ان تعطى زكاة الذهب الفضة والنماز والتمتع وبيع اهل الفقه والمسكنة و
زكاة النعم اهل العمل والتوصل بها الى المصلحة من يستحق بقبولها قبولها اليه هذه يجب
عليه بعد وصولها الى يده او يدوكيله مع بقاء عينها القسم الثاني في زكاة الفطرة واسما كانها
اسبعة الاقل في بيان من يجب عليه فما يجب على المالك المالك الغني فلا يجب على الصبي
ولا المجنون ولا المملوك فاما كان او مدبرا او مكاتب او موطا او اناقة بعضه فيجب عليه جسا
وقيل يجب على المكاتب وهو احوط ولا على الفقير على الاشهاد اظهره وقيل يجب عليه اذا فعل
عن مؤنة ومؤنة عياله ليوم وليلة وهو نادر وان كان احوط وضابطه من ملك مؤنة سنة
له وعلياه بعد اوقوع على الاشهاد وتوقد قبل من ملك احدا لنفسه زكاة بيتية وهو احوط
مع تصوره عن مؤنة السنة والا فافترسناه الا احوط وحديث اجتهدت الشريعة يجب عليه ان
يخرجها عن نفسه وعلياه من سلم وكاف وحسن وعبد وصغير وكبير ولو كان قسرا عاكلا منهم كان
وفي تفسير الضيف الماعل سبعة اقول اظهرها من صدق عليه عدا فانه عيال وظاهر القدر
بالضمان طول الشهر وعلى الوجوب الاجراء في الانتصاف والمشهور وجوبها عن الزوجة
والمملوك مع وان لم يكن في عياله فان كان اجراءها في ظاهر المنتزه الا لا يظهر دونه في الوجوب
مدار صدق العيولة وان كان المشهور احوط سيما في العبد وتعب القية اى يخلو من القية
وقصد كونها نظرة لاصدقة في دانها اى عنده وتسقط عن الكاف لو اسلم بعد الهلال بالنقص
والاجراء وهذه اشروطا بغير غلبة الهلال انشوال اى قبله بان يكون قبل غروب اليلة الفطر
ولو لم يخطه فلما سلم الكاف او بلغ الصبي او افاق المجنون او ملك الفقير لقدس المعقب للوجوب
قبل الهلال ووجب الزكاة ولو كان بعده لم يجب وكذا لو ولد له ولدا او ملك عبدا قبله وجب
عليه والا فلا اجراء فتوى ونصا وتخصت لو كان ذاك الداء استجماع هذه الاشروطا ما بين انشالها
وصلة العبد بلا خلافا لاسن نادر والفقير مندوب الى اهل جهات عن نفسه وعن عياله وان

ومعها حاكم

ومع الحاجة يدين على عياله ما عاثر يصدق به على عياله وهم وظ النقص كونهم باجمعهم
مكلفين فيشكل التعدي الى غيرهم وان قيل به وعلى هذا القول ينول لولي اخر جهات من القوي
الثاني في بيان قدسها وجلسها والضايف في جرح ما كان قورا غالبا كالحظرة و
النهي والتمتع وان يربب والاسراء والاقط واللين على الاطعمة المشهورة والمحبث غالبة
الفطر والبلد المخرج فصحت جماعة باجاء الاجناس المشهورة وان لم تغلب على قوت المعجم
وفي هذا المشهور مصلح في الاجراء عليه فلا اشكال فيه وان كان احوط الاقتصار على الاسبعة
الاول منها كما عليه جماعة وافضل ما يخرج القسمة الثمينة يربب وبليه في الفضل ما يغلب على قرة
بلده واما الأكثر فان لم يقف لهم على شئيه على هذا فربب مريح وهو من جميع الاجناس ما
وهو متعذر اسطال باله في ويخرج من اللين اربعة اسطال عند جماعة لرواية في مسند
ضعف مع انها في القدر مطلقه وقد فسدت قوم منهم بالمد في ولا دليل له عليه مع ظهور
عند الاطلاق في العدا في وجعلها في لف على الاستحباب فيما لو كان المستحق قد قبل ولا بأس به
وان كان المصلي اليها ليس بملك ابعيد نعم لا يخط ما عليه المتأخر وان من عموم التصاع يحج
الاجناس ويحجون دفع القيمة عن الواجب من الاجناس عندنا ولو من غير التقدير الا
ان دفعها احوط واولى ولا تقديم في عود واجب بل يرجع الى القيمة المستوفية وقت الدفع
للاكثر **الثالث** في بيان وقتها ويجب بهلان انشوال مع حصوله الشاريط المتقدم قبله
وقا قال الاكثر خلافا لجماعة فطر الحج والاسباب في ضعفه ان كان الماد وقت تقابل الحرب
وان كان الماد وقت وجوب الاجراء فهو احوط وان كان لعلة اظهره ويضيق الوجوب مند
صلة العبد اى قبل فعلها ويجوز قبل ان يضيقت بها وهو مقدس وانما قبل الماد والى يجوز
تقديمها زكاة في شهر رمضان ولو من اقله واما الجماعة خلافا لآخرين فلم يجوز له الا
قدسا وهو احوط واولى ولا يجوز ناضيا عن الصلة على الاشهاد الاظهر وفيه الاجراء
على الاثم بالناسخ من الماد والالهة او الانشطة المستحق يجوز بلا خلافا وهي تمل الصلة

العبد فطنة واجبة وبعدها صلوة مندوبة على الاستهلال فطنة الاجماع
 وتبليجا لفظا والافعال الشيخ وجماعة وهو احوط هذا اذا لم يعز لها واذا عزم لها وجبت
 فطنة مطلقة واحدة ولو اذلت تسليم بعد الفقد الحق وانتظاره لم يلزم ان يفت
 من غير تقييد ويضمن لواحد هاجر امكان التسليم من غير عذر ولا يجوز نقلها من بلد
 الى غيرهما بعد الفقد مع وجود المستحق فيها على خلاف المتقدم في ذكره المال وبما كراهيا
 المنع هنا ولو نقلها من على القوانين ويجوز النقل مع عدمه ولا يضمن الماربع في بيان مصداقها
 مصداق زكاة المال هو الاضاف الى ثمانية الا حوط اختصاصا بالساكنين ويجوز ان يتولى ذلك
 اخرها بنفسه ومضاهيها الى الامام مع وجوده او من نصبه لامام افضل ومع نقضه في الفقه الامام
 كما في تنكيره المالية ولا يجوز ان يعطى الفقير لو احدثا قس من صاع وفاقا لاكثر وقيل يجوز وليس
 مع ان الاصل احوط الا ان يجتمع من لا يبيع لهم الفطنة فيجوز بيعها للثمن ودفعها للزكاة
 ويستحب ان يفتق بها الفقرة ثم الميراث وتزوج اهل الفضل والمهنة مع الاستحقاق كتاب
 الخمس وهو يجب في غنائم دار الحرب قبل ان يحوطوا به المسلمون باذن النبي والامام عليهم السلام
 الصلوة والسلام من اسوا لاهل الحرب بغير سقنة ولا غلبة من منقول ومن مال البغاة اذا صارها
 العسكري عند الكثرة المستفاد من الروايات هي ماله لذلك لا يفتقر الى جعله في يد المعاد
 وفي كل اخرج من الاسر فمات في غنائم فيها من غير هامة القيمة سواء كان منطعها بالقرعة كالمال في الفقة
 والاصح الصنف والتماسه المحذول مع غيره كالميراث في السابق وان يمكن منطعها بالباقوت و
 الكسب وجزء بعقدهم بالتمسك بالحق والتوسعة وطعن الغسل وتجارة اليهود وتوقيف جماعته وهو
 في حله لكن ينبغي القطع بوجوب الخمس فيها اجمع بناء على عموم القيمة لكل فانك اذا كان المال منها
 بلا شبهة ووجوبه فيها من هذه الجهة غير الوجوب فيها من حيث المعد ينتظر ظهوره في
 اعتبار مؤنة السنة فتعصب على جهة الفانك ولا على معدنية وتعل هذا احوط وما يخرج من
 الجحش النقص من اللؤلؤ والمجان والذهب والفضة التي ليس عليها سكة الاسلام والمفهوم

منه لا يخرج

٢
 والحق زرع والحق
 والبلور والحق
 والحق والحق
 والحق والحق
 والحق والحق

منه الاخراج من داخل المارة فيحق لما خوذ من خاصه بالكاسب ونظيره الترخ في الشريط و
 التجارات والتمارات والنقاعات وجميع انواع الاكتساب وفراصل الاقنات من الغلات
 والتمارات عن مؤنة السنة على الاقتصار والكون وهو المال المدخول تحت الاسر في سلم
 ولو في دار الاسلام وكان امر عليه على الاضطرار وقيل فطنة في دار مع الاضطرار وهو احوط بل
 قيل انه هذا المالكين في ملك لغية ولو في دار سابقا لا يفتقر على تفصيل ياتي في كتاب
 الاخطرة انشاء الله تعالى من المالكين اذا استشهد بها من مسلم بالنقض كالاخراج كما في صريح الفقة
 وط الشريعة واطلاقها يقتضي عدم الفرق بين الساكنين والتمارات كاصح ببعضهم لكن
 عن المصنف في المعجب ان الظان من الاصحاب الثانية ولما عارف وجهه في التحليل اذا
 بالحكم ولينتهي احدهما من الاضطرار ولا يصح ان يصدق به عن المال المطم
 ولو اذ عن التماس وقيل باخراج الخمس التصديق بالتمالك ووجه غير واضح وان انعكس
 المال كما في غير ما لم يطالبه بادة عما يحصل به يقين الجاهل مع احتمال الاكتفاء بدفع
 ما لا يبقى معه اليقين اشتغال الذمة الا ان الاحوط الاول وقيل بدفع اليه الخمس في
 وليده فامل وحيث اخبر والتصديق به عن المال ثم ظهر فان رضي بما فعل ولا نقصان وعده
 وجهان بل قولان احوطها الاول وان كان الثاني اقرب بالاصل ولا يجب الخمس في الكثرة حتى
 يبلغ عليه او قيمة ما في درهم او عشرة دينار ويجب الخمس في الكثرة لا قليلا كان او كثيرا
 وكذا يجب لكتاب المنصور وفي المعدن على رواية البزنطي المتحجج وعمل بها جماعة خلافا
 لاضر من فلا تصاب اصلها كقولها كنيس منهم دينار كما هو خبر بعضهم والاقول اظهره عليه
 عامة من تأخر ولكن الوسط احوط ولا يجب الخمس في الغرض ايضا حتى يبلغ قيمته دينارا
 على الاضطرار الاقوى وفيه قول بعشرين دينارا وهو نادر جدا ويعتب النصاب في الثلثة
 بعد المؤنة التي يجرها على تحصيلها من حفر سبك في المعدن والانه يخص واجهة الغواص
 في الغوص واجرة المختص بالحفر ونحوه في الكثرة وفي اعتبار اتحاد الاخراج فيها سلم او العدم

الفقة المستفيضة
 المتضمنة للمعجب
 والاجماع في الغنية
 وان تسمية قد لا

تلك والفقير بين ما لو حال الى ما ان او قصد الاعراض فالاول وغيره فالتثاني وجبه بل انما
 والتثاني احوط وان كان الاخير لا يخرج عن وجبه ثم في اعتبار اتحاد النوع فيها او العلم او
 في الكسب والمعدن دون غيرها وجهها الثاني ولو اشترك جماعة اعتبر بلوغ نصاب
 بعد مؤنة ولا يجب في اسباح التجارات الا فيما فضل بها من مؤنة السنة له ولها فيه الوجه
 ومنه وبها والتدور والكفاسات وما خوذ انما لم يغصبها ومصادقة والهدية والصلوة ^{الصلوة}
 بحاله وموتها في الواجب عام الاكتساب وضروب ان اسفاس الطاعات ونحو ذلك ولو كان
 له مال خاص فيه ففي استسليمه المؤنة منه خاصة ومن التبع المكتسب كك ومنها اقول احوط
 الا قولهم التملك لا يثبت الا في حال لا يخرجها اما فيه نصاب نعم يحتاط في الادراج بالثاني
 كانه لاحتمال التجرد مؤنة للاختلاف ويجوزنا لمبادر به اوله وينقسم الخمس ستة اقسام على الاظهر
 ثلثة منها للامام عاشرهم وسهم الله وسهم رسوله وثلاثة منها للاضاف لباقيته لثانيهما كافي
 وايضا السبل ويجب ان يكونوا ممن ينسب الى عبد العبد المطلب بالاب وفي استحقاق من يلب
 اليه بالام خاصة قولنا اشبهها واشبهها انه لا يستحق بل عليه عام صاحبها بل على المرتضى وهو
 نادر وهل يجوز ان يخص به اي الخمس طائفة من الثلث حتى الواحد منهم يسهل له ودخل في
 الاصحاب من ظاهر لايته فان الام للملك والاختصاص بالاول ويقضي التشارك ومن
 القبح ان ذلك في الامام عاير ويخفف قول الاول الى بيان المصنف كافي في ذكره موسى بلبثته فيها
 فان الخمس ذكر في هذه هذه العلة اقوى واما المنازعة اجماعا بنا ولكن لا احوط بسطه عليهم
 متفادوا بجواز ذلك بخلاف فيه ولا في عدم وجوب استيعابهم وان كان احوط الا ان شق ففقت على
 من حصص البلد بسط عليهم مع الامكان ولا يجوز ان يحمل الخمس وغيره بلده مطر كما عند جماعة
 والامح الغنائم فيجوز عند ائمة وهو اقوى وان كان الاول احوط واما الام مع عدم المتحقق فيه
 فيجوز النقل لكونه واحدا ويعتبر الفقير في اليتيم وهو الطفل الذي لا اب له عند جماعة ولا عند
 ائمة والاولى لعله الظاهر الا ان المسئلة لا يخرج بعد من نطق والاحتياط يقتضي المصير الى اعتبار

لا يثبت في اموال
 ولا يثبت في اموال
 ولا يثبت في اموال
 ولا يثبت في اموال

ولا يعتد الفقير في ابن السبيل نعم يشترط فيه الحاجة في بلد التسليم ولا يعتد بالعدالة هنا قوله
 واحدا وفي اعتبار ايمان تتردد من اطلاق الادلة وان الخمس عوض عن الزكاة وهو معتد فيها اتفاقا
 مضافا الى ما اشترى عن طريقه الى من يجاد الله سبحانه ولا يرب ان اعتبار احوط ان لم يظهر
 ويلحق هذا الباب مسائل ثلث الاولى ما يختص به الامام عاير ويؤيد به عن غيره من الانتقال جميع نقل
 يسكون الفاء فتحها وهو ان زيادة هو مالك عن الامام عاير فيقال والله في سلبها اهلها للمسلمين
 طوعا من غيري قتال مع بقائهم فيها واتجملوا عنها وقت كرها والامم ضالمات التي باء اهلها مسلمين
 كانوا كفارا ومطلق الامم ضالمات لم يكن لها اهل حصون وسوس فيكون الاول وربه والمجمع
 فيها الى العرف والعادة والاجسام بكس الهبة ونحوها مع المجمع اجماعا فحكيت وهو الاسبق
 المبلغ من القصب ونحوه في الامم ضالمات وما يقتضيه ملك اهل الحرب بمن الصواب في الانتقال
 وضابطه كما ما اصطفاه ملك الكفارة لنفسه واقتضى من الاموال المنقولة المحبب عنها
 الاول وغيرها كالاسم في المحبب عنها كما ذكره غير مخصص من مسلمة او مسلمة ومبارك من
 واسرائيل وما يصطفيه من الغنمة لنفسه من فداء او ثوب او جارية فاسهت ولا في حق
 فداء وسلب الجبال وتاليها بين ما لو كانت في الامم ضالمات لمعام غيرها على ان شه لا قوب
 خلافا للحال فخصها بالاولى واختصاصه عام للمعادن الظاهرة والباطنة في غير اسهت
 اختلاف بين الاصحاب من ظاهر جملة من النصوص بالاختصاص ومن ضعفها سند في بعض ودلا
 في اخر فلا يعتد فيها الاصل المويدي بجلول الاختصاص لكثرة المتوارة عن عدتها ولا يقال
 والاختصاص لكثرة التسمية بالمتوارة بعدتها في مبان ما يجب فيه الخمس وعليه فاشبه
 ان الناس فيه شرع سواء وعليه جماعة حتى انه ادعى عليه بعضهم الشهادة في المعادن الظاهرة
 وقيل اذا غزى قوم بغيا ذنبه غنمهم لم كافي واية وان كانت مقطوعة اى مسالة ضعيفة
 الا انها تجوز بالشهادة المحلية في كلام جماعة حتى ان بعضهم غنمها الى الاصحاب وادعى اختصاصه
 لا قال بملكها فما وعن الحقلى دعوى الاجماع وهي حجة اخر نصفا الى اى واية اخرى صحيحة سرورية

وهذه الآية

في كتاب الباب الجها وفي دل باب تسعة الغيبة فلا وجه للثبوت فيها كما يفهم من العبارة
ولا الفتور بخلافها كما في آخر الثانية لا يجوز التصان فيما يخص به عام مع وجوده
وعدم غيبته لا بازنة وفي حال الغيبة لا بأس بالمناخ للفتحة على الاستغناء لا ظهر سواء فتش
بالجواب عن المسئلة من داسا حبيب مظهر او مجيبه لوجهه ومن السراى من اسباح التجرى
خاصة لدخولها المعنى الثاني في مؤن المتشقات والنصبص على باحثها المعنى الاول في
المعبرة المستفيضه محللة بعدة ظاهرة الاختصاص بها ولا جملها ضمن المفيد جملة ما باحث
شبهتهم بها خاصة وفي جميع بين الصور المختلفة في هذا الباب المسئلة لنفس على اطلاق والمؤكد
الاختصاص على حال الحق الشك في رغبة هذا المسكن والمناجاة وتبعه جماعة من المتأخرين
ولا بأس به في الاول ولا سواء فتش بما يخص به من لاسا من الاسباح بمعنى التفتيش منها
مسكن فاما ومع الحاجة لوجوب الاول في الاسا في المباحة في من الغيبة والثاني في المؤنة
المستثبات من الاسباح وفي الثاني ان فتشها يشترى من الغيبة لما خونة من اهل الكسب
في حال الغيبة او يشترى متعلق الخمس من لا يخمس فلا يجب ظاهره الا ان يتجسس به ويرجع للنص
المعتقد بالعمل وينفي العس والجرم مضافا الى الاخير بابا صلتهم الخمس على الاطلاق خرج ماعدا
الثلاثة بالاجماع الا من نادى ببقائه عند حمة تحت الاطلاق الثلاثة يصف الخمس اليه
عاده وجوده وحضوره وجوبه في حصته و احتياط في حصته غيره ولما يفضل عن كفاية مؤنة
سنة الاضافا الثلاثة من تعيبهم وعليه الاتمام لواعزهم على الاظهار لاشبه خلافا للحال
وهو ضعيف ومع غيبته عاير في الالام صانف الثلاثة منتهمة مستحقهم على الاظهار لاشبه
بل لا خلاف فيه من نادر وفي استحقاقه اقوال ولكن اشبهها جواز دفعه الى من يعنى حاصلهم من
الخمس من قد كفايتهم من المؤنة السنة على وجه التهمة لا غير واستدق عليه من المتأخرين
كافة تبعا للمفيد في العدة لما عرفت وهذا الدفع اليهم على الوجوب كما هو ظاهر المفيد الذي
او يجوز في المختار بينه وبين الحفظ والابناء كما هو ظاهر المتن وكثر قولان ولا ريب ان الاول

ان لم يقل بكونه المتعين وبه صرح جميع وهل يشترط مباشرة الفقيه المأمون كما هو ظاهر
الاطلاق المفيد قولان ولا سبب ان الاول وفق بالاصول الا ان تكون باذن الفقيه فتكون
كما في س وهو يجوز دفعه الى المولى كالمسيرة ام لا لوجه التفصيل بين وجود المشتق من
الذرية فلا ونقله فنعم كما في المتن وهو يستدعي بيان اموس الاول الصوم لغته هو الامساك
المطلق وشيع الكف عن المفطرات مع التيمنة بلا خلاف مع في اعتبارها كما في كاعيلة ولا فاقا
تتمسك على الاختلافات في كونها مشاطا او ساكنا ولا على الاختلافات الكثيرة في تعريفها بما في
المتن وغيره واحود ما قيل فيه الله الامساك عن شياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه
مخصوص واحضه امساك مخصوص ياتي بانه ويكفي في شهره مكان نية القربة من غير
احتياج الى نية الله منه على لاشبه الاظهر نعم الاحوط ان نية غير والقتار معها هذا
مع العلم به واما مع الجرح لمن صام بنية شعبان للشك فيقع عنه دونة قول واحد وفي غير
ينقل الى النية التعيين وهو القصد الى الصوم المخصوص كالقضاء والكفارة والنافذة فلا
فاستشوه هادلا بأس به ان كان التعيين فيها ايضا احوط واقل وافقنا الفقيه المعين اليه
شدد واختلاف بين الاصحاب من انه زمان لم يعينه الشارع في الاصل الصوم وانما في
التعيين كالنية المطلق ومن انه زمان نوعين ولو بالنية فكان كشيء مضاف واختلاف
باصالة التعيين وبما فيه لا يقتض اختلافهما ولعل هذا اقوى وان كان الاول حجة واول
وقتها ليلداى في الليل ولو في النهار الاخير منه على الاشبه لا قوى وقيل بتحتم ايقاعها
ليلا وهو احوط والى ويجوز تجدد بها في نحو شهر رمضان من الصوم المعين الى الاول
مع التيسار بل مطلق العذر ومع العمل كما يقتضيه اطلاق المتن اشكال والاحوط بل لا
ظهر العدم وفاقا لا كثر كذلك حال النية في القضاء والنية المطلق فوقتها ليلداى ويجوز تجدد
الى الزوال ان لم يفعل منها فاقا ولا فرق هنا في جواز التجدد بين حالتي العمل وغيره على ما يقتضيه
اطلاق النص والله اعلى وبه صرح في بعضها ثم بعد الاول يفوت وقتها على الاشبه لا قوى

المتأخرين بل صرح
جملة منهم ببيان المسألة
غيره لا يجوز تعريف
كما هو ظاهر

وفي استحقاق وقتها المندوب الى قضايب الغد وبمقدار ما يكون بعدها ساعات وايمان
اصحها مساوات الواجب في فوات وقتها بالقرن والعلية الماتن هنا جماعة والرواية الثانية
بالاستسار عليها اكثر القدماء حتى ادعى استيدان والحق في الاجماع عليها هي اقوى واعلم ان
مقتضى الاصل وجوب مقابلة النية المنوية فلا يجوز تقديمها عليه مطر الا ليل او ما قبله
فلا وقيل يجوز تقديمها شهر رمضان على النفل والنفال لا ينفع فيه وطرف ومستندان
الا انه عليه في الاصحاب فان جماعا والا كما هو لظاهره فالرجوع الى الاصل متعين وهذا الحكم
بحجوان التقديم على القول به مطلقا لم يختص بالناسي فظاهره لا يصح بالثاني حتى ان في والبيان
عليه الاجماع بخلافه وفي شهر رمضان بنية واحدة من اذنه كعليه جماعة من القدماء حتى
ادعى جلة منهم عليه لاجماع فان لم ولا فعلهم الاجزاء اقوى كما عليه جماعة من المتأخرين مع انما
واو ويجب ان يصام يوم الثلثين من شعبان الذي يشك فيه بانه منه ومن رمضان حيث
يصام بنية التدب لا الوجوب فلو تفقد ذلك اليوم من رمضان اجزء عنها بالتقوى والاجماع
ولحق بكل واجب بنية التدب مع عدم العلم ولو صام يوم التشك بنية ^{من شعبان} اجزءه ^{من شعبان}
عنه ولا من شعبان على الاشهر لظاهره وكذا لو صام بنية بين الوجوب ان كان من رمضان
والندب ان كان من شعبان لم يجز عنها على الاظهر واما الاكثر وعليه الشيخ في اكثر كتبه
الشيخ قولهم بالاجزاء في طواف وعليه جماعة من المتأخرين القدماء ولو اجمع يوم التشك بنية
الا فطر بيان من شهر رمضان بنية الوجوب ما لم ينل التمس اجزاء اذا لم يكن
ولو كان البيا بعد الزوال امسك واجبا قضاء وجوب التمس في بيان ما يمسك التمس عنه وفيه
مقصود ان الاصل يجب الامساك عن تسعة اشياء عن الاكل والشرب والمعاذمة كالخمر
الفكاهة والماء وغيره كالخصاء والتجدي والرب وخوها عن الجماع قبل او بعد ولم ينزل اجزاء
في الاول وعلى الاشهر لا قوت في الثاني وفي زاد الصوم بوطى الغلام ثم ودان حرم من التمس
في وجوب الخل بغيره عدم بناء على التلازم بين المسكتين كما يظهر من جماعة والاحوط بل لا

النساء واما الاكثر لا يضار عليه في اختلاف الاجماع وفيه نقى الاجماع التمس في وقت
البيهة ايضا كما هو الاشهر لا قوت وكذا لوطوه قبل او بعد اجلا كان او امرأة فقد
صومه اذا كان مطاوعا اجاعا في قبل الملاء وفي غير على الاقوى وعن الاستسار واما في الماء
ولو بالملحمة والقبلة والملازمة وعن ابدال الغبار متصدا الى الحق غليظا كان او غير
بله اشكال في الاول وعلى الاحوط في الثاني وان كان التقيد بالاول لعله اظهر وقيل شهر
عن البقاء على اجابة متصدا حتى يطالع الله على الاظهر للاشهر والاطهر اختصاص هذا الحكم
بم رمضان وقضائه وان كان التعيم والاستسار في الواجب وهو من الحيف والناس والاستسار
الكثير وفاق الجماعة وظاهره انص فيهما وجوب القضاء خاصة وقيل مع كفارة وهو احوط
وان كان الاول لعله اظهر وعن معارضة النوم جنب ليل يسمى به الى الفجر فيجب عليه الفضا
ولا يحرم عليه التوبة الاولى ولا يجب عليه بها شيء الا اذا قام عارضا على ذلك الفعل فعليه
ما على متعمدا لبقاء وعن الكذب على الله سبحانه والرسول والائمة عليهم السلام بلا خلاف
واما اختلاف في اجابة القضاء والكفارة وسياقه عن الاستسار في طواف على الاشهر لا قوت وقيل
والفانل المتضمن والحق وفيها وفي وجوب الامساك عن السعوط في اللذات ومضغ العلك
ذي الطعم ثم رد الماتن ولم يظهر على المنع عنها دليل واضح فاذا اشبهه بجواز ولومع الكراهة
ضربا عن الشبهة وفي جواز الحقة وتحريره قولان اشبهها بالتحريم لكن بالايح خاصة واما اجا
فالكراهة وعلى هذا تفصيل جماعة والذي يبطل الصوم كاشا ما كان يبطله اذا صام من الصائم
عمدا او احتيازا واجبا كان الصوم او نكاحا فليس على الناسي شيء من شيء من انواع النسيان
ولا في شيء من المفطرات ولا على الموجود في حلقه بغير خلاف ولا على المكس بانواعه عند الاكثر
خلافا للمبسط فيجب القضاء وهو احوط واو بل لعله اقوى وفي حكمه المفطر في يوم يجب صومه
نقية والظاهر الاكتفاء فيها بمجرد طن النفس وقيل باعتدال خوف التلف على النص وفيه
نظرا ولا على اجاهل بالحكم علم الاثر في ذلك تحصيل المعرفة لا القضاء والكفارة عند جماعة

خلافا لاكثر المتأخرين نكاحا مديقضي ويكفر لآخرين فعليه القضاء دون الكفارة وهذا
 اقوى وان كان الثاني حوط ولا يفسد الصوم بمض الحائض ومضغ الطعام للصبي ذوق الشاة
 وذوق الدق ونحو ذلك وضابطه ما لا يصدق في الحائض ولا باستفاد الرجل في الماء بخلاف
 في شيء من ذلك والسوال في الصوم محبت ولو كان بالرجل على الاشهر بل الاظهر وان كان الا
 ترك المذهب ويكره مبانة النساء قبله لانه مذهب مع ظن عدم الاهمية من تركه به المشهور
 بذلك وقيل يكره مذهب الاكل بما فيه من الطعام بصدقه الحلق وسرته احتلا كراهة مذهب وانما الذي
 المضغ ودخل الخمار كذلك ونحوه ما يوجب وجوب من النبات ويتأكد في النجس
 ولا يكره ما عداها من الطيب بل هو تحفة انصائه الا انك تتركه عند جماعة ولا يابسه والارضان
 بالجماع مد ولا يحرم على الاصح بل التوب على الجسد دون الاستفاد في الماء للرجل والفاريق
 الشخص وجعل من الماء وقيل بالتحريم وهو حوطان لم يكن اظهر ^{في بيان ما يجب} في القضاء
 والكفارة او القضاء خاصة وسابها ما يتعلق بها وفيه ما لم يسمع ^{لا يجب} الكفارة والقضاء
 بها بعد الاكل والشرب المعتادين بالجماع العلماء وكذا غيرها على الاشهر لا قوى والجماع قبله
 وكان دبره على الاظهر لا شهوة وبالامانة بالملاعبة والملاعبة والقبلة وغيرها ولو لم يتعد به بل
 تعود الموجب خاصة على الاظهر وايضا ان الغيبة في الحلق على الاظهر لا شهوة في المقامين
 بل يجب بها انقضاء خاصة وفيها قول بعدد ايجابها شيئا بالكيفية وهو ضعيفان وفي وجوبها
 بعمد الكذب على الله تعالى وحده وحده والاعتناء عليهم السلام والاستئناس قولان اظهرها واستهجرها
 بين القدماء وجوبها حتى ادعى التمسك عليه الاجماع وبين المتأخرين انتفاءها كل وشبهها
 عند من ان لا كفارة وظاهر وجوب القضاء والتبريد في ضعيفان وفي وجوبها بتعمد بقاء
 على عناية الفجر والقضاء خاصة في بيان اشهرها الوجوب وجوبها معا وفي رواية
 اخرى بعد وجوبها وهي مجبوبة لاعمل عليها كالملاعبة والاشهارة بالقضاء خاصة وكذا لو نام غيبا
 للغسل حتى طلع الفجر عند جماعة وهو حوطان اسيد بالعبادة ظاهرها وهو التوم مع التناول

عن نبيه الغفل

بها

عن نية الغسل ولو ساء يد بها النوم مع العزم على ترك الغسل فلا يرب في وجوبها
 كتمد بقاء الثانية الكفارة الواجبة هنا الخيرة بين خصال ثلث وقوع رتبة اصيام
 شهدين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الاشهر لا قوى وقيل هي رتبة بينهما
 والتماكل المعاني والمقتضى في احد قوليه وهو ضعيف وفي رواية معتبة الاسناد ان
 يجب عن الاطعام بالجموع كفارة يجمع بين الثلثة وعمل بها طاعة ولا يخرج عن قوة الثالثة لا يجب
 الكفارة اي جلسها كائنة ما كانت بالافطار في شيء من اقسام الصيام عدا صوم شهر رمضان
 والثلثة المعاني وقضاء رمضان اذا كان الاطعام بعد من والوالعك ان على وجهه ان يمانه في
 ان شاء الله تعالى ولا يجب في الثلثة المطلق وصوم الكفارة وقضاء غيرها مضان وقضاء قبل قبل ان
 والمنسوب كالايام المستحبة صومها والاعتكاف المنسوب وان فسد الصوم في ذلك كله بخلاف
 ويجب في تمام الاسبعة المستثناة في العبادة على الاظهر لا شهوة بل في الشهر انتمد هب على سائر الاشهر
 من اجنب ليلتين شهر رمضان ونام او بالغسل حتى طلع الفجر فلا قضاء عليه ولا كفارة بخلاف
 وكذا لو نام غيبا ولو لم يعلمه بل ذاهلا عن النية اصلا على لا قوى وان كان الا حوط وجوبها
 كما مضى ولو انبثرت نام ناسيا او بالغسل حتى يطلع الفجر فعليه القضاء خاصة ولو انبثرت من النوم
 النسيان نية نام ناسيا حتى طلع الفجر فالاشجان في غمرة روية وطوخلاف عليه القضاء والكفارة مطا
 وشبهها من المتقدمين والمتأخرين جماعة حتى ان جماعة منهم ادعى الاجماع عليه ولا يخرج عن قوة النية
 يجب لقضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المعاني سبعة اشياء فعل المفضل ومطر والفجر
 حال كونها ظاهرا بقاء الليل كافي بعبادة جماعة او شاكلها في عبادة اخرى وهو اولي بالنية الى عدم
 وجوب الكفارة واما بالنسبة الى وجوب القضاء فاهنا اولي ويثبت مع الشك بطريق اولي
 يجب اذا كان فعل المفضل مع القدرة على مراعاته اعم للفجر لا مطر فلهذا عنها كما يتفق للصوم
 والاعمال يجب القضاء اتفاقا وكذا يجب بفعله مع الاخلاص والاعتقاد الى احكام الفجر ببقاء
 الليل مع القدرة على المراتع وانما لان الفجر طالع حين فعل المفضل ولا فرق في الخبرين

ان يكون واحدا او مستلزما الا اذا كان عدلين فلا يتحقق عند جماعة ولا يتحقق قوة وان كان وجوبه
 معها ايضا كما يقتضيه اطلاق النص واكثر الفتوى احوط وادنى وكذا يجب القضاء لو شك قول الخبي
 بالحق نظره كذا ويكون في الواقع صادقا والحق في الخبر كما مضى ووجب جماعة الكفارة ايضا
 العدلين وهو احوط وادنى ثم ان كل ما ذكره من التبع بغيره مع قدس الله عليه والا فليس عليه قضاء
 اتفاقا في معناه وكذا في الواجب لمعين على اقوى وجهين واظهرهما وان كان الاحوط صريحا
 فذلك اليوم ثم القضاء كما ان الاحوط في الواجب المطلق انقطاع ذلك اليوم ثم صوم يوم اخر ان
 لم يقبل بكونه اظهره وكذا السند وبقول مطلق او ماعدا لمعين منه وما هو فكذلك الواجب لمعين ولعله
 احوط هل يجوز في الواجب لمعين الانقطاع مع الشك في دخول الخبر الا احوط لعدم وان كان الاقوى
 نعم وعليه فكل ما في وجوب الكفارة حصول الظن بالجماع لا بد من القطع الاظهر لثاني ان كان
 الاحوط الاول ولو تنازع قضاء في الخبر فكل يجب لقضاء ام لا وجهان والاحوط الاول ان لم
 يكن الاظهره كذا يجب لقضاء الواجب لمعين في وجوبه في دخول الدليل فانظر بان كذا مع القدر
 على المثلث ولم يبلغ سواء حصل له الظن من الاحكام بالتخول ام لا كان الخبر اعدلين ام لا على
 ما يقتضيه اطلاق النص والفتوى الا في العدلين لبعضهم تنق معها القضاء ايضا ولا خلاف في الظن بعد
 فقهاء ايضا ولنا اثبات واجب لكفارة ايضا كما قلنا هذا القطع لا يجوز الا خلافا في اجزاء الغير
 بالمفطه متعمدا وهو احوط وان كان في تعينه كسابقيه مع مخالفتهم الاحتياط نظر واحتمل بالقدر
 على المثلث عاتقنا وكل عدم جزمه كونه منها الغيم او جزم ادعى فانه لا يتقضى الا اذا لم يحصل
 الظن من الاحكام فيتوجه القضاء بالوكفارة احتياطا وفيهم من العبدية ونحوها انتفاء القضاء اذا
 شك في جميع اليقين بلغول الدليل واما مع الظن به فاشكال ومقتضى لاصل الانتفاء اذا جاز الانتفاء عليه
 شرا والافانثوث اقوى فيحمل وجوب الكفارة ايضا كما مضى والافطاس للمفظة الموهبة ودخول
 الدليل بلا خلاف ولا اشكال في وجوب القضاء ان اسيد بالوهم الطرف المذموم او الشك والكشف
 فساد الوهم وبقاء الهام وليس كل الحكم بعدم وجوب الكفارة مع وجوب القضاء مع استمالة الاشياء

بالقطع

بالقطع جماعة بوجوبها ولعله اقوى مع انه احوط وادنى نعم لو شك في دخول الدليل او
 شبهه كذا يجب في الاول القضاء وان اسيد بالوهم الظن بناء على انه احد معانيه وشرتا
 يوجب اليه المقابلة له بقوله ولو غلب على ظنه ودخول الدليل لم يقتض فوجوب القضاء مع ظهور
 الخطاء محل خلاف واشكال وما احتياجه المصنف من التفصيل بين الظن الضعيف يجب
 القضاء والغالب فلا يخفى المحال ولا شبهه بين القدماء وجوبه مطلقا وهو احوط ما وثق
 وان كان لعدم كل حكم عليه جماعة لا يخفى عن قوة واما الكفارة فلا يجب هنا قول واحد وان
 احتل بعضهم وجوبها مع ظهور الخطا بل واستمر الاستصحاب ايضا فانه جزم ان كل ما ذكره
 جواز الاعتقاد على الظن بان لا يكون له طريق الى العلم والافتي يجب القضاء قطعا بل ويجوز الكفارة
 ايضا اذا اكتشف فساد الظن كما هو الفرض ولو بان دخول الدليل او استمر الاستصحاب كما سبق
 مطم ويقوى عدم وجوب القضاء هنا في صورة الاعتماد على الظن المجانيه مطم وتعمل لقي مع عدم
 رجوع شيء الى حلقه احتياجه واما الا فتجب لكفارة ايضا وان زعمه لم يقتض ولو عن الجماع
 ايضا ان الماء الا الحلق متعمدا لا بالمتعلق يعني من ادخل فيه الماء فابطله سهوا فان كان في
 غير المضمضة للطهارة كان متبعا له احتياجا فعليه القضاء خاصة وان كان في المضمضة
 لها فلا قضاء ايضا ولا خلاف في هذا التفصيل في الجملة واما اختلاف في التعبير عما لا يجب فيه
 القضاء بالثمن للطهارة مطم ولو تعبى الصلوة او لها خاصة وعما يجب فيه بمطلق ما عدا
 او الصلوة او بالثمن خاصة والاصح الاطلاق في المقام بين وينبغي ان يقتيد في الثاني بما
 لم يكن لازما له التماسه او استلذه وفاقا لجماعة للتمسك بها مشاعا فلا يستعقبان قضاء
 بل لو لا النص والاجماع لكان القول بعدم لزوم القضاء مطم متوجها لوقوع الفعل سهوا
 مع جواز اصد شرا بلا خلافا الا من نادى والاحوط تقييده في الاول باعدا الصلوة الزائدة
 لوسه والصحح بالقضاء بانك فيها وفي الحاق الاستشاق بالمضمضة في ايجاب القضاء
 وجهان بل قولان والاحوط نعم وفي ايجاب القضاء المحققة بالايح قولان استشهدوا بالا

فيما كالمعجم

لا نقضاً لكن على الإيجاب في كلام جماعة الأبرار المنقول ولعله المنصور وكذا في لا يجب القضاء
على من نظر إلى المرأة ونحوها وأوصى اليها فامتنع من محلة كانت أو محرمة إلا إذا كانت محتلة
للاستاء عقيباً لنظره وتصدق ذلك فيجب القضاء والكفارة معاً على أصح الأقوال وأظهرها
وإن كان وجوب القضاء فيما إذا نظر إلى المحرم أو كره النظر مع إحاطة أو في تكرار الكفارة
مع فعل وجوبها بتعميم لا يأم ولو من مضان وأحل مطر بأجرعنا وعلى تكرار بتكرار الوطئ
في اليوم الواحد خاصة دون غير مطر في المقامين أو غير المطر أوجع تحليل التكفير وال
فلا مطلقاً أوجع تفكير تجنس إلا فلا الإجماع تحليل التكفير بتكرار أو لا تكسر مطر قبل نزع مطر
أو في الجملة على التفصيل الذي مضى فإن لكل فاكلاً إلا الامتناع فله تجديده فاكلاً ولا شيء من الأقوال
عدا الأخير دليله والاشبه بالاصول أنها لا تشكر مطر وفاقاً لجماعة وإن كان الاحوط التكرار
مطراً على التفصيل مختلف المذهب ففضيلة وبغير المحاكمات من أفطر من شهره مضان
وتحريم على ما عدا ذلك لا يمكن الاستحالة بل يعتقد للعصيان مرة وثانياً إن لم يتزوج فيه بل عاد
ثانياً وإن لم يتزوج فيه أيضاً بل عاد ثالثة فقتل فيها أو فاقا للأكث وقيل في الذبعة وهو أحوط
وأحرى به بقوله الاستحالة عن المحلل فانه متاعاً عاماً إن كان من عفاف قواعد الإسلام وكان
أفطراً بما علم تحريمه من دين الإسلام ضرورة كالأكل والشرب المعتادين والجماع قبل ذلك
المحتمل بغير هذا إذا لم يدع الشبهة المحتملة في حقه والادعاء عنه الحسد وإنما يقتل في الثالثة
أو الرابعة لو رفح إلى الإمام وغيره في كل مرة والاشبه عليه التعريف خاصة الاشبه من وطن
زوجته حال كونه مكرهاً لها فمكافاة له وبغيره هو نفس في شرطه ولا شيء عليه احتياطي القضاء
ولو طأعته ولو في الأثناء كان على كل واحد منهما كفارة عن نفسه زيادة على القضاء
بغيره إن كل منهما أسخف ما مضى ولا فرق في الزوجة بين الذميمة والممتنع بها وفي تحليل
الكفارة عن الأمه والأبنت والأجنبية والنامتة وتحمل المرأة لو أكرهته وتحمل الأجنبية ولو
هذه اختلافات واشكال مقتضى الأصل المعدم وإن كان محتمل في الجميع أحوط الثاني في

من يبيع

من يبيع عنه الصوم ويعتد في صحة صوم الرجل العقل والإسلام وكذا في المرأة مع شرط بأن
وهو اعتبار التحلو من الحيض والنفس فلا يبيع من الكاهن أو غيره وإن وجب عندنا أو لا من الحيض
المطبق وذو الأور لا إذا أفاقتهما وكلا في صحته عندنا لاعتدلا ولا من المعنى عليه مطر ولو بقت
من النسبة على الاشبه وعليه الأكثر خلافاً للمفيد والمستفيض فصح أصوم مع سبق النسبة ونفياً
عنه القضاء ولا يخفى بين القولين بالنسبة إلى القضاء بعد الاتفاق على نفية بسياق أن الأظهر لا يخفى
نفية مطر نعم قطعه فيما لو افطر عاصداً في نهار نوى صوم ثم اضطر عليه في بعضه ففطر عليه الكفارة
على الثاني دون الأول وهو الأقرب ولا من الحيض والنفس ولو صاف ذلك أي أقم أمثال
عليه بالمقام أو أقر من نهار أو غير من من النقص والأجرام والخبر الخطأ فصح على استحقاق
الإصداك ولا يبيع من الصبي الغير المميز ويصح نضوم من الصبي المميز بأوقافاً للشيخ وجماعة
خلافاً لآخرين فتميزاً أو أدباً ولعله لا أقوى ويصح من المتخاضة مع فعل ما يجب عليها
من الأعمال الثلاثة في الكثرة والعقل الواحد في المتوسطة ويصح من المساف في السنة المعقبة
المستطرفة أو حضرة أو سفر خاصة على قول من هو بل يجمع عليه كما يظهر من جمع ولا بأس به
وإن كان الاحوط عدل التعرض لا يقع مثل هذا التعرض ويصح منه في ثلثة أيام لدم المنعة وفي ثمانية
عشر بد البدنة لمن أقام من عتات قبل التعرض عاملاً كما سياتي بيانها في الحج إنشاء الله تعالى
ولا يصح منه في الواجب غير ذلك على الأشبه الأظهر وهذا أقوال أهل الاشكال في ضعفها
إلا أن يكون سفره أكثر من حضرة أو غيرهم الأقامة عشرة أيام فانه يصوم في المقامين قطعاً
يتم الصلوة فيها وأما المفيد بغيره أقوالنا أنها الكفارة وعليه الأكثر ولعله لا يظهر ولكن
المنع مطر أحوط إلا ثلثة أحاجته عند قبر النبي صلى الله عليه وآله للصحيح والحق المفيد في
الأئمة عليهم السلام والصدقات والمحلى الاعتكاف في المساجد الأربعة ولم اعرف دليلها
والصبي المميز وكذا الصبية يؤخذ بالصوم الواجب لبيع سنين استحباباً مع الطهارة وفاء بالجماعة
لكن بلية منهم جعل في البيع مبدأ التشديد وقبله مبدأ الأخذ وظاهر الصحيح احتياطاً بالبيع أولاً

عليهم السلام ان انفسهم انما يؤمنون بالحق كما عليه اخرون ودل عليه جملته من النصوص ولعله
الاقوى والمؤيد وغيره عن النبي حتى يصوم قال لا تقوى على الصيام وظاهره عدم التحريم بجملة
وان المناط والطاقاة الا بالملك ويلزم كل منهما ويجوز ان لا يتحدد بالبيع وغيره عليه بوسوء
على الغائب من عدم حصول لطاقاة الا بالملك ويلزم كل منهما عند البلوغ او بعده ولا يقع الصوم
من المريض مع التضرع به ولو تخوف زيادة المرض وبطلان ما له او بحصول مشقة لا يتحمل مثلها عادة
او بحصول صغرها ويصح له التضرع او انظر به وفي الحاق الاحتمال المتساوي بها وجه قوي
في تمامه اي تمامه مطلق الصوم ولو كان فاسدا وهو اسبغته واجب ونكته ومكروه ونحو
الواجب ستة صوم شهر رمضان وصوم يوم الجمعة وصوم النذر وما في معناه من العهد واليمين
وصوم الاعتكاف على وجهه ياتي بياضه في ثلثة اشهر متتالية الصوم الواجب المعتبر **اشهر رمضان**
فالنظر فيه في امور ثلثة علامته وشروطه واحكامه **علامته** من شرطه وجوب عليه الصوم
ولو انقضى بالرقية اذ لم يحصل له بيبته ولو روي شايع بين جماعة ما من النص من طولهم على
الكذب وحصول من غيرهم العلم والظن المتأخر له على قول او معنى من شعبا ثلثون يوما وجوب الصوم
لزم ينفي شيء من ذلك قيل والقائل الذي يقبل الشاهد الواحد واستدل به بان فيه احتياطا
للتصوم وبالصحیح وفيها نظر وقوله خاصة يرجع الى الصوم بمعنى انه انما يقبل بالاضافة اليه
نقطه دون غيره فلا يثبت به اول ما عدا شهر رمضان ولا اقله لو كان من شهرين او عدة او مدة
خوطها ونحو ذلك نعم ذلك يثبت به هلال شوال بمصر فثبت منه تبعاً وان لم يثبت بشهادته
اصالة وقيل لا يقبل مع الصحیح التقاع النعيم الا خمسون نفسا عدا لقسامة او اثنين عدلان
من خارج البلد والقائل جماعة من القدماء للصحیح وغيره دلالة لها بقول المحققين مطر بل مع
اليقين خاصة ولا على عدم قبول العدلين من داخل البلد كذلك مع التهمة في شهادتها كما هو الواقع
والظاهر من سياقتها وجع فالأكلام فيها وقيل انما كل الاكش ومنهم جملته من الهداء يقبل شاهدان

ماورد

ان عدلان

ان عدلان كيف كانا متحققا او غيرهما كما ناهى عن خارج البلد ودخلها وهو الاظهر الا اذا قيل حصل
تتمته في شهادتها فلا تقبل القائلان ولا اعتبار في صحة الشهادة بالجدول وهو كما قيل حساب
لخصوص ما خولف من بين لقب واجتماع مع الشئ ولا بالعدد بأي معنى فتم سواء بعد
شعبان ناقصا ابدا او مضيا ناقصا ابدا او بعد شهرة تاما واخذ ناقصا مطلقا او عدل شعبة
وغيره من هذا لا يجب او غير ذلك ولا بالعبودية او غيبوبة الهلال بعد الشفق ولا
ولا بالتطوق بظهوره انفسه في يومه مستديرا ولا بعد خمسة ايام هلال من شهر رمضان ليلة
الماضية لذلك وفاقا لاكتش وفي العمل له في شهر ربه قبل ان والعدم قد دواضلا
بين الاصحاب الا ان الثاني اظهره ونحوه حتى ان شريح الغلبة وظاهر جماعة الاجماع عليه ومن
يجب لا يعلم الا لله كالحجوس توضح ان يحكى لصيام شهر معلب على ظنه انه شهر رمضان
فيجب عليه صومه فان استمر الاشتباه في الشهرين قطعا جاز ما فعله عن صوم شهر رمضان
فيجب وكذا ان صادقه ووافقه او كان بعد ولو كان قبله استأنف الصوم عن شهر رمضان اذ
او فضاء ويحق باطن حكم الشهر في وجوب الكفارة بان ادا يوم منه وجوب متابعتها وانكاره
ثلاثين يوما ولو لم يرا الهلال واحكام العيد بعده من القدرة والقطعة ولو لم يظن شهره خشي في كل
سنة شهره عيا للمطابقة بين الشهرين وقت الامساك عن المفطرات من طلع الفجر الثاني
في كل الاكل والشرب مثلا قبله حتى يبين خبيطة وهو الضوء المستطير في الانق والجماع حتى
يبقى بظلمة قده الدماخ والاعتسار بناء على الاحتياط من بطلان الصوم بتعدد البقاء على
على الاحتياط وياتي على القول الاخر جواز في الشهر كما سبق وقت الانقطاع ذهاب الظلمة
عن قبة الدرس الى ناحية المغرب كالصلوة ويحب تقديم الصلوة على الانقطاع الا ان تنازع
نفسه ان يكون هناك من يتوقع انقطاعه ويتطهر والمدا بالصلوة المأمورة بتقديمها في النص
والفتوى هي الصلوة في وقت فضيلتها فكفي في تداوية السنة بتقديم الاولى اذا اتفق الاطباء
عند وقت فضيلتها **اشهر رمضان** في بيان شرطه الوجوب الوجوب وهو ستة

البلوغ وكما العقل نولم بلغ الصبي أو أفاق المجنون والمغري عليه في إنشاء النكاح لم يجب عليه
الصوم مطر الاما اذا كرهه كرهه كمالا بخلاف الامن الشيخ في احد قوله في الصبي نأوجه عليه
اذا بلغت النية وبلغ قبل المزايا وهو نأوجه بل على خلافه الاجماع في صريح السام والكنه احوط
وان كان الاول لا يظهر والفقهاء من المدعى المراض والاقامة وحكمها من كثرة القراء والمعتبة
به والاقامة عشه او مضى ثلثين يوما متى دنا فلا يجب على المريض المخفض به ولا على
الذي يجب عليه التقصير في الصلوة ولو نزل السبب مرضا كان او سفلا قبل المزايا واليتناول
شيئا من المفطرات ولم يفعلها نزل الصوم وامسك واجبا واجبا عن مرضه فلا يجب عليه
القضاء بخلاف النصوص وما ورد في المسافة بخلافها من التحجير يجوز على اذا طلع الفجر
وهو خارج البلد لم يدخله فهو التحجير انشاء صام وان شاء افطه كما في الصحيح وبه اجمع
وكان كمال السبب كاشا ما كان حتى تسفر بعد ذلك وان اقبله والحال بانه قد تنازل شيئا
اخر فعمله مفسد لم يجب عليه الصوم ولكن امسك ذبا وعليه القضاء واجبا وتخلي من الحيض انما
فقطصها بغيره والقضاء وجوبا وان حصل العتس قبل الغروب او انقطع بعبد الفجر الثاني في بيان
شروط القضاء وهي ثلثة البلوغ وكما العقل والاسلام فلا يقضى ما فاته لصغيره من كان
حين الفوات لم لا يجوزون مطيعا كان ارادوا بيا لم يقض لها او انشاء استوعب يوم الفوات لم لا او
كفرا صلى مطلقا بخلاف فيما عدا الاعفاء وفيه اذا بلغت النية ليل او نية مع عدم البيت خلاف
والاظهر الاشهر عدم القضاء فيه ايضا وقيل بوجوبه مطر او اذا دخل على نفسه سبب الاعفاء وهذا
ولا سيما الثاني احوط والى المدعى يقضى ما فاته ولو في أيام سارته وكذا كل تارك للصوم يجب
عليه قضاء عدل اربعة يعني الصبي والمغري عليه كما في عاسلا كان في تركه او اصابا
احكامه ففيه مسائل خمس **الاول** المريض اذا استمره المرض الذي افطه معه في شهره مضان الى
مضان اخر سقط عنه القضاء على الاظهر للاظهر لا شهره وقيل يجب وهو احوط وتصدق فرائد
من شهره مضان الماضي بعد من طعام ويستفاد من الصحيح تعدد الحكم الى من فاته الصوم بغير

مريض

مريض ثم جعل له المرض واستمر وهو احد القولين في المسئلة واظهر وقيل بتخصيصه باذا فاته
بالمرض فيبقى في غير وهو احوط ولو لم يكن بينها وكان في من مده القضاء قبل الثاني واعتد
على هاتين الوقت فلا ضاق عن حوله مانع عنه فلم يقض صام الحاضر وقضى الاول اجراء ولا نقا
عليه على الاشهر لا ظهر وقيل يكفي وهو احوط وثبت ذلك القضاء لها وانما لم يرضه عليه في ذلك
الوقت وعدم تلاصاق الوقت عدم على انك صام الحاضر وقضى الاول قطعا وكفى عن كل يوم
منه بعد من طعام وجوب على الاشهر الاقوى **الثاني** يقضى عن الميت الذكر اكبر ولاده الذكر
الملازمة من ليس له اكبر منه وان لم يكن له ولد متحدد مع بلوغه عند موته قطعا واره
على قوله يجب عند بلوغه ما فاته من مرضه وغيره من الاعضاء المسوغة للميت ان كان ما عكن
من قضاء له ولم يقضه على الاشهر لا تقوى حتى ان جراحة ادعوا عليه اجراء والا حوط قضا
ما فاته مطر ولعل من فيه عند سكا يقضه اطلاق النص والفتوى وان كان بتخصيص الوجوب
بقية كما قد تناوفا في الجراحة لهله اظهر واقوى ولومات في مرضه ذلك ولم يكن من القضاء
لم يجب ان يقضى عنه اجراء فان استحب عند جراحة وعنه في ظاهر المتن الى الاحباب ولا
به وان كان استركا عليه جراحة لهله احوط لظاهر المتن في التحجير وسوى في جملته من المعبرة
ثبوت القضاء عن المسافة مطر ولومات في ذلك النص لكنها مع قصورها اكثرها سند وضعف
بعضها دلالة ثم اسعاصلا بها على الشيخ في بيان قد رجع عنه الى ما علمه الاكثر وهو
ان الاولى حركات التمكن يتحقق الاستقراء صديا عليه الاجماع وهو الاظهر ولو كان
له وليان فصاعدا قضيا عنه بالخصيص فاذا لاكثر ولو تربع بعضهم ما في بعضها ما يجب
على الاخر صرح على الاصح وبه في ذمة الميتة من الواجب على القطع ويقضى عن الميتة ما فاته
من الصيام على نحو ما يقضى عن الميت بخلاف في الجنون وعلى قدره واخلاف في وجوبه على
من اشرك كما في الجد في الاحكام غالبها ودلالة المعبرة عليه ومن الاصل وضعف انما حال
من الاشهر لك هذا وقصور دلالة المزايا فان غايتها الجنون وليس محل خلاف فتصحب المعبرة

منها سند لما لا يقول به الاكثر وهذا اظهر واما جماعة خلافا للاخيرين فالاول **شأن** اذا كان
الاكثر من كبر ولادة انتهى فلا قضاء عليها وجوبا على الاشهر الاقوى وقيل عليها وهو احوط
واذا على المختار فضل جميع فقد اكبر ولادة الكور على كبر الرجال كما يقتضيه اطلاق الجميع
وغيره ام لا كما يقتضيه الاصل وعدم ما لم يبعد نفي الوجوب عن اكبر النساء وجران والثنائي
اقوى وان كان الاول احوط واولى وكما لا قضاء كذا لا يذهب على الاول وقيل يتصدق من
استكره عن كل يوم يمد ولما قل الشيخ وجماعة بل المشهور كما قيل ولو كان عليه شهر ان متابعوا
جان ان يقضى في الشهر او يتصدق عن شهر واما ما للشيخ وجمع المختار في سنده ضعف خلافا
الحق ما وجب قضاءها الا ان يكون من كفارة بحرية فيختار بينه وبين سائر الاطهار من مال الميت
وهو خيرة جماعة ولا يخفى عن قرب وان كان الاحوط وجوب القضاء مطلقا اختيارا بغير تارة
اصحابنا **ق** فاقى صوم رمضان تحريم مع سعة الوقت في الافطار والقوم حتى ينزل
الشمس على الاظهر لا شهر وقيل بتعين عليه الصوم وهو احوط ثم بعد الزوال يلزم منه المعنى
فيسد خلاف فان افطاره غير علة ثم واطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد ولو عجز ما لم ينل
ايام وجوبا على الاشهر لا قورة اظهر واحسن بقضاءه مضافا غير كفارة النذر المعين
حيث اخل به في وقته فلا تحريم فيه مطلقا عن الكفارة وكذا كل واجب غير معين
كالنذر المطلق والكفارة وبه صرح جماعة خلافا للمالكي وغيره فيجزم الافطار وفيه قوة
مع انه احوط وينبغي القطع بعدم وجوب الكفارة **ق** من فسد عمل الحائض حتى خرج
الشهر والمروى في المعية ان عليه قضاء الفلأى والصوم معا عليها الاكثر ومنهم المذا
في المعية ولكنه هنا قال الاشبه قضاء الفلأى حسب الاجماع عليه دون غيره والمعية محل
باجود منها والاول احوط واولى ان لم يكن اظهر اقوى واما بقية اقسام الصوم الواحدة
ذكرها في ما كتبها ان شاء الله تعالى وفيها غنى عن ذكرها هنا والندب من الصوم اقسام
ايضا فمنه ما لا يخفى وقما متعينا كصيام ايام السنة فانه يستحب صومها مطلقا ما اعتنى

فان الصوم

فان الصوم جنة في النار كما في التوبة وفيه الصائم في عبارة ما لم يستحب مطلقا في
القدس الصوم واما اجزى به ولو لم يكن في الصوم الا الاستتاع من حيفض حظوظ
الى البهيمية فبوجه التشبه بالسلالة المرحانية يكتفى به فضلا ومنقبها ومنه ما يستحب
معها وهو كذا ولكن المؤكد منه اربعة عشر صوما ثلثة ايام من كل شهر وهي على الا
الاظهر اول خمس من الشهر واول اربعة عشر من الشهر الثاني منه واخر خمس من الشهر
منه الشهر واول اربعة عشر من الشهر الثاني وفيها اقوال اخر فقد كثر الحديث عليه في السنة
المشهر وفي الصحيحين بعدل صوم الدهر ويذهب به رجلان الصمد ويجوز تأخيرها من الصيف
الى الشتاء ويكون مؤذيا للسنة بل يجوز التأخير اختيارا كما يستفاد من اطلاق النصوص
وهو صرح به جماعة وان نحن بقصد كل يوم بله هم او بعد من طعام وصوم ايام البيض من
كل شهر يعني الثالث عشر والمربع عشر والخامس عشر والمشهور في وجه التسمية انها
لبياض ليا ليلها جمع بضوء القمر والمروى توجبها بانام عليه لما اصابته الخطئة است
لونه فالصوم هذه الايام وعلى الاول يحتاج الى حذف الموصوف في العبارة بخلاف
فانها على ظاهرها باقية وصوم يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة ومولد النبي
صلى الله عليه واله وهو التاسع عشر من ربيع الاول ومبعثه وهو التاسع والعشرون
من رجب وهو الاثني عشر وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة وهذه الايام
هي الاربعة التي يصام فيها في السنة كما في النصوص والنصوص يتأكد استحباب صومها
مستقبضة بالخصوص ولا يتأق الاول فانها فيه كادت تبلغ التواتر بل متواترة في جملة
منها ما صوم به بعدل صوم سنتين سنة وفي بعضها كفارة سنتين سنة وفي اخرها بعدل عند الله
عنه جمل وكما صام مائة حجة ومائة مرة من وقته متبيلان وهو عيد الله تعالى الاكبر ويوم
عنونه من لم يضعفه عن الدعاء المقصود به في ذلك اليوم كنية مع تحقق الهال والعل
التياسر فيهم وغيره ومع فقد الشطين فالاولى التمسك واما المشهور بجمها بين النصوص

عند

المعينة والناحية بقول طلق بجل الاولة على صورة حصول الشهرين والاخرة على تقدير
بشهادة المعينة مضافا الى الاجزاء في الغنية وهو ان من يجمع بينها بجل المعينة على النقية
او الناهية بصومه بنية السنة وصوم يوم عاشوراء خوفا بحساب الخبز عليهم السلام يعني
خلاف اجله بجله الاجزاء في الغنية قالوا اجماعا بين ما ورد في الله بصومه وانه كفارة
سنة وما ورد ان من صامه كان خطه من ذلك خطا لا يادوان سر جنة عليهم اللعنة
ولا شاهد على هذا الجمع من رواية بل في جملة من الاخبار المانعة ما يندخل في ذلك كغيرها
غير نقيية الا سائدا شاذة فلا يمكن ان يثبت بها تحريم ولا كراهة ولا يخص بها العورات
باستحباب الصوم بقول مطر وانه جنة ويكفي في الاستحباب بالخصوص بقول الاصحاب حنفية
اجماع الغنية ولكن في النفس بعد منه شيء جامع احتمال تقبل الصوم على وجه الخبز بما ذكره من
من استحباب الامساك عن المقطرات الى بعضها كما في النص ويخفى ان يكون العمل عليه وصوم يوم
المشهور انه المباح والعشرون من ذلك في رواية اخرى في الله الحامس والعشرون منه وفي رواية
مولانا امين المؤمنين عليهم السلام بخاتم تركوه فبداية الولاية وكل خير وجعل قيل
نشرها وفي رواية الاثنين والخبز والاسكا في الاستحباب اذ في يوم الجمعة الا ان يصوم معه
ما قبله وما بعده وبغيرها قال في صوم الاثنين والخميس منسوخ وصيام السبت منه عند الجمهور
خلافه نعم وبغيره فنادم يوم الاثنين فالاولى ان صامه بل صيام يوم الجمعة ايضا في المكاتب
التي هي لكنتها معارضة باجود منها فخالفة للنقية فالعمل بها الى اقل ذي الحجة وهو
النهج بجل على ثبوتها وعليه السلام وصيامه بعد صيام سبئ شهر كما في الخبرين بل ثمانين
كما في اخر وفيه صام اتبع كسب الله تعالىه صوم الله وصوم رجب كله وشعبان كله او ما ينسب
منها فقد انتفاضت الصوم بل تواتر بذلك وما ورد في خلافها في شعبان شاذ لا خلاف
ويستحب الامساك بشعبان الصائمين في سبعة مواضع المسافة اذا قدم بلده او بلد يقيم فيه
الا فانه عشرة فصاعدا بعد انشغال مطر او قبله وقد كان تناول وفعل مضطرا كذلك في

اذهرى وكذا تحريك الحامض والنفساء والكاف والصبي والمجنون وانغمض عليه اذا زالت
في انشاء التماس مطر ولوقيل ان والاولى يتناول بالنص والاجزاء في الجمع الا الكاف والاصح
اذا زاد عنه ما ولم يتناول في قيل بوجوب الصوم عليه ما وهو احوط كما لا ينبغي
صوم الضيف من غير اذن الضيف اذا كان ندبا ولا المنة من غير اذن المنة ووجوب الولد من غير
اذن الوالد ولا المولى من غير اذن المولى انتهى عن اجماع في خصوص المستفيضة الا ما ان يتعلق
منها بمن عدل المنة في فنية الاسانيد مع قصور دلالة جملة منها على الحق من ظهور جملة
اخرى في الكراهة وما ما يتعلق بها فهو وان صح سند الا انه معارض بالمثل ومقتضى اجماع الكثر
كما عليه السيدان في التجرل والغنية وغيرها وفيها الاجماع عليها وفي العبد والضيف والمنه
فيها وفي المملوك اخر مئة حتى اتى جماعة الاجزاء بالمنع فيها احوط وان كان في تبعية نظره لاحتمال
اختصاص بالمنع في كلامهم بصورة النهي عن صومها كما يشهد به بعضهم والتحريم فيها مقطوع به
واما غيرها فالاصح انك ههنا لا مع النهي بالحكمة ومن صام ندبا ودعى الى طاعة لا افضل له
الا فطرا ولا فتر بين دعائه اول النهار واخره ولا بين معنى الطعام له وغيره ولا بين من يشوق عليه
وغيره نعم يشهد بكونه مؤسرا وليس في العبادة اشتراط جملة من الروايات اشتراط عدم الاختيار
بصومه كما قيل بل هي مطلقة نعم في بعضها التقيد بذلك ولعله محمول على اشتراطه في ترتيب
الثواب المذكور وهو انه يكتب له صوم سنة وذلك وبذلك ليجمع بينه وبين ما دل على انه يكتب له
بذلك صوم عشرة ايام ^{من} من الصوم صوم العبيدين الفطرية والاضحية ايام التشريق وهي
بعد العيد لمن كان معنى مطر على الاشهر الاقوى ولا فرق بين الناسك الحج او غيره وغيره ولا بين
من يصومها عن كفارة مثل اغيره على الاقوى وقبل القائل في انها الحرم يصوم شهرين منها
وان دخل فيها العبيد ايام التشريق والقائل في اشهر الحرم ورواية زسارة الصحابة والمشهور
عنه المنع لمورد رواية وغيره كما قد مر من المذاهب الاربعة وشذوذها وصوم اخر شعبان الذي
يشان فيه انه من رمضان بنية القاص المعهود وهو مضان بلا خلاف فيه ولا في استحباب

صومه بنية شعبان وصوم نذر المعصية يجعله شكلا على ذلك الواجب او فعل المحرم ^{جزا}
 على العكس وصوم الصمت بان ينوي الصوم ساكنا لا ان يصوم ساكنا وصوم الرجال كلك ^{هو}
 على الاشهاد ان يجعل عشائه سحرة وهو الاظهر وقيل صوم يومين ليلة وقيل بمحصله بكونها
 وهو حسن من حيث التحريم واما من حيث حصول الوصال ^{فانما هو} الشد على المنه عن تناول الطعام خصوصا في ذلك
 ان لا يأتي به بالتفصيل لتأني فلا وكان يحرم هذه الصيام الثلاثة كذا تصد على الاقرب وصوم النذر
 سلفا على وجهه بوجوبه نصرا عما استثنى من المنذور والمقيد به وثلاثة الهدى وبديل اليد
 ويفهم من تقيد بالواجب جواز المنذور وقد علم الكلام في الجمع **فصل في الواجب وهو**
الاول المديف يلزمه الاضطرار لموقع الظن ^{فصل} في الواجب فيه الى ما يجادلوا به فيجب في مثل
 سابقا وبقول من يفيد قوله الظن ولو كان كاذبا ولا فرق بين كونه في زيادة وشدة بحيث
 لا تتحل عادة او يطول البرء وحيث يحصل له ان يقرب بالضرورة ولو تكلف لم يجز اجماعا وفي حكمة التعيم
 الذي يقتضي الصوم انفسا من الداء على الاقرب للصحيح اذا خاف على عياله من الرمد او فطرا ^{فصل}
 الخوف فيعمل ما لو لم يقن النفس بل احتمل اصابة لا متساويا لصدق الخوف عليه حقيقة ولو خاف
 وعليه فيتوجه الاضطرار لكن ظاهر العبادة وعيها اعتبارا لظن فان تم اجماعا ولا فاما المتوجه ^{فصل}
الثانية المسافر حيث يجب عليه قصر الصلوة يلزمه الاضطرار ايضاً ولو صام ما لم يوجبه
 اي لكفا لا فطرا وقضاء اجماعا ولو كان جاهلا به لم يقض بخلاف وفي الحاق الناس به
 ام بالعامد وجهان بل قولان والاحوط الثاني وان كان في معتنه نظر ولو علم اجماعا والناسي
 في شاء انهاء افطره وقضا فطرها **الثالثة** الشوط المعصية في صل الصلوة معتبة وقضا الصلوة
 ويشترط زيادة عليها في قضا الصوم بنية النية السلف لئلا عند جملة وقيل انشطان في حرم
 قبل المن والى فيقطع معه مطلقا ويصوم مع عدمه كذا والفقهاء المنذور وجاعة من القدماء
 والمتأخرين وتلجب ان يقصر في الصوم مطلقا ويخرج قبل الغروب ولم يثبت التسليم ليل
 القول المرقص وجاعة وانشاء الاختلاف الاضطرار الاضطرار في الجمع بينها والذي يترجى في النظر
 اختلاف

في الفهرست

هو القول

هو القول الوسط وفي المسئلة اقوال اخره فكل عدل المجتهد مشرقة في الضعف والاحوط ان
 لا يسافر الا قبل ان والى مع ثبوت نية بنية السلف وعلى التقديرات والاقوال لا يجوز ان يقبل
 الا حديث يتعدى جلد من البلد الذي خرج منه او يخفى اذ لا اتفاقا فتوى ونفسا **الرابعة**
 الشيخ والشيخ انما يخرج عن الصيام اصلا وشدق عليها عليه مشقة جاز لها الاضطرار بخلاف
 وتصدق او وجوبه عن كل يوم بعد من طعامه وقيل مدين وهو احوط وان كان المداظر ولا فرق
 في وجوب التصديق مطهرين الصومين عند جماعة وقيل بالفرق بينهما والله لا يجيب عليها
 مع العجز وهو الصورة الاولى والله انما تصدق ان مع المشقة خاصة يعني الصورة الثانية
 والفقهاء المقيد والسيدان وجماعة بل الاكثر كما قيل والله اظهر ولكن الاقوال احوط وهل يجب
 عليها القضاء مع القدرة الاضطرار لا شهر نعم ولا يظهر الا اذا قا المجمع وذوالعطاء فيض
 امله وهو لا يلازم في صاحبه ولا يمكن من ترك شرب الماء طولا للثبوت ويقطع بالنس
 والاجماع ويتصدق عن كل يوم بعد من طعام ثم ان يرى قضي ما فات به خلاف في وجوبه
 واما التصديق ففي وجوبه خلاف والاحوط وفاقا لكثير التفصيل بين استمر المرض فيجب
 بدلا عن القضاء وعدمه فلا خلافا للشيخ وجماعة فاه جيب ومطرو هو احوط واولى وانتم
 يقف لهم على جهة تعديدها واجمال المقرب وهو ان يتقرب زمان وضعتها المضعة القليلة
 اللين يجوز لها الاضطرار اذا خاف فتعلق ولدها ونفسها اجماعا ويتصدق فان لكل يوم مدين
 طعام في الصومتين على الاشهاد لا قويا وقيل بالتفصيل بينها فيجب في الاولى واما الثانية
 فلا ويقضيان ما فاتهما على الاشهاد لا قويا ولا فرق بين في المذبح بين الام وغيرهما ولا بين
 المتبرعة والمتاجرة ان لم يقصرها مفاها وان نام بحيث لا يحصل ضمير على النطق ملا
 فالاحوط عدم جواز الاضطرار **الخامسة** لا يجيب صوم النافلة بالشرع نية بخلاف ذلك
 كبر افطاره بعد ذلك وال الا اذا دعي الى طعام لم يجز كرامة **سادسة** كلما يشترط نية المتابع
 اذا افطر في الاضطرار لعلمه كخبر من من وسفخر من من بعد زواله مطلقا كان قبل تجا

هو القول

التصديق وبعد كان الصوم شهرين أم ثمانية عشر أم ثلثة على الأظهر وقيل بموجب الاستيناف
فكل ثلثة يجب تكافؤها سواء كان بعد عام أو لا ثلثة الله تعالى من عام يومين وكان الثالث العيد
وبما زاد على هذا فاستحبوا اختصاره من البناء مع الإخلال بالتتابع للعدة بصيام الشهرين المتتابعين
والاستيناف وغيرهما هو ما لو افطر لعدة استأنف قطعها إلى ثلثة مواضع من وجوبه
صوم شهرين متتابعين فصام شهر ومن الثاني شيئا فلو يوم ومن وجوب عليه صوم شهرين
وشهر من عهد يومين فصام خمسة عشر يوما على الأشهر الأقوى وفي صوم ثلثة أيام بدل
عن هذا التصريح إذا صام يومين منها وكان الثالث العيد افطر وأما الثالث بعد أيام التثنية
أن كان مني للعتق وإطلاقها يوم صوم الأختين والفتوة كما هو ظاهر العبارة وجماعة خلا
وأخرين فقيده بالفتوة وهو احوط وإن كان الأقل أظهر ولا يجوز أن يتفرق لو كان الفاصل بينها
غيره أي قبل العيد مطلقا على الأشهر الأقوى وهو يجب للمبادأة إلى ثلثة بعد ذلك وجها
كتاب الاعتكاف وهو لغة الاحتباس والتلبس الطويل وشعاع التلبس المحصور لأجابه
واستحبابه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع ويستفاد من الصوم أن أفضل أوقاته العشرة
وأخر من شهر رمضان والكلام فيه يقع في مشروطة وأقسامه وأحكامه **أقسامه** وطهارة
النسبة كما في كل عبادة والصوم ندب إذا كان أم واجبا من رمضان أو غيره وبالجملة لا يعبر
لأجله بل يكفي حصوله على أي وجه تفقوا على هذا أنه لا يصح الاعتكاف إلا في زمان
يصح صومه ومن يقع منه الصوم فلا يصح في العيدين ولأمن الحائض والنفساء والمرضى
المتضرين بالصوم والشيطان ثالث العدة وهو ثلثة أيام فلا اعتكاف في أقل منها ولا خلا
في دخول ليلة الثاني وفي دخول ليلة الأول خلاف معذور والأقرب التحريم وفاقا للفقهاء
والراجح المكان وهو كل مسجد جامع جمع فيه إمام عدل ولو غيب إمام الأصل وفاقا للفقهاء
وجماعة وقيل لا يصح إلا في أحد المساجد الأربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة
والفالكل الآن حتى في جماعة منهم للجماع وهو الأظهر وهذا أقوى الأضام مشددة في الضعف

والخامس الإقامة في موضع الاعتكاف فلو خرج عن المسجد يوجب بدنه لا يلعبه على الأقل
أبطله وكذا لو صعد مطبخه على تولى قول لا لكن الاحوط أنه هذا وسابقه الاضروقة
كتحصيل ما كوله مشوب وفعل الأول في غير منزله فيه انقضاء وقضاء جماعة من بول
أو غائط أو غسال واجب لا يمكن فعله فيه وهو ذلك لا بد منه ولا يمكن فعله فيه والأقرب
معهما بقدره لأن والها نعم لو خرج عن كونه معتكفا بطل مطلقا وكذا لو خرج مكرها أو ناسيا
فطال أو لا يرجع حيث ذكرنا أن اعتكافا بطل كذلك على الأظهر وفاقا لجمع أو طاعة مثل
تشييع جنازة مؤمن برأسه مطلقا وعبادة بعض كل وشهادة تحل أو إقامة إن لم يمكن
بدون الخروج سواء تقيت عليه أم لا ولا يجوز أن يجلس لو خرج لشئ من الأمور المذكورة
تحت الإطلال قطعا ومط على الأقوى ولا أن يجلس تحت الخلال احتياضا وفاقا لجماعة من القدماء
ومنهم من تقي مدعيه عليه إجماعا خلافا لآخرين منهم ومن المتأخرين فيجوز والأقوى احوط
وأولى أن لم يكن أظهره أقوى ولا يصح خارج المسجد الذي اعتكف فيه فيرجع الخارج
لضرورة اليه وإن كان في مسجدا أفضل منه لا مع الضرورة كضيقة الوقت فيصليها حيث
يمكن مقدما للمسجد مع الامكان احتياطا ومن الضرورة إلى الصلاة في غيره إقامة لجمعة
فيه دونه وبلوغ الضمى ولا تنقح الصلاة أيضا للتهيئتها لا يمكن شرفها الله تعالى فيصلي
إذا خرج لضرورة بها حيث شاء ولا يختص بالمسجد **أقسامه** فوجب وتنبها واجب
فأوجب بئسده ومشبهه من عهد يومين ونياية حيث يجب ويشترط في التمسك وماني
مضاء إطلاقه فيعمل على ثلثة أو ثمانية بها فصاعدا أو بالائتافها كذا يوم لا يزيد
وأما غيرها فنحسب المنه نأقصر عن الثلث اشتراط في صحة كمالها ولو من نفسه وهو
الواجب بئسده بالشرع فيه بله اشكال مع تعيين الزمان ويشكل مع الإطلاق ولكنه احوط أن
لم يكن أظهره في التفتيح أنه لا خلاف فيه والمندوب ما تبرع به من غير موجب ولا يجب
بالشرع فيه على الأشهر الأظهر وقيل يجب وهو احوط فإذا مضى يومان ففي وجوب الثالث

قولان والمدة في الصحيحين انه يجب وعليه اكثر وهو الاظهر وقيل لو اعتكف فلما انتهى
 الخياط في اذنه فان اعتكف يومين آخرين وجب الثالث وهكذا يتصل الى كل ثالث وهو
 الاقوى والقائل جماعة من القدماء بل طاهر بعضهم انه متفرع على القول بالثالث فيما مضى
 وهو ظاهر لعدم القائل بالفرق ولكن طاهر لمصنف وغيره وجوده وهو ضعيف احكامه
 فمسائل يجب الاعتكف ان يشترط في بقائه المتفرع فيه عند العاصف كالحكم اجماعا ^{في}
 عنده وان مضى يومان وقيل يجوز ان يشترط اجماع فيه مطلقا ولو اقرت بما في صحيح من شرطه لم يكن
 بعارض ولعله الاقوى واما اجماعه فمطلوب لا يخرجه من اختصاصه الاول وهو احوط والفرق في جواز
 الاشتراط بين الواجب وغيره لكن محله في الاول عند الاحتياط وقتئذ واذا نهى الوقت
 الشرعي بخلاف المندوب وانته عند كل هو ظاهر لصوم وانما خصت به دون المندوب وسرع
 عزمها بناء على ان اطلاق المندوب عن هذا الشرط يقتضي نزعها وعدم سقوطه فلا يؤثر فيه
 الشرط الطارئ سيما مع تعيين زمانه وجوبه في المطلق يجوز ان يشترط فيه عند كسره واما جواز
 هذا الشرط حينئذ بخلاف فيه وينبغي تقييده هنا بالعاصف لا اقترلا لما قلناه فان مقتضى
 التمسك واما مدة الشرط قد اشار اليها فان شرط جازله الاجماع مطلقا حتى في الواجب ولو بد
 الثالث في المندوب يجب القضاء في المندوب مط وكذا الواجب المعين اجماعا واما المطلق
 فلهذا ليس كذلك كما قطع به جماعة لبقاء الوقت وعدم دليل على السقوط بالشرط واما الثابت
 به جواز التبرع عن الاعتكاف حيث يجب ولا يلزم بينه وبين سقوط الامر الباقي مضاهي
 الى اطلاق الصحيحين وهو يشتمل صورتي اشتراط التتابع حين الاجاب وعدمه لكن احدها
 في وجوب الاعادة من مائة والآخر بمحتمله واعادة ما بقي يمكن الجمع بينهما على التقدير الثاني
 يحمل الاقل على اذا لم يتم اقل الاعتكاف والثاني على ما اقر به فصاعدا ولما يتم العدد
 الواجب وهذه صورة اربع من الواجب بالندم المقصود بالشرط فموجب للقضاء في المطلق منها
مط على التفصيل ولا في المعين منها ولو لم يشترط على به ثم مضى يومان في المندوب حيث

الاولى

على المروية

على المروية السابقة وكذا اذا تم لخامس وجب السادس وهكذا ولو عجز عن تمامه في يوم
 من مائة وصحت ونحوها خارج فاذا زال العاصف وجب القضاء مندوبا كان فوجب
 او واجبا بالندم وشبهه معهما كان او مطلقا مشروطا فيه التتابع ام لا كما هو ظاهر المطلق
 القصصين المتدارك فيها سابقا ولكنها اختلفوا من جهة اخرى قد منا ولا يجب في تعيين العاصف
 من مائة حيث لم يتم اقل الاعتكاف مط ويجوز لها او البنا لواني به فصاعدا ولما يتم العدد الواجب
 ولكن كلف لا عادة في جميع الصور احوط التتابع يجوز على المعتكف ولو تدبر مط الاستماع
 بالثناء جماعة ومساو تقييلا والاستملاء والبيع والشراء كل بكل بجاء كل في الاعتكاف مدعي
 الاجماع عليه وعلى ساد الاعتكاف بها وشتم الطيب بل استعماله مطلبا في مدعي
 عليه الاجماع والا قرب لعدم التمسك باجماع مط واما الجماعة فمطلوب لا يخرجه من تيمم
 بها اجمع وهو احوط لا استماع في الاعتكاف للمسافر للعاصف عليه وعلى وجوب الكفارة في تيمم
 وقيل يجوز عليه ما يجوز على الحكم والقائل بالتيمم في الاجل وهو احوط وان كان في تعيينه مطلبا
 للاصل والندم ثبت ذلك من جهة ولا امانة وان جعله في طه واية فان لم يقف عليها في
 مدة سلة لا عمل عليها وفي كذا ان الشيخ لا يوجبها لانه للحجم على المعتكف ليس
 الخياط اجماعا ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح ولا وطء لكل ما ينشأ عن
 به عن العباد حتى النطق في المحاشير ونحوه في المباح زيادة على قد المصروفة ومعهما
 يقتصر على اقل ما يتدفع حتى يتمكن من التوكيل فقل يستوي في الحجوز بعضها المباح والبيع
واشترط في الاعتكاف ما يفسد الصوم المشترط في مفسده بلا خلاف ويجب الكفارة
 بالجماع فيه مط ولو كان ندبا على الاقوى فاذا لا كثر القد ما لا اطلاق النقص ودعوى عليه
 في الغلبة والخلاف وهو مثل كفارة من قطع يوما من شهر رمضان مخبر بين الخصال
 الثلث على الاشهر الاظهر وقيل مثل كفارة طهره من ثبته بينها وهو احوط والحكم بوجوب
 الكفارة بالجماع ثابت مط ليلا كان الجماع فيه او نهائ لا يختلف الحال فيها اتقا او لا

الجماع في رمضان لم يشكك ان كان احدهما للصوم والاخرى للاعتكاف وكذا لو كان
في الحائض غير رمضان اذا كان واجبا محتملا للشك وما في معناه اذ كان صومه قضاء من
رمضان وكان الجماع بعد ذلك قبل اطلاق الشيخ وباقي الاصحاب التكاسر فيها وفي كراهية
الظاهر من مدد رمضان واستقاة الشهيد وهو الاطلاق وهو قريب فان في الغلبة
عليه الاجماع وعن المقنع ان بهر وايضا لو كان الافساد للصوم بغير الجماع مما يجب
في شهر رمضان كالاكل والشرب ونحوها فان وجب الاعتكاف بالشك المعين او كان صومه
قضاء من رمضان والافساد بعد ذلك والتميز الكفاية للسبب الموجب لها اتفاقا
وان لم يكن معينا او كان تيسرا ولم يكن الصوم قضاء من رمضان افكان الافساد قبل ذلك
فقد اطلق الشيخان واكثر القدامى حتى عني في الغلبة عليه الاجماع لزوم الكفاية
بحيث يعم جميع ذلك ولا سبب ان لا يكون اظهر خلافا لجماعة ومنهم المصنف هنا
في المعية حيث قال ولو خلا بذلك اليوم الثالث او الاعتكاف الا ان كان السبق
بمدعيها لتجوزها الرجوع في المندوب قبل دخول يومين فلا يجمع الكفاية وفيه نظر
فانه استبعد خفض وقوعه بوجود النطق كتمه التكليف في صلة النافذة والاستتماس في الصوم
المندوب وعموم المحسوسات في الاعتكاف الواجب منه والمندوب في ظاهر اطلاق القضا
والنصوص وتبينها **باب** وتبينها صحة او تدخل فيه وقد ورد فيها ايجاز الا
وادخل فيه ان يارة ضاع عليها وتبينها على نفسها بدونها كافي لانه والنظر في الكتاب
يقع تأخر في المقدمات ونحو في المقاصد **فصل** في بيان حقيقة وجوب ايجاز الفتح
في لغة والكفر اخرى وتيل بالاقول مصدره والثاني اسم ابي في اللغة لمان اشهرها
القصد والمكر منه خاصة حتى ان جماعه لم يذكرها غيرهما في لغة اسم المجموع
المناسك المودات في المصلحة المخصوصة عند جماعه والقصد الى ملكة مشقة فهاذا لا
عندها متعلقة بغير ما ان مخصوص وبما قبل مطر عند خبز ولائمة للاختلاف في مائة وهو

فرض

فرض على المستطيع للتبيل اليه من الرجال والنساء وانما يجب باصل الشك
من غير جهة الفتح المكففة واحدة في قلنا نعم وجوبا مضيقا فيجب المبادأة اليه في قول
علم الاستطاعة مع الامكان والافعال ليس وهكذا ولو توقف على مقد مات من سفر وغيره وجب
بها على جبره كما ذكره وتعدى الفتوى في الجماع الواحد تبين وجب التسبب مع اولها وهو انما عليها
واذا سكر مع الثانية والا كان كخبره عملا في استقارره وقد يجب بالنسبة وشبهه وبالاستحباب
للغاية وجب على المندوب عنه فلا فسادا للمندوب لوجوبه ان يسرع ويشتد لفاقد الشك
لوجوب مطر كالفقيه والذي لم يتطبع ولو كان غلبا والمملوك مع اذن مولاه مطر **فصل**
في بيان شريطة وجوب حجة الاسلام وهي ستة البلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وهي عند
المرء والمحللة وانما تعبت المحللة لمن لم يكن من اهل مكة ولا بها فاما المعبد المتأخر خاصة الى
مع الاحتياج اليها فحجب مطر والتمكن من التسبب ويدخل فيه الصبي من المرض من التركيب
او النقص وما كان التركيب ونجيلة التسبب فيقع التين المحللة واسكان الشيء اى الطريق
وسعة الوقت وهل يجب الاستطاعة من البلاء او يكفي حصولها في اى موضع اتفق ولو
نيل القليس بالاحرام قولان وجودها الثاني وعلى الشوط فليجب على الصبي مطر او
الماء فيه هنا وفيما ياتي ما يعنى الصبي ولا على المجنون ويصح الاحرام من الصبي المجنون اذن
الولي اجماعا وبدونه وجهان والاصح لا وكذا يصح الصبي غير المجنون فيكون له ما
وباقي المناطقة وكذا يصح الاحرام المجنون في المشهور ولا يخرج بها عن الفرض بل يجب عليها
الاعادة مع الكمال تحقق باقي المشروط ويصح ايجاز من التبديل المملوك مطر مع اذن للولي
وان لم يجب عليه لكن لا ييجز به عن الفرض بعد انعقاده واستكمال الشريطة بل يجب
عليه الاعادة الا ان يدل ذلك احد المتوفين معتقافين به عنه وهل يشترط في الاجراء
فعدم الاستطاعة وينادها قولان اقويها نعم او شديدا بالاستطاعة البدينية
مثلا دون المادية ولا ان اسيد بها المادية ويلحق به الصبي المجنون في الاجراء اذا

الاحرام

اذا كان احد الموتفين كالمسلم في المشهور عن كره وفاء الاجماع عليه في نصيبه ولا بأس به ومن
لا شحلة ولا فدا وحديث ثمان في حقه لو كان قد بادى نفسه على المشي بتحصيل الزاد
بقرض ونحوه ويعيد الحج لو استطاع وكذا حكمه

في فاقه باقي الشروط على الاظهر لا يشترط لوبوله الزاد الرحلة ونفقة له ولغيره لزمها به وعوده صام
بذلك مستطاعا مع استحالة السفر وطالبها فيه اجاعا ولا يظهر انه لا يوق في ذلك ولا يبين تلبس البذل
وعرضه ولا يبين وجوب البذل بمذرة بشبهة وعرضه نعم يعتبر الوتيرة بالبال ولا في السفر والخرج للاربعين
بدونه وبه يعتد اطلاق النقص ولو هو عليه ما لم يجد القول على الاظهر لا يشترط لانه كتاب لم يجب بخلاف
الغضب لا با حقه فيكون فيها الايقاع وبذلك يتفصح الفرق ولو قيدت بشرط ان يصرف في الحج فكان لمصلحة
للنفقة على الاصح وان كان الا حوط الحاقه بالبذل لو لم يجمع به بعض اجابته بان استطاعه من منفعا
غيره وارسله في اجزائه عن الفرض فلا يحتاج الى الاعادة لو استطاع فيما بعد وتكون لتسحب وفاقا
للا كشي وقيل يجب وهو احوط ولا بد في وجوب الحج من فاضل عن الزاد والرحلة بقدر ما يجوز
هم عياله الزيجي النفقة من الكسوة وغيره حاجتي يرجع بالنقص والاجاع ولو استطاع شغفه كتابه
منه او عذر وجب عليه الاستعانة مع الناس واستقرار الوجوب اجاعا كما في كلام جماعة ولا
يجب مع عدم اليأس مطلقا على الاشهر الا توفى بل عليه الاجاع في النسخة واقام مع اليأس عذر الا
مستقر في وجوب الاستعانة فلا بد للمرد في الصراح للمستقيم وغيره من العبارة انه لا يشترط
ولا لهما على الزوجين غير واحدة ومع ذلك فهو نفقة لمذهب ائمة العامة فلتعمل على التفتة او
الا مستجاب كما عليه جماعة خلافا للا كشي لا يجب وهو احوط وان كان الاول لعلة اظهر بل ربما يتردد
في الوجوب مطلقا حتى صوف اليأس والاستقرار كما هو ظاهر طرق العبارة نحوها فانه ليس به
ولا في اطلاق النصوص المقتضية ان يقدروا وانما هو في عبادة بغيره الاجاع وقيل يشكك الاحتياط
عليه في التعويل وان كان اولي وغير بعيد ولو استجاب ثم نزل العذر بفتح ثانيا وجوبا مطلقا على الا
شهر الا توفى بل قيل كما ان يكون اجاعا وعن ظاهرهم انه لا خلاف بين علمائنا ولو كانت مع العذر
العذر اجابة انما يابى مطلقا يستقر عليه بفتح قبل الاستعانة ام لا وفي شرط الرجوع الى الصفة او
بضاعة او نحوها كما يكون فيه الكفاية بحيث لا يجوز له صرف المال في الحج الى سوال قولنا استبها
عند المصنف واكثر المستأجرين انه لا يشترط وعليه جماعة من الفقهاء خلافا لكرههم فاختار ولا يشترط

في الغيبة والخلافات عليه الاجماع وهو الاصل في بطلان الحروف ان جعل له الرجوع الى الكفاية
فيما بعد والاول الحروف ولا يشترط في وجوب الحجج على الرواة وجود محرم لها من جبرام
عليه تكا حاسوب بل لبس ورضاع او مصاهير ويكفي ذلك السلام ولو ثبت الخروج مع ثقة وشهادة
سعة معها في الوجوب عليها ولا يجب عليه اجابتها ببراءة وباجرة ونفقة وله ظهير او تكون
مع جزم من استطاعتها مع اجتماع الشريط للثقة ولو حج ما شيا في نفقة غيره اجوزة فاعا
والحج صطم ولو مندوبا ما شيا افضل منه ركبنا اذ لم يشعشع عن الاجادة كما كفا والا لا لو كوي افضل
كما عليه الاكثر اقول انما استقر الحجج في ثقة بان اجتمعت له شريط الوجوب ومعنى
عليه مرة يمكنه منها استيفاء حج افعال الحج كما عن الاكثر والاركان من هاهنا كما احتمل جمع
ونادوا فاحتملوا لاكتفاء من غير ان كان يمكن فيه الاحكام ودخول المحرم فاهل معنى عنه وجوبا
من اصله كونه مقدرا على وصاياه لاجتماعه ولو لم يخلع صرى الاجرة نقصاء الحج عنه تضاعفه
من القرب الا هاهنا خلافات وكذا ان يختلف الزيادة وفاقا للاكثر في الغيبة الاجماع وقيل
يقضى من بلده مع السعة في تركه والا تحت الميقات في العالم الشيع في الزمانية وجاعة
وهو لغيره شرط وان كان في تعينه نظر بل لعل الاول اظهر ثم ان الوجود في كلام الاكثر
من الاقوال في المسئلة هاهنا وحكي المظن في بيع ثالثا بالاجماع من البلد صطم ومقتضاه
الحج مع عدم وقام للمال من البلد ولم تعرف قائله وبه صرح جمع ومن وجبت عليه حج صطم
ولو نذر بشبهة فورا او صطم على ما يقتضيه اطلاق العبادة نحن مالا يجوز له ان يخرج تطوعا
بغير خلاف ولا شك في العزى ويشكل في غيره ونكته اصراطا ما نذر الحج في القائل والناس
تب كل فليس الان ممن وجب عليه الحج ولو تعلو حيث لا يجوز له في مساهمة ما وصحة
عن حجة الاسلام او تطوعا اقوال والاول اوفق بالاصل في العزى كالاخير في غيره ولا يجوز
ان يخرج للزاة نذرا الا بان نذر وجبها بغير خلاف فهو مادل على منع المعبدة عدة جبرية
لغيره من النجاس ولا يشترط اذنه في الحج الواجب صطم اتفاقا فتوى ونصارى هل يعتبر العزى في غير

اعتبار لان الام لا وجهان وكفى الكلام في المعتد ما عورة الوجبة فلا يخرج نذرا بغير اذنه ويخرج
ولجبا صطم ولحقنا بالوجبة عن البايسة يجوز له الحج ولو نذرا في ظاهر الاجماع وكفى
للعنة في الوفاة وبه استفاضت الروايات وهذا عاقل ثلاث **الاول** اذا نذر حجة الاسلام
صح على الاصح فيجب الكفاية بالذلة ولا يجب عليه غيرها ولا حج في حصول الاستطاعة الا
اذا قصد منهذرها فيجب عليه ايضا واذا نذر عن حجة الاسلام لم يتبدل بغيرها بل يجب ان عليه
معدان كان حال النذر مستطاعا وكان حجة النذر مطلقة او مقيدة بشبهة غير الاستطاعة
ويجب عليه تكميم حجة الاسلام وان كانت مقيدة بشبهة الى النذران مقدرها مع بقاء الاستطاعة
مستطاعة وان مقدرها مع زوالها صح ووجب الوفاة عند زوالها وان خلاص من التقدير في غيرها
واذ لم يكن حال النذر مستطاعا وجب له في المندوبة خاصة بشرط القدرة دون الاستطاعة
الشريعة فانما شرط في حجة الاسلام خاصة وان حصلت الاستطاعة الشرعية قبل الايات
بالمندوبة فان كانت مطلقة ومقيدة بزمان متاخر عن سببه الاستطاعة خصوصاً او مجموعاً
وجب تكميم حجة الاسلام وان كانت مقيدة بشبهة الا ان طاعة في تقديم المندوبة او الغيبة
وجها ان يجوز في الاول وعليه فيعتبر في وجوب الحج الاسلام بقا الاستطاعة الى التوبة الثانية
ولو نذر حجة مطلقا اي خاليا عن تكميم حجة الاسلام وغيرها لا يجوز في الحج بنسبة نذر
عن حجة الاسلام فمن لا يجوز ان نوى حجة الاسلام عن النذر والظاهر الشيع في غير وغير وقيل
لا يجوز اخذها من الاخرى وضربها وفاقا للاكثر وفي ظاهر التاخرية الاجماع وهو خير الشيع
ايضا في ان يحكي عنه قول ثالث باجراه احدهما عن الاخرى وهي في غاية الضعف **الثاني**
اذا نذر نذرا في حجة ما شيا وجب مع امكانه بلا خلاف للتمتع وفيه ما هو ماضى وما مضى
مؤول واطلاق النص يقتضى وجوب الميثى صطم سواء كان اسرج من التوب ام لا وبه يفتي
صحيحا خلافا للغافل ودله في الثاني فلم يوجب بل اوجبا الحج خاصة والاول اظهر والحروف
والاخرى في المبدع والمثني والوجوب المذموم ان كان معلوما والا فان يقتضى اللفظ لغة

لاول

الح

وهو في لفظه اجماع ما شاف المتداول في الاموال وفي النكاح اخذ منه الواجب وهو الخلع
والعقار مع ذلك مستغنية وما ذكره في انشاء المقوم في موضع العمود واضطر المحقق
وجوبه بعد استحبابه وحيث وجب عليه الشوق ان خالف ويكسب في طريقتي اجماع فتقبح ما شاف
اي فعله فضاء ان كان هو قفا وقد انقضى والاتفاق ولم يوجب في هذا ولا كفارة واما القضاء
في الوقت ففيه غموض وان كان احوط واما الكفارة فلا بد منها هنا ولو كسب بعضا من المطبق
فتقبح ما كسب واما الشيوخ وغيره وقيل يقتضي ما شاف في المطبق اجماع لا خلافة ^{فيها}
للمشروط بناء على عدم حصولها بالتلفيق بلا شبهة والقائل بالتحليل واكثر للناظرين وهو
اظهر لحوط ولو عجز عن الشيء قبل فسخ النكاحية وعجز يركب ويسوق بذنه وجوبا وقيل في عجز
وعجزها يركب ولا يجب عليه ان يسوقه الا اول لحوط ان لم يكن اظهر وقيل في السير وغيره
ان كان النذر مطلقا توقع المكنته لوجوب تحصيل الواجب بقدر الامكان وان كان مقبلا
السنة وقد حصل العجز فيها سقط الحج ليجوز الاستعانة هو وقوى مقبلا لولا التحريم
الاستعانة الا مرة بالركوب الا ان يذهب ههنا بضعف ولا يثبتها على الحكم في المقصود اعني نذر
الحج مع المشي مشروطا بالحدوث فيجوز الاختصاص بنذر المشي خاصة بالحج الواجب
عليه سابقا بنذر النذر فينقدبه جمعا بينهما وبين الاصول فان كان التعارض بينهما تعارضا
العموم والخصوص من وجه لفظها دون هذه لكونها العاد وظاهر المضادة قد وهو في محله
والاصح في المعين العاد بالخصوص في المطلق بما عليه اطلاق من توقع المكنته بل في خلاف
فيه واما محل الخلاف الاول الثاني الخالف اذ اجماع ولم يجز بكون من تركه لم يعده وجوبا
لو استبصر لكن يستحب وان خذ بكون اعاد وجوبا بخلافه وان خالف في الدرك هو
الركن عندئذ عذبا على قولين والاولى في ولا فرق بين من تركه بكفارة منهم كالاصح والثاني
وغیر علی قوی الثالث في النكاحية ويشترط فيه اى في النائب الدلول عليه بالمقام الاستاء
والعقد ولا يكون عليه حج واجب مطلقا كما تقتضيه اطلاق نحو العبارة ومقتضى خاصته في ذلك

العام اعمام النكاحية مع التمكن منه ولو شيا حيث لا يشترط فيه الاستطاعة كما المستقر في
الاسلام ثم يذهب الى حال كما صرح به جماعة فلا يقع نيابة الكافر بانواعه مع ولا نيابة المسلم
عنه بخلافه ولا في الخالف للخصي اها الشايع خلا خلا فيه واما غيره فغير خلاف والمنع
عن النيابة عنه اظهر واشهر الثاني لا يقتضي الاب يجوز على الاستمرار لا لا لا حتى النكاح كما صرح
به في الزور وهو غير بعيد ولا نيابة الجوز والغير الغير الممنع بخلافه وفي الممنع قولان
اشهرهما وجوبه والمنع ولا بد من نيابة النكاحية بان يقصد كونه نائبا ولما كان ذلك اعم
من تعيين للنزب عنه لم يجز له ولو نواه عند الاحرام ثم عدل عنه لنفسه على الاقوى واما
لغا ضلين وغيره خلافه فالحاجة فيجزي عنه الثالث وبما نزل عليه خلافه اجزى بالاقوى
ولا يوجب من وجب عليه الحج تمام النيابة مع التمكن منه كما مر بخلافه ولم يجب عليه في ذلك
العام اوجب لم يتمكن منه سواء كان قبل استنقذه او بعده جان الحج نيابة وجبة المستقر في وقت
الوقت بحيث لا يحتمل تجدد الاستطاعة الا ان يكون الا ان يكون الا مستنابة بشرطه بعد
تجدد حاجته منقطع وان لم يكن الا ان يفتح سابقا وجبة عنه بالضرورة بخلافه فيه
بيننا اذا كان ذكره يصح نيابة المرأة والرجل ولو كانت ضرورة على الاشراف والظاهر ان كان
المنع عن نيابة المرأة الضرورة منقطع ولا ينفع من الرجل كما قيل به لحوط ولومات النكاحية
الاحرام ودخول الحرم اجزاء حجة عن النكاحية كما يجزي عنه لومات كل بخلافه في المقام
ومقتضى الاجزاء انه لا يستعاد من تركه شيء وفي قد الغيبة الخلاف عليه اجماع واختاره
بالشرطية فما لومات قبل ذلك فانه لا يجزى ولو كان قد اصر على الاظهر الاستمرار ولو يقين
الاجرة استعير منها بذنه فابق من العمل المستاجر عليه فان كان الاستعير على فخر الحج خاصة
او منقطع ولم يكن هناك عادة لحوط لم يفتة وكان صومه بعد الاحرام استحق نيته الاقوى
وان كان عليه وعلى الوهابية اوجبكم العادة استحق اجرة الزهاب والاحرام واستعير
الباقي وان كان عليها ففي العود بنيه الى التجميع وان كان موته قبل الاحرام ففي الاقوى

ع

عقار

لا يستحق شيئا في الآخرين بنسبه ما قطع من المائة الى ما بقي من الست اجزائه
ويأخذ الناس بالتبع الشرط عليه من العقد من انواع الحق فلا يجوز له العدول الى غير بلا خلاف
في الاصل في غيره وفي العكس خلاف وقيل بالنسبة عنه مطلقا هو ظاهر المثل وغيره وقيل
يجوز من العقد الى المجتمع مطلقا ولا يعدل عنه والاصل الشيخ وجا حقه وقيل بالنسبة اذا كانت
الشرط في بعضه للزوب وبالبحر في غيره بالمزوب والوجه المحير والمذ والاصل مطلقا وان
كان عدم العدول مطلقا حرط واولى الامع العلم بقصد المستقيم التخيير واذا اقبل فحرم
قطعا ومضى جان التوحد لعدم استحقاق الاجر تمام الاجرة اما مع امتناعه فلا يستحقها
وان وقع عن الزوب كما يجب ببيان بالشرط ومنه الحق مع نقل العزم به كذا يجب
الطريق للشرط معه عند الاكثر وزاد بعضهم فقال بل لا يظهر عدم جواز العدول الى الامع
العلم بانتقام العوض في ذلك الطريق وانه هو وغيره سواء عند الاستأجر مع ذلك فلا خلاف
وجوب الوفاء للشرط مطلقا وقيل لو شرط عليه الحق على طريق جاز له الحق ايضا كما في رواية
صحيحة والقال الشيخان وجا حقه من العقد ما والمسئلة محل تردد ولكن الاخرى مما عليه
الاكثر وعلى تقدير العمل بالرواية لا ريب في صحة الحق واستحقاق الاجرة مع الخلفه
على غيره وللمجرد حسب الاصل عدمه الا اذا تعلق الاجارة بجموع الامرين من الحق ولو لمسا فتم
غير ارتباط الاخرى بالآخر فينتوجه صحة الحق واستحقاق الاجرة للثالث عليه خاصة ولا يجوز
لثالث الا منسابة الامع الا ذلك صحيحا من جواز له الاذن فيها كالمستأجر عن نفسه اذ لو
والوكيل مع اذ للوكيل له فيه او يواقع العقد فينبى بالاطلاق ولا يواقع مطلقا ولا يواقع
يعلم المستأجر في النسبة التي استوجرها قطعا ويجوز غيرها بشرط عدم فورية الحق او توف
التجديد ولو اطلعت الاولى في جواز الثانية مطلقا او لعدم كل او جواز في هذه السنة الاولى

والمسح فيها الوجه ولا ريب ان الثاني احوطها وهو ايضا اشهرها ولا يرد هذا القول
لست اجد عليه خط الاستبعاد منه من الاجرة بنسبة للثالث ان كان الاجارة مقبولة لثالث
العدول ولا يرد ان المستأجر اجابة له لو لم يمتنع عدم الاستفاد وحينئذ الحق من قبله على المستأجر بعدم
ثنا والعقد لغيره تلك المستحقة فلا يجوز له ان يمتنع الاجرة فيلزم الاجابة بغيره عليه واخره ولا يرد ان
يقع العقد قبل الاجرة ويؤجل الاجرة او يمتنعها او يمتنعها على الاخرى وان كان الاجارة على
على الاجرة لا تبيان الحق بعد الصدور انفس الخصال في الاستأجر في الاجرة التي في الاستأجر
ملك في وجهه قوي وعلى تقديره له اجرة ما فسد واستغيد بغيره على خلافه ومنه جاز من مضمون
الصدور مع الامكان الى ان يكون بين حكمة والمباشرة ثمة المباشرة لوجوب انشاء الاجرة على
وه يجوز ان يطاف بها من الممكن من الظاهرة ولكن يطاف به حيث لا يمكن الظاهر بغيره وبهذا
عزم الجمع او صعب بان كان غائبا او غير ممكن لا محذور الظاهرة قبل وانما يطاف من غير
بشرط الياس من البراءة او حقيق الوقت وهو حرط بدون ظهر وليس له من الاجرة لم يوفه الا
منسابة في طوافه التمتع في سياحة من عقد الحق الا في ادوار وجوز له الاستفاد في طوافه
الحق والتمتع مع الضرر في الشرط الا لا يمتنع باقضا منها عن اهلها في البلد والبعيدة وقال في
وجا حقه ولو عمل ثانيا فطاف به احتسابا بكل منها طوافه فوفيه به بلا حرج فطاف بها
فيبقى عنده المثل بين ما لو كان العمل به بما او باجرة فطاف بها في الثاني فنفذوا من
لثالث مل وقيل بالبراءة بين ما لو استوجبه في الطواف الاول وما لو استأجر للطواف الثاني
وهو الحرط فيبقى في العقد وان كان في تعيينه او لا ينشأ الاول نظر والوجه عز ميت بترها بوي اذا
كان ايج واجبا عليه اجرا على ان يمتنع به بحيث اذا كان الحق بطولها كان في الخافه به في الحق الواجب
مع العد المسوخ فلا منسابة وجا حقه اما مع عدمه فلا يلحق به قطعا ويلزم الاجر كانه اجابة
في حاله بلا خلاف فيجب للثالث ان يذكر الموقوف عنه باستيفاء الموقوف وعشر كل قدر من

انما البيع بالبرق والبرق وان يعيد فاصل الاجرة بعد البيع في المشهور وفي بعض الاحكام استباحته
وان ياتي بجملة المجهول الفاعل المتلقي له اي الذابت ما عورده كما عن التيمية وجاعة
وان يعيد للمتلقي حجة اذا استعمل واستوفى الحق ولو كانت حرة من كراهة وكذا في ثوبه
للمرة الصرة من الرجل بل يملك الذي عنها المجهول على الكراهة جوا وهذا **الاول**
من حجة ولم يبين الاجرة انما في الجارة للثمن لان الواجب العمل بالوصية مع الاحياط للورث
فيكون ما جرت به العادة كالمخطوق به وهو لان من جرة للثمن ولو جاز باقل منها التقاتل
مع استجوابه لشرائط الميتة وجب له فيصالح عليه احياها للورث وانما لا يجب كلف
تحصيله ويجوز ذلك من الوقات او البذل على خلافه **الثاني** اذا اوصى من يتزوج عنه نديا او
لم يبين العذر فان عرفه النكاح جاز ميتة فله ان اذا علم النكاح على هذا الوجه الا يجب ما علم
والا يعلم منه النكاح مطلقا فله ان يزوج على الودعة على الراجح **الثالث** لو اوصى ان يتزوج عنه في
كل سنة بمال معين مفصل كعشرين دينارا او بغير كغلة فبطلان مثلا ففهم ان كل سنة من حجة
ما جاز ما يزيد عن القيد في السنة مطلقا ما يمكن به الا يستجواب عنه بحجة فضا على ولو كان
الغاية عليه يجب اكثر من سنة فيما قطع به لا يفسد ولا يفسد **الرابع** لو حصل بطلان
المال في يده لم يفسد عليه اي على ذلك الميت حجة الاسلام مستقرة في ذمتهم ولم يفسد الا في
او ظن ان الورث اذا علم بالمال لا يورثون عنه الحجة جاز له ان يقطع من ذلك المال لجزء
المثل برفق البيع الواجب عليه استبدال المال وعدم خوف من بطلان البيع والبيع وعلل ان يورثها
بغير علم الحكم بغير حجة الاسلام وعين الودعة كافي لخلق وغيره بل يملك البيع من الحقوق
للأمانة كالوكة والمؤمن والكفارات ولا بأس به وفاقا لجاعة وان كان مورثا لم يفسد حق حجة
الاسلام والرد بانحوال ارحم بها مع الوجوب كما صرح به جماعة لا يفسد في البيع ويقتضيه
يقض حق الواجب على الميت او المستحق فيضمن لو خالفه في صنع الوارث وليس في البيع التقييد علم
منع الوارث اذ ظنه ولا يشترط استئذان الحاكم وانما يندرج فيهما اخذها مخالفت الاصل بالبعين

ولا ريب انها مع الا مكان لشرط وان كان في تعيينها نصا ومقتضى التمسك بالودعي بنفسه ولكن
يجوز لاصحاب الا استجواب عنه ولا بأس به وربما كان اولى خصوصا اذا كان الاجر ذلك صنفه
الحال من مات وتعليق حجة الاسلام ولغوي من ذوق يوجبها بقوله خرجت حجة الاسلام من **الحال**
من بطلان ذلك والفتوى من ان ذلك اذا كانا لجماعة للتمسك لكن مورد هاهنا انما في ذلك في حجة الاسلام
ما يتجوز فيه وهو خلاف ذلك في البيع الذي هو هذا الفرض ولا يستدل عليه بخبره ان يكون حكم الاصل
فيما لم يملكه من العارض بل لا يملك كل اذ لم يرب نفعا بغيره وارجح ما دلل وجوب خروج الحق للميت
من ثمن المال في حصة ما ولو جازها على ما علم في الفرض وجعلها على ما علم في الفرض وجعلها على ما علم في الفرض
هو خروج المثل من ثمن المال للميت من ثمن المال عارضا ما ضله في الفرض عن المتأخرين وجعلها على ما علم في الفرض
محال منه اي في المقام وجعلها على ما علم في الفرض من ثمن حجة الاسلام لعل عليه اكثر المتأخرين
حق ان يعلق المثل من ثمن المال في حجة الاسلام لعل عليه اكثر المتأخرين وجعلها على ما علم في الفرض
من ثمن المثل دليل على وجوبه ان ثمنهم الاتفاق عليه فيجب ان يفي الاشكال في الخروج منه **الحال**
او ان ذلك واهل الفتى استجواب وان كان الا صحت يرضى به الورثة **الحال** في بيان النوع للخرج
وهي ميتة تمتع وتوفان وتوفد في التمتع انسابا وهو الذي يقدم عرقه اما حجة نادية بها التمتع وتوطين
به وتجزي عن العدة والعروضة وتسمى العدة للتمتع بها **الحال** وما عداها تسمى بالعدة العروضة والميتة
وهذا النوع فروع من ايسر من جازي فكل من جازي نعم بل كان ناسيا باجاسا وجره من بعد عنها
بما لم يمتد وارثه من ميتة من كل جانب كما عليه اكثر المتأخرين وهيل من بعد عنها بائنه ميتة ميتة
فما عدا من كل جانب والفتاوى اكثر القدماء والاولى اقوى ولا يجوز لهؤلاء القدر والعدول عن التمتع الذي
الامراء والعقارات الا مع الفتنة الملوحة لذلك مما يات بسانه وشروطه احي التمتع او بغيره
الميتة بطلان ذلك ولا اشكال في ان يدبرها المخلوق والقرينة كافي في كل عبادة او ميتة كل من البيع
والعروة وكل من اوقافها المتبقية من الاحرام والطواف والسقي وخوها او ميتة الاحرام
خاصة لانه ح كالمستغنى عنه فانه من حيلة الاموال وكما يجب الميتة له كرا يجب مغيرة

من
الحال

ويشكل ان اسديها نية للجوع حلة غير ما الكمال لعدم دليل على شرطها وجوبها لاجل
وان كانت احوط وادنى يمكن ان يرد بها نية حضور القمع حين الاحرام وفي وجوبها خلاف
بين اصحاب ولكن اظهر ذلك وقوعه في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة والقائل
جماعة من القدماء وقيل بل العشرة تسعة والقائل اخرون منهم وهذا القول لا يجوز لا يكاد يثبت
بينها وبين غيرها نظرها فيها تعلق بالحج وحاصل الخلاف ومحصلة الذي يجمع عليه القائل
ان انشاء الحج يجب ان يكون في الزمان الذي يعلم ادراكك المناسك فيه وما زاد على
ذلك الزمان يقع ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي والذبح والشرط الثالث
ان ياتي بالغرة والحج في عام واحد بالاجماع ويشكل ثبوت الزايات والواقع ان حرم
بالحج له اي للمتمتع من مكة شرها الله نعم وللزادها كما خرج به جماعة ما دخل في شيء
من بناها واقله مورها فيحرم الاحرام من داخله مطم ولكن افضلها المسجد واقله
مقام ابراهيم عليه السلام خاصة كما عن جماعة او يحل بيدها وبين تحت ميزاب من الخبز
وعن بعضهم التحيز بين اللقائم والحج كافي الصحيح ولا يتعين شيء من ذلك اتفاقا
ولو احرم حج التمتع اختيارا من غير مكة لم يخرجه يستأنف بها ولا يكفي دخولها بغيرها ولو
سبي الاحرام عنها وتعد العود ولو لم يبق الوقت احرام من موضعه ولو كان بمكة من غير
ترك الاحرام من اصله من مكة خاصة يستأنف من موضعه وقيل باجزاء الاحرام الاول وله
وجه غير ان ما ذكرنا احوط وهو ان ينقل المشي وان لم يبق به ليجعل جماعة ولو دخل مكة
مستقرا وحسنه صيق الوقت عن ادراك الوقتين جار نقلها الى افراد ويعتق حرم مفردة
بجدة بل خلاف فيه فتوى دراية وان اختلفنا في حد الصيق على اقوال اقويها الضمير
بحجوف فوت الوقوف مطم من غير عتق به من ان حتى لو لم يحلف فيه لم يحن العذر ولو كان
بعد ذلك الشهر من يوم عرفته كما عليه جماعة وعليه فعل المعبرة بحجوف فوات اضطرار
عرفته او اختيارا منها قولان والاشد في القوي وكذا الحائض والنفساء ولو صغرها عذرهما

عن التحلل وانشاء الاحرام للحج الصيق الوقت المحدد عندنا بما مر من التبرير الى الظاهر بعد ذلك الى الافراد
على الظاهر لا شهر حتى استغنى عن نقل الاجماع عليه في كلام جمع وتوجد عندنا في انشاء الطواف
في حقة من غيرها ام البطلان لك اقول ثانيا العرق بين ما اذا كان بجدة مرة او لا
والا فالثاني وهو اشهرها واظهرها والافراد هو ان يحرم بالحج او لا قبل الغرة من مبتدئة الثالث
بيان ثم يضي الى عرفات فيقف بها ثم ياتي متى ينقص من اسكته ثم يطوف بالبيت ويصلي
ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة وعليه حرق مفردة ان وجبت عليه بعد ذلك اي بعد
الحج والاحلال منه وهذا القيم لعين الافراد والقولان فرض حاضري مكة ومن في حكمهم ولو
عدل هؤلاء الى التمتع لاختيارا ما بقي جواز قولان اشبهما المنع مطم حتى بما اخرجوا
الى بعض الا مصار ثم رجعوا مرقا ببعض المواقف وهو مع ذلك احوطهما والفرق بين
هذه المسئلة وما سياتي من ان العود بعد دخول مكة العود الى السعة حيث تقفوا عليه
دون جده ما قيل من ان ذلك في العود بعد البقرة وهذه فيه قبله او ما يظهر من جماعة من
اقتضاها لم يتعين عليه الا زاد كالشطرح والنذور كل دون حدة ولعل هذا اظهر فتوى
وهو ان العود مع الاضطرار الى التحقيق خوف لبعض الناس عن النقص مع عدم امكان تأجيل
الغرة الى الطرفة خوف عذر بعده وخوف فوت الصلوة كل جازي بل خلاف التفرع في كلام
جماعة وهو الاتفاق ومشرطه اي الا فوات ثلثة للذبح كما مر في المتعة وان يقع في اشهر الحج
وان يقع في اخرها من القار وهو احد السعة الا يتعنه وما في حكمها او من ذرية اهل مكة
كانت اقرب الى بقاات العرفات عندلهم صا في المعبر والشمير في اللغة والمستفاد من التفرع
الحكمة وعليه جماعة والقار ان كالمفرد في كيفية وشروطه الا ان ينضم الى احرام مكة
المفرد وبه يثبت عنه ويفضل عليه على الظاهر لا شهر قبله وبالحج بين العبادتين في غير
تحلل بينهما معا لهذا في القار ان التمتع لو ساق المفرد لم يجر له التحلل من الغرة حتى ياتي
بالحج وكان فان بالاوليات لادلالته لها على ذلك صريحها ومما جرد منها معاق القول بخوان القولان

بينهما بنية واحدة وإفحال أحدهما على الآخر من حيث حال يتوقف على النسخ الصحيح والشيخ
 ادعى الإجماع على خلافه كما في أوائل القرن وعقد الحرامين بها استجابه استعجابا
 من البدن وهو ان يتفق من الجانب الايمن كما في الصحيح ويطرح صحتها بالعدم فيما ذكره
 صحت هذا اذا كانت معه بدنة واحدة ولو كانت معه بدنا كثيرة وجعل بينهما واستعجابا واحدا
 من غير ان يثبتها في ثبوتها بجلب شعاعين وكما استجابه الشعاع كذا يستجابه التقليد وهو ان يعلق في
 رقبته بغيره على منها السابق هذا البدن واما العزم وكذا بقوله فيعقلوا لا يجزئها ذكره لا يفتى
 قالوا الصفة في غير الشعاع ويجوز للقارئ والمقر والطواف اذا دخل مكة قبل المضي الى عرفات ولا
 وبها خلاف في الثاني وعلى الاشارة الى في الاول لكن يجوز ان التلبية عند كل طواف عقيب
 صلواته ثلاثا تجزئ كما يستفاد من الصحاح وغيرها وعليه جماعة ويؤيد انما يجعل المرفة بذلك حجة
 كما في العبرة المستقيمة والقائل الشيخ في ريب ولكن جمع عنه الاول في طواف والتمامة ويؤيد
 جعل احدها الا بالنية ولكن الاولى والاحوط تجزئ التلبية معطى والقائل المحلى يتبعه الغافل في
 وخيرة هذه الاقوال لو سلم ان لم يكن حلا فيه اجماعا وهذا قول آخر بعكسه في اجاب التلبية
 وحكي عنه جماعة من القراء ولم يثبتوا بالقليل بدونها ومسندهم كالثالث غير واضح بالقليل
 فيقلب الحج عمرة كما عن جماعة يدر بها يفرغ من بعضهم فيلخصون عنه فاذن تم اجماعا والا فليس في شيء
 من الروايات عليه دلالة ويجوز للمرفة اذا دخل مكة العدول بالتحج الى المنعة حيث لا يتبين عليه
 فزاد بخلاف ولا فرق بين ما لو كان في نية العدول حين الاحرام ام لا على الاقوى وفي جواز
 في الروعين عليه الافراد ولو يثبت بدنة خلافه والاولى والاحوط العزم واما الجمع والطلاق التعميم
 يجوز العدول ليشتمل ما لو كان لم يبدطوانه وسعيه ام لا لكن الاحوط والاولى لا يلبس بعد طوافه
 وذلك لمتيج جماعة بانه لو لم يجز احداهما مبطلت منعة وبقي على حجة اعتباره اذ هو على رتبة
 مؤتمنة ولا بأس به والنية انما تمنع عن العدول اذا كان بعد الطواف وانتهى بها اذا كان قبلها
 فالظن انه متمتع في عينه وقتها ولا يضر ذلك بعد ذلك ولا يغيره من المردود الى النجاسة مؤتمنة

فيما خالفه لادق التخصيص على مورد الرواية ولا يجوز العدول للقارب بالندرة والاجماع هو ما ثبتت
 عليه القرائن ام لا لنعينه عليه بالنسبة الا اذا غلبت ههنا قبل مكة ولم يجب عليه الا بالوفا
 للمزود على احتمال ولكي اذا عبرنا في تم جمع على ميقات من المواقيت الخمسة التي في الافاق الحرم
 وجوبا بخلاف والظاهر النوع الذي يحرم به فرضه وقدر الاختلاف في جواز التمتع بدنة
 لاشبه النوع والثاني الجاوس بمكة لا يخرج بخيرة الجاوزه عن فرضه للستفقر عليه قبلها مطرطعا
 وكن بعدها اذ لم يتم مرة بوجوب انتقال المفروضه الى عينها بل اذا اذلت حجة الاستدلال خرج
 للميقاة فاحرم للمتمتع وجوبا بخلاف فتوى ونضا ولكن يختلف في تعيين الميقاة التي
 يخرج اليها هل هي ميقاة كان والاول احوط وان خالف فاحرم من عين ميقاة الجاوس وقوله واحدا
 وان اتم على قوته لا على غيره هو احوط والاول احوط وان خالف فاحرم من عين ميقاة الجاوس وقوله واحدا
 ذوا الفرة على وجوب الخروج الى عينه يتعين ولو تكرر الخروج الى الافاق اخرج الى الاولى اكل احوط منه
 كغيره ولو تكرر احوط من مكة ولو اقام الجاوس بها سنتين كاملتين استقل فرضه في الثالثه لا في الاول والثاني
 لا يجوز زنه غيرها على الاشارة الى ومقتضى الطلاق النسخ الموقوف في الاقامة للرجعة تنقلا
 الفرض من كونها بنية الروام او المعارقة كما ذكره جماعة ورهبانيل بالثالث والاول اظهره لو انعكس
 الفرض فاقام المكن في الافاق لم ينقل فرضه ولو اقام سنتين متصاعدا اذا اقام نية الروام
 يصدق كونه من اهل الافاق فينقل الفرض ولو كان له من لانه احدها بمكة وما في هذا
 ولا يترتب على ذلك اعتبار في تعيين الفرض اقلها عليه اقامته فتعين عليه فرضه ولو استأجر
 في حيزه في التمتع وغيره بخلاف في المقاتلين وينبغي تعييد الاول واما تاجي اعتم بها اذ لم يكن
 اقامته بمكة سنتين فتو اليقين فانه يلزم حكم اهل مكة وان كان في المنزل الثاني اكثر اقامة
 ولا يجب على المزود والقارئ ههنا التمتع وانما استجابه على الاختيار في كل شخص الوجوب التمتع
 ولا يجوز التمتع بها بدنة واحدة وانما يكتفي بها اجماعا اذ لم يجمع الى العزم اخر
 لا ولا احل ان يمتد سواء في ذلك القرائن وغيرها على الاشارة الى في بل عليه في الاجماع والبراد

بعدم يجوز هنا ما يتم القوم والفساد كما هو ظاهر كل موضع من المحال لا يدخل حد محال
بان يتوهم قبل الإحلال من الإحرام وأما ما تم الإحلال بعد ذلك لا يقتضي
في غير الواجب وهي ستة فلا يعرف العقيق قبل وهو وارطيد يزيد على برين في
المسح بالطين والحصاء الملهتين وقيل باحشاء المجنة وهو أوله بملحوظة ودر في
الصحيح ان أوله ودره بستة أميال وهو يشاء في بنية في الفضل بسطه عرق بالعين كما
المجنة والراء المهلة والجميع الساكنة وهو حداد مقلد ذات حرفة بعين مملعة مكرورة فلام
مملعة مساكنة وجواز الإحرام منها اختيارا هو المشرك في وقت وان كان عدم التاخير إليها
بلد لا إلى غيره إلا تقيته أحوط وأول ذلك المدينة والحليفة وهو مسجد النجف ولا يجوز
الإحرام من خارجها وعلى الأقوى لو كان خبيبا أو حايضا أو ما فيه هفتان مع الإمكان والاحتياط
عدمه فهو جرحان من خارجها أو بوجوه الشك في الحليفة اشكاله أحوط الإحرام منها هو وان
كان الأقوى وفاقا لجماعة هذا ميقنا هم حال الاختيار وعند الضرورة من غيرة للوض
والشبهة الحاصلة من تردد حرفة بجمع مضمومة فداء مملعة فداء قبل هو على ترجيح
مراجعة من المدينة وثلاث من مكة وهو يفتي بالضرورة مطلق فلا يجوز سوا طريق البوذية الذي
المجسفة اختيارا لا ميقنا إذا لم يرد وجهان هو وجه الثاني وفاقا لجماعة وان كان لا لأحوط وهل
الإحرام منها اختيارا وان وجهان أحوطها عدم وجهي الحجة ميقنا أصل الثاني اختيارا
ولا على اليمين جيل يقال لهم بللم وهو على مرتبين من مكة ولا على الطائف فون الميا بالفتح
القاف ومسكون الراء قبل أنه جيل مشوف على عرفات على مصلية من مكة ومن يعرف أحد
هذه المواقيت أجزاء أن فيقال التماس عنها والأعراب وميقنا القنع لجهة مكة وكل
مكة من مكة من المواقيت فيقافة من مكة بلا خلاف فيه وإنما اختيارا في ان المعية التوبة
الحكمة أو إلى غيره والاشكال لا على الأول وأما أصل مكة فموت من زمان الحزم على القولين
وان كره عليه الإجماع وكل من حج أو عمر على طريق كاشي يمتد حليفة فيقافة فيقافة

أوله ولا يخرج الطريق لا يقتضي الإحرام للمواقيت كما يجوز هذا الحرم على حد ذات ان بها إلى طريقه على الإحرام
الأقوى ويكتفي بالنظر بالحيات ولو لم تقدم أو التاخير الإحرام الإعادة وان لم يكن له طريق إلى النظر قبل
أحرم من بعد بحيث يعلم أنه لم يحد المواقيت الإجماعا ويجوز التقييد من الحج ففتح الفاء وتشديد اللام وهو
بأنه من على خوف من حرفة وهو الملهة بالتحديد الإحرام أو فزع اليا بخاصة وانما يحرم بهم من الليقات
قولان أحدهما الثاني لا اتفاق القولين على حوازه وأحكام المواقيت تستعمل على ما كانت الأول لا يصح إلا
حرام قبل المواقيت مطا بما عدا الأول قبله فيفتح بشرط ان يقع في الشهر الحج لو كان الحج أو عمره متمتع
بها ولا يفتح معه مطم على الأقوى وقيل بعدم الصحة ولا لئلا يذرع الشرط كذا والأحوط عدم التفرقة
هذا التذرع وإعادة الإحرام من المواقيت لا تعرفه القوة المغزاة في حجب من حجب بغيره وقوله تاجر الحرم
الحيات فيفتح وان كان الإعادة من المواقيت كالسابق أحوط لا يجزأ وزمن بلاد الشك من المواقيت
الأحوط فحال الاختيار ويجوز لعذر من حراد يرد عند الشك خلاصة العمل على كراهة على تاجر الصور للظن
للأحرام من التوبة ليس المقرب دون غير من التوبة والتبنة وتبع جماعة ولا يخفى ضرورة ويوجب الإبرار
للمواقيت لو لم يحرم منه عدا أو سوا وجهه بالحكم قبل الجواز وذا وجده وانما يجب الرجوع مع التمكن منه
فان لم يتمكن فلا يخرج لأن كان المتجاوز عدا مطلقا على الشهر الأقوى وقيل يحرم من موضعه مع مراعاة
إذا كان الحج عليه مضيقا وأطلق النقص والمن جماعة بهم الإحرام للفرق فلا يباح دخول مكة حتى
يحرم من المواقيت وبه مرجع بعض ويضعف بان أدنى لكل مواقيت اختيارا لها غاية الأمر أنهم يكرهوا
الإحرام من المواقيت ويحرم من موضعه أما كان إذا لم يكن دخول الحرم ان كان ناسيا أو جاهلا ولا يريد
الشك ويندرج من لا يكون قاصدا دخول مكة وكان ممن يلو سلعهم وحول مكة عن موضعه للمواقيت ثم تجوز
له بقدره ولا يجزأ عليه الإحرام لو دخلها كالمكرور من حيا فقال إذا لم يكن من الشك ثم تجوز له الرخصة
أما من دخل المواقيت قاصدا دخول مكة وكان ممن يلو الإحرام لدخولها كمن لم يرد الشك فهو في معنى
المتقدم أول ولو دخل أحد صولاء مكة أو الحرم خرج إلى المواقيت مع الإمكان ولعزم منه كما
مر ومع التعذر من أدنى لكل ومع التعذر ويحرم من موضعه مكة أو الحرم ولا يجزأ العود إلى المكان

فقطا او لا على الاصول ولا اس بالقاء ما على الفهم من كذا القراء والحكم ^{الحاكم} فصح اللام جمع حذرك
وهو القراء العظيم عن النفس بعد كذا من اكثر وتختلف الدقة ولكن الاصل للمعنى القاء الحكم على العيب
وفاقا لجمع ويحكم استعمال وهو في طلب للاختلاف وكذا يحرم استعمال القيل الاصل اذ كانت واجبة في
المعنى كذا الاكثر ولا اس يستلزم ما ليس عليه من قبل الاصل للاختلاف لا في غيره من نفس المعنى
عنه وهو من دونه لا في غيره فظهر في الجواز ما هو هذا الاحرام عند الضرورة للاختلاف ما دونها
فقد خلاص والاشهر للمعنى القاء الحكم على الفهم من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
هو الاصل ما حكاه ويحكم ايضا ان الزم الشرح فليدرك من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
عنه مما هو الاحتياط ولا شيء على السامع ولا يهل الا في كذا من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
او ينشأ الشرع من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
بشيء من ذلك العبرة للاختلاف في الالف في الفهم والمعنى فليدرك من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
اذ كانت كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
عشر فالاصل عطفها على ما سبقها وحذف كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
كلا او بعضها ويحكم تفسيرها ايضا على كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
الاختلاف في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
واحد الى كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
منه الطرح الخطا لا يقتضي الاستدلال من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
في الاصل كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
التفسير استحقاقا فصح اللام جمع حذرك
عن كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
من دونهما كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
عن الوجه به فصح اللام جمع حذرك

ويحكم

ويحكم تفسير المحرم فصح اللام جمع حذرك
ان لا يفسر بغير نصيب الا في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
ولا اس ان لا يفسر بغير نصيب الا في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
فقطا ولا اس ان لا يفسر بغير نصيب الا في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
الاختلاف في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
يجوز في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
وغيره ويحكم تفسيرها ايضا على كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
هو القيل فصح اللام جمع حذرك
فصير من كلام وقطع السجدة الحقة في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
القطع من القطع وقطع القصة في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
الاشارة الى كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
حلا في القصة في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
اذ كان في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
حاجة للحسنين وهما مع صفتهما مختصان بالحق والبرهان في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
ولا مرجع للثبوت فاذ الاحود الاقتصار على ما هو ان عليها والافضل هذا الاستدلال
لا اس استثناء ما عدا هذا الانسان سواء كان في ملكه وبين الصبي ولكن الاصول الاقتصار على ما اذا
كان في ملكه ويجوز القطع الا في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
والاجماع وقد استثنى طائفة من كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
والنظر في المراتب وليس الحكم كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
اقتداء بالحق والسؤال الا في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك
في ذلك فقطا الا اذا كان في كذا القراء والحكم فصح اللام جمع حذرك

ولا يكون مكافئاً على استلزامه او اقرباً وقيل لا يجب على المكافئة وقيل نعم اذا تمت استلزامه الا اذا علم على الفتح
وعرف هذا الطائفة فلم يعرفه مستنداً ولا غير الطريق على غير ما فهم معتقداً واحداً ففهموا او شغلوا
باجزاء واما الصحيح فليس اعترض به ان قام تحت مجموع اجزاء ففهم عليه هذا فان خرج من مكانه
تخرج من غير ما فهم عليه هذا ففهم على الاستحباب بان كان مطلقاً من اقسامها تحت مجموع من غير ان يخرج
استلزامه لغيره او لا يخرج المالك بان لا يكون له الا ان كان له الصوم وان يطيق هذا اجزاء واما الصحيح عليه
مثل ما على الجواز اما استحباب الصوم ففهم على ما ذكره الاصل الموقف من شأنه او على ان الجواز المساقط
في التكليف وهذا الترخيم ان يكون عليه نصف ما على الجواز كالحال وهو من غير ان يكون له اجزاء او لا يكون
مقتضى الزيادة الطهر مع القدوة والصوم مع التسليم بالاختلاف ولم يقتض المصلحة عند ذلك التسليم قبل ان
او بعد بل اعتبر قبل الصوم ولا يتوقف على الذبح وعينه على النحر لهذا المشقة القريبة ولغيره من
الذبح وهو كونه خيراً او بعداً او كان وان عينه لوجه من وجوهه او من كان له اكل كل صفة وتكون
ان يتولاه اى الذبح بنفسه او غيره فلا خلاف ويجب ذبحه بعد اجزاء واما الصحيح ففهم على
هذا القطر او غيره ولا يجوز الطهر الى اجزاء الاخرى وتعد في النحر الواجب في البشيرة وفيه من ولو عد
على الصحيح الاقوال واستلزامه في الاختلاف ما لا يوافق وقيل يفرق بين سبعة وعن سبعة عند الفرض لا محل
حاشا ان العالم الشيخ قد بين كثير من ذلك في المسئلة ولم يذكر في لاهل حوران واحد من غير كثير من العديد
والصديق كقول الشيخ عن حسن اذا كان اهل البشيرة وعن الذي يحوى البشيرة عن الحنفى اطلق فلم يفتد بالضرورة
ولا الاجماع على حاشا واحد والمستند من اجزاء الاختلاف والاولى الجمع بينهما اجزاء وهم على اختلاف
اجزاءهم واما ما هنا على هذا الطوع دون الوجوب وذلك وان لا يراى بأساً بالطريق الواجب
اكثر من ذلك في النحر فان كان وهو لا يخرج والمعبر من الآفة والتسليم بسببها اذا لم يتعين بالاستعداد
او التسليم ولا يجوز ان يكون المراد من الطهر في النحر المنسوب لا من وجوب البشيرة فيه فتكون الطهر فيه ذكراً
كما يجب في الوجوب اصل البشيرة ولا يجب ان يسلح في النحر الطهر ولو مع عدم الاستحباب والاضطرار
الاختلاف في البشيرة في البشيرة ولو ما عداها او استلزامه اجزاء او لا يجرى خلافاً لبعضهم ففهم

ولا يوجب

ولا يوجب ان لا يجرى ولو وصل الطهر في النحر من غير ما يجب من غير ما يجب وقيل لا يجرى في غير ما يجب وقيل لا يجرى ان ذبح
من نكح فيه والاولى هو الاقرب وليس في قبلة ذلك كماله يوم النحر وفيه هذه الامور من الصحيح
بما مضى وما خرج الوجه من البشيرة من الاجزاء ولا يقطع وجوبه الا على قطع ولا يخرج من خارج من غير
الذي في غير من من وجوبه في وجه الذي باقى ما مضى وطهر المني والفرج التحريم واخصاص التحريم اجزاء
فلا بأس من اجزاء الطهر والسنام والسنة يقطع به وهو الصحيح وكذا لا بأس من اجزاء الاخصاص وان كان ولا يخرج
علم الطهر في البشيرة من وجوبه عليه كما في البشيرة وان كان صاحباً واما السجح اقتضاه اجزاء الاصل على
من مرره البشيرة والبشيرة بضافاً الى البشيرة في الذبح او تحريم التحريم فلا يخرج من التقديم عليه اتفاق
مقتضى على الخلق وجوباً او استحباباً بالاختلاف وسبب التحريم فيه ان لا يرد في الخلق اجزاء ولو كان حاشا ذلك
يجوز ان يخرج من غير ما يجب من غير ما يجب بين البشيرة والعالم البشيرة في كل من الخلق والمضطر وان قطع
به الاحتياط في كل سبب من الاجزاء في البشيرة ولا يجرى احدى على الجواز انما يصح من ذلك وفيه
يجوز ذبحه في كل سبب من الجواز في النحر اصل وطهر بعضه في وجه حوران ففهم من ذي الجواز
ما امره في ايام التشريق واحتياطاً في الاجزاء او غيره على ما مضى في يوم النحر اتفاقاً كما قد مر واما
عند حوران التقديم عليه كما مر منه عليه ان يحرم الناحية من البشيرة او البشيرة او غيرها او غيرها كما
تستلزم الجواز في كل سبب من البشيرة في البشيرة او البشيرة او غيرها او غيرها كما
الطهر في كل سبب من البشيرة او البشيرة او غيرها او غيرها ان يكون ثبوتاً الا من البشيرة
في كل سبب من البشيرة او البشيرة او غيرها او غيرها ان يكون ثبوتاً الا من البشيرة
ان الذي لم يقطع فيه وان كان لا يكون تاماً فلا يخرج البشيرة البشيرة او غيرها او غيرها
المصلحة البشيرة الموقوفة على التكليف التي لا يقطع بها ولا خلاف في البشيرة البشيرة او غيرها او غيرها
وذهب في البشيرة عرجاً التي عرجاً متعاضداً معها البشيرة مع النعم ومنها وكثير في البشيرة او غيرها او غيرها
وان لا يخرج طهره لان البشيرة المكسرة في البشيرة البشيرة او غيرها او غيرها ان يكون ثبوتاً الا من البشيرة
والاخرى اعتباراً على من يفرق في البشيرة او غيرها او غيرها او غيرها ان يكون ثبوتاً الا من البشيرة

عنها وكان منها باسما واحدا لا يحسن ليس بمفرد اظهر وفاقا للدين وصادق سائر النسخ
كقوله وان قد غيرة كره فيما يحسن من مظاهر الله العيا اطلاق المنع عن الاجتماع لكن لا يستحق ابد
ما قد ساء وهو الاخرى ولا العضاة التي ذهبت عنها كانه التور وفي عاين انما الحسنة القرآن البيا
واعلم ان واحد والحاد في القرآن الداخل هي لا يقر الله في وسيله الخارج كما قيل ولا الحسنة على اكلها
ونحو من كره الاجتماع خلافا للسان فكيف وهو نادر ولا يقطع فيها الا ان لا يكون حرم المنع عن ساء وساقط
الا ستان لكما ودين وفاقا للرجحان كما ساق لا من من عاين ان يذبحا في مرقها ورسما في القرآن
الخاص وهذا القرآن لا يكون حلقه من من الخصيتين فليس يغنيان كره الاخرى ولا اسر به بل لم يجد الا
الحسنة والاكراه من في ويجوز المشقة الا ان لا يكون ساءا الصلوات كان شقها وساقط لا من كان شقها
فلا يصح القول على انكرا هذه كقولنا من في ان لا يكون ساءا لا خلاف وفيها المشقة بان يكون بحيث
لا يكون على كلفتها سلم كما في الحسنة لو استعملها على ساءا ساءا من في في المشقة بان لا يكون في
انما ذكره كما في قوله تعالى في قوله تعالى انما ساءا ساءا من في في المشقة بان لا يكون في
حيات سبب لحيات احيانا فالا لا يكون خلافا للسان فلم يجزى بها لو ان سبب عبد الذي هو عاين
ثم ان هذا الحكم محقق لانه من المنع في الاستعمال على انهم في انما في المشقة بان لا يكون في
صلواته او قد يكون مشقة في المنع لا اذا فقد المنع لم لا ولا انما المنع وفاقا للدين لا يكون في
خلافا للسان في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
فاقا للدين لا يكون في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
من الاول ما دخل في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
الاجماع وهو الكلام في العيا في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
ويترك في ساءا من في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
تاكيد في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
المعاني والقوام والبطون والمبر ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في

لا يحسن

لا يحسن او به وهذا يتصل بالمراد في قوله في ان هذه المقاسير مودة من اهل البيت عليهم السلام وان يكون ما عرفت
من اهل البيت عليهم السلام في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
الشرع ودين الاخلاق وان يكون انما من الاول او القدر في انما من الصان والمركب ذلك للشيخ المستفيض في المشقة بان لا يكون في
الاول ما قد ساء وهو الاخرى ولا العضاة التي ذهبت عنها كانه التور وفي عاين انما الحسنة القرآن البيا
واعلم ان واحد والحاد في القرآن الداخل هي لا يقر الله في وسيله الخارج كما قيل ولا الحسنة على اكلها
ونحو من كره الاجتماع خلافا للسان فكيف وهو نادر ولا يقطع فيها الا ان لا يكون حرم المنع عن ساء وساقط
الا ستان لكما ودين وفاقا للرجحان كما ساق لا من من عاين ان يذبحا في مرقها ورسما في القرآن
الخاص وهذا القرآن لا يكون حلقه من من الخصيتين فليس يغنيان كره الاخرى ولا اسر به بل لم يجد الا
الحسنة والاكراه من في ويجوز المشقة الا ان لا يكون ساءا الصلوات كان شقها وساقط لا من كان شقها
فلا يصح القول على انكرا هذه كقولنا من في ان لا يكون ساءا لا خلاف وفيها المشقة بان يكون بحيث
لا يكون على كلفتها سلم كما في الحسنة لو استعملها على ساءا ساءا من في في المشقة بان لا يكون في
انما ذكره كما في قوله تعالى في قوله تعالى انما ساءا ساءا من في في المشقة بان لا يكون في
حيات سبب لحيات احيانا فالا لا يكون خلافا للسان فلم يجزى بها لو ان سبب عبد الذي هو عاين
ثم ان هذا الحكم محقق لانه من المنع في الاستعمال على انهم في انما في المشقة بان لا يكون في
صلواته او قد يكون مشقة في المنع لا اذا فقد المنع لم لا ولا انما المنع وفاقا للدين لا يكون في
خلافا للسان في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
فاقا للدين لا يكون في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
من الاول ما دخل في المشقة ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
الاجماع وهو الكلام في العيا في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
ويترك في ساءا من في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
تاكيد في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في
المعاني والقوام والبطون والمبر ساءا من في في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في المشقة بان لا يكون في

لا يحسن

واعلم ان تقسيم الارض الى اقسامها هو ما هو المصروف في الفناوي ولكن تجد تقسيمها بالجمع بين الطوائف وما
 ولو سوطا من بعضه فكل من اسان لا يخرج الزيادة على القياس الطوائف معا وقد منعت اختصاص مسئلة اخرى
 ظاهرهم اطلاق على الحكم المذكور فيها فان لم يسموا والا فالحق الفصل بين ما اذا انما في اية من اول الطوائف
 اولى انما شرط ان يكون من الطوائف فالمرم والاطلاق وما اذا لم يكن من ذلك ما يتجدد له لغيره انما
 بعد الانما خرج فان لم يكن عليها الا من هذا الطوائف لعدم المطلق ان ما هو عليها الا من هذا الطوائف لعدم
 قيل وماذا لا يكون فيه نظر ثم ان هذا اذا انما هو لو سوطا اكل سعة عبي على الاصل الا شهر حلا في
 فعلق الحكم بالاطلاق ووجوب سلة عات من عبي فرق بين العبد والشركة في سعة صنفه وحل في الطوائف
 التي يجب سها قبل السور في كذا الطوائف اية صفة كذا صنف الصحيح في المصنف وظهرها لمصنف الا في المصنف
 الاول السالكين والدا الصدوق والاستحوا هو الطوائف والاصناف والاصناف في المصنف في المصنف في المصنف
 وهو حقيقة الوجوه فلا يجوز قطع الطوائف انما في حلا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وجوده قطعا وهو شكل ولا بد ان الاول حجة انه لم يكن عليه ثم ان اطلاق العباد بالاطلاق في المصنف
 يقتضي عدم الفرق بين اكل السوط الثاني من سوطي الركعة من غيره وهو طوائف من المصنف في المصنف في المصنف
 بين المصنف وغيره فليعلم ان اية المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 فيه نظر في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 الطوائف بها في الطوائف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 بالاجابة ولا يبعد انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 احوط ان لا يركب حلا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 عليه وانما انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 الا انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 يكون انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

جاءت كاهلها لا سنية كلمة في حجة الادوات الخمسة المذكورة التي يكون فيها ابتداء السادة عالم يقتضي
 من جهة اخرى الحكم المستفيض وعني هان المصنف والمعارض انما بالجمع على ما على المصنف في المصنف في المصنف
 وعلا انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 على المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 عن الاستنباط المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 ان قلنا السعة وقت مصلح الطوائف وانما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 ولو قصر في طوائف سوطا او اقل او ازيدا فمما كان في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 راجع انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 استأنف انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وقد بينا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وهو حجة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 يحكي انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 حلا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وهل يترك الاستنباط المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 لا يخرج عن وحدان استنباط المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وان لم يقتضها اجابا ما اذا قطع على انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 دون الاربع سوطا على الاصل المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 دعوى او لها يدعي ماها في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 فان ذلك في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

لم يوجب التحريم من الخلق فوجب إقاربه كالمشهور ويبلغ على إجماع المذاهب بل عليه حمل قريب من الاستحسان
 في الدية بين المكانين إذا لم يوجب عليه من غيرهما مكاناً وتوقد ما المستعصية وظاهرهما أنها تقتضي
 على التقصير عليه ما به ومنهم السبيلان لكن يغير فيه وبين الحق ولا وجه ولا لما يحكي عن بعض من يفتي
 والاصل عدم التوقف على شئ من التقصير كونهما من غيرهما ولا يكون ذلك في التقصير لوجوه وظاهر إطلاق النص
 والعقود في حراز الإحلال بالصدقة ولو مع رجاء أو في المانع بل قبل شرطها لا سيما في إجماعها وأما ظاهر
 في الأصل فاستصحابه لعدم إيجابه قطعاً أو قطعاً في المسألة من إطلاقه فيقتضي ما لا يصل عليه وأما
 إذا لم يرد من الإجماع إلا ما جازى دون الوجوب فيكون إجماع الحج والعمرى المقيد بها بقاؤه على الجملة إلى
 تحقيق الفوات تحكماً بالحق كالمشهور فالتحريم في الإجماع ما يقتضي إيجاباً فيكون إجماعاً من
 الإحلال ويغير عليه إجماع أصل النعمي أنه يمكن ولا يحل منكم ولو كان إجماعاً من غير مفرقة لم يحصل إجماع بل
 يحل منها بعد تحقق الإجماع لا لكونه في الجملة كما جازى أن ليس من ذلك العدة بالتحليل وإنما يحصل الصدقة
 عدم التفكير في الحصول إلى مكة بل من مسكنها ولو كان من مكة فذلك بغير تكلف مع الإيجاز فكان معتمداً
 أو المرفوضاً واحد هاجم فاستلزم أن كان معاً ما عجز لا طريق له غير موضع الصدقة وكان له دليل في الحق
 لكن لا يقتضي من صدقها بالصدقة في كل وقتاً وكذا إذا جازى المعصية عن العوارض أو السعي خاصة ولا
 يحل الصدق ما يقع من الصدقة إلى من لم يجرى إجماعاً في كل عام مع كل يحكم بغير وجه ويستدل في الزيادة
 أن يمكن والافتضاء في القابل وإن منع عن ما سئل فيه الجواز استناداً بغيره فذلك في الصدقة في كل سنة
 الاستثناء قبل احتمال بقاؤه على إجماعه وكذا لو كان المنع عن مكة في جميعها ولو منع عن مكة خاصة بعد
 التحليل في حرازه في كل عامه بالنسبة إلى الطبيب والنساء خاصة وحمل أن لم يكن في ذلك من يدعي
 بغير وجه في القول بطلانها وإن كان الأحوط وقد تضمن ما ذكرنا محقق الصدقة في الجملة والحد
 ما يمنع من الحج والعمرة بما فيها أو بغيرها وسقوا ما بعد عن بعد التحليل خاصة لا يقل البنية صحيح لا يمنع
 للصدقة في إجماعه حراز الصلوات لا لا تحلل إلا بفعلها بالصدقة ولا يسقط الحج الواجب في السفر والنية قبل
 عام الصدقة إلى المستعمر إليه وإلى العام المحلل في الصدقة في حرازه القابل ولا يسقط المستحب إلى

لا يحل كما أوجبوا فيه واحدة وقاية بها ما كان كره وهو وإنما يقتصر لما في وجوب التحليل على المصلحة
 فكان استنباطها الواجب فأن السبيل إلى ذلك فلا ريب في وجوبها في كل واحد من القولين في إجماع
 الوجوب للحد وهو صفة على المختار فلا يصح التحليل على ألا يطهر من غير التحليل إلا ما جازى في السفر
 وقوله بعد الذبح وحمل سقط الخطأ لو شرطه إجماعاً من حمل من حيث حجب غير أي في السقوط به قوله
 والآخرة السقوط كما في إجماع إجماع الإجماع في كلام المرتضى في الأصل عليه وأما حرازه عند بعض من أن
 لا يسقط وحمل فأنه الاشتراط التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 تحصر المصلحة أما المصلحة فلا تظهر فيها من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 فكانت الصلوات لا تظهر فيها من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 في إجماع هذه الأشياء لا يظهر فيها من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 التحليل للسوق ولو الاستعداد والتقليد لا يقولون إلا إجماعاً من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 الإجماع في حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 وجازة ومنهم السبيل الثاني ثم التفصيل بين الواجب بغيره وبين حرازه وفيه هذه القابلة
 والتقليد في حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 كما هو اعلم أنه تقدم في كل عام ما يدل على اختصاص الحكم المتقدمة بإجماع الحج في حرازه وفيه هذه القابلة
 إلا أن بعض السياقات لم تكن وكان الأولى وذكر هذا الحكم لما يقتضيه الصدق والمصروف وهو المصلحة
 من مكة أو التفتت إلى الواقعين أو نحو ذلك مما فيه الصدق وهو يفتي في التحليل لو لم يكن مساق ولو ساق
 اقتصر على بعض هذه الأشياء على الخلاف من الاقتضاء من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 عليه كبرية المصلحة في حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 ظاهر الإجماع من حراز التحليل من غير توقد وقيل للوجوب في حرازه وفيه هذه القابلة
 الأولى وجازة الوجه عدم الفرق من نقل الأصل عليه صواباً لا سيما في ما في بعض نسخ الكتب
 في الصدقة لا يجوز كذا في نسخ وإجماع التحليل في حرازه وفيه هذه القابلة

بالفرق في البين وكيف كان ما ظهر هنا الاكتفاء بهدي السبيل ولا خلق تحت تعلق الحكمة وهربته ان كان
حاجا ومكره ان كان معقرا على اختلاف فيه هيكلا كما بعدا فقامت كغيرهم على وجوب بطلانها التخل
وان استغنى فيه المعصية ومنه المنة من عدم حجاب التخل لا يبلغ الحكمة بطلانها الا بغير
بين الاكتفاء بطلانها لغير الاجماع ومع ذلك فهو احوط في المسئلة ان كان من شق استغنى اهله
من اربابها فليس يلزم من اربابها بلوغ الحكمة فهاذا في ذلك الوقت الذي دعا احكاما للدين
او التوجه المكان المعين فيصير محلي من كل شيء مهم من الامن النساء بالمعنى الاجماع على كل من
والاستغنى في احوط بل الاظهر ما اقامت العروة المتع بها مع غيرها في الاستغنى بالجموع بالسبيل
في الاكراه اعانج الصبر وجبا مستقلة فتم او لطاف به النساء اذ كان ذلك في الشهرين بطلانها
المشقة اجماع وظاهر الترتيب الواسع لطلاق وقت حملهن على ضمانه الفاعل من غير علم كماله
طاعة من غير علم من العتبات المتعزى لكن لا يجب عليها التعميم لاصالة العروة بل يجب الاكتفاء بالاطراف
عند ان لا يجوز لعلها العروة بل هي الاخرى جوار الاستغنى بغير علمها من غير العلم بحجتها من غير
بين الواجب التعميم لكنه ضيق القول بالتخل في التدين غير وجهه على وجهه لا يستغنى بها عن
وغيره واخر ما ذكره من جوار الاستغنى التدين في الواجب من غير وجهه الفاعل من غير علم
بان ان هذين لم يدرج صوابا في عدم بحثه لم يطل بحالها فعليه عدم تهربه عن علمه كماله وعندها بان
ما لم يحرم اجتنابه ولكن يغيره ليدفع في الفاعل للاختلاف فاعلم في وجهه علمه عما يجب في الحزم
الا مسالة عندنا يوم الوعد من الشهرين الوعد عندنا ان حاشا ان لا يكون الا احوط الاول بل احوط العلم في
وقد استدلوا به من حيث الاستغنى فاصبح استكمال ولا بد ان الاول احوط اذ لم نقل كون
اظهر ولو احسن الحاج او المعصية فيكون باليدين ثم قال العاصم من الوضو الحق باجتماع العروة طاعة الحج
ان لم يقتض بلا خلاف في حصيل الحق فاذ كان حاشا او ادرك احد الوضو على وجهه في صحيح حاشا
فان آتاهما او احدهما مع عدم اجزاء الاخر فخلل المعصية وتبين الحج اذ كان واجبا ولا يقتضيه هذا بلا
خلاف فلا استكمال في اطلاق وجوب التخل المعصية وهو غير لما اذا تبين وقوى الدمج عند عدمه فحقا احتمل

التشديد وعندها في الاول عدم التخل فلا يخرج عن وجوب الاستغنى للاختلاف ولا بد ان
احوط ان لم نقل بكونه اظهر هذا حكم الحاج اذا تخلل فاما المعصية فيقتض عنه عندئذ ان المانع ولو في
الوقت اعتبر فيه اولا فخلل اذا تخلل فيلزم ان يقتضيه في الشهرين لاجل العلم والاعمال فيكون على الاكثر
كله عبا وجميع وظاهر الاستغنى الذي وصل اليها كلهم ان الخلاص ههنا كالاختلاف في اصل المسئلة ان
الذي يجب كونه بين العروتين وفيه نظر تحصى المعنى للتخل ولا يقتضيه جوار الاستغنى فخلل الوضو فيها الا
ان في ما عدا رخصا في زمان بين الاخرى بين ولكن لا دليل عليه ولعلنا اطلق المانع ههنا وجوبه خصوصا بها
عند زوال المانع من انما استغنى في تحت العروة في الشهرين بين العروتين ثم انه اما يجب ضمان العروة مع
وجوبها قبل ذلك كما يجب ولا يفتقر الى العلم ان طاعة المانع واطلاق العاصم فحقا ارجح الحق فخلل
منه بطلانها خصوصا ما ذكره في زمان فان كانا وتخلل جانبا لكان فحينئذ فتمت المسئلة على وجهها فاعلم
الذين في الجوارح الواحد القاتل في جميع الفاعل فاما ايضا جوارح الفاعل في الشك في الاكثر ومنهم من
في مع ذلك وجب عليها ضمانها في وقتها عبا والمائدة في الضم وان ورد الامر في الاجزاء في كل
ولا استغنى الا ان يكون القرآن الذي خرج منه مقتضا حاشا وحسن الوجه كما تقدم في غيره وغير
في حله من كثر وكثير من الاستغنى فلا شك في صورة التدين بل فيهم استغنى والمائدة فيها للاختلاف في غير
وكل في الحزم في الصورة الاخرى ولا دليل على ان المائدة فيها ايضا حاشا واصل ان لم نقل بكونه اقوى
ثم ان مقتضى الحق واكثر التمايز بل لصون المسلما ايضا هو خصوص المسئلة ايضا هو خصوص حجها فان
دون الا ان بعض الاحتياط وحصل وجوب المسئلة بين القيم اعم فان تم اجزاء او لا فيقطع القطع بالاحتياط
الحا لتعصيف التدين عبا القاتل واعلم ان مقتضى الضم على وجهه في الضم على وجهه في الضم على وجهه
من الحاشا وكان والمادة مع المستغنى لا سعادته في تقيده واحتسابا للباث ما يجب في الحزم من
المراعاة حتى يبلغ الحد على ما لا يلزم وبما في الاحتياط من غير خلاف في علمه لان الحاشا فانك الحكم من
وههنا دون وهل الاحتياط على الوجوب او الاحتياط الاظهر الاول لا يقتضيه تسيلا ثم والمراعاة عليه
يعتبر عند الوجوب بشرط ما يقتضيه عدم الايمان مع تركه بالماضى على وجهه ويعتبر عند الوجوب بشرط

الغنة وكيفية ان فلا رب ان اختيار الانسحاح ان كان اجزاء الذكي اولى ثم لما كانت
البدنة اسم لما يترك اعتبر معونها السن المستقيمة لله وفيها اطلاق الصور والاعتناء والاداء البدنة مع
واقتل الصامر وما شابه من الصور والكثير غيرها ام لا يقتل باعتبار الما لم يرب بين الصيد وذا رفق الصغير
لطف منزهة الكبير كونه في المذكور كونه الانسحاح ولا يربح لحوط وان كان في تفسيره لطفه لم يجد
البدنة ونحوها فحققت البدنة بعد قترها قيمة عادلة على المراكمة عا ربيع او اطعام كل عام من سائر
هو الاصل وان كان الاول هو اطعام سبعمسكينا كل مسكين مدين على الاشهر خلا وشاعة قد وطور
وان كان الاول هو حوط ولا يلزم اتفاق ما زاد من قيمتها عن سبعمسكينا ولا ما زاد من قيمتها ان نصبت
عن الزيادة بل حوطه في الاصل اطعام الستين تسعا اطلاق الصغر وفيه ان يجب له ان يصدق
وهو صحيح مشهور ومن الخليلين فاطلقوا ان من لم يجد البدنة تصدق بثمنها للصغير ويترك على الاول وما امكن
الموجب لسبب شيعة ان لم يجد البدنة فشا ذوان لم يحمل ثمنها ليعطى صامع كل مدين او مدينين على الا
الاشهر بل في كلام جميع الاصحاب خلافا للقاء والصلوة فشا ثمنه ثمانية عشر يوما من الصيام وعندها ان يخرج من
ستين مدين في الجمع بينها وبين غيرها ما دل على اختيار ما مع كونه حوط واجل وانما امر ان يخرج صليان ثمانية عشر
يوما فيجمع عليه كل صوم الغيرة وظاهر غيره ولو انكر المدينين القدر الذي يجب فيه على مسكين دفع ذلك اليه
عن انما تصدق للاختلاف يعرف بطلان كونه في شعر بدعي للاجتماع فلا يصح ان يرد على الشهرين لو كان اجتماعا
في الغيرة فلا ينافي معها ان تصدق البدن وفاقا لظاهر الاكثر وصريح جميع حلقه الاخرين مضمون الستين
مط وهو حوط ولو يخرج عن الستين في كل ثمانية عشر ويكفي سكر ام يشترط الخروج الى اذنها والا فليس
الاعتناء ورجحان واحل الاول اظهر من كان المائة حوط ولو عجز بعد يوم شهر عن الشهر الاخر فاقوى الا ان كان
السقوف وان كان الاصول وجوب ما قدره لو زاد ثمن السبع مدينين الاجتهاد في صومها سنة وجعل
الثاني في تحريم الوضوء اهلية للاختلاف فان لم يجزها بعض ثمنها على اطعام ثلثين مسكينا سنة
احمد على الخلاف وهو الثلثة اظهر الاول حوط وان كان فيمنه القبره اقل من ذلك انصرف على قيمتها ولو اذرت عنه
لم يجز عليه الزيادة ولا خلاف في شيء من ذلك الا ما عرفت فان لم يجز صامع كل مسكين يوما فان عجز عن الصيام

كل صام يستقر ايام وفاقا لذلك وفيه الغيرة للاجتماع خلافا لما عرفت مضمونها بعد الجرح عن الصدقة لاحصاء
حلقها على التفضل الذي ذكره اهل العلم بدينها وبين غيرها وكذا عاينها حكمه من ان الوضوء قبله في القبر
وبمع الجرح اطعام ثلثين مسكينا ومع الجرح عاينها ليعطى كل مسكين مدين على الاشهر
في الغيرة للاجتماع وقيل بدنه وقيل بالتحريم بدينها **الثاني** فيمنه القبره بالبرق الاجام فان لم يجد لها صوم
الثناء على السيد مطلق الطعام واحصى عشرة مسكينا مدين على الاشهر ومدين الاظهره لو نصبت قيمتها عن
اطعامهم انصرف عليها ولو اذرت عنه لم يجز عليه الزيادة ولم يجز صام ثلثة ايام والا بدلية الا ان كان
على التحريم بدينها عند جازمه وقيل على التمسك به وان لم يقل كونه اظهر ولا ريب في كونها اوطى حرجا من
الخلاف حتى يرد اليه كونه با وسنة وطاهر لانه صحيح ثلثون التحريم على القول بدينه جميع الابدان للثلاثة
لشجاعة الشهيد الثلثة وسببها لا تنصح الخلاف من الثلثة الثلثة الاولى في الغيرة من الغم وضمت
في المسكين صام قدرهم ايا اما الصوم الاخير في السلسلة وهو الثمانية عشر في الشهر للثلاثة للاختلاف في
على المتقدم فمما قيلت الا رب شاة للاختلاف في كلام جميع الاصحاب وان عجز عنها قبل استيفائها لا بد لها
وفاقا وحلها من العتداء والاكثر على ثلثون مدين بدينها واركان الصيام في الغيرة للاجتماع وهو الاظهر وهذا قول اخر
لشجاعة المقاتلة وصحة ذلك في هذه السلسلة **الثاني** في كسر الصيام العام اذا عجز عن الفرج فيها وكان فيها فلفظ انكر
بغيره بكونه الا بدلية الحروف في القبره انما انكر وهو الفجر وكانهم ارادوا ان يوجب حلقه كل ذك في حلقه وسنة
الدين بقوله هو الاظهر والاشهر في المسئلة اخذ ذلك في الشرح وان لم يتحرك قطعا او انما لا او سلخا لانه لا
في انات بعدد البيض المكسرة ما صحيح كان هديا بالبياسد فشا الحرام للاختلاف لانه لا بد وعينه لا يجرى
وهو كذا جميع وظاهر الصريح كفاية الفصل الواحد وعدم لزوم تعدد كاصح رجاءه بعين عن عدم خلاف فيه وان
او هو بظاهر الصانع وظاهرها الصيام لزوم هذه الانية واسر لا يكفي مجرد الا رسال بل يشترط شاهدة كل واحد
منها قد عرفت فان قيل ان هذا البغية لم يعلم بان فزجها ميت لم يلزم ثلثة وكذا ست فاسدة او كرها في
منها في صائر ذلك صرح جازمه وليس في الصوم كلام اكثر الاختلاف من منصرف هذا الحق وقيل ان مسكينا
الحرم كل مطلق جزاء الصيد وقيل بالتحريم بين جرحه في مصالح الكعبة ومعرفة الحاج كعينة من احوال الكعبة وان عجز

تصير كل بيضة شاة فان عجزها طعام عرس ساكنين فان عجزها صام المشرايام وفا لا يكون في ذلك اعيان وعكس
الصديق يحصل من بيضة شاة صام المشرايام فان لم يقدر فاصام عرس ساكنين وصرح النضران بكل ساكنين مدة
عليه صرح خلافة النضران وهو احوط وان كان الاول المشرايام في بعض القضاة والعجاذ انحران الفرج في
صغار العرس كل صام في المشرايع ومن الشايع لكن زيادة الدراج كل في الصريح ولو بعض القضاة وما ياتي من ان صامها
انصهر احوط في بعضها اقل في رواية على ما في الشيخ في رجوعه في الصريح انصهر عرس العرس ومن العرس ومن العرس
ما من شاة يكون حلالا في سنة صام صامها لا يصار ويصح ما تقول الاول اقوى وان كان هذا احوط واول
وان لم تحرك او سفل في العرس وحلالا في انما لها بعد ما كثر في بعض النسخ كان هذا اليد في خلاصة
اصل الاوسان للتحقق ولكنها اخذت عن كثر انه الحذف للبيت وقد ذكر الشيخ وغيره عن القيد بعدم التحرك ولما
اطلق الاوسان صام من العرس ان القيد صام منها وبين ساير الادلة ولو عجز عن الاوسان كان فيه في
بعض العام فيجب على كل بيضة شاة ثم اصام عرس ساكنين ثم صام ثلثة كما هو ظاهر النص والعبارة وصرح
في النكت وفا في الحاشية الشارح في صام العرس بعد حكمه في الشيخ في الميسر والنهاية بذلك فلا يابح
اذا قام الدليل عليه وظاهر النص انما هو نص في صام العرس كما حكاه جماعة منهم الماتق في النكت ولكن ظاهره الا
من هذا القول كما انصهر في حقه من كثر في لفظ صام فاما ان كيف يتوهم ايجابا في قوله وهو ان شاة
التي لا تجوز في صام العرس فان ذهبت عن موقوف ومنع كذا النص بان مقتضاه وهو ان كان في صام
العام وهو ان يقتصر المسألة في المقدار وعلى منها حصة مسئلة فيكون صامها لا سعا ومنع كذا في
فيها نصرا ببيان في الشرح فاذا قل ان المحل المهرج انما هو في المسئلة قبل ان يخرج من كثر في الشرح المشرايام
بعد تربية المحل في صام العرس انما هو كل ما يربطه من قبل اي وجه هو تربية او صامه ودا وحيث لما قيل
اي يشرب الماء كذا او يوضع مسقا في فيه ويشربه وهو اصح ليرضخ قوله ويبلغها بعد ان يربطه كذا في صام
الجماعة بذلك في حقه الماتق في وجوب العاصفة في حقه من كثر وفا في الميسر ووجه اخره في حقه من كثر
الصفاة في حقه من كثر ان الحكم عن اكثرهم ما اشار اليه بقوله وقيل ان كل موقوف والمراد بالوقوف الموقوف او
الوقوف والسواد المحيط بصديق الحكم من المفسر لاول اعرف بين الفقهاء اذ لم ارمض هذا قبل الماتق

وكذا

وكذا صام الشاة كشاة من حقه وفا العنة متروكا بلية وبين الاول وكذا العاصفة في حقه من كثر وفا
يكون كونه التقسيم بغير كون كذا اخذ من النضران ما ما وكذا في الترتيب لا اختلاف في بعضها واهل العنة في
بعضها وكل منها والظاهر ان القواعد بينهما قليل في صام المحل الموقوف في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
التمديد في شاة التي يثبت الحكم الا في الجملة ما بينهما صارت وذلك لعدم الحصار ما دل عليه من انصهر في
نصفت لفظها خاصة بل فيها ما نصفت لفظها المطلق او الفرج او البصران وجميع هذه هي الجملة
فلا يحتاج الى الدقة فيصير صامها ولا يصار بين احصاء التحصيل الى حمله على مقتضاها وغيره
فلا بد من اجتماع القضاة قبل العمل في المتعرف لان الحكم انما كان في بعضه عرس كذا في الجملة مع مساو كذا في
كما صرح به جماعة من العرس ولو في الحاشية مثل الجملة الواحدة شاة في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
الصان ما مر في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
الجموع وان كان الاصل احوط في كثر صامها درهم اذا لم تحرك وفيه الفرج والاخر كما كثر وعلى المحل في حقه من كثر وفا
في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
ويصح درهمه ولا يفتن في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
المستوفية اخذ الظاهر لاجل زيادة انصافه في بعض المتأخرين في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
أخذ الظاهر لاجل جعله في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
أخذ باليقين وان كان في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
ولو كان ايجاز على هذه الامور في الجارية بحر ما في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
ودرهم في الاول وهو ونصف درهم في الثالث وهذه الاحكام الستة هو الاظهر لا سيما بين
من تأخر بل على الجملة عن في والمنتهى في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا
الحاشية حتى في الاول منها المحل فيها الاجراءات المتقدمة ويستوى فيها اي فيها على المحل اذا
قبل في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا في حقه من كثر وفا

ان يقع نحره وحام الحميم الغير المملوكة في حرمة الجانية عليها ولو لم يرد القيمة ومقدارها من قبل
سابقا بل خلفا في المنقضى غير غيب ان حرم الحميم ينشئ بقيمة عاين بالتحريك وهو ما كثر
في كونه اتحام وتصله القيمة في الحسنة لغيره والاسباب في رايه ونصفها سفلا حملت على الفضيلة
بالاصح جواز التصديق بقيمة حرام الحكم على المساكين ايضا بخلاف بليته وبين شدة العلف
حرام الحميم وفاقا لجماعة فلا سبب في الاستواء وذلك مع ان المال في الانفاق او ميسر
له ما في غير هاتين شيوة فلا تجب الا القدر والفقير يجوز به مع القيمة للمالك كما في ذلك
ولا ريب ان الثاني احوط والا حوط بل الاظهر اختصاص الاستواء بقدره وفي القيمة المحل
فلا يقل الحميم الا على في الحريم اجتماع عليه لا من ايضا كما في قول الحامي ويمكن استفادته من القدر
بجعل المخرج الضميمة الجور في فيه الحكم والمالك توسر بقوله وعلى المحل ان كان من جملة اجتماع الا
على الحريم في الحريم ومقتضاه الذي يتولى في هذا الحكم ايضا الا على في قوله فلا يقل الحميم ايها المالك
فلا القطر على قوله من الدين وري من الشبهة كما في الصحيح وغيره وكذا في الدراج وشبهه
كما في خلاف والمتقدم فيها من النص وغيره في دفع وان ذكرها او لقطعة ونيطاها في سائر
ثلاثة فان المذكور فيها دم وهو اعم من المحل الا ان تقيده بجمعها ولا بأس ثم المحل قريب من
الصغيرة الغنم في فرضها كما احتجنا هذا ولا بعد في تساوي الصغيرة والكبيرة فيشكل على القول
بوجوب الختان هناك الا ان يرفع ابتناع شرا على اختلاف النفقات واختلاف المختار فيجاز
ان ثبت في الصغيرة زيادة على الكبرى هو احد ومن دفعه محال الختان ثم على ثبت الختان او
ان فيها عاقر بطريق او في الختانها الاجماع على الظاهر الصحيح به في نفسه وذلك وفي الضب
جدد وكذا في القنفذ والجموع على الاظهر الاشهر في الثلاثة وقيل محل فيها وفي العليفة
الاجماع عليه وهو احوط وظاهر المتن وظاهر الاكثر الاقتصار على الثلاثة تبعاً لمورد النص
لكن عدل الحكم فيه بما يوجب التحدية الى ما شهدها حكم عليه جماعة من اصحاب القدام ولا بأس
به وفي العصفى مدين طعام وكذا في القبرة بالفاقا لمضى ثم البقاء لمنهدة بعضه

بينها

بينها والصفحة وقيل عصفوس صغيرة ذنب طويل يرمي به خلافا للصدوقين فاوجها في قول
عدا لشامة شاة وللكافي واوجب في القبرى والعصفوس وما جرى مجريه بانه قيمة وفي الحريم وقيل
والاظهرها في القبرى وفاقا للاكثر وفي قتل الجمل وكف من طعام وقيل ثم وقيل بالتحريم بينهما والاعتراف
الجموع بينهما ثم احتيان لغيره كذا في اخبارها وجوز اكثرها وان كان الاخير لا يجزى وجوزها في كذا
وفي رواية دم لكن موصوفا الفل والاكل والباس بانقول بها الوجه سندها وان كان الاحوط العمل بها
وطم وكذا يجب كف من طعام في القبرى الواحدة يليق بها من جسده او يقتلها وكذا يليقها من جسده او
يقتلها وكذا ينفذ في سند العصاة بكف من طعام والقالى الصدوق في فيه والمفيع والشيخ في
وتبعها الفاضل في لف والشهيد في الدروس وغيرهما وبفتح الصحيح فلا وجه لتوقف اثنين
وكذا حديث لم يذكره ولا للتحريم بغيره بين كف من ثم كما في الاسكافي لعدم ظهور الدليل على
الجماع وكذا في نقلها جملته فعليه ثم شاة بالنع والاجماع كاعتق وهذا مع امكان التحريم منه ولو لم
يمكن التحريم منه بان كان على الصبي بغيره لا يمكن التحريم منه الا بشبهة كثيرة لا يتصل عادة الا لا
الحقيق فلا يتم ولا كفارة بخلاف ظاهره فتوى وقضا وهذه الكفارات لا تحل لى لا بد لها على المحرم
يبدل عليها مع الخروج للموتبة والاستغفار ما بعد شاة فيبذلها الاطعام والصبام كسائر شاة
الله تعالى واعلم ان ما لا تعديه فيه من القيد فيقتصر بخلاف التحقق لثبات الموجب لذلك و
للصحيح والمعتبر القيمة السوية بقويم عدلين عاين وان كان يجوز احدها اذا خطيا او تاب
وبفتح جماعة من الاصحاب وقول الشيخ بان في البطنة والادق والكرك شاة شاذ غير واضح المستند
الا الصحيح في كلامه كعليه والاصدوق وبفتح جماعة من الاصحاب فيما لا نص فيه بخصوص ولا بأس
او انه لا خصوصية له بهذه الثلاثة فان اكلها فلا سبب في ضعفه الا ان ثلاثة اربابا شاة
الانفاق واما اساك واشبات اليد وامان سبب له الشاة فحين قتر صيد ضمنه بالقيمة والافد
على ما مضى وتتم ثم اكله كذا او شيئا منه لم منه فداء اخر وفاقا للاكثر خلافا لالاف والفاصلين
في بعض كتبها ثم يوجبوا بالاكل سوا القيمة مع الفداء للقتل وهو ضعيف واضعف منه القول

بالاكتفاء بجهته واحد عن الآخرين في القوة للاجتماع الظاهر والمنقول في ظاهره المنقش وغيره
 استدلوا بوزنهم في كل من القتل والاكل وبيع الاجتماع وموضع على ما خرج به بعض الاصحاب
 كون القتل بالاكل في المحل الذي يحرم والافضل من الجواز ولو كان في المحرم وهو محرم وكذا يجب الغذاء على
 المحرم باكله لو اكل ما في صيد في بيع في المحل من ولو ذبحه المحل لعموم الادلة كالعبارة انما يقتضيه لا يجوز
 تركه كما في بيع وغيره من كلام الاكثر ولو في صيد فاصابه وتحقق انه لم يوش فيه بقتل ولا صرح
 ولا كس فلا يندبر فيه بلا خلاف الا انما كس غير واحد وانه فان على منها الفداء كما في واجبه
 بالتحقق عن صورة الجهل لما في ايضا من ان فيه الفداء ولو خبره او كس جده او يده وقته بعد
 سواها اي صحيحا بل عيب او مظهر فعليه بيع الفداء اي بيع قيمته وسماهم من بعض الفتوى والاصحاب
 بيع قيمته القيد لا الفداء للصحيح وغيره او موصى بها على ما خرج فالخاتمة قياس والمخبر في الادلة
 كالعلة في شأين والاحوط في اعتبار الاكثر الاسرى ولو جهل حاله حاله حال القيد المخرج او لم يكن
 فلم يدر هل كان عاشر فعليه فداء كامل بالنسب والاجماع كما في صريح الاستقضاء وقد خرج المحل للقاء
 وظاهره من غير ما قبل ذلك في الجواز كما لا يورس ما واصله ولكن لم يعلم اذا كان في الاموال
 البيع واكثر الاصحاب بل قيل انه ظاهره لا يحجب عن المان هذا والفاضل في التحريم موزنا بالاجماع
 فان ثم والا فالقول بعدم الضمان مطلقا فالجواب متاخر كما بين واولى منه عدم الضمان لو لم
 يعلم بالاصابة بعد ان ساء ولا خلاف فيها من الفاضل فيمنه وهو ضعيف وان كان مراعاة احوط
 واولى بالاحتياط عاذا القول الاول واعلم ان مقتضى الامر فيما لم يدر من حيث من احدا القيد
 ان قلنا شوب ضاها كما هو متفق عليه بينهم الا في تعليم اكثر المتأخرين وقا في الجاهلية من الفقه
 وقيل ان في كس يد الضمان نصف قيمته وفي يديه كان القيمة وكذا في جليله وعينية وفي قريته
 نصف قيمته وفي كل واحد منها ربع قيمته والفاضل في البيع واكثر كسبه وتبعه جماعة استنادا
 الى رواية في سندها ضعف الا ان يتخلل جيبها بالشفقة وفيه مناقشة الا فالاشرف وان كان
 الاحوط اعتبارا واكثر الامرين منه ومن المقدس في النور ولو اشتد جماعة في قتله اي القيد

قدم كل واحد منهم ندرك بالاجماع والقيام وسرور المحرمين خاصة ولكن خرج جماعة كما في ظاهره القدر والعتق
 والشبهة في نفسه ولكن عنه وعن والده من غير نقل بخلاف عموم الحكم لهم وللمواليين في المحرم والمنفوقين فان
 ثم اجماعا والافضل غير واضح كما في ذلك ان كان احوط ولو ضرب محرم جيلها الارض في المحرم وقتله
 بذلك الضرب ثم من ثلث قيمته حرة وقيمة المحرم وقيمة الاستعانة كما في الجنب
 ولكنه ضعيف السند كما في الاصول للمقتضية وجوب الجواز في الضمان كل بحسب والمنصوص
 بما ورد فيه من البدنة في النعامة وكف عن سائر العصفور مثلا وغيره بما يقتضيه من الفقيه
 والاشارة على الاختلاف والنافعة لما زاد عن الجزاء والقيمة ولو حرم للاستعانة فان حرمته
 اعم من ذلك والمكافاة فيه ولكن ظاهره لا يحجب الاتفاق على العمل به في لزوم قيمة الاستعانة
 واحتمل للاجماع وان اختلفوا في القيمة بما يجب له فعمل المان على ظاهره لفظ الجنب من القيمة
 وقال الشيخ وجملة من تبع حتى المان في بيع عليه قيمته وقيمتان فعليه واعا يجب له بالدم كما
 عباد الاكثر وانما كان عن المذهب والوسيلة ولعله الاقرب اخذ بظاهره لانه لم يعلل
 بالجنب بقوله قيمته الا ان الذي يتب على المحرم في حرمة الطيب من حرمة
 الاضام انما هو الفداء لا القيمة فكلمته ويمكن تنزيل عباية الاكثر بالدم عليه لعل الطيب في
 كلامهم والنقص على ما هو المتبادر منه عند الاطلاق وهو الحرمة والتعدي الى غيره اما
 هو من حرمة عموم التعليل كما هو واضح ان لم ينفق فيه والا فالمتجربة لا تقتضي على مقياس
 جميع قيوده كما ذكرنا ولو شرب محرم لبن ظنة في المحرم بعد ان اخذها وجعلها
 دم وقيمتها اللبن جزار المحرم وفيه ربع ضعف السد اشتراط ما ذكرناه من القيود وقد اغفلها
 الاصحاب العاملون به حرمة او بعضها في اعتبارها على تقدير العمل به كما هو ظاهر للاجتماع
 بشبهة الفتوى به بينهم في الجملته وان كان الاحوط العمل به مطلقا الامساك فان ادرهم في غيره
 صيد مملوك قبل الاضام لانه ملكه عند على المشهور وظاهره ما عناه عليه عن صريح رضي
 ووجب عليه ارساله قطعا بعد دخوله المحرم بل بعد الاضام منه على الاحوط الا ولو اهراف

رسالة
 الرسالة وتلف قبل الان سال صنفه ولو خيف ان يظن ولا اشكال في الحكم اذا تلف بعد دخول الحرام
 صور والخصوص وانما بعضها الاختصاص به لكنه ضيف السند وعلى الحكم باطلا في الاجماع
 متنا في المقتضى ولا ريب انه احوط واولى ثم اطلاق النص والمقتضى وغيره يشمل صورتي التلف
 التمكن من الارسال وعدمه ولكن المتبادر من الاطلاق خاصة في الوجود لا يقتضي عليها وفي الشرائع
 في الثانية وما لم يجرأ عنه وان كان الاطلاق احوط ولو لم يرسله حتى هل فلا شيء عليه سوى الاثم
 وما قام له من اولى في وجوب ارساله بعد اطلاقه تعالى ان اظهرها العدم وهو على اطلاقه مشكل فلابد
 ان الارسال المطلق احوط ثم ان كل اذا كان الصيد معه ولو كان محلي كذا ما باعنه لم يخرج عن ملكه
 بالنسب والاجماع والظاهر تحقيق الثاني بان لا يكون مضافا له في الاحرام وكذا لا يمنع الاحرام بل لا
 لا يمنع ابتداءه في اشتراكه في ما باعنه وانتم به انقل الى ملكه فله بيعه وبيعه وبيعها او نقل
 قول بالمع والبيع فليدفع وان كان احوط ولو اسكنهم في الجبل في بيعهم احد مثله ثم كل منها فذرا
 اجماعا كل من كان المقتضى لو كان احدهما ان المسك والذبح محلا والذبح ما ضمنه المحرم خاصة
 يصيد المحرم في الجبل لا يحرم على الجبل اذا نجبه هو محله الجبل ولو نجبه المحرم حرم عليه على الاشياء الا في
 كما مضى القسيب فاذا غلق بابا على حرام المحرم وفشاخ وبيض ضمن بالاغلاق المهرامة بشك والفتن
 محرم والبيضه يدبرهم هذا غلق بعد احرامه واذا غلق قبل احرامه ضمن المهرامة يدبرهم والفتح ينفذ
 والبيضه يدبرهم كما في النص واطلاقه يشمل صورة القطع بالهلاك والسلامة وجعل المحل لا ينجذ
 قائله بعد المقتضى هذا والفاضل في التحصيل كما حكى مع انها في ما يكتسبها كاسيد الاصح ان لا
 على صورة الجهل بالمحال الحكمون في الغمان في صورة القطع بالتلازمة لثباتها في الغنى ما في نفسه
 يدبر في الصيد والامانة مع عدم التاخر فيها اولى ولعله لا يشترط الشيخ والمجلى من تاخر عنها
 في ثبوت زمان الهلاك ومن جهة الى الاول ان اريد بالنسبة ما يعبر احتمال الهلاك ولا وجه لذلك
 يدبره القطع بالهلاك في العمل باطلاق النص في صورة القطع بالتلازمة كما عليه المتأخرون
 كما في الظاهر ومن احوط ويصح على المحرم في الحكم الامانة كما نص جماعة من الصحابة وتيد في التأكل

الاكثر

الاكثر من جهة اخرى حتى لا يعمل باضداد الاحاد اذا انضام المحرم ولا بعد فعن كل طيرة شاة ولو عاد من
 اجميع شاة ولا بأس بان لا ينجذ به نصا مستندا للخصوص وفيه وجع جليله استوفيت في الشرح
 مشروها طلبها شاة ولو قد راعها فان فاحتق جراحة او شبهة لمن الصيد لا يهرم فذرا
 الا لم يقصد وبالايقاد وقوعها فيها واصطياها فيها ولو قصد به ذلك لزم كل واحد منهم
 فذرا كما في التحقيق وموسسه في المحرم والمقتضى جماعة به العمل في الحكم بالنية الى الدسهم
 صرحوا باجماع الاسمين على المحرم في الحكم وهو متوجه مع القصد الى الاصطاد وتشكل مع العدا
 لفقد النص وان كان احوط والواضحة في القصد وعدمه تكمل عليه الا في غير المقاصد اذا كان واحد
 فيشكل بقدر واحد من سائر المقاصد مع الترافض من حكمه لا بأس باحتياطه للدسهم
 وتبع جماعة من التبع عليه ما كان يلزمه مع عدم قصد الجميع فلو كانا اثنين فقتلوا على
 شاة وصل النص نصفها لو كان الواقع الحرامه فلو قد حرم محرم او جعل على صيد في الحكم او جعل
 او اخرى كلية وامر سل اليه كقتله فلو اكل الكلب ضمنه الدار والمهوى بلا خلاف للشيخ
 ظاهره انتخاب الحكم الى دلالة محرم او محلا مثل في الحكم وبه افرج جمع وهو حسن وان دل على محله
 على صيد في الجبل لا يضمن فاما للتفكر في غيره خلافا للمقتضى في المقامين ومن احكام الصيد
 مسائل الاول ما يلزم المحرم في الجبل من الفداء وبدله في النصوص والقيمة من غيره والجبل في الحكم
 ذلك يجب تعان في الجبل بلا خلاف الامن التعان في الخاصة فلم يوجب عليه في قتلها فيه الاثارة
 وهو ناسر بل على خلافه الاجماع تنوى ونصا متفيا عموما وخصوصا وظاهره العام متفيا
 القيمة والفداء مطلق بل الفداء بدنة ام لا كما عليه المجلى والاكش خلافا للشيخ وجماعة ومنهم
 الماتن فقيده وبه انه لا يبلغ بدنة وان بلغ فلا يضاعف له ولا يهرم مع ضعف سندها او عدم
 معارضتها لما مضى معارضتها بغيرها صحتها في الاول اقوى ومع ذلك فهو احوط واولى
 بعض الصيد بقتله بغيره بان يعلم انه صيد فقتله ذكرا للاحرام كان عالما بالاحكام
 مختصا ومضاهي الا في نحوها الجذر وهو بان يكون غافلا عن الاحرام او عن الحرمة او عن

الاحكام

صيدا وجعلها بالحكم وسماها بغيرها من مهابلة للعامة احتصاصا بالعلم ان جعل متعلقا بالحكم
وان جعل متعلقا بالصيدا ضمن السهو باعداء وينبغي ان يدرك واخطا بان قصد شيئا اخطا
الى الصيد كل ذلك بالاجماع والصحاح وظاهرها انه لا فرق بين الصيد وغيره من الاحوال الا
الاشترى في الاول دون غيره فليس منه الاكفارة واحدة خلافا للفقهي والناصية والانتصاف
عفاها في الصيد وهو نادس وانما تلك في غير خطا والمادة ما ليس بحد انما ضمن الكفارة بكل جنسية
اجماعا فتوى ونصا ولو كانت عمدا عالما فوضا له للكفارة في المدة الثانية والثالثة وهكذا وبان
قولان اصحهما وانما هو الله لا يصح وكان من يتقدم لا يستوعب عن البيان انما هو مذهب النجاشي
والخيار الصحيح في الصحيح في الحكم بغيره ولا يرد ظاهرها صيدا الاحكام مطرد في الحكم للحل
والعمل بعد العمل والاحكام الواحد دون المتعدد في كونه ككفارة في صيد احكام للحل عمل
على الاقوى وقا فالجماعة في العمل بعد غيره وبالعكس بل قيل لا خلاف فيها وفي الاحكام
المتعددة مطرد لعالمين كاتام الواحد استبطا احدها بالاحكام ام لا اشكال في المتبطلين الا
ان التكليف مطرد واولى لو اشترى محل بيع مقام المحرم فأكلف المحرم ضمن المحرم كل
كفارة بشاة وضمن المحل عن كل بيعته انما هو له درهما كما في الصحيح وعليه الاتفاق في ذلك
ولم يخف فيه ولا في الفتوى بين كون المشتري او الاكل في المحرم والحكم وفي ذلك الله في الحكم
الاكل في الحكم لمضاعفة وعلى المشتري فيه اكثر من الامرين من الدرهم او القيمة ولا بأس



احتياطا

احتياطا في الاخر فقبول الاول ثم ان المشاة فدا ولا كل خالصة فتواتق اليه الكسرة ثم ارسال مع عدم
تحرك الفرس في الفولة وهل الاخذ بغيره شر او كاشرا او احتمال قرب وان كان المشتري شرما او كان مكشورا
او مطبورا او فاسدا لم يكن عليه الادب وان صحى فدا فدا الحرام كان سببا الكسرة فعليه ما عليه من ما شره
وان كسره بنفسه فعليه فدا الكسرة كان الطبع مثله ثم عليه له فدا الكسرة ثم ان اشتراه الحرام
لم يكن للشراء عليه شيء كما لا ينبغي على المشتري غير البهيض من القيد او غيره وان اراد ان **يراجع**
لا يملك الحرام صيدا مطردا بالاحكام ولا اتباع ولا اتياب ولا غير ذلك من غيرات ووصية وصلاح و
وقف ونحوه ان كان الصيد معه في الحل او الحرم على ما يقتضيه اطلاق قوله ان في او الحرم خاصة كمن
التجسس والمنتهى والتكسر ولاد لم يل على الحكم في اهل البيت من عدم كما عن النجاشي اما مطرد او في الميراث خاصة
على اختلاف الفقهاء عند الهمم الا ان يكون اجماع عليه او على زوال الملك بالاحكام فينتج الحكم وعملك ما
ليس به عمل كان ناشيا عنه على خلاف ولا اشكال كما لا يرد ملكه على البهيض **سواء اضطر الحرام الى**
كل صيد ومينته فغيره وايضا ان مختلفتان باختلافهما اختلف الاحكام بعد انقضاء على اباية مقدر
ما يمسك به الرمي في كل منهما مع الانفراد عن الاخر على انزاله لان اهما معا او اشبههما كما ينشأ وفي
التنقيح اتي بالصيد وغيره وظاهرها صورة التمكن من القدا وخاصة دراهم عن غيرهما في صورة
التحرر عن ان ظاهر الحق المنع عن اكل الميتة منها انهم وعدم الادب لمقابلته الحنا به قوله وقيل
ان لم يتمكن من القدا اكل الميتة في القاييل النجاسة بطلت من كسبه والقاضي تتبعها بما في من المتأخرين
وعلى هذا في الفرق بين اما ما في التنقيح من ان الاكل يعني اكل الميتة اذ ارجع الى ما لم يكن التنقيح
ومنه على الاول برخصة وعلى القول الثاني عزيمة وامامة غيره من لزوم رجوع مع عدم التمكن
من القدا والى القواعد المقررة وهي ان الصيد ان كان نعمة انتقل الى سواه حتى ينتهي الرضا
ينوم العاجز وهو الصوم وكذا ان كان طيبا او غير طيبا وظاهرها بل وغيره ان المعتبر في التمكن وعدمه
انما هو وقت الاضطرار كما من الاسكان في الدرر هو اهدار باب القول الثاني وفيه نظر والافضل
مع عدم التمكن وقت الاضطرار بالكل الصيد ويقضي القدا **سواء** اذا كان صيدا الذر حتى

عليه السلام ففقدنا في الذم لزمه بالجناية المالك دون الذي سبى منك منها وبيع وهو خلاف خلاف
وطر جامة ففقدنا في الذم وعليه القيمة في تلك وهو الاقوى فنزل اجماعا في منزلة الغائب والقاضي
في كل موضع بلزمه الضمان بلزمه هناك كقيمة وكقيمة في القيمة بقيمة والاشياء في موضع
يوجب المالك ويجب عليه ان يتبع عليه منها لقيمة ولو كان في الاصل الفداء لزمه خاصة ولو لم يكن
مملوكا لقيمة به ان لم يكن جيوثا لكان لو كان الواجب الارض او القيمة او كقيمة في ضمان وان كان جيوثا لكان
البدن والبقرة وجب ذبحه ولا يفتى الكفارة ثم المتصدق به على الفقراء والمساكين بالحرم ولا يجب
التعدي ويجب الصدقة في كل حال لزمه العلم والنية عند الصدقة لا قيم ولا يجوز الاكل منه فلو انفس فحقته
ما اكل على الاقارب وحام الحريم ينسب من خلف لحام الحريم على الاقارب فان كان الاقارب جوارا المتصدق به ايضا
فانما يقع في كل ما يلزم الحريم فدا ويجب عليه ان يذبحه او يفرجه عن ان كان حيا جازا مطلقا بعدد
كان او غيره بخلاف قسوس ونساء معتبرين وان كان معتبرا بملكته بخلاف فديك ايشم اذا كان فدا
وغيره بخلاف والا فله جواره عمن وان كان مملوكا فليس فدا فالحج خلافا لطلاق الماتى واخر من الار
انتهى امرها من اصحاب لبيد اقراوه مشاة فلم يجد لها الطعام عشرة ما سلك فان لم يجد طعام فليشبع
ايام في الحج واما القاضي وعبد الفاضل في تذكره ومستحبا في ذلك وفي التبرع به للصالح يستوفى الحرام في
نسج ييب المرد عنه ولكن ذكره الماتى في بيع والفاضل في لف والحنثي الا انه لم يذكره في التبرع
وهو الوجه وليس فيه ذكر القيد نفسا ينسج الشاة الواجبة بغيره الى امارات وشهادة سياحة عاجب
النفعية به غير النية وان ذكره جماعة ويحقق بهذا الباب مسائل **الحكم** في بيان بريد
اربع في النسج في بريد ضلها لما خلا في بريد بني المسلمين كقيمة وللنفس وقيل جديدا ففقدنا
او لو كان حيا وينزله عليها الفداء على التفصيل الذم لفتن لو كان محررا الا ان المحققين اجمعت
الحل خاصة وتقول الشيخ بلزمه دم عليه دون القيمة بنا در بل قيل على خلافه اجماع ولو انشرك جماعة
مملوك في قتله فكما الحريم من الجنتين على قتله عند بعضهم فبعضهم القيمة وكما جاني الواجد
عليه جميعا جازا واحد عند الشيخ وغيره ولعل اقوى وان كان الاول احوط واولى كما عليه ما لك

الحج

فيه وكما يحرم على الحلي قبل الصيد في الحريم عليه سببهم من الدلالة والاعانة جازا ومن يحرم على
الحلي رمي الصيد وهو الرصيد يوم الحريم ويقتله قولان الا انهما هما في النسخ الكرامة ومن
الاظهر وعليه انهما يفتن بل عامتهم وان كان الحريم احوط فحق خلاف الاجماع عليه واصل الحلي
فكل فدخل الحريم ومات فيه لم يفتن على انشراح الروايات واحصها واظهر مما وان كان الشبان مخفيا
بل احوط واولى وكما حثته كمن امن على القولي كما في ذلك وكبره الصيد بين منتهى البريد واول
الحريم الرضا به ان يبريد ويحرم الحريم على الاظهر الا ان الشرا فلا في النجاس والفاضل وابن عمر فقالوا
بالحرمة وهو احوط واخر ما منه وجوب الفداء والصدق بشي او نفاق او كسر قرينة فحق خلاف الاجماع
عليه وان كان الاظهر بان من نكح الاستحباب منكم الى تن لقوله ويستحب الصدقة بشي لو كسر قرينة او فقا
عبد الحلي وليس في الماتى والنسج المتعز من غير جناسات والاصل يقتضي عدم لزوم الكفارة وان قلنا
بالحرمة والصيد الربوط في الحل يحرم التراجع ولو دخل الحريم وفي النسج ان كسره وكسره حرام مثل الميتة يفتن
الحلي لورس في الصيد من الحريم فقتله في الحل وكذا ارماء من الحل فقتله في الحريم او احبها في الحريم مطلقا
لو كان القيد على نفس في الحل واحبها في الحريم فقتله القابل وبالعكس بخلاف في نسج من هذه الحساب
انفسه من عليها الاجماع في جواره براءة ومن ادخل الصيد في الحريم وجب عليه ارساله ولو تلف في به
كذا لو اخرج من الحريم فقتل قبل الارسل الى كل ذلك بالاجماع والفتاح المستفيض وغيره من المعبرة
ولو كان طائرا مفسوخا سقط وجب باحتي بكل ريشه ثم ارسله بخلاف للصحيح وغيره ونفقاد
من عليه بهما جوارا بريد الحريم في مسلم به ولو امره لا يامر به اذا اعتبر العلمامة فيه العدل ولا
ريب ان احوط ان يمكن اظهر وذكر جماعة انه لو ارسل قبل ذلك ضمنه مع تلفه وفتن اذا حرام لم يفتن
بالطريق ما يشترك كالنفس قبل عدم النفس وقيل نعم وهو احوط وان كان في تعذر فدا اذا كان ما يوسا
في النية نظره في تحريم حرام الحريم على الحل في الحل مترد من مقتضات الصحيح لا يباح حرام الحريم
منعوم آخره صيد الحريم من حله من الوحش والطير كان استا من ان يحتاج اذ يدر حتى يخرج من الحريم

مع المكان الرجوع كل واحد منهما لاخر ولكن انهما معا مع الكراهة وان كان الاثر لا يحترق ومن تنف
رشته من طعام الحرم فعليه صدقة ولو تكلف من طعام على مسكين وجب عليه ان يسلمها اليه بملك اليد الجارية
ان تنف بها والا فباتى يدرنا وظاهر النقص برواية الشيخ كالتق الرشيعة في المتعذر وجوبها للشيا
الفرق بين تنفها مرة فالارض وبالتفريق فالقيمة مكررة على جباية وقيد الارض اخرون بما اذا
انما دالتنق نقلها في القيمة والامكان الثاني وهو الوجه وفي التعذر الرشيعة الحام والرفق الوبر نظر
ويمكن الارض ان يحصل النقص ولا يسقط الصدقة ولا الارض بالثبات عندنا وما يتبع عن القيمة
في الحرم مبتدع كرم اكلها الحرم والمحل في الجاه او اهد بها الكراهة في الحرم او اكل بلا خلاف ولا بأس بما يصيد
يذبح المحل على اكل المحل دون الحرم فيجوز على من يذبح المحل على الحرم وان اكله في الحرم لم يذبحه قولان للشيخ
في تنف قال الثاني وهو ان لا يذبح الا في الحرم وهو الظاهر من الاثر كما في التنقيح وغيره بل في ما لا يعرف
فيما لا ينافي من المسئلة لذلك وعلى القولين يجب عليه احوال ما يكون معه دون ما كان ناشئا عنه
يملكه بلا خلاف على ما يظهر من جملة وان ادم عبارة الخامس في تنف خلاف الشيخ في بيان ما في المحظور
التي يترتب عليها الكفارة وهي سبعة اولى الاستمتاع بالنساء وما يلحق به من النظر والاستقاء
فان لم ينزح جاسه قبل ادراك احد الموقوفين من حرمة انفاقا والمنع على الاقر قبل انفاقا
او ادراك الاقر قبل انفاقا او عاودا لهما في الجماع ذكره الله عز وجل عاودا بالجماع ثم حرمه بدنه و
الجرح قابل في من كان بحقه الذرافقة او نقله من انفاقا او لم ينزل على الاقر قبل انفاقا بين
العلماء في شيء مما ذكرنا الامامة منها البعدان من المواقف الثلاثة وما اقرنا فيها الاثر ايضا
بل في كلام جماعة ومنهم السيدان والشيخ فيما حكى عنه الاجماع على الار منها ولا فرق في الاصل على مقتضى
الطلاق الفسور والنقص بين الزوجية الدائمة والمتنع بها والامتنع في الحاق الاجنبية ودون الغلام
والبيعة قولان الاثرهما في ماعد البهية ذلك وهو احوطها مسلم ان لم يكن الظاهر وسهل الجية الثانية
عقوبة قيل نعم والاول فرضه والقابل للشيخ في تنف وجماعة وقيل الاولى فاسدة والثانية فرضه و
القابل للشيخ امكننا تامله عن قوت بينهما الفاضل في جملة من كتبه وربما استفاد من قوله والاول

بهر الترويض على اليد والرواية هي جملة كتنها مطهرة ومع ذلك معارضة بهيئة اثر مستندة صريحة
في الفاد لا ولي كما هو ظاهر الحال وجب ومنهم ابن زهره مذهب الاجماع عليه كما في التنقية وظاهر
لكنه وفيه فاذا ثبت الفساد لم يجز اجتماعا على الظاهر المتعذر في تنفيح فبذلك يخصص الاصل الذي
يستند به الاول ويقتل من روايته مما مر فاذا القول الثاني اظهر وان كان الاحتياط لا يترك
ويظهر الثمرة في القيمة وفي الاجنبية للشيخ وفي النادر فيها وفي الحنفية المتعذر واذا اتمل وروى
القضاة وغير ذلك واحتجوا بالعدم العالم عن الناس ولو حكموا بالجهل والملك في ملاحقة عليهم بلا خلاف
فتصور نقضهم الحكم الرجوع او اما المرأة فقد اشاروا حكمها بقوله ولو اكرهها على الوقاع وهي حرة تمل
عنها الكفارة وهي البدنة خاصة دون الجرح قابل للجمعة بجمها وعدم فداها بالجماع لا كراهة انفاقا
ولذا لا يجز عليها في القابل يتحل عنها ولو انعكس فاكراهته فكف لا يفيد حرة ولكن في حكمها عند البدنة
وكذا في محل الاجنبى عنها لو اكرهها عليه وجها ان اقر بها العدم ولو طارعه فيه لم ينهها اليه ما ينزعه
من تمام الجرح والبدنة والجرح قابل ولم يعمل عنها كفارة لعنا عليها جامع المطاوعة فقلنا ومع الكراهة
لها ايضا احتياط لا يملك النقص والفتور لا يفرق في القضاء اذا اوجله موضع الخطيئة انفاقا
وكذا في الاداء على الاقر وفي الغنية الاجماع للصالح الصراح فلا يجوز لهما ان يجتمعا حتى يبلغ الهدر عليه
كما في الصبي في الاداء والقضاء والمراد به الكناية عن الاخلال بدين الهدر كما في الصريح الجرح
في جملة من الصالح حتى يقضى المناسك ومعناه لا يجز بانفسهما التامع ثالث حكم عندهما بغيرهما
الجماع وزيد في جملة منها ويرجع الى موضع الخطيئة ومقتضى الجمع بينهما شرب الغابات في الزنا
والفحيلة والاستحباب فالار التي لا يجوز ونها بلغة الهدر فله ثم قضاء النكاح فاستتم بزمانه
على الخطيئة وهذا اعلنا في الرضا الشهادة الغنية عن الاسكان في بغيره فان في الاداء والبلوغها
على الخطيئة وان اخلت قبله وفي القضاء الى بلوغها الهدر محله في الكتاب الاجماع على ما فيه من
والاحتياط واجبه ولو كان ذلك الرضا المفسد قبل الموقوفين من احد بعد الوقوف بالمشعر لم
يغدر به الجرح فلا يملكه الجرح قابل ولكن جبره ببدنه اجماعا فتصور نقضا في الحكمين معا ولو لم يكن

فخص الشاة بالانسان من واجب البعدية على الامناء وهو احوط وان كان الاول اظهر رتوبها بشهوة كان
عليه جزوت وان لم يزل واما لاكثر الناس خلافا لما في شرط الانتزاع كما في ظاهر الحسن والاول اوضح
وان قبلها بغير شهوة فاشاة مظهر وكذا جزوت ولو امكن من ملاعبة رجليها فيهما لو استعد كما في
كلام جماعة المحققين ولو كان الامناء ولو لم يكن عن تسمع على جامع اذا استنع الى كلام امرائه او
وضع من غير نظر اليها لم يلزمه شي من الكفارة بلا خلاف فظاهر ولا يمكن الاثنى المحقق في الا
صفاء اليها مع الاشاة فاشاة وهو نادروان كان احوط واحسن في قوله من غير نظر فعليه
الكفارة بلا اشكال اذا كان النظر اليها اما اذا كان النظر الجامع خاصة فالظاهر العدم وكذا
النظر الى المتعاقبين وهما ذكران وذكرين والطلاق المطلق وهو شرط انتفاء النظر عن
المراد به الا حراز عن خصوص الاول واستثنى جماعة معناه والامناء بذلك فكما لم يثبت
البعدية وهو احوط وان كان في تعينه نظر **والثاني** الطبيب ويعلم استعماله في
يقسم بالكرامات وبالفتح قيل وكانت اولى الاغناء الاكل عن الاول والاطلاء او احوط وهو
يخرجه قبل ولا يجبي بصدقه بهذا الصورة ولو قال ربحي كان اولى وكذا في الطعام كما
وفي بيع اجناسه في الغنم وزيد فيها وقادشاد وفواحد بعد الاطلاء ابتداء واستدانة وهو
المستثنى لا يعلم فيه خلافا وزيد في الغنم يربى سواء استعمله في غنم كامل او بعضه وسواء
الطعام النادر ام لا وحكي انهم عن تذكيره بزيادة قوله شاد وسأ علق به بالون او علق به بالراة
او بياضه وبناب بعده قال ولو راس فيعده طبيا فعلق فيعده فان فعل ذلك وجبت الفدية
والاستدانة على الجميع بالعموم ولم يظهر من الاخبار الا بالبيع الوارد فيمن اكل ما لا ينبغي له اكله عاهدا
ان عليه شاة واخره وادريه اكله يعرف ان اوطا ما فيه طبيا متعمدا فعليه الطاهر ان العدة في
ذلك الاجماع كما عرفت فعليه مضافا الى ما عرفت في نفقه اختلاف في ان في الرهن الطبيب الفدية
على ارجح واستعمل وهو كاف ولا بأس بخلق الكعبة ونوم في الطبيب معترف وان ما رجه الزعفران
بلا خلاف اجماع وعنف وانتهى الاجماع للفقهاء المستفيض وغيره ولا تها على الحكم في

المسئلة

المسئلة لولا فهم الاصحاب منها فاشاة ومينفا من قبلها معتبرة عدم الباس بغير عرفان الكعبة مظهر
ولا يخلو العشر كما في جماعة قالوا وانما هو ان المراد به غير الباس وبلا بأس به وبلا بأس به
ان فاشاة لانه لم يواضعه الا قوله جوز شتم الطبيب الكعبة مظهر للبيح الثاني للباس عن الرأفة الطبية
بان الصفاء والمرء وان لا يمكن انفع منها فاشاة الكعبة اولى **الثالث** العلم في علم كل فلفر من
الطعام الى ان يبلغ عشرة بلا خلاف الا ان المحققين تكلف ملا ان يبلغ خمسة فصاع ومن الاسكان فلفر
كل فلفر مائة او خمسة الى ان يبلغ خمسة فاشاة وبما نادروان في خلافها الاجماع عن حق والغنة
والمنتهى وفي قلم الطغاريدييه ورجل شاة اذا كان في مجلس واحد ولو كان كل واحد منهما في مجلس
الطغاريدييه وقلم الطغاريدييه في مجلس غير مجلس الاخر فعليه ان لكل مجلس دم ولا خلاف فيهما
ظاهر بل عن الكتب المنقذة الاجماع على لزوم الشاة في قلم الطغاريدييه وانما يجب الدم او الرأفة
تتبعهم اصابع البدين او الرأفة انما لا يجلل الكفارة عن السابق قبل البلوغ الرهن بوجوب الشاة
والا فعليه الحد خاصة بحجب تعدد الاصابع ولو كثر شاة للبدين او الرأفة انما لا يجلل الكفارة
وجوب شاة اخره الطائفة بعض النظر كالحل واما ما لم يجمع ولو دمت في دفعات مع اتحاد المجلس
لم تتعد الفدية وفي التعدد مع الاختلاف في نظر ولو افقاه مذهب بالقلم حرما او كلفا فها ام لا
على الاقرب فارسي فلفره وعلى المفتي شاة كما للنقض وان ضعف السند لان الاصحاب علموا به كما في
كلام جميع في تعدد الشاة بتعدد المفتي مظهر او وجهتها سريرة تلك اوسع الاشارة ودفعه والافعال
الاول خاصة ووجه احوطها الاول وان كان الثالث اوجه **الرابع** ليس الحيلة بغيره دم مظهر ولو
افطر البية ربيعي الخمر في حق المصطفي خاصة بل فيجب وقد استثنى السراطين في حق والمنتهى
وتذكيره وفيما الاجماع وقيل ولو ليس الخفيان او الشك كان عليه شاة وان كان مضطرا لكان ينشئ الخمر
في حق وهو احوط وان كان في وليد نظر داهم ان قوله ولو ليس عدة ثياب مثله مكان واحد متعلق
والسابق ويلزم الدم باللبس اختيارا او اضطرارا مظهر ولو ليس عدة في مكان بلا خلاف اذا كان ليس
واحد وان اختلف اقسام الثياب الا ان الغافل في المفتي فيما اذا اختلف الاصناف في فعل الكل

لنصف فدا حوت جراحة للبحر ولا ريب انه احوط وان كان في بعضه نظر خلاف اذا تعدد اللبس
وتعددت الوقت فالأكثر على تعدد القدم وخلاف الثاني وخوفاً من السطوة سقطت الكفاية في اللبس
احده المجلس الاول مع انه احوط لعدم اظهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون كفر عن الاول ام لا **الحاشية**
خلق الشعر في شاة او اطعام سنة ما كين لكل مكين مدان او عشرة لكل مكين مدان او صيام السنة
ايام خمساً كان في اخلق او سقط شعر الرأس كان او غيره ما جاع اهل خلا اهل القطر من كره او غشني
قبيل لكن من قبيل الغاشلين انما ذكره اخلق الرأس خاصة وفي العموم فاما اقل مستحق اخلق خلق
محر شعر الابطين جميعاً كما في الغشني او التنف في الابطين مستثنى منه كما في الرخصة فان المراد
هنا والتنف في الابطين مطلق الا ان كانت كره او غيرهما واما التكفير في الكتاب والسنة والاجماع
الا في القدح فانها على سنة ما كين لكل منهم مدان على الاظهر الا حوط على الاقوى وفي الغشني ففي
الاختلاف عنه لكنه لم يصرح بمد ولا مد من وقيل على عشرة لكل مكين وقيل بالتحجير لغيرها كما في الثاني
وكلام جيع والمثله اقوال آخر ذكرنا في الشرح وفي نصف الابطين معاً وهو ان شاة وفي
احدها اطعام ثلثه ما كين بلا خلاف فيها الا في بعض المتأخرين فلم يفرق بينهما في لزوم
وهو ضعيف وحق جاعة نصف الابطين خلقها ما كره نصف الابطين الواحدة وعليه هذا فيكون
الحكم مستثنى مما قد مضى من ان في ازالة الشعر شاة او الاطعام او الصيام كما قد مضى والا فربما
بعض الابطين ليس كذلك لاصلي وارشاد الفرق بين الواحدة منه في الاثنين والواحدة من الاثنين
فقط لم يلزم شيء يصدق بكف في اطعام او كف من سبق كما في الصحيح ويترك الاكثر بل ظاهر كره
والغشني في سنة وكره وخلق جاعة الشعر في عقيدة بالحبية والرأس وهو الوجه وفي المثله
اقوال آخر ولكن ما تخرج الاكثر اظهر ولو كان سقوط الشعر بسبب المس للوضوء للصلوة او غير
فلا كفارة واجبة وانما الاكثر للصحيح العقل وظاهر عدم الحكم لنفس كما في الدرر شعبة لمخافة
من القدم ما ولا يابس بالقيم وازالة النجاسة كما في ذلك وغيره **الحاشية** التلطيل سائر وفيه
شاة جعاً بين النصوص المتعبرة ومثل ما دل منها على انها بدنة ثم انها مختصة بحال الضرورة

كعب

كعب جعاً من القدم ما والمثلية فلا بد من تعدد حتى بالادوية لكنها احوط وظاهر عدم الفكر في الكفاية
تكثر التلطيل في الشك الواحد من الجوارح في سنة جعاً على بعضها صحيح وفيه وكذا يجب شاة في سنة
الرأس في الرجل ولو بالطن او بالانفاس او بالارتماس في الماء او جل ما يسهل بخلاف كما في ط والفتن
وكرهه في جع الغشني الاجماع فيهما ذكره في غشني الرأس الرجل ورجل المرأة جعاً وان ط المختار لكل يوم شاة
مدعي الاجماع وخوفاً من الجلب فان لم الاجماع والا فالاصل القدم والظاهر عدمه على التكرار وفي سنة الاقرب
وعدمه بكرة تغذية الرأس ثم لو فعل ذلك مختاراً تعددت ولا يتعدد بتعدد الغطاء ووافق الشهيد
الثاني الا انه حكم بعدم التكرار لو اخلطت ولا ريب ان ما ذكرناه احوط وان كان في بعضه نظر وفاقا
لجج الثامن **الحاشية** الجمدان ولا كفارة فيما دون الثلث مرات منه اذا كان فيها مائة حارة الثلث في
شاة مطم ولو كانت متفرقات على الاظهر الا احوط خلافاً لما في ما تشرعاً من التتابع فيها ثم الظاهر
النقص واكثر الفتا ورشحي الشيء والكفارة فيما دون الثلث بعم الدم وفيه حتى الاستغفار والوجه
وجوبه وانما جع في القدم ما كره في المرة منه كذا شاة وفي المراتي بقره وفي الثلث بدنة على الاظهر الا
بل للاختلاف فيه يعتقد به فيظهر وانما يجب البقرة بالمرة والبدنة بالثلث اذ لم يكن كفر من السابق
فكر كفر من كل واحد فالشاة او غشني في البقرة والظاهر عدم اعتبار عدد السابق ابتداءً وبعد
التكفير فلو كفر في شاة ولمرة بين مرة والثلث بدنة واعلم ان الظاهر الثاني منها عدم الوجوب الكفارة
في بدنة ما ذكره لقوله وقيل في استعمال الدهن الطيب او الدهن فيه طيب شاة والظاهر الثاني من
تاخر عنه فيما يقدر عن الحاق بها في بيع وهو ان كل ما خلا في سنة ظاهر في وجوب الغشني والاجماع
الطلاق كلامهم نعم الاختيار والا فلهذا لا ما يكفي عن نادر ما وجب الدم باستعماله اختياراً خاصة
وكذا قيل يجب شاة في بيع الغرس والظاهر الثاني من جعاً ومستهتم رواته مرسلة ضعيفة الدلالة
وان لم يقل بها الاكثر ولكن العمل بها احوط ومنها **الحاشية** ثلث في قطع شجرة الحرم الا لم يخلو خلاف
ما استثنى مما تشرع في بحث ترك الاحكام وانما اعاده هناك من اهل البيان ان الحكم بذلك مطمحو
كان اصلها في الحرم او غيرهما كما تخرج به جاعته في غير خلاف الصحيح الصحيح والثاني لبيان انه ليس فيه

عنده سواد الشحم خاضعة لمطالعة ذلك بقوله وقيل فيها ان سوادها بقرة مطم ولو كانت صغيرة والقبائل
 الغاضية وقيل في الصغيرة منها شاة في الكبد بقرة وفي الاغصان القيمة والقبائل الاكثر منهم الشيخ في
 مدحها عليه الاجماع وهو الوجه والمخرج في الصغيرة والكبد في العروق والمخروط والامعاء في ردة سوادها
 وكبرها في شاة والاخر في البقرة بل هما معا في باب المقدرة **فصل في تفرقة عددت الاسباب** فتمت كماله
 والوطى والطيب واللبس تعددت الكفارة انما في الوقت او انقص كغيره السابق او لا ولو
 تكرر سبب واحد فان كان اطلاقا مضى للشيء او القيمة تعددت كجبة انما في الاثان لم يفعل العرف
 او انشتر فيه بين مجلس واحد ومجلسين او وقت ووقتي مثل الوطى فانه يتعد ويتعد والايلاج حقيقة
 وشرها كما ذكره وجاؤه ولايج عن منافسة تعددت الكفارة اربع بتعدده ولو جلس واحد او مجلس
 متعده كغيره من الاول لم لا خلافا للشيخ وابن حزم في فقهه الاول بما اذا تكرر بعد كل التكفير دون
 غيره والثاني بما اذا كان غير مفيد للجمع وتكرره برفعات دون المغفرة والتكرره دفعة وتراه في رفق
 وحقنه ما غير الفقه نعم يمكن اعتبار الدفعات اذا التكرره دفعة واحدة بامره واحد لا يصدق عليه
 التكرره مرة واحدة فان تم شمول الاجماع المفقول والشدة المعاضدة لعضده الصور والايعدم الفكر
 بها لايج عن قوة كذا اذا لم يس فيها با واحد البعد واحد وثوبا واحد البعد تكرر ولو لم يجلس واحد
 تكرر وتاما لاكثر كما تكرر خلافا لظاهر ما سبق في الحق وهو كذا في القول وتكرر المجلس فان اخذ
 المجلس لم يتكرر كذا التكرر الطيب في مجلس واحد ليس فيه الكفارة واحدة وتكرره الكفارة فيها
 مع اختلاف المجلس وما ذكره بقوله وكذا التكرر الطيب حتى تكس كل على رايته واختاره في المختار في
 اللبس ونحوه في التقييل اعانته فاه ثم اعاد فقبلي اما اذا تكرر منه ولم يتبع فاه فيمكن ان يكون واحدا وكذا
 ستر الراس والتقلييل وتكرر ما يفصل فيه العرف او الشرح بين مجلسين او وقتين ووقتي مثل
 الحق التكرر يفصل فيه العرف والفلم التكرر يفصل فيه الشدة تعددت الكفارة وان تعاقب الوقت كان
 حاق بعض راسه عند وقت وبعضه عشية والا خلا لعدة في العرف حلقا واحد كان ليس ثانيا دفعة
 ليس في ذلك اذا اكل اللحم او لبس ما يحرم عليه ليس مما لا تقدر فيه بالخصوص عامدا عالما لثمة

الثالث

شاة

شاة وبسطة الكفارة ثم الناسي وانما اهل الا الشية فعليه فيه الكفارة ايضا كل ذلك بالتمسك والاقبال
كتاب التوبة التوبة وهي لغة الكسب والشرع قد المعاد في نفسه الاكساب عنده التمسك على ما ذكره
 جماعة والمراد منها الاثم منه ومن الخالي من القصد كالمعاد ولفظة التوبة والاذخار في نفسه فيقول **الاول** فيها
 يكتب به سبع اربعة ويقيم على الحزم ومكره ومباح ورجائته بلا حزم بزيادة الواجب والمستحب والعقل
 تركها اجود لانها من عوارض التوبة والحزم منه النوع **الثاني** الايمان النجسة كالجدة الخفية من الغيب
 والابدية جميع بنده وهو الشراب المخذول من التمر والحق بها غير ما كالبيع والتمر والجمعة والفضح و
 ضابطها المسكر وان لم يكن ما يباع كالخيشنة ونرض لها نفع آخر محلل او فقهه ببيعها على الاصول الاخر
 والفقهاء وان لم يكن مسكرا او القيمة والدم ولو بما يترك لحمه وكان لها نفع محلل والارواث والابواب
 حالها بول لم يشرعوا ولو اكل عادة واما بما يترك لحمه فيجوز مطلقا ونافعا لظهور العبادة وجاؤه وقيل
 بالتمسك من الابوال الا البول للاستغفار ومع الضرورة البير والقبائل الشيخ للثمة كما انسب اليه
 المفيد والقد علم ان اتما الحق بالبول والارواث ايضا وهو الحوط والمخترير والكسب على الكسب
 الشية المعلم تجوز التمسك به اجماعا سواء في ذلك السورة وغيره على الاقوال وتتماثل خلق بالاول
 وهو الحوط ويطه كلب الماشية والحيات الراسنان والوارد الزرع قولان والاخرى المنع و
 الماشيات النجسة بالذات كالبنات الميته والمهات من قربا بالعرض كما لو وقع فيه نجاسة و
 قلنا بعدم تبوله لظهوره هو اصح القولين في غير الماء النفس عند الرهن بجميع احدا فيجوز
 بيعه مع الاعلام لغاية الاستصحاب تحت السما وتاما لاكثر وفي السراير الاجماع وقيل تحت
 الظلال ايضا ولايج عن قوة لولا ما تقرر من الاجل المعقضة بالشدة ورواية مرسلة في المبسوط
 سرية وهي كغيره يبيع ليعمل صابونا او ليعده من به الاجوب الاحوط والجواز مختص بالمرتين
الفتن والاولا لا يجوز لبيعها ولا استصحب بمن ندم عن شحوم الميته والياتها فلفظ **الثاني**
 الاثان التكرره كالعود والقطيل والتمر وسواكل العبادة المفيدة كالصنم والصلب و
 الاثان التكرره والشرع اجماعا الا اذا فرض لها نفع محلل مقصود ببيعها ونشائها بحيث

لا يتعدى في التعرف سفاهة او كان مكمورا بجمعة وسبعت ووسم بنفجر ج سبعا وان كان انفع مظهر
 احوط واولى وكذا واني الذهب والفضة **باب** ما يقصد به الصلوة على الخدم كسبح الصلوات بكسر
 السين ثم السيف والريح والقوس والسيام وكذا لاعداد الدين مسلمين كانوا ام كفارا ومنهم من قطع الطريق
 في حال الحرب في الهبلا وهو احوط والقبائل النجاشي والحق الذي يعرف من سفاحة ما يقصد به لا يقتل كما
 كدرع والبيضة للسلطان قولان احوطهما بل واظهرهما نعم وظاهر العبارة اخذ من المنع بقصد المصاحفة
 والامانة والاظهار التحريم مظهر الاصح ايجل بالمعنى فيبقى المنع بلا شكل واجارة المسكن والحوادث بفتح
 الحاء وهو اصح وان الذي يصلح للكل كالابل والبغال والحمير والسفن واخذت فيها تبعات الخمرات كالحمر وكوب
 الفضة والسكانم لاجله وفي معنى الاجارة بيعها اربع العنق النمر وغيرهما مما يعمل عليه كسبح الله
 او مسكرا او ثوبا يعمل منها سواد شريطه في العقدام فعمل الاتفاق حليها ما وكبره بجمع ممن يعلمه
 مع عدم الشريط والاتفاق مظهر ولو منع العلم على الاثر والاحوط المنع الاصح ايجل **باب** ما لا يتفق
 به العلماء او يتفق نادرا بعد بدل الشريعة لاجل سفاهة عرفها على كالمسوخ بربه كانت كالتب والقدرا
 ايجل كالجبر والسلاصف وكذا الله فادع والطاقي وقد اطلق المنع عن جميع ذلك اكثر الحنفية مبنى ووجه
 غير واضح فيما ينفع به نفعاً معتد به عند العقلاء كالقيل ونحوه لما انفقاع بعقلية الجواز فيظهر منها
 لاكثر من نادر لا باس ببيع الطير كالصقر والابايرة والغير لطلبها رزها والانتقال بها نفعاً معتد
 به عند العقلاء ومقتضى الرعي والجماع **باب** العبارة في التامش والفقول عن ظاهر كرهه وقرينة
 السباع كالاسد والذئب والنمر ونحوه قولان اشبههما وانظر ما بين المتأخرين وما في العلم والفاقي
 الجواز كما مر ولكن المنع احوط **باب** الاعمال المحرمة في نفسها كعمل الصور الجسدية ذوات الارواح
 لما خلاف ولا باس بغيرها كصورة الفلكة والشجر ونحوهما مظهر على الاثر الا في صور واحترام بالجمعة
 عن الصور المنقوشة على كثر الورق والوسادة فلما ندم عند اكثره وكجمل التحريم مظهر كما عليه جميع
 ويمكن على العبارة ومقتضى انها عليه كعمل الصفة على الخقل دون الخصال ولا ريب انه احوط وان
 كان في نية تظفر الغدا وبالمه وهو الصور المتشابهة على التجميع المظهر وما يسمى في العرف

المراد بالاعمال المحرمة في نفسها كعمل الصور الجسدية ذوات الارواح

المراد بالاعمال المحرمة في نفسها كعمل الصور الجسدية ذوات الارواح

فناء

فناء وان لم يظهر بسوا وكان في شعر او قرنا او غيرها مما سئني كغناء الحقيقة شرف العرايس
 اذ لم يتفق بالباطل ولم يخل عليه الرجال ولم تلعب بالمتاحي فلا يحرم دفن النجاسة ورجاحة فكلها
 لاخرين ليعلم ايضا وهو احوط واولى وان لا يسئني غير ذلك قطعا وان شئت في الهذا والنوع بالبال
 بان توقف الميت بما ليس في اجزاءه وما بالحق فاجاز ان لم يسئها الاجانب على الاثر الا في صور وقيل بالمنع
 منه مظهر وهو احوط واولى وارجاء الحشر متان بكسر الهاء والمدة وهو ذكر معايبهم بالشعر ولا فرق في
 المومن بين الفاسق وغيره ويجوز التحجاء غيرهم كما يجوز لعنهم وحفظ كتب الضلال عن التلف او عن
 فطر القلب ونسختها وتعلمها وتعلمها الغير لنفس لها والجمعة على اربابها بما اشتملت عليه بما يعلم ربيلا
 لاثبات الحق او نقص الباطل فمن كان في اهلها ويحقق به احتفظ للحقيقة او الغرض الاطلاع على الحق
 والادراك يكون على الطريقة وتخير الصواب في الفاسد او لغرض الاعانة على التحقيق او كتميل ملكة البحوث
 والاطلاق على طرق الفاسدة ليجتزئ منها او غير ذلك من الاغراض الصالحة كما ذكره جماعة ويمنع
 تعقيد بشرط الا من على نفسه من الخيل الرباط ليس بها او بدونه فتشكك في وتعلم السحر بلا خلاف
 وان اختلفت العبارات في تعريفه على احوط وذكرنا في الشرح المبسوط وقد استثنى للفقهاء وبيع
 الحسني ولا باس به بل بربا وجب كفايته ويجوز ايجل به بنفسه وربما حقت بقدر السحر من القرآن
 والتعويل الذكور ونحوها وهو احوط والذكورة بكسر الكاف والقيافة والشعبه وعرف الاولياتها
 على يوجب طاعة بعض احاق له فيما يربيه وهو قريب من السحر او اظهر منه والثانية بانها
 الاستدراك على ما مات وامارات يترتب عليها احاق نسب ونحوه والثالثة بانها لا فعل
 العجيبة المستثناة على سرعة اليد بالحكمة فتلتبس على الحس ولا خلاف في تحريم الفلكة على عليه
 في الاوليين والجماع في كلام جماعة وربما خفف في الثانية بما اذا ترتب عليه محرم او حرم بها
 ولا باس به وان كان الاحوط تركه مظهر والقمار بالالات المعدة له كالنرد والشرطج والاربعية
 عشر واللعب وانما ويجوز والبيضاء بلا خلاف ولا يلزم ما يترتب عليه من الكتب كما هو سخط

فان وقع في غير المكلف وجب رد المال ولو قبضه غير مكلف فاعلى الب بر د عليه فان جهل مال الكسب
الشخص عنه ومع الياس فصدق به عنه ولو اخطى في محسوبين وجب الخاض عنه ولو بالقبض ويستفاد من
بعض الاخبار ان اجتناب عنه بعد الاكل بالنقابة من اخر منها حرمة المحضرة في الجاس البحث بلعب بها
فيها والنظر اليها وهو مستغني عن الغش بغير الغش كما يحكي كقول الله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
الاحل بالكتاب والشراب وحسب ما يريد بها فيجوز على كراهية ظاهر الاحكام ولو غش لا يقصد بل
لا يقصد اصلاح الحال جازع علم وتليس اما من غش باظهار راحة المرأة فحاش لبست فيها ثم كسر وجه
ووصل شوكرها ارادة منها التزويج كذا وتاخذ فعل المرأة ذلك بنفسها لا باس بكسبها مع عدم
القدليس كما لو كانت مغترية بل يستحب لها كما يستفاد من كثير من المعتمدين وتبين ان كل من الزنا والمرأة
بما يحرم عليه كليس السوار والختان والنسب المختص بها عادة ومنه تنزيه بالذهب وان قالوا كغير
الاحكام استثنى وكليس المرأة ما يختص بالرجل كالمناطق والعمامة ونحوها مما يوجب الشرف والتميز بين
الناس وهو الضابط ويختلف باختلاف الارمان والاصناف وزخرفة الحاحد الرقبتها بانزوت
ويقتصر المحض حجب به والا فله فيها اجواز مع الكراهية وفاقا لمجاعة والمعونة على الظلم كالكتاتبة
للظلمة واصنافا لظلمة لديمهم ونحو ذلك مما يكون اعانة لهم على ظلمهم بل يستفاد من كثير من النصوص
حرمة اعانتهم ولو في المباحات والطاعات والعمل بها التواطؤ الا في النكبة والضرورة وان كان
ظاهرا لا محاب بغير خلاف يعرف اخفاص المنع بالاعانة في المحرم ويبدخل في اعانتهم الحرمة
احتمالا لتولية عنهم بلا خلاف الا في ضرورة فلا باس بها بشرط ان يحسن الى اخوانه يكون واحدة
فواحدة بلا خلاف اليها فتورنصا وهو مستغني وان اختلف في الاباحة والرجحان والافاق
ارتبا الجمع بينهما بكل الاونة على التوسط معوم بحسب الدنيا والسراسة ما رجا ذلك بفعل الطاعات
وقضاء حوائج المؤمنين ونفع الخيرات والثابتية على الداخل تبعهم لانه بل لمجد ما كرسن
الطاعات واجرة الزانية فانهما سمحت كما في المعبرة **الاولى** اخذ الاجرة على القدر الواجب

تغيب

تغيب الاموات وتكفينهم وحملهم ودفنهم ونحوها الواجبات الاخرى التي تجب على الاجبر عينا او كفاية
وجها اصلها اجماعا اما الترتبي كالكثير الصناعات الواجبة كفاية فلا يحرم اخذ الاجرة عليها قطعا
ويستفاد من العبارة حوازه على الامر عند رتبة كالغسل ثلثا والتكفين بالقطن المسجبة ولا
ريب فيه وانا لا اكثر واخذ الترتب بعين امر وكسره معقورا جمع رشوة بها في الحكم ولا فرق بين
ان يكون الحكم للراشي وعليه وباتم الدافع لما اقيم الا اذا لم يكن الوصول الحق بدونها فيجوز
الدفع ويكره على احد فروع اليم مع قيل وكذا يحرم على الحاكم قبول الهدية اذا كان للمهد خصصة
في المال وكذا اذا كان لم يوجد منه الهدية له قبل تولي القضاء وهو احوط وان كان في نفسه نظر
والا فله في الفرق بينهما ان الرشوة ما كان دفعه لقرض التوسل الرقضاء والهدية ما كان دفعه
لقرض التعذر والتوسل على جرم العلم وكثرة الاجرة على الصلوة بالناس جماعة وفاقا لمجاعة و
على القضاء والحكم بينهم سوار تغيب عليهم ام لا مع الحاجة اليها وصرحها على التور والباس في صورة
المنع بالترتيب بحيث المال وما اعد للصالح من خراج الارض ونفاستة ما قول احد العلماء المانع
عنه محمول على ما اذا اخذ على جهة الاخر والفرق بينهما ما قبل من توقف العمل عليه دون الترتب وان
الاجر يتوقف على تقدير العمل والعرض وصبط المدة والبيعة المنع وصلة بخلاف الرزق لانا لانه
ينظر الحكم في عدم بعده بقدر وكذا يحرم اخذ الاجرة على الاذن على الاظهر ان شرطه كلام جماعة
الاجماع ولا باس بالترتيب من بيت المال كما تروى اخذ الاجرة على عقد النكاح اذ فيه من العقود
بان يكون العاقد وكذا اخذ المتعاقد من اما تعليم الصبي وارتقاء على الوجه اللازم فلا يجوز
عليه الوجوب نعم يجوز على الغلبة في الاملاك **الثاني** اما لا فضائل الرقيم او الكسرة على
كاشا اذ صرف كسرة فان ماعلا لاسلم من التبا وبيع الاكفان فانه يمتن التبا وبيع الطعام
فانه يمتن الطعام لاسلم من الاحتكار على باو بيع الترتيب والمالك فانه يكون اقل الناس في باع
الناس والشيعة لا تذكرو الدنيا وبيع الاخرة والربا فانه يمتن من قبله الترتيب وبيع
ما يكون لا يمل الكسب كالتغيب والترص فانه فيه نوع وكون اليم ومروءة واما المنفعة وراسته لها

ذلك التيقن بالتخلص والتكفي انجاب الرضا عنه وجوابا دفعا للفرقة منقذ امره ونعيمه وجميع ما
يملكه ولو كان كثيرا اجماعا متخيلا لا سهل فالا سهل منه وجازي في الادنى فالاعلى كمراتب الاسرار المعروفة
والتي من المنكر ولو اختلف في الاعلى جازي وجب الا في قتل المسلم حقن الدم فلا يجوز اجماعا وفي
الحاق الجرح بالقتل قولان والاحوط احاق الامع اخوف بتركه على النفس ينبغي القطع بعدم
وهل يشتمل المسلم على الفاسد كحقن المومن اشكال والاحتياط لا يقتضي المصلحة الاولى اذ كان اخوف
بترك القتل على نحو الحال ولا سيما التعديل منه خافته واما اذ كان على النفس المومن فاشكال ولا
يبعد المصلحة الثانية الفصل الثاني في البيع واذا بيع اما البيع فهو الايجاب والقبول للذات التي
لها العيان المملوك من مالك والبيع بعوض مقدور وربما عرف بنفس الانشغال والاولا الشهور
كل منهما كسيرة ما قيل في تعريفه لا يحسن بعضه ولكن بعد وضوح المطلب الامر سهل ولا يفتي الواط
بل الاظهر الا شهر حتى ان في صريح الفتية وظاهر ذلك ومنه اجماع عليه نعم بها التعريف لما اختلف
الان من بعضهم وقد رجع عنه وكبر البريوع فيها مع بقاء العيان ولا يباع ذكاتها وتصدق بتلف
العيان فاجبه بها وبعض كل واحدة منهما انفقها عن ملكه قطعا وتغيرها كطعن الخنطه وحياتها
وتفريقا وتفصيلها وحياتها وكذا ذلك من التعريفات المتغيرة للصفة مع بقاء الحقيقة على اشكال
اما ليس الثوب مع عدم تغيره فلما اشر له بعد اولى اى البيع مشروطا لا يوجب والقبول وتوقعها بلفظ الماضي
بالمتقارنين واخر العوضين الاول مشروطا لا يوجب والقبول وتوقعها بلفظ الماضي
والترتيب بينهما بتقديم الاول على الثاني على الاثر الاقوى ولا يعتبر العربية على الاظهر وان
احولوا في المتعاقبين كان العقل البلوغ والرشد والاعتبار والقصد فلا يجوز بيع المجنون ولو
لواديا اذا كان حال جنونه ولا المقتضى عليه ولا السكران ولا القبيح ولا الحقيقة ولا المكذبة بغير
حق ولا العائلي ولا النائم ولا الراسل ولا الهائل بل بخلاف اجماعه الا في القبيح فيقول فيه يجوز
اذا بلغ عشرة او الاول اظهر واشر الا فيما حوت العارة ببيعهم ثم فلا بأس به ولا فرق في المنع عن
بيع هؤلاء وبين كونهم لهم او بغيرهم وان لم يولي ام لا جاززه بعد الاشكال ام لا بعد السفيه وانما

يقول

تتبع عن البيت نفسه دون غيره والمكذبة بغيره ببيعهم ولو لنفسه بعد الاجارة وان يكون كل منهما مالكا لغيره
او وليا شرعا لهما مع صغرهما او جنونا لهما الا على رقبتي البلوغ وهو كالب والجمعة وان سلا
دون الام رايتها على الاثر الاقوى وانما الشرح واجبة المصوب في قبلة ذلك او لم تكن ولايتها
بعد فقد الابوين والوصى لها كما كان ولاية الوصي لاحد منهما بعد فقد الآخر وكذا عن المالك اوصى
لم الولاية عنه حيث يجوز له التوكيل ولا خلاف في ثبوت الولاية هؤلاء وفي ثبوتها للعدو في الموصي من
فقدت خلاف ولا يظهر الاثر لثبوتها واعلم ان الشرايط المتقدمة عدم الملكية وعدم الكراهية شرط للصفة
بلا خلاف فيه ولا يكون الملكية وما في معناها شرط للشرم وانما اختلفت في كونها شرط للصحة ايها ام لا
وايهما شرط لقبوله وتوابعه الفصولي ارسلا لملك ملك غيره بخلافه في حصة قولان بينهما والشرع
بني المتأخرين على مطلق ما في كلام جماعة على ما كان يكون اجماعا الصحة ودخوله على الاجارة في المالك ومن
في حكمه وان حصلت والا فغشت وهل الاجارة كما شقة عن حصة العقد من حصة وتوقعها قولان بينهما
والظهر ان الاول ونظره انما يرد في التماثل بينهما وبني العقد اجماعا في البيع فهو لشرط الاول
كما ان نداء المشتري المعين للبايع واما المالك المخرجه الثاني ولو لم يجز المالك ببيع في حالي حاله وانما
مطلوبه من مضافها المستوفاه وغيرها وقيمة التالف في ذلك او مثله من المشرى ويرجع به بترك ملكه
على البايع اذ لم يملك لم يقع في معاملة مع حصول اشكال كل اذا لم يكن حاله بغير البايع او اولى
البايع الا انه والى لم يرجع بما اشترى وهل يرجع بالثمن المشهور لا مطلق وقيمة ثمن الشهد الثاني
بما اذ ائلف مال اصاب بقاءه فله الرجوع لانه حاله وهو مستاعد عليه بمقتضى النفس ولم يملك منها ما يرجع
النقل عن ملكه انما دفع عوضا عن شيء يسلم له لا مما يملكه الرجوع مطلقا وانما الحق في بعض فوارق
لغيره تعرف البايع فيه لانه اكل مال بالباطل فيكون مضبوطا عليه ولو لا اذماه العلامة في كونه ان كان
على عدم حوازي الرجوع مع تلف العيان لكان في قوة القوة وهو حسن ولو باع مالا يملك ماله في التعريف
العامة كالحرة ففطالت الانسان لم تغيره وورثته وانفسا والباق والبر غوث والعلى والوعدان

قبل

الغنم الغنم ركا اذا بيعت مع مائة بطوناً خاصة دونها ان قلنا بمعاوية الا صراف والا فلا يجوز عظم
 ولو كانت الطرية مقصورة لمجوس لهما على هذا التقدير تعلقاً لثمنها في جماعة ويجوز بيعها لرواية
 ضعيفة وكذا لا يجوز بيع كل واحد منهما اي من الاصراف وطاعة البطون منفردة عن الاخر عند جماعة
 والا فلهذا لا اثر الجواز في الاصراف مع الحثية لانه لا بد من الطرية لهما في الجملة وان كان لا لا فلهذا
 على الشجرة ليست بملكية او لا موزونة والشهور ركنها على الحق وكونها مستمرة بالقيمة او اية وهو القول
 وان كان في تعيينه نظر في لونه وشرطه فاختاره عن وقت البيع مدة معلومة وتعيينه العقد لهما في الجميع
 على القاعدة فان كان المقصود بالذات فهو الموجود وبيع والآلة وكذا لا يجوز بيع مال لا ينفصل عن
 تحمله لثمنه منفرداً عما كان عليه ما يقرب القيد بملكه منفرداً بالجملة وكذا انتم فيهما الا ان
 يكون الضمير مقصورة بالاصالة الربح تقدير الثمن فيعينه وتعيين جنسه ووصفه فلو اشتراه بكم
 او اجنبى فابيعه باطل بلا خلاف وكذا لو اشتراه بغير مجهول القدر وان شوهه او الصفقة كما
 ورهم وان كانت شاهدة لا يعلم وصفها مع تعدد النخل الموجود او الجنس وان علم قدره لم يفتق
 بالجملة في الجميع فيكون الشراء فاسد وان اشعل به القبض وليس كالمعاذات لانها شرطها القبض شرط
 البيع كقول القدر في من بلا خلاف وحيث بطل البيع يفتن المشتري بغيره مع قبضه من نقدانه بالقبض
 بفتح النون الثانية عطف على ما قبله القبض نقضه عنهما او منفعة بائع ان كان شلياً ولا فائدة لثمنه
 يوم التلف على الاثر وقيل يوم القبض وقيل الا على من له وهو احوط سيما اذا كان النقص
 بسبب نقص في العينة او زيادة بل هو فيه يتعين وكذا الكلام في كل بيع فاسد يفتن القابض بالتلف
 والنقصان وحق بطلان المشتري باليوم وفيه تكال والاحتياط واجب وجوب على البائع
 ان يرد عليه ارضي المشتري وما زاد من البيع بفعله معطى منفعة كانت الزيادة كتعليق المنفعة او
 عينا وهي اثباتها بالبيع على الاثنية الا ان يرد عليه قولان اخران تقدم وجوب الرد معطى او منفعة
 خاصة واما العين فيجب رد كمالها مع الفصل وكان شركاً بالثمن في القيمة ولا جرم من وجه وان كان
 الاول احوط بل وانظر ان جعل القابض بالفداء والافوض كالتفويض للرئيس له الرجوع الى المنفعة بالجماع

بشرط

بالنفس

وجاهته

الغنم

الغنم المطلوب به اوصافه التي تتفاوت القيمة بتفاوتها بها ويجوز ان يكون المراد بيعها لغيره
 مثلاً ويجوز كالمسك والعنبر ونحوها فلا بد من اختيارها بها او الوصف بهذا اذا لم يجد البيع به الا اختيار
 والا فيجوز بيعه بغيره كاي شيء ولو بيع مثلاً ولا يجوز بالامرين ولم يوصف بها او وصف وصفها لم يزل
 مع الجملة بناء على اصالة القيمة عن الاثنية فيما هي الاصل فيه حتى يجوز وصفه قولان انهما هما
يجوز بيع العلم بغيره هذه الجملة كاللون والقوام ونحوهما مما يختلف باختلاف القيمة والاختلاف ولو
 خرج معيباً بلين الرد والارش ان لم يدر في فيه جذا رايد على اختياره وتعيين الارش بعد الاحداث
 الزائدة كما في غيره من انواع البسوس وان كان المشتري لم يدر في فيه على الاقوال والقول الثاني بعدم
 الا بالاختيار والوصف لجماعة من القدر وهو احوط واولى ولو اراد اختياره الرد كالجوز وبيع
 وشبهها بجاز شراؤه بغيره بعد تعيينه بوجه آخر كما مضى بل يجوز ان يرد في المثل فيكون فيه مباد
 ان اختلفوا في اختلافه وتعيينه القيمة او مع البراءة في الاثنية او احد جملة القولين انهما هما
او كما قيل قبل مراد المشتري ان يجوز البيع بالشرطين لا بشرط لهما فلا خلاف في المعنى وينتج مع القيمة
 الارش لو خرج معيباً الرد له كان الشرف ويرجع كله لو لم يكن مكمورة فبقدر له عاود كالموز
 الغنم والبسوس الفاسد معطى ولو اراد شرطه البائع البراءة فربما يعيب على الاقوال والا فلهذا لا اثر في
 العقد في اصله وكذا يجوز بيع المسك في عاوده وتماثيته وهي الجملة المستحقة عليه فان لم يفتق
 فخير بشرط العلم بمقداره وقوة مما يعينه شراؤه وتفاوتت بهمة باختلافه ولكن فتق بان
 يدخل في قبضه بغيره ثم يخرج وبيع احوط ولا يجوز بيع مسك الاجام برون ضمنية اذا لم يكن مكمورة
 من هذا الجملة ولو بعضاً بلا خلاف فيه ولا في الجوان كما قيل مع احد لا يفتن بالجملة والحكم المتبع
 معطى وان لم يرد عليه وجب على الاتح الا ان يرد على الثاني في الفرض يفتن الفاسد او الفاسد ولم يرد
 بغيره ولو ضم اليه بالتحلف منه على الاثر فلا يفتن بغيره ثم يجوز ان يرد عليها وعليه الاجماع في
 الغنية وله شواهد من المعبره فلا جرم عن قوة ولكن المتبع احوط هذا اذا لم يكن الضمنية مقصورة
 بالذات في المعاملة والا فيجوز قطعاً كالحرج بجماعته وكذا القول في كل مجهول قيم معلوم كاصوات

كما ان المذهب اذا اطلق الفعل انصرف النقص البند فلا يجب التعيين في الافظه وذلك وان لم يحدد
واما مع التعبد فلا بد من التعيين الا ان يكون هناك ضرورة فالبيع يخرق اليه لا يخلو في كونه احد هذه
اذا اختلف الاقدار يجب القيمة وان اختلفت في القيمة فاعلمت فالتعيين ان كان في تعيينه ففقد وان
عين نقد في متى العقد لم يكن ما كان ولو اختلفت في قدر الثمن فادعى البايح الاكثر فالمشتري
فالمقول قول البايح مع يمينه ان كان المبيع قائما بعينه وقول المشتري مع يمينه ان كان ناقصا الاظهر
الاثر في وقت وظاهر الغنية وغيره الاجماع وفي المسئلة اقوال اختلفوا على ان يكون في العين فاعلمت
بعينها ففقدت عند انقضاء العقد لانها في غير يمينه في التلف وعدمه قولان في اجودهما الاول
ولو تلف بعينه فالفاء في تلفه من التلف اجمع فالمقول فيه وفيه سابق قول المشتري وكذا الواسع في غير
امتنع ايا لا يمكن تحليفه فيكون ان يوضع في سعة الظروف السن والسنين وكذا بعد بيعها وفيها
ووزانها ما كان وضعها معاد سواء ما جرت به العادة زايده عن وزن الظروف ام ناقصا لزيادة
عن المعتاد فانه لا يجوز الا مع التراضي كما لو نظر العادة **فان** المقدر على تسليمه العرض في الثمن فلو
باع الباقي المعتد تسليمه من قدر المبيع اجماعا الا اذا قدر المشتري على تحليفه وان البايح يبيع فاقا
لجماعة بخلافه الشيخ ومن تبعه فاطلقوا المنع ومراعاة احوط وعلى المختار لو باع مع الضمانة لم يلحقا
احكامها الا ان يبيع ببيع يوم القيمة في يبيع ببيع منفردا سواء كان مقصودا بالذات ام ان كان في
المشتري وقد عدا على اثبات يده عليه والآن الثمن بازا الضمانة سواء كان عدم القدرة للتلف
او غيره ولا خيار له بذلك مع علمه باقية اسما لوجهه جاز الفسخ ويشترط في بيعه ما يشترط في غيره من الشروط
سواء القدرة على تسليمه ولا يلحق بغيره مما عدا ذلك لبيع الشارو والفرس القاش على الاثر الاقول
المملوك المعتد تسليمه غير الباقي اليه فلا يجوز بيعه منفردا ولا متفعا **فان** يكون الضمانة مقصودة
بالذات ولكن يجوز في الضمان على الاقرب **الا** فاعلمت في النفقة ولو بالتقليد العارف المنفعة فيما
يتولاه بنفسه يعرف جميع العقد فانه وسليم من التبرك ونحوه والتسوية بيني المبتاع على تقديم الباقي
الموجود في ثمنه على التنازل المشناه من فوق جميع مبتاع في الانصاف وحسن المعاملة فلا يفرق بين المالك

وجوه الالبان وقطع ر الشرف ثم لو فارت بينهم سبب الفضيلة ورواية طلاس كما ذكره جماعة والامانة و
فمن المعاملة لمن اشتد له طلبها اذا كان مؤثما مشفيا كان او بايها والشهادة في التوحيد والنسابة
والعقود بين الناس ما لم يأت بعد العلم اني مشترية الثمن في فسخك واجعل لنفسك العلم اني مشترية الثمن في
محملة ذلك فاجعل لنفسك رزقا كما في الصحابين وفيها ثم اعلم على راجد ثلث مرات والظاهر انه جاز
اختصاصه بغيره بشرط ان لا يملك مع ذلك استحبابه بغيره الكيفية لا مطلقا والحق الشهادة
به وانما بالتحسينات ومنها كانه اعبارة وغيره لا لم انتف الحائز الاثر على غيره لعقد المبيعة والبركة ولا يسا
به وان باخذت ارضا ويعطى لرجل نفقا ورجلنا لا يسير في الرعي لانه يبريد كثير بحيث يخل بمقداره فغيرها
ولو نزلنا في تحصيل العقيقة قبل تقدم في بطنه الميزان والمكيل **فان** مخرج البايح مسقطه قدم المشتري
او اشاف على البيع والشراء او كان صادقا والافعية لعنة الاعم والبيع في موضع شرفه العجب
قصد اليه فيهم والناس السرخ على المؤمن الا يبيع الضرورة فيما قد منعه يوم له وليست مؤثمة على العالمين
معرفة ذلك اليوم مع انفسائهم ولا تترك البرج على العمل بعد تحصيل قوت يومه على ذلك مع شراهم فلو
اما الفارة فلما كرهت مع الرقيق كانه رواية وعلمه بعده بالاحسان كان يقول لهم احسن اليك ففعل
احسانه الموعود به ترك البرج عليه والسوم وهو الاشتغال بالجارة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
ودخل السوق الا وان خرج اخر سبابة في الفسخ حاجته منه ويخرج ربعا ولا فرق في ذلك بين المبتاع
وغيره ولا بين اهل السوق عادة وغيرهم وشابحة الاربعين والسفلة قليل وهم الذين يماضون على الشئ
دون ازم لا يسره الاحسان ولا يسره الاشاعة او لا يشارعا قال ولا ما قيل له وفي النفقة من التفاسير
لا الاخبار ولكن في تفسيره في العادات والنقص في الابدان كالمجنون والبرص والعشى والبرص والمجنون
والاكبراد وهم معروفون والتعريض لمباشرة الكيل او الوزن اذ لم يكن بينهما الاستطاعة او طلب
الوضعية من الشئ بعد الصفقة ومنزوم المعاملة والزيادة في السعة وقت العدا وعليه فمالمال
بل يبيع حتى يكسب ثم يبيعه ودرجته في سوم اخيه المؤمن بعبا او شرا بان يطلب ابتداء الدرر سبب في شرفه
ويمنل زيادة عنه لغيره البايح او يبدل للمشتري مشا غير ما انفق عليه هو وداي بايح وفيه ما يبيع منه

وهو احوط وانما كبره او يحرم بعد التزويج او ما يقرب منه بل هو مفسد ما يدل على عدم استلزامه اطلاقا ولو كان
التزويج بين اثنين سواء دخل احداهما على الغيبى ام لا بان اتيه وتعاقل على النكاح لم يجعل نفسه بعد اذن
الاحد منهما ولا كراهية فيما يكون في الدلالة لانها غير متضمنة لطلب ما دام الدلالة بطلبها فاما احوط الاتفاق
بينه وبين الغير فمصلحة الكراهية وان كان بعد الدلالة ولا كراهية في طلبها فمصلحة من بعض الظاهريين
الترك الا ان يتلزم كسر الوجه ويكره مع احتمال العدم ولا كراهية في ترك المقتضى منه قطعاً بل يكافئ
لان من قد اوجبه لا فيه وان يتوكل في البيع الحال مما هو الباد به من الغرض لطلبه وان كان قوتاً ولا
يحرم زماناً لا كراهية وقيل كبره والظاهر في البيع والخلف والحق والحق والحق وهو احوط في البيع معظم
علم احوط في البيع كلفه كل تخلف وجهه من الغرض بغير علمه بل كبره كما يشعر به بعض النصوص ولا يدل
على التزويج في ذلك قبل ولا باس بشارة البلدة ولا باس به ان كانت الكراهية فيها فمصلحة وتبقى
المركبان الفاعلين من البيع المبيع والخروج اليهم عليهم والشراء منهم وقيل بغيره ورفض الاباح
عليه وهو اظهر خلافاً لا كراهية وحده اربعة اقسام فما دونه دون ما زاد فانه حارة فيشرط في البيع معظم
الخروج القصد وحمل الركب القادوم بالبيع بعد البلدة فلهذا ركب في خروجه فرضه ان لم يكن باس
وكذا الخروج فما صد مع التزويج فما قصد وكذا العلم بالركب بالعلم بغيره ومقتضى بعض الاجاب
انقضاء الكراهية بعد وصول الركب والبلدة ولا باس به وان كانت الكراهية فيها فمصلحة ولو كان
على المانع في الاصح وقيل وهو احوط وعلى الوجه يثبت بالخير لركب ان ثبت الغيبى الفاعل
على الظاهر الا انهم يحملون على التزويج في الغرض فتنقض الاصل الاول خلافاً لا كراهية فاشي وهو احوط والزناه
على السعة للبايع بمعنى لا يقدم على الشيء لا يبرده بما فرق ثمه فربما لا كراهية في الاصح زماناً لا كراهية في حارة
الاجماع عليه وهو المستحسن بالمتون والجمجم والاشي اجماعه ولا يثبت به المبيع وان كبره المشتري مع الغيبى
الفاصل زماناً لا كراهية في الاول ورفضه في الثاني فمصلحة من جهة الحاجة والاحتكاك وهو حسن للطعام
كما من الجهر بالانطلاق الا ان يترقب به الغلا للمغنى منه في الصحيح ورفضه وقيل كبره والظاهر في القصد
والفاصل والحق والحق في احد قولي وجهه من المتأخرين ولا يوجب عن قوته خلافاً للشيخان والفاصل

فانما

فانما والكراهية وانما يكون الاضطرار فيه فمصلحة والشعر والتمتع والربيب والتمتع على الاثر وقيل
بزيادة التزويج ولا يوجب عن قوته وقيل بغيره في المبيع والفاصل الشيخ وان لم يبره ولا باس به على القول
بالكراهية وانما ينفق الكراهية اذا التزواه واستفاد الزيادة الفتن مع فقهه في البلدة واحتياج الناس
ولم يوجد باس ولا ياذن مع غير فلولم يشتره بل كان من علمه لولا استفاد القوت او وجهه في البلدة غير مخرج
البلد الناس فلكراهية ويحكم بنوعها مع انقضاء الشرط الاول ايضاً ولا يحد لم غير احتياج الناس مع عدم
بازل زماناً لا كراهية وقيل بغيره وهو ان يستوفى زمان الرخص اربعين يوماً في الغلا فلهذا امام فلا
مكره قبل الزمانين والفاصل الشيخ والفاصل ويحكم بغيره على المبيع مع كراهية اجاباً او يبره بغير احتياكم
عليه السور على الاصح الا انهم لا يملعون لواجب امر بالتزويج لا ما دونه **الفصل الثاني** في احوط النكاح
تارة في اقسامه واخرى في احكامه اقسامه اقسام في الكتاب سبعة الاول خيار فلهذا اقسامه اقسام في
كونه فيه معتبره في ثبوتها بالاجماع وانما المعتبر عدم التفرق بالابن اما يجوز في اطلاق بعض افراد
الحق ولا كراهية حقيقة حرة وهو ثابت بعد العقد المتأخرين الرطب فيه معظم كان العقد احوط
غيره احوط التفرق على بعض الوجوه في الاخيرين في كل صح مالم يشترط فيه شرط العقد معقولة
في سقطه باسقاطه بعد العقد وقبله اذ اوقع عليه العقد لا معظم على الاقرب والتفرق معظم في
فاصل الاجاب فاما اجماعاً ولا فقيه الحال حيث يكون منصرف كل في حاله الا ان يدرى الفتن وكذا
ما ذكره المسقطات ثلثة ومع عدم شيء منها ثبتت الخيار مالم يفرقاً باسرها انما فلولم فانه احوط
عن صاحب ولو لم يخلو لزم المبيع وظاهر النقص والفقهاء اعتبار الزناه والاختيار في الاقرب
فلو فرق بينهما او افرق فمصلحة مع منعهما من الخيار فانه زال الكراهية فلهذا احوط في الخيار
ولو لم ينجح في الخيار لم يزل العقد ولو التزوا بالعقد قبل التفرق او اوجبهما معجب الا انهم كانا
ما كان من الثلثة فلهذا خيار المتكسر ولو كان احد هما رطب في خيار الآخر ولو فسخ احد هما وجاز الآخر
ثم الفاسخ وعن متأخر فسخه عن الاجابة وهذا الحكم عام في كل خيار مشترك ولو فسخ ركبتي
خيار اكل اجماعاً وكذا الخيار على الاثر الا انهم **الفصل الثالث** في خيار الجهر ان حتى المحلوك معظم وهو ثلثة اقسام

خبره ولا يفرق في التصرف وانواعه وكذا اذا كان اختيار البائع على التصرف في الشئ معلوماً في التصرف
في البيع كما اذا كان ما قلنا كالبيع والوقت والجهة الا بان الاخرين لم يستعملوا وانما في البيع على الشكل
فيه فان حصلت ما لا يقرب الانتفاع بالموجب بعد الاستيلاء المسألة فان تلف المبيع المتخلف قبل قبضه
فمنه في مال بائعه بالبيع والاجتماع وظاهرهما انهما حكم بالتلف بانه منسب اليه لا يجب له جاز في دفعه في التلف
بما لا يقتضي القاعده والثاني بعد العقد قبل التلف بان لا يشرع في دفعه في التلف في البيع على الاصح
وكذا في التلف بالافق بعد قبضه قبل انقضاء خيار المشتري فانه في البائع اذ لم يكن له خيار فان التلف ومن
الخيار عن لاجل خلافه وان كان له خيار ايضاً فمن المشتري على خلاف يعرف ولو تلف بعد ذلك الرجوع
انقضاء الخيار كان في المشتري وكان ذكره هذه المسئلة من الاحكام في تلف المبيع فهو بعضها جارية فلتلف
التمن والتمن قبل قبضه من مال المشتري مطلق وكذا بعد قبضه قبل انقضاء خيار البائع ومنه اذا كان الخيار لهما وكان
التلف بعد انقضاء خيار المشتري المسألة لو اشترى سبعة راس بعينها ووصف له سائر كان له الخيار فبها
ايضاً اذ لم يكن على الوصف الذم في قبضه العقد ولا يجوز له الدفع في بعض المسألة لو اشترى
البيع وهي خمسة المسألة في بيان التلف في النسبة واحكامها اعلم ان البيع بالنسبة التبعيل للتمن والتمن
وتأخيرها والتصرف بتعجيل الاول وتأخير الثاني وبالعكس اربعة اقسام فالاول النقل والثاني في الكلي
بالكلى والثالث السلف والرابع النسبة وكلها صحيحة عندنا في هذا اذا اشترى احد الامور الاربعه
ضمن العقد واما لو كان في بيع شيئاً مطلقاً دون الشرط او ما جعل في احد العوضين ولا تعجيل فالتلف
وكذا التمن حال كونه لا تعجلاً فيجب التسليم في الحال واشترط التعجيل ان كان من دون تعجيل فزمان
انا والشاكلة خاصة في الشهر ان كان مع بيان شرط تعجيله في هذا اليوم مثلاً فخير المشتري طمأنينة
الشرط في الوقت المعين بعد الغنيمة في الامضاء واما في المشتريين بل الحق في ثبوتها بثبوت الخيار ومع
والبيع لو اخل به عن اول وقت للاخلال بالشرط ولا يأس به ولو شرط التعجيل في التمن مع تعيني المدة
ولا فرق فيها بين القصور والطول حتى ذكر الف سنة مما يعلم الحق فذلك عدم ثبوتها عليه عارة ولو لم
يعين المدة بطل البيع وكذا بطله لو عين اجله بطلاً كخطا للزيادة والنقصان كقدوم الغزاة وادراك

التمن

الغزاة او منتهى ما بينهما وان كان في الجملة معتقداً كغيره من معنى وشرع ويوم معة او فليس مثلاً قبل
في الاجرة وكل على الاول لكن يعتبر عليهما ذلك قبل العقد يستوجب قصد الراعي مطلقاً في دفعه
مع املهما اوضحهما به ومع القصد لا اشكال في القصد وان لم يكن الاطلاق منه فاعادة كذا في
المبيع وقال بيبك هذا الجدة انقضاء وكذا النسبة على الاقل لا يشرع في رواتبه ان لم اقل التمن في الرجوع
الا جازي وعمل بها الشيخ في النهاية ولكنه قد رجع عنها في تلكه في ذمة ومع ذلك فاعادة السند في
مما قلناه للاصول الشرعية حكم البيع على الخلفار هل لهذا المبيع الغاصد فيرجع مع تلف البيع الراسخ او
القيمة ام لا يرجع معه السلف هذه الرواية التي يابن الخلفار من الاول وبيان المتقدم في الثاني
لاصح وعليه في النسبة الاجماع ولا يأس به وظاهر الاجاب عدم الفرق في الحكم محبة وبطلان يابن ما تقدم
وبني ما لو كان المبيع المشتري في غنة الرجعي كمنه بدينار ودينار وان كان اجماع والا كما يقتضيه
قوله بطل دون اشارة الخلاف في رواتبه كان الخيار منها اقرب منه فيما مضى لفقد المعاصر
فيما صار يرجع ان يباع البائع ما باعه من المشتري سنة قبل الاجل بزيادة من التمن الذي باعه من نقصان
يكنس التمن في غير حاله ولا يجلد على خلاف اذ لم يشرط البائع في البيع الاول ذلك اربعة من ثمانية
ولا يبيع اذا اشترط على خلاف ولو جعل الاصل واتباعه من المشتري بغير جستن التمن او بكنس من زيادة
ولا نقصان في هذا خلاف يظهر ولو راد عن التمن الذي باع او لا انقص عنه فغيره رواتبه وقولان
الشيء او اظهرهما ايجازاً في بيعه خروجه عن ثبوت الخلاف ولا يجب عن المشتري دفع التمن قبل حمله
وان طلب البائع اجماعاً ولو تبرز بالدفع حكم يجب على البائع القبض منه ولو جعل الاجل امكن التمن
غيره وجعل مطلقاً التمن او معينا قد دفع المشتري وجب على البائع القبض منه اجماعاً ولو امتنع البائع
منه في الخلفاين فملك من غير تصرف في البادال فيه تلف في البائع مطلقاً فالحال في خلافه لاخرين
مخصوصه بما اذا لم يتمكن من الدفع الراسخ ولا ينج عن قوة بل او عر عليه الشبهة لكنه غير ملزم لوجوب الدفع
بعد امتناع البائع من القبض اول مرة فله التصرف فيه فالتأخير مدفع ولو الراسخ كيف يكون
كلية الراسخ بطلان المالك ورجوعه مقامه ان الاصل اليه مما امكن احوط مسارعة الراسخ

الصورة الاولى قول بانه فيها اربعة اقسام الفهمية خلافا للفكرية بطلان الاول قوله تعالى ويعلم ما بين يديه وسعت
فما لم يشرط خلاف فمفهومها هو ان يكتفى بالبيع ام يتم سائر الوجوه الانقضاء كالتعريف
وكما هو الحال في الاول ان البيع والعرف والشرط وهو الاثر في كلام بعض الاجماع الاشارة في بيان القبض
احكامها اطلاق العقد ويجزئ به عن شرط ما يخرج احد العوضين او ما يخرج الا اذا كان متين او واحد منهما يقضي
وجوب تسليم المبيع والتمتع على المتناهيان فورا يتحققان معا لوجوبهما في التمتع سواء كان الثمن عينيا او
دينارا الا انما الاثر وان امتنع اجمعهما لم يمتنع معا مع امكانه كما في الممتنع فقبض ماله ويجوز اشتراط اخر
اقباض احد العوضين مدة معينة والاشارة به منقصة معينة ولا يجب على المشتري ان يقرضه الا ان يقرضه
التاجر الرابح لا يقرضه غيره فوجب على الاقباض فورا والقبض هذا هو الذي يوجب اعتبار المصلحة في القبض
ووفقا بعد دفع اليد فمما لا ينقل كالعقار انتقاما وكذا فيما ينقل عند العقد منها فمما لا يورث وقيل في
القبض ان يكون مما يتداول باليد كالعقار والدينار والجواهر وهو الاصل في البيع وفي الجواهر كالعقار
البرية هو من غير الكيل والوزن والكيل والوزن مع رفع اليد منه والقبض الاكثر منها قول الآخر هو ما
في ما نؤمن الله من المنقول هو النقل والقبض باليد وفي الكيل والوزن والفرق بينه وبين المشهور في بيان
الانقضاء على المنقول باخذ ايسر من غير احتياج النقل وفي الكيل والوزن بهما فخر احتياج الكيل
والوزن وفيه الاكتفاء بشئ من ذلك على المشهور في المقامات بل لا بد من النقل في الاول وفي الكيل والوزن في
القبض فلو قبض باليد فمما لا يحصل القبض مطلق والعرف باباه ويوجب القبض المثلث العقول الموقفة لها
فما قول به ان يقرضه يكتفى بقرضه قول الاكثر وادله عليه ان كان المبيع موقفا في بعض الاحيان والوطء
حيث اعتبر الكيل والوزن ففي الانقضاء الاعتبار للمقبض ثانيا او الاكتفاء بما لا اعتبار السابق وجماع
اجماد الاول وانما فالجواب يجب عند الاقباض تسليم المبيع حاله كونه موقفا من اقسامه المبيع وقيل في عالم
بعضه في البيع فلو كان فيه مبيع فمما لا يوجب التراجع فورا ولو كان مشغولا بغيره لم يملك وجوب المبيع الاول
بل لو ان احتكره المبيع ثم كان المشتري عالما بالمال والاكتفي في البيع والقبض ان احتكره في زمان
يقرب فيه شئ من البيع المعتد به ولو كان فيه ماله يخرج الا بعدد وجب ارضه على المبيع ثم ان التفرغ وان كانا

واجب

واجب الا ان الظاهر عدم توقفه القبض عليه بل ان يرضى المشتري بغيره شغولا ثم ويؤجل المبيع بعده
ولا بأس ببيع المشتري بغيره فيجب ان يكون مكيلا ولا سوزنا ولا عكاف وكثير في كمال او يكون مطلقا
المكسرة في الطعام واما ما جاء به في المشهور كما قيل وقيل بحكم احكامه طاعنا كان او غيره بتولية او غيره كما في
واذا كان طعاما خاصا كما في الصدوق والقاضي وعله والغنية موصيا عليه الاجماع ولا يخفى من فوقه ورواية
مخيرة على روايات لا تضع حتى تقضي الا ان توليته وصيا في العبارة لا ينعقد في ما قبلها وهو كقولنا
واما بعده فقد اختاره القائلون فيمنعنا المشهود الثاني في جملته كتمه او بما يجعلا بين الاخبار والغنى
بطلان ما ذكرناه من الكسرة عظم فيها عدم الطعام وسوكة فيه الا في التولية تنقذ الكسرة او لو قبض المشتري
المكسرة فادعى نقضه فان حصر الاعتبار بالكيل والشد فالحق قول البائع مع مبيدة خلافه
به ان ادعى الغنى وان ادعى عدمه ووصول الحق اذا لم يفره الا اعتبار ما قول المشتري مع مبيدة
خلاف وكذا القول بالغيرين هو في المحذور ووجه الغلط ما لا دل عليه في الثاني في المحذور والمعدود
والمرجع الاشارة في بيان احكام الشروط المرسومة في العقد التي لم يعلق عليها وبيع منها ما
سابقا يمنع عنه كتاب ولائته ويدخل فيه الشرط ان يتردى الرضا له واما ما تحت القدرة فكيف
الشرط عليه كقدارة الشرب وكذا في غير ذلك لمقتضى العقد وجوب التوافق بها مطلقا الا ان يرضى
وفي الغنية من السائر الاجماع ولا يجوز الشرط غير السابق وقيل ما جعل حراما او حراما مطلقا ما جعل الشرط
لا يتوسط العقل ولا غير المقدور كبيع الزرع على ان يظفره سبطا او الدابة على ان يظفره حاملا او نحو ذلك
شرط ان يبيع ذلك بغيره لم يفسد البيع ولا يفسد البيع في الزرع في الارض اذا بيع احد دون
الاول وان السبيل ولا يعتبر بعد مدة البقاء بل لكل اختلاف لا ينفذ ويلزم البائع ج التفرغ الى
الغنى كما ان من الاطلاق لا يبيع في دون الشرط الا التفرغ المبيع البائع انما يقاوم الزوال وكذا لو كان
التمتع مفسدة عن الاصل مطلقا بشرط التفرغ يلزم البائع التفرغ ما لم يشرط على المشتري الا ان يرضى
المشتري ان يبيع الشرطها وبيع بيع التفرغ مع الشرط العتيق مطلقا المشتري مطلقا خلافه وفي البيع
فيه قولان في جوازها الحكم كما في كونه موزنا به غير الاجماع وكذا التفرغ والكتابة في الشرطها فان وفي

بالشرط والاختيار البايع بني فسخ البيع وامطأته فان فسخ الشرط وان انتفى قبله لم يملك المشتري وكذا
تجزئة ما قبل العتق فان فسخ بيعه يوم السبت فله ان يفسخه ولو انتفى قبله لم يملك المشتري وكذا
يرجع على المشتري ما يقبضه شرط العتق من القيمة فان لم يقبض نقضنا ما في الشئ ام يلزم ما عين منه خاصة
قولان وهذا احد وجهي الثاني وعلى الاول طريقه معرفة الشرط ان يقوم العبد بمرئته ويقوم معه بغير العتق
بني القيدان ونسب القيمة التي هي مع الشرط وبوجود الشرط مضافا الى الشئ بقدر ان يملك القيمة وكذا كل شرط
لا يملك المشتري ما يقبضه ما يقبضه بني فسخ العقد الشرط فيه وامطأته ولو لم يملك ان لا يقبض الا لا يملك
الامة بطل الشرط والمشتري فان كان اجماع والامانة لا يملك على المشتري بطل الشرط خاصة دون البيع و
القبول الا لكان في التناقص والحق وان زهره مدعيه لاجتماع وهو الاصح خلافا لما ذكره في بعض
البيع القيم وهو ضعيف جدا وكذا الكلام في كل عقد شرط فاسد ولو ان شرطه في الامة ان لا يبيع ولا يترى
بالمرور في العتق وان غير الجواز لا يملك به خلافا لما في الشرط واخذه وذا بعضهم فان البيع
ايضا ولو ان الرضا مشاهير او موصوفه يملكونها وبنا معاينة ففقدت المصلحة في البيع والامانة
تمام الثمن وتمام الجاهة ولكن قد روي معبرة الاستناد ان يفسخ او يفسخ البيع بحسبها في الشئ وعلى ما اورد
على المشتري قبل ان له وفي هذه الرواية انه ان كان البايع ارض يجب تلك الارض فخرم البايع ان يبيع
منها او يفسخ البيع في بنة خلافا لما ذكره في الملقح اختيار ولا يرب ان العمل بها احوال للمشتري ومثل وان
بيع بمثلها في كسوف حيوان فحصة واحدة او مقدر واحد وان يبيع فيها بغير ساق وسع وكلام
واحدة فيقول بطل هذا الثوب والمخار من حذقة الستة وزوجك الغنى فلانك واخرتك واخرتك
الستة بكذا فقال قبلت في هذا خلافا ثم ان ارجع الشرط فقل ان الثمن الرقبة المبيع وبهجة المثل
في بيان العيوب الجوزة للرد رضا بها ما كان زائدا عن الحقيقة الامسية وهي خاصة الشرع
التي يترتب فيها ذلك اذا رخصه او اذا نصها فيها ما كان الزيادة وانما تنسب كالبيع الزائدة على الثمن في القيمة
عنها او صفته كالخس واللوز وما كان يشترطه في حقه مجرما او يحكم قبل القبض وان لم يرد له ما قبله يترتب
مسح والمكون الزيادة في النقصان موجب في نقض البيع لا في اطلاق الشئ والاتفاق على ان النقصان

يجب مع الاحتياط زيادة المال في كذا عدم الشرط والركب والعانة كما يدل عليه بعض المعتزلة في غير هذه
بعض الطائفة يقتضي الثاني والاطلاق العقد يقتضي السلامة عن العيب في مطلق العرض ولو ظهر عيب في البيع
سقط على العقد كخبر المشرع في الرد واستداد الثمن والامانة مع احد الارض وبهذه هو الساج من
تمام اختيار المطر في كذا خلافا لبقا ولا خيرة للبايع في هذه الصورة وان ثبت له دون المشتري في الملو
انكسرت كما لو خرج الثمن ميسرا ويقتل الرد بالبرائة في العيب مطلقا لا كان يقول او بطلت به بطلت
على الاثر الا في رد العينة الا بقاء ولا يرب في المتبايعين بالعيب وجاهلها والعرض ولا يرب في العيوب الباقية
والمادة وعليه الاجماع في كلام جماعة ولا يرب في المجرور حال العقد والقيمة بعده حيث يكون على البايع معصية
وعليه الاجماع في كذا يعلم به ثمن لو لا ثبت لم اختيار قبل العقد وبالله فانه بعدة والرد عند البيع باعقلا
بلا خلاف فيها ولا في السقوط بغير الرد مع العلم بالعيب كما في العتق الا ان ظاهر المجازاة في القاتل كذا
لخلاف في النكاح ففسخ العتق عن هذا اختيار في خلاف يعرف كما في بيعه جماعة على اجتهاد بعضهم
اجماعا فهو قور وكذا عيب عنده مضمون عليه سواء كان حرة من حرة ام لا فلا خلاف على عليه
الاجماع في رد العتق بالبرائة على الكان حيوانا وحده العيب فيه في العتق بغيره المشتري فان كان
الرد ولا الارض لانه مضمون على البايع ولو روي البايع بمرده مجرما ارجاز وانه حكم بالرد الشرع صفة
متعددا فقله في عيب ثلث احد الارض اثنان صفة فانتج احداهما الرد فان الاخر عن منه ولم
الارض لان السقوط الاخر سواء احدثت العين او تعدت اقتسامها ام لا وباحدانه في البيع حدنا
بعدة العتق مقدر كركوب الدابة وفي طريق الرد وفعلها وجبنا يجب وليس الثوب وقدرته و
سكنى الدار ونحو ذلك وينبغي تقييده بما لم يظهر دلالة على عدم الرضا والا فلا يسقط به كما في اطلاق
العتق بشئ العتق الناقص كالبيع وغيره والعبرة للعتق وغيره وما لو كان قبل العلم وبهذه وعاد الربيع
خروجه عن ملكه لا خلافا للحكمي عن الشيخ في العتق قبل العلم فلم يسقط به اختيار وهو ضعيف ثم اذا في
سقوط الرد اما الارض فيسقط بالثالث الاول في المسقطات للرد بلا خلاف دون الاخر من طائفة
الاثر وفي الغنية لاجتماع ولوا تبايع شيئين فصاحدا صفة واحدة فقله العيب في البعض فليس له الرد

في هذه الامور كما كثر اذ لا يصح وانما مال يجمع مع قدر زمان البيع بحيث لا يتجمل التماثل عادة في كل منقرض
 اظهره الجرح مع تداول زمان البيع ثم دون في عينه في كيفية اخذ الارض وهو ان تقوم البيع
 في حال فخره محبب او تارة ومعيها اخره وبيع جميع المشتري على البائع بنسبة ذلك التفاتت من
 الحق لانفس تقاربت المعينة لا تفرق بحيط بالحق او تفرق عليه فيلزم اخذ العوض والمعرض معا
 ولو تعدد القيم بان اخلف اهل الخيرة بقلية ذلك المبيع فيها واختلف قيمة افراد ذلك النوع الواحد
 للمبيع بجمع الرقعة الوسطى المتساوية النسبة المثلثية المشتري فيها نسبتها اليه بالسوية في الثقلان
 يوزن نصفها ووزن الثلث ثلثها ووزن الرابع ربعها وهكذا وانما بطرقة اخذ قيمة مشتريه في الميزان نسبتها
 اليه كنسبة الواحد الثلث القيم وطريقه ان يجمع القيم الصحيحة على قدر المعينة كل ويطبق احداهما
 الى الآخر وتوزن تلك النسبة ولا فرق بين اختلاف المقيمين في قيمة محبب او معيب او في احداهما
 وقبله يوجب معيب كل قيمة الصحيحة ويجمع قدر النسبة ويوزن من المقيمين بنسبتها في اكثر من جهة الباطن
 وقد يختلفان في الميزان لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للاشتراى وبلا خلاف وفي
 جاز اخذ الارض مع الاشياء كان في العيب السابق قولان اشبهما واشهرهما بان المشتريين وقاما كانت
 من القدر والقبول خلافا لظروف والسرار حالهما من المعينة في القسمة وفي الثاني بين الاخيرين عليه
 الاتباع فواتر وبلا حول ولا قوة مع انه لا يشترط احوط ذلك الموقفين المشتريين بغير ان يجمع احد من عيب
 في الباقي كان احكام التقدم ثانيا فيقال يقضي منه ثلثه اختيار بين الرد والاشهاد اربع الارض او يردونه
 على الاختلاف والا فعدم جواز رد العيب خاصة بل انما يجمع اراسا كرجاء التمسك اوسع الارض القبول
في الرد او قد يقبل دونه الفاء وهو لغة الزيادة مطر ورعا معا فانه احد التمسك المقتضى
 بالكليل او الوان في عهد صاحب الشئ او في العادة بالانتماع بزيادة في احداهما حقيقة او شكيا او افران
 احدهما مطر وان لم يكونا مقدرين بالامر من اذ لم يكن باذن الزيادة حرييا ولا المتعاقدان والذو
 مع ولده والازواج مع زوجته ونحوه مملوك من الشرط العيني وهو من اعظم التباين حتى ان الدرهم
 منه اعظم من مبيعين زينة بذات احكام كما ورد في النفس الصحيح وفيه كل الثمرات وموكله وكانته

انما هو

رشا مبدية فيه سوا وقيمت في كل ملك موزون في عهد صاحبه الشئ ان عرفنا فيه مطر وان لم يقدر منهما
 عند بلا خلاف وان لم يعرفنا فيه فاعلمه دوران الحكم معهما حيث دارا فقيما والتماسا مطر كسائر الشئ
 وانما ثبت الرضا في ذلك مع اتحاد العوضين في النسبة بغير ان يجمع الى القيمة والاراد بالجنسية هنا حقيقة
 النسبة باحاطة اهل المثلث فانه سبعة من الغرضها بطلانها بقا اربعة اسم انما هو كالمحطة بالخط والاراد
 بالازدواجين من الشئ من المثلث كما ياتي في شريطه في جوارب المثلثين المتجاورين المقدرين بجمع
 المقدرين في الف وثلث القدر والحلول فليس بزيادة حرم سوا وان كان البيع نقدا او بغيره وبيع
 من ربا اذا كان يدعيه الرقعة او يوجب اذا كان نسبة ومع الف والاراد بالاسم بخلاف الثاني والردوان
 اليس الذي صيرت به العادة في احد العرضين دون الاخر او زيادة عنه ولو خرج عن العقد حرم
 وكما عداوة الرضا لو اخذ على المالك مع العلم بغيره حين المعاهدة فلا خلاف وان حمل اصله و
 ما كان بحيث حصل الياس عنه وعرف مقدار الرضا معقلا كالبيع والثلث كان له حكم المال المحلول
 المالك المتار بالبرهان تصديق به عنه فاعلم قدره بحكمة لا معقلا قيل وان علم انه سريه عن شخص
 فانه تصديق بالبرهان ونوفنا ويحتمل فورا كون الجميع صدقة ولو علم نقضا عنه فافقه على ما
 يتقن به البرهان صدقة على الظاهر وخلافه وجه وهو احوط وان انعكس الغرض فغرضه ولو فقه عليه
 فوهم محصورين وحمل مقدار الرضا على ما احاطت عليه ولا تخس منها فان ادى في العيب فلا حول ولا قوة
 ما يحصل بغيره في البرهان وان من جهة الاحلال وحمل المالك والقدر تصديق بجنس على اهلته ولو حمل
 الترخيم جيني المعاهدة فانه لا يمتنع ان يمتنع بعد المعرفة فلا يلزم عليه شي من الامور المذكورة
 في الصورة فزادنا لجماعة فقلنا لا يلزم اكثر من المتأخرين فادعوا الرضا بغيره وهو احوط والردوان
 اخلاف اجناس العود في الترتيبية والكلية والموردية في بيعت احداهما بنى الثمن منها في الجنسية جاز
 التقاض لاذ بيعت بعد اجماعا ودر الغنية قولان اشبهما واشهرهما بجوارب المثلثين وقا النسبة
 الا ببيع خلافا للاراسا في حاجة فافقه وهو احوط كل اذا كانت الا ببيع من التباين غير خاف
 كانت رعا او مافقا منها اخلاف احكام فيها ما يفتي عن النسبة في الاول مطر كما باقي وجوز في

لا

في

الحشر والترقيص اذا كانت معلومة القرب والترقيص يعني الناس ولو لم يكن لك بل كانت مجردة لا يتغير
 بها كالمكر اتفاقا لا بعدد ما فيها والى ما عشتها اذا كان مما لا يتصل به عادة بلا خلاف في التقابلي ومنها
 مسائل **الاول** اذا تباين وبتا بعدد ما يشلا ووقع زيادة عما يجب عليه البايغ او بالعكس فتح المعاملة اذا وقعت
 على العوضين في الذمة والا لم يورثت على عيني في حيث الشمال العوضين على زيادة معينة ولو كان
 الزيد معينا والمطلق فمفسوما بقدر ينقص عن المعاني يجب نوعه احد وجهي حيث المعاملة تكون الزيادة
 امانة تزيد وقعت في يده لا يفتقد الا لا يتعد او توقع طرأ ان المانع الدفع بطريق الاستيمان بلا خلاف
 وكذا الوجهي حال باق فيه زيادة خارجة عن العادة لا يكون الا غلطا او توقرا لا امانة عند
 خلافا بينهما فخصهما وهو **الحول** وان لم يكن اقوى ولو كانت الزيادة مما يتعارف بها كالميزان
 ويتبع عادة لم يجب اعادته اجماعا ولكن تحجب كل وجهي تقابلي لو علم من عادة عدم الزيادة فخلها
 الاسود وان كانت معتادة غير غير فيرجع الحكم المسئلة الى بقية **الثاني** يجوز ان يتبدل لم وجهي
 بدرهم رتبة على مباحته خاتم عند الشيخ وجماعة خلافا لظاهر من قبيل المعاملة ولا يخفى عن قوة
 وعلى قول الشيخ لا يتعد الحكم الشرعي ما في العبارة قطعا على الفقه القاطعة واحتصاص النفس المثلث لم
 على تقدير تسليم ثباتها خالصة ويجوز ان يعجز الدرهم والذنان ويشترط عليه ان يتقدم بالارض احرص
 وليس ذلك **الثالث** الضابط في جواز بيع الاواني المصنوعة من الذهب والفضة معا بها ان
 يكون في الشيء زيادة على ما في المصنوع عن خبثه بقبال الجبس الاخر وان قلت بعد ان تكون متحول لواء
 علم قد ركل منها ام لا لا يمكن تحليصها ام لا كان الشيء من جنس النقد الا في المصنوع الم لاكثر فماتما
 لاكثر في ما عر على بالقوا اعدا المتقدمة المحققة لم ويجوز بيعها معا بها كالمظلم وغيرهما كخلافها
 للزيادة وجماعة فقالوا ان كان كل واحد منهما معا وما جاز بيعه بغيره من غير زيادة وبيع الجبس مطلق وان لم
 يعلم وان كان تحليصها لم يمتح باحد لهما وبيعتهما معا وبغيرهما وبغير التفتيش لم يجز لم يستند لوجهي كقبة
 الفخ في زيادة الشيء على جاز ان يمتح العلم بها قولان وهو انما في الا اذا اجماع البيع وتعلم
 والبيع بغير جنس فلا باس بالفتن دفعا للفتنة لما جاز في التفتيش **الرابع** المركب والسيرف ونحوه كالحلابة

باف

وان تعدد الخليل وكذا ان غلب احداهما بعبارة ما فيهما فالحكم ان تساويهما بعبارة ما فيهما بعبارة ما فيهما

باسد النقد من ان علم ما فيها من مقدار الحلية او ظن على اختلاف بيعت بالجنس الحلابة لم يكن مع زيادة
 تقابل المركب او النخل وهو قدر السيف وينبغي ان يكون بينهما بالجنس بالجنس نقد ولو بيعت شيعة
 نقد من الفخن ما قابل الحلية ولا باس بتأخير ما يقابل النخل والمركب والظاهر استحباب الحكم فيما شابه المسئلة
 الاواني المصنوعة من الذهب والفضة وضابطه المنع عن بيع احد النقيدين بالاخر شيعة مطلقا فماتما
 جنسهما ام لا وان تهل مقدار الحلية بيعت بغير الجنس مطلقا اجماعا ومنه ايضا حال اذا علم من عادة عدم الزيادة عن الحلية
 وان تهل مقدار مفسوما بقدر ينقص ذلك احسانا وقيل انه ان اراد بيعهما المركب الحلابة بالجنس الحلابة به
 ضم اليها شيئا اخر او القابل للشيء في يده وحيث ان ظاهره ضرورة السطيفة الحلية او اليها انفسها كالحلابة
 الرقيق مشعرين بغيره وفي ذلك من حيث زيادة الخند وفيه ان الحلية الرقيقة انما هو الفخن خاصة
 لتقابلها من ردة الحلية ومع ذلك لم تقف لم على رواية **الثاني** لا يجوز بيع شئ مطلقا كان او شيئا
 بغيره من مثله في درهم اذا لم يعرف شيعة الدرهم الردينا في نقد كان او شيعة بلا خلاف لانه الفخن ما
 يجوز **الثاني** ما يقع من ثواب العياضة عن الذهب والفضة كتراب المعدن يباع مع اجتماعهما بالذهب
 والفضة معا باحداهما بشرط العلم بزيادة الشيء عن جاز مع الانفراد بغير جنسه وعلى الصايغ ان
 يتصدق به من ماله مع الضمان بلا خلاف في الاول لان اربابه لا يميزون في الغالب ولو لم يميز العلم بهم
 في حضور من فلا يمكن التفتيش من حقوق الا بذلك يجب وعلى الاصول في الثاني لو ظهر المالك ولم يميز من حرف
 بهذه الصفة الفقراء ويجوز الدفع الشرعية والعيال اذا كانوا بصفتهم بغيره من بعض الاجزاء كراز
 اخذت الفضة مع نفقة ابنته ويحق بالضيافة ما شابهها من الضمايع الموجهة لتنفق اشر الحال كالحلابة و
 الطمن ونحوه **الرابع** في زيادة الشيء على جاز ان يعلم المالك عنه والاجاز لا يمكن له والمصرف فيه غير
 نقد **الخامس** اسد في بيع الثمار لا يجوز بيع ثمة الخيل قبل ظهورها وبسروها السر لو لم يولد وحدها
 اجماعا وكذا عاماني فساد على الاثر الاقوى في السر لا يجمع ولا بعد ظهورها في شرط البيعة او مطلقا
 ما لم يولد صلاحا او هو ان يكره بغيره خاصة على الاثر الاقوى في الحكم والنفس وفي الغنية وحده
 وقد اجماع على الحكم ويقابل الاثر في الحكم قول جماعة من القدماء والمحدثين بالجواز مع الكثرة وفي

التفسير قول بعضهم زيادة ما في العبارة ببلوغه غاية يرمون عليها الفاء واختاره المصنف فترجى
 الفاضل في ذلك وجهان مع لزوم اليأس فيكون بيعه منفردا او يبيع من سنة او يترط
 القطع جائزا معا هذا اذا بيعت بعد الظهور وما قبله فلا يجوز على الاقوى مطلقا الا اذا كانت النكاحية
 مقصودة بالذات فيجوز قطعها ويحكمي مطلقا ولو كانت غير مقصودة الا ان التعبدية احرى لا أولى
 ويجوز بيعها مع اصولها مطلقا وان لم يبدع صلاحها وكان عاريا من شرائط النكاح المتقدمة اجماعا وكذا
 لا يجوز بيع ثمرة النخلة قبل ظهورها مطلقا حتى تظهر ولا بعد ظهورها مطلقا سنة حتى يبدع صلاحها ويجوز بيع
 فصولها مطلقا وهو الرطب والصلح منها ان ينعقد الحب وان كان في كلامه والظاهر على الاثر ان ثمر النخلة
 بعد الانعقاد وبه يحل الفرق بين النخل والبدون الاول وفيه قول آخر انه يكون الثمرة ارضاء
 لو نما او صلاحه وطيب الاكل في مثل النخل والذوق في مثل البطيخ او غنا به مطلقا في مثل القنار
 وهو احرى واذا ارادك بعض ثمرة البستان جائز بيع ثمرة البستان بغير خلاف والطلاق النقص والفتور
 يقتضي عدم الفرق في المذكر بين ان يكون متورعة او نابتة ولا ريب في ذلك والظاهر عدة وكذا الثمرة
 منها بناء على ان المقصود من الضمان بها انما هو خروج عن المنع تعبد لا منع الغرر لانه فاعه بعد
 الظهور بالثابتة ولو ارادك ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان آخر لم يدرك منضمها اليه ثمرة وبنشأ
 من ثماره او ثمره الجواز والبيع قبل البعد وهو ما يخصها ولكن يجوز ان يبيع بالاصول ومع ذلك
 بين المتأخرين مشهور وان كان الاحوط المنع ويصح بيع ثمرة البستان بعد انعقاد الحب مطلقا ولو كان في الاما
 بيع كما في كسر الكاف وهي غطاء الثمرة من النور كالمان منضمها اليه مطلقا او منفردا بخلاف
 وكذا يجوز بيع النخيل حال كونه قائما على اصوله مطلقا ولا يكره اصيله او منفردا وان لم يعلم
 ما فيه لملاطاف ظاهر في منى من ذلك الا ان الصدوق في المعتبر في الاول حيث انشأه القصد او كونه
 مستبلا وسراعاته احرى واوول وظاهر اكثر النقص والفتور وان كان لا ينعقد الا بقاء الرطب والبطيخ في
 على البايغ المنة الرطب وان لم ينشأه خلافا لبعض الاخبار فيعده بصورة الشرط ولو لم يجر
 ويجوز بيع الثمرة كالقباير والبادجان والبطيخ في النخلة بعد انعقادها وظهورها وان لم ينشأه عليها

لفظه ولقطات معينة معلومة العدد كما يجوز شراء الثمرة الطاهرة وما يتجدد على السنة وغيره
 مع حفظ السنين والرجوع في لفظه العرف فاما على ملازمة لفظه يقطع ويقطع وما دل عليه من لفظه او شك
 فيه لا يدخل وكذا يجوز بيع ما يجر كالرطوبة يقع الرطب والفاصوليا ونبات خالص قبل له اوراق صفراء او
 بسيطة النخلة يقال له بالفاصوليا سميت كما من الصالح والمغرب جرة وجرات وكذا ما يجر من اهل
 الحنابلة ان يقيض باليد على القصب ثم يكرها عليه الرطب اليافضة منه الورق والمراد منها ما يقصد في
 ثمرته ودرقه كالحماير والتوت بالفاصوليا من فوق ثمرة وخرطوط ولوله الاصول من الخيل بعد القباير
 فالثمرة للبايع وكذا الوصل النخلة بعد انعقادها الثمرة كانت للبايع متوردة كانت ام بارزة مالم
 يشتغلها الرثمرة المشتري فخذ على المالك ما في وقد مر الكلام فيهما فلا وجه لاعتاده فيها وجبت
 ما كانت الثمرة للبايع وجب عليه ان يبيعها الرطب او ان يبيعها او يخذلها عن فاعه فاعه فاعه فاعه
 النخلة والثمرة من رطب او تمر وعنب او زبيب وان اضطرب العرف فالأصل بيع
 النشا وفي الحمل على الاقل او الاكثر او اعتبار الثمن والايضا في اوجه والاصح اوضح ويجوز ان
 يشتري البايغ ثمرة نخلة معينة او سحرات بعينها او حصصه مشافة كالنصف والثلث او ارضا
 لا معلومة بحيث يميز عنها بقدر ما يقابل الثمن بلا خلاف الا ان الجلي في الاخير فبيع سنة وهو
 ضعيف وان كان سراعاته احرى ولو كانت الثمرة باسرها لم ينعقد مطلقا او المشتري
 كما به ونسبته الرطب في الصور بين الاخيرين خاصة بخلاف الاول فان استثنى البايغ البايغ
 منفردا لا يترحق كل من صاحبه بخلاف الاخيرين فانه فيها بايع في اجمع فيوزع الثمن على ما
 اذا كان الثمن بغير تقسيط وطريق توزيع الثمن على الحصص المنة جعل الزبيب عليها و
 الباقى ارضا وانما ان ارضها المعلقة فيعبر الجلي بالحقاني ونبذ اليها المشتري ثم ينظر الزبيب
 فيستقط عنه ثمنه ولا يجوز بيع ثمرة النخل بغير ثمنها اجماعا وهي المنة رطب او يجر بغير ثمنها
 فيقول ان اظهرها واظهرها سيما بين المتأخرين المنع وكذا لا يجوز بيع السبل بغير ثمنها اجماعا و
 اني انما فله في جواز بيعه بغير ثمنه في قولان اظهرهما واما ثمن منى النخيل والفاصوليا في

المعقبات للشبهة وبجانبه وهي تحيض المنع بالملكية والحق في ملكه ام يمتد ما يثبت بهما فلا يخلو مع باق النصار
على اصولها مظهر منها او غير قولان احدهما الثاني وان كان الاظهر الاول برضا الجميع ويجوز بيع العربة كغيرها
اجامها ايضا ونشور بهما يخص مضمون ادلة المنع عن الملكية وهي الفعلة الواحدة يكون للآخر في دار رجل غير
له ان يبيعها كغيرها والكف عنه المقتضى بقوله فيشترها صاحب المنزل كغيرها ثم ان غيرنا وظاهر النص والثاني
ان العربة ما يكون في الدار خاصة والافضل يبيعها كما يكون في البستان كما عليه الاكثر وفي كلام جميع الاجماع
وحكي عن جماعة من اهل اللغة بل يمكن التعدية الرضخان ونحوه والمستعمل الدار ومثابرة ما يمتد لغيره
البيع من صاحب الدار دون غيره كما هو ظاهر الاصحاح ولا عربة فيما عدا الفعلة ولا في المتعدية منها الا
مع التعدد والوضع او المالك لا العقد ولا يمتد منها مظهر وفاتنا لا نذكر المرد كغيرها البيع بمقدار ما يملك
الشتر بها فربما لا نقض لم يجر اتفاقنا والمعتبر فيه الملكية بين الشتر الفعلة عند مبرورتها ثم ان ادعى المتمر
الزير هو الفتي وقيل بين ما عليها وطالبوا بين الشتر والاول الشتر ولا يعتبر مطابقة ثم ان جافة الفعلة
في الواقع لم يظن اننا نحن عند العقد فلو زادت عند الخفاف عنها وانقصت لم يقدح في صحة قول
يقبح والاول الفعلة ولا يشترط التقاضي في المجلس على الاظهر الاثر وقيل نعم ولعل احوالها ويجوز بيع
الشتر اتصالا منقطعاً بالقوة بان شرطه قطع قبل حصاده وعلى المشتري قطع علما بشرط الواسع
فلما بيع ازالته وتغير بيع ارضه منه اما مظهر كما عند جماعة او بشرط الاذن في اهلاكه او تعذره كما هو المأمور
وفاتنا عنه ليخلفا الشبهة الثاني ولم المظالمية باجرة ارضه من الحدة التي بقي فيها بعد اهلاكه فقله
مع الاطلاق وبعد الحدة التي شرطه فصله فيها مع التعيين ولو كان شراره قبل اوان فصله وحصل
البابح المظهر الثاني ان يجره مع الاطلاق كما لو باع الفعلة والزرع للحصاة ولو تركه الرابح الفعلي
كان ذلك وان بطلان الرابح بشرط ارضه عن زمن العقد فلان وارضش النقص في الدار
ان حصل بسببه اذ كان التاجر غير رضاه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الفعلة على اصولها بزيادة
او نقص عن الثمن قبل قبضها بخلافها وان قبل بالبيع فيها على عدلها كما هو المأمور ولعل الاطلاق
بعض الاصل في الدار والمنع ولو كان بين اثنين او جماعة تخلى الزرع او شتره قبل اهلاكها

بالحق

بجودة ما فيها الفعلة اعدول عليها بالتخلي مع ان من بعض النسخ صاحبها من نفس الفعلة خالصة كما ستفاد
جماعة او من فعلة مظهر او من غير فاعلم انما من اخصيص بوزن معلوم مع النسخ وبما قطعنا انما من اخصيص
يقعدها بالمنع عن الملكية والاعانة ان جعلنا هذا القليل بيجا والاني معاملة خاصة وظاهرنا واما
بما دل على اتفقا عليه بارساء خلافا لما حكى عن الجماعة فان شرطه ان يبيعها الوقوع بل يقطع القابل وهو
غير ظاهر والمحتد ان كان احوط وظاهر بعضنا ان المستقبل يملك الزايد وعليه الناقص واما الحكم بان
شرائنا من شرط بسلامة الفعلة في الاذهنية بحيث لو حصلت فسدت ورجع الامر الى ان عليه مع الفعلة
فلم اخف على حجة وان ذكره جماعة فالحق وفاتنا بالجماعة عدم اشتراط السلامة في الفعلة ان لم يشترط كون الفعلة
نفس الفعلة او بشرطه ولم ينزل على الاشاعة ولو كان النقص لا ياقية بل يخلو فمن اخبرني لم يفتي شي
وكذا لو كان بفعله المستقبل والاظهر ان هذه المعاملة لازمة لا يجوز الرجوع فيها بعد جريان البيع كغير
العقد والمأثرة اذ امر الانسان بشتر الفعلة والفواكه جائز له بان يملك بغيره ويقدر بان يملك بغيره
بحيث يوزن فيها اشرافيا ويصدق معهما عرفا ويختلف ذلك لكثرة المادة وفصلها وليس في هذا الشرط الا
في اكبر النقص او في عدم المرد اليه بل يكون مرددة اليه اتفاقا بان يكون الطريق قربة منها بحيث
يصدق المرد عرفا الا ان يكون طريقه على نفس الشجرة ولا يجوز ان ياختار مع شترها اجمالا وقد يجرى هذا
ايضا جماعة شرط ولا دليل عليه بل ولا على الثاني ان لم يكن اجمالا ولكن بشرط اظهر على الشرط عدم العلم
بحرارة المالك وعدم فاعلهما وكون الفعلة على الشجرة ايضا احوط واولر في هذا ذلك الرابح مع الشرط
في غير النقص من الزرع واختره شرود وشترهم اختلاف النقص واختلافه مانع منها نفس الكتاب و
الاختبار ويجوز منها بالشرقة بين الاصحاب والاول احوط وان كان الثاني اظهر وانما جاز في
الفعل ايضا الا ان يجوز فيه منها فاقدر هذا القوة الشهرة فيه حتى ادعى فيه جماعة ولا لك المقام ولا
ربما ان الشروع منها احوط واولر ان كان وجهه منها كذا وقوس المقتضى ان يبيع مع بيع الفعلة
اذ انقص المظهر المبيع في الثلاثة الايام التي هي مدة اختياره فهو مال البايح مظهر ولو كان بعد
العقد لم يمتد المشتري اذ لم يكن التلف بسبب الرابح من غير ان يقطع منه فان التلف في زمن الجاه

والديانة عن الجحش بالعلم السني الباس والمستهرة بلا خلاف في الفلانة وعن امته المارة بالعلم
 باله نول بها عند المفسر او المعلق فيجب الاستدلال وهو اوسط وان كان القول اظهر وانما لاكثر من قول المفسر
 بعد التكملة في ظاهر العبارة ام يكتفى بالوثوق والامانة الاصول الاول وان كان الثاني لايج من قوة ولا يجوز
 ان يوطأ الامة اكامل قبل ان يكتفى بحملها اربعة اشهر كما عليه جماعة وزاد اخر من عشر اول اربعة اشهر
 قبل القضاة المدة وان قيل بالحواس في الكراهة تضعف في الغاية وفيها بعدة اقوال مختلفة اظهرنا ثبوتها
 بالوضع وفاقا لجماعة وتختص بالوضع قبل اوطى قبل اذ كان اكثر من كان موطأ ولو دبر كما قيل به اوسط
 اول ولو وطأه اهل علمها استحبابا ولو لم يعزل كره لم يمسح ولده لم يمسح وفاقا لجماعة وفي الغنية الاطلاع
 واستحب ان يعتقه ويعزل لم يبرأ منه خطا بعيش به الاصول وجوبها الشيخ يكره التفرقة بين الاطلاق
وامهما انهم حتى يستغنوا عنها واختلف في هذه الاشياء وقيل لم يمسح شيئا موطأ وقيل ان يستغنى عن
 الرضا لك وقيل بالتفصيل بين الانثى بالاول والذكر الثاني وقيل في قول آخر مبنية عند جماعة
 على الاختلاف في احوالته وسياق انشاء الدية جميع الثالث غنة الامة ان اضرار شي من نفسه في المسئلة
 بشئ من الاقوال المحذورة بل هي بخلاف بعضها ظاهرة ولا يترك الاحتياط في المسئلة سيما على القول
 بالحرية المت واليه يقولون منهم كالاسكافي والعقيد والقاضي وغيرهم بالمشهور كما قيل في حصرهم في التفرقة
 ولا يخ من قوة والاتق نعم بما الممنوع الرفيع الام من الارحام المتراكمة لها في النفقة والاستيناس كالاب
 والابن والاخت والعممة والحالة بتحقيقه بصورة عدم المراضات ولا يتعد الممنوع البراءة بل يجوز
 التفرقة بينهما بعد الاستغناء عن الابي موطأ وقيل ان كان مما يقع عليه الزكوة او كان له ما يكون
 من خيرة بني امته قبل موضع اختلاف بعد سقي الام الدنيا ما قبله فلا يجوز موطأ ان اذا اطلق المفسر
 الامة المقتضا على حملها منه بالغصبية ثم بان وفلها السخا فبالباب بالنية ونحوها ففسرها المالك
 المحقق لها ولما روي مالك عن ثور بن الرقيق العشر من غنمها ان كانت ثوبا والعشر من ان كانت مكره
 الاثر وفي الاجماع وقيل يلزم من مدها مثلها والقائم الشيخ والحكمي والاول قولان في ثبوت
 او المهر بالوطى باني علم الامة ياد جملها بها على الاقوال عليه حجة المنافع المستوفات لم منها وقية الولد

على القول بقبول العلم بالدين اذا اوضحوا الاستدلال

سقطهما ان كان قد اولدنا وانما لاكثر وفي الاجماع وقيل برفقة الولد ونحوه ضعف ويضع ما نقص
 ونحوه الولد بل على الباب مع جملته بالاستحقاق ولا يرجع مع العلم به ولو علم مع ذلك بنحوه الموطى كان
 زانيا والولد زني وعليه انه محجوب الزنا والمهر انما زادوا لاختلاف حاله بان كان جاهلا عند البيع لم يجر
 له العلم رجوع بما عرفه حال الجهل وسقطه الباقي وفي بخره ما يعرض الجهل فلو ان اشهرها عند المفسر
 الرجوع ولكن الاصول عدم الشيخ يجوز ابتداء ما بسببه الظالم موطأ كان او لا فلو ان كان له اقام
 على بعضه فيما لو اخذ ثبلة وكثرة مما لا يقال فيه فانه لا اخذ وعليه نفس او كله فيما لو اخذ بالقتال غير
 اذ لم علم فانسح ما جمعه له علم على الاثر الا انه كرهه وهو مباح لما الان كما مضى واما غير ما مضى الاجاب
 انه تغير به عليه وكلم لم يعلم المالك فلا يبرأ من دون رضا موطأ ان كان اجماع الا ان اكرهه على شتمه
 الا ان الاصول ما ذكره ولو انشتر بامته سرت من ارض الصلح الشيخ روي على الباب في رضاء غنمها منها ان
 كان حيوانا مات بالبيع ولا يعقب ولا دارث لم يمت الامة من غنم رقيتها على رواته يمكن الثمان
 الصلح اليه القاصدة كجملته ولكن على ما النهاية والقاضي والشهد الاول وفيها مفاد الرقيق السند
 في الفة الاصول الشرعية وقيل بحفظها وجوبا كالتفطير والعاقل اطلق الموقل تدفع الراسم الشرعي
 تغذر له في المالك ونائبه ولا يكلف الامة السبي لاداء الغنم كان حندا وطرا كثر المتأخر من
 اخذ بالاصول وطرا الجيرة كما فيه من القصور ويجب على المالك حفظها لغير صلها الراسم الشيخ اذا وقع
 رجا الرصيد بغير ما دون منه للثبارة ما لا يشتر بغيره شتمه بغيره ثمة ربيع ثمة عند ربيع بغيره المال
 فاشترى كما ذكر ان امان ربحان الرخا في الحق كل من مولاه ومولس الاب المعق وورثته الامة عليه
 العنق والرج وكل يقول بستر العبد بالسبي رواية ابن ابي عمير بغير الاخرة وسكون الشئ البنية
 وفيه اليد والعقطة تحتها نقلت عن ابي جعفر في الواردة في القضية انه مضى الجمة وسيرة
 المعق على مولاه ربحان الرخا بيقين اقام البينة كان له ربحا في صورة الفسوخ المستند المستطاب حيث كان
 او غلوة ومخالفة الحق لا اصول المذهب وذلك حصل في صورة الفسوخ المستند المستطاب حيث كان
 فبين من عطف على الظاهر السادة كالتقاضى والنهاية وجوب من حكمه لم لم الماذون بعد حاقه بالزنا

العبد المعتبر كالمصنف الشريف ومما جازته وقال سبحانه نيا سب الاصناف نحو المسئلة حكم بامضاء ما فعله المادون
ما لم يعم بغيره تنافيه وتبعه ابن تيمونة الشرح وقولهم سواء انش بذلك قال الا ان فيه طرا للمروية المشهورة
وقية من انهم يميزون حكمه مع عدم البينة وسما تقدم ان كانت لواءه وان كانت لاثباته او للجمع بين على تقدير
بينه والاصل او الخارج عند التعارض فيع الا ان الحكم لم يزل قانون في غير ما على الف في يتعارض بينه ركان
والا فتر غير يميز بنية الدافع مع احتمال تقديم بنية مولد الاب **فتاوى** اذا اشتهر رجل بغيره **فتاوى**
فخرج البايع اليه بعد من يفتخر احد بها باق واحد منهما بغيره من دون تفرط قليل كما في الطولس والفاخي
ميرجى المشتري نصف الثمن من البايع وباخذ في الفضي عن الاقاييم ان وجد رد الثمن المرجح وتخير بينهما و
اختار بينهما او لا يجده كان العبد الاخر موجود بينهما تحصيل لمراتبة السكون في رد المراتبة ضعف
تخيرت السد بالمرور المقتضى في لغة الاصول المذهب ومع المعقد الرجوع الى سباسب الاصل وهو ان
يفضل المشتري لبايع الاقاييم ان فخر فيه قطعا او مطلقا ان قلنا بغيره ان نحو المشتري بالسوم بغيره
اكتافه منه في الزمة ولو اذنا عيدين **الاصح** هما الحكم لم يفرق بين الاقاييم لا في الزمة ولا في الفرق بين ان يكون
متساويين في القيمة والصفات ام تختلف في قيمتها لا اشتراك في العلة المحقة بنية المطلقان وكل في البيع في
تس في باب البيع من رواية الاحباب يجوز على الاطلاق مدعيها عليه الاجماع لكنه رجع عنه في باب التمس
فتاوى اذا روى احد الشريكين شيئا في الامت بغيره ففعل حراما ورفض عنه من امر ما قابل نصيبه ونصيب
شريكه اذا كان حكمه كالولد فانه لا حد على الاب في نصيبه منه كما لا حد عليه لو كانت باجمعي لانه وحمل
للعاقي مع انفاد الشبهة كما تامله وهو النصف في المثال وقس عليه غيره وطريقة مع عدم الاحتياج
التي بعض العلة الواحدة واضح واما معه فاني ظهر الاخذ بنصف السوط او ربعه وهكذا مع النصف
بخير من حل الوطوء من حيث الشريعة يدور محل عليه بالكيفية ثم ان قلت عنه فومت عليه حصص الشريكة
واخذت منه حصة دون ما قابل نصيبه ومقتضى النقص الاخذ مع اختلاف القيم باجلا كما في قيمة
الشرا وقيمة ما يرم الوطوء وفيه قول اخر ودر ان الانسرام بالقيمة مد لار ان والامة وليس الا
الاجبال الى الوطئي خاصة وعلى هذا الاكثر وقيل كما عن النهاية انها تقوم بخير الوطئي والاولا ظهر

والنبي

ولكن اثنان مع رضا الطرفين احوط وينعقد الولد مطلقا ولو كان الموطوء من زنا في ظاهرها
اطلاق الصلوة ومما يحجر جماعة وهو ظاهر لنصوصه ولعل وجه الحكمة انه ليس زنا محضا
لبسب ملكه لبعضها الموجب للف في كذا مع به في بعضها ومن هنا حكم جماعة بان الزنا محض
الخل الخلس خاصة وان كان محضا لانه الذي يقبل التحريض وهو محض هنا ويجب على المحض
قيمة جعل لثنا من من الولد وللهيب قيمة عند العدة والتعويض حيا واما في العقد بسبب
الوطوء سواء كانت بكرا ام يتبا وهو العتق ونصف مستحق منها وقد نصبه في طاعة وان خلت عنه العتق
اخذ الطاه النصوص وليس فيها اضافة من البكارة بل طاهرها لثنا من هو الذي على عقاب الشبهة
ولا تدخل الامت في ملك الوطوء محض بل بالتحقيق وبيع القيمة والعتق مع رضائهما
فكسبها بقليل ذلك للبيع وكذلك الاستحلام ولو سقط ولد قبل التزويج استقر ملك الشكر والعتق
المملوك المانوف لها في العتق ان استباح كل منها مولاه صاحب من مولاه حكمه السابق منها عقد
ولو بغيره قبوله على قبول الآخر من غير توقف على اجازة ولا لثنا فيه اذا كان معاهدا لا بطلان الاذن
بذلك الملك الا ان يكون بطريق الوكالة فيصير موطوء والفرق بين الاذن ولو مع عدم الاجارة والوكالة ان
الاذن ما جعلت الاستثنائية تابعة للملك بين ولا من ابدت انه بالبيع ونحو الوكالة ما ابحاث العتق
المادون فيه مطلق والفاق بينهما مع اشتراكهما في الاذن المطلق اما نصيب المحرر وانحصر بين
او دلالة القرابين عليه ومع عدمها فالنظر عليه الاذن وعلى ما ذكرنا بكل اطلاق العبارات بطلان
اللاحق كحله على عدم لزوم المطلق المعتبر وبنى المطلقان بالمعنى الاقصى والاسم ولوا اشتبه السان
او بالبن مستحب الطريق التي سلكها كل واحد منهما الموطوء الاخر وحكم بالسبق للاقرب منهما لارتفاع سببها
في الغنى قوة وضعفها واما فالنسخ المعتبر وضعف سنده يمنع عن العمل به ولذا اعرض عنه المولى وانما التزويج
واجب الرجوع السبق في الاصل وان اختلفا فيه على قولين احدهما القصة ثم يفرق بين صورتين في الاختلاف
في السابق واللاحق وقيل هما في الثانية بطلان في الاول صورة الاقتران والاول قول عليه فيكون
في الصورة الثانية برفعتين يكتب في احد هما وفي الاخر الميسر في الاول ثلث رقع يكتب في الثانية

الاختلاف فان اتفقا طريقا بطل العقدان معا كصورة الاختلاف وانما القاطن وكثير المتأخرين وان اختلفوا في
الطلاق البطلان كما عن الاول وتعيين بصورة عدم الاسارة اذ لو كان له عليه الباقون وهو الاقرب وفردانية
مرسلة على ما النهاية وبعضهم يفتي بغيره انه يقع بينهما وضميف سندها وكما قلنا الاصل يمنع من العمل بها وما قول
اخرهم ان هذا اذا كان شرعا وانما لو كانا كافرنا انفسهما ما كان احلنا ملكه بطلا وان اقرنا وجع استحق
بطلان القارن واللاحق قطعاً **الفصل** الناس في السكف هو السلم عبارة ان معنى واحد وهو البائع مال
موصوف بمضمون في الذمة لا اجل معلوم بمال كك حاضره مقبوض في المجلس او في حكمه مما لم يكن حاضرا في المجلس ثم
الطرف وتبين فيه قبل التفرق وكذا ما كان حاضرا في موصوفا غير معين اذا عاين فيه وما كان على البائع على قول
فانه حكم الحاضر في المقبوض ويتعقد بقول المسلم وهو المشتري المالك او السلفك او سلفك لا يتعقد
وفي سلفك وجبه مذكورة كذا او يقبل المسلم اليه بقوله قبلت ونسبه والفقهاء في امور ثلثة من ابطال
ولو اصدق **الاول** في الشرط والفقهاء في خمسة **الاول** ذكر بعض المراءيه بها الحقيقة النوعية كالشعر والحفلة
والوصف الزايف للحجامة الفارق بين اوصاف ذلك النوع بعبارة معلومة عند المتعاقدين ظاهرة للذالك
وليس المراد مطلق الوصف بل ان يختلف الاجل الثمن اختلفا فظاهر لا يستلزم تحمله في السلم عادة والمرجع في
الاوصاف السريفة وربما كان اعرف بها من الفقيه وحلها فيها الاجمال والمعتبر في الوصف ما يتناول الاسم
لم يدر لا اختلاف انما الافراد الداخلة في اللفظ ولا يبلغ فيه الغاية فان بلغها وافضى الرخصة الوجود بطل
بلا خلاف يظهر فلا يقع السلم فيما لا يقبل الوصف كاللم متعقد ومشوبه وانما بنواحه والكل ولا خلاف في
الاولى وفي كلام جماعة الاجماع على المشهور في الاخير خلاف الشيخ والغاضي فيقع لا مكان الضبط بالمشاهدة
وفي غيرهم معنى وضع السقف فان المبيع يدر كل في الذمة كقول الرخصة فلا يمكن ضبطه بالمشاهدة قبل
يجمع بمشاهدة بطله يدر كل المسلم فيه في ضمنها غير تعييني وهو غير محقق على وضع كاشرة اظهره فريضة
معينة لا يشترط عادة روح فيكون في مشاهدة الحيوان عن الامكان في الوصف وهو حسن الا ان المشهور احوط
وتحذر المذكورات احوط وهو مشروط الكبار دون الصغار التي لا تشمل على اوصاف كثيرة تختلف باختلاف
القيمة فيجوز السلف فيها مع ضبط ما يعتبر فيها من الوزن والعدد وبعض الصفات وهما بطلها كل ما

ويناظر

يبلغ بالوزن ولا يلاحظ فيه الاوصاف الكثيرة عندنا ويجوز فلا متعقد ويجوز ان يدر ما مطلقا كان او
والجواب والفكر والطيب ونحو ذلك والمجلة لا يمكن ضبطه بالوصف المعينة **الثاني** قصص
المال ان الثمن قبل التفرق بالبدن فله يقبض قبله بطل ولا يقبض بعض الثمن ثم اقرنا فاقبض في المقبوض
وبطل في غيري وفيما على البائع في الفسخ الا اذا كان الشاخص بقدره فلا يجازله ولو كان الثمن دينارا على
بيع المسلم فيه بغيره على شدة وفاقا للنهاية خلافا للاكش والى احوط احوط يستمر على الثمن
الكل عليه الا ان خلافا لبعض ما بطل وهو في المقامين احوط وهو اجماع في قوله بكسيرة نقد والمبيع
المسلم فيه بتبين البطل الا ان المسمى فيهما يشترط ولا يضبط الا باجماعا وكذا لو كان ثمنه يجمع ويبيع
في بيعه مطلقا وان جاز بيعه نقدا او لا يكتفى بالتقدير بالعدد في المقدار بجماعا وكذا لو كان ثمنه يجمع
وباع بالعدد نقدا او لا يكتفى فلا يكتفى في بيعه مطلقا ولا يشترط في غيرهما انما لا يقبض بغيره
فيه التفرقات كما يجوز وما يكتفى بالثمن والعدد في الضبط في القيمة الضبط الدافع للاختلاف الثمن تجب
حصول بعد مخرج والابطل وعلية متعاقب الضبط بالوزن او الكيل في المقيس وبها وبلاولى في غير مطلق
وبالثنى فيما لا يتجنى في الكيل كما يجوز والوزن وان ما يتجنى كالبطيخ والبرسيم والبرسيم
فيستحق فيه الاول ويعتبر في مثل الثوب ضبطه بالوزن وان جاز بيعه بدينار فله نقلها
المشاهدة والبيع السلم في نحو القصب اطباء وفي محيط خرما ولا في الماء قرا بعد ان يصبها
سلفا الا بالوزن او الكيل وان جاز بيعها بدينار فله نقلها ولا يشترط التقدير او تعيين في الثمن بما يقدر
به في مطلق البيع مشتركة كان ما يباع فلا جاز الاختصار على شاهدة كما لو بيع وقيل بكنه في التقدير
بالمشاهدة مطلقا والظاهر المنقضى الاول انه واقوى **الثالث** تعني الاجل المشتري بجماعا
الزيادة فيه انقصان عند المتعاقدين اجماعا **الفصل** ان يكون وجوده اى المسلم فيه غايه
حلله اى الاجل المشتري فيه في البلد الذي شرط تسليمه فيه او بلد العقد حيث يطلق العقد او
فيما قار بها بحيث ينقل منه اليه مائة ولا يكتفى عليه عند الاجل وجوده فيا لا يكتفى في نقله الا ان
ولا يشترط الوجود في زمن العقد بل يصح مع غلبته بعد الاجل مطلقا ولو كان معد وما وقت العقد اجماعا

الثالث

انظر ثمانية احكامه وهي مسائل الاول لا يجوز بيع السلم المسلم فيه قبل حلوله على من هو عليه كان اخره
 حاله او تم حله ويجوز بيعه بعدد وبعد القبض بلا خلاف وكذا ان كان عليه مطلق ولو جازى الثمن ربويين
 كانا ام فيه ساريين كانا ام لا على الا انه ياتي اخيرا من خلافا لاكثر القدماء فيما لو بيع بالدينار واشترى
 متفقا خلافتهم عنه ولا ريب فيه مع الفسخ واما مع البيع كما هو الفرض فالمسئلة على الحال في الاصول المتبع
 وحديث قلنا بالجواز فخص على كراهية في الطعام مطلق على من هو عليه وهو المسلم البصر على غيره من ظاهر العقبة
 اخره مذهبنا عليه الاجماع لكنه معارض بالحاج الدالة هناك على جواز بيعه على من هو عليه قبل القبض في غير
 كراهية لكن لا بأس بها من وجهين الشبهة تركا يجوز بيعه كذا مطلقا ويجوز بيعه بغيره كذا يجوز تركه
 نولعه بغيره الربويين بالاسي المال وكذا ان زيادة عند او نقصان بلا خلاف الا ان اخرين على بعض الوجوه
 كاتر واما عن الشرع الشريف فيمنع من بيع السلم فيه ما لبعض الاقارب
 وهو ضعيف وكذا الحكم ببيع الدين فلا يجوز قبل الاجل مطلق ويجوز بعده كذا بلا خلاف في الاخير لا في الثاني
 فيما لو بيع على غير من هو عليه فسخ عنه مذهبنا عليه الاجماع وهو اصول وان كان يجوز ان يملك المظهر والظاهر في
 الاول خلاف ولعل يجوز اقرب وان كان الفسخ عنه كالمسلف اصولا وحديث جاز فان باعه ما هو
 حاضر فخصه بخلاف الاشارة بفتح بلا خلاف وكذا ان يملكه بمضمون حال بيعه غير فرق بين ما لو كان الفسخ
 موقفا على حل او حل وان كان غير موقوف على الاصل كما اذا بيع بدينار كل في غير موقوف في الذمة قبل البيع على
 ما يقتضيه اطلاق العبارة فان كان عليه مطلقا لا تقرب في الاول الفسخ مع التمسك بغيره اصولا ولو
 شرط ما جازي الثمن قبل كبره والغافل على وتبعه كذا لا يبيع دين بدين منتهى عنه الفسخ والاجماع
 وفيه نظر وقيل يكبره والغافل الشئ في نية وهو الاشبه بالاصل السليم عما عليه المعارضة بهذا اذا كان
 الثمن دينيا بالقيمة كما هو فرض الاصحاب والفقهاء والما لو باع ديناه ذمة زيد بدين للشركة في ذمة
 عمر لم يخرقوا الا لا يبيع دين بدين منتهى عنه بلا شك حال **الثاني** اذا دفع السلم اليه المسلم فيه
 دون الصفة او القدر المستطاع لا يجب على المسلم قبله وان كان الجرد في وجهه ولو رضى المسلم بذلك
 صح ولو كان ذلك الاجل التبعي بلا خلاف ولو دفعه بالصفة وجب القبول اذا سبر المسلم اليه بعد

حلل الاجل فاشترى المسلم فيه ولا يخل منه ويمنه ولا يخله على المسلم وكذا ان يملك القبول او كرا على المظهر الموقوف
 والصفة في المشاورة في الاصل احسان محض فالاستنعا عنه عند دوران تجوده ضئيلة لا يمتنع
 فصلها من ثبوتها ولا خلاف في كونها لا يمكن فصله ولو في ثوب وفيها نظير على عدم وجوب القبول كما
 عن الاسكافي لعلة الفسخ قال كان الاصول للمسلم ما عليه الاكثر **الثالث** اذا تعدل للمسلم في بعد عن الحل
 لنقطع حيث يكون موجلا مكننا المحصول بعد الاجل عارة فانفق عنه منه ابتداء او بعد وجوده
 المسلم البايع اياه كان تجزئ اليه الفسخ واستمر في الثمن او ضل في الصبر الى وجوده لم ينقص العقد
 بلا خلاف في الاخير وعلى الاشهر لا تظهر في الاول منه ايضا ان لا يفسخ ولا يصير بل ياخذ منه
 وليس هذا في رفقوا بخله الرجوع بعد القبول احد الاصلين المحبب بينهما ما لم يصح باسقاط تجزئ
 فسقط ولو كان احد وجوب ثبوتها من العقد من الانقطاع بعد ذلك ورضاه بالثمن فيسقط ثبوتها
 ولا خلاف لو كان بعد المطالبة او بفتح البايع مع امكانه وفي حكم انقطاع العقد على موت المسلم
 قبل الاجل وقبل وجوده ولا كذلك العلم قبل الاجل بعد المسلم فيه بعد بل يوفى بخلافه على القول ولو
 فسخ البعض واذا باق فخره بين البصر والفسخ في الجميع وفي البعض وفي غير السلم اليه وجه قوي
 الا ان يكون الفسخ في نفسه فلا يفسخ بالوجه **الرابع** اذا دفع الدين الى الدين من غير الفسخ الذي سنده
 على الفسخ منه ورضع العجز به عن الدين ولم يساعده وقتا الرفع احسب بغيره يوم الا باق سلفا
 كان الدين ام لا كان المدفوع عوضا عن غيرها بالنقص والاجماع **الخامس** عقد السلف قابل للفسخ ما لم يمتنع
 غير موجب اليه فلا يبطل بالشرط بغيره او جهة شئ او على خلاف او صفة كان يقول سلمت لزيد
 العشرة درهم في خمسين مائة عمل من مدته كذا بشرط ان يبيع مني ونحوه كذا او مني الصفة الغلابة
 او نحو ذلك يصح اشتراطه ولو سلف في غنم وبشرط اصفى بعت بجهتها قبل الفسخ لا يصح اشتراطه
 ويتعلق بغيره فلا يشترط عند البعض معاليه عند الوجه اليه اي جهته الا في اوصاف وفيها منع لا في افعالها
 بالمشاهدة فاذا لم يقرب الصحة قبل بوضع الزم ان يكون شرطه اذ وان تجزئ لا فلو عجزها
 وشرطها في غير الزم الى من سلف وشرط اصفى في ثوبه غير مشاهدة لم يصح قولوا
 ولو شرط ثوبا من غنم املة معينة او غنمة من قرح اي من عدة معينة لم يصح ولا يصح لان تشخيص

كان يقول سلمت لزيد
 المائة عشرة مائة
 ان كذا شرط او شرط
 اصول هذه الصلوات
 بعضها

المسألة فيه باحد الامرين خروج عن حقيقة السلف التسلسل كما سلف نعم لو استدل لصوابه فبالاشارة ولا
بعضي التعسف فيه الى عسر تسليم عادة جان كما لو سلف على مائة دخل من ثمر العصف فان ذلك لا يثبت
محرم الصف المشطية في السلف في علة الصلابة الشرائق لو اريد في المثل في حق المثل
اعلم انه ليس له ذلك في حد ذاته مطع ولولا ان الامع الاذن منه فيه فلو كان الى الاستدلال في حد ذاته
اذن من المولى كالمير لزم في منعه وينبغي ان اعتقت ولا يلزم التوسيع لادنى منتهى في كسب العبد
اذا علم باسناد ثبته لم يجمع في حق كافي المعسر ولو اذن له المولى في الاستدلال لزم دون المولى لا
خلاف ان استبقا او باعده صل كان الدين للمولى والعبد فيما يتخلق بنفقة الا منتهى على مولاه او غيره واما
لو عتقه كانت الاستدانة للعبد فيما لا يتخلق بنفقة الا منتهى بل كانت لغيره من مصالحه فيه
فانما ان احد ما انه يسعى في الدين ويؤخر به وقد علم به المهرية وشبهه التي هي في حد ذاته
سندا بالتقصير وخرجها الى مضاهاة العتق في الدلالة وفي النهاية الاخرى انما لا يثبت من ذمة الزوجه
هي ان هذا الزوجه اشهر في الفتوى وفتح سندا واثبت بالاصل جديا العمل بها او في ان كان العمل بالانابة
للعبد لوطى او اقل ولو مات المولى كان الدين للمير من العبد الذي انتم مولاه في تركه ولو كان له غيره كان
غيره المالك كالمير لزم لا يثبت لهم على الاخرى ولو كان ماله في الخلق خاصة وفي الاستدانة فا
سندان لم يثبت من ذمة المولى مطع ويبيع العبد في ذمة الدين قبل ان يتم مطع كاهن النكاح وقيل كاهن تخلي
وباعه جميع ما اذ عتق وهو اشد في انهم في الاصل ومع ذلك اذ في الاصل وحاشا لان كان
مقتولان في الميراث في العتق وفيه ليعظم وتوجب جسيم شمله من معونة المحتاج قطعها وتقران
الله نعم وهو افضل من الصدقة فهو عشرين وهي بعشر ولا بد انما تنفق الى الملك من عقد يفتن
العتق لا يجلب العتق فلا يكتفى بالعكس وان الميراث بالتقصير بالتقصير او بغيره ان انتفع به او بغيره
نيزه ملكك او من هذا الامر في عليك عتقه او ما ادى هذا العتق لانه عتقه من العتق كالميراث
وهي لا تجوز في الغنم بل تادى بان رعاها وانما احتاج الى عتقه عليك عتقه من عتق الصغيرة الذي
فانما هو في معناه لا تنفق اليها قبل العتق بل في جبره اذ على الزنا لا يجزى ولا يكتفى العتق في

امادة الملك فاذن في الابدان المتصرف ويجب الاقتضاء على اخذ العين مثلا وفيه من دون ذلك عتق
كانت او معتدة وبقره كانت العين المستعينة ام من غيرها اطلقا الا اذا لم يثبت العتق فلا يثبت
مطع بل بشرط القلع يعني ان يذبح ولو يذبح الحق كالفعل عتق من المكر حرم حق في المثال
الا فلو لم يذبح الميراث في الدين والعتق لم يجرم لهما فان حين العتق بغير النكاح هذا بالنسبة
العتق من واما العتق فيكون له فدان اذ لا يذبح في جاز الاخذ مع عدم الشرط به ان يكون من نكاح ذلك
ام لا يذبح في العتق مع شرط النكاح ويجوز العتق فيه على الميراث يكون من نكاح عليه كالميراث
وحدثت ان يذبح النكاح على ما لا يذبح ان يكون حكمه كالميراث يجرى على الميراث كالميراث بل العتق
فالظن ان العتق من ملكا سقرا يقضه كالميراث فان كانت عتقه في نكاح الميراث واما ان كان له ميراث
الطرية فيلزم ان كانها نظر في الميراث الميراث اعلم ان ما يبيع النكاح او لغيره كالميراث يجرى على الميراث
فيكون ان ميراثه من الذهب والفضة وورثته ميراثه كالميراث في العتق والعتق كالميراث في العتق
فوزا لا يثبت من واما على الميراث الاخر والعتق يجرى في جاز او منتهى عدد او منتهى عدد او منتهى عدد او منتهى عدد
فان شرط في عدم العلم به ولعل الميراث المتعارف الذي لا يثبت له جازة وكل ما يثبت له جازة او منتهى عدد او منتهى عدد
يقتضي جازة ويغيره من الميراث في ثبوت في الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
يقتضي الميراث في الميراث على قول ووقت الزوج على ابن ووقت العتق عن الدن ولا يثبت له العمل بالحق
منها العتق من الميراث ان العتق من الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
للميراث وقيل ان الميراث في الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
موجب العتق من الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
او قل في العتق من الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
فقد يثبت من الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
حقان في ظاهر الشرع كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث
وفي عتق جازة في العتق من الميراث كالميراث والميراث كالميراث والميراث كالميراث

قبل الشك في الحقيقة كذا في الحديث المأمور به من الامور غير المتكافئة في القدر على الخلق والفرق على
غيره ولو قيل غير ذلك فكيف نفي احتمال ان ليس المقصود بوجوب في المعين على المختار وفاقا لكثرة لا ينافيه
الاجماع على جواز العقد المائنة في الشرح الكبير ولا يلزم اشتراط الاجل فيه وان صح وانما قالوا بجواز تأخير
الرفع اليه وجوبه بعده ولما بينا جواز الدين على ما جازى بان يعبر عنه صاحب الدين بعبارة
نقل عليه من غير ذكره في عقد لازم بان يقول اجلتك في هذا الدين مدة كذا اذ ليس لك عقدا يجب
الوفاء به بل لا بد من تسليمه في الإبقاء والكم فيه عطف على كان الدين او غيره ولو غاب صاحب الدين
منقطعة بذلك المستند فضا له وجوبه والا كان بمنزلة السارق على المقتضى وكذا الحكم في الحق سواء كان
ذو الحق غائبا او حاضرا او غائبا او حاضرا في وجوبه على الغير سواء كان المقتضى المنقطعة تأكيذا في
رواية من كان عليه دين يوجب فضا له كان معه من الدين وجعلها فظان يعيناه على الاداء من
اما قلنا فان قصرت بنية عن الاداء فضا عنه المعونة بقصد ما قصرت بنية وجب عليه من الدين
وفاقا لغيره بوجوه مختلفة فلا يجب والاول احوط واحوط منه القول بطلان مقتضى قوله لا يكون له يلزم
من انفس الاعيان بل عليه الضمان مع التمسك على الاطلاق وان يكون موجبا به من الدين
المقتضى ولو لم يعرفه اجتمع في طلبه بيد الواسع في الشخص عنه في الاستمكة التي يتوقع كونه
او غيره بها ويصير كل على وجه لو كان الظهور مع الياس عنه عادة بحيث لا يعمل الوقف عليه
قبل يجب ان يتصدى به عنه والفاصل الشيخ والقاضي في الجماعة بل لا يكون المشهور كما ذكره
جماعة به روايات بعضها صحيحة لا بأس في العمل بها وان انكره الحل باسنا واجب الحاكم وهو
احوط ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض على ولو كان من هو عليه عابلا اجماعا فتوقضا
ولو باع الدعي لا يملكه كالحق في حق غيره جاز ان يقبضه المسلم عن حقه الذي عليه خطأ
العبادة وصرح جماعة اختصاص حكم بالدعي من الحرط وهوكات ويشترط في الدعي ان يكون
في بيعه مستمرا فانه مع عدم الاستناد يفتق الحكم ولو سلم الذي قبله ببيع مالا يملكه حال اسلامه
قبل الفاصل الشيخ يتولاه غيره عن مجوز له ببيع الخبز وهو ضعيف مخالف للاصول ولو

الاشهر

لاثنين بصا مدويون مشتركة بينهما فاقسموا حاصلهما كان له ما يؤول الى المشاهدة من ثوبين من ثياب
كانت بينهما على الاثر الا تولى ادخل الشيخ وان ذهبن عليه الاجماع وقد بحثنا في القسمة بان يجب ان يكونا صاحبه
عصمة التي يريدانها اياه ويقبل الاثر بناء على حصة من الثوبين الذي وفوض بهما عليه او يسطر
على ما في الثوبين بعصا بعض ارباب الدين اقل منه علينا وفيه على وجه لا يحصل فيه الربا ولا الاخلال بغيره في الشر
لو كان العوضان من الاثمان لم يلزم الفرض ان يرفع اليه الى المشتري كذا ما رجع الى الباب على ترده من النص الواحد
بذلك المولى عند الشيخ والقاضي من ضعفه بل وبما الفتا الاصول الشرعية وهذا اولى بان اعتبر ايضا
خاتمة احوت كثيرا واذان الشارع على الباب الاجماع لا سيما المصلحة فيعاني الاجرة بكونها اجرة بايع الاستد
تحتاج الى اذنه اذ كان بايعا ولا ينافيها فضا له فيدنا جرة النافذ واذان الثمن اقل من صرف على المشتري والآخر
بذلك وكذا الاجرة من يقتري على الامتعة عليه بالاشارة بتقديم ولو تبيع الواسطة بكل من الامور لم يرد من دون الا
من الباب او المشتري بذلك ولا ما يقدم مقامه من الاثام لم يستحق اجرة على من تأومر الاجرة مع اموع او ما يحكم
ولو جاز البيع والشراء وغيرهما واذ اجمع الى الواسطة بين الاتباع والبيع وشيخنا لا يوجب عندنا البيع
فباي امتعة تتخص واشترط غيرها الاخر فاجرة كل عمل على الاثر به لعدم المناقاة والجمع بينهما اي بين المولى لو جرد
اي لشئ واحدا ان يبيعه لاحد فيشترى الاخر الا اذا كان السعر مضطرا بحيث لا يحتاج الى التماكة عادة او
كانا اتفاقا على قدر معلوم واداء ثوبية طرغ العصف فيجوز له الجمع بينهما وان يكون له عليهما اجرة واحدة بالسو
سواء اقترنا في الامور تلاصقا مع احتمال كون الاجرة على السابق ولا يجب جرتان وفاقا لما عرفت خلافا لآخرين
فحيثما وجد غير يبيعه بجماع كون متعلق الامر بطرقة الاجاب والقبول جعل احدهما باع الاخر من ان
لواحد تولى طرقة العقد الا لعدم استحقاق الواحد لهما واضح ويحتاج على بعد ان يكون الضمير المحذو معاير
الى الاجاب والقبول لا يؤول لعلهما بالمقام نعمنا ادب البيع والاتباع فيكون ذهابا الى المنع او يعود الضمير
الى الاجرتين بناء على المنع عن تولى طرفي العقد وغيره ولا يصحح الا لاسرار ما يتلفه ذلك ما لم
يفرط ويتعدا لداوين ولو اختلفا في التفریط او التعتدك لا يثبت فالقول قول الدال مع بيانه لانه ممكن وكذا
لو اختلفا في القيمة او قيمة التالف **كتاب** الرهن واذ كان في بيان حقيقة الرهن والتميز

يشترط

فئة الثبات والديموم ويطلق على الجسر أي سبيلين وشرعا ويشترط من الرهن ان اذا اقتصر المستأجر من هو المستأجر
 منه او غيره ولا يشترط في صحة السفر اجامتنا ولا بد فيه من الاجابة القبول الملائم في الاجاب وحسنه او شئت
 بالتصديق او جهنم في امانة او جهنم من عند الله وعلمه الا ان وثيقة عند الله واحدة بما لا يشك مالم لا
 احسبه حتى يعطيه ذلك بقصد الرهن ويشترط ان لا يملك العرف في الاشارة المفردة في الاخرى ان كان
 عارضا او اكتسبا تبعا بما يدل على قصد الرهن لا يحرف للكتابة والقبول قبلت منه من الافظاظ الدالة على الرضا
 بالاجابة هل يشترط الاقباض في الاظهر الا شتر نعم وادى الشئ وابن رهن عليه اجماع وهو شرط لزوم او
 او النقص قولان أجودها الثاني انما يشترط في صحة ابتداء الاستدانة بقبض الرهن ثم اقباضه مع الرهن
 واذم اجماعا ومن شرطه ايضا ان يكون المرصون عينا فلا يصح رهن المنافع ايضا كما قيل ولا يشترط
 مطا على الاقوى وان يكون مملوكا فلا يصح رهن الحر اجماعا من مسلم او كافرا وعند مسلم او كافرا ولا يشترط
 والطريقين يلاحظ ان اذا كان الرهن جسما وكذا اذا كان المرصون كذلك لم يجز رهنه عند ذي ذم الوضوح عند ذلك
 وقالا لا كثر في ذلك فالشئ نص في رهنه اذا كان ذميا رهنه نص في رهنه المسلم عند كافر ولو كان وضع عند مسلم
 على الاحوط بل لا ظن وان يكون مائتة قبضة ويصح فلا يصح رهن الطيرة والهوا ولا السمك في الماء الا اذا
 اعتد عود الاول وشوهد الثاني في المحرقة هل يجزى بغير قبضها عادة فيصح رهنه من رهنه مع الاقباض
 اجعت لشرائط المذبذبة جاز الرهن نظم بشرط ان كان المرصون مملوكا ومسا عابيه وبين غيره ويتوقف الاقباض
 في الثاني على اذن الشريك ثم القبض في صحيح الاصح وان فعل المرصون ولو رهن مالا بملكه فان كان باذن
 صحيح اجماعا والاوقف على الاجازة على الاقوى لو كان مملوكا بغير قبض الرهن ويصح فيما يملكه ويتوقف الباقي
 على الاجازة ويجب ان جاز لنا ان يملك الرهن وان كان مملوكا بغير قبض وفيه اشكال الا ان ظهر بعضه
 الاجماع عليه ولما كانت اجازة على انكاره مع قدرته من الملو لا ما قبل الطول فليدرك ذلك اذا اذن فيه
 كما قاله والمحقق مع الحلوى واعاد الرهن ان يبعه ويستوفيه بينه ان كان كذلك في البيع والا با
 الحاكم اذا ثبت عند الرهن سواء رهنه بذلك للمالك ولا هو الذي له الرهن لا من جهة الرهن عجايز
 من طرف المرصون فلا يتم ويستعقب لزوم عدم جواز الانقراض في الرهن الا باسقاط المرصون لغيره من الاثبات

اذا كان مالا بملكه في قبضه
 فله ان يملكه على الاقوى
 فيصير مملوكا اذن الشريك

مختار

يشترط القبض او القبض حصوله بالقبض من الرهن من حقه عليه من حق المرصون باحد وجهيهما وفي الحاق
 حصول البراءة من بعض طرف بهما من الجميع في جواز انتزاع مجموع الرهن قولان أجودها الثاني خلا بالا
 ووثق الاجماع الا اذا اشترط كونه رهنا على الجبر لا على كل ضرورة فلا بد في الاول وفي المسئلة احتمالا بل لا ثالث
 بالتقييد وفي ضعفه ولو شرط اي الرهن ان يكون ببيع المرصون بذلك الدين او بغيره وعوض
 ان لم يوده عند حلول الاجل يصح كل من البيع والرهن ولو قبضه كان ضمنه بعد الاجل لا قبله ولا
 بد من الدابة ولا عرق الفحل والشرط نحوها الموجودة حاله العقد في الرهن الا بالاشراط او الاتصال
 الغير المقابل لا انفصال عند الاكثر وهو الاظهر لا اذا حكم العرف بالحلول فيدخل ثم لا يتوقف التاخير بعد الاول
 دخل ان كان متسلا لا يقبل لا انفصال كالطول والخن اتفاقا وكذا ان كان متفصلا كما مثله ان
 او ما قبله كالشعر والصوف على الاقوى ونافا المشهور ولو اشترط المرصون الدخول او الرهن في شيء
 الشرط واذم فانما الرهن مملوكا رهنه عند ذلك ان تلقى عليه اجماعا ولو رهنه وبينه ثم ادب
 عن الموهبة وفي ما باذنه من الرهن لم يجز اسما كونه بالدين لا رهنه كذا لو كان دينان واحد باحد هاد
 دون الاخر لم يجز اسما كونهما ولا بد من ثالث ولا يدخل في رهن الارض المرصون في الرهن علم سابقا
 على العقد ويجوز ابعده في بيان الحق المرصون به ويشترط ثبوته في الزمة بمعنى استحقاقه فيها
 مطلقا فان لم يكن مستقرا كالقرض ونحو المبيع في ذم اختياره الا ان كان كالاشئ او ضعفة كالقول
 ونحوه من النافع المستأجرة فلا يصح التحلل الرهن على ما بينت كمال يستد بيه بعدا ويستأجره ولا
 ما حصل سبب ولم يثبت كالتبعية المستقرة بجماعة وان حصل الجمع ولا على ما لم يثبت حصول
 قبل له والعين فلا يصح الرهن عليها ان كانت امانة اتفاقا وكذا ان كانت مضمونة ونافا لاكثر
 وقبل فيها بالموافاة وليس بذلك البعيد وفي شرط ثبوت الدين واستقراره في الرهن قبل الرهن
 ام الاتفاق بالمقارنة كان يقول بعينه هذا العبد بالف وانقضت هذا القوب به الرهن فقال المشركي
 اشترت ووهبت قولان وعلى الاول من الاكثر لم يمانه احوط ولو رهن رهنا على مال ثم استدان
 مالا اخر فملك رهنا عليها صح ولا يشترط الفسخ ثم التجريد بل يضم بعد تجديده وكذا لو رهن

وانقصت الوكالة بموت الراهن ان خاف جود الراهن والورثة لفق ولم يتك من اثمان عند
 الحاكم بعدم البينة او غيره من العوارض والموجب في خوف الى اقتراض الموجبة لظن البايع الى
 وزنا احترا كناية الاحتمال ولو اعترف المرتهن بالرهن وادعى الدين على الراهن ولا بينة له فاقوله
 الوارث وله ان المرتهن اخلافا على الوارث ان ادعى عليه العلم بشيوت الحق ليراع المرتهن ان
 بدون ذلك الراهن وقف على الاحاق وصح البيع ولزم بعد ما على الاشهر الاقوى وبطل الرهن كما
 اذن ابتاع او باع بآذن المرتهن مطر ولا يجب جعل الثمن رهنا للاع اشتراط قبل ما اذا نقله
 متلف اتلفا فيبقى عوض كان عوض رهنا لثمن بطل وكالة المرتهن في حفظ والبيع
 ان كانت وفي الفرق نظر ولو كان المرتهن وكبلا في بيع الرهن قبضه بعد الحل وصح البيع
 وجاز له استيفاء الدين مطر كما عليه جماعة وقيل اخره بصولة التوافق الدين مع
 الثمن في الجبس والوصف وهو احوط من عدم الاستيفاء منه الا بالاذن ولو اذن الرهن
 في البيع قبل الحل لم يجز جاز البيع ولكن لم يستوف منه الثمن حتى يحل الاجل واعلم انه
 اذا حل الدين فان كان المرتهن وكبلا في البيع والاستيفاء معا جاز له الاطهاد منه والاذن
 فيهما فان فعل ولا يرفع امره الى الحاكم ليلزمه بما فان المكان له جنسه فان لم يباعه وانف
 دينه ولو لم يكن الوصول الى الحاكم لعدته اذ بعد احتمال جواز استقلاله بالبيع بنفسه واستيفاء
 دينه كالوظف في غير جنس حقه من مال المد يوك الجاحل مع عدم البينة وفاقا لجماعة بلحق
 مايل النزاع في ان يضمن المرتهن قيمة الرهن اذا تلف بعد وثبته وقوله
 والبينة والمعتبر قيمة يوم تلفه عند الاكثر وقيل يوم قبضه وقيل على الدين من غير
 الى جملته والباية الشيخ في ط كما في صاير ما قيل انه مشهور ولعله احوط بل وجود
 وفي مسئلة اقول اخرتم ان هذا اذا كان قيميا وان كان مثليا ضمنه بمنزلة ان
 وجدوا الاقيقة المثل عند الاداء وفاقا لما نزلوا اختلاف في القيمة فالقول قول الرا
 عند جماعة من القدماء وربما ادعى بعضهم كونه اجماعا وقيل القول قول المرتهن

بغيره

ببينة والقبول الخ وتبعه كثير من ائمة من هو اشد ولا حصول البينة ولو اختلفا فيها عليه
 الرهن من الدين فادعى المرتهن زبادة والراهن نفسه في القول قوله الراهن وفاقا للاكثر فتوى
 وفي اخذ على هذا الاسكان فيهما حكاي ان القول قول المرتهن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن وفي فاقه
 السند ضعيفة النكاح من المفاو وتطابقا فيهما من وجوه شتى محولة على التقية **فصل** في اختلاف
 الرهن فقال المرتهن لثقا بقوله هو رهن وقال الراهن المالك هو ودعيته فالقول قول المالك
 مع بينة مطر وفاقا للاكثر وفي رواية اخرى بل ببيات العكس على هذا الصدوق الا انما
 الان حادثة محولة وفي المسئلة قولان الخزان بالتفصيل لا يستند بها ظاهره بل بين الا
 المختلفة من غير شاهد وجهه فلا يعرف به **فصل** في اختلاف في التفرقة فالقول قول المرتهن مع
 بينة بلا خلاف **كتاب** المجره لفته المنع وشرا ما اشار اليه في تعريف المجره من انه
 هو الممنوع من التصرف في ماله غرضا واسباب المجره بحسب ما جرت عادة الاصحاب بذكره
 في كتاب سنة والا فكل ما يذلل في الجنون والرق والموض والفسق والسفه فلا يؤول
 الصف الى بوصف في النوع وهو يعلم بانبات الشعر المقتن على العانة بلا خلاف بل نحو الوجه
 من الواضع المعهودة في صحيح القولين وفي كونه اسارة البلوغ او سبق قولان ظاهر
 الاول كمن الثاني كمن لاكثر او خرج المني هو الماء الذي يكون منه الولد من الموضع
 المعتاد ولا فرق بين ان يكون المخرج في نوم او يقظة ويشترط في هذين الولد المذكور والنا
 او السن وهو في الذكر بلوغ خمسة عشر سنة على الاقل لا شتر في رواية ضعيفة السند صحيح وقوله
 القابل له ثلث عشرة الى اربع عشرة سنة وفي جملة من المعبر ان ثلث عشرة سنة الا انها كالتأني
 شاذة عملة الخليفة واولى بها بالضعف في رواية اخرى من حصول الارواح بلوغ عشرة وثلاثة
 وارده في الطلاق والوصية فانها غير صحيحة في حق البلوغ بل لا ظاهرة لاحتمال اعادة رفع الحجر
 عنه في الامور المذكورة خاصة وان رواية كاذبة عليه جماعة ومع ذلك معارضة باقوى منها في الطلاق وفي الا
 بلوغ تسع سنين لا خلاف وان رواية وعلى الاصح الاشهر فتوى ويعبر في التسع والثلث عشرة كما هما ولا

ذمة الضامن ونهرا ذمة المضمون عنه باحسانا خلا فالعامة يفعلوا فائقة ضم ذمة المارح في خير والذات
 المضمون له بين مطالبتهما سواء فهو ضامن فيه الدور كان يضمن اثنان كما على صاحب او يضمن الاصل
 ضامنه بما يضمن عنه بعينه او ضامن ضامنه وهكذا وانما كان يضمن اجنبي عن الضامن وهكذا
 فيرجع كل ضامن مع الاذن باذنه على المضمون لا على الاصل في الثاني وفي الاول يسقط الفان ويورد الحكم
 كان ثم يترتب عليه احكامه كظهور احسانه بالاصل الذي صار ضامنا الموجب لخير المضمون له في دفع
 ضمانه والرجوع الى المضمون عنه الذي صار ضامنا عنه وكل يصنع وحدة الضامن وتعدو الفوا
 عنه وبالعكس مع الاقرار اما بدونه في مال واحد فيصنع الاول خاصة وبشرط فيه الى الضامن
 الملائمة بان يكون حاله كما يوجب به الحق المضمون فاضلا من المستشفيات في ذاء الدين واعلم
 المضمون له باحسانه حين الفان وهذا الشرط معتبر في لزوم دون الصفة ومعلوم يعلم باحسان
 حتى يضمن بان احسانه كان المضمون له غير ابيض الفسخ والرجوع الى المضمون عنه وهو الالتزام بالعقد والظلمة
 الضامن وهذا الخيار على التراف على الاذهب وانما يعتبر الملائمة في الابتداء دون الاستدانة فلو تجد
 احسان بعد الضامن لم يكن الفسخ وكما لا يفتح عبده احسان فكذا انفسه الاستيفاء منه بوجه
 ان والضان الموجب للدين الخال جابر محط تبرعاً كان او بالسؤال في جواز العكس وهو الفان
 المضمون للدين الموجب في ذلك احصها الجواز مطلق وعليه اكثر المتأخرين وقاما لمادة من القضاء
 خلافا لاخرين وكذا يجوز في الصور الغير المفوضة في التي وهي فان الفان الموجب للدين لئول
 تسادى لاجلين واختلا فيما بالزيادة والنقصان بسؤال المضمون عنه كان او تبرعاً فانه
 والسؤال على الدين الجاهل بالسؤال التبرع منه فان ويمكن ادراجها في المتن بهذا ذكرناه
 في صورته من الصلة ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اراد منه ان يضمن بسؤاله وان لم
 يوده باذنه بلا خلاف لا يجب على المضمون عنه ان يورد على الضامن اكثر مما رجع الى المضمون
 ولو ذهب الى ان الضامن المضمون له او ابراه عن المضمون لم يرجع الضامن على المضمون عنه
 بشئ ولو كان الضامن باذنه وكذا لم يرجع المضمون له عليه وعندنا واذا تبرع الضامن الفان فلا

الا ان الفهم ذكر الفان
 في الصور التي يرضى بها
 ذكرها من العلم

رحمه

يرجع له على المضمون عنه بما اذنه مطلقاً وان كان الاذنه ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كونه
 وفقدانه حال الضمان على الاصل لا يشرع في العناية الاجماع خلافاً للشيخ وغيره فاختار الشيخ
 اذا امكن العلم به بعد ذلك كذا في المتن وما لو لم يمكن كملت لك شيئاً ما في منه لم يصح قول
 واحداً وعلى هذا ثبت عليه اي على الضامن ما تقوم به اليه انه كان لا يملك المضمون عنه وقت
 الضمان لا ما يجرى او لو جاز في فترة وحساب ولا ما يقبض المضمون عنه اي علف عليه المضمون له
 برده اليه من المضمون عنه **المقالة الثانية** وهي مشروعة بالنقص والاجماع انقول المال من ذمة
 الخ من احدى مستغلاته **المقالة الثالثة** وهي مشروعة بالنقص والاجماع انقول المال من ذمة
 جوانها على البرى وفي السداد والاجماع كمنه يكون بالفان اثنان انما كان على عليه بقوله لما كان
 للدين المختار على الجبل وكذا لا يخرج بهذا الشبهة عن اصل الحوالة **المقالة الرابعة** احكامها وفي اشتراط نقل
 المالكين في الامرين قولان اوجه عدم ويشترط في صحة كون المالك معلوماً عند المحيل ان
 كانت استيفاء احتمل الصفة ولو مع الجهر لرفع منه وان لم يستقل يجوز الحوالة عن البرى بل
 وكالة اما في قراض ان كانت على البرى اولى باستيفاء ان كانت على غيره ولا فرق بين ان يكون
 مثلياً او تبرعاً ورضي لثلاثة اعيان محيل المختار والحيال عليه على الاشهر وربما اقتص بعض وهو
 الخ على بل شيخان ايقم كما حكى على نقل الجبل والمختار دون الخ ال عليه وهو الحق لا في الحوالة
 على البرى ان جودها فلا يعتبر رضاه قطعا وكذا لو كان المالكان مختلفين وكان الغير استيفاء
 من حق المختار بوجه اعتبار رضاه ايضا لان ذلك بمنزلة المعاوضة الجديدة فلا بد من رضاه
 ولورضى المختار اخذ لجنس ما على المختار عليه قال المحققين بل وعلى تقدير اعتبار رضاه ليس هو على
 حذر منها لم يمكن كونه انتقضا اتفق فقهاء على العقد ومتأخر عنه ومقارنا ولا يجب قبول الحوالة
 ولو كان عامية بالاختلاف بينا نعم لو قبل الحوالة لزم ولا يرجح الخ المختار على المحيل بالمال المختار
 به مطلقا ولو انتقل المختار عليه بعد بيان لانهما توجب البراء اجماعا ولا فرق او لم المختار باحسان
 بالاختلاف بينا ولو احتيل ورضي لظن ملائمة في ثم بان فانه يخرج عند الحوالة مرجع على المحيل وفسخ
 العقد

المختار المختار
 كانت

يرجع عند المختار شيئا
 من المال لم لا يرضى
 الا في وجهه فلا يرضى
 او المال بغير وقت
 الحوالة

ان شاء والعبارة بيسان واعسان عند الحوانة فلو كان عليها ثم جدد الاعساد فلا رجوع
 ولو انعكس فجدد له اليسا وبعد الاعساد قبل ان يرجع الحوانة في جواز الرجوع وجرمان اوجها
 ثم خلا بالاستصحاب ولو اجتمعت الحوانة شطبها المنقذة بين الجبل من المال الذي حاله
 معلوم وان لم يبره الحوانة على الاشهر الاظهر ولكن في رواية بل يثبت احدهما صحته انه لم يبره
 الحوانة فلا الرجوع عليه باعلا قد علم بها جماعة من الاصحاب الا انها ناصرة دلالة ومقاومة
 لما قالها من الادلة فلنطرح او نحل على البقية ان صحة الدلالة **الثالث في الكفالة**
 هي تعبد النفس والالاتزام باحضار المكفول متى طلبه المكفول عنه فلا يقدر رضاه على الاشهر
 الاظهر في كونه الاجماع وفي شرط التاجيل فيما فلا يصح حالا ام لا يصح قولان اوجدهما
 الثاني وفقا للمكفول فان اشترط اجلا فلا بد من كونه معلوما بلا خلاف بيسان واذا كان المكفول
 وهو المكفول الى المكفول له وسلم اليه تسليميا فاما بان يكون هناك مانع من تسليمه
 كغلبة جبر ظالم وكونه في مكان لا يتمكن من دفعه برده عليه الفقه المكفول له في المكان المعلن
 بنيه في العقد وفي البذل العقد ان اطلقاه وبعد الاجل ان كانت موجبة وفي حال من شاء
 ان كانت حالة فقد برى من محدد تلافيا فلو امتنع من تسليمه الى الحاكم وبما يظهر
 هو احوط وكذا الاشهاد عليه وعلى الامتناع من قبضه فانها احوط وان كان في وجوبها
 كالسابق لحصول البراءة نظر ان امتنع الكفيل من تسليمه الوتر الحاكم به فان امكن
 للمكفول له طلب حبسه منه حتى يحضر الغريم او يوفى عليه ان امكن اداؤه عند الدين ولو
 لم يكن كالتفصيص والزوجية والدعوى للعقوبة فوجب حدا تدفيرا الزم باحضاره
 مقام الامكان والحاكم عقوبته عليه كما في كل منتهى من اداء العقوبة قدرته وان
 لم يتمكن الاحضار وكان له بدل كالدية في القتل وان كان عند الزوجية
 عليه البدل ولا خلاف في شيء من ذلك حتى في جواز الاكتفاء عن الاحضار باءا عليه
 اذ ارضى به المكفول له او اصابه عدم رضاه به وبما ليه الاحضار في الاكتفاء قولان

المكفول له وصبره ما
 ان الكفيل والمكفول له
 يتم العقد ولو كان عليه
 المعتبر ما

فقد

اجودها عدم وفا قاطع ثم على تقدير كون الحق بالاكراه الكفيل بوض لكتفوله او معلوم فان كان
 قد دونه بان الكفول عنه رجع عليه با اذى وكفى ان ارضى به او بعد احضاره والمصلحة اليه ولو كفل
 رجوع برجل وقال ان لم احضر الى سنة كما كان على كذا كان كفيلا لا يجلد ولم يرضه المال بل عليه الاضار **فصل في**
 ان لم احضر كان ضامنا للمالك ان لم يحضر في الاجل والشارف بين المسلمين المتصل المعتد بالعلم ورضي
 غويرة واحضره من بره بغيره ثم ارضاه او اده ما عليه ان امكن كما في الدين دون التفصيص وهو مطلق
 بعد تقدير الاحضار وعلى المختار في الكفيل والمخلص يحكم كمن هنا حيث يوضح منه المال لا رجوع يظن
 الغريم اذ لم يرض به فحضر ولو كان الغريم قاتلا لم يكن كان او شمس اعاده او دفع الدية ولا يقتصر
 منسفي الغريم ان اسقط القاتل هارب اذهب المال على المخلص وان تمكن وفي القول منسفي القاتل
 عليه رد الدية على القاتل وان لم يقتل من القاتل ولو كان قتل بعد الغريم من يوكيله ويقتل واستبراء
 الحق من قصاص او مال لا يرد او العاقلة له اذ امكن قد شهد عليه من لا يعرف سببه بل يجهل
 سوته فوجب احضار ميتا كذا حيث يمكن اشهاد عليه بان لا يكون قد تغير بحيث يعرف
 ولا فرق بين كونه قد دفن ام لا اذ في **فصل في** ملاقة اشكال ولكن احوط **فصل**
 وهو مشروح في الاصل قطع المنازعة المتحققة المتوقعة ولا يثبت فيه عند السقوط ضوطة دون
 ابتداء على عين بدو من معلوم مع وفاد نقل **فصل في** البيع ويجوز بيع الاقرب من المدين عليه با
 الدين والانكار له ثم ان كان المدين يفتق اسباب ما دفع اليه انكروا على الا فهو حرام باطنيا
 كان ام دينا حتى لو صالح عن الدين بما يجمعها حرام ولا يستثنى فيها مقدار ما وقع اليه من العوض ثم
 لو استندت الروى الى قربة كالو وصح خط مورثه ان له حقا على امر فان كان اوصاله على اسقامها
 بال فاعقبه حتى يصلح وتقدم ما لو بوءت الدعوى بالثقة لان العين حق يصح الصلح على اسقامها
 ما صور خلا لا او صلح اما فلا يصح اتفاقا ويصح الصلح مع علم المصطلين بما وقعت المنازعة فيه ومعها
 به مطلقا بان ما تنازعا فيه او عين او انا كان بينه واطلاق النكاح والنكاح يشعل صور كون التنازع
 فيه ما ينعقد معرفته له مطلقا ولا يمكن معرفته في احوال عدم نيته او قبله وغوها من اسباب المعرفة

وسلط القاتل لم يرد المكفول
 قبل خصان ولا مالا
 اذا كان المدين لم يكتف
 احضار لشهادة
 على عينه الحكم عليه

ولا خلاف في الاولى ولا اشكال وكذا في الثانية سند جماعة لعلمهم في طالع مع اقتضاء الشبهة
 وسائر الحاجة لتوضيح الضرر بها خيرة والحسنة بالطريق في نقله فيه ومن هذا القبيل ايضا الصلح على ضرب
 من بركات او عين بعينه والعلم بقدره في طالع مع امكان الرجوع في وقت اخر الى عالم به مع سبيل الى ما
 نقله ويشكل في الثانية ولا يوطئها المصنف وفاقا لجماعة ولو اقتصروا على ما احدهما فان كان المستحق لم يبيع
 الصلح في نفس الامر الا ان يعلمه الزائد ان كان المصطلح به بعد الرجوع كونه غير صحيح او يبيع في انطو
 الا ان يتكشف الامر بعد الصلح بحيث يعلم مقدار الحق وزيادته على ما صلح عليه بالنية او اعتقاد
 من عليه الحق في ذلك فتجوز بطلان ظاهره وباطنه اذا لم يكن من الحق قدر يوجب الصلح بالاقل باطنا
 اما نور مخي به كك كان صحيحا مطروفا فالجماعة فلا يجوز للمستحق اخذ ما زاد عن ما له
 الصلح وان علم الزيادة وان كان الغريم واداد التخصيص عن الحق فان كان ما دفعه عنه
 بقدره او دونها واجامها وكذا اذا كان زائدا عليه مع رضاه الغريم به باطنا واما مع عدمه
 فلا يبيع باطنا وهو عقد لازم من طرفيه مستقل بنفسه مطوع على الاقوى ولا يبطل الا بالتقابل
 ولو اصطاح الشريك ان على ان يكون الخصم ان على احد هما ولا الرجوع له وللضار راس المال
 خاصة مع بلا خلاف ولا اشكال اذا كان ذلك بعد انقضاء الشراكة وادارة فسخها فتكون
 الزيادة مع من هي من غير تلك الهيئة والخصم ان على من هو عليه بمنزلة الاملاك واما اذا كان ذلك
 في عقد لشركة او بعده ولم يرد القسمة فتبطل خلاف واشكال والا فاقوى عدم الصحة وفاقا لجماعة
 ولو كان بين اثنين ورجلان فقالا احدهما في وقال الاخرهما بين وبينك ولا نية لهما فلهما
 الكل ورجل ونصف ولا يراعى في الخلقة لنفس والماتن ليقول صولف دعوى الثاني للرجل
 متقبلا او مشاعا وكذا وقوع القسمة بعد حلف كل منهما على استحقاق النصف الثاني ذلك
 او قبله وهو الاقوى واذا كانا يبيدا احدهما او ثالث حكم بهما نصف اليد مع الحلف على عدم
 استحقاق الاخر فان كان مدعى الدرهمين كانا له مع حلفه الاخر على عدم استحقاقه شيئا فكما
 ان كان مدعى الدرهم لكن يرد رجلا يخلف على عدم استحقاق الاخر الدرهم الثاني وان كان

ثالثا فكما ان كذا بهما فيختلف لهما ويصرف بده الدرهمان وكذا حدها ان قوله وصدة وكذا الواو
 انسان درهمين واحده رجلا فانه يثبت الدرهم لاجل تقرب من الودعي وتلف واحد منهما
 ولم يعلم من ايهما بقية ولا باقير فلصاحب الاثنتين درهم ونصف ولا يراعى على المشهور
 بين الاحصاء الخبر المخير يعلمهم ولولا ذلك كان المدعى الرجوع الى الفضة واحتمل بالنية لاجل
 تقربط مما لو كان يتصرف فان الودعي بغير ان تلف فيضم اليها ويقسم ثلثا من غير نقصان و
 قد يقع مع ذلك التعارض على العين فيتم الفضة ولو كان بدل الدرهم فلا يخرج اجزائه بحيث
 لا يتميزها متساويان كالمخطة والشعير وكان لاحد هي فقيران مثلا ولا يراعى في نصف
 فقيرين بعد ما يجرها بغير تصرف فان تلف على شبهة لما بين وكذا الثاني فيكون لهما
 الفقيرين فقير وتثلث ولا خرن لثا فقير والفرق ان الذهاب هشا عليهما معا بخلاف
 الدرهم فانه يختص باحدهما قطعا ولو كان الواحد ثوبا اشتراه بعشرين درهما والآخر
 ثوبا اشتراه بعشرين درهما اشتبهت فيهما فان جاز احد هما صاحب فقد نصفه والا فغير
 بل تعاين ببعدها وقسم الثمن بينهما اقسام ومعطى صاحب الثلثين للثمة والا فثلثين و
 على الاشهر الاخصم للخصم بالحق والعمل ولولا ذلك لانتجى القول بالقسمة كقوله
 في غير مورد الماتن والنص من الباب الشفعة والاثمان والاستمعة واما طهر
 استحقاق احد العرضين للغير او عدم حقته فلكل كالحسنة ونحوه بطل الصلح ان كان بين
 في العقد وصح واستحقاق بدل افا كان مطلقا لبيع وبوطر فيه عيب فله فسخ ونفا
 البض في تقيده بينيين الادنى اشكال والاصل يقتضي العدم ولو ظهر بين لا يباع بشئ و
 ثبوت المتيار ورجلان اجودهما **كتاب** الشراكة بكسر الشين وسكون الراء ونحوها
 وكبرها وهي يطلق على معنيين احدهما اجتماع حتى ما يكون فصاعدا في الشئ الواحد على سبيل
 اقتناع وتأييدها عقدها جواز تصرف الملاك لثني الواحد على الشراء وهذا هو الذي
 يندرج به الشركة في جهات العقود ويحققها الحكم بالصحة والبطالان دون الاول ولا يصح

الشريك في الاجل والامع استزاج المالكين المتجاسمين على وجه لا يتجزأ احدهما عن الآخر
 بان يتفق في الوصف زيادة على الاتفاق في الجسدية فلو لم يتجزأ او امتزج بحيث
 يمكن التمييز ان سر كل نقطة والتغير والتميز من الحنطة بغيرها او الكلب من الحنطة الصغيرة
 وغودون فلا اشتراك ولا فرق في الاعتزاج بين وقوعه افعيا واقتفا ولا في المالكين بين
 كونهما من اثنان او العرف من اجماع من الامة في الاتقان ومن الاصحاب في العرف بين ان
 القيم يتمان فان حكم قيمة ما لكل واحد منهما كان اشتراكا على نسبة القيمة والافاق والوجه
 الى الصلح الامع التعاسر فيمكن الحكم بالتساوي ولو قلنا بجمع الشريك في البقي المخرج
 فطريق التفاضل من المنع والحيلة لتخصيص الشريك في يد في مثل حيث لا يقبل الشريك
 بالمنة بتغير المثل او الوصف ان يبيع كل منهما حصصه مما في يده بصفة مما في يده الاضاد
 يتوابعها وهذه الشريك بحيث كانت على معنى من الاثر فينتج حصص الاثر بذلك التفرق
 او غير ذلك من اهل هذه الشريك وحيث كانت على معنى من الاثر فينتج حصص الاثر بذلك التفرق
 الشريك الغناينة وصحتها على علمها بين المسكين كافة ولا يتقدم منها عداها من الشريك
 بالابدان والاعمال بان يتعاضد على ان يعمل كل منهما بنفسه وبشركا في الحاصل سواء اتفق
 علمها فدر او نوعا ١٢١ اختلف فيهما او في احد هما وسواء علا في مال مملوك ام في تحصيل
 مباح ولا اشتراك في ذلك فضلا كان لكل واحد ما حصل وهو اجرة عمله ان يقيم اصله في
 عن الاثر والافاق حاصل لهما ويصطلح ان وكذا الاصل في الشريك الوجه وهو ان يشترك فيهما
 لئلا يما بعد لفظي بسبب ما في الزمة على ان ما يتبعه كل منهما يكون بينهما فبعدان وبذلك الاتقان
 وما افضل فهو بينهما وان يتبع وجبة في الزمة ويعوض ببيعته الى حامله ان يكون
 المخرج بينهما وان يشترك وجبة لا مال له وحاصل فو مال كيكون العمل من الوجبة والمال
 من المال ويكون المال في يد لا يسلمه الى الوجبة ولخرج بينهما وان يبيع الوجبة مال المال

والامثال على الاقوال
 كرج الامام ومعه تحققت
 الشريك في مال مملوك

او في مال مملوك
 مع حصصه بين اثنين
 وشرطه حصوله
 في يد كل واحد من
 من المخرج

لا بد

على ان يكون المخرج بينهما بزيادة ربح ليكون بغيره ولا معاوضة وهي ان يشترك شخصان
 فصاعدا بعد لفظي على ان يكون بينهما ما يكسبان ويخرجان ويقرعان من مخرج ويحصل لهما
 من غنم فيدزم كل منهما للآخر مثل ما يدر منه من ارض جباية وثمان غنم وقيمة تلف وعشرة ثمان
 وكفالة ويقام بينهما يحصل لمن يدرت او جده من نقطة لو كان ويكتسبه في ثمان وعشرين ولا
 شريكين من ذلك الا في ثمان وثمانين بدون وجبة يتصرف بها وهذه الثلثة بغيرها باطله باجماعنا فان
 لكل منهما اكتسبه ليس للآخر منه الا بزيادة باطنا لا ظاهرا بنوع حصة الشريك فانه لا يقبل شيئا حتى
 الزيادة ثم لو على العساق وقناد كما جاز التنازل الا انهما الرجوع ما دامت العين باقية ومع ذلك
 ليس له الرجوع من جهة الشريك وانما انشا وكاشك العنان وشاوي لما لذلك في القدر المخرج
 بينهما سواء في الاتفاق في مال مخرج كل واحد منهما وتفاوت بحسبه تفاوت المالكين فانه لا بد منه
 لهما لئلا يبدل بينهما وكذا المخرج بوزن على المتساويين الى المالكين المتساويين بالمتساويين بالاشبة
 في التفاوت ولا فرق في المتساويين بين تساويهما في العمل وتفاوتهما في مقدار وكثرة فيستساويان
 في المخرج والمخرج في الاول وتختلفان بنسبة اختلاف المالكين في الثاني وعلى وفي ظاهره
 ان عليه اتفاقا ولو شرط احدهما في المخرج لزيادة مما يستوفيه بنسبة ماله فلا شريك الا في
 ان الشريك لا يلزم وفي الغيبة الاجماع وفيما بين الاشياء القول بان لا يلزم وعليه المخرج بغيره عليه الا
 جماع وهو معارض باجود منه وبه يخصص عموم الامر الوفاء مع الخبز من مخرج المطلق
 بالشريك اذ بهم الشريك بمعنى الاذن في التصرف بالاجرة التي في اتفاقا في امة حرة فالتساوي
 والمعاملة فان عمل كل واحد في المخرج قاسم للمال وان خالف الشرط ويكون لكل منهما اجرة عمله بعد
 وضع ما قبله في ما لهذا ان الشريك في العمل وتساويهما في مال لو كان انما من احد هما وشرط
 له الزيادة مع بلا خلاف فيه ولا في الصفة لو كان لمصاحبة الزيادة زيادة عمل كما حكمه جماعة
 ولكن الاجماع انما في شريك لا اعتبار العمل من الجانبين في الشريك ومع الاستثناء ليس له احد الشريك
 التصرف في مال للشريك الا مع اذن المالكين وهذا حكم جائز في مطلق الشريك حتى المعنى الاول

وسواء كان بينهما المزة او غيرهما كانت ام بد وانه فان الاذن في التصرف امر زائد عن مفهوم الشك
 بهذا المعنى ويجوز ان يقتصر الاذن من التصرف على ما ينشأ ولا الاذن فلا يجوز له التصرف في بعض
 ولو كان الاذن له في التصرف في التجارة لم يلزم عليه بيع خاص عنه مع تصرفه في باي نوع سواء
 من انواع التجارة وما فيه معنى الشك من البيع والقبض من اجتهاد وسواء معة وتولية ومواضع
 حيث يقتضيها المصلحة وقبض الثمن واقبال المقتضى وطولته والاحتياط والورد بالبيع بخلاف ذلك
 كما في لو قيل المطلق فلا يجوز له اقتراض شيء من المال الا مع المصلحة ولا الخيارات في البيع
 ولا المضاربة عليه لان ذلك ليس من نواحي التجارة فلا يتبادر له الاطلاق ولو شرط في
 التصرف الاجتماع اى اجتماع الاذن او بغيره لما ذكره في التصرف لزم الشك اقتضاه على مورد
 الاذن وفي الشك بالاعتق الاول جازية وكذا الشك بالمعنى الثاني لمتنازع الاصل مع
 اشتراكه في الاصل يتجه الاذن في التصرف فكل منهما فتم اعميمها ومطابقتها للقسمة
 والتمتع عن التصرف المأذون فيه بالكلية اولى بالتمتع وليس له احد الشك في الاستئصال عن القسمة
 عند المطالبة اى مطابقة غيره باها بل يجب عليه ومع امتناعه فلما لم يجز ان عليها
 لان اتخص القسمة ضرا على المتنع او عليها فلا يجبر عليها في لقابن مطم الا اذا حصل
 للمطالب ضرر من غير جهة القسمة او كان ضرره اقوى ويقترع مع المتنازع ويلحق بالضرر
 المانع عن الجبر اشتقار القسمة على الرد لانه معاوضة قصه فتسدى المتنازع من الطرفين و
 تسمى قسمة تراض وما فيه الجبر قسمة اجبار ويحقق الضرر الراجع للجبر بتقصان القسمة مطم على
 الاقوى ولا يلزم احدا الشريكين اقامة راس المال ونضا طبع بليل المطالبة بالقسمة قبله
 طلبه الاخر منه ام لا ولا ضمان على احد الشريكين حيث يتلف المال لشركه ما لم يكن تلف
 بنعد وهو فعل ما يجوز ضد في المال او تفرط وهو التقصير في حفظه ويتم بجعل
 والقول في التلف قول مع يمينه ولو ادعى الشراء شيء لنفسه او لغيره حلف
 وقبل يمينه ولا تصح مؤجله اى لا يلزم الاجل فيها بل لكل منهما منعه قبل

الاجل جازيا

دائما فائدة التاجيل فيها عدم جواز تصرفها بعد الاجل وظاهر بقاء الشك بمعنى
 جواز التصرف بالاذن الى المدة المقررة لها فامره كما هو ظاهر نحو العارية وهو حسن
 حيث يظهر ان مرادها من التاجيل تقييد الاذن الى مدة خاصة والا فلا وكان مرادها منه
 لزوم الشك الى المدة فالمتوجه ظاهر العارية من فساد الشك من اصلها وبطلان الاذن
 في التصرف المستفاد منها المناطات التاجيل بهذا المعنى فمتضا في البيع وان الاذن منها
 في التصرف النبي على التمثل لها الذم وتوجهها صحة الشك وحيث قبله في المثل عليه وتقبل
 الشك بالمعنى الثاني لموت مطم وكذا بالجنون والحج القسوس وسفك ويكسر مشاركة الملك
 في الكفو مطم وايضا عدمه وهو ان يدفع البه لا يتجبر لصاحب المال خاصة
 وايضا اى دفع المال اليه ودفعه **باب** المضاربة وهي ان يدفع
 الانسان الى غيره مالا مخصوصا ليعاوضه بخصلة معينة ومن رغب من نصف
 او ثلث وعوها بحسب ما يشترطه ولو اشترط جميعه للمالك فهو مضاربة ولو
 انعكس فنصف وهو اية والى المثل يشترط شيئا وكان العمل ماله ارضه في
 في العتق العباد والبرج كله للمالك وللعامل اجرة المثل وكذا العقد العقل
 بفساد بعض شرطه كاذكره جازية ويجوز لكل منهما الرجوع ودفع العقل سواء
 كان المالك نامنا منقود ادرامه وذناي او مستغلا بالعروض ثم ان كان الفاسخ العامل
 ولم يظهر ربح فلا شيء له وان كان المالك ضمن للعامل المثل الى ذلك الوقت ويحصل
 ضعيفا لعدم ولظهور ربح المقامين فهو على الشرط وقبل من لوازم جوازها وقوع
 العقد بكل لفظ يدل عليه وفي اشتراط وقوع قبوله لفظيا وجوازها باللفظ ايضا
 قولان قويان بينهما في صحة تبع الشك ويظهر منها عدم خلاف بيننا فيه ولا في جواز
 الاكتفاء في طرف الايجاب والقبول بكل لفظ فان تم اجماعا والا فلا وفي خلافها عدم
 اقتضاها فيما خالف الاصل الدال على ان البيع تابع للمالك للعامل اجرة المثل المنطبقة

مع رج تلك المضاربة تارة والمختلفة عن ارض على المتيقن ولعله لذا اعتبر فيها التواصل
بين الاجباين والتجيز وعدم التعلق على شرط او صفة ولا يلزم فيها اشتراط
الاجل ما بمعنى انه لا يجب ان يشترط فيها الاجل بل يجوز مطلقة عنه او بمعنى
ان الاجل اذا شرط فيها غير لازم بل يجوز لكل منهما الرجوع فيه كلفي صلته وكلا الفين
صحيحان وفي التعبير بعدم الزوم حيث مراد من العبارة ثانيا ان اشارة الى
ثبوت الصحة والوجوب انه يتم المنع من التصرف بعد الاجل الا باذن جديد
وكن لو اجل بعض الصفات كالبيع والشراء خاصة او لوما خاصا من القارة
ولا كن اشتراط لزومها الى اجل ومطام فان باطل وبطلانها على الاشهر الاقوى
ويجب على العامل ان يقتصر في القارة على ما يعي له المالك من التصرف بحسبها
ومكانها ومن يشترط عنه او يبيع عليه او غير ذلك ولو اطلق له الاذن تصرف في
الاستثناء والاستثناء كيف يشاء من وجوه الصفات ولو تغير نقد البلد ونحوه
بشرط الصلحة وفاقا لعادة والتصرف بهما ان لم يتضمن الاذن بذلك سفاهة
ولا ينفذ الاصل المضاربة ويتولى ما اعتد فوطي لملك له بنفسه من عوض القمار
ونشر وطية واحواه وبيعته وشراءه وقبض غنمه وايداع الضد وقبضه
ذلك لا اجرة له على مثل هذه الاعمال ولو استاجر عليها وما جرت العادة باستجاءه عليه
كلالة لانه عليه والحمل والوكيل والوزن ونقل الامتعة النفيسة التي لم تجر عادة القارة
بما اشترط لها بانفسهم بحسب حال تلك القارة من ذلك المتاجرة لانه الاستجارة عليه ولو
عمل بنفسه لم يستحق اجرة بحسب ما يقتضيه اطلاق كلامهم لكن لو قصد العمل الاجرة
كما اخذ غيره او اقره لثنا بجواز ان يستاجر الوكيل في الاستجارة بنفسه بعد القول
باستحقاقه الاجرة بتمام الاقل للوجوب وبشرط ان صح ما يكون الرجوع مشتملا بينهما
والوضعية على المال اجماعا فتوى ونصا ولانه لو اخص الرجوع باحدهما كان نصا

الفرق

او فرضا كما كن ذلك اذا لم يكن الرجوع بصيغة المضاربة ولا في عملها وعدمها وعلى التام يكون الرجوع كله
الملك وللعامل اجرة المثل حيث ثبتت ولم عرفه وكذا على الاول في صورة البضاعة لكن لا اجرة للعامل
وعليه الصورة الثانية يكون الرجوع كله للعامل للمالك راس المال اتفاقا ويثبت للعامل ما شرط له المالك
من الرجوع كله من النصف والثالث وهو ان المالك يستقر على الاثر الا في وجهه المثل الرجوع كله للمالك
والقائل الشيخ في النهاية وجماعة ويحكم ضعيفة اعتبارا ان من عاينته النصف غير مسومة ويجوز ان يبيع المالك المثل
بغير ثمنه من اصل المال كمال النقطة المتخرج اليها من كون عليه من شرطه ان لا يبيع المثل في البيع
نحو دهره المسكونة ومن المظهر الاثر من الاثر على وجهه في البيع من نفسه الخاصة وهو احوط في بيع
الاتفاق منه مطلقا في الاثر ومنه فلتنا جاز الاتفاق وجب عليه ان يراعي فيما يملك به
عادة مقتضا فان تصرفه عليه وان اقبله بحسب واذا اعادة من السفر
فان في من ايعاها ولو من الزاد وجب رده الى التجارة او تركه الى ان يشارك
كان من رجوعه الى قبل فساد ثم ان القول بجواز الاتفاق مخصوص في الاثر عليه
ولو شرط له ولو اذن بعده فموتيه ولو شرطه فموتيه لانه يربط المشتري على الاتفاق ويثبت
في نفي لئلا يجزى الشرط بخلافه فيبطل الشرع ولا يعبر في ثبوت حصول الرجوع
بل ينفق لوم من الاصل لا لطلوع الفوت والنصف مقتضا ما الاتفاق من الاصل او مع حصول
الرجوع ولكن كرجاءة اتفاقها منه دون الاصل عليه فتقدم على حصته وموتة المثل
في الفوت كالمدة التي يشترط فيها بالتجارة على العامل وكذا سفره يود في وان استحق
الحصة والمراد بالسفر العرة لانه في الاصل ان قصد شرط الفوت لانه يخرج من الم
المسافر في المصروف او يربطه مما تحتاج التي امره اليه فينفق عن ماله الى ان
يصدق النصف ولو كان نفسه او غيره غير هذا المال فلوجه التقيط قبل
انه لا نفقة على الا المضاربة هو احوط وعلى الاول فبطلان هو على نسبة المالكين
او العهدين في وجهه وجهان ولما كان المقصود من عقد المضاربة ان يكون ربح المال

بينهما وبين المبتع والمعامل المبيع والمال عليه فلو اشتري في الزمة وقع الشراء والرجوع
لظاهره وباطنه ان عين ذمته او اطلق ولم يبيع ذمته والمالك ان عين ذمته انقطاع
اذنه سابقا اذ حقله بطل بالاضافة اليه ولو حكم بعض هذه الصور اشكال اشرف الاوجه في البيع ولو
اذن المالك في الشراء فذنه تعلو بما يتعقب من تعلق هذه العين بهت ووجوبه او انه سلب دون العامل
يقول المضاربة ام لا يجب يكون المبيع مالا للمضاربة ان اذ الحق بغيره من مالها وفاطحة
اقول في اقول اخر فلو اذن بالسفالة بمعنى قصد خيرا من الصفات اجماعا ولو رجع
كان الرجوع بينهما على حسب ما شرط من نصفه ثلث او غيرهما وكذا الوارث باقتبال عين
فعدل لا غير من مع التلف ولو رجع كان بينهما ولا اشكال في الحكم او لا ويشكل في الشئ
الحال الفناء لصورته لكنه خصص بالاجماع المبيع والخصوص وهو رد هافي لباوة وبعد
عن الربعة من الشئ التصرفات التي نوعها المالك بالاضافة الى الحكم الاول قطعاً ولا
بالاضافة الى الثاني بل وقف على الاجازة والرجوع كله للمالك وليس للعامل شئ اقتضاهما
خالفه اصل على عود النص وموت كل واحد منهما تبطل المضاربة وكذا بكل ما يوجب
الفرج عن اهبة التعريف كالجنون والافاء والحر عليه والسفالة ثم ان كان الميت المالك
وكان المال باضال للرجوع فيه اخذ الوارث وان حصل فيه ربح اقتضاه بالشرط ويقدم حصته
العامل على جميع الغناء وان كان المال عوضاً للعامل يجمع ربحه الرجاء المبيع لكن مع اذن
الوارث وفيه لا شرط وان قبله وامامه عدم الرجاء فلا بد من الدفن انقضاء الوارث
الزامة بالانقضاء انما شرط وان كان العامل فان كان المال باضال للرجوع اخذ المالك وان كان
فيه ربح دفعه الى الوارث حصته منه ولو كان هناك منافع اصبحت الى المبيع فان اذن المالك
للوامر جاد والارصب الحاكم اميناً به فان ظهر فيه ربح دفع حصته الوارث بالشرط
والاشتم الى المالك وحيث حكما يبطلان المضاربة بالموت وازيد تحديدها مع ذلك
احدها اشتراط في الثانية ما اشتراط في الاولى ويشترط في مال المضاربة ان يكون عيناً فلا

محرر

هو زينا كاياف وثاني اودام اجماعا عليه فلا تصح بالعروض
ولا اهلوس ولا غيرهما حق الفرع على الاقوى ولو قهر المالك
عوضاً وشرط للعامل حصته من الربح فسد المضاربة لفقد
شرطها وكان الربح للمالك والعامل الاجرة كافي كل مضاربة
فاسفة بشرطه ان يصح كونه معلوم القدر على الاشهر الاقوى فلا يكفي
مشاهدة راس المال للمضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول
بالجواز معها منقول عن المرتضى وهو ضعيف واضعف منه
الاكتفاء بالجواز وان حكاه في لف عن الشيخ وقواه ولو اختلفا في
قد راس المال فادعى العامل المقتضات والمالك الزيادة ولا بد له
بالقول قول العامل مع بحيث ان لم يرجع الاختلاف الى الاختلاف
في مقدار الربح المحاصل والا فالقول فيه قول المالك تبعية التام للمالك
لجميعه له الاما اقره للعامل وملك العامل نصيبه من الربح بمجرد
ظهوره وان لم ينص على المشور بين الاحباب بل يكاد يتحقق فيه
بيننا خلاف وللعامة تيمموا على ربه ليس المالك على قدر لان الربح وقته
لراس المال ولا بد لئلا يستقرا من انقضاء المال اجمع او بقدر راس
المال مع الفسخ او القسمة او لا معهما على قول وبدون تجار ما يقع في الجافة
من تلف او خسار ولا فرق في ذلك بين كون الربح والخسارة
في حصة واحدة او سرياً وفي حقتين ام اثنتين وفي حصة او سرياً ولا
خسار على العامل حيث يقع الا ان يكون من تقدم منه في مال
او تقديط وقوله اي العامل مقبول في دعوى التلف مصرحاً به
ظاهره ان كان كالمحرف ارضى كالمصالح لكونه امكن اقامة البينة عليه ام لا لا

اعيان بلا خلاف فيه ولان قبول قوله في دعوى عدم التقربط والخسارة رأس المال
 كالمسؤول لا يقبل قوله في الردى رد المال الابنية على الاشبهه ويقابل قوله الشيخ
 في ما يقبل قوله رد المال وفي ضعف ولو اشترى عاملا له قطعه من ربح حق
 نصيب الاصل من الربح وسعى العبد في اداء باقى ثمن المالك بالنقص للجماع و
 اطلاقها يشمل صورتيه للعامل واعاونه وظهور الربح حال الشراء وعقبه وبما فصل
 بين الصور بوجوه تحريمه للمعارض فيه النص وموقوده في جعل العامل بان العبد
 ابوع وعليه فاعلم بابويه حين الشراء وجب القطع بفساد البيع وبطلانه لما فاته
 المقصود والمعارض الذي اذا كان المالك فيه فلا بأس به لكن هذا التفصيل غير ظاهر
 من الفتاوى والجماع المحكي ومتى نسخ المالك المضاربة قبل العمل وبعد حظه
 كان المالك مضافا له للحصول فيه ربح ام لا ربح وكان للعامل اجرة الى ذلك الوقت
 الذي وقع فيه الفسخ ان لم يكن ظهر ربح واللفظ صحت منه هذا اذا فسخ وقم الفسخ
 بعد العمل وما اذا وقع قبله فليس للعامل فيه شيء وربما يشترط الحكم بالاجرة على
 تقدير عدم ظهور الربح واعلم في حله ان لم يفسد للجماع على خلافه وسوف نوضح القائل
 اوها معا فان ظهر ربح اخذ الحصة والافدا جرة له ولو عمل خلافا لذلك فانهما
 له معه وللوجه له سيما ان قبلنا بقى الاجرة لمق المسئلة السابقة ولو جرت المالك
 اى جعله ضامنا للمالك المضاربة متعلقا ففسخت وصار الربح كله اى للعامل بعقب
 والمطلوب كما لو كان يتحمل صورتيه ففسدها الفسخ ام المضاربة وللبيضا المضاربة
 بكسر الراء وهو العامل جارية اشترى بمال الفراض اجماعا اذا لم يكن اذن
 له في وطها وكذا لو كان المالك ان له فيه مظم سابقا على الشراء او لاحقا مع
 ظهور الربح على الاشهر الاصول وان كان القول بالجواز في الصورة الثانية اعلم
 اقول وفيه اى وطها بالذات السابق رواية بالجواز مع قصورها سند ودلالة

العامل

مقدم

متروكة مجزئة لتضمها الوطى مجزئة ان المالك في شراها وكونها معه وهوام من تحمله
 الوطى ولادلالة العلم على ما هو بالبيضة مع عدم شئوا احكامها عند الفسخ في شئوا يواضعة
 من بعده ومن قبله وهذا صورة ثالثة هي المذنب في الوطى بعد الشراء مع عدم ظهور ربح اصلا
 وحكمها الجواز عند جماعة معطى فيبقى القطع به مع القطع بالعدم ويشكل مع عدم القطع
 به واحتمال ظهوره ان قلنا بالربح في صورته وان كان الجواز كما قالوا له اولى ولا يصح
 المضاربة بالدين حتى يقبض بل لا خلاف في كونه للجماع ومثله ما لو اذن للعامل في قبضه
 الغريم فانه لا يخرج بذلك عن وقوع المضاربة بالدين الا ان يجد وعقد ما بعد القبض
 ولو كان في ذلك اموال مضاربة لمعديدين فمات فان كان بينهما الواحد منهم بعينه او غير
 له منقرضا الغريم المضاربة للعامل فلا بحث والاختصاص فيه اى في الجمع من اموال المضاربة
 الغرض او ارباب الاموال على نسبة اموالهم هذا اذا كانت مجمعة في يد عليه اعا اذا
 كانت متفرقة مع جملة ماله العلم بكونه موجودا قبل الفسخ بالنسبة الى جميع التركة
 كالشريك ان وسعت التركة اموالهم اخذوها وان قصرت فاصروا ويشكل لتوقف
 ذلك على معرفة مال الميت ومعلومية نسبتها بالاضافة الى اموالهم ونسبتهم الى الحكم
 في ضمهم معهم في الخاص ثم كل من اجمع العلم ببقاء اموال المضاربة واما مع الجهل بها فاحتمال
 تلفها يحكم بكون التركة بغيرها مملوكة له ليس في الوجه الحكم بعدم ضمانه اموال المضاربة
 عللا بالاصل وكون يده بزمانته فكيفما تلفت بغير تقربط منه فله ضمان **كتاب المضاربة**
 والمساقاة **المضاربة** هي لغة مفاعلة من المزارع وهي تقتضي وقوعه منها انكسها في المزارع
 صارت معاملة على الارض بحصة معينة من حاصلها سواء كان كل من البذر والعامل
 للمالك والعامل ومشترا كما سواء كان كل من العمل والارض مختصا باحدهما
 او مشتركا بينهما ويعتبر فيهما البصيرة وهي من الغنى اللدنة والاصول بالارض
 واعتبار الما حاسوبية والقبول المفقى وما بين ما يعتبر في العقود الدربعة هنا وتلزم المتقاة

كتاب

لكن لو تقال للو تقاسم صح الفسخ وجاز ولا يطل بالموت ولا بالبيع فان المالك كان
 اتم العمل العامل وان مات العامل قام وارثه مقامه ولا استا جزا الخا من ماله من ارضه
 حصته من يقوم به الاداء بشرط على العامل ان يعمل بنفسه وعات قبل ظهور القوة فيبطل
 بموته وكذا اذا كان بعدد ومدة لها ثلث احدها ان يكون الثمن متنا بابلينها تساويا
 فيه ام تفاضلا فلو شرط لهدها ثلثي مائة وان كان البذر والارض لهما في اولها بطل
 سواء كان الغالب ان يخرج منها ما يزيد على الثلث وطام الارض لا تقوى وفي
 الغيبة الاجماع ولو شرط احدهما على الارض شيئا يضمنه مضافا الى الحصة من ربح
 او خسارة او نحوها صح على المظهر الاقوى بل ظاهر الجماعة انه يفهم فيه حيث صح يكون
 قواده مشروطا بالسلمة كاستئصاله او طار معلومة من الثمر في المباحة ولو تلف
 البعض سقطت عن الشرط بحسابه ويحتمل قويا ان لا يبيح شرط بل ذلك ملل
 باطلاق الشرط ان يكون هناك عرف يوجب التصرف فيبيع وانما ان يقتصر
 لها من معلومة يدون فيها الزرع على او ثلثا فلولم يبين حصة او عين اقل من
 ذلك يطل على الاظهر وحيث عينت ومضت والزرع باق لم يدرك الفساد ثم
 انظر كان للمالك ارضه وفيه قول بعدم مسلم وهو احوط واخر يد مع عدم الارش وما
 معه فالادل وهو احوط وادعوا حصة العدم المطلق وعليه في استئصال المالك للجهة ام
 العدم قولان اجماع الدول واما ان تقاسم على تقيته بان يعوض عنه الدائم مع الوثق
 فيقتطع تعين من زائدة كالاجابة ولو شك المصلحة حتى انقضت مدة لزوم اجرة المثل
 مع تكليف المالك له منها كالاجابة والوقوف في ذلك عند الذكركين بين الترتيب اختيارا بعدد
 وقيل بالاختصاص بالادل ولا بعد وثانها ان تكون الارض مما يمكن الانتفاع بها
 في الزراعة المقصودة منها او في نوع منها مع الاطلاق بان يكون لها من بئر
 او نهر او مصنع او سقيها الحيوان غالبها او الزيادة كالنيل والاضابط مكان الانتفاع

فمنه

بزمعها المقصود منها فان لم يمكن بطلت المزارعة وان رضى العامل ولو جمع العمل
 الشرط ثم نقد في الدثناء فحل لصحة باقية وللعامل الخيار بين الفسخ والامضاء ام يطل
 اختيار المالك بين التمسيدان الدول وفيه نظر وينبغي ان تكون الارض مملوكة ولو منقعة
 كما استفيد من حقيقة المزارعة وضح جماعة بكفاية الدولة الحاصلة في الارض المملوكة
 وبالرجاء ان لم نقل بكونه مبيعا للملكية وفي النصوص ما يدل على جواز قبيل الدخلى المملوكة
 للمزارعة وداى للعامل ان يترشح الارض بنفسه وبغيره ومع غيره وان لم ياذن المالك
 له سواء كان ذلك بعنوان التوكيل والاستئصال او نقل بعض الحصة بعنوان الشركة والمزارعة
 الذاتية وقيل لا يجوز له تسليم الارض باذن المالك وقيل لا يجوز له ان يترشح او يشاركه اذا
 كان البذر منه واما المسامحات فليس للعامل ان يترشح وحده احوط في الجملة وان كان القول
 بعدم اشتراط كون البذر منه في جواز الدخ عن قوة مع كونهما اشهر عليه الاجماع في الغيبة
 الدان بشرط زرعها بنفسه فلا يجوز له التعدي وكذلك مع اطلاق المزارعة ان يزرع ماشاء
 على المظهر الاقوى وفي الغيبة الاجماع الدان يعين له المالك شيئا من المزارعة
 فلا يجوز التعدي منه سوا ذلك كان للعين شفعيا كذا في المباح وصنعيا كالمطعة الفلانية
 ام نوعيا ولو خالف وزرع الارض لا يوجد بطلان المزارعة مع انتفاء الانقضاء المدة وتقدم
 اجرة المثل عازر عنه وقيل بل يتجوز للمالك بين الفسخ فله الاجرة والبقاء فله المسمى
 والارض وكذا لو خالف وزرع الاقل ضررا لاجود فيه البطلان وقيل بالصحة
 فله المسمى من الحصة ولا ارش ولا خيار لعدم الضرر وفيه نظر في علاج الارض
 واجرتها على صاحبها بلا خلاف الدان بشرطه على الزارع كذا وبعضها يوجب عليه
 مع تعينه عملا بشرطه وكذا الوزار والسلطان فيه زيادة وطلبها من المزارع وجب على صاحب
 الزرع وفيها اليد المخبية ويستند من عموم الحكم لكل موضع يشابهه الفرض كما يتفق
 كثيرا في حصر من الظلم على سكة الدولة بالكتب عليها ليعلمهم فيوض من ثم لا تفت

قالوا فان كان عليه
 من الوجبة نسبة ما سلف
 من الثمن وفيه نظر

لم

في كل من كان له
الشيء في الدنيا فله فيه حصة
منها

انها لو كانت في قصور سندا ومتنا الى الفة الاصول جدا ولو شربها يكتب عليها
الرجلهم فيؤخذ منهم الامن او بابها ولكن فيه تصور سندا ومتنا الى الفة الاصول
جدا ولو شربها يكتب عليها الامن فيؤخذ منهم الامن او بابها ولكن فيه
تصور على العامل الحاج كمالا في السلطان في زيادة فهو على صاحب الدرض
على الاقوى وخو الخراج المؤنة التي توقف عليها العمل ولا تتعلق بنفس
العمل والتمية كاصلاح النهر والخابط واقامة الدواب وبالجملة لا يتكرر
كل سنة فهو كمالها على صاحب الدرض كمالا في بعض النظم على الاشرط ويجوز
من علب المؤنة اياها على الدرض كمالا او بعضا لزم على الاشرط ويجوز لصاحب الدرض
وكذا الوصول ان يخرج من الزارع بعد انقضاء الحب وظهور الثمرة بان يقدر
ما يحصى من الحصة فحيا ويقبل به بحسب ولومته بما حوص به والزارع بالحبات في
القبول ولا يلزمه فان قبل لزم وكان في المشهور قبل لا يكاد يخفق في خلاف
استقراره بشرط سلامة الزوج بالثمن من الدقة الدائمية فلو تلف اجمع فلا
شئ على الزارع ولو تلف البعض سقط منه بحسبه ولا يخفى ولا دافعة تقنينه
فان كان اجماع والدافعية كلام مضى للنسابة اليه واما الدافعية فتلف ضمان
لم يتغير المعاملة فلو واحد وطالب المستقبل المتلف ولو زار الزارع المستقبل ولو
نقص بسبب الخسوف لم يسقط بسبب شئ ويتبرط في الخسوف بلوى الزرع وثبت اجرة
المثل في كل موضع تبطل فيه المزاينة لصاحب الدرض ان كان البذر من الزارع
والحاصل ان كان البذر منه وعليه اجرة المثل العامل والعامل له ثلاث ولو كان
البذر منهما فالحاصل بينهما وكل منهما على المزاينة مثل ما يحصى على نسبة المالا من الحصة ولو
كان البذر من ثلث الحاصل ويملك جرة مثل الدقة بلوى الاعمال الدقة الصاجها والدق في ثبوت البذر
لم يزل البذر على الفرة مضافة اجرة او عليه بين ان يكون هناك حاصل ام لا يكون اجرة الدق

بالمطرفة

من

المختل او الشغبي مطر فيها كما نأوس غيبها فزعت بحدسها ام لا على ما يقتضيه اطلاق
ولكن تحقيق المسئلة ان لا خلاف في جواز ابراءها بالدق من غير ما مع تقاير الجلس
ما تزرع به ملكية حرة وكذا مع اتحادها على الاشهاد الاقوى خلافا للقاضي في معاني حرماتها
في معناه مع اتحاد الجلس ما تزرع به من الصبغة وهو مع ندسة تحت غيبها واضمحلال وان
يخرجها بانكش مما استباحها به الا ان يحدت فيها حدنا ولو لم يقابل الزيادة او يخرجها
بغير الجلس الذي استباحها به خلاف في الجوان في صورتي الاستثناء وعلى الاشهاد
في غير هذا خلافا لجماعة من اعيان القضاة فتجوز وهو حوطا وفي ثم ان ظاهره يقين على الف
في حكم مطر بل لا يفي وغيرها من الاعيان المستباحة فان كان اجماعا كان القول بالملك اذ لم
كاهو الفاظ متعينا والا كان القول بالحرمة في الذر والاهب والتفاوت متجها كما في مع
واما المسافات فهي اجرة مفاعلة من السوق واشفق منه دون باقي اعمالها لانه
التي هي في اصل البذر عتية وهو محل محجرا الذي يسبق من الابار مع كل ثمة مؤنة وشهرا معاملة
على الاصول التاليدية لا الخلل ولان ما من جنة من شها والملا والشه معناه المتعاضد ان قلنا
بالمنع عن المسافات فيما يقصد ورفعه ووجهه والا فالملك ذبيرة البذر في مطر وتلزم المتعاضد
كالاجارة فلا يلفح الا بالتقابل وتفتح قبل ظهور الفة اجماعا وكذا بعد ها اذ ابق العامل
عمله المستند في الفة على الاشهاد الاقوى لو كان العمل بحيث لا ولا لا خلل حال الفة لكن
لا تقصير به زيادة كقصها من فساد الخسوف والافقة فيقص الاصل عدم القصير والملا
جائز في مستند الفة في الخسوف والسقي اعفاء الحكم على الخسوف وتا بيب خسة الخلل دون
خسوف الجند او الخسوف وقطع الخسوف الذي يقول به الدبس من الاعمال التي لا تستقيم
بها لثمة فان المسافات لا تقع بها اجماعا وهي لا تقع في الاجارة بخسوف معي من
بذره والاصح والنجاة ولا تبطل بها اجرة احد ها ولا جوة على الاشارة الى مشهوره في الجبال
التي قبل هذا القول ان وهذا اذ لا ان يتسخط الحامل للمعين العامل فينتسخ بغيره

بالمطرفة

ودع

181

بلا خلاف واما الحكم المترتبة على موت كل منهما ففي المذمومة قد مضى وانما يقع المساقاة
على كل موثا بت ثمرة يقطع بها مع بقائه فصح على النخل والكم والشجر انما كان بلا خلاف في
ولا في عدم الصحة في الشجر لثباته ولا في النخل والكم والبطيخ والباذنجان وقصب السكر والبقول
وفيما لا ثمرة له اذا كان موصوق يقطع به كالنوت الذي يقطع به الخمر والحق والحق وجبه للصحة
عند جماعة وفيه يمكن ان يكون ولو ساقا على روي مقصود في مدعيه مثلها في الباقي لم يحل
فيها وان قصرت المدة المشترطة من ذلك غلبا او كان لاحتمال على التسليم يقطع وفي الاولى لا
له على جميع العمل وفي الثانية له اجرة المثل مع جهله ايضا وكذا في هذه المعاملة ونحوها حاشا
فا سددت في ثمنها ذكر المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها بالاولى في شرط
تعيين المدة بما لا يحتمل نقصان والمدة اامة الاكتمال بتقديرها بالثمرة المساق عليها قولان
الا ان الاقل اشهر واكثر ويلزم العامل من العمل مع اطلاق العقد مادام عليه العرف والعادة
ما فيه مستند والثمرة كما قيل ويشعره العبدية واصلاحها ايضا كالحل في وضابطه عندهم ما يشترط
كل سنة لاصلاح الاجاجين واذلة التحليل للمضرة والاصول وقطع ما يحتاج الى القطع من اعضاء
والنخل واصلاح الارض بالحوث والحفر حسب ما يحتاج اليه والسقي والتلخيص والعمل الناصح
تحليل الثمرة اذالة ما يفسد بها من الاعضاء والاولى في لا يفسد الا هو وانما يحتاج
اليه من الثمر لقاط الثمرة بحسب العادة وحفظها اليه في ذلك وعلى المالك القيام بما يقتضيه
والعادة قيامه به وضابطه كذا ذكره ما لا يكرر كل سنة ومنه من يقطع بعض الاصول النكر
ما يتعلق بنفعه بالاصول بالذات وان حصل منه النفع للثمرة بالعين فانه على المالك ان يبيع
وعمل التواضع وحفظ الامار ولا ينهار وما يبق بها من ذلية او ذل ولا ينفذ في ذلك ولا يكثر
كما قيل ان على المالك الكسر للتلفيق وقيل انه على العامل وقيل ان شئ من اليد وبه نقلة على
وبالمال والا قوت في ذلك كله الرجوع الى عرف المتعاقدين فانهم الاصل في اعتبار هذه المثل
وكذا حرام الارض على المالك الا ان يشترط شئ من ذلك على العامل فيمنعه ليعمان يكون

معلوما

فصل في ما لا فرق فيه بين ان يكون المشتط عليه جميعه او بعضه على الاظهر لا يشترط
على المالك بعض ما على العامل فيلزم لأكمله لثباته لمقتضى العقد والافاق فيه بين ما اذا ساقا
بالنصف على ان يعامل به وبالمال او ساقا على اجرة الاجرة الذي يعامل به ويستعان به من
اذا بقى للعامل من العمل ما فيه مستند له لا يقطع بها على الاقوى ولا بد ان يكون الفاعل قد
كان في المذمومة فلا يختص بها احد هالم بيع لفقد شرطها لكن يختلف الحكم في ذلك بين ما لو كان
المشتط وطالب جميعها العامل والمالك فان كان الاول كان الثمرة كلها للمالك وللصاحب اجرة المثل مع جهله
بالفساد كما في كل مساقاة باطله وان كان الثاني فالأقوى انه لا اجرة له ونحو اختصاص احد هالم الفاعل
ما لا يشترط لنفسه منها شيئا ليعتد او ما زاد بينها او قد انفسه او طاله او شئ فخلته بمحض كاست في المذمومة
ويجوز اختلاف في حصة الاصول كالنصف من الثمن والثلث من الربح مثلا اذ علما الانواع ولو ساقا
بالنصف ان سق بالثمن والثلث من سق بالربح وما بينهما حين العقد بطا على الاشياء
وتلك الفائدة بالظهور من غير توقف على يد والصلاح ولا تجب له اجرة على احد هالم المبلغ
المركبة فحجب ولو فحجب العامل اذا عمل له قبل يعلق الوجوب كما هو المفسر واذ كان
فلا ذكره والحق ابن زهره فليس له علم يقصد بين الصورتين وهو نادا اذا احتل احد
شروط المساقاة المحبة فحصة كانت الفائدة للمالك لا سيما تابعة للاصل للعامل الا
اجرة المثل اذ لم يكن عالما بالفساد ولم يكن الفاعل قد شرط عدم التصحيرة له واما مع احد هالم
بغير ذم فذكر ان شرط المالك على العامل شيئا من ذهب وفضة ولكن يجب له ان يبيع ثمنه
ما يتعلق بالثمرة ولو تعلقت لم يجب له ان يبيع ثمنه ولو كان الشرط للعامل على المالك
فانما هو ان يبيع وجوب الوفاء مطر ولو كان التألف في الصورة الاولى البصير خاصة
فقد استقط من المشتط او لا قولان اجودها الثاني وهما الحق باشرط الذهب والفضة
في الجوز مع الكراهة لثمنه ما حصته من الاصول الناسبة قولان اشهرها المنع وهو
الذي يمكن اظهر **باب** الوديعة والعاسية **باب** الوديعة هي استئجار في

شرط

في الاحتفاظ خاصة دون التصرف وتقتضي الى الايجاب والقبول قولاً كان كذا منها او فعلاً ولا يشترط
 الطاعة بل يكفي فيه نفي من الذي يحجب والامانة اذا كانت لها افعالها فغيرها ولا مقدار من الايجاب
 ولا خلاف ولو طرأ منه عند من عارض ما يدل على الابدان من قسمة في حاله وفيه تحصيل القول فلهذا لم يلزم الاحتفاظ بمط سوا
 حصل القول فلهذا لم يلزم الا لو ذهب المستودع ومثله في الامانة عليه لكن قيل بان كان ذهابه بعد عهده الى ان
 يحفظ عليه من باب الامانة على الجرح معاذرة المستودع على الكفاية وفيه فيكون في اليد ويقتضي حيث ثبت قول كذا
 ان قوله ما يدل عليه ولا فغيره انما كان استمداً وكان القول فعلاً ولم يحصل ذلك بعد فلهذا المالك فمن قوله
 وحده ويشترط فيها الاختيار وان كان المستودع في الاطلاع لم يشر وكذا لو اكد المستودع على القبض لم يضمن مط
 مع الاطلاع او وضع يده عليه في ذلك في ضمن الجرح وهو تخصيص في الكلام ويقتضي لا يجب سواها الا مع المالك او من ينفذ
 مقامه او امانته شريطة يجب ليعمل الى ان لا يدفوعاً وبذلك يضمن مط وجهاً وسبباً ايضا في بني وضع اليد
 عليه خفيلاً بغير الاستدلال وعدمه فيضمن على الثاني مع الاحتفاظ بما يجب عليه دون الاول ولا يقع
 عن وجهه وان كان الثاني وجهه انما يجب على المستودع ان يحفظ كل ديبعة قبلها انفساً او فعلاً سوا
 فسخ عقدها وخرج من الاستدلال ولا يجب الاحتفاظ الى ان يردّها الى مالكها بامانة العادة من مكان
 الوديعة وفيما فيها فيضمن بحسب الثوب والنفق في القصد والمقتل او الجرح في بيت خوف من جحان من
 عادة لامن العيس مط على الاقوى وقيل عن العيس مط وهو احوط واولى والدابة في الاصطلاح المضبوط
 بالعلو والشاة في المراح كذا والحفظ بنظر المستودع والاضابط ما يعليه في العرف حانقاً عيني مقصود
 في الحفظ وهو يحتمل باختلاف الاحوال والاعادات ولا فرق في وجوب الاحتفاظ بين من يملك بغيره ولا بين
 من يعلم المستودع انه لا يملكه ولا يملكه في نفسه فلهذا وعده بغيره على انه لا اصطبل له او ماله على انه لا
 صدق له بل يمكن عند نفسه فيمن حقه الاحتفاظ ثم ان كان المالك حينئذ لم يبع المالك حرزاً ونوع المالك
 اقتضى المستودع عليه وجهاً ولو نقلها او دفن او مساوى في حصره اجماعاً في الاول وعلى الاخير
 في الثاني خلافاً للشيخ وهو قاض لاصح العلم بالقرين ان المالك من التعيين نفس الحفظ دون
 الخصوصية فيتوجب وعند جماعة في الثالث خلاف ذلك فيمنعوا الصمتان فيه وهو اظهر حيث يكون

المقصود من التعيين نفس الحفظ دون الخصوصية او لم يعلم المقصود منه اصلاً ولم يعلم قصد
 الخصوصية ضمن بلا خلاف اجمع الخوف ببقائها فيه من الشك ونحو سوا علم او ظن لها من ان لا
 مط لاصح الشك واوط منه دون فيجوز النقل في الاوليين ولا ضمان ولا خلاف ولو قال ولو تلفت بل يجب
 النقل المير على الطرح وجن لم يلزم ينقل المير الا في الصورة قول المالك ولو تلفت فلا يضمن عنده وان
 وهو يتبع عدم سفاهة المودع والا فالضمان مطلقاً ولو احتج بالنقل حيث جاز الى الاجرة ففي جواز
 الرجوع بها للمستودع الى المالك مع ثبته ولا مط وجهاً بل قولان بجوده الاول وهو احوط للمالك
 كان المعدم احوط للمستودع وفي شرط كون المنقول المير احوط او مساوياً مع مكانها بالثبوت ثم
 الاولون ام لا بل يجوز في الثانيين مط الا حوط الاول باقل بغيره وهو جيد لو كان المقصود من التعيين
 الاخرين يترتب جاز في الطرفين فلهذا دع مطالبته من سوا والمستودع ردّها كذا لكن مع وجود المالك
 او وكيله لا يبرأ الا من دها عليه دون الحاكم ومع مفقدها يجوز دفعها اليه مع العدة كالحجر
 عن حفظها او الخوف عليها من التلف لا بد منه لا يضمن الاحتفاظ بنفسه فلا يبرأ الا بال دفعها الى المالك
 او وكيله وحيث جاز له التدفع الى الحاكم جازاً التدفع الى ثقة مع تعذر امامه القدرة عليه في جرح
 قبل الحاكم ايها حيث جاز ردّها اليه ام المعدم وجهاً احوطها الاول واما الثاني مع الاحتياط
 فيما لو حال المدين اليه الدين مع غيبة المدين والغاصب المعصوب او بدله عند تلفه وبقي ذلك في
 الامانات التي عليها الحكم ويجوز التسليم بها او وجب ينسب طفيه عدم ظهوره اعادة الخوف واما
 فلا يجوز مط وان خيف عليها في الحضر لا يجوز التسليم بها من دون ضرورة وبمع الاجماع عليه
 في كره معلقاً بالثبوت منه الاحتفاظ في الحضر فليجوز او بدله من حضر الضمان ومن التعليل يظهر التحجب
 الحكم بالبيع عنه في صورة التمكن من دفعها الى الحاكم او التسليم بها لا يضمن الاحتفاظ بنفسه فلا يجوز
 من دون ضرورة الا ان ظاهراً يجوز في هذه الصورة لان النبي صلى الله عليه وآله كان يملك
 ولا يبيع فلما اراد الهبة سلمها الى ام ايمن واسم عليا عليه السلام ان يردّها وفي نسخة والدلالة
 نطقه فان كان اجماع والا فاولا اظهر احوط وكما سبطل بالفتح بتجوز كل واحد منها وبما يوجب

بوجود المالك مط ان يبيع
 عليه او يبيع بغيره
 بها عليه ها وفي اجماع
 حيث بان التسليم بها
 من ضرورة وبيع

عن اهلية التصرف كالمجنون والاعرج وحديث بطلت تصير له مائة شاة عتية يجب المبادرة به ودها فوسج
 ما لكها ولا يقبل قول من هو دية في دها الى المالك ولو مع يمينه هنا بخلاف لو دية وقيل في البطا
 ودية الطفل والمجنون لعدم اهليتها فيضمن القابض ولا يضمن بدها اليها بل في ذليها والحاكم ولو علم
 في يدها لم يقبض فقبض بغيره محبة في الحفظ ليعتد لكن يجب عا مائة جعة التي في ذلك مع الامكان ولو
 استلوه عالم يضرب بالاهل نعم لو بعد يا فيه فتلحق فهل يضمنان مائة المجرى خاصة ام لا موطوعه كذا القول
 ما يتلوا من مال الضيق والاحوط الضمان موطوعه لو كانت الدية ذبيرة او مملوكا او شجرا او نحو ذلك مما يحتاج
 بقاؤه الى اتفاق وجب على المستودع علفها وسقيها وجميع ما يحتاج اليه حفظها ان يتكفلها للمودع والمقبض
 فيه ما يعتاد ولا مثاها نقصان عنه تقريبا فيضمنها وان تلفت بغيره ولا يصح حكم الدية لو عاد الى
 الاتفاق لمعتد الا باذن جديدها كانه لكان تحريمه ولا فرق في ذلك بين ان ياتى المالك بالاتفاق او
 يطلق او ينفاه وجب حفظ المالك من اللقي بضمنه وخالف في التصور على قول ولا في الاخير على اخر وهو حسن
 حيث ثبت حكم الدية في هذه التصورات لعدم تضمنها على المالك سقاها ودها الا هو محل متاخر وعلم ان
 مستودع الحيوان ان امنا المالك بالاتفاق انفق ويصح عليه بالحق تحريم وان اطلق فمقتضى استدانة
 فان تعدد ونفع امه الى الحكم ليامر به ويستدين عليه او يبيع بعضه للمنفقة او يهب امنا فان
 تعدد انفق هو ان يشهد عليه ويبيع به على المالك ولو تعدد الاشهاد وقتد على نية المجموع ولا تحكم
 مع نفي المالك له عند الدية اما ان لا يضمنها المستودع لا لامر التقرير او العهد وان بالشر والاموال
 وانقر بغيره من ذلك ما يجب فعله كالاخر اذ زيادة على المعتاد او طرعا فيما ليس به من وذهب عليها
 اذ كان المحل غني صالحا الى ثبوت كاشف الشوب المحتاج اليه او ليه حيث يحتاج اليه او في كاشف
 الذبارة وعلقها وعنيها ما يحتاج اليه يجب المعتاد او يودعها من غير ضيق ولا اذن او يضاف
 بها كذا ولو كان الطريق امنا او نحو ذلك وظابطه ما دونه تقريبا في الحفظ والتعدي عليه مثل ان يلبس
 الثوب او يركب الدابة او يتخذ مع مطالبة المالك او موطوعه على قول ويجوز الطمان بالامر موطوعه ولو من مال ذلك
 بحيث لا يتيقن او يفتح الختم اذ يفتح لها لك وهو باع او موطوعه او ينسج من الكتاب او غيرها لك

بدون الاذن

بدون الاذن وضابطه ما يبعد به خائفا او قسرا المستودع فيه بالكتاب بان دفعه لمن عين بمباعة
 للاستباح ضمن وكان المخرج للمالك ولا فرق في استحقاق المالك المخرج بين ان ياذن للمودع في القبا
 وبسط الضمان ام لا على الاشهاد لا تقي وقيل ان الله المودع في الاول ولا يخفى عن نفي هذا اذا اشتد بعين المودع
 او في ذمة مالكها اما لو اشترى في ذمته وعرفها عا مطلق بها فحق حصة الماملة اشكال ولكن مقتضى
 القصة يستأن في يكون المباح من لا يباي باخذ العوض كيف كان من مطلق او علم والمخرج للمودع لا
 المالك لانه مائة ملكه وكذا المخرج مع مالا الضيق عوضا عا في الذمة وسما يقال لانه للمالك الاطلاق
 التصور ولا يخفى عن وجهه ولكن المختار للمالك احب وحديث صادقت الدية مضمونة على المستودع
 باحد اسباب الضمان لا يبين الدية عن مدها الى المحرم وحديث كان الاخراج منه هو السبق في حكمه
 من ذلك الضمان والقتيب الموجب كاشا ما كان وكذا لو تلفت الدية في يده بعد ان تقبضه من مملوكها
 الى المحرم لا يبين الا بالتحريم الى المالك او من يقيم مقامه او يجده المالك الاستحسان او يقطع عنه الضمان
 على الاشهاد لا ظهر ولا يضمنها وقوله عليها طاله اذ لم يكن سببا للاخذ للمقتد لان يبيع بها اليه او ينفاه
 فوصل اليه غيرها وشبهه ما لو اضره بمكانها اللقوس فمدها ولا فرق بين اخذ القاه لها بغيره وامر له به ففعل الكية
 على الاشهاد لا فرق ولكن ان امكن الدفع عنها بما وجب سلامتها وجب عليه ماله الى النصف الكيس كالمخرج
 واخذ المالك ينجي تسليمها وان قد عدل على خله والمخرج في الكثرة والقلته اذ حال المودع في منعه من بعد كلة
 ايسرة من الاذن ككثرة في حق كذا جملته لا تليق بغيرها بحاله ومنه من لا يعتد بمثل واشاله ولها اذ
 اشال فان كان من المستودع قبله لم يجب بذله موطوعه وفيه نفي لا لا موطوعه دفعه ثم المخرج به الى مالك لانه لم يطل
 وان كان من الدية فان لم يمسح بها وجب دفعه المودع وان باب المقدمة المكلية فله ان يمسحها فاخذ
 الجميع ضمن ما يمكن فيه السلامة قطع لا يجمع ويحتمل وان يمكن الدفع عنها الا باخذها اجمع فلا تقضي
 ولو اخلت اذ قاله على انها ليست عندا خلف وجوب لكن تروى بان ينجي حبه عن الكذب بان يحلف ما استودع
 من فلاذ ويحضر بوقت او غيرا وكان او نحو ذلك موطوعه المستودع وانما يجب التوبة عليه
 عليه بها ويمنعوا الاستسقط لا تكذب مستثنى للضيق والاتفاق ويجب على المستودع اعادتها على الما

لا

بمعنى دفع يده والتخليته بغيره وبينها مع المطابقة سواء كان مسلما ام كافرا وقديما ام حيا على الاشهاد
وحجبه قوله مع الامكان الا ان ينضم الى المطابقة من عرفه او عادة ما يدور على التوسعة وبقاء الاذن
الى حين الرد متى ما اتفق وفي حيز النافذ الى الاشهاد مع والهدم كل والقصيل بين الايداع بالاشهاد مالا
والا فالتأني قول جودها الاول لكن يجب الجسادة الى الاشهاد ولو كانت الوديعة غصبا منه على الغاصب
او رده من اخذها وتوصل في وصولها الى المستحق لها ان عرفه ولو جعله عنه كالقطة حول فان وحده
والاستدراك بها عن المالك ان شاء وينبغي ان لم يرض ولا جرحه على الاشهاد في المسئلة اقول ان صاحبها
ردّها الى الحاكم مع التذلل تبقى مائة في مائة في يومين على اعداها الى حين التمكن من المستحق وهو اصلها وانما يمنع
الغاصب مع الامكان والاستطاعة اليه لا ضمان على الغاصب ولو كانت الوديعة المخصوصة تحتلطة بالخاصة
ردّها لودعي عليها على الغاصب ان لم يتكلم من ماله فيا قطع به الاستصحاب وفي العترة والسرية وغيرهما على
لما كان الحكم محل اشكال واذا اختلفا في اودي المودعي التلف والمالك المالك او اتفاقا ولكن اودي المالك التفرقة
والودعي عدمه فالقول قول المستودع مع عينية بلا خلاف في الاحتمال لان حديث الامين ولكن الاظهر الاستصحاب
لنومر وعلى الاشهاد لا ظهر في الاول ولو اختلفا في مال هو في يد المستودع ولو باقلا انه هل هو ربيعة
عند ادين عليه قول والقول قول لا علم لما لك مع عينية على انما يودع بلا خلاف للتفرقة يشتمل قوله
اذا تعذر رثته او تلف العين ان مع عدم تعذر رثته القول قول الودعي ولا ريب في فهمه في نفس العين
ومورد التفرقة صورة التلف ولو اختلفا في القيمة بعد الاتفاق على التلف بالتقسيط والقول قول المالك مع
يمينه عند التخصين وجماعة قيل ان القول قول المستودع والقائل جماعة من القدماء وهو اشبه برأيه
بل عليه عامة من تأخر ولو اختلفا في رثته فادعاه المودعي فانكره المالك والقول قول المستودع وان كان مكررا
بلا وجه على المشهور وفي كلام جماعة الاجماع عليه هذا اذا ادعى رده على من اتهمه ماله او ادعى الرثا
فكفهر من الاسماء يكلف اليتمه بلا خلاف فيه ولا فان دعوى ردها على الوكيل كدعوى ردها على الوكيل
لان يده كيد ولو كانت المودع مسلما المستودع الى الوارث او من يقوم مقامه من وكيل او ولي ان
اتخذ وان كان الوارث جماعة دفعها اليهم جميعا ان اتفقوا في الاهلية والانا الى الادل والى الناقص

اولا من يد دفعه ودر دفعها الى بعض يمينه من ضمن شخص الباقي له دفعه في غير المالك يجب
البيادة الى ردها عليه ولو بها ام لا والا العارية بتسديد اليد وقد تخفف قولي شيئا
الا ان في الانقضاء بالعين تدبر عاوية وشرة وليت بلا ذمته لاحد المتعاقدين فكل منهما فسخها
متى شاء سواء اطلق او جعل له اعادة الا اذا اعادها للرهن فهو من فسخه كرامة او لدفعه سلم
ومن في حكمه قد فن فيه فليزم ما لم يصيبه ماله ولو ساجع قبل الدفن جاز وان كان الميت قد وضع
على الاقوى ومؤنة الحفظ لازمة لولي الميت الا ان يتعهد عليه غيره وهو لا يدرى عنه ولا يتبين
كونه مال الميت ولا يلزم وليه حمله او حصل بالرجوع ضار على المستعير فانه كما اذا اعادها
ليست مع به السفينة فرفع ثم يخرج في البيع يمكن الخروج الى الشاخص ولا اصلاح مع النزع من غير خبره
خلانا للشهيد الثاني بخونه وتماثل بتبوت المثل والقيمة مع تعذره لما في ذلك من الجمع بين
المصلحة والحق وهو قوي ان لم يكن اضرار رب السفينة على بدل البديل بوجوب الضم عليه والا
تعدى الرجوع لعلمه اقرب الا ان يقال بخونه وتعدى وجوب تعجيل التسليم الى ان يرد المالك
ولا يارسى به وتظهر لفائدة في وجوب المبادأة بالرد بعد زوال الضرر من غير مطالبة جديدة ولا
لوم جميع فانه لا تجب لمبادأة الا بالمطالبة او اعادها حيا يطا ببيع اضرة فحسبه عليه وكان
الاخرى ملكه عند اتيه او ارضا للزمع ولا يبدىك بعد عنه وعند التحل والفسخ النأ
مدة معلومة عند الاسكافي واكثر المتأخرين على جواز مطالبة المعير بالارادة حيث جازت وبنيته
ولا قبل دفع الادب وبيته طمعا ما يدعى لا يجاب والقبول وان لم يكن لفظا كما لو فسخ نصية
فرا شاخص عليه وكما كل الطعام من القصة المبحوث فيها على الاقوى ومن فسخته قطعها
لفظا وهو اولى بالاصل واوضح ان في هذا اللفظ القطع بالارادة ولا يثبت قطعا
ولو انما الظن وانما كمال في الخصم للملكية ولو له للصفة خاصة فلا يجوز للغاصب اعادة
وفي معناه المستعجل للارادة عليه استيفاء المنفعة بنفسه وكذا لا يعقل بالبيع وعلم
اتجهت وجواز التخصيص في مال يرجع اليه عند رده فلا يجوز اعادة فادعاه ولا يثبت

يشترط فيها بعد اهلية المتعاقدين ما يدل على الإيجاب والقبول كاجرتك أو
 اكريتك او ملكتك منفعتها منة مثلا فيقول قبضت او استأجرت او خذها واما
 فكما نقتض في البيع فانها كايه العقود اللازمة من باب واحد وصيغته انفق

بشر	بشرها	المعتبة	تتم
من الطرقتين	الموجب	المستاجر	وتنفذ
بالتقابل	وبكل	من الاسباب	المقتضية
له	ما	يأتي	ولا
تقبل	بالبيع	ولا	بالسكنى
نعم	بالشراء	مع جهله	بالحال

اختيار

بين

الفتح

الفتح والاختيار والاطراف والاعلام المشتري بالحال والوفى في الحكم بغير الظاهر من المشتري
 او غير ذلك لا يتقبل بالبيع كذا لا يتقبل بالوفى وهو يتقبل بالوفى معطاه لا معطاه بحيث لا يتقبل
 الشئان غير مطلقا بل هو يتقبل من المتعاقدين وقال المتن في بيعته من غير ان يتقبل كل واحد منهما بالوفى
 فاشترى من المشتري في بيعته كذا ان يكون ذات مضمونها جوازا في قبض هذا انما يشترط في المستاجر استيفاء
 المقتضى بنفسه الا بطلت جبرته فلا واحد ولا يتقبل ان ينفذها عنه جبرته الموجه حيث تكون انما تستأجر في
 حوزة نفسه ويدين به من ان يطين فيوجيها منة ويتفق من شرطها ان كان ناظرا وليس على المصلحة
 البطلان لم يتقبل من غيره ولا يبرر وكل ما يقع اعادته من ان الاعيان المنفعة بما هي بها لا يتبع لبيارة وادب
 فانه يملك ولو في غير المصلحة اعادتها وتجارة المشايخ جائزة مطلقا استأجر من شركه او غير ذلك الامكان
 استيفاء للمقتضى جوازها في البيع ولكن لا يتم الدين المشتركة الا بالذمة وهو الذي دفعه الا ان كان كذا اذا
 تولى الشريكان ثم انما كان المستاجر عالما بالحال والآن في الفسخ دفعه للمفسر والدين المستأجر اعادته لا
 يقتضيه المستاجر الا ما يتفق عليه الا مع نقده فخره وكل الاجب اذا هلكه فسخ كان او كسر جز او عملو كذا
 ولا ينفذ في الحكمين بين المثل في الحقة او بعد هاجد الا في وفي جواز اشتراط الطرفان حيث لم يثبت باصل العقد
 اجماعهم في الاول والثاني الشهر والاول من شرطها الى الاجابة ففسل ستأجرها ان يكون المتعاقدين كاملين
 جازين في البيع فوضع الجاهل فله بيعه الجاهل بطله وان كان جاهلا وان كان له الوفاء في الوفاء ولا يجوز
 مطلقا ولا يجوز وعبر به وذا ان الوفاء في كسلا مطلقا ما فيها ان يكون الوفاء مطلقا كذا وذا انما بعد ان
 كانه مما جرت بها في البيع او شاهدة ان لم تكن كذلك وتقبل تكلف المشاهدة مطلقا وان كان الوفاء في الاول
 اشترط الوفاء في الثاني فله ان يكون الوفاء في الثاني لا في الاول او العلى ان وقعت على الشاهدة
 الا ان تكون هناك عادة يقتضي البقيل يجب كذا واشترطه وقائمة الشك مع عدم وجوب التسليم بقبضه انما لها مشاه
 او استقلال ان وقع العقد فيها حيث انما لم يثبت الدين المستأجر او انما لم يثبت الدين المستأجر
 وعدم تقييد فيه بتأجيلها او اشتراط البقيل وقائمة الشك مع استيفاء من ضمن العقد هو فسخ الشك لا بطل
 المبرور هذا استمع مع المبرور وان يكون به وفتح كالميلها بالشرط غير ما اشترط حيث ان جعل لكل من ياتى منها

وتوحيهم الى اب كالا مثله الا يشد كان الاقله الزاوية فخرنا ان انتب اليها الى ذلك الاب بالانباء
 وكون البنات على الاشرار الا حوط بل الاشرار ذلك كالتوقف على البطاقة العلوية والها خيرة فخير من اولده
 على عليه سلام وهاشم باعده عن النسل اليها بالاب وان علة دون الام وحيثما وفي فليكن في ذلك
 الوقت استحقاقا وقت الذكور والامهات وان وقع بلفظ الذكر كما لها شقين والكلوبية واما وقتها فليكن
 الى كل وقت من الاشرار وان اختلفوا في الاطلاق والاذن بالذكور منهم خاصة وهو حوط بل واظهر وقيل يا
 لرجوع والاعلام من وقت مع امكانه والا فالى معرف من ذلك الاطلاق عند قوله ولا ريب فيه مع امكانه
 وانما الاختلاف مع عدمه قيل بالرجوع الى البنات من قبله من يطلق العرق بانهم اهل وعشيرة ولا ريب
 ان حوط اذا كان عشيرة من اهل وقت ولم يكن قد شاهد حال يعرف الوقت المخيرهم وينكح اذا كان من
 غير اهل وقت او وجدنا حال يعرف الوقت المخيرهم مع عدم تبينهم والاولا في الرجوع الى الاشرار واذن
 على عشيرة اشرف المهرطاس من قريته الذين هم الاولون والقرى من مثله فليكن على الاشرار ولا ريب في
 التحليل اذا وقف عليهم الى العرف لاننا نعلم فيما لم يرد من الشرع بيان ولكن لم اقف على قائل به هذا الثاني
 ولا ريب فيه مع معلوميته ومثاله افعال بانصرف الوقت اليه ولعل لا تراعى فيه بل هو حق فيكون فعلا
 والا فليكن فيما قيل من انه هو ما يلي دانه الى دار الوقت الى ربيون ذمها بالشرع من كل جانب وفي
 الغيبة الاجماع عليه وقيل هو على دانه الى ربيون دار وهو راجع جهات فانه اذا دخل داره ولكن ذلك
 روايات معترضة فكيفها شاذة موافقة لمذهبنا عايشة ولو وقف على مصلحة من خاصة مصالح المسلمين كالمساكين
 والقضاة وشبههم فليكن هانذا من سحرها قبل يعرف في وجه البرد القابل الشيخ وبارك جماعة من غير ذلك
 منهم لغيره في جملة من العبارات اجماعه الى الاجماع وفي جوابه في الاشرار الى وقت المصلحة سقيمة ووقف
 المحبة الى محبة اخر والدست على مكانه او جازاه في طلق الشرع وجهنا احوطها الاول ثم ان اصل الحكم لا ريب
 فيه لو كان المذنب من خصوص من المصلحة الخاصة مما لا يعلم باقتطاعه قابلا كما ذكرنا في الاستدلال ولعلنا انما
 كل قول الخصام الحكم فيه او هو وقت الشق القطع الاخر وجهنا والاحتياط لا ينبغي تركه على المقام واذا
 على جازاه واشترط اذ كان من يوجد مع الموجود منهم صحيح ولا يكون لوان شرط اخرج من بينهم او قلنا منهم

المشهور

الذين سيوجب لكونهم الوقف بالاختلاف في الاول وفي الاشرار لاننا في وان كان المحبة في الجملة احوط
 ولعله طلق الوقف وجده من هذا الشرط واجتنب الوقف على من في حكم لم يبع اذنا غيرهم معهم
 مطلقا او لا كما كانوا واجتنب على الاشرار لانهم اهل الاطلاق وعدم الشرط ذات اطلاق مع اصغر اولده
 لو وقف عليهم فانه في بين الاحزاب والحوار وهو في احوال لا يخرج عن حقوقه في هذا او يصفه لانه يمكن
 خلوها على سوية عدم الاقباض والاشد لانهم من احوال مسلم اما انقل عليهم عنهم ايضا الوقت عليهم اولادها
 او لبنات اخرى جازين في الاول ولد **هنا** التي في قبيل **الاول** اذا وقف على من مقابل اشرفه او طلق القرب
 كالجحج واهله والعرق وبناء المساجد والاعمال ونفع الحاجج وفرض من على الاشرار الاشرار وفي قول اخر ان شاذ وان
 ولا فرق فيه عند اكثرنا بين ان يخصص بغيره سبل الله ويقيم اليه سبل التوب وسبل الخير والايب وقيل المصلحة العرفي
 حلتنا الشيخ في بعضه وهو يعرفنا **الشأ** اذا وقف على ماله جعله فيهم الاحول لروادون الذين استوفى
 ولا ريب فيه مع القرينة الدالة على دعائهم اجمع كالادب في جعل بعضهم ابا دون الاخرى حكما اقتصر به
 انكثت فربيع الى ما يقتضيه وانما الاختلاف مع عدمها كان وقف على مدلول هذه الشككة الاصح القول بانطلاق
 وقفا على جماعة **الثأ** اذا وقف على اولاده انفق في اشياء كما قيل في اولاد السلب دون اولاده والاباس
 به حيث يتبادر عندهم دونهم والافاق لهم مقتضى الاعمال المعقولة وجبها دخل اولاد الاولاد فلهذا او بالشرع
 بالوقت لهم اشترط اولاد البنين والبنات الذكور منهم والامهات بنوهم كالمسألة في اولادها وقف
 كذا في حال الخلفاء في حكم حصصهم في البنين والبنات ام حقا هم طبقا لثأته ولا يكون لوان وقف على اولاد البنين
 خاصة او البنات كلك فانه في حال اولاد الخلفاء ولو جمع بينهما كان وقف على اولاد البنين والبنات وفي حوال
 قولنا **الوقت** اذا وقف على انصراف الشرفاء الوقف المفقرة البلد اي بلد الوقف ومن يحدده منهم خاصة
 ذلك الوقت على قبله في عدة غير مختصة من يكون الوقف عليهم وقفا على احوال الخصومة لا على اشياءها كما
 لعامة والخاصة والقبيلة وتخرج من الطوائف القبلية فيخصصهم بل الوقت صرفا اناء اليهم
 ولا يربح من لم يخصص منهم بغير خلاف الشريعة فانهم من التسعة منها في بعضهم كمن فيه يسوقه وجوبه
 المستحق في البلد وهو احوط من ان يخصصه مسلم كما هو ظاهر الحق ولعلنا في شأن ظاهره كالمسألة وكثير

مؤيد

واما
اول

اشأ

اشأ

الزيم

فيه فليأخذ به وينفذ مقتضاها ما لم يدرى ان يسلطها وان حكم ظاهره وقوله
 وبخلافه ما ادى الى خلافه ونظرا لما ذكرناه او قل مقتضى الوصية بالشرع عدلين او حاكم الشرعية فليأخذ به كذا في ما لا يوافق
 العدل ففقط بطلت وتحقيقه اجابنا ان من يحكم لا يملك ولا يدين عليه الحشر من اشراط العدالة وكذا في غير ذلك
 فانما اجابنا بما عرفت من نصه في قوله والاشراك والافراق في السطوة في قوله تعالى بين يدي ربك عرشا
 او في حجة حجية علم او جعل به فاقضها طاعة العباد ووجوبه في انشاء مع العلم بغيره وعنده غيره
 ووجه القول بعدم اشراط العدالة ابتداء في علمه هل يخل الوصية بطرق الحق او في حينه ام يوقف على حكم
 الحاكم ونزله وجان ونظرا لما ذكرناه في قوله قبل ان يقره الحاكم فيفقد عدل في دون القول وهو الوجه حيث
 ينظر انما يباحث للموصي اليه هو الوصية وهو لا يملك الوصية بغيره خلا لا يشترط قبل الاقراء في تعريفه والاجابة
 ولا يتحقق السلوك الا بان المولى فيصح عندما وليس لغيره الرجوع في الاذن بعد موت الموصي ويقع قبل
 ما اذا قبل الوصية ولا يفتقر على البيع بين كونه العبد ثانيا او قبل او مكاتبا او موقفا للموتى او يقع عند حياته
 خلفا لآخر في قولنا الوصية الاجابة ان من عدل المقتن انما ينظر كما يظهر من جمع او اذا كان عبد نفسه كافر
 به بغيره ولا يفرق عن قوة وتصح الوصية الى الغير كما يكون مقتضاها كمال لا يشترط اغير خلافه في تعريفه كمال
 في بيع الوصية مطلقا ولم يكن الشرط في الامور الشرعية يتم بعد بلوغه كمالا جانيا للشرع بشرط كان
 في الشرع في حجة علم وليس له نقص ما انفقه الكمال بل بلوغه الزمان من غير تبدل العلم بغيره عدم
 وقوف الكمال ان يبلغ الوصية بغير شرط وقوله لا يشترط عدل من البيع عن الوصية اليه مستقلا وان شرط في
 تعريفه المبلغ وبيان ذلك في معنى النعم ثم لو مات او بغير فاسد العقد وفللكامل لا يشترط ان تصرف ام
 لا بل يباحث في حكمه وجان وذلك لانظر الثاني وينبغي القطع بغيره ان يبلغ الوصية بشرط ثم مات
 بعده ولو بطلت ولا يفتح وجهه الى الكمال في شرطه وتصح ايده من شرطه ان لم يشترط العدالة وما مع
 اشراطها فليكن عدل في قيامه بطل مطلقا وجان اوجهها الاول وتصح الوصية الى املة اذا اجتمع
 فيها الشرط المستند بما جانا ولما اوصى الى اثنين فصارا جارا فان اطلقا وشرا الاجماع في الشرط
 فليكن لاحدهما الاشارة به بل عليها الاجماع فيتعين صدقه عن رايها ونظرها وان شرطه احدهما اجبا

في الاصل

في الاصل ولا يظهر الاظهر الاظهر في القول ان لو شرطنا ما فاعلمنا اننا قايروا واحد من عاينين بغيره وسنذكره في
في قوله لا يملك الاظهر في القول ان لو شرطنا ما فاعلمنا اننا قايروا واحد من عاينين بغيره وسنذكره في
 واصلح العقار وشيئا من اعيان وزاد بيعهم فناء ويؤيده الفاذ الوصية العينية وقولنا حجة من الشرع مع خوف
 قنات النفع وانما يثبت من حيث ولد وعن الطفل فله من الحاشية وروا الوصية العينية والحق العينية وقيل لم يثبت
 نظرية مطلقا وهو انقولنا لاصل والظاهر ان الشرع يوجب ما بعد الاجتماع من غير ان يثبت عدل بهما من الامكان فان اقتدر
 عليه جميع ما جاز الاستدلال بهما ولو ان الوصية كانت يجب عليها الاجتماع لم يثبت ولو جاز احدهما من التمام
 تمام ما يجب عليه العمل بالوصية في غير ذلك اليه الى ان يبين من طرف انما لم يوجب في التمام
 بطلان حجة او يفتق او حجة وهو ما حاشم الاماني الى الاقوى وقا لا كذا في الاول وحذا في المنة في الثاني فاعلمنا
 استدلنا في حق من دون قيم وفي الحاشية يعمل الحاكم ان يرضى جميع الولايات المشايخ مما جاز من النصية من الامور
 اوجهها الثاني ان يرضى ما احصله من ان يرضى ولو واحد او اكثر اذ اوصى الماسطوق او شرطه عليها انما هما
 بها انما لو شرط لها الاشارة بغيره كذا في حديثنا وان اخرج عن الاقوى في حقها في الاجتماع مع بطلان
 والجان انظر حيث تقدم مرتبة على كون اشراط الاشارة بغيره لا يفتقر الى ما مع العلم على مقتضى الشرط
 خصوصا اذا حصل لها في حال الاجماع نظرنا ان يفتقر الى الاشارة بغيره في قطع ما يقع هنا وكذا لو اوصى
 ما من الاجماع ويجوز ان يفتقر الى العالمان فيتم افعال بالتصنيف والافاوت حيث لا يفتقر الى الترتيب
 ولا يكون الموصي من جهة ولا ملازم بعدها لكل منهما الشرط في سبب الاقوى وان كان في يد صاحبه والموصي
 فيقول الاوصاء ولا يرضى ان يد الوصية وعدم قبولها مطلقا وان كان الموصي ابا وكان الموصي اليه شخصه ساء
 فيتعين اطلاق العادة ونحوها خلفا لمقتضى وانما يجب القول في المقام وهو ان لم يكن خلفا في زمانها
 وان لم يكن في زمان الوصية ان لم يكن في الزمان ولو مات الموصي قبل بلوغه اي الوصية اليه الوصية في
 الموصي اليه بعد اجماع اذ اقبلها وفي الاشارة الاقوى مطلقا وفي جميع النسخة ونحوها من الاجماع ولو ظهر من الوصية
 ان يرضى او لا يرضى او غير ذلك من القول بغيره او يرضى الحاكم في يفتقر الى القوانين المتعقبات في سببها
 انما لم يرضى مستقلا ان كان الموصي وليا او موقفا الى الباقي ان كان اكثر واغنا عادلة مع سببها بيان

في قوله لا يملك الاظهر في القول ان لو شرطنا ما فاعلمنا اننا قايروا واحد من عاينين بغيره وسنذكره في
 ما دام الموصي حيا او
 الموصي لم يكن له سبب
 سببها ما

مساواة الجماع بعيش كل واحد منكم على اخيه وهو احوط واجماع وان كان من غير البيوت لا ينحل
 الا عورته ولا يخرج من قبل كان الناطق ام لا في الاخرى فلو كان ان وقت ولا كان شرف وعطا في العطف
 والافق وفي الاخرى انما لم يمتع ان كان غلاما كان ذكرا او ان كانت حارة كانت زانية ونظر ادم في الزنا
 منكره وحال الجماع انش كرهته في باطن القوى والعلام بغير كراهية فمما عدا جماع فمما عدا جماع فمما عدا جماع
 مع كراهية كرهته ونظير كراهيته بالعلل السابقة في الشخص ربما ينفذ انفسا حين يصور احتمال تكون الولد وان
 الاجماع مطلقه وهذا سائر الاول يجوز النقل الى جماع مبره فظاهرها وفي كراهيتها ظاهرها وانما
 من ركن الاجماع الملتصم بشرط العلم بصلاحيتها جليها من العيل والعدة والتحريم وتجب اجابتهما
 وبما شره المريد بنفسه فلا يجوز استايله الاجنبية وان كان المريد اعشى وربما اشترط ان يستفاد بال
 ما لا يعرف قبله ولا يابن من الا اذا انفسا استفاذه او احتل بغيرها بتركه وفافضلها عدم التبرية والتبذ
 فظن فيه عدم الاتح خوف الوقوع في الفتنة بقول المفسر في شرطه وظاهره انما هو انما المطلق وربما قيل
 بالاجتناب ولا بأس به ولا يلزم الحجة بان جعل عقد جوازها الاصل مطلقا على الاقرب والمعتد انفسا الموقر
 بالوضوح وتكون في رواية مسلمة جواز النظر الى غيرها معها سنها وشكها الموقر في الثاني والصحح
 في الاول وبما عدا جماع عن الاجتناب ولا بأس به وان كان الزنا احوط وكذا يجوز النقل الى وجوبه
 ان لا يبد شراها وكيفية اتفاقا الى شراها ومما سنها على الاخرى ويجعل ما عدا العورة ومما عدا
 للذكورة وكذا يجوز النقل الى اهل الذمة وشي من حرمه الاشتهر لا يثبت بمالك
 الامام عليه السلام وقيل بالمتع ولعله احوط وان كان احوط انما لم يكن للزنا او يثبت بغيره ويجوز ان
 ينظر الزنا والسيد ابي حنيفة نعتت واعتد العيل انما عدا من العير مطلقا باطنا وظاهرا والمعاينة ومن
 اللوق عير فظاهره موبدا بسبب اوداعها ومما عدا في قطع بئرا لاجتناب ما عدا العورة ومن هنا قيل
 والدين على الاشتهار لظاهره وقيل بالمتع فيما عدا الزوج والكف من والعدين وربما حثت الاباحت بالجماع
 خاصة وهي مواضع الزينة وهو احوط واستساق كل امع عدم التذمة والريبة والافق مطلق وفي
 جواز النقل الى الوجه والكفين من الاجنبية من غير التذمة ورواية ام المومنان في الامانة والجماع

جواز النقل الى الوجه والكفين من الاجنبية من غير التذمة ورواية ام المومنان في الامانة والجماع

مرتين فمما عدا الزنا احوط ما الاول وان كان الثاني ثم انما عدا احوطها واتخذ المرأة مع الرجل شفع من النكاح على النكاح
 ولا يشرع بالجماع والجماع من اعلم مطلقا على النكاح في اتفاقا والفرق بين النساء والفتيات من الميزان لغير
 يجوز النقل منهن واما من سنها على الاقرب وفي جواز النقل منهن الى المرأة لا ينحل مطلقا لها والفتيات في ذلك
 اشنع من ذلك الاجماع هو احوط واولى بانفسه انما عدا منهن ما اكثر وليس لغيره من مطلقا على الاجماع
 سمعت الاجنبية بغيره وادعوت فتمت جازما وبدونها ابنة هذا جماعة وهو احوط وان كان احوط انما عدا منهن
 على عدا في حال الاختيار واما مع الفقرة في يجوز قولها ولعلها ولو ازيد من خمس كلاب وانما عدا منهن بعض
 الاختيار عدا على كذا وكذا في حال الاختيار في جواز الوطى في الدين احوط من غير كذا في احوط
 خلاف بين الاجتناب ومنه ينشأ روايتان مختلفان في ان اشهرها يجوز على كراهية شديدة وهو اسم الله
 وان كان اشنع احوط واولى اشنع الاجتناب في جواز الفرج والفرج المسمى خارج الفرج بغيره
 عن الفرج مطلقا اختيارا بغيره فافضل لو بالشرط حال العقد على قولين فقل انه حرم بوجوبه بوجوبه
 شتمه كمنه والقابل للشيخ وقيل والقابل به اكثر مكرهه غير حرم وهو الاظهر والاجنب بهاذن
 وبين قنا بالمتع على الاتح وان كان احوط وكذا التمتع عند كراهية له احوط بكنها ابنة بدون اذنه
 وحل حرم عليها لو لم يات به منه متفق بعض اولئك ذكنا القول في ذمة النكاح كذا قيل والاجتناب
 طائفة عندها حتى بان يعقود عن غير الزنا وقد عصى في الغزاة في الاماء فتوفى ونسا ومن حالته
 الاضطرار والاذن لجوازه وبما اتفاقا في الجماع لا يجوز ان يدخل المرأة مطلقا بغيره لها شفع
 سنان مديته ولو جعل بها قبل ذلك لم يمتع عليه مطلقا الا اذا افضاها وتحريم وطئها كإبائه على الاتح
 الاشتهار وقابل القول لانها الحرام عليه بغير مطلقا كالفريق المظاهر الاطلاق الشهادة وفي مستنده
 سقطت مع انه قد رجح في الامور التي جعل الحرام المكن من الوطى تركه والجماع العورة لا يعقود له بانه
 على الاتح اكثر من اجتنابه سنها كانت امرأة ام غيرها في الامور التي جعل الحرام المكن من الوطى تركه
 عليهم من مطلق مطلقا وقيل بشرط عدم العلم وفيه علق الحكم بجموع الديك والخاصة بالجماع
 له في الاجتناب نظر والاحوط الاول والظاهر اطلاق الفس والفوت في عدم الفرق بين الزوجية وغيرها وان كان

ان كل رجل فمما عدا
 وجموعه وان احوط بالجماع
 فمما عدا منهن بعض
 نظر المرأة

فمما عدا منهن بعض
 فمما عدا منهن بعض
 فمما عدا منهن بعض

كما حاشيها فيكون كونه أصلا مقبولا وكان من ذلك لم ينشأ حجة في شرط الولادة أم لا
 ما قبل قولنا في المحنة الأولى ولا ينشأ المقام على الجائز فلو قلنا بما أومأنا من غنى
 وأمر وضع فاضحت ولما رخصت مباشرة للزوجة فخرجت كما لو كانت في جباله وأن توجب بغيره
 صلا حيث منه لا يبقى الباقى بحاله أم زاد بعد انقطاع الأمان من منعه بغيره المستلزم للولادة
 ولا ينشأ حجة من منعه من جباله ويعتبر في فرجية المروعة فكم كانت في إنشاء الرضا فاعل
 المتحاب منها وهي مبيعة فلا ينشأ **الشيء** الكلي باجماعنا فالزوجة الخاصة بأقل المتبقي خير كافيته
 وهو في هذا المدلول عليه بالكلية بغير ما جدد أم لا فلهذا أما ما استدلنا به من العظم وهو
 نقدي بالاشترط عليه وظاهر النص والحق اعتبار الأمرين معا كما عليه الأكثر وقيل بالأكثر
 بأحدهما وأعله الأظهر أن لم يرد زما والأحد شرط للآخر أصلا والمرجع فيما أله الخبر ولا
 ريب في اشتراط العقد اشكال وللعلل الموجبة لاشتراط الأظهر كونها أصلا بنيت الشرط وكذا الأمر
 الاليتين على ما كانا أو رخص يوم وليلة حيث يشرب كذا أو حتى يروى ويصير مطلقا على الإثبات
 أو بشرط عدم انقضاء العدة وإطلاق النص مع الأول وقوله التفرقة في فصل العدة في البيع والدية
 كما أقرض فيما سبعا وثمانية فلا ينشأ الثاني وقدم على الأول ولا فرق بين اليوم الطويل وقدر
 وفي الإكفاء بالمطلق منهما لو استدل في إنشاء أحدهما أم العدة اشكال في هذا وفي غيرها
 عشرة فصول متوالية كما يأتي ولا حكم لما دون العشرة ومما أجماعنا في الزوجة الفارقة وعلى
 الأثر الأول في هذا وفي ثبوت النشأ بالعشر والبيان استدل بها بين المتأخرين وأظهرها أنها لا ينشأ ولو
 وضع حصة عشر وشبهه فشرعنا أجماعا كما حكاه جماعة ويعتبر في الرضعات البدنية والنمائية
 في قوله فلهذا كان للزوجة المفسدة بعضهم بأن يرضع حتى يتصلع ويبتلى ويهني نفسه واعتدالها فثبت
 على الزوج ولعلها متقاربة فلا يفرق بالتأخير واحدة كانت أم معقدة إلا مع حصول الإمكانات
 أيما ففقدت من هذه الجهة وحسب للزوج المتخلف فيها لفظ العدة في النص والمطابق له والمفعول
 من المروعة مع المعاودة وحصول الكفاية بها فثبت أن لم يخلل الفصل إلا اعتبرت الإجماع كالأثر وفيه

عدله المحب في الشرط

فانقصة

لما قصدت في شرط المروعة واستحاضتها في دفع الدين من الذي فلا بد في المروعة من شرطها لا في الأصل
 بين الرضعات من ضائع غير المروعة ولا بالأكول والمفروب لكن في النمائية خاصة دون النورية فيمنع فيها
 العقل بضع غير المروعة خاصة وإطلاق النص يقتضي حصول العقل بمسألة ولو قبل إلا أن حمله النص الأكمل
 يقتضي عدمه والشرط في العقل بمسألة المروعة ولو ارتفع من العدة حسا كما عليه مثلا ثم ارتفع من الآخر كما
 ثم كان من الأولى أوجه وأنها أو من ثابته لم ينشأ عندنا حجة في العامة **الشيء** أن يكون الرضا في الشرب كجاءه
 في قاصده الخواص الذين استدلوا من انقطاع تمام الولد الجوزي من الشرط المبرمج والشرط أن يستدل في الرضا
 والأعجب الثالث والعشرون هذه الشروط من الشرط الخامس والعشرين كما في سابق الأجل ويكتفي في حصول الشرط
 تمام أجزاء الرضا من الرضا بتمام مثل من عرق في المروعة عدم وقوع شيء من الرضا بعد تمامها ويستفاد من
 النص حصول الرضا بالرضا في الولد مطلقا ولو نظمت قبلها وعدمه به بعدها كذا والأمر من مقتضى هذا في كلام
 الأصحاب عدنا فيهم من يرى بكون الرضا قبل العدة من غير شرط في الرضا خاصة دون ولد المروعة
 في الأصل لا يظهر ولما رخص لم يتعد في تمام حوله الرضا في المفسدة اتفاقا كما وبعضهم يوجب في الرضا
 بشرط العدة ولو انعكس لم ينشأ **الشيء** أن يكون الرضا في العقل واحد واعتبار هذا الشرط وجبا أحدهما
 وهو المتأخر للمقام اعتبار ثبوت أصل الرضا من الرضا في المروعة وصاحب الدين والحدوث فيه
 بينا ولما ارتفع من عدة بعض العدة من ابن خلد ومنها بعينها تمام ابن ابن يردت وجمعا منه ومعارفها
 الأول لم ينشأ حجة أصلا في هذا المروعة وصاحبها الذين أن كانا في النشأ في المثال فيما لو استقل
 العدة لما كثر الدين الموجود في فيه ولو منها في مدة المقتلة بين الرضا عين حيث لا يصل بينهما من ضائع
 اجنبية والنفق وهو المقتضى من العدة والمداول في كلام الجماعة الذي صار على النزاع والمشاورة
 بين الجماعة والعامة اعتبار تحريم أحد الزوجين على الآخر بعد حصولها لكل منهما مع المروعة وصاحب
 للزوجة في الرضا أحداهما الآخر كما في **الشيء** إذا كانا في الرضا على ما بين على وجه واحد كلام
 مطلقا ولو تعلق الرضا من ولا يحرم أحدهما على الآخر أو يقع على أحد منهما من ابن خلد غير هذا لأن مطلق
 وإن تعلق المروعة فيكون في النشأ لآخرة من جهة لا بجهة ولا يكتفي من جهة الأمومة على الأمومة وفي

العدة ترجأ في الرضا

ام لا يخلوا في كنفه في ليله
مروته بعد طريق عسره ان
اد اخلها مولاها من ايام

که مجموع من جمله اعضاء
الضلع استخراج ام و در
المنتهی و این الی

والأجرام على أجمع القويين إذا استلزم إثارة الشهوة وأذية المؤمن فيجوز قبل بالخير من علم وهو
 وأعلى ولوردت لم يحرم أجماعا ولو استثنى الامران فأكمل هذه أيضا هذا كله في الخطاب لمسلم إنما الذي
 اذ غلب الذم لم يحرم خطبة المسلم إليها فاعلموا وحيث غرم لو خالف وخطب وعقد صحيح وان فعل
المستأجر وكما في الشغار حرام وباطل وهو ان تزوج امرأتان برجلين بعد ان يكونا من كل واحدة
 وكما في الاخرى قبل ولو خطب المهر من احداهما بنين بطل خاصه ولو شرط كل منهما دفع الاخرى بمهر معلوم
 صح العقد ان وبطل المهر وكذا لو تزوج بهما بشرط ان يتزوج به ولم يذكر مهر وفي إطلاق الحكم
 بفك الشرط نظر للزم الوفاء به مع الامكان لكونه سابقا فافق المستحب والزوج المهرية الاخرى
 له **المساح** يكره العقد على القابلة المهرية وبنها للمهر على اجمعها في الاثر الاخرى وقبل يا
 لتحريم وهو احوط وظاهره ان كل امرأة مطلقة ولو لم تكن مربية ولكن التقيدها وحفي الرتبة وهو ظاهر
 وفاقا لما بين جماعة وان تزوج ابنه بنت زوجته اذا ولد لها بعد مفارقتها لها وعققت التي احدثت
 احكم الى بنته مطلقا المنكوحه وعكس فرض العبارة من تزويج ابنته من ابن المنكوحه ما لو ولد لها
 قبل تزويجها فذلك كراهة واليه انما يقول ولا بأس عن ولد لها قبل ذلك وان يتزوج من كانت حرة
 لا يصح عن البكارة والنفي شاعل لما اذا كان تزويج ذلك الغير قبل ابية وبعد تركه الزانية قبل ان
 تنوبه مطلقا على الاخرى كما في **الفهم** في انكاح النقط وهو نكاح المعتقة والنظر فيه في ان كان
 واحكامه وان كان اربعة **الاول** الصيغة وهو اني انقطع بعقد باحد اللفاظ الثلاثة يعني
 انكحتك وزوجتك وصفت بل خلافه وينبغي الاقتصار عليها خاصة في المشرك ولا يعتقد با
 اقلك والحب والباع والابادة والاباحة وقال علم الله رحمة الله بعد عنه انه يعتقد في التمتع في الاسماء
 بلفظ الاباحة والتحليل وهو صيغة يعتبر فيها جميع ما اعتبره في صيغة الدوام عندكونه الايجاب بالقبول
 بصيغة الثاني يجوز الاستقبال مع قصد الانشاء هنا وفاقا لجماعة وان كان الاحوط اعتبارا في الحضور في كل
 من طريقي الصيغة **الثاني** في النوبة المتع بها ويشترط ان يكونا مسلمين وكذا في النوبة فلا يجوز بالوشية والمجوسية
 ويجوز بالكتابة في الاقوال المستعملة ولا يقع التمتع بالمشاركة والناحية وانما يجب كغيره من

م

انكاح
المهر

انكاح

بها ولو جاز ان كانت اربعة متزوجا على ذلك مع جعله بالمال ولا ريب في سقوطه عند كونهما ان كانت حرة هله
 واما الزيادة المهر فملاحظة لطلوع فاق الايجاب بل قد يعقبه اجماع المسلمين ولم يفرقوا بين كونها حرة هله
 اختلفوا في تقديره بالمستحب والمثل والعشر ونصفه انما اذا جردوا الاخير كانه في رواية صحيحة في رواية
 رواية بقرينة بالوجه عشر العينة ان كانت بكر ونصف العشر ان كانت ثيبا وحدها ما اذا طلق احد الزوجين انما العينة
 بعيد جدا وقاصو التيسر في عبادة صفة الولد بها الا بذكرها في المستحبات بقية وعليه جماعة حذوا الا في رواية فاختاروا
 فيلزمه والجمع بين الروايتين في النكاح هذا ما في رواية اخرى فيقتضي المهر في النكاح بالثيبه من الزوجين بالرواية
 من المهرية والرواية بعد منه واليه ذهب الشيخ في نه والظاهر وابن حزم ولدا ولدا اولادهم بالثيبه في المستحب
 ما وجبوا وجب على مربيها به وقولها ودفع الولد لها فلا واحد ولا منظر في العقوبة المتقدم هناك فيما لو لم يفي
 العقوبة ففرض في العقوبة بالحرية بقى في ما في ذلك والولد هو وسط القبول الا في موقوفه حرية ودفع الثيبه ولو لم يفي
 العقوبة استحق وقصره ووجوبه بخلاف بين المالين الرتبة كما قيل في ذلك عند بعض المالين بالحرية الموقوفة الصرخية في ذلك
 والعمل بها متى كان العزل الاول لم يطل ولكن لا يخلو في الوفاء الا بغيره من الشيخ فلا ينفذ في الامام كماله الموقوفة
 فانما في الشيخ وابن حزم واجاب عنهما انما في ذلك المستحب في كل من هو موقوف كما عرفت فانما هو موقوف وليس فيها
 بيان لما يعتد به الامام فهو من تمام الرقاب كالحية انما لانهم من بيت المال كالحية العلامه وهو وفق في اصول
 المهرية في عقوبات القول بالحرية لكونه بعد المصالح المسلمين والقام بها ولو تزوجت امرأة عبد الله علم منها بالحرية
 ونكحت مولاها ولو زوج المولى ولدا حرة في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 يكون الولد حرة لا شرف الا بغيره من المالين ولا يملكها في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 ان اجابا فيه ولو لم يوفى المهر وجاز حبسها على انكاحها في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 لغيره في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 وزنا ولا يملكها في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد
 في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد في نكاحه العبد

211

غير ان اجابة فيجوز كما في الدوام ولكن يجب اختيار الموصلة العارضة العفيفة وان يشاء لها
 بل غير ما عن حالها اي ذات بعد اذ في حقة ام لا مع التمسك بالعدل والعدة لا يسلط ليس التوالد
 شرط في اجواز اجماعا بل ولا لوجبا بل ربما يستفاد من بعض النصوص كاجابة لكن يجوز التوالد
 بعد التزوج وبكره التمسك بالزنية كما سبق وليس شرط وان يتخلف بغيرها اب بل سطر فانهما ان
 في احدهما فان فعل فلا يقتضها ويسقط ثلث محرمات الاثني الاثني وقيل يحرم اذا كان غيرا فذا بهما
 وهو جليل لو استلزم الفساد والافساح والاصح في هذه من فله التمسك بها في الاثني وان بين كل المدة ميت اجتنابا وخفا
 بالامة في الفترة مثلا ولو كان مستحبا لاجل الابا ذرنا فيجب في الاثني وان بين كل المدة ميت اجتنابا وخفا
 ما لم تاذن المدة **المهر** ذكره في من العقد شرط صلة في الفقه اجماعا فيقبل بالانطلاق عند وجود
 عقد في الدائم فليس ركن اجماعا بشرط فيه الملكية والعلم فيه بالمقدار الكيفية وكفى في ذلك اذ
 في حينها لا يكتفي بغيره من امارات الصفة بشرط الحضور مع الغيبة وكذا بين الوصف باو فيع اجماعا
 ويتبعه بالزواج في كل ما يقع عليه من ما يتحقق ونكت في من على الاثر الاظهر ولم يفتي بانهما
 ما في من المدة المشرية فلهذا الصف من المحتى فانه منسوخ عدم الاداء ويصح الزوج بالشفقة كان
 دفع المهر لها ولا يوجب في حينها بعض واقفا الباقي سطر ولو سقطا والمهر بغير المدة ابراء الذمة
 صفاء ثم كل اذا لم يدخل بها استقر المهر في ذمة كل بشرط الوفاء بكمال المدة او جهتها او مع قول الشرايين
 كالوفاة في من المدة من دون جهتها اختيارا فانهما من المهر بغيره ما عرفت بين المدة بان يسلط
 المهر على جميعها ويسقط منه بغيره لاختت بها اجمع سقط عند المهر بغيره ذمت بالانطلاق ايضا
 قبل الدخول ولا فرق في الحكم المذكور بينه وبين جهته ويستثنى منه ايام الطلق وفي احوال ما عرفت
 الا عند رجوع المهر من المهر من ظالم وجهان في عدم وجود تامين المهر ولا يجلب لمبا في الرجوع
 اجماعا اذ لو كان في الاثني حيلة في اجماعا فاجبوا وهو احوط وادى ولو بان فساد العقد اما انظر في رجوع
 اجماعا او كذا في حجة على جميعا او بعضا ذمت من العقد فلهذا ان لم يدخل بها سطر اجماعا ولو عمل بها
 فلهذا لا يفسد منه ونوع ما في حقه فيهما فلا كان اكثر من ثلث ما في من المدة وما في من المدة ام لا

الطلاق

هو العلم به في العرف بغير خلاف وفي الحاق بالعرفية به قولان والاصل يقتضي الايراد في حقه مقتضى إطلاق
 الشيء وهذا احوط وكذا الوجه العبد وقتلته فاشترى ما عتق في فسخ النكاح وبقائه وكذا قبل فسخ المشتري
 لو كان قد حصر له وابتاعه منها صنف لكنها تجوز بالتمتع وباطلاق في بعض الاجازة وباتساق في حقه من العرف فلهذا
 جازها في لوانة الاجابة لانه ان ظاهرا يحكم بالتمتع في العبد والامانة اذا كان الاصل قد اضمحضا عن اختيار
 فليس للاختلاف اثر في وهو احد القولين في المسئلة اشدها وظهرها حلة في جاز ولو كان اول معلومات الزوج احدها
 من الاثني لكان ولعد فيهما الاثني بالتمتع او الاثني فلهذا في كل منهما اختيار فان اتفقا في الإبقاء لم ولو فسخا
 او احدهما الفسخ وكذا لو باع اعداها الواحد لهما احدها لم يثبت العقد بل يتناول ما لم يوصى كل واحد منهما بالتمتع
 الى كل من اشترى واما مع تعليق المولى لامة المهر بها بالتمتع فان دخل الزوج استقر لا يسلط الوبايع بعده معل
 اجازة في المهر في الدائم وينكح في الشق المقطع لوزن المهر في البضع وتوقف بطلانها كما في المهر من المهر استقيا
 استحقاقها او الوط منه على استقيا انما المقابل له ومقتضاه كونه باذنه البضع شيئا فشيئا فاستحقاق
 المولى تمام المهر لا يوجد لمصلحة مع عدم استقيا البضع بفسخ المشتري او مع الاستقيا او عدم فسخ المشتري
 واما قبل بطلان المهر لا يكون له الا ما قبل البضع المستحق في ملكه وانما الباقي ينبغي لاجتماع احوال في الاول
 او باخذ المهر خاصة في الثاني ولعل موادم الدائم خاصة في الثاني قبل الدخول سقط المهر ان لم يرع المشتري
 لا يشرية الفسخ وقد جاء من قبل الشئ له وهو المولى ولا شئ له منه فلو ابقى منه شيئا ام لا وبشر
 منه الزوج مع البقي في التمسك فلهذا في الموط فاطق الله ان في المهر كان له نصف ودد النصف لانا يبيع
 طلاق في النصوص والا في ظاهر وانما جاز المشتري كان المهر له في الاثني بين من يرضى وقيل قبل قول القول
 بكونه المهر للاؤل وبوجه اتفاقا لاجاب على ان الامة المنجزة لواعق قبل الدخول وبارت العقد يكون
 للسيد المهر والحكمة في اجابة الامة بعد العقد واجابة المشتري واحد وفي المسئلة اقوال احول شركة والنصف
 والاحتياط فيها لا يبرر **واما** الطلاق فاذا كانت زوجة العبد التي تزوجها باذن السيد ابتداء او خيرا فقرة
 اذ كانت اخص مولاه فالطلاق في بيده وليس مولاه اجابة عليه الاثني الاثني في المهر الاحوط وجوب استئذان العبد
 من مولاه ولو كانت زوجة العبد امت لمولاه المزوج لها من كان الثمن في المهر الاحوط اجماعا ولا يشترط في الثمن لفظ

واذا دخل بها

او بغير

يجوز له ان يخرج اياها كونه مؤمنا في العزلة ومسلما في الحضر وكونها كائنا بيه لو كانت كارة في بعض اوقات من احكام العيب
والعصاة وخرجها ولا خلاف في اعتبارها بغيره وهي ثمان وثلاثون وحلانية فالاول ان يقول ان عطلت اهل وطنها
او عطلت في مثل من وطنها ولم يجد اهلها واما البيع واما العدم واخره في واكثر الاحباب ولكن التسع واخره ان يجوز له بلفظ
الا باحتسابه وهو اهتم انشاؤه والاول احوط واو لا وان لم يكن اقوى وفي الثاني قيل كفى اذنت وسوئت
وهكثرت دعوتها ومنع الجميع لفظا اذنته فلا يجوز التحليل به اتفاقا وهل هو ان التحليل باحتسابه بلفظ منعته
كما هو المشهور او عقده منعته كما قال به علم الهدى في لان العدم الاول فهو ليس بعقد منعته ولا بد وامر احوط الاول
في المهر والاصل المتعين هنا وثان من الغنم وسوقه دفع الثاني الى الاطلاق في غير الفسخ باحوط وهو سلب هذا
سيفا ولو لم يرد المهر فيه بالذوقول في ذلك من لوازمه المتقدمة هنا وثان من الغنم وفي الثاني انما كان في ذلك لا بد من
القول والسؤال الثاني من اعتباره ومع ذلك من الاكثر عدم اعتباره وعن لفظ ما يدل على اتمام ذلك مذهب المتوفى
فانما بعد اعدام وان كان لا اعتبار احوط وفي جواز تحليل امة لم لو كانت او لم لو كانت غير اية تردد وانما لا يكون مساواة
اياه بعد اعدامه في جواز تحليل المولى استمساكية وان كان لا اقتدار في ترويج المولى عليه امة خوفه ان لا يكون ذلك
واصلها بما شئت من قبلها احوط وروي في بعض الامم التي في بعض الاخره فانه قلت فغيره لم يرد في كثره
في جواز تحليل بشره حصته منها بشره كبره واشتد في عدمه وان اوجبنا جواز وان امكنه كانه لا اكثر احوط ولا
يستطيع الامام شيئا ولا ان يفتقره في طواعيل له ان يعقل والنظر اوفى فان من فعلات اولى ان يفتقره ولم يرد في اولى
ولا الاخر مما لا يتبادر له اللفظ وكذا لو لم يرد له الموضع خاصة فيصر عليه ولكن لو اورد له المولى بل لم يرد في انما
بشهادة اهل احوط وعدم انفا كما سبها ثانيا ولا موقع لردضا ولو اورد في قوله في حلية اللبس فينبغي نظره وروي
احوط ان لم يكن الا في احوط في قوله منها لم يرد في المولى ولا يفتقره وكذا لا يفتقره في تحليل المولى خاصة
وهذا في حلية من العبد ان جازنا التحليل لرد في اجماعا ومن المحرم مع اشتراط اخره من عدمه وفي مع اشتراط
الوقت ان قلنا بغيره والا لا لاطلاق وفيه خلاف والاصح الاشر ان لا الاول فان شرط الاب في العقد فمهره ذلك
بطل لو لم يجره في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
اذا لم يرد في الا ب من جهة العتق وهو احوط ولا بأس بان يطأ الامم وفي ابي خيرة وربما قيل بالكلية هنا في العقد وط

ولا بأس ساهية في اقلها وظهر وان شام بين اثنين ويكره كل من الاخرين في الخراب ويكره في العادة ان يتردد في ذلك
من انما ولا يجره في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
اذا اقبل منها في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
المسلم والادوار التي لا يعقل من اذنته المتقدمة اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
كان في حلية المهر او عقد منعته في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
حلوا في اولى من فاعلى بشره عدم التحليل وهو احوط وفي قوله في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
والغنى بغيره والذوقول في ذلك من لوازمه المتقدمة هنا وثان من الغنم وفي الثاني انما كان في ذلك لا بد من
القول والسؤال الثاني من اعتباره ومع ذلك من الاكثر عدم اعتباره وعن لفظ ما يدل على اتمام ذلك مذهب المتوفى
فانما بعد اعدام وان كان لا اعتبار احوط وفي جواز تحليل امة لم لو كانت او لم لو كانت غير اية تردد وانما لا يكون مساواة
اياه بعد اعدامه في جواز تحليل المولى استمساكية وان كان لا اقتدار في ترويج المولى عليه امة خوفه ان لا يكون ذلك
واصلها بما شئت من قبلها احوط وروي في بعض الامم التي في بعض الاخره فانه قلت فغيره لم يرد في كثره
في جواز تحليل بشره حصته منها بشره كبره واشتد في عدمه وان اوجبنا جواز وان امكنه كانه لا اكثر احوط ولا
يستطيع الامام شيئا ولا ان يفتقره في طواعيل له ان يعقل والنظر اوفى فان من فعلات اولى ان يفتقره ولم يرد في اولى
ولا الاخر مما لا يتبادر له اللفظ وكذا لو لم يرد له الموضع خاصة فيصر عليه ولكن لو اورد له المولى بل لم يرد في انما
بشهادة اهل احوط وعدم انفا كما سبها ثانيا ولا موقع لردضا ولو اورد في قوله في حلية اللبس فينبغي نظره وروي
احوط ان لم يكن الا في احوط في قوله منها لم يرد في المولى ولا يفتقره وكذا لا يفتقره في تحليل المولى خاصة
وهذا في حلية من العبد ان جازنا التحليل لرد في اجماعا ومن المحرم مع اشتراط اخره من عدمه وفي مع اشتراط
الوقت ان قلنا بغيره والا لا لاطلاق وفيه خلاف والاصح الاشر ان لا الاول فان شرط الاب في العقد فمهره ذلك
بطل لو لم يجره في الا ب من جهة العتق اجماعا فان لم يشترط ذلك في الواسعة في الولد واما ان يشترطها وانما
اذا لم يرد في الا ب من جهة العتق وهو احوط ولا بأس بان يطأ الامم وفي ابي خيرة وربما قيل بالكلية هنا في العقد وط

باب في النكاح

منه

المنع من انشاء مقام معتد به في الوسيط والصادر عن الايجاب للكل مرتبة ما يليق بها في الوفاء والعادة فانما يقع
 بالذات وهو الغرض والمعتبر ما يقع عليه امرها صغير ام كبير موزونا كانت ام عتيقا فارتب فيها الزوج
 العتق وتاليه ام لا او بالتوب المرفوع عادة فاسب فيه فدية ام لا او عتق ذنايين وحيثما قبل العتق
 ويصح العتق بالانقضاء ذهبنا كان او فسخه معتد به عادة والفرق في الصحيح بالخام وشبهه وفي الموقوف
 بالخطبة والزوج والتوب ويصح المتوسط بينهما بما بينهما كونه ذنايين والتوب المتوسط ويؤخذ في وجوبه
 الرجوع في الاحوال الشبهة الموقوفة يجب مكانه وذلالة وشأنه ولو تزوج به مجهول ولكن جعل الحكم والفتوى لادها
 في تقدير المهر المذكور في العقد والتوقيف اجابا هو القسم الثاني من قسمي التوقيف ويصح في عقد المهر وعوض
 النسي والتوقيف هو خصوصي الحكم بالتوقيف في احداهما في تزوج من التوقيف في غيرها او المهر في بعضها والتوقيف
 مع النسي طريقي التحين وحكم الزوج الموقوف اليه المهر جائزا وان قل وان عكس الا في حق المرأة وفي حق
 المهر لم يجز لها ان تتجاوز منها السنة اجابا في المقامين ثم لو طلق قبل الدخول الزام الحاكم بالحكم لها نصف ما يحكم
 به سواء وقع الحكم قبل الطلاق او بعده وكذا لو طلقها بعد الدخول لزم الحاكم الزوج في استرقاقها وان زوج
 ولو مات الحاكم منها قبل الدخول وقبل الحكم فالمرءى في الهبة ان لها المقتد ذنا المهر وهو الاشر لاظهر
 ولا فرق مع موت الحاكم بين موت الحاكم عليه عتقه ولو مات الحاكم عليه وحده فالحاكم الحاكم ولو مات
 الحاكم قبل الحاكم وبعد الدخول ثبت مهر المثل وبه صرح بعضهم من غير اختلاف ولم يتعرض له ابا قزوين ولو مات
 الحاكم في اليوم الحاكم بالحكم فان كانت الحرة لا تتجاوز ذنا السنة والا فلتزوج الحاكم بجائزا كما مضى **القول**
 في الاحكام المتعاقبة بالمهر وهو **القول** عتقت المهر جسيما لعقد وان لم يستقر الملك الا بعد الدخول
 في الاظهر الاشر وعين الحق في الخلاف عند قيل على نصفه به والنصف لاحق بالدخول وفي الاحتكام
 لها النصف قبل النسي على اقرب وينصف بالطلاق بالكتاب والنسي والاجماع ويستقر الرجوع باهل اموالهم
 بالدخول وهي الوجه في ذلك او دبر اجماعا كما في كلام جليلة وبردة الزوج في الاشر الا في وجوب الزوج
 في الاشر وعن المروني الاجماع خلافه فاجابة فانصف كالطلاق ولا يجز عن قوة الاختار من بينه من التواتر
 بل من قوة ومثلها الاشر بين القدماء الطائفة وكذا المطلق في موت الزوج ولا يستحق شي من المهر

ان لو اوجبه مودى مع الدخول لو لم يقبض على الاظهر الاشر وعن كذا في الإجماع وقيل بالنصف به موطوءة قبض
 منسبها ام لو طالت مدة اقامه وقبض طائفة باسم الا لجماع المستفيض واولت لذناها بنا وليت في قبض
 في مقام اجمع بين الادلة لا يتقدم فيها جسيمة بغير الحمل بالمدة والبقاء الشريعة فيبقى مع ما لا يحيط
 في الاشر لا في الوفاء وفي قول **القول** اذا تزوجها ولم يسم لها مهر فقدم المهر شيئا قبل الدخول كان ذنا
 مهر عام لا يشترط قبل الدخول ان المهر عتق بكونه بعين المهر او مائتا درهم او اكل المشرك حتى ادعى جامة على الاجر
 والا باس به وتوقف في جامة كما هو ظاهر المصنف واختلفوا بعد ذلك فيمن من عهد على الاصول واشتد مر المثل كما
 في العتق وبين من فضل بالعادة وحكم بالسقوط يدفع الشيء قبل الدخول ان استقر عند تقديم المهر عليه عدمه
 ان لم يستقر **القول** في ذلك قبل الدخول وكان قد مضى لها مهر براء ذنت من نصف المهر ان كانت
 ذنا ورجع بالنصف واستقر ملكه عند ان كان غيبا فذناها اجابا وطالب مطلقا بالنصف ان لم يكن قبضا
 المهر لا يستفيد منها الزوج ما عتق من النكاح بين العقد والطلاق مطلقا لان التزاء كالتن او مطلقا
 كالقول في الاشر الا في شأن ذنا اذا وجد باقيا وان وجد نالفا او فسخ من ملكها ونصف ملكه ان كان
 او عتقه في الاظهر او نصف قيمته المهر في الاشر ان كان تبيها ثم ان انقضت القيمة والا فله في الدخول
 من حين العقد المهر المستقيم وان وجد مقتضى في نصفه بين سب الاشر في الاظهر خلافه في كذا في غير الزوج
 بين الرجوع بنصف القيمة وبين اخذ نصف الوين من غير اشر وفيه قول اخر ولو نكحت العتق لسرق لم ينصف
 العين خاصة كموت الزيادة وهي باقية ولو زادت زيادة مطلقة هي كانت او موقوفة بين وضع نصف
 الزيادة ونصف قيمتها بحرية من الزيادة في الاظهر لا قول واشهرها في المسئلة ولو كانت الاول وجب على الزوج
 العتق في المهر الزوجين وكذا لو تزوجت في ذناها بواجب زيادة القيمة كذا في النصف وفيها طه التوب
 ويجب على الزوجين لو تزوجتا في النصف اقبعا ما في ذنا منها دون التوب الا ان يكونا مطلقين في ذنا الزوجين
 فيكونا مطلقين من دون اشرها فيه بما لا ينافي مع حصول مقتوده ولو كان النكاح موجودا حال انعقد
 رجع بنصفه من كماله مع دخوله في المهر بالشرط او بالبيع مطلقا حصل الوضع قبل الطلاق او بعده في الاقوى
 ولو كان المهر بغيره مطلقا وعلم مطلقا قبل الدخول جردا علمها اياها فلا رجع عليها بغيره في النكاح ولا

قبل تسليم رجعت في حقه في تسليم الصنف قطعا مسلم وكذا في تسليم الموقوف اذا استوفى المخرج منها
والا فليس تسليمه بغيرها ولو انما لم يجمع الصنف في المقتضى لها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بصفه وكذا لو وجبت
ايامه من وجبة الام اجاعا في الاخير كاقيل وعده الاظهر الا شهر فبالا ان يكون اجاعا ولو وجبت نصف منها
ثم طلقها قبل الدخول فله باقي عدا الاخرى حقا للوصية لا حقا سبه كالوجبة لغير فانها فيه سواء وفيه قولان
اخرون **الاجاعا** لو امرها استبدت به او غيرها كذا ثم طلق قبل الدخول صارت بينهما تسعين فيكون ايمان في طلقها
فيوم له ويوم لها بل خلاف ولكن في بطلان النكاح فقلت الوجبة وقهرها والدماء فخرجت من سبب واغاسير
الامهات المأخوذة والاولى اشار بقوله وقيل واغاسير الحق اشر على التبعين بجعلها مهر وهو اقرب
والقول الثاني في النكاح والقاضي في مستند **مسألة** لو اعطاها عرسا لم يمتنع ما عدا ابقا وشيا
ثم طلق قبل الدخول رجع بصفه مثل المقتضى وفيه دون نصف المقتضى نفسه **مسألة** اذا شرط في العقد ان ينفق
الشرع ولا ينفق بصفه النكاح وان كان مرفضا سقطت اذ جعلت عند الشرط انما قد دون العقد وانما في غير
بل خلاف فيجب هذا ذلك كالشرط ان لا تنكح او لا ينفق وكذا لو شرط تسليم المهر في احد وانما في اخره
فلا سقط ان شرطت ان ينفقها او لا يطاعا حتى يكلن العقد وشرط قطعه وانما في واحدة ولو ان شرطت في اوطى جاز
الا شهر الاظهر انما هو من حق الزوج في كل من العقد والشرط بانقضاء سنة النكاح والمقتضى لا اكثر ولو لم لا يظهر وفي
استدل قولان اخوان **السابع** لو شرط ان لا يخرجها من بعدها فمزمع في الاظهر الا في خلافه فيجب وجبته فانما يطلو الشرط
وهو العقد ويخرج الفسخ للبدل والى بقوله العقد في الاصح ومعنى حكنا تحت جميع اسقاط اجاعا كما قيل ولو شرطت
بما لم تكن شرط لها فاقا استحقاقا انما ان خرجت مولا في بلاءه وانقاس حين سبها ان لم يخرج معها فاقا
اجعها عليه وكان قيد المشقة ولو شرط له عليها ولم يجب اطاعتها عليها في الخروج اليه ولو شرطت المأنة التي فيها
عليها ولا ينقص شي منها وانما اذا ما لم يطل الاستقام فله الشرط الذي اشترطه فانما طاعتها في سنة النكاح
فانما في الاظهر **مسألة** لو اختلف في الزمان في اصل المهر بان ادعت المرأة ان النكاح لم يخلو في يوم
بمعينه ان كان الاختلاف قبل الدخول بل خلاف وكذا لو كان بعد عدا الا شهر الاظهر فله ما في ثبوت النكاح في حق
باعتبارها عليه والبيته او ما في معناها وكذا في معناه ولو اختلف في العقد في حق عليه حكما في ثبوت

منه

المهر قبل مع الزوج وانقضاء مع انقضاء قبله ولو ادعى في احد الزوجين النقص والاختصاص في الاظهر القول قول
من يدعي النقص فيكون ليس للمراة الطالبة بزيادة ما ذهب من مهرها من النقص وتحتت في حقها من ابدان
او البيته او اشياء او في ماله ما يبدى له ثم ادعى عليه ولا يثبت كان قول الزوجه مع غيرها في الاظهر الا في الاول
اخلفا في المهر في القول قول الزوج في انكار الزيادة معطاة في الاظهر الا في وفيه قولان وكذا لو خلى ابا فادعت المهر فادعت
الزوج فادعت المهر بيمينه في الاظهر **مسألة** فيمن الاب مهره وجبته وولده الصغير الذي له وجهه استدان لم
يكن له اذ لم يولد حال وقت العقد ان كان يمكن في حق الاب عنه ولو كان له مال لم يكن من كانه وليا في الولد
انما في الاطلاق ان النكاح والعقد يقتضي ضمان الاب مع امار الولد مسلم ولو قبله عن هذا حله فالاصل
فلا يستثنى منه صورة التبرع ولا في حق وجهه ثم مع ضمانه صرحا لو ادعى فصل رجع به على الطفل الا في كذا
الولد تبرعا عن المهر كالاجبة ولو دعت عنه ثم بلغ الصبي وطلق قبل الدخول استغلت اولاد الصنف ون
الولد بل خلاف وكذا الوادي عن الكبير تبرعا بل خلاف كما قيل فانما اجاعا والاولى فلو وقف في غير حال كاصح
به في حق وتعد قوم ولو لم يكن من قبل المطلق قبل قوله ذمها لاب من الصنف ولو لم لا ينفق الزوج
وقيل بل ينفق النكاح مع امار الزوج في يد فمع الصنف الا في **مسألة** فيمن ان منع من ثقله فغيرها
ان الزوج قبل الدخول بيمينه فبقى مهرها ان كان حلالا عينا كان او منقوت عينا كان في النكاح مولا
كان الزوج ام مصلر اجاعا فيما عدا الاخير واما الاخير فالاشهر الاظهر ان ذلك خلافا للحد وهو نادر
وان كان موطى بغيرها الا في اجاعا ولو اقدمت في فعل الحرام وامتنعت به عن التسليم انما حد الزوج
فصل ما الاشياء مع تزويج من قبله اعمال استبداء وعدمه وبعثا اجدوا النكاح ولو كان بعضه حلالا وبعضه
موجبلا كان نكاحها حكم فانت ثم انه انما يجب في الزوج تسليم المهر اذا كانت حرة لا خلاف فلو كانت
ممنوعة بعدد وان كان شرعا لم يلزم نعم لو كانت صغيرة حرم وطيلها فالاقوى وجوب دفع مهرها
اذا طيلها لولي وهل لها ذلك انما لا يمنع بعد الدخول فها فيكون استبداء المهر لها ذلك وهو الاظهر
وفي السري والفتية الاجماع **النظر الثالث** في القسم والشؤ والشان **مسألة** القسم يقع في الزفاف
والنكاح به فحقة الديالي بين الاين واج اما بالسكر فها في الخط والبيته بل خلاف في وجوبه وانما في الزوجية

في

منه

الوحدة ليلتين اربع وليلتين ليلتان والثلاث ليلتين والعاشر من تمام الاربع ليا الى ليلتين حيث يتناهى في
الزيجات او غيرهن ولو كن اربعا فكل وحدة ليلية وحل يجب بنفس العقد والتمكين ام يتوقف على الزيادة
في الوحدة فليجب الا للعقد خاصة الى ان يبقى الدوس فيحل بتركه قولان اشهرهما الاول وهو احوط
وان كان في عقد فكل ذلك في التعددة واما الزوجة الواحدة فينبغي القطع بعدم استحقاتها العقد بالحدة
ثم ان تعدد ابدان الزوجة فان كانتا اثنتين ولا افتقر الى قرينة ثالثة وهكذا فيل يتخير ولا يجوز الزيادة
في العقد على ليلته بدون وضاهي من هذا الاشهر الا حوط وقيل بانحوار منوط وقيل بانه مقتضى بالقرينة
كما لو كن في اماكن متعددة وبوقت ما زاد على وضاهي وهو حسن ان لم يكن دفع العشرة بنحو ان كرفع
البناء عند غروب الاماكن ويشكل مع الاستكان ولا يجوز الاستكان بالبيت الواجب الامع العدة كقولها
انما ان جميع المداغمة والفرصة او الاذمة منهن ومن بعضهن في بعض الاذن بدو الواجب في البيوت
هو القضاة خاصة وهي ان تمام بعضها فيها منها عادة موطيا لها وحسب دائما واكثرها حيث لا يحددها جزاءات
لم يحددها ولا يحددها حاصلا في جميع الليل بل كفي في ما يتحقق بعد العاشرة بالعرف ولا يجب فيها الزيادة
لها فليجب في كل زوجة شهيرة ونحو الواجب بالليل على الاشارة لاشهر فليجب بانها وانما وان كان حوط وفي
دواية ابن ابي حنيفة انكرت في الحيوة اربعة ارباب عليان يكون عندها في ليلتها ويكمل عندها في شهرها وليس عليه ان
يجامعها اذ لم يرد ذلك وعليها الاستكان في وفي سندها منصف بجملته الواضحة فلا يمكن التراجع عن الاصل
انما وان كان الاجود العمل بها الحياط ثم انه ليس لمراد بيوتة معها في الليلة فبانه موعدا في جميعها بل ما يتبادر
منها وهو بدقضا الوتر من المعلقة في المجدد بجائز الشيف ونحوها غير الاول في ذلك الليلة في العدة
الا انما في وقتها عيادتها اذ كانت مودعة وفيه في ط بقول الخوف والام يحذر فان مكث وجب
قضا زمانه ما لم يقصر بحيث لا يعد اقامة عرفا فيا ثم خاصة ثم تحبس البيت بالليل جارح في القاب
وهو يكون معاشها راووا فكس كالتوقاد والحارس واليزار فواذمة انها خاصة بغير خلاف ولو كان
سافرا معه زوجه فواذمة وقت الزوال فليد كان ام كئيس ليلته ام افكارا واذا اجتمع مع الزوجة
الحق امة بالعقد الدائم حيث جودناه فليد القليان وللاستحالة في الاطراف الاخرى عن وديعة

الجماع حله بالقد فواذمة لامة وهو ناد وثمان شلث وان كان يتحقق بتسعة اقبل لامة وتجرها
الحق فليد ليلية ونصف من رجة ليا ليلتين ونصفه حيث يتناهى الا ان الاطراف الاخرى يتسبب بثلث
الليلة ولا شلث ليلية ونصفها للرج ويكون ذلك من ثمان فيكون القبي للزوج منها حتى يصنعها حيث شاء وانما
تلك وعن قس وزيح الاجماع والكتا بية العقد كامة المصلحة فليد ليلية ليلتان ولها ليلة بغير حله ف
يجوز والكتا بية المصلحة لاجماع المصلحة لامة واما في اولى لامة المصلحة ولا ممة لوطوة الملك
اجماعا ونحوه ليكن عند حد ثمان عرسها والليل عليها اسحبا بامك ليال الحاميع واما للشيوخ
في كتاب الامار وصريتها فيها افضل في الاول حله فالاكثر فانما في وهو اظهر في الخلاف في جواز التحسين
بالسبع وحل هو سبل الاستحقات فلا يبقى منها شيا الجرح ام لا يتحقق منها سوى الثلث واما
ابواب فلا بد من اية الامور حان تقديمها وسعد فيقضيها ليا قيات قولنا ظاهر اطلاق القس والقوي الاول
كله في البكر واما البنت فتخصي عند حد ثمان عرسها بثلث واما في الاكثر وتباعد من اطلاق القس والقوي
قولنا ليلية وحرة المراتين الا ان ظاهرا لا صاحب الاتفاق في العموم للامة ولكن اختلفوا في الساعات
في العقد في الاستيف لها في ثمان في الايام والاشهر الاول والآخر في الثلث من الايام بكذا وبها
بالجماع او غيره وتجب للثلاث في الزيجات في الاتفاق في اطلاق الوجه والجماع اسحبا ما سوكا وليس يلزم
اتفاقا وان يكون في عقد كل ليلة عند صاحبها كما هو **مسألة** النخوة واجل الارضاع فهو جاهل بها
فيطلق عليه في العقد اثنا ارفع اعدل الرضعين ورضيع عن طاعة صاحبه فيما يجب عليه حتى ظهر من المرأة امانة
الحيا بتقليها في وجهه والنخوة انما بموجبها التحريم عليها فليد من عدمات الاستحرام
بان فتمنع او تشاغل اذ ادها اليه لا مطلقا فليد اذ لا يجب عليها قضا طاعة التي لا ساق في الاختلال
او غيرها فدا في ادبها موقوف لا كان تجب بكلام من بعد ان كان لبن او غيره مسكينة ووجهها جودان
كانت قبل وتولا كان بعد الغضا ومبوسا بعد نصف وفلده ونحو ذلك وعظما ولا يلزم ولا ضرب
فليد ابدى عند راق وقب عا حري منها من غير عذر والوقف لا نة قولنا انما استشهد في امر الواجب
لذلك والحد في النخوة ويثبت لها ما يتوجب في ذلك من عذاب الله سبحانه في الاخرة وسقوط النكاح

في الدنيا فان لم يتبع فيها دينها في انفسهم بغير الجوع ويحققون في الفرض او يقتلوا في الدنيا
في الايمان واظهارها وان كان استنادا الى احوط واولى فان لم يتبع فيها ذلك ضارها في الفرض
على احوط ولا يوجب الا زيادة عليه مع حصول الغرض به والالتزام الى الاوتى فالأولى
ما لم يكن ملما ولا يوجبها اي شديد كثير او قليل الغرض بذلك هو الاستناد الى الظاهر وروى انه الغرض بالسواء
وهو احوط وحل الامور الثلاثة في التخيير والجمع والترتيب بالتدريج من الاقل الى الاكثر مراتب التي هي في الغرض
وهذا التقدير في كل من غرضه للشئ او لغيره اعمارة قبل وقوعه او معهما فيكون الوقت والموضع الثاني
والغرض مع الاول انما هو ما اذا كانت في المقامين وهو الترتيب بين الامور الثلاثة واختصاص الاثنين منها
مرتبا بينهما في ظهور امارات الشؤن وثالثها يتحقق للشؤن وهنا قولان وهو انما في بعض الامور في تيسر الاشياء
والاخر في ثبوت ثبوتها في غلظتها فان شئنا فاجزئ من في المتابع فاحصرها فاحصرها وهو احوط
ولو كان الشؤن من ان الزوج بان يعكس عليها بنوع بعض حقوقها الواجبة عليه في نفقة ومقتضى سماعة
خلق معها واذا لم يرض بها من غير سبب فلما المطالبة بحقوقها التي احلها لها وحفظ لاجلها وقدر
فان احصرها في الاستماع ومنع امرها الى الحكم ولو امتنع عن الاتفاق جاز لها ان لا تلتزم عليه من امر
ولو بيع شئ من عقاره اذا توفقت الامور عليه ولو لم يتغير شيئا من حقوقها الواجبة ولا يوجبها في سبب ولا سبب
ولكن يمكن حبسها في حقها في كبر فلا يوجبها في غير ذلك او يتم بطلانها فلا يوجبها ولو تركت في بعض ما يجب لها
عليها ذلك استقامة لبعادها واولا قبول وكذا الواضحة الزوج ببعض حقوقها الواجبة وكذا في الامور
ذات استقامة واولا قبول ايضا لو تركت بطلب نفسها الامعة **واما** الشقاق فهو من كل منهما صاحبة
مستحب لكون كل منهما في شئ غير شئ الاخر فاذا شق الاستمرار على الشقاق بحث وجبا على الاوتى كل منهما
وفقا للصواب وبين خلافا لاكثر فاعلمكم ونسأله فاعلمكم احكام من احكام وحكام اهلها وفاقا للسرير ولو وقع
الزوجهان بعثهما الحكم ولا دليل عليه سوى الجمع بين الروايات والاولى حياها اهلها عليه ويجوز ان يكون الحكم
اجبتيين اما سلم كاهن ظاهر لثبوت او سئل البعد الاصل كاهن الاقرب ومع ذلك ليس لهما حكم المبعوث من اهلها
من امضاء ما حكم عليهما ويكره حكمهما في الاقتصاد على اذن بل الزوجهان وحيث وكذا وليس لهما من الحكم

التي عيونكم انتم الذين في شئ وفيكم فقد اولى توفيقا صلاح على الاجبتيين وبشرنا عليكم لا توفيقا وعلينا انكم
الاكثر في الدنيا فان لم يتبع فيها دينها في انفسهم بغير الجوع ويحققون في الفرض او يقتلوا في الدنيا
في الايمان واظهارها وان كان استنادا الى احوط واولى فان لم يتبع فيها ذلك ضارها في الفرض
على احوط ولا يوجب الا زيادة عليه مع حصول الغرض به والالتزام الى الاوتى فالأولى
ما لم يكن ملما ولا يوجبها اي شديد كثير او قليل الغرض بذلك هو الاستناد الى الظاهر وروى انه الغرض بالسواء
وهو احوط وحل الامور الثلاثة في التخيير والجمع والترتيب بالتدريج من الاقل الى الاكثر مراتب التي هي في الغرض
وهذا التقدير في كل من غرضه للشئ او لغيره اعمارة قبل وقوعه او معهما فيكون الوقت والموضع الثاني
والغرض مع الاول انما هو ما اذا كانت في المقامين وهو الترتيب بين الامور الثلاثة واختصاص الاثنين منها
مرتبا بينهما في ظهور امارات الشؤن وثالثها يتحقق للشؤن وهنا قولان وهو انما في بعض الامور في تيسر الاشياء
والاخر في ثبوت ثبوتها في غلظتها فان شئنا فاجزئ من في المتابع فاحصرها فاحصرها وهو احوط
ولو كان الشؤن من ان الزوج بان يعكس عليها بنوع بعض حقوقها الواجبة عليه في نفقة ومقتضى سماعة
خلق معها واذا لم يرض بها من غير سبب فلما المطالبة بحقوقها التي احلها لها وحفظ لاجلها وقدر
فان احصرها في الاستماع ومنع امرها الى الحكم ولو امتنع عن الاتفاق جاز لها ان لا تلتزم عليه من امر
ولو بيع شئ من عقاره اذا توفقت الامور عليه ولو لم يتغير شيئا من حقوقها الواجبة ولا يوجبها في سبب ولا سبب
ولكن يمكن حبسها في حقها في كبر فلا يوجبها في غير ذلك او يتم بطلانها فلا يوجبها ولو تركت في بعض ما يجب لها
عليها ذلك استقامة لبعادها واولا قبول وكذا الواضحة الزوج ببعض حقوقها الواجبة وكذا في الامور
ذات استقامة واولا قبول ايضا لو تركت بطلب نفسها الامعة **واما** الشقاق فهو من كل منهما صاحبة
مستحب لكون كل منهما في شئ غير شئ الاخر فاذا شق الاستمرار على الشقاق بحث وجبا على الاوتى كل منهما
وفقا للصواب وبين خلافا لاكثر فاعلمكم ونسأله فاعلمكم احكام من احكام وحكام اهلها وفاقا للسرير ولو وقع
الزوجهان بعثهما الحكم ولا دليل عليه سوى الجمع بين الروايات والاولى حياها اهلها عليه ويجوز ان يكون الحكم
اجبتيين اما سلم كاهن ظاهر لثبوت او سئل البعد الاصل كاهن الاقرب ومع ذلك ليس لهما حكم المبعوث من اهلها
من امضاء ما حكم عليهما ويكره حكمهما في الاقتصاد على اذن بل الزوجهان وحيث وكذا وليس لهما من الحكم

وفيه يكون ستة اشهر او ازيد من اقل على هذا الشكل في الشافعي وما لا قول فيتمثل فيه قول غيره وقا في الحاشية ولكن من حيث
 قد انزلها فالخير عندنا ما وجد بين عليهما وهو احوط حيث يوفى بها والا فمقدم التوجه اوجب ولو نزلها بامرأة فاحلها
لم يجز والظاهر من قوله ان تزوج بها بعد ذلك وكذا لو اجل اشترى ذمما ثم ملكها او بيعها وانما الولد يبيع مع غيرها
 او مطلقا او بما في النكاح ولو طلق زوجا لم يخل بها فاحلها وتزوجت ووطئت سبعة اشهر او اقل فان لم يكن
 خويته ما ينافي وان كان خويته بالاول كما لو ولدته لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني ولما هما من غير ان يجاوز اقل
 من وطئ الاول فقولنا ولين بطلان النكاح الثاني لو وقع في العدة وحرم عليه مزيدا ولو اشكك في ان
 ولدت لزيد من اكثر من وطئ الاول لا قبلها فهي من وطئ الثاني كقولنا بالثاني وان لم يكن خويته بها بالاول
 ولدت لزيد من اكثر من وطئ الاول ولدت من ستة اشهر من وطئ الثاني وسبعة اشهر بعد ان ينفصل عن وطئ
 الاول فهو لا خير وفاقا للحاشية وجماعة خلافا لليسوطي فالفرقة ولو لم تزوج لم يوطأ بعد الطلاق ولدت
 فهو لا قول ما لم ينفذ او اقل على ما لم يقص عن ادائه بل خلافا وكذا الحكم في الامتداد لو اجلسا سدا
 بعد الوطئ في جميع الصور المقررة ولكن عند فقهاء ولدتها لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني وان حكم
 بلحق الولد للبايع بغير قيد فاصبح لهما ام ولد ولو لم يوطأ بالثاني لوطئ الاول لوطئ لهما اذا كانت
 ستة اشهر فضاء اما الاقل اتفاقا مع بلوغه الا انهما اذا ظهر لهما انهما لم يوطئا لم يوطئا ولو لم يكن هناك
 اشارة بغيرها لوطئ بخلافه لا مطلقا عند المتأخرين كما يات في لو نكحها اشق ظاهرا اجماعا ولا
 يثبت بينهما نكاح كما يات في حديثه ولو لم يوطأ به بعد ان ينفصل عن وطئ الثاني لوطئ الاول لوطئ لهما اذا كانت
 وعادة اشكال الا ان يكون اجماع وفي حكمه في الامتداد ولدت لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني وان حكم
 الاخرين به مع عدم العمل بانقضاء عده استقامت لهما اذا نكحها من غير قيد واثنى به الاعتراف عند الاشكال
 وكل جازي من قولهم انما لم يقبل قيد اجماعا ولو وطأها المولى وطئا يمكن خواتم لولدها حبس حتى يخرجها
 لا يشبه يمكن الطوق في حقها يحكم للمولى مع عدم الامانة التي تغلب معها الا ان يوطأ بالولد لوطئ لهما فان حصلت فيه
 اشارة بغيرها لوطئ لهما لولدها لم يوطأ به ولا ينفصل بل يثبت له ان يوطأ به لولدها لوطئ لهما لولدها
 وقا لا اكثر كافي كلام جميع خلافا لما في شيوخنا لهما الفرائض مطلقا ولو لم يوطأ به لولدها لوطئ لهما لولدها

في الحاشية

البائع واشترى ثلث بولد قالوا لولد لثمنه بخلاف هذا الا ان يوطأ به ما ان ذمما نكح من ستة اشهر
 من وطئ غيره ينفصل بالبايع ان لم يقصر ولم يجاوز اقل على وان قد يوطأ به اقل من ستة اشهر من وطئ غيره
 ولو وطأها لم يوطأ به لولد لثمنه بخلاف هذا الا ان يوطأ به ما ان ذمما نكح من ستة اشهر من وطئ غيره
 من غير قيد احد قد يوطأ به لولد لثمنه بخلاف هذا الا ان يوطأ به ما ان ذمما نكح من ستة اشهر من وطئ غيره
 بوطأ لهما لثمنه بخلاف هذا الا ان يوطأ به ما ان ذمما نكح من ستة اشهر من وطئ غيره
 مطلقا او بما في النكاح ولو طلق زوجا لم يخل بها فاحلها وتزوجت ووطئت سبعة اشهر او اقل فان لم يكن
 خويته ما ينافي وان كان خويته بالاول كما لو ولدته لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني ولما هما من غير ان يجاوز اقل
 من وطئ الاول فقولنا ولين بطلان النكاح الثاني لو وقع في العدة وحرم عليه مزيدا ولو اشكك في ان
 ولدت لزيد من اكثر من وطئ الاول لا قبلها فهي من وطئ الثاني كقولنا بالثاني وان لم يكن خويته بها بالاول
 ولدت لزيد من اكثر من وطئ الاول ولدت من ستة اشهر من وطئ الثاني وسبعة اشهر بعد ان ينفصل عن وطئ
 الاول فهو لا خير وفاقا للحاشية وجماعة خلافا لليسوطي فالفرقة ولو لم تزوج لم يوطأ بعد الطلاق ولدت
 فهو لا قول ما لم ينفذ او اقل على ما لم يقص عن ادائه بل خلافا وكذا الحكم في الامتداد لو اجلسا سدا
 بعد الوطئ في جميع الصور المقررة ولكن عند فقهاء ولدتها لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني وان حكم
 بلحق الولد للبايع بغير قيد فاصبح لهما ام ولد ولو لم يوطأ بالثاني لوطئ الاول لوطئ لهما اذا كانت
 ستة اشهر فضاء اما الاقل اتفاقا مع بلوغه الا انهما اذا ظهر لهما انهما لم يوطئا لم يوطئا ولو لم يكن هناك
 اشارة بغيرها لوطئ بخلافه لا مطلقا عند المتأخرين كما يات في لو نكحها اشق ظاهرا اجماعا ولا
 يثبت بينهما نكاح كما يات في حديثه ولو لم يوطأ به بعد ان ينفصل عن وطئ الثاني لوطئ الاول لوطئ لهما اذا كانت
 وعادة اشكال الا ان يكون اجماع وفي حكمه في الامتداد ولدت لولد من ستة اشهر من وطئ الثاني وان حكم
 الاخرين به مع عدم العمل بانقضاء عده استقامت لهما اذا نكحها من غير قيد واثنى به الاعتراف عند الاشكال
 وكل جازي من قولهم انما لم يقبل قيد اجماعا ولو وطأها المولى وطئا يمكن خواتم لولدها حبس حتى يخرجها
 لا يشبه يمكن الطوق في حقها يحكم للمولى مع عدم الامانة التي تغلب معها الا ان يوطأ بالولد لوطئ لهما فان حصلت فيه
 اشارة بغيرها لوطئ لهما لولدها لم يوطأ به ولا ينفصل بل يثبت له ان يوطأ به لولدها لوطئ لهما لولدها
 وقا لا اكثر كافي كلام جميع خلافا لما في شيوخنا لهما الفرائض مطلقا ولو لم يوطأ به لولدها لوطئ لهما لولدها

في الحاشية

نظرون ان كان احوط ولا يلزم ولا يلزم الوالد اجرة ما زاد على الخولين من ربح المذبح المذبح المذبح وكذا معها
 بعد المطلق المسمى ولكن المسمى في احوط واولد والام ابن بارصاعا فان ثبت انقضت بما يملك خيرا اجماعا
 ولو ثبت زيادة مما يقع به خيرا ولا يلزم من ثبوتها واستصحابها غيرها مطلقا وان لم يثبت اذ من اجرة
 الشئ الاظهر الاشرى قيل بل هي او مطلقا اذ لم يطلب اكثر من اجرة الشئ وهو احوط واولد
 الحضانة فالام احق بالولد وفي سنة الرضاع مطلقا ذكر كان ام انثى ام غيرها اجماعا فان ارضعت والام
 فتكون احوطها الفاسخ الحضانة لها وفيه قول الاخر احوط في حضانة الام حينما ثبت لها شرط
 بما اذا كانت حرة مسلمة حافظة لغيره بغيره فلا حضانة لامة ولا لكانة اذا كان الولد مسلما ولا
 المجنونة وفي اتفاق الرضا المسمى الذي لا يربى له اكل والفاغح بحيث تستعمل بالام عن كفالة فتكون
 اوجه وجهها ونحو المسمى المسمى ولا للزوجة اجماعا كما في مسند ووطقت من الاتفاق بانها اوجهها انقضت
 عند ثبوتها في عهد ولا يثبت قولان والاصل يقتضي الشافعي والاختصاص في شرطها بالام فان الاب شرط لها فيما لم يثبت
 يثبت له الحضانة اجماعا الا في الشرط الرابع فلا يثبتها في حق من وجب بامرأة اخرى فلا فصل المسمى عن الرضا
 فانما هي ان بانها اوسع من حين الولادة على الاظهر الاشرى ومن جملة الاجماع وان كان من جملة المسمى انما
 احق بها المسمى من حين ولادته لفظ الاب احق بالابن بعد الخطام على الاظهر الاشرى ومن الغنى الاجماع والاحوط
 السبع هنا وفي البتة ما زاد عليها ما لم يثبت في اجها وان بلغت تسعا ولومات الاب فالام احق بربا بالولد
 ذكرنا وانثى من الوثى الاب والجد لها مطلقا مطلقا حضانتها عنه قبل موت الاب ام لا ان لم يلحق
 ولا فرق بين ثبوتها من جهة ام لا ولو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام اعز في المسئلة احق بحضانة ولولدت
 اولم يكن لها ولا يثبت حرة الاب واستلزمة ولو امتنع الاب بالحضانة لما اذا ثبت له الحضانة بان كان العتق
 بعد الضمان في الذكر وبعد اسبع في الانثى فان فقد الاولان قيل ان الحضانة ما كان العتق لاب والجد ويكون
 اولم يخرج من الاقارب حتى يفتقره غيره في ذمها استكمال فان فقدت الاب اولم يخرج فلا وارث
 من الارحام الا الولد فالاولاد بنحو الاظهر الاشرى ثم ان اخلا الاقرب بالحضانة له ان هو قد وقع بينهم ولو لم يقع
 ذكر وانثى ففي عتق الانثى قول الدليل يقتضي التسوية بينهما كما يقتضي التسوية بين كثير الخبيث وقليله ومن

بيت الابوين وبالام خاصة ثم اذا بلغ الولد سنه سقطت الحضانة عنه فلا خلاف سواء في ذلك الذكر والانثى
 البكر والانس لكن قيل يجب ان لا يوافق امه خصوصا الانثى لان تزوج وانقضت حق ذكرها لا وجبته
 عليه فلا سقطت الا اذا استمر في تعميم الولد يجب حضانته لكن كفاية في النفقات واسبابها الوجبة
 لحائضه الزوجية والحرية والملك اجماعا
 الزوجية فيسقط في نفقتها بشرط ان العقد دائم فلا نفقة
 لم تنتع بها اجماعا والفقهاء انما على العرف في بيع ويخرج بالانفصال بينهما وسبب بحيث لا يفسد من خفا ولا زمانا ولا نفقا
 فحقت بطلانها فبشرط في كل زمان ومكان يريد فيه الاستمتاع وحلله مع عدم مانع شرعي لها اولد فلا يقع له
 اللفظ الدال عليه من قبلها خلافا لغيره فاجب ولاد دليل عليه ان اذا توقف مخرج عليه واشترط هذا الشرط
 هو الاشرى الا ترى ان كان يكون اجماعا فلا نفقة لاشترطه خارجة عن طاعة الزوج لعدم تمكن التام المشروط
 ولكن لا نفقة لها ولو قلنا بعدم اشتراطه بان ان الشؤن ما في اجماعا ونحو هذا فيكون الخلاف لو كان له ان
 التمكن على هو شرط او الشؤن مانع ويترفع عليه مخرج منها الاتفاق بعد التام قبل ان ينافى فلا يجب على اجماعا
 ويخرج عنه ولا يشترط هنا قطعا ومنها الاتفاق على التحقيق التي لم تبلغ من احوط الاحتجاج بها فلا يجب على
 المختار دون غيره في اشرى المسمى واظهرها حجة فالخبيث وهو احوط والى قولنا انفس المسمى بان كانت بكيرة
 مملوكة والزوج مولى وجبت النفقة على الاشرى لحوط وان كان ادم كاعلى يثنى وجماعة فعلا فلهما ولو اشقت
 من الاحتجاج بها فلهذا يثنى او عتق ثاب بينهما باقراره او بينتهما لا تسقط النفقة وذلك كما مر من مانع عتقا
 فيسقط عنه الخلق اذا ردوا عليها قبله وكذا دون ان مستأمنة عتق او مطلقا ومنها من لا يملك خلق
 او توسع اجماعا وقلة الاخير اذا قبلتة او اوقدتة ومطوعا الاشرى فلا في الشئ ومنه فانه لا ينفق
 حكما فيحقق الشؤن بدينه ولا يخرج من قوة الا في الصلوة فلا يغير بها الشئ اجماعا لا قيل اما الفعل المندوب
 فان كان من موقوفه او من الزوج كالنوم وانما فان تعلت بدون اذنه فلا ولا تسقط النفقة ان يخرج من غير
 الا اذا خرج منها بغيره فلا تسقط الا ان احدى التمسى به وفاقا لا شره فلا في الشئ فانطلق التسقط بالتبليس
 فمستند بعد ولم يظهر وان كان مما لا ينفق عنه ان شجارتها لم تعد مخرج وابي له مسخرا الا ان يطلب منها الا
 في ذلك الوقت يجب عليها اطاعة ولو استمرت في الاحتجاج وانما هذه سقطت نفقتها وتنفقها وتنفق

في حكم الكوة ونفقة الولد على الاب مع وجوده وبيارة وولد الام ولو شاة وكنت في الصغين اجماعا
 ومع عدمه وقدم فغالب الاب وانما في مرتبة الاقرب فالاقرب اجماعا حكم اجماعا مع عدمه يجب
 على الام خاصة الاسع اساده وتكون مع على اباها واسمها بما بالتوبة ان اشركوا في القرية والقديم
 الاقرب فالاقرب الى النفقة عليها اجماعا ولم يدر في المصدا حكم الاباء والامهات من قبل الام والحق عن
 الشيخ وسائر اجماع ان ام الاب بمنزلة ام اب الام واما في ما بيننا وبينها اجماعا يتشارك
 مع اباها في القرية بالتوبة ويختص الاقرب من الطرفين في المصدا بموجب الاتفاق عليه كل في
 الاصول خاصة واما الفرع فالوجوب والشرط الاتفاق دون الامور فان تحديدتين في وجبة واحدة في باب
 بالتوبة وان اختلفت درجاتهم وجب على الاقرب فالاقرب ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى في الاقرب
 ولو اجمع المهوران الاصول والفرع في وجبة واحدة في القرية فم شاة في الاتفاق بالتوبة كما في الاب والام وبنت
 الام فالاب مستعين ولو كان المهر انما كان الاصل هو الام ففقدت احكام الارث والنفقة مستطير جماعته هو
 الاب والابن والبنت وكذا الام مع الولد سلم ثم لو كان الاقرب مع امه فانما هو الاقرب فلو كان مستحق
 مع ولا يرجع الا بعد عليه بما اتفق ولو كان له ولدان ولم ينفقه الا بعد نفقة احدها ولباب وجب
 على الاب نفقة الاخر ولو شاة في اختيار احدها استحق بالقرعة كل في حكم المنفق عليه فان كانوا
 من جهة واحدة كالاباء والاحد وجب الاتفاق على الجميع مع النعمة والاقارب السببا الاقرب والاقرب
 في كل مرتبة بين الذكر والانثى ولا بين المنقرض بالاب عن الاب والام والمنقرض بالام عن الاب وان كانوا
 من جهة واحدة اعتبر المهر فان شاة عدة التبرعات فيما اشركوا ولا ينفق الاقرب ولو لم يبع
 ماله من في درجة واحدة فلهذا وكثرتهم ففي الوقت انما القرعة وجماعا اقربها الثاني وبقا
 احصل ترجيح الاوج للصغر والعرض دون القرعة ولا باس من ولا ينفق نفقة الاقرب لو كانت
 بلا خلاف فان لا شاة في جماعته وجوب النفقة وفيما لو استدارت القرية ما جوبها لم تجب المنفقة في
 استامعة فان استقر الدين في ذمة كاسير يودونه المملوك فنفقة واجبة على مولاه ذكرى
 كان او انثى وغيرهما وكذا الامه بالاجماع الامه والامه ولا فرق فيما بين الصغير والكبير والقن وام الولد

والمدبر الكاشا لا ينفق نفقة كسبان في غير الاقامة لمن فرق بين كونه شرط او موطا لم يود شيئا ثم ان نفقة
 المالك والا ومنت النفقة عليهم جب الشرف ويرجع في النفقة وجوبها وكيفيةها الى عادة عائلته امتان الى
 من اجل يديه جب مشرقه وصغره واعاده ولا فرق بين كونه نفقة السيد عن نفسه دون الغالب نفقة المملوك
 عادة او نفقة او جنة او باس من نفقة فليس للولى الاقصار بالبعد عنه من نفقة نفسه الا في الاول ولا يفرق في
 التوبة بالغالب في نفقة المملوك بل في التكاثر لو قل الغالب عنها كما لا يجب الزايد لو زاد عنها فانها المعبر في الكيفية
 خاصة لا الكمية كما تقدم من العيانة ويجب ان يعلم ان ياكله ويلبسه مما يلبسه ويحوز عاقبة المملوك على شاة
 لخصيص خارج معلوم عليه يوجب كل يوم ومدة ما يكتب في فضل كونه لدان كذا الفاضل ليقف ولا اعتد
 الموطا اجماعا في جواز اجبار السيد عند هذه الخواص انما لها نعم لم يتجوز في جوده وهو اقرب
 للسيد المستخدم فيها يقدم عليه المملوك ولا يخرج عن وسوسة عادة والملازمة عليه الا في وقت
 اعين في الاسترخاء والاموال الشديدة النافعة لولا يمكن المداومة عليها في العادة فالا لاجلها
 فاجب الزينة وحق المملوك بذل الزرع مما امكنه ليس له مكافاة لخدمته ليد ونها را حائل اذا بعد
 فاعدها رخصة الاخر ويرجع في النفقة وثم المملوك لا يملك في جميع العادة الغالبة وجب النفقة على ارباب المملوك
 ما كونه اتم كانت ام يترها مستغنيا عما لا يلاخلاف ولا ينفق لها بل عليه منها ما احتاجت اليه من العلف والنفق
 حيث ينفق اليها والمكان المناسب من موطا واصطبل يلقى بها ديدا تغزيا ثم بالقرعة انما ينفق كفايته
 ووصفة مكان ينفق من يملكه له حب الزمان وما يحتاج اليه من موطا من الايات حيث يستعملها ولا يجد
 ليدفع البرم وغيره حيث يحتاج اليه ويحيط على الاتفاق عليها الا ان يخرى بالبرم ونحوها ما يقبضه ايجي ترفي
 من سكاثر فان اشبع مالهها اجبر على الاتفاق عليها او يترجىها الى غيرها او يبيعها او يجرها ان كانت
 معقودة بالذبح لقيم او يملكه الا انه اجبر على الاتفاق او البيع وانما يخرى مع اسكان الاقارب والاعوان لكن
 منها ثم ان كان لها ولد وفر عليه من لهما ما يكتفيه وجوبا وجلب ما يفضل عن خاصة فان ذلك نفقة الا
 ان يقوم كفلاية من غير الدين حيث يكفي به ويخدمه تعالى المملوك وهو الزايد في
 الكفاح غير عوى فينفق طالن وما في سواه ان يضاف مع الشرط المعبر والنفقة ان كانت فانما له وجبة

الى الحيض ولو زاد من ثلثة وفي شرط تعيين الطلاق ان تعددت الزوجات لفظا او شبه ترد وتعد
 الا ان الاظهر الاشهر لشرائط وفي الاستصحاب الاجماع ^{المراد} في الصيغة وهي صيغة وتناهي والاشهر لظاهر
 ان يقصر على الاصل في ان يقول انت اوهذه اوله وتذكر اسمها او ما يقيد القيد اوزجبه مثلا
 طالق ولا يكفي انت طالق وان تم طلاق المصداح اسم الفاعل والمصدور فصار يحل طالق خفية لمفع
 النفي والاتفاق واستصحابا للزوجة ولا يقع لغوات خفية وبقيت وغيرها من الكنايات كالبنة والبنة
 وحرام وابن وامتنع فان فهم اليها قرينة دلت على انية بل خلاف بيننا فيما عد الاخير وكذا لا يقع
 لو قال للزوجة اشدك عني الاشهر الاظهر بل كاد ان يكون اجاما كما مر مع بقاء الانتصار ووقع الخلاف
 لو قال لساخذ هل خلقت فلانة فقال نعم فاعدا به الإنشاء وثاقا للشيخ وجماعة خلافا للاكثر لا يقع له
 انية وفي الانتصار الاجماع وهو ان يشرط تجزئه من الشرط وهو ما يمكن وقوم يعدونه كونهما ^{المراد}
 ووجهها الدارق في الصيغة وهو ما قطع بحصوله عادة كطالوع الشمس في ديارها ويستثنى من الشرط ما كان معلوم
 الواقع حال الصيغة كالوقالات طالق كانت الطلاق يقع بك وهو معلوم وقوم ولا بأس به ولكن الاحوط
 تركه ولو قلنا لفظا بأثنين او ثلثة كانه قال انت طالق لفلان او ثلثة سمعت واحدة وبطل الزنا ليد
 الجبر عند التغيير في الاشهر والاشهر وفيه يخرج الحق والاجماع وقيل لا يبطل الطلاق في راسا ولا يقع في ستمش
 ولو اعيد او اقبل جماعة من القداماء ولو كان المطلق خالفا لمعتقد ووقع الثلث او عدم شرط
 شئ مما عرفت الطلاق فطلق لزم معتقده وجاز انما كانت مطلقا بذكر بل خلاف يظهر بل عليه
 الاجماع في كلام جميع ولا فرق في المطلق بين الحائض والمؤمنة وما يقتضيه الطلاق للنسك وكلام الاجماع
 في الاستعداد والابتداء في طلاق من شاهدين بجماعة باجماعا ولا بشرط استدعاء وحاشا
 الى اجتماع على بل يكفي جماعة على الاطلاق بل خلاف ولا يعرفها المطلق فيقتصر ما فيها بل يكفي القرينة
 بحصول الاسم والاشارة ثم ذلك احوط ان يمكن وبشرط اجتماع معا اتفاق المصنف ولا يقع مع القرينة
 ويعبر فيها القدر بالجماعة والقدر الشئ زائد على ظاهر الاسلام من حسن الظن او الملكة كاهو الاثر
 ويعبر لاجابا يكفي بالاسلام في الشهادة وهو الشيخ في مبر وجماعة ولا ريب في ضعفه ولو طلق ولم يشهد

اعددين على انشاء الطلاق ثم اشهدا بعد ذلك كان الطلاق الاول لغوا لعدم اجتماعه في شرط المحقة
 وصح الثاني ان اشتمل على باقي شرائطها ولا يقبل شهادة الشاهد لاشتمالها على شرائط لا خلاف
 في انشاء ويقوم المبدأة مرة وستة جارية وليرجعون الوجوب او الكراهة او الاستحباب
 والاباحة فالبعد على ما ذكره الاجماع ثلثة احدى حلالا في كفاية مع الدخول بها وحضور الزوج عند
 او غير ذلك دون المدة المشرط في تقدير اعتبارها مع عدم حملها وثانها حلالها في طهر قدر ما فيه مع
 عدم القيد بمطلوع ثبوت الوقوع في ذلك الخلاف وثالثها الثلث المبرمة مع استبعاد وقوعها وكذا في
 البدعي باقتضاء لا يقع الا الاخير من الخاصة في احدى كاسبق وقيدته الثلث بالمصلحة في عدم ثبوت
 القرينة ولو لم يحملها رجعة كانا انحصار في الثلثة فيعيد عدم مبرمة الطلاقات الاخر الفاسدة كالمواقع بغير
 اشهاد او مع من دون صيغة معتبرة وكذا انما هل منافاة ان اريد بالبعيدة ولا ان كان ذلك في اصطلاح
 وليس فيه منافاة الا انه عرفت هذا لثبوت القيد حاصرا وطلاق السنة والمرد به هنا ما يقابل البعيدة
 وتقال لطلاق السنة بالحق العام والخاص هو ان يطلق في الشرط ثم يبي كما جاز من العدة
 الرجعية لا البانية كاستيفاء من الخصوص وليس فيها اعتبار التزوج بها ثانيا بعد اخرج من العدة
 كما ذكر جماعة والاول ثلثة باين وبرجى وطلاق للعدة فالباين ما لا يقع منه الرجعة بلا حقه اما لعدم
 العدة بالمره وهو اقسام ثلثة احدى حلالا في البان ثلثة عن الحيض في الاشهر الاظهر كما ياتي وثانها
 من لم يدخل بها مطلقا وثالثها القيد ولودخل بها بخلاف في الاولى وفي الاشهر في الثانية مع الدخول
 فيها كما ياتي واما لعدم اسكان الرجوع في العدة استبعاد وان امكن في احدى وهو ان طلاق المختلعة و
 المبراة ما لم تنجس بها في البذل المعتبر فيها او مطلقا وهو المطلق ثلثا بينها رجعتا او بعدا ان اعتقد
 ورجعه والرجعي هو ما يقع منه الرجعة في العدة ولم يرجع ويكون فيما بعد الاتمام التمس المقتضية في
 البان وفي هذا ما تقدم يكون بطلاق المختلعة من القسم الاول وهو مع الشرط المتقدم في باقي
 من القسم مع عدم مطلق العدة وهو ما في جماعة ان يطلق في الشرط ثم يراجعها بل يراجعها
 من عدتها ويوافقها ثم يطلقها في غير طهر الوقت ثم يراجعها ويوافقها ثم يطلقها في طهر اخر وهو المستعاد

كانت اوكبر وحملها لم يخل ولا يخل بالانكاح او غير ذلك في الدنيا بين الدائمة والمتنع جاعل الانكاح
الاكثف وغيره عدة القوة بالجلد وما يمكن فانما كانت الزوج في حلال النكاح وكان الباقي اكثر من عشرة
ايام اكلت ثلثين يوما وعبثت اليه ثلثة اشهر لا باهلة وعشر ايام فاذا انتهت المدة التي كانت في الزوج
يوما ماتت فقد انتهت العدة وان كان الباقي عشر ايام او اقل منها ختم اليها اربعة اشهر حلالا وقام العشر في انكاح
وفي عقد المتكفل ثلثين او الاكثف باعام ما ماتت حلالا ولا حوط الاول وما بعد الاحليل من المدة المبرورة في
الوضع ان كانت حاملا باجماعا ويلزمها العدة ما دامت في العدة اجماعا وهي ثلث الفرية من الثياب والادوية
والكل والتمتع والطيب وغير ذلك مما يستحق العدة في النكاح بالجلد في الحادة ولو فرض عدم عداستها
الامور المذكورة في بعض ما دلت عليه من ثلث اقل ولا يلزمها ثلث في النكاح في الحادة ولو فرض عدم عداستها
وقد اختلفوا في النكاح في المسكن العالي والعرش الفاضل في الحادة وفي كل ما لا ينفك من العدة في النكاح في الحادة
انما فرق بين النكاح في المسكن العالي والعرش الفاضل في الحادة وفي كل ما لا ينفك من العدة في النكاح في الحادة
في الاصح وهو متفق بالمرق في حدة العدة وانما فيها ودون المطلقة منه رجعا او بائنا ولا حوط ولا حوط
في الاشهر الاكثف وقيل عده حوط ⁶ المفقود لا خيار في رجعة من عرف حبر جوية او حوط بل عليها
البصرة الاقل للرجعة او تحقق محنته في النكاح الاضيق عليها من ما يمكن ان يكون النكاح في الحادة والاطلاق
بالنكاح في الاصل اية اوله من غير عليه ومثبت المال ان فقهاء الامم ان مع عدم مبرر وعليه عدة الوفاة
في النكاح وحلت للزوج بعد ما حمل المكل من ثلثها في العلم بالوفاة او اخطى عنها باجماعها او حوط
مؤجلة في اعقاب من الزوج بعد ما حمل المكل من ثلثها في العلم بالوفاة او اخطى عنها باجماعها او حوط
هنا ايضا لا خلاف في ان فقهاء الامم ان حمل حبره ولم يوجد من ينفق عليها فان سببت والاربعين اموالها للمك
الفرج واجلها اربع سنين من حين الترفع في الاشهر الاضيق تحققت المدة لا بعد ما فان وجبه والايرجا
بعد الوفاة ثم اياها النكاح قبل بل خلاف للوقت في ظاهره كالمقنع والاعتقاد بالوجوب من غير حبره
العدول حلا في الامم في فوجده وهو الاصح ولا يجب في هذه العدة العدة في الايرجا باجماعا في العدة في الاصل
فيها وان حكم بكونها عدة وفاة بائنة وان حوط منها وتزوجت فلا يسيل لعلها اجماعا وان حوطت

منها

منها وتزوجت فلا يسيل لعلها اجماعا وان حوطت منها ولم تنزع فتولان بغيرها واشهرها انه لا يسيل لعلها
هنا ايضا والقول الثاني بانبات البطل عليها في النكاح في عدة الوفاة ⁷ في عدة الوفاة
والاشهر اعلم ان عدة الامه في الطلاق وحده مع القول بنكاح وشبهه في ان اجماعا وعلما لها ان في الاشهر
الاطهر حلا في القديين ههنا وهو حوط كل اذا كانت ذات حادة منقصة واما كانت مستربة باخص
فلا تنقض وشكها بعض من قاضيتها وارجون يوما ان طلقت في انشاء الشهر في اوله وكان الشهر ثلثا او اقل
كان طلقت في الاول ونقض شهر فاربعه وارجون يوما ان تكون الا حوط ما طلقت في البارة ولو كانت مستربة باعمل فيها
البر بالبر شهر وشبهه ونقض في النكاح الاظهار الايجاب المطابق كالحوط في الاكثف وشبهه ثلثة اشهر وعده الحوط
يجب عليها البر شهر وشبهه ونقض في النكاح الاظهار الايجاب المطابق كالحوط في الاكثف وشبهه ثلثة اشهر وعده الحوط
لجاجة ولا ينافي الحكم في جميع ذلك بالطلاق الا بزوج بالبرية والرقية لهما تحت عداستها او تحت هو لا خلاف
للحرمات ومقتضاها البتة عوم الحكم للكلام فنانا كانت او مبررة او مكاتب ادام ولد زوجها مولعا فطلقها
الزوج وانما البعثة فتحت عدة الحرة وان عقت الامه ثم طلقت زوجها عدة الحرة اجماعا وكذا لو طلقها اجماعا
ثم انقضت في العدة اكلت عدة الحرة ولو طلقها بائنا انقضت عدة الامه لا خلاف في عدة النكاح في البائنة بائنا
الحرة المطلقة في كل من الطلاق والوفات في الاشهر الاضيق بل قبل انفا في عدة الامه غير ان الاول من مبررها
من الوفاة التي ذات زوجها ولم يخل بها مبرريه وحده ايام عند كثير القضاة والملاحين حلا في الحامة فكان
انزع وهو في غاية القوة هذا اذا كانت حايلا ولو كانت حاملا اعتدت مع ذلك وهو العدة شهران او خمسة ايام
بالوضع وان حمل العدة ابدى اجماعا واما الولد من المولى فتعتد في وفات الزوجه مطر كانت ذات ولد
منها لا يدخل فيها ام لا كما عرفت في الاشهر الاضيق حلا في الاكثر القضاة كالحكي فكثير من الوفاة في
عدة الامه من وفات الزوج وامر وفات المولى فتعتد حلا في الاشهر الاضيق ان كانت ذات
ولد من وفاتها كالحق اربعة اشهر وعشر ايام والاعلي الاضيق ان كان يطلها والاول فلا شيء عليها
مطل كذا في الامم لكن حين وفات حرة والامه عدة عليها من وفات اجماعا ولو طلقها اى الامه ذات ولد
الزوج طلاقا رجعيًا ثم ماتت عنها وهذه العدة اى عدة الطلاق ان استأنت عدة الحرة اربعة اشهر

وعشر أيام ولولم تكن ذات ولد استأنفت في المال عدة الامة للوفات شهرين وحسنات أيام ولولم تكن
 بانها استمرت بعد هذا السابقة كما حرة في المرة المتوفى عنها زوجها في أثناء العدة ولو مات زوج الامة
 غير ذات الولد ثم اعتقت في العدة انت عدة الحرة من الوفاة فعليها اجاب الحرية ولو دعى الولد امته في
 اعتقك اعتقها في جوارحه اعتدت بنفسه ذوقه ان كانت غير مسلمة والا فلا الاشارة الثلاثة الاشارة الاشارة
 خلافا للحنف فوجب عليها الاستبراء حتى لو اعتقها بعد وفاة كان دبرها ثم توفي عنها اعتدت باربعة اشهر
 وعشر ايام في الاشهر الاظهر خلافا لمد الاحوط اعان العتق المخبر وهو فوض الممن بالموت على الموت اعني
 التدين في وجوب الاعتد باربعة اشهر وعشر ايام وان كان الاشهر ما قبلت ولو كانت زوجة لها من
 فاباها كذا وبعضها بطلانها من الجاهل وله قتلها مع شرا كلها من غير احتياج الى استبراء اجماعا
 اجمع شراها بعضا بغيره وطبعا الاصح خيل الشريك له اذا كان غير جاهل الاقوى وان كان الاحوط الخ مطلقا
 هو الاشهر وان كانت هي الشريك فلا يحل طليها بغيرها اجماعا
 الزوجة المطلقة من بيت الذي طلقها فيه اذا كان مسكنا امنا لها ان لم يكن مسكنا الاول فان كان
 حقيقا فلها طلب المناسبات واخروج الباء وقوته فذلك لا يحل العوم وليس له ذلك في المقام وهو حر
 ولا فرق بين مثل المحضرة والبدنية والعجينة الا ان اتي بفاحشة مبينة وهو فاقا فاجاعة ما يجب بالحد
 وقيل لما ادناه ان من ذى اهله يعقل افضل والقبيل الاكثر في ان في الاجماع فلا بأس بعد ان كان الاحوط
 الاول وكذا لا يجوز له اخراجها من بيتها الا يجوز لها ان تقرب هي نفسها من داءها التي طلقت فيها سواء
 باذن زوجها ام لا فاعلم انما يقتضيه الطلاق في العادة وغيرها وما كان في خلافه الاخر في قيد وان
 بالصورة الثانية ولا يخفى من قوة وان كان الاول احوط وعليه فلو كانت في سفر باع او مدوب في وجوب
 العود وان اسكن او رجاها من العدة او مطلقا او تخليق سيرة وفي الاحتكام في السفر اوجب اوقافها
 الاخير وان لم يكن الرجوع فلا يجب قتلها فان اضطرت الى الخروج حلت اجماعا لكن بعد استئناف القيل
 وعادة قبل الجرح وجوبها الاشهر الاظهر هذا ان ارتفع به وتغير لمرور وان كان ارتحلها معقرا في العدة
 جاز ولا واحد ولا يلزم ذلك الا في كل من اخرج والاحتجاج في عدة الطلاق السابق مطلقا حاصل كان للطلقة

الاعمال والعدة المتوفى عنها زوجها مطلقا كل بل ثبت كل منها وتعد حيث شئت بل خلاف الامم ما بين
 المتأخرين فيغوا عن سبق فاعان عنها وهو احوط وان كان في حبيب فقبل بل الاول فاعان انما المطلقة بانها
 فان هذا جوازها ولو حملت لاشد الاخير ليس بخلافه بل عقيد ما اذا اخرجها الاسكن اخر الاصل والفرق
 بينها وبين المطلقة رجعيها هو عدم جواز اخرجها مطلقا ولو اسكن اخرج دون هذه فيجوز اخرجها اليه
 وعقد المطلقة حين الطلاق مطلقا حاضر كان المطلق او غائبا عنها اجماعا فالاول في الاشهر الاقوى في الثاني
 هذا الذي روي الوقت الذي طلقت فيه ولو بالتيبة الشرعية والا فتعد من يوم سلبها مطلقا ولو حصل القطع بهذا
 الطلاق عليه يوما وماعداد الاحوط وان كان التقييد بصحة احتمال وقوع الطلاق فيه ولو بعد غير بعيد
 فتعد بالمعقوب ببقته وقته بالحقيقة وتعد الزوجة في الوفاة من حينه مع حضوره ومن حين سلبها بالخبر مع
 العتق في الاشهر الاظهر وفي المسئلة قولان اخلافي ولا فرق في الاشهر الاظهر فتوى ونص في الخلف منها بين الحق والاشد
 ولان غير الذي عقد من يومه من غير من قبل قوله وبنيته الحكم باجابه وبنيته لكن ليس لما في الاخير بعد انقضاء
 العدة التي روي تكون وقت حصة الطلاق وجميعه الباطل مع الجهل بالتحريم ان يبين بعد ذلك منة انقضاء
 عند فاقا قبل عقد وانما مع العلم به وتقبل يجب المنع باضاد وفيه تقبل اعان هذه القوة بالاولى حيث يتوقف
 العقد المعتبر العقد لغيره وانما لا يخفى الخلع من الخلع وهو النسخ كان فلا يفسد به من لباس الاض
 هن لباسكم وانتم باسحق والمباينة بالهنة وقد تقلب انما هي انفارقة وكل منهما طلاق في بعض المذاهب كجدة الخلع
 ويشترط فيها اشترط في الطلاق في زيادة شرط فيها وهو ماها بالبدل واخر في الخلع وهو كراهته والغرض
 في المباداة ما كراهته كل منهما لصاحبه وعدم زيادة العوض عن المهر ولا يشترط الوقوع عند الحكم في الاشهر الاظهر
 بان كان اختياره على الاسكن في احوط والظاهر في الكتاب يقع في العقد والشرط والفرق وصحة الخلع الذي
 فيلان يقول انهم خلعتون وخالعت اوستة وثلاثة مختلفات في كذا والظن وقصد بالنظر في كذا من غير لفظ
 الخلع احد ودعى حاشية الاتفاق عليه ولكن الاحوط الاثنان بلفظ الخلع والابن من قول المرأة عقيب الفصل
 مخلصني او فمدها لولها قبله كان في ما ذكره الاحباب ونقصه الاحتياط وهل يقع الخلع بكل من الالفاظ
 المذكورة بخبر من غير احتياج الى اتباعه بالطلاق قال الحنفى علم احمد نعم وسيد الاكثر في المامر بعد الا
 وقال النسخة لا يقع في بيع الطلاق وهو احوط وان كان الاول اظهر ولو تجرد كان خلافا عند الحنفية

والأكثر وضوحاً عند الشيخ لوقال بوقوعه بعد أو الأول أظهر وهو مظهر الفهم عدة من الطوائف التي
 المرحمة فيعد منها عند الأول ولا يبعد الثاني وما في أن يكون مبرهاً وأن يكون فدية في الخلق إجماعاً
 ولا يقتضي فيه إجماع المحول فدية في طرفة الزيادة والنقصان بعد أن يكون متولداً بل يجوز أن يأخذ منها
 ما يتبدل بخلقها ولو كان ذاتاً محلاً لها من حيث أن الخلق معارضة لا بد فيه من تعيين الفدية وصفها
 يحصل القيين سواء كانت عيناً مختصة أو كلية أو شيئاً من هذه القيوب وهذا العبد وهذه العقبان
 المخلقة مثلاً بخلاف ولا يعتبر في الوصف كونها فعلاً للجماعة بل يكفي من حيث يحصل بها القيين ولو كانت
 ما لها في نفس من المبرهاً ولو لم يبق فيه لغيره في نفسه وإن لم يكن معلوماً لها واعتبر المستلزم في نوع الفدية
 ذكره في نفسه ووصفه وقد سمع أنه أكتفى في الغرض بالمشاهدة وإن لم يكن معلوم الفدية وهو أحوط وإن كان
 في وجوب الغرض نفق وتفرج عن هذا الشرط فساد الخلق لوقوعه على الف غير معين بأحد مائة وهو إجماع
 مع عدم بطلانها أو لصحتها إلى حد ما ويحتمل في قول مذهبنا عندنا للأكثر فيجب وهو ظاهر إلا
 أن الأحوط ^{أنه} الشرط فيجب في الخلق البلوغ وكال العقل والاختيار والعقد فلا يقع لما قد
 الأوصاف إجماعاً حتى من القابل بكونه فسخاً في المخلقة مع الدخول بها الظاهر الذي لم يجز معها
 فيما إذا كان ذو جهاض أو كان مثلاً مختص إجماعاً وأن يكون الكراهة منها خاصة من حيث
 إجماعاً ويستفاد من جملة من النصوص المعبر عن عدم الاكتفاء بكونها مطلقاً بل لابد من الوصول إلى مقتضاها
 مع في الكلام كما نقول له والله لا إله إلا الله لا يطع إلا أمر ولا يغفل عن من جابته ولا طاعت
 فمنك من تكلمه ولا ذم من عليك غير ذلك وعو ذلك مما يدل على خوف وتوهم في العلم وهو
 ظ الآية الشريفة وعليه الشيخ والخلف وفيها وأدعى الأول أن عليه إجماعاً فهو أحوط وأولى بالظهور
 وأقرب مطلقاً لا إطلاقاً للمتن والأكثر فيكون الكراهة المطلقة وهو خفيف نعم لا يعتبر ما قبلها من التثبت
 وإن دبرت بها مضمون إجماعاً وتفرج عن هذا الشرط فساد الخلق عن عدمه ولو اتبع بالمطلق فإنه
 مع يكون راجعاً لا بانياً ولا يجب الخلق لوقال لا يخلو عن ذلك من تكلمه في الأمر الظاهر بل يتوقف على
 عن مقتضى القول الوجوب كما عليه الشيخ وهو أنه يقع خلع الحمل مع رد شاة الدم ولو قيل أنها مختص
 في الأمر الظاهر لجهة طلاقها مع إجماعاً وقيل بالعدم ويعبر في العقد معناه شاهد من

سدلين إجماعاً حتى من القابل بأنه فتح ويجزى من الشرط وما في إجماعاً حتى من ولا بأس بشرط عقبيه
 العقد كما لو شرط الرجوع أن رجعت بل لا خلاف ^{أنه} الذي في فالحال ^{أنه} لو خالفها والإطلاق مثلاً لم يقع الخلع
 لفيد البيونة فقد شرطه أن يرجع هو الكراهة ولم يفد الملكية لشرط الرجوع المطلق وفيه وقع الخلاف
 بجواب الرجوع لرفع به أو اكتفى به من الخلع أم لا وجهان ظاهر أحدهما لا والآخر عدم الاكتفاء بذلك ومن أنظر في المسئلة
 أعطى في البذل وعدم لزومه بطلان فدية وهو متشكل فإذا أحوط عدم الاكتفاء بذلك ومن أنظر في المسئلة
 يظهر كونه المطلق بالعرف من قيام الخلع بشرط فيكون كراهة من حيث يعمل كالمختلفة فاقدم عدم اشتراطها في حصول
 البيونة بدونها لا وجه ^{أنه} إذا وقع العقد مع الفدية كان بانياً إجماعاً فلا رجة للخالف مطلقاً قال في الخلع
 أو فسخاً بخلاف فهم الوجه في البذل رجوعاً إن شاء بخلاف وظاهره أن الرجوع جواز رجوعاً مطلقاً ولو مع عدم الشرط
 والرضا والرجوع فيمكن الرجوع من الرجوع لو عيب فيه كما هو الإشراف لا يوجب فيها جواز الرجوع في الأول فاشترط
 أحد الأمرين ولا خلاف في المتن في الثاني هو قوله بشرط رجوعها في العدم لا رجوع بعد ما فإن العدة فيشتمل
 البائنة مع الاستلزام رجوع فيها كما لا رجوع لها في العدة الرجعية بعد انقضاءها ولو رجعت في جامع الإسكان إلا أنها ما
 جعلت الرجوع في العدة فالتفت في الأمرين وقا في عدم التحريم في الرجوع في البذل بالشرط نصاً لا بد من رجوع
 سواء رجع أم لا لأن في ترتيب الأحكام الرجعية عليها مطلقاً كرجوع الإسكان وانقضاء جهان والوقت قبل مجزئها
 بانياً إجماعاً فيقع لاسيما التزوج بابتختلفت والرجعة ومقتضى وقوع منها استنع بعونها إلا إذا طلقها بانياً
 في العدة فيجوز لها الرجوع ^{أنه} لو أدرى رجعتها ولم يرجع في البذل ففقدت رجعتها إلى عقد جديد في
 العدة كان التزوج وبها بلا خلاف ^{أنه} لا توارث بين المصالحين مطلقاً ولو مات أحد في العدة بخلاف
 لا تقطاع العتمة بينهما الموجبة لذلك ^{أنه} وهي طلاق بعون من يتوب على كراهة بغيرها صاحب الكلام
 في سعيها كما لا يخاف من الانتقام المستبعد المرأة مع الكراهة والقول كل واللفظ الدال على عتق الزوج
 هو أن يقول بارتكك بالهرة عند كذا من بلغ فالت طالق ولو قال بكذا من بارتكك فاستكك أو بارتكك أو بارتكك
 من لا ينافي الدالة على المراء بما لها بالطلاق في حق بل لا يخرج عنها وقال في طالق في كذا صح وكان مباداة وهي
 اعتباراً بارتكك من الخلع بانياً فيجب فيها كراهة الرجوعين كل منهما صاحب الخلاف بشرط اتباعها

بالطلاق في اكثر من مائة سنة في الفرج وبالإجماع صريح والمشرط في كل من الخالق والمختل في هذا
 اجماعا وكذا ثبت احكام الخلع هناك لا ما وضع عليه استثناء ومنها الخاطئة بالمتعة لا رجوع المان وجمع
 الزوج في البذل ولا رجوع لها في الاصح اسكان رجوعه في البيع فاذا اخرجت من العدة ولا رجوع لها ولا رجوع
 هناك بشرط الرجوع عليها الرجوع في البيع لو رجعت في البذل ويجوز لها الرجوع مع الامكان مطلقا ولو لم يجر
 ولم ينشط كما في الفرج ويكفي هذا النكاح المطلق من كل منهما ولو لم يتبع هذا الذي يخاف من الرجوع في الحرمة
 ويجوز ان يقيها بقدر ما وصل اليها من تمام المهر فادون من الاكثر لا طهر ولا عجل له ما زاد منه ولا خلاف
 الظاهر وهو ان من نظر في هذا لا يشقاق لانه على ان كسب في المهر مرة وكسب الرجوع والمهر مرة
 فثبت في كل من ذلك نكاحا بظاهر مخرجها عينا بغير او من مخرج وهو محرم ولما ثبت على الاحكام ويجوز
 بقوله انت طهر اتي فامد اليها مطلقا وان اختلفت حروف الصلة بان يثبت انت بعده او من وجه
 او قلته وفي معنى ذلك ادعى ومن اكثر الاعتقاد بغيره كظهور في خلافه للتحريم ولا يجرى فيه
 الا ان الاول احوط وكان يقع بوشها بظاهر مرة في دم مطلقا كان او من مخرجها في الاصح بغير طهر بغير
 الحرمة الابدية ولو بانها مرة وبه التي هاجت لا يجرى عن قوة خلافه لكثرة ووشها بها بغير طهر كانت سلك في او بغير الظاهر
 من الاعضاء فقال انت كثر في او بدها او بدها منها بغير طهر كان في قوله لا يجرى في او بدها اعضاها لم يقع على
 الاكثر وفي الاستقار وحسب الخلق الاجماع وقبل يقع بدها بدها من مخرجها وكذا لو كان في قوله نظر
 وبشرط في ان يشرط في الطلاق فيقع في غير فيه ان يقع في طهر شاهد عدل بخلافه وفي الانشطار وغيره
 الاجماع وفيه مع الخلق بشرط كان يقول ان في كظم ان دخلت كذا غير قاصد للزواج والبعث فانه يقع
 اليها عيني لم يقع به باجماع قوي ونصارا وبيان ان اشهرها الحق بعد التحقيق بشرط وانما ينعدم
 التحقيق مطلقا وعليه الاجماع في الاستقار وهو الاقوى ولكن الاول احوط واذا لا يقع في عيني اي اذا جعل
 حق في فعل او ترك فصدق للزواج والبعث اجماعا وكذا لا يقع اذا قصد به اضرارا للزواج فاما ما هاجت خلافه الا
 وهو احوط ولا في حال غيب مطلق وان لم يشرع بعد بالصدق والاسكن بخلافه ولا بشرط الحرمة يقع
 من العبد اجماعا ولا في السلام فيخرج من الكافر فاما اكثر خلافه في المخرج في المظاهرة وقصة طهر لم يجز معها
 فيه او كان زوجا حاضرا وفي حكمه ومثلها حتى بان خلافه بغير كلام جمع الاجماع في ان شرطه القول لها تارة وبخلافه

وكذا في الزنا

وكذا في الفرج في اكثر من مائة سنة في الفرج وبالإجماع صريح والمشرط في كل من الخالق والمختل في هذا
 اجماعا وكذا ثبت احكام الخلع هناك لا ما وضع عليه استثناء ومنها الخاطئة بالمتعة لا رجوع المان وجمع
 الزوج في البذل ولا رجوع لها في الاصح اسكان رجوعه في البيع فاذا اخرجت من العدة ولا رجوع لها ولا رجوع
 هناك بشرط الرجوع عليها الرجوع في البيع لو رجعت في البذل ويجوز لها الرجوع مع الامكان مطلقا ولو لم يجر
 ولم ينشط كما في الفرج ويكفي هذا النكاح المطلق من كل منهما ولو لم يتبع هذا الذي يخاف من الرجوع في الحرمة
 ويجوز ان يقيها بقدر ما وصل اليها من تمام المهر فادون من الاكثر لا طهر ولا عجل له ما زاد منه ولا خلاف
 الظاهر وهو ان من نظر في هذا لا يشقاق لانه على ان كسب في المهر مرة وكسب الرجوع والمهر مرة
 فثبت في كل من ذلك نكاحا بظاهر مخرجها عينا بغير او من مخرج وهو محرم ولما ثبت على الاحكام ويجوز
 بقوله انت طهر اتي فامد اليها مطلقا وان اختلفت حروف الصلة بان يثبت انت بعده او من وجه
 او قلته وفي معنى ذلك ادعى ومن اكثر الاعتقاد بغيره كظهور في خلافه للتحريم ولا يجرى فيه
 الا ان الاول احوط وكان يقع بوشها بظاهر مرة في دم مطلقا كان او من مخرجها في الاصح بغير طهر بغير
 الحرمة الابدية ولو بانها مرة وبه التي هاجت لا يجرى عن قوة خلافه لكثرة ووشها بها بغير طهر كانت سلك في او بغير الظاهر
 من الاعضاء فقال انت كثر في او بدها او بدها منها بغير طهر كان في قوله لا يجرى في او بدها اعضاها لم يقع على
 الاكثر وفي الاستقار وحسب الخلق الاجماع وقبل يقع بدها بدها من مخرجها وكذا لو كان في قوله نظر
 وبشرط في ان يشرط في الطلاق فيقع في غير فيه ان يقع في طهر شاهد عدل بخلافه وفي الانشطار وغيره
 الاجماع وفيه مع الخلق بشرط كان يقول ان في كظم ان دخلت كذا غير قاصد للزواج والبعث فانه يقع
 اليها عيني لم يقع به باجماع قوي ونصارا وبيان ان اشهرها الحق بعد التحقيق بشرط وانما ينعدم
 التحقيق مطلقا وعليه الاجماع في الاستقار وهو الاقوى ولكن الاول احوط واذا لا يقع في عيني اي اذا جعل
 حق في فعل او ترك فصدق للزواج والبعث اجماعا وكذا لا يقع اذا قصد به اضرارا للزواج فاما ما هاجت خلافه الا
 وهو احوط ولا في حال غيب مطلق وان لم يشرع بعد بالصدق والاسكن بخلافه ولا بشرط الحرمة يقع
 من العبد اجماعا ولا في السلام فيخرج من الكافر فاما اكثر خلافه في المخرج في المظاهرة وقصة طهر لم يجز معها
 فيه او كان زوجا حاضرا وفي حكمه ومثلها حتى بان خلافه بغير كلام جمع الاجماع في ان شرطه القول لها تارة وبخلافه

فيما لا يجرى فيه الرجوع
 في المهر مرة وكسب الرجوع والمهر مرة
 فثبت في كل من ذلك نكاحا بظاهر مخرجها عينا بغير او من مخرج وهو محرم

وكذا في الفرج في اكثر من مائة سنة في الفرج وبالإجماع صريح والمشرط في كل من الخالق والمختل في هذا

والاقل الحقيقى تحتها بالاستغفار وهو شبه لكن الاول هو طابع افلا^ص ان لم يرد الواقع وضرب المظاهر
 فلم يرد انما لم ادم تكن ذاتى كالمركب والمتخلف بها والاربع امراها الاتكام للغير بين العود والتكثير
 ومنه انطق فان لم يكن انما كان منة التي بصر التي ينظر بها لتظهر في امور ثلاثة اشهر من حيث الفواقر من انفسها
 مع عدم اختياره احد الامرين يجس ويضيق عليه المظلم والمشرع ان يجمع ما عاذا او عدا الوقت من بينه وبين
 او يطلق ويختار احد الامرين ولا يجبر احدهما بل يجبر بينهما بل لا خلاف في شيء من ذلك وفي كلام جماعة الاجماع
 الايلة وهو صفة الماحول اذا حلت مطلقا هذا قوله اما شرا فهو الحلف على ترك الواجب الزجر الذي لا خلاف في ان يكون له
 ثلث او مطلقا ابدأ او مطلقا غير تقييد بزمان او به مع زيادة عدد ارجح منه الاخر بها فهو يرد من قوله انه الايلة
 الكلى اطلاق عليه حيث اختلف احدهم في التقييد لم يتوقف الايلة ويكون عينا مع اجتماع شرطها والفرق بينهما مع اشتراكها
 في الحلف والكفارة جوازها للابدين في الايلة بل وجوبها على وجه ولو تغير مع الكفارة دون ابدين المطلق وعدم
 اشتراط انعقاده مع تعلقه بالبيع بالابدية دونها او دنيا او ناسا على طريقة جلال خلق ابدين فينبغي فيها ذلك
 واشترطه بالانقضاء بالوجه كالم من عرفه بخلاف مطلق ابدين واشترطه بالوجه كالم من عرفه بخلاف
 مطلق ابدين واشترطه بدوام عقد الزوجية كالم من عرفه بخلاف ابدين المطلقه عقد ابدين في ترك وطئها بالوطى دبرا
 مع الكفارة دون الايلة المبرر ذلك من الاحكام المحضة بالايلة للكون في بابه ولا يتوقف الا باسم الله سبحانه المحضة
 به والغالبية في كايين المطلقه بخلاف عليه ولو حلف على ترك وطئها بالطلاق او انفاق لم يقع بخلافه
 بينها ومثلهما لو قال انا جئتك فعلا كذا بل ادى بيمين الوقوع لا تدرى بشرا لا يقع عندها وان ذكر اسم الله تعالى
 ولا يتعد الاية اخرها بخلافه ولو حلف لصلح لم يتعد كما لو حلف لاستظهارها بالوطى او حلف لطلب الابن
 ولا يتعد ايضا فيكون مطلقا غير قيد بزمان او مقيد اجمع كونه انما من اوجه اشهر بخلافه وفي كلام جماعة الاجماع
 ويجوز في المودة البلوغ وكال عقد الاختار العقد المعدول المطلق فلا يقع من البيع المكون والمكره واليساحي
 والنائم والغائب وغيرهم من لا يتعد الايلة في المودة الزوجية فلا يقع بالاجبية ولا الموطوءة بالملك والى قول بها
 فلا يقع بغير المدخول بباد في وقعه بالمتخلف به او لا في الفرع في الصحيح ان لا يقع وهو اقوى واشهر والقول بان
 بالوقوف المتخلف في حيث لم يتعد العقد عينا ان اجتمع شرطها كما في حيث وفي الايلة وان عدت فان جرت فلا عدت وان

مستقلة

تد

مشت المدة وضاع اوله وطولها المدة وعندها وعلى الكفارة في القامتين بلا خلاف في الاول وفي كلام جماعة الاجماع وفي
 الاشهر الاظهر الاقوى في الثاني ايضا ومن اعطاه عليه الاجماع خلافه فالشيخ مذكورة عليه فيه اذا لم يقصر بطله وطئها
 ووافقت الماشرة انقضى الحكم اربعة اشهر من حين الايلة فان قارعتا لا يطأ ويطأ وان رجع الاصل غير فوجت
 بعد المدة حيوة الحكم بين الفتنة والطلاق بلا خلاف في الجفر وظاهرها كالعامة ويرى الجماعة عدم جواز اجباره على
 الامرين في التقييد وينبغي تقييدها بالاصل احدهما بتخييره والا فلا امتنع من احدهما كالفئة مثلا يمكن اجباره على
 الصحيح وهو اجبار على ثم الفتنة تحقيق القادة على الوطى ولو عساه بان تقيت الفتنة وان لم يتك وفي الماحول فيهما
 العزم عليه اول اوقات الامكان فانما امتنع من الامرين حبسها كالم وضيق عليه الطعم والشراب حتى يكفى ويغنى
 او يطلق بلا خلاف في الكفارة فيها المدة كالم من عرفه واذا لم يكن وقع الطلاق رجعا حيث لا ميث عليه في وقتها
 من يوم طلقتها اجماعا في يومها فانما لا كثر في الاول قبل يقع بانها وهو شاذ ولو اختلفا فادى للمولى الطلاق وانكرت
 حيها القول قوله مع يمينه بخلافه وحل شرطه في مذهب الملة المبررة فلا تخيب الامن حينها قال الشيخ واكثر الاجماع
 نعم والوطى المتعلق مطلقه وظاهره ان الشرع من حين الايلة ولعله الاقوى فانما يجماع وهذا المختار فلو لم يرد
 في الفتنة المدة اربع اشهر من حين الايلة فليس في ذلك اى بحث الايلة والظاهر ان الكفارة كانت حيث تقيدها
 الكفارة وفيه مقتدان^{الاول} في حصرها وبيان اقسامها وتنقسم الى ميث وحيث وما يجمع فيها الامران وكفارة
 الجمع وانما اربعة فالاول وهو الميث كقارة الظاهر وهي متوقفة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم
 يستطع واطوام ستين مسكنا اجماعا ومثلهما في النكاح والثلث وثنيها كفارة قتل خطأ في الاشهر الاقوى وعن ط
 وفي ذلك قول الخلاف عند قول خيرة ولا يثبت في حقه شكها كفارة لجماع في الامتناع ولو لم يثبت عند الصديق وعما
 خلافه لا كثر في خيرة وهو اظهر ولكن الاقوال احوط ومثلهما كفارة من حلف بالبراءة في قول من ثلثها في الترتيب خاصة
 كفارة من افطى يوما من فناء شهر رمضان بعد الزوال عابدا فانها اطوام عشرة ما كين وان لم يجد صام ثلثة
 ايام متتابعة في الاشهر الاظهر وفي الانتفاء والفتنة الاجماع وفي المسئلة قول اخر في فتنة كفارة
 من افطى في شهر رمضان مع وجوب صوم عليها بما يوجبها وهي غنى في صيام شهرين متتابعين او اطوام
 ستين مسكنا مطلقا في عباس الاشهر الاقوى وفي الانتفاء والفتنة الاجماع وفي المسئلة قول اخر في فتنة

الاولى لكن يجب ان لا يتغير غير المتغير عن تحصيله للوجوب وكذا لو فرض اوحاقت المرأة اوداقت العبد
وامام الشريعة ولو صدق يوما متعينا نزل خلا واعلم ان قول المتكلم ومن دلى المرأة في النقص لها طرفة مقول ايضا
اعوله قبل بدلالة قوله والاحتجاب في كل اشياء المختار فيها ما عرفت في جزئية سفرها سها في النقص
كفارة منزهة عنان عتيق وفاقا للشيخ وجملة وقيل كان الدليل في النقص انما كفارة طرفة مقربة والاحتجاب من غير الاحتجاب
وهو احوط ان لم نقل بكونه ظاهر في غير من العبادة عدم الخلاف في اصل وجوبها ولا الغنية الاجماع عليه ذلك ريب فيه فان
نازل به بعض المتأخرين دلي في النص وكلام بعضهم انقياد بالكتاب بل عدم فيها مطلق وهو احوط وان كان التقييد
وجوب الاحتجاب بل الاقرب عدمه فربما ينفي عن كل الشعر البعض في تعاقب المعلق في الاحتجاب عما نكح ونكته
احوط وفي نفسه وهو مذهب خلافه فانه قد مضى في المساب كفارة عتيق وكذا في حدتها وجهها وكذلك في الاحتجاب
توجب الموت وله اذ وجبت هذه الاشياء بالانعام بل صرح جمع بعدم الخلاف في الانقضاء والاحتجاب والاحتجاب
التقييد بالكتاب كما في الاقرب في تقييد الحدس بالادماء وفاقا لجملة المطلقة في العبادة وغيرها والمعتبر منسما ه
فلا يترتب استيعاب الوجوب والاحتجاب جميع الحدس ولا يطبق حدس غير الوجوب وان ادعى ولا يلزم بغيره وبغير
في التوب سها وعرفا قبل ولا فرق بين الملبوس وغيره والاحتجاب مطلقا ولا يترتب استيعاب بالانقضاء
وهو احوط وان كان التوبم للاختصاص من الشيعين الاولين نظروا لافق بين الولد والقلب وولد الولد وان
نزل ذكرنا وانما ذكره في ولد الاختى فلو ان ابوها عدم الحقوق ولكن الحقوق احوط وظاهر الزمة جنة
في النقص والقوى هو الذمعة فلا يعم اليك المتكلم لاحتجاب ما جازته سها في غيرها وهو احوط واول ولا يوطى
بالنقص وان كان سنها اوم ولدته مقتضى الاسلوب حرمة غنى التوب سها ولو على الاب والاخ حلا فاجازته واجازته
منها والاحوط الا اذا كانت سها ولا كفارة في حق المرأة في الحيف سها ولا كان اوزنها وان حرم في الا واحد
من هذه صوم يوم عتيق فحين عند صديق بالجمام سكين مدين طعام عند الشيخ في نية
لرواية ضعيفة لا يصلح خصص لاحتمال البهلة وعليها اجامته وحرمة غاية القوة وان كان الاحوط ما في نية
وعليه فان عجز سها عندنا عما استطاع فان عجز اصله ينقض نية ولم اقتض سنها ان اريد به الوجوب
والا فالاحتجاب بالاساس به للغة الثاني في بيان خصال الكفارة ولحاكمها وهي كثيرة الا ان المهم الذي

الاولى بانها كفارة جميع في الاضطرار بالحرمان فان قيل فقهه مثل ما في اعتصام والتغير بكفارة من اضطرار يوما عند ومالك
الجبين من غير عتق عن الاشياء الاضطرار وفي الاستقار الاجماع في شبهة الامرين كتابة خلفا لجملة في التردد من
الجبين بذلك ومن الاصل مع ضعف سندهما فيلزم الانقضاء على العقد المتيقن وهو كفارة اليقين والاحتجاب الاقل
وفاقا للذكر في الغنية الاجماع وانما كفارة حلفا في نية فليقل في كثره لكن قولنا منها مشهور بان اضطرارها مشهورها
انما لكفارة الاضطرار في مشهوره مضان وفي الانقضاء والغنية الاجماع واشبهها عند المصنف وجملة انما
كفارة مخيرة اي كفارة عتيق ولما فيه الامور التغير والتغيير فكفارة اليقين وهي عتق وتب او طعام غنق ككفارة
لو كانت ثم فان لم يجد شيئا من ذلك ساء ثلثا يام بالشيء الاجماع وسألهما كفارة حدس المرأة زوجا جنة اودت
ونقصا شعره سها في المساب على المشي كما ياق وانما كفارة الحج فليقل الحزن عن وانما هو عتق وتب وسأله
متساويين والطعام سكين سكين اجماعا ومثلا كفارة في اضطرار عتق في شهر رمضان في قدر في شهر رمضان في شهر
وهنا ما سأل ثلث ^{القول} قيل كان من الشيعين وجملة من القائلين من عتق بالبراءة من امة تعاقب وتب او الاية الثانية
من آية عليهم السلام في الاجماع او الاضطرار من كفارة طرفة فان عتق فكفارة عتيق ما جازته او سها في غنى عتق
بينهم والاقرب وفاقا للشيخ واكثر المتأخرين ان لا كفارة فيه عتق وفي في الاجماع ولكن الاقل احوط وفي المسئلة
فان لا نعلم هذا الاقرب ولا خلاف في عتيق بل عتق كفا في اجزاء صوف ومن دلى المرأة في النقص سها في الزم
في نية اذ لا يوضع وسطه بل في اخوة في قول مشهور وهو احوط لو لم يكن اقرب وقد سها في حدس عتق لا حلا
لنقص ومن قد رجع امرأة في عتق سها كثر جنة اصون من دلي وجوبا عند جماعة وكذا التزوج بذات البعل ولا فرق
في العتق بين الرجعية فيها والباطنة ولاية التزوج من العالم والمجاهل قليل لا يجب الكفارة هنا فقلنا وسها في كثر
المتأخرين والمسئلة هل ترفع ولا ريب ان الاحوط الوجوب ومن نام عن صلاة العشاء الاخرة عتق جوازها وقيل
وهو نصف الليل فضاها وجميع صائغا وجوبا عند جماعة من القدماء وفي الانقضاء والغنية الاجماع حلا فالاحتجاب
واكثر المتأخرين فاستحبوا والاقل اقرب ولا فرق بين النائم كل عدا وسها ولا يلزم ناسي غير العشاء
بناسيها وقلنا وفي عتق السكنان باننا عتق فقل ضعيف وكذا للسكنان كفا وانما هي اما من غير لزوم ولو نظر
ذلك اليوم فالاقرب عدم وجوب الكفارة ولو سها في بصره او غير ^{هـ} هام مطلقا فطرح ولا تقا

يجب التفرق بين هذه المسائل الأربع المستوفية في الحق والاطعام والكسوة والعتاق
 على الواحد في الكفاية المرتبة دون الحقيقة وتحقيق الوجوه على تلك المرتبة مع عدم الاحتياج إليها كخدمة
 وملك الحق لها طاعت مع إمكان الإتياء ولا بد من كون مؤمنة أو مسلمة إذا كانت كفارة عن الفعل مسلمة
 ولو كان عبداً والأكثر عند اشتراط الإسلام في مطلق الكفارات وفي الاشتصاص وفي الإجماع خلاف الجماعة
 فلا يشترط الأول ظاهر وأحوط والموثوق من المولى من المسلمين أو أحدها غير فيما عدا الفل فلا ولحد وكذا فيه
 عند الأكثر خلافه فالسكافي والياغي وهو أحوط أن لم يقل بأنه ظاهر وظاهر للصحة والأكثر اشتراط الإتياء بالمعنى
 الخاص بل قيل إجماعاً فإن تم والإلا فاشتراط لا يفي عن وجهه وفافاً لمجمع مع اشتراط وفي جواز عتق المصحى
 من أطفال الكفار وإن انفرد به السابق المسلم عن غيره قولان المصحى وكما قيل الثاني وهو أحوط أن لم
 يقل بكونه ظاهراً ولا يعرف عتق أهل إجماعاً ويعتبر أن تكون سليمة من العيوب التي تعوق بها وهي الإكراه
 والعجز والجنون والسكران والشيخوخة والبلوغ والاختصاص والافتقار والافتقار والافتقار والافتقار
 والموتى وإن مات في مرضه وعلم بخبر المديح قال الشيخ في النهاية لا يخرج وقال في غيرها وهو ما
 بالجنون وهو أشبه وأشد كراهة مع عدم نفع التدبير والافتقار فلا ولحد وغيره اتفاق المالك
 المشروط قبل الإتياء والمطلق الذي لم يقدّم شيئاً على الأشهر الأربعة أما المودى ولو بعض فلا ولحد
 وكذا يخرج الأبق لم يعلم موته وفافاً الأكثر وعن الحق الإجماع وفي المقام قولان آخران وكذا أم الولد
 سلقاً مات ولها أم الإجماع في الأول وكذا في الثاني الأمن الإسكاني وكذا ولها الرتبة بعد بلوغه
 وإسلامه على الأشهر الأربعة خلفاً عن غيره من القدامى فهو أحوط وأدعى ^{في} الصيام فيعتق
 مع العجز عن الرتبة ولو أداها في الكفاية المرتبة ويقتضى تفقد ما من أسباب الفقة ومنها الاحتياج
 إلى اثنين للفقرة والكسوة والعتاق الرجعي الفقة وقاء وإن لم يطالب به وهل يعتبر في النفقة الكفاية
 عند الذم أن يملك ما يحصل من ثمنه وما يقوم بكفايته في كل سنة وقوة السنة واليوم والليلته ^{فان}
 على عتاق أبيه الوقت الحاضر من الكسوة والامتعة وجبرها وسطها وإن كان الاحتياج أحوط ولو تكلف

العتق جزء مسلم ولا يتبع شأب البدن ولا المسكن في الكفاية إذا كان كل منهما قدراً تكفاية لا بقتله بجاهه ^{فان}
 إذا كان ذلك بلا خلاف ويلزم غيره كفاية قبل الخطاء وانظروا بعد العجز عن العتق حرم شهرين متتابعين
 بلا خلاف بل على الإجماع في كلامهم ^{في} المسألة والأشهر الإظهار على صوم شهر وليس عليه صفة ولا عتق
 خلاف الجماعة فكان عليه شهرين ثم إن الثاني مع هذا ليس له بد من صفاها المتفرق منلغة وعرفاً فاذ صام الحق
 شهرين من الشاغل ولو يوماً أتم إجماعاً والأكثر جواز التفرق بعد ذلك احتياطاً لحلفه فإجماعاً عن إعيان
 الصيام فيما تم وفي الاشتداد الغنية الإجماع وهو أحوط وأدعى ويقتضى التسامع عتق شهرين في الشهر الواحد
 كعتق العبد والصادر قولان أشهرها وأظهرها ذلك ولو أخطأ قبل ذلك ولو بعد تمام الشهر الأول أو اليوم الرابع
 عشر في التفرق الإجماعاً واجتماعاً وحكم الإخذ في الصيام في الزمان الذي لا يحصل مع التسامع ولو كان ما أمراً
 بعده بلا خلاف ولا يجوز له أن يتبدل ما لا يعلم قبله إذا كان عدم السلامة نفعاً شرعياً كاعتق وانقاس
 والإقرار والموتى واعتبر فيجب مع بلا خلاف وكذا الحكم في عتق ذكر من الاعتذار بالارضة في الإنشاء
 بغير اختيار مع عدم العلم بالعتق لأنه مع بكونه ترك التسامع كالحق وليس ذلك شرطاً لاعتق
 إلا إذا اعتادته فيما زاد عن شهرين فيعتق مع احتمال عدم مسلمة ولكن الأحوط مراعات الاستثناء ولا
 كذا القاس ولا يجوز للمالك الإتياء بزمان فقطع بعدم السلامة منه فيه وإذا ابتدأت بالصوم في زمان
 لا يقبل جلدته جاز وإن احتمل ولا يفي وجوب المبادأة بعد زوال العتق ومن يقول بالعدم ضعيف
 والمولد بالرجوع منها هو الشرطي مع توقفه للتتابع عليه والآل فالشرط لا دليل عليه ^{في} الإطعام
 فيعتق في الكفاية المرتبة مع العجز عن الصيام بالموتى المانع منه وما حصل بمسقة مثلية وإن كان
 يروى وما خفي من زيادة وهو ذلك لا الصيام الإجماع فقهه الأقامة بحيث انتقل العتق إليه بتغيير فيه
 بين التسليم إلى المصدق وبين أن يكون بلا خلاف وفي الأول ففي مقدمه ما يجب إطعام العتق به أو أن
 أشهرها وانظرها أنه يعطى لكل واحد من قبله من مع الفقة ومقدمه الضمير في الثاني الشيخ في طويعه
 وتعد ابن حزم وهو أحوط ويجب أن يزيد على الفقة مائة غنطمة وخبر أن توقف عليه واجباً

وفي الثاني قد علمنا الاثر الاظهر بالاشباع ولو لم يكن على بطون الحيوانية ولا يجوز عطاؤه لما دون العبد بل قد علمنا
 ولا يجوز انكاره عليه بل قد علمنا العبد في الكفاية الواحدة مع الحق من تمام الوفاء بلا خلاف وهو يجوز مع الوفاء
 انما العبد في البلد مع هذه الاوصاف التي هي في قولنا ان اشهرها واظهرها ذلك بل لم اقف فيه على خلافه في الثاني
 بالواحدة عن المتعدد لجواز التكرار فيها بقدرها بلا خلاف والواجب في الجنين بطعم ما يليق بقوته
 وفاقا لجماعة خلافه في ذلك بالمتن على ما مدعيه عليه لولا ان لا بأس به الا في الاقتصار على طعام
 للمؤمن لخطئه والشبهة كما في الصحيح وغيره ويجب ان يفيهم اليه ادا ما لا يجب وفاقا لما ذكرناه ان كانت
 الوجوب كما عن المفسر الذي يوجب حوط والمزاد بالادام ما جرت العادة باكله مع الخبر ما يليق كما لا بأس بها
 كالجنين والتم وهو مختلف عجب الجنين ففاسد ولا بد من عطفه على اللحم واسطة تحت الزيت وادناه
 الملح ولا يجب اطعام الصغار اذا كانوا منفردين بجد الشئين بل خلافه ويجوز اطعامهم اذا كانوا منفردين
 مع الكبار كما على الشيخ في طوافنا على خلافه في قوله انهم لا يصحح المسوى بينهم وبين الكبار
 لا بد ظاهرا من صحة التسليم لا الاشباع ولا خلاف فيها كما في ذلك وغيره مع ان في الحق لا يجوز اطعام الصغير
 في كفارة الجنين ولكن صغيرين بكبر وهو مطلق لصرفه الاضطرار والاجتماع الا انهم حملوه على الاول
 فقالوا ولو اضطرر والحبب الاثنان بواحد جمعا وهو من الان العمل باطلاق الموقوف احوط واولي
 فيجد الصغير ان يكبر مطا وفاقا لابن حمزة وهو ظاهر اطلاق الاستسكان والصدوق في المقنع لكن
 في كفارة ولوجبتين مع الكبار واليمين خاصة وظاهرهما كالموتة وغيرها جواز اطعام الصغار فيما عداها
 وانهم كما انكبار لكن الاطلاق في احوط واولي وهو مضمحل اطعام الصغار مطلقا كما عليه المفسر وان كان
 نادرا كما سأل كفى الفقير فبان مع القدرة ونسب مع القدرة ^{في كفارة الجنين} والشيخ وجماعة في رواية
 صحيحة بل بآيات مستفيضة في كفارة الجنين واليمين ^{في كفارة الجنين} وهو من تأخر ولكن الاول احوط واولي
 منه القول بالثوابين مطا على جماعة من الفقهاء والخبر من الكسوة ما يحصل به ستر العورة مع صدق الكسوة عليه
 كالحجبة والقيصر السري له وان اختلف والفقهاء بلا خلاف ولا اشكال الا في السري له في اشكال وهو باقون
 وقا على الاصح هنا جواز اطعام الكسوة الصغار مطا ويجب الجديد خلافا كان او مضيقا ويجوز في غير ذلك

ولا يفتحقا وهو لا يجوز بان وجب ما اعتد به لا العطف والكتان والصوف والحرير الخ والحق المشاف
 العوا وودن المشافى والكبار والعزير واجلدا المختارين واقترب والثلثان اعيد لهما وكفارة الاثني عشر
 كفارة الجنين بلا خلاف ^{الشيخ} من جنس من العتق فدخل في الصيام ثم فكأن من العتق لم يوفى العود وان كان افضل
 في الاثر الاظهر وكذا الحكم فيمن جاز عن الصيام واخذ في الاطعام فقد عليه بعد ذلك ولا خلاف في هذا وفي
 القول بصوم جزء من اليوم ولو خطئة وبسليم مذكرا اخذ في كل الطعام في الاطعام ^{الشيخ} من وجب عليه
 صوم شهرين متتابعين في ذلك او كفارة موشة كانت او غير ذلك ما يقتضيه مطلق البيان والاولى في غيرهما
 صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر صدق من كل يوم بمقدار طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه كما عن
 الشيخ وجماعة والوجود التعديل بين الظهار والظهار في كفارة الجنين في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 الجنين من افعال الثلث وفاقا لجماعة في اشكال في ثمانية فختل في ياقية بذل صوم الثمانية عشر المقدف
 بما يطبق كما هو ظاهر الكلي والشيخ في التعديل بين الصدوقين وجاز من المتأخرين وفيه في الفداء وجوب
 الاثنان بالمسكن من الصوم وان تجاوزوا الثمانية عشر فلو تمكن الشهران متفرقين وجب بعد ما في الثمانية عشر
 كما على الفاضل في الحد قوله في السنة وان لم يمكنه شيئا فلا شيء عليه صدق بمن كفى والاستغفار مع
 الجنين اذا لم تقدر ما يدل عليه ما يدل ولا في الاثني عشر الاستغفار في ثمانية فاقدر به بد الشئ الصحيح وفيه
 فدية في ادائها وصحة المظاهرة التي يجب ما يكفر والذين المثلث لدية عن عارضة فاصرا الجنين من الاستغفار
 مرة واحدة بالنية عن الكفارة مضانا الى السقط الدائم من اهل العزم على عدم العود ان كان من ذنب
 وفي وجوب الكفارة مع عقبة الفداء وجهان ثم في وجوب التسامح في الثمانية عشر في احوطها في الثمانية
 ذلك ^{في كفارة الجنين} في المكافاة بلوغه وكان العمل والاثبات وسية العترة في جميع افعالها ولو كان اطعاما او كسوة
 والتعجيل لسبب الذي يكفر به سواء تقدمت الكفارة في ذمة ام لا وسواء تعافى من الجنين ام لا كما يقتضيه اطلاق
 نحو البقرة وصريحه بجواز الاحباب وقيل يشكل بان مع اتقا دهائه ذمة الاشراك فيجنى نية عات في ذمة لا
 بأس به ولو قد مات ذمة مع اتحاد نوع سبب كفا في يومين من شهر رمضان فاعتذر به في كفارة لا يجب
 فيه نية الجنين اجماعا كما في قس ولواختلفت اسياب توجه الجنين وان اتفق مع هذا الكفارة ولو ثبت في نوع

ما في ذمة اجزاء الاطلاق عن الكفاية كما يجزئها عن كفاية بين كفاية ونحوه ولا يخرج ذلك في الاول
فان لا بد من تبيين نية التكثير كما لا يخرج الحق مطلقا في الثاني بدون قصد ما في الذمة ^{كناية} ^{اللعن} هو
لغة المبالغة المطلقة او فقال بين اللعن او جمع له وهو الطرد والاجرة معاد من الخير والاسم الملقب وشيئا
الغاية بين الزوجين بكل خصوصية انما له حقا ونفى وله عند الحاكم والظاهرة في امور اربعة ^{الاول}
الجنب وهو امران الاول قذف الزوجة المحض الحسنيها بالزنا ولو دبرها على الاظهر الاشتهار في الاختصاص والفسية
الاجماع وقيل بالاختصاص بسبب في الثاني وفي المختار وانما يكون ميبا مع دعوى المشاهدة وعدم التيقن في الاستدلال
في الاستدلال والفسية والاجماع وكل منهما في احدهما حلقا فالخلاف في الثاني وشبهة الثاني في الاول فلم يثبت بل كفى
بالعلم ولو بالقرائن ولا يثبت السوان لو قد قضا عدة بآنية وثبت لو قد قضا عدة بوجبة اجماعا كما في الفسقة الثانية
التكثير ولديها فريضة من يمين بمطهر شرع لو لا لعنة كان يولد بفساد شهر فضا دعوى وطية هاتكون ذنبا لو لا
منه وجه موطوء له بالعقد لا يتم ما لم يتجاوز اثنى عشر حمل وكذا لو انكره بعد قضاها ولم تنزع او بعد ان تنزع
وولدت لا يلحق بفساد وحده الثاني فاذا ولد بدمية الشرايط اثنى عشر لعان فافترق الحاج المانع ^{اعنا}
هو بالولادة معها ولا يجوز له الرضا مع العلم بانها لم تنزع وعده يجب الحاقه بنفسه كما لا يجب
نفيه عنه مع العلم به بل خلاف في سبيل من ذلك ^{الثاني} في الشرايط لعنة اللعان ويعتبر الملعون وكذا اللان ^{عنه}
البلوغ والعقل فلا عيب بلعان البهي والخوف اجماعا وفي اعتبار الاسلام فيها ملا يقبح لعان الكافر ولا الكافرا
فان اشبهها واشهرها اجزاء خلافا لا سكا في فاعتره مطر والحلية فاعتره القذف خاصة وكذا الملعون نفى حصة لعنة
فان كان الاشبه الاشهر الهبة خلافا للغير والى ملا يقبح مطر والحلية فاعتره القذف خاصة وكذا الملعون نفى حصة لعنة
القيم والخير ولو قد قضاها بما يجب اللعان من ميبا بالناسع دعوى المشاهدة وعدم البينة حوت عليه موبدا من
غير خلاف والاستدلال في قضاها مع الامرين او اثنان وكذا الاول في الاثني وقام الكلام في المسئلة قد مضى في الملاح
وان يكون عقدها دائما فلا يجوز لعان المجتمع بها مطلقا عن الاشهر الاثني كما مضى في وعدها للملحول بها ولو دبرها
فان كان والمراد فيه المستفظة ان لا يقع قبله مطر وهو الاشهر الاثني وفي قذف والفسية والاجماع والعقود الثانية
لعدم اعتبار مطر اختار الفاضل في عدة وقال ثلث وهو الحق بشئونه الى اللعان بدون الدخول بالقذف دون

نحو

نحو الولد ومثوره كثير من المتأخرين وهو ضعيف ويثبت اللعان بين المحرم وذو جسد المملوكة عند الاشهر الاثني وفيه قضا
بل ومايات مانع لكنها ما بين ضعيفة السند والدلالة لا تمنع ذلك عقلة لنحو هذه القضية وفيها ايضا قول ثالث بالرد
بين لعان القذف والثالث ونفى الولد فالاول والثاني المحرم ويصح لعان المحاملة في القذف مطر ونفى الولد بشرط
تحقق الحمل في الاثني ذلك لان مقام عليها لحد لازم بان يكون الاقرار حتى يقع الحمل فقبل لا يثبت حتى يقع دية
مع ضعفها هو كذا في ارادة عدم اقامة الحد فانه لا خلاف فيه او صورة نفى الولد مع الاختصاص في الحمل
في الكيفية والكلام الذي يتحقق به اللعان وهو ان يشهد الرجل او لا ارجاء بالله لمن الصادقين فيها وما حاشية
جاري به فيقول استشهد بالله اني لعن الصادقين فيان يثبتها بين الزنا وان نفى الولد زاد وان هذا لو لم يكن
الزنا وان نفى الولد زاد وان هذا لو لم يكن من ناوليس حتى كذا عيسى في التحريم وزاد الله لو قضاها لحدها لم يكن
ويشكل فيما لو كان اللعان لنفي الولد خاصة من غير قذف فانه لا يلزم استناده الى الزنا يجوز المشبهة
فيصير ان يكفى بقوله اثنان الصادقين في نفى الولد المعين ثم يقول بعد شهادة ارجاءك ان لعنت الله
عليه نقول بعد عليه حذرا لا يخرج لعان بقاء المتكلم ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا او نفى الولد
كما ذكر في الشهادات ثم تشهد المرأة بعد فرغ من الشهادة والفسية ارجاء اثنان الكاذبين فيما رماها
بدين الزنا ثم نقول ان لعنت الله تعالى عليها ان كان من الصادقين فيه مقصود بذلك في كل من القذف
ونفى الولد ولا يحتاج الى اتم واعى كفاية الزوج ان نفى الولد والواجب في المطلق بالشهادة هو الوجه المذكور
فيها فلو بدلت عتقاها كحلفت او اقسم او شهدت او ابدل الجلالة فجوزها من اسماء سجادة او ابدل اللعن
فالعقب والصدق والكذب مجرأ دائما وحذف لام التاكيد او علقته فحين كقولها الخ صادق وعرف ذلك
من التغيير لم يقع وان بدله الرجل باللفظ ثم الولد على ان يثبت المذكور فلو قد ثبت المرأة لم يقع وان يثبتها
وعلى ما عجزها عن ان يمنع المشاركة اما بالذكر لا سيما او بوضع بنتها بما عجزها او بجوارها او بالاشارة اليها
كانت حاضرة وان يكون الاثني بجميع ما ذكر باللفظ العربي الصحيح مع القدرة والا فيجوز بعدد ما عجزت
تلفظوا احد اجزاء غير من العادات من غير ترجيح ولا عيب في ترتيب المذكور كذا يجب في الالة بين الكلمات فلو
ترقى بما عجزها فضلا وكلمة فخللا لم يطل وان يكون كل منهما قاضيا على ايراد الشهادة والنسب على الاظهر الاشهر

خلافا لجماعة فاما وجوب قيام كالعقد فلفظ وان حبس الآخر ويستحب ان يجلس على كمر مستديرا القبلة ويستمرها
مستقبلا من جهته ثم ان يقع الرجل من عيشة الحلة عن مثاله وان حبس من ليع القنان ولو ارجع بعد
سقوط الزنا من ايمان البلد وخطا له وفعطى الزميل بعد الشهادة قبل المنة قبل ذكر العقب وقوله
نعم فيقول ان عذاب الاخرة استغنى عن عذاب الدنيا وقيل عليها ان الذين يشركون بعد الله واجابهم ثمانا قليلا الاية
وان النعم والعقب لفظين يوجبان ذلك لو كانا كاذبين ولا كذب في الشرط وقوله بين يدي الامام عليهم السلام او قابلهما
او العمام وخيل من يراه في الدنيا ^{الزوج} في الاحكام وهي اربعة يتعلق في الوقت وجوب العقد على الزوج
لا لا يجزيه وبلقاء سقوط عنه وبه يقر من الاجتهاد وثبت الزعم على الملة مطاوعة لما ان اقرت بالزنا او انكثت
لان العاقبة في حكم البينة ومع لفظها يترب سقوطه على عقد عينا وانقضاء الولد من الرجل ودونها ان كان اللعان
لغيره لا مطاوعة وعرضه على مطاوعة ولو نكح الزوج عن اللعان او اقرت بالعتق ان كان اللعان لا مطاوعة
ولم ينقض عن الولد مطاوعة لو اقرت بالولد في انشاء اللعان عني ونزولها عليه اي على الاب اللعان كان اللعان
الاسقاط ولو كان في الولد يخرج عن العقد بغيره الشهادة فلا جد بلا خلاف ولو كان الاعراف بعد اللعان
متمما لا يعود العمل على بطلان الولد ووسد الولد ولم يوشد الاب ولا من يترب به وقت الام ومن يترب هالكا با حيا
وبان ما يتعلق به ليش مطاوعة في كتاب الاعراف انشاء استعاضة وفي سقوط المحدثات روايات اشهرها استعاضة
والرواية الثانية على محل المقيد وجاءت في الانشاء والاجماع ولا يرد الا لا ولو اخطى ولو اقرت المرأة بالزنا
بعد اللعان لم يثبت الحد بغيره اجماعا الا ان تقرأ بها فيجب عقابا لاكثر من ثوبه ومن المصنف هنا وفي مع والفاضل
في بعض من ساقه ليعوميا بالسقوط والنبوت والاكثر على الاول والعدم احوط وللشبهة الذللة
الرجل امره فادعت الحفل مستدركا فان كان بعد انقضاء مدة الزوج عني بطلان الولد ولم ينقض الا باللعان اجماعا
وان كان بعد الاتفاق على العقد انتهى لعان وان كان بعد الاختلاف فيه فادعت الزوجة وانكح الزوج فان
انقضت بينة عني انه اقر عليها الشر لا عني وبات منه فعلها كذا وقاما للهاية بغيره رواية صحيحة وهون
على ابن جعفر من اقر عليها بغيره خلافا للحق واكثرها خوي وخارده المقتضى الامون وهو جوابا لبيان المانزوج وقاما
الولد عنه بغيره والزوج منظر لها ولعلها اقرت وقاله الهامة بعد ذلك وان لم تقم بينة لزمه خفض المهر

ما مائة سوط ولا انكسار في حكم الاول ولكن في اجاب العقد استكنا لا مخالفة الاصول السليمة من المعاد
في مظهر فنية اقرت عليها ^{الزوج} اذا نقضها فامتنعت قبل صدق اللعان منها فله الميراث وعليه العقد ما اقرت
بب العقد الفعلي لكانت السقوط وقاما لاكثر وفي حيز اللعان مع الاستطاعة العقد في لان الاكثر في الاول
والعقد ظاهر كلفا الزمانات قبل الحاش ولوامت بعده فينبغي القطع بسقوط العقد بغيره وفي رواية الميراث
عبد الله عليه السلام ان قام رجل من اهلها ساقا فلامت فله ميراث له وان اقر احد من اولادها ان اقرت مقاما
اخذ الميراث ونحوه اقرت اقرت وعللها بما جاز من القدما ومثل لا ينقض الا بغير اللعان وان حوزناه لا ينقض
الحق لا سقره بالوثق فله من بعد اللعان المقتضى والروايات ضعيفا السند لا سقره ان يخص الاصول ولعله
اقرت ^{الزوج} الحق هو لغة العلوي وشرا في حكمه فليس الحاركة الاقرت او بعض من الرق وفصل
عظيم وثان بجهنم في النبوي من استوفى الى ان يعلق بغيره بعض من النار والظفر هذا الكتاب
يقع في امره بيان متعلق الرق ومن يجوز استرقاقه قبان اسباب الازالة اما الرق فيقتضي بطلان عني
الانكح دون اهل العقد الملتزمين بشرطها ولو اخطوا الشرط عليها حان عنيكم والميراث باهل الزوج من غير زنا اهم
ان ان يطلقوا اهل الزوج وانما جازعوا لم يثبت لها ولو اخطوا في العقد اهل الزوج وعان ملككم ما لو اقرت في
حيز استرقاقا لعني بين ان ينصوا العني للمسلم او يكونوا تحت حكم الاسلام وقوله كالفان تحت حكم المسلمين
من عني كذا الاوثان والبيان والعلة وغيرهم ويحققون فيهم في الرق بغير الاستيلاء عليهم سواء وقع بالنقض
او بعد وجوب البقية والاختلاف في كان المولى مسلما او كافرا ويجوز شراؤهم من العتية وان كان الامام عليه السلام
فيها من وعنه فذكره ^{الزوج} لا يوجب اوج حصته غير الامام من العتية ومن اقرت فبالبقية كونه ختانا وهو
حصته من زنا بغيره فمقل حكم بريقته من عدم العلم من اقراره بغيره وادعى في الاموات ثم ادعى الحرية
لم يقبل منه وهو الا بينة ولا يملك الرجل ولا المرأة احدا الا بغيره وان اخطوا او الاولاد وان غلبوا فله الا على
الرجل خاصة بغيره دون المرأة ذوات المهر من النكاح كالغاية والقدرة والعتية فيها وبنت الاخر وينعقد
جميع مولاة بغيره للملك والمولاة بالملك المستحق المقتضى فيروا فاما الميراث صل الملك فيحقق في جميع
ومن ثمة يثبت على الحق المخرج ط بالملك اتفاقا وعلى بغيره اقرت من النكاح والنكاح عني لهية

نفسا كذا كذا...
فقد واثان...
وان علوا...
الرب...
بالفعل...
الثقة...
حق...
الحق...
كقوله...
ولا...
ولا...
الشرط...
بمن...
وهو...
حظ...
اذا...
فحق...
الاصل...
ولا...
فلا...

الوجه...
في...
سند...
الحق...
وفا...
تردد...
قال...
بل...
ولم...
ولشرط...
قولان...
باقية...
بوجه...
استحقاق...
تقتصر...
وان...
على...
سبع...
وقد...
لا...
ام...

بقا معا بل خلاف النص والخلق قد يتصل بغيره في ولادتهما على القاب واما كذا في الاكثر والظاهر وفيه احوط
 بالصورة الثانية فالمراد الفرق بين هذه المسئلة وسابقتها ان ما موصولة تتم غلاف لفظة ملوك فانها
 تكرر في شياق الاثبات لا عوم لها ولو كان المنذور في الاو في اول ما يملكه في الثانية اول مولود قلده انعكس
 الحكم فبني نظري بل الفارق هو النص او عن بعض مما يملكه بقل له على العتق مما يملك فقال نعم لم يتحقق عليه في
 غنى الاموال من سبقه للوفى واطلاقه وان شمل المظاهر فكن يعبه بها من شاء من الواقع وحسب الامر
 والافق الظاهر الحكم عليه بغير اجماع تبعا لظاهر الاقول ^{١٤} لو لم يمتنع ان كان في طيها في حيث
 من ملكه لم تخلص اليه بل في طيها ولم يلزمه عتقا وان عادت اليه عليك مستاضع في الاشهر الاخرى هذا اذا
 اطلق الوصي اما الوصي ولو بالقبض حيث يملك الوصي في ملكه لم يتعد اليه في قولنا وهذا هو الذي قد عتق
 المخرجة الامه والما قبلين بغير الوصي ^{١٥} لو لم يمتنع ان كان في ملكه عتق من كان له ملكه سنة اشهر
 فماعد النص وظاهر عدم الحكم لكل ملوك في ذكوا وان في الشياخ في ذمة الصدقة حال قديم والافضل
 به واداء كل عزم قديم ثم ان هذا اذا مضى على بعض مما يملكه المذوبة اما لم يمتنع بل قهر ملك جميعهم
 عتاق عتق او لهم غلظا اعداد ففقدوا وبطلان الذمة وجان في الحق لوانفق ملك الجميع دفعة وفي
 اعتناقهم اجمع او بطلان لعتق الوصف الوجان والاقوى الوجوع فيما لم يساعده الاجماع والنص الى الورى ان كان
 والا فلو بطلان انذما ^{١٦} مال العبد للعتق لولا مطلقا وان علم به ولم يشترطه طه واما لظن وقيل ان لم يعلم
 الحق به او بال قول وان علم ولم يشترطه طه العبد والافضل الاكثر واعدا طه وان كان العبد لا ينجح في نظر
 اذا عتق بغير عتق ولم يعين او عين وجعل استخرج الثلث بالقرعة بان يكتب اجماع العبد فان اخرج به عتق بكت
 الواحدة والا فخرج رقعتان وبجود كتابة القرية في رقعة والقرعة في رقعتين ويخرج في اسماهم او يكتب سنة دفاع
 باجماع السنة ويخرج في اسماهم واحدة واحدة في القرية والقرعة الى ان يستوفى المطلوب ويكتب في اثنين
 حرية وفي اربعة رقة ثم يخرج في واحد واحد الى ان يستوفيه وهذا الوجه العدل لان جميع الاثنين في حكم
 واحد يخرج من اخر فاما في القرية والقرعة من الممكن فخرج احدها دون الاخر ثم ان تاروا عتق او فدية او فسخا
 مع اسكان التديل لثلاثا فله طه وان اعتلقت القرية ولم يكن التجديد عدد او فدية بل هذا خاصة في حق جميع

اعتبار القرية

اعتبار القرية او العدد وجان وعلل ظهورها الاول وثالثا لاكثر ^{١٧} اعتق بالقرية وهو اتفاق بعض الموالين لعتق
 بعض شرط خاصة في اثنى شققا بكترا اثنين او حتى اواحدة وان قد عتق عليه كله وان لم يكت سوله
 على الاظهار الاشهر ولو كان له ابي للعتق شرك في العبد الذي اعتق ففقدت قيم عليه فبني اي نصب الشريك
 ان كان المولى المقتق موسرا بان يملك زيادة عما يكتفي في الدين من دائره وخادمه ودائره وشياخه لا يقتضها له
 كنية وكيفية وقوت له وجه يوم له ولها في اوسع فدية نصيب الشريك في دفع اليد بغير سواء وقد يفتى
 الاضطر بالشريك اسم الاعلى الاشهر الاخرى وسع العبد في ذلك باقية ان كان المولى المقتق مفسرا بلا حلف
 ان لم يعقد الاضطر بل القرية خاصة وكذا جاز فدية عند لاكثر وحكي لمرتضى عقد الاجماع وقيل ان قصد
 بعقده الاضطر على الشريك فكله ان كان موسرا وبطل المقتق ان كان مفسرا فان قصد القرية خاصة لم
 يلزمه فكله وان استحب وسع العبد في حصية شريكه وان امتنع العبد في البيع ولم يكن قادرا عليه استقر
 ملك الشريك في حصة والقابل للشيخ في يد والقاب فالاول اظهر ثم في الحغار في وقت الاتفاق في الاظهار
 اشرف الاداء القيمة وثالثا لاكثر وفي ظاهر المرتضى الاجماع وظاهر بعض النجاش وكثير من القدماء انما
 الشرا حقيقة الاثبات في ان المولى اداء القيمة لا حقيقة ثم ظاهرا ايضا اعتبار الاعناق ثانيا
 بعد الشرا ونحوه مباني كثير من القدماء ولكن ظاهرا ما حوى الاصحاب الاتفاق في الاتفاق في الشرا
 اداء القيمة وهو الظاهر ايضا من مباني كثير من القدماء وفي ظاهر المرتضى الاجماع في شرا من الاجماع
 في النص ونحوه الى الاتفاق ولو احيط بالظاهر كان احوط واذا اعتق

الحق المولى استأخرا له برتحة والكل يعلم ولو استثنى رتبة رتبة التكليف وانما به جازة من القدماء
 وفيه ضعف السند والموافق للعادة اشكال متشابه عدم انفصاله عن معتقد مع استثنائه عن معتقد كونه
 جنلا ومن منه على انه لا يظهر كانه في البيع تكليف في بيعه شيئا اليه مع ان الأصل عدمها ولذا اختار للشيخ
 وتمامه المتأخرين في خلافة وهو في غاية القوة واما الحق بالوفاة فيكون له فضل ما هو في الجرام
 وتكامل المولى العبد به بقطع النفقة او لسانه ان اذ يبرأ او ينفق عليه او نحو ذلك فلا خلاف في الا
 قلين وعلى الاظهر الاظهر في الثالث والحق انما بالوفاة في النكاح في حصول النكاح فمما الاتفاق
 والوفاة ولا بالاباء به وبالجملة في حصل احد هذه الاسباب فيكون في المولى ان ينفق وهو كما مر
 وكذا ينبغي في الواسم العبد في ما يتركب سابقا على مولاه وخروج ابنا قبل كافي النكاح عليه
 الاجتماع وكذا اذا لم يخرج عند الترخيص وللشهر وعقله وكذا ان كان العبد وانما اقرب منه والمحال ان
 لا اوارت له مفرق رعت فبمنه الى المولى او غيره من الميراث انشاء الله تعالى **كتاب النكاح**
 التدبير في المكاتب والاسبيلا **باب التدبير** وهو عايق العتق على الوفاة مع ما في الجملة
 فانظر الصريح ان حر بعد وفاه في ذمت فانت حر او عتق او موقوف او نحو ذلك وفي وقته
 بانك مدين او مدينك بمقتضى احوال قوتها النوع الا ان يكون التدبير ظاهر في معناه فهو
 عند كل احد يقع به كما يقع معك كما يقع مفيد كقولنا فانت في مفرق هذا ومفرق هذا او سبقي هذا و
 فماتت ونحو ذلك في قولهم في ذمتك او لا طلاقا وبعض النصوص بانها تعلية على شرط او
 جعلة فلهذا لا يشترط ان يكون ولا بد فيه من انفصال التدبير والنية بالاجابة فلا يقع من السامع
 والخاف ان الشايم ولا حكم بعبارة العتق مع ولا يجوز ولا التكرار ولا يخرج الجاء المصداق
 هو الجاء الذي لا انفصال له بالاجابة ولا في الصبي في العشرة الا في شرط القربة من ربه واختلاف
 ولا يملك لا بشرط ولا في المرفق عليه الاجل والمدي باق على ملك المولى قبل الوفاة قبل التصرف
 فيه بالاستخدام والوطى والبيع ونحو ذلك من وجوه التصرفات ولو حمله المدين من حقها
 فكما لم يطل بطلبها بل اجتمع لا ينفصل عنها بعد ما ابيان التدبير والاستيلاء ويقتضى

26
 27

من الثالث اقل نسبة فان لم ينف الثالث فهو اليه الثاني ولو حملت من غير هذا التدبير جلا
يدخل في ملك المولى الاول مدبر كغيرها فلا خلاف في الاول بين المحدثين بها شرعا
كالاولين منها بوقتها وشيخ غيرهم كالتولين من ذنا الاختلاف في الاول والاولين وعلى انك
في الأخير والا حوط تدبيرهم على هذه ولو رجع المولى في تدبيرها جاز لا خلاف في ذلك
قولا آخر يجوز الرجوع للغير واخرين وهو ضعيف مخالف للاصل والنقض الصحيح ولو اريد
العبد المدبر من مملوكه ولما عليه كهم حوله كان ولده مدبر كغيره لا خلاف في اوصاف
الاولى لام قبل المولى لم يطل التدبير الاولاد واعتقد بعد المولى من ثلثه ولو قصر ثلث
عن قيمتهم سوا ايضا بقي منهم لا من لو انم التدبير كما ياتي ولو وبرا لا يجل في عيال
لم يبر التدبير الى ولدها علم حين تدبيرها بجباها ام لا على الاشهر الا هو في ذلك
رعايته حسنة على بها الشيخ وجماعة انه ان علم بجباها جباها بغيرها ان كان لا يعلم
فحور في معموله على ما اذا كان هذا فمزيد من عرفه وعادة على اربعة تدبيرها حلها
ويتبر التدبير جواز التصرف في المخرج غير موقوف على نفسه وعلى الكيفية واختياره
الفضل الى ايقاعه وفي صحته التدبير عن الكافر في دو واختلاف والا قرب ما في
التقوى من التفصيل والتدبير وصعدا فبمنها لهما يرجع في المولى من شاء اجماعا ولا خلاف
ان يثبت لهما لا عينها ولدا لا يثبت عقد بعد الموت الى صفة اخرى انفا فلو رجع قولها
قال رجعت او بطلت او قصرت او نحو ذلك صح الرجوع قطعا فلا كان وكذا لو رجع فلا كان
بامه او بعد او قرة او وصية وان لم يقض لم يقبل في الرجوع ايضا ان خرج بقصد الرجوع
به او يكون به متعلقا الرقبة وان لم يخرج يكون متعلقا بالتفصيل من رجوعها بلا
خلاف في شيء من ذلك اما الجماع او وصية دون تصريح باحد الاخرين ففي صحته وبطلان
التدبير بهما قولان احدهما انه جاز ان يطل التدبير وهو لا يشترط في ذلك

والتدبير

والتدبير المرفوع والشيخ عليه الاجماع والتدبير الاختصاص لا يطل ويقتضي البيع في حرمته دون رقبة
على المولى وجها آخر وفي المسئلة انما لما حصر كسابقا في القصد والتدبير في جرح الموت
المولى من ثلثه فان لم ينف الثالث فهو من ثلثه فان كان كافر اجماعا يقتضي منهم من يحمله ويرى با
لا دلة لا اول الترتيب ولو جهل استخرج بالقرعة هذا اذا كان معلقا على موت المولى متبعا به فوعلة
على موت غيره وعلة بغيره ومات في حق المولى وصحة اعظم على الموقوف القول يكون مخرات الميراث
من الاول لم يغير من الثالث ولومات المعلق على وفاته بعد موت المولى خاصة احق منه بغيره وقلة
المخرج للخرات من الثالث فهو من الثالث كما لو معلق على وفاته ولو كان واجبا بغيره وشبهه حال الوفاة
او علم فهو من الاول لم كان التدبير بغيره الله علقه على علمي بعدى ونحوه والله على ان
ادبر عبيدي لان المرفوع من مثل هذا التدبير التام الحرة لا يبر والعبيد على التقديرين من لا يخرج
بالثدبر من الملكية فهو له استخدام وطواه اركان جارية لم لا يجوز نقله من ملكه قطعا وفي
فصل جواثم ولو صنف الكفاية مع العلم الامع النسيان وفي الجاهل وجهان والذين يعاقب منها
من الوصايا بالاجابة والمقدمة عليه لفظا والعطاء بالحرية مطلقا مقدم على التدبير المتبع برسول
كان ما كان فذكرنا بقا على التدبير او متاخرا عنه فان استوعب التركة بطل التدبير على
الاشهر الاظهر ولكنه فيه ولا يبر بل دولتيان محتوتان بالتفصيل بغير سبق الدين على التدبير
فلا اقل تاحض عنه فلا يسيل للادان عليه وقد عمل بها الشيخ في نهايته والقاضي ولكنه هامه
غير مقادير لادلة الحشر من رجوع غيره وبطل التدبير اما في العتق ذكرى كان او في
ولو ولد لجال ابا من اولاد من امه بسنده او غيره حيث يلحق بالولاد حرة بالتبعية فمقتضى
كان اولاده امة او مثله لا خلا في قوله حال المقترة احدا ولدا له قبله فان يحكم بقاؤه
تدبيرهم والاشيخ علم بطلان تدبيرهم الا باق انفسهم ولو جعل خد من عبيده لغيرهم فاعو
من بعد وفاته لم يخرج على الاصح الا انها اعتمادا على الرواية المعتبرة ولو باق الدين في
المسئلة لم يطل تدبيره وصار حق باوفات ولا يسيل لاحد عليه ولا يشترط اكله لها في الرجوع

الأولاد اختاروا لا يمتنعوا أبويهم في التفرقة حيث يعودون فيها **الثاني** يجب على المولى عاقبة
 مشرفها كان أو مطر من الزحف **الزحف** عليه ولو لم يكن **والجانب** عليه **الاستحباب** عاقبة
 تبعها على الأشهر الأقوى وفي فاء الاجتماع وفي المسئلة **أقول** أخوها **الاستحباب** والألا
 يملك الميراث المترتب عليه الأحكام خاصة وهو يخفف بعباقرة امتداد حملها فيه ملك
 بما يكون مبدأ اشتراكي ولو مضى لا يعلق الزحف التي هي الأصل ولا الأمه المولى فيه
 وأز ولد حر وأملكها على الأشهر الأقوى **وغرظ** **أقول** لا يجمع ولا بالطفه ففأذا كثر
 ولا يشترط الوطى بل يكفي اتصال الصلوق منه ولا أحد المولى ولا يرب فيه مع عرف من الحر
 كالقوم والمريض وأما مع أصليته بزوج الأم من الغير مع العلم بالفرق أو بالانفصال
 إذا لمنا بسلام المتوعد ملكها فلا استيلاء على الأقوى وفيه طرح فأنتم
 بجرمة الولد ولا يخفى بوطى المكاتب امتد قبل الحكم بقصد فليشترى المولى من المولى
 عتق صارت أم ولد وليس لها قبل عتق وعقده ولا بوطى العبد امتد التي ملكها
 مولاة فلتأبى المولى المستولدة مولاة يجوز استخدامها وطولها بالملك ومن صحتها
 ولو يغير رضا وأجازتها وعقدها ولكن **لا يجوز** بيعها مادام ولدها حيا **الذي** عندها
 رقبته إذا كان دينا على المولى ولا جهر بقضاء له غيرها فيكون دينا كان مولاها حيا
 على الأشهر الأقوى والخو بعض بالجواز في مفرق من العباد وهو واضح من كثيره وفي كثير
 منها نظر فيما في مقابلة النص المتعبه وان مات الولد جاز بيعها لم اتفاقا إذا لم يخلف
 ولدها ولد ولو خلف ففي كون حكمه فلا يجوز بيعها معارض وجهان بل قبل قول من خيره
 بموت المولى من نصيب ولدها من التركة لأنها خاصة ولا من أصلها اتفاقا ولو لم
 يخلف المولى الميت تركه ساهما وكان له ولد سواء اعتق من نصيب ولدها وسقط
 فيما بقي من قيمتها كاعتبار ملك ولدها من غير الأولاد لأن معتقها عليه قهرى
 ولا يدرى عليه على الأشهر الأقوى وفي رواية موثقة عمل بها الشيخ في نهاسه انه يقوم

على ولدها

على ولدها **الزحف** المولى وعليه دين وكان الولد عوسا فانه كان صغيرا بوضعه وفي قسرة
 من القفا ومرة لأدلة الخشاع مع أن الدين فيها مطلق فبقية الشيخ بخلافه ففي الما لقسرة
 شاذة وفي رواية محمد بن قيس عن ابن جعفر عليه السلام في ولادة نصرانية أسلمت وولدت مولا
 فادعوا واثبات فاستفتت ومن وجبت نصرانيا ونصرت فوالده فقال ما يلزم ولدها لا ينسب لها
 من عبد ما فحسب حتى تنفع ونقل وفي رواية كانت وثقة ومجته ٨١ أنها غافله لكونه
 المذهب من وجوب عتقه والذات الشيخ في نهاسه عرض عن العمل بها قال انه يفعل بها
 أي المولد المربودة ما يفعل بالمرأة المربودة من استنساها وجبها دائما ثابت عن النبي
 ونصر بها إن قامت الصلوة وبالحج والزيارة شاذة لم يعمل بها احد من الطائفة ونصبت
 في راقعة عقيل انما ظنها بمصلحة لم يكن لنا ظاهر **الثاني** **القول** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 والواقع والأمر كان **الثاني** في الآثار وهو ما يخص أباها لا أنسان بجي لازم له
 ولو يقول نعم في جواب لي عليك كذا كما يأتي والمحق بالميراث والمنفعة واستحقاق الحيوان والمنفعة
 وحيث يلزم له الجواز أيضا رعا ليل يلزم فانه شهادة أو شهادة ولا يفتحق لفظا معين بل يكفي
 فيه كل لفظ يقبل الأجرى وبأي لغة بل خلا في ذكره الاجتماع والمعتق فيه الدلالة العرفية
 القوية فتقدم شيئا حصل بينهما معا رضه لأن يكون عارضا بالذمة ووجدت القرآن
 على أن ردت معناها دون عرضة تكون عليه حينئذ مقدمة وجبت أن لا العرضة على غيب
 بل تجللت بأختلاف الواضع والأحوال وجب أن يجعل النظر إلى القرأين والخصوصية كما سلمه
 في كل مقام هو الضابط والمعيان فلو كانت اللفظ صريحا في التصديق لكن انضم إليه قرأين نصرة
 إلى الاستسراء بأن كذب كطريقة إرادة اللفظ ولا إلى عليك الف فقال بل الوفاة بجي أفراد
 ولو قال لك على كذا أن شهيد به فلا أن شككنا أن أقدم زيد وإن رضى به فلا أن
 لكن زادت ما يولد على التعليق وعلم الخبر لا يكون اقرا راعم كذا ومنها ما يفيد ظاهر اللفظ
 ومنها ما يفيد الأمر بالعين صريحا كفي يدي كذا ومنها ما يفيد ظاهرا قبيحا ومنها

الألفاظ التي يقع بها
 الأمر على أحوالها
 ما يفيد لأمرها بالذمة
 صريحا كفي يدي

ما هو صالح لهما كلتي وتقرر الفاضل فيما لو ان خلا مدلول اللفظة ثم لا يقبل صحتها
 كان وظاهرا ويقبل في الاقتران الجليل بحالة حقيقة وتقوم الارشاد واللفظ معا فيمكن
 بها عند مطلقا لان المقصود التعريف في التعريف فيحصل بها وعن بعض المتأخرين اشتد
 التعذر في الاكتمال ولا يحسن من وجه ما قل عليك كذا نقا نعم اذا اجلد فهو اقربا بلا
 خلاف ولا خلاف اشكال الا في جعل في حوز من لا يعرف تراوهم في نحو اللفظ في حد
 وبررت او قلت حقا او صدقا فيل في جواب من قال لي عليك فجزا وكذا لو قال الي عليك
 كذا فقال لي كان انما في وجه من لو قال بعد القول المزبور نعم قال الشيخ لا يكون انما
 وجه من وجه من وضعها التعريف ما سبق من التال فان كان نفيها اتفق بقرين النفي
 فيكون في المثال انكار من استعمال ما بعد التي بمعنى بل عرفنا شيئا والترا في حله
 ان مقتضاها التوجه الى حكم الامل وهو عدم كاعلية الشيخ ولو قل بعد القول عليك
 كذا انما لم يلزم من الاقتران لعدم مذكورية المقربين الا ان يقول براء ويخبر ان يكون
 بل لا بعد حصول الاقتران بالادلة فعلا بالمقربين كما احتملة جماعة ولو قل بعد القول المتقدما
 بغيره او بغيره فهو اقتران لعدم ملل المقرب لمطلب شراره وانها به وقيل يكون لها بغير
 بالملكية في وجهان اجودها نعم وهو قول له بالملكية ليد قول واحد فان ادعاه ولم يجز
 منافع حكم له ولو قال اشتد نفي او تهب فقال نعم كان اقتران ويجوز الوجهان في
 كون اقتران الملك او مطلقا ليد ولو قال عليك كذا فقال ان ان او لا تتقدرا شديدا
 في وجهان ولا يندفع ذلك لو قال ان فيها واشتغلها ونحوها من الفاظ المستعمل
 في التكميل والاستنها ما لو قال استثنى بها او قضيت كما نقلا فيهما انقلب ملكا اجاعا
الفر ولا بد من توفيه ملكا اخر اختار حاجته انصرف فلا يقبل انهما انما لا يصح فيهما
 ولا عقوبة وان بلغ عشر ان لم يحضره وصيته ووقف وصدقة والاقبل انهما ولا امر
 المجنون الا من في الذمة ووقت الوفاق ولا اقتران العبد بمان ولا عند الاجابة ولو

انجبت

انجبت قصاصا الا مع تصديق السيد في المال فيقبل وتوقع العين القربى الى المقتل اذا
 كانت موجودة واذا كانت ناهيا لم يصدقة المولى او كانت مستندة الى جناية او كانت
 مال فانها لم يصدقها بغيره يتبع به بعد التولع ولو كان ما زاد في القصة او بما يتعلق
 بها على مشاورة نفوذ مطلقا ما في يده والنا يد يتبع به بعد خنقه خلافا للشدة فاستكمل
 النقص ولو قل في محله الا ما استلزم الاذن في الجناية الاذن في غير فينفذ كما في
 في الكفاية ولا باس فيه به ولا اقتران السحران مطلقا ولو اختار سببا لم يلزم على الا
 الاضطرار والى فيما اكد على الاقتران به الامع طهول ما دلت الاختيار كان بغيره على
 فيقر بان مد منه ولا السببه الا ان اقتران المالك كناية توجب القصاص وكذا في
 ولو اجتمع ما قبل في غير المالك كالتفريق والتبديل في القطع ولا يلزم بعد ذلك الجرح ما قبل
 بخلافه ليد وكذا يقبل اقتران المفسد في غير المالك ومطابق فيه انما كان دينا على قوله
 فيؤخذ من ماله انما فضل عن حق غرضه ولا انظر بانه وفي اقتران المفسد بالشرطي
 المذنب ولا على علم اشتراط العلة كما هو الاشهر لانها في المقتل وفي شرطه
اهلية الخلق فلو اقتران او جندا ونحوها بطل ويقبل قوله محل الاختلاف انما بين سببا بغيره
 الملك للمحل في وجهان ما رتب في حق وكذا انما بين سببا لا بغيره الملك كالجناية عليه والمعاملة
 معه على الاستمرار لان كذا انما لم يبين سببا بل بطريق اولى اخذ بالعموم ونسب الى الاقتران
 المصحح وان بعد ما علم ان ملك المحل المقرب شرطا بغيره جانا فاقسقا مقامه عليه وج
 الى بعد وشره يورث الخلق ان كان التبع بالبين هو الارث والى شره الموصى ان كان المحرم
 وبطل الا انما ومع عدم امكان اليان بموت المقرب قول ويقع على اخذ اصله وشره عليه يكون
 المقرب بغيره المالك وكذا يقبل اقتران العبد ويكون المقرب لولي كسر ما في يده وهذا شرط
 اخر هو ان لا يكون كيد المقرب له المقرب كذا يعلم اليه بل يحفظ العالم اذ يتبع في الما المقرب
 بشرط عدالة ومطلقا وانما اهل المصن نظر الى ان ليس شرط في نفسه الاصل الا قبل فوق

شروط تلك المقررة **التي** في القبر وهو اما مال ونصب وحق كالقصاص حيوان النعم
ويعتقد ان اقرار بجرم منها ولا يعتبر في الماله ان يكون معاوها وتوصل الى براءة الذ
بالقسط والاجزاء فلو قال له على ما قيل وان امتنع عن اليان حبس وضيق عليه حتى يبين الا
الدين النسيان ويقبل تفسير الماله بما يلائم ويحول وان قتل ولا يقبل تفسير جنة من
حفظه ونحوها ما لا يتحول وان كان سالكا شوطا على الاشهر الاقوى ولو قال له على
وجب تفسيره بما ثبت في الزمة ولا يثبت فيها ما لا يتحول ولا يقبل ولا يخلو في فلا يقبل
لوضوحه ووعده قال على الف ودرهم الزم بالدرهم ورجع في تفسيره لالف لاجل انه ليس بخلاف
فيه ولا في قوله تفسيره بما شاء حتى لو شرها بجهات من حفظه قبل ولو قال مائة وعشرين
درهما او الف وثلاثة وساهم وثلاثا كلها من الاعداد المتعاطفة المتخا العرفي التميز المتعاطفة
لجسلا افراد وجمع والنصب ولجسلا لكل دراهم على الاشهر الاظهر لفظه ولفظه كذا كتاب
التي يقبل تفسيره بما يقبل تفسير الشيء به على الاشهر الاظهر لفظه ولفظه كذا كتاب
من العدد فلو قال كذا دراهم الحركات المتناهية والوقف فالاقرب ارجح احدهم على المختار لانه
المتيقن ان لم يقصر بالحد فالدراهم مع النقص بدل ومع النصب بتميز ومع الجمع مضاعفة الزيادة
بيانة ويحتمل الجز من التام في حالة الترخيص الجرد فالنذكره وكذا مع الوقف لانه المتيقن
فيخرج في تفسيره البنية لا الشئ في طوفان مع النصب بين مائة وعشرين ودرهما لانه اقل
عدد مفرد ينصب مائة ومع كل مائة درهما لانه اقل عدد يكون مائة مجزأة لا يفرق
قال كذا كذا درهما بالنصب لم يقبل تفسيره بالقل من احد عشر لانه اقل عدد مركب مع غيره
ينصب مائة بعد ان قد قرأ في عشر الى تسعة عشر ولو قال كذا وكذا درهما لم يقبل في تفسيره
اقل من احد وعشرين درهما لانه اقل عدد في عطف احد على الاخر فانه يصيب الميزان
ان قد قرأ اثنا عشر وعشرون الى تسعة وتسعين ويحتمل على احد على الاخر فانه يصيب الميزان
الميزان الاقل وكل هذا من الشئ بناء على الاصل المتقدم من جعله لفظه كذا كتابه عن العدد

الاشئ كما هو المختار فالاقرب الرجوع في تفسيره الى كذا الى اقل مطلقا ولا يقبل تفسيره
اقل من درهم مطلقا في غير حالة الجرم على الاختلاف المتقدم ولو قرئ مؤجلا كان له على الف
موجلا فكل العزم لاجل لزمه الشئ قطعاً وكان حاله اجماعاً افضل وصفاً كاجل من الكلام
يكون طويل وكذا لو وصل به عند جوارف خلافاً لآخرين فلا يلزمه الا مؤجلاً ولعله الاقوى
وعلى الاول يلزم القوم الامين وانما يلزم حالاً اقلنا به بعد الحجج عن اقامة البينة على
الاجل **والحق** او وثلاثة **الا** في بيان احكام الاستثناء المقبولة المتفق بلاتوارون
شروط مطلقاً علم استبعاد المشتق منه ولا يقال العادي بينهما والمادة ما بين
به العادة بوجهة النفس بينهما والسؤال ونحوها مما لا يقدمه الاستثناء منفصلاً
ولا يشترط التمازها في الجنس بان يكون المشتق من جنس المشتق منه بل يصح ان يكون
من غير جنسه ويقترب عنده بالمتعلق على الاشهر الاظهر بل قبل اجماعاً لكنه يجان على الا
الاشهر الاقوى هو قال لالف الا درهما فجميع دراهم على المختار ومهم يرجع في تفسيره
اليه على غيره ولا نقصان المشتق من الياق من المشتق منه بل يكفي في صحة الاستثناء ان يجر
بعده بعبارة قلت او كثر عند جماعة ويشترط عند آخرين وهو قوي فبين الا ان
المستفاد من بعضهم كون الاول هو الحق عند الفقهاء موزناً يدعو الاجماع ولعله
كذلك وعليه فلو قال له على عشرة الاشهر لزمه اربعة ويلزم المشتق منه كما لا على القول الآخر
ولو قال بدل في المثال فيقص ستة لم يقبل بل يلزم العشرة لانه يرجع عن الاقرب
ولا يكون مسموعاً والفرق بينهم وبين الاشياء الاجماع على قوله لو قومه في فصح الكلام
كما قيل ولا يظهر فيه ان تعال ذلك الاستثناء مع المشتق منه بوجه واحد يكون الاستثناء
كجزء منها لا يمكن فصله عنها ولا يمكن يفتقر في المثال لكونه جملة اخرى منفصلة عما سبقها
فيكون كالمشتق في فلا يصح ان ينداهما بالوصف تعالى فقال عشرة ثم قصه ثم ضم الناصب
بالسنة قبل لكونه كالا ستثناء ولا يتم اجماعاً بوجه آخر في بدله لا مكان فصله عنه وتامية

دونه ولو قال له على عشرة الاخيرة الاثنية عشرة ثمانية فبادر بما امر من عدم اشتراط نقصان
المتن من المشتري من وان الاستثناء من الاثنيات ففي ومن التي اثبات على الاخرى وان
كل استثناء يرجع الى ما قبل بلا خلاف ولو زاد في المثال الا واحد لزم سبعة وصح هذا ما رآه
عليه السلام في المثال ثم قل ان الم يبعد والاستثناء بالعطف ولم يكن مساويا للاول ولا ان يرد ولا
يجمع الجميع صحة كلامه في المشتري من الاول وعليه فلو قال لعشرة الاثنية كان اقوالا
باربعة واعلم ان لا يلزم من عود الجميع صحة كلامه بل يلزم بعدم استلام العود الاستغراق فان
يتفرق المشتري منه كما في المثال صح والافى ما يلزم من الاستغراق خاصة لانه هو المجموع
واجب الفساد ولو قال لعشرة الاخيرة في الثاني خاصة وكان اقوالا بخمس عشرة
سواء كان الثاني مساويا للاول كما مر او ازيد لقوله على عشرة الاثنية ولا يستغراق
انقص كالقيد السبعة في الثلاثة ولو قال على درهم ودرهم الا درهمين فلهما
على الاثنية الاقوى ولو قال على عشرة الاقوال قبل سقط من العشرة فلهما التوفيح
التي في القيد لا يقبل منه كلامه بضمير ما لم يتفرق العشرة فاما مع استغراقها ففي
بطلان الاستثناء في هذا تمام العشرة ان بطلان التفسير خاصة فيطالع بتفسيره في
قولان نعمها بالاصول **الثاني** في تعقيب الاقوال في ما بينا فيه اعلم انه قال هذا مشرا
الى شيء معين ملوك له بقاء هذا الملاكات ثم ضرب عنه فقال بل افلان فهو الى القيد
للاول باقراة وبعده فبينة للثاني الا ان يصدق المقر الاقل فندفع الى من غير
غيره ولو قال له على مال من ثمن خمر او خمر او ما شاكلها ما لا يصح تحريمه على من
المالك اذا فضل بين الاقوال وادع بكونه وكلام اجنبى بلا خلاف وكذا ان الم يفضل
مطل في اطلاق العادة وغيره بل قبل اجابا فان تم والا كما هو الظاهر في تلك الاشكال
والحقيق ان قال المقر كان ناسك من ثمن خمر او خمر او ما شاكله لا مال في الحق فيفضل
بالحكم في حق توجبه وعواه وكان له تحليف المقر له على نفسه ان انما العلم بالاخصاق

الاثنية

الاثنية

الاول

ولو قال

ولو قال لا مال خلف على عدم العلم بالفساد ولو لم يكن الجواز في حصره لم يفسد الخ
عواه ولو قال اتبع المختار ما كان بايع المختار قبل الاقرار في البيع وذلك المختار وكذا لو قال
على عشرة من ثمن سبع لم يقصر في العشرة فلم يلتفت الى بطلان عند جماعة خلافة الاخرين فتسبح عواه
ولا يجوز ان يوقع **الثاني** في الاقرار بالنسب وهو يقول كما لا قرار بالمال ويشترط في المقر هنا
ما اشترط فيه سابقا من البائع والعقد ونحوه المحض وفي الاقرار بالولد الصغير والكبير
نحوه كان وان كان النوبة للمقر هنا او براءة من هو ابن منه او مساقاة اذا صغر بحيث لا يكون
تولده منه جارية لم ينفذ وكذا لو كان بين المقرين والفقهاء الولد مساقاة لا يمكن الوصول اليها مثل
عما الولد ولم يدم وصوله اليها جهالة الصغير بل الكبير اليه فلو اقر بكونه من النسب الى غيره
شعره لم ينفذ باقراة وان صدره الولد ومن نسب اليه ولو اقر بكونه المنع من ابية
استمره من غير من يمكن الاحتجاج به لم ينفذ فان الاول مع لم يلحق باحد المتنازعين الا بيمينه وقدرته
ثم الحكم بين الاقوال مع الشرايط مختص بالولد المصلي ولو اقر بكونه ولد فافلا اعتبر
التصدق كونه من الاقارب كائن عليه الشهادان وغيرهما لكن ثبت بالاقوال المال
والنسب من جهة المقر كوجوب الاطلاق وحرمة التزويج والطلاق التين وغيره يقتضي علم المقر
في المقر بين بالولد بين كونه با او امنا خلافا لما في الاقوال بخصوص الاب وابنة زوجه في الام تصديق
الولد بها والاول اقوى ولا يشترط في الصغير المقر التصديق للصغير لعدم الاهلية في ذلك
مضاف الى الاجماع والطلاق الاخبار ولو بلغ فان لم يقبل انكاره ويلحق بالصغير المجهول مطلقا
كان او ان في وليت كذا وان كان بالغاعا فلا يلزم من قولنا لم يعتبر بقدره ما لم يثبت بينهما
النسب الى المقر بغير الاقرار بالادب في الولد الكبير ان لم يكن متينا ولا يجوز انما التصديق للمقر
في عواه فلو لم يصدق لم يثبت النسب اليه وان اقر بالولد وحصلت الشرايط ثبت النسب بغيره
بين الولد وكذا بين الولد وبين كل من بينه وبين الاب **ثالث** في مشورته فيكون اب المقر جارية
جلته واخوته واخواته وامامه ولده اخوة واخوات وكذا يعتبر التصديق في الاقوال بغيره

الامان في قوله وان
عدم المساقاة له في المقر
فلا يقر بكونه من النسب

من الانساب باختلاف وان تصادق في المقر والمقره فارتفعت لا طرقت لهما
ولا يحدى الوارث الى غير المتصادقين باختلاف فيهم واطلاق العباد يفتقر بهم الفرق
في ذلك بين الاقرار بالولد الكبر الذي يعتبر بقدره وغيره من الانساب وعليه
تفاوت الاقرار بالولد الكبر بالنسبة الى الصغير والكبير ثبوت النسبة الموجب للوارث
على الاطلاق بالاقرار في الاول ^{بغيره} لعدم ثبوته كذا ولوع المتصادق في الثاني خلافا
لظاهر عبارة المضم في بع ذلك على ان مقر الحكم على المتصادقين انما هو في غير اولاد
للسلب وتبع الشارع من غير نقل خلاف ولا اشكال فان كان اجماعا او اناها انما
واو كان للمقر ومنه مشهور دون في نفسه لم يقبل اقراره مع مقام وان تصادقا ولا فرق
في الحكم بين الاقرار بالولد مع وغيره على ما يقتضيه اطلاق عبارة المضم وجاءت خلافا
للهناية تحصر غير الاقرار بالولد ولا يتصور من وحدان حصص الولد بالصغير والاولاد
من اشكال وانما اقرار الوارث المحكوم بكونه وارثا ظاهرا باخو وكان اولى عنه في الميراث
كما اذا اقر اخ بولد ليت وقع اليه مافي يده من المال وجوب بان كان المقر غير اولى
بل مضافا الى الميراث كما اذا اقر الابن بابن اخي ليت وقع اليه حصص من اصل
التركة وهو في المثال النصف ولا خلاف في عدم ثبوت نصبة لولد وان اقر بثلث
مشاركهما في التركة وثبت فيها ان كانا عدلين ولواقر بالثالث احدهما وانما اقر
اخذا المذكي نصف التركة والمقر ثلثا والاص لسدس على المشهور وقيل ان النصف
يقسم بين المقر والثالث بالسوية ولا يخفى من قوة ولواقر باثنين ونصفه فثالثا لم يملك
الحق من الاخر ولا من ما اذا اقر باحدهما ثم بالآخر فان الثاني ثبت له النصف باعتبار
الاول فلا يثبت الثالث في النصف شيئا لم يقر به الثاني او لقم به عواذ اليه ولواقر
لوارث مظهر كما لم ياولى منه في الاث الذي في يده كالاخ نغذا اقراره بالاضافة الى

كامة

كامة ثم لوارث بعد ذلك من موالي منه ومن المقر كما قلنا فان صدقة المقر لا ترفع جميع
التركة الى المقر الثاني وهو الولد وان الذب على الاخ في كذا المقر ثانيا ولو اليت
لم يرفع اليه ومن المقر الولد ما كان مصدرا من المال ان وقع في الاخ باق بالخصار والاولاد
فيرة ولا فرق في الحكم بينهما نرح بين حكم الحكم عليه بالرفع الى الاخ وعده من غير الفرق بينهما
في صرح الرفع بالحكم بالقبضات مع الرفع به وان اذن الحكم بعد صرح الرفع بانزله واعاين
عدم الاستدراك فيشكل الحكم بالقبضات ولواقر الوارث المقدم بماله في ارض كم اخو ليت نشأ
بعدا اقراره ثم اقر من موالي منه في ذلك كالأول الاخ فان صدقة اى الاول المساوي هو
العم وبما معهما في الاصل وان انكى المساوي والاولى استحق ما اخذه من نصيبه من
وغرم المقر المقر الثاني المذكي هو الامراء منها بمنعها واقر به ما كان في يده اى المذكي مع
احدا لا مريضا المعدين من الرفع اى الاقرار بالخصار الوارث في المذكي ويشكل الحكم بين
نهما كما معنى ولواقر لثلاثة الميراث التي تقر بينهما المقر مظهر الرفع مع القرارية مافي يده بسببه
نصبة اى الزوج وفي التقدير ان كان المقر غير الولد والزوج ان كان هو الولد وقد اقر
الحكم كل الميراث في يده وجاءت وهو انما يستقيم ان علينا ان الموجود في يد المقر
من التركة ينسب ويمن المقر بمقتضى التركة كما هو المظهر وقد مر على الاشهر من ان الواجب
على القر دفع الفاضل مافي يده عن نصيبه خاصة في المقر دفع الفاضل خاصة ان
تحقق مظهر بلج النصف والزوج ام لا ولا يلزم عليه دفع الشيء اص وغيره على جماعة
وقالوا ولون لنا حصص المقر على الاغراض تحت المسئلة على اطلاق من غير نصيب ولواقر لها
بن زوج انما يقبل اقراره الثاني الا ان يكذب نفسه في اقراره الاقل فيقبل باختلاف في
القبول مع التأكيد بمعنى غرم للثاني مع ما اقر به الاول ولا يولد في حق الزوج الاقل لما
يأتي وقد اخرج على الاستئناس الميراث للقبول اخصوا ما ذكرنا بقوله في غرم لى الزوج الثاني
ان انكى الزوج الاول لا اعتبارا بالتكذيب بتقويت حق الثاني من التركة كما ذكرنا في غرم

والاخرى في الميراث
مصدر التركة

له ثلاث خد في حق الزوج الاول مطلق التوكيد وعدم صلاحيته بالارث الذي ثبت
 له شرعا لكن نجد في خوارزمي ان اقراره في حق نفسه موقفاً وبقي بقوله في النكاح مع عدم
التوكيد يعني غيره لعدم قوله ان اشرها لهما وطهرهما الثاني وكذا الحكم في الاقرار
 بالزوجات للزوج فان اقر بواحدة فارتفع ان كان المرفوع الولد والثمن ان كان هو هذا
 على المختار والتبيل المقدم في الاقرار بالزوج وامام في غيرها نعم الحكم في اقرار الولد
 خاصة وامام في غيره في دفع اليها الفاضل في يده من نصيبه على تقديرها ولو كان يده اكثر
 من نصيبها فاما هل ان غير الولد يدفع الاقل الامر من نصيب الزوج وما زاد من
 نصيبه على تقديرها ان كان معدن بادة فاضا لزوجين مع الذي لا يدفع شيئا ومع
 الاخرى يدفع الاقل والاخر يدفع الزوج والولد الثاني فان اقر بأخرى وصعد قدر الزوجية المقر
 لهما او لا تمتد الزوج والرض او ما حصل وان اكدتها من غيرها نصيبها وهو نصف
 ما عزم لها لادله ان كان باشريلها او لا فلا وهكذا اقرار بثلثه واربعة فيخرج للثالث
 مع كذب الاولين ثلث والثمن دفعه للزوجين مع التوكيد في النكاح مع الزوج ثلث ربعه واذا
 اقر بمائة كان كالاشارة بزوج فان دفعهم لها مع كذب نفسها ومطلقا على ما مضى بل هذا
 اصل لا مكان القامصة الواحدة في المرفوع في اقراره في الطلاق واقتضاء العدة و
 دخل ومات في سنة ويمكن فيه اسرها الاقرار فلا ينعى على احد ان مات في سنة مرفيها
 ولو اقر اثنتان من الزوجين بواحدة مساوية في الارث فان كان من يقبل شهادة ثما
 صح النسب لوجب للارث وقاسم المقر له الوتر ولو كان المقر له الاصل بالارث
 منها كالواحدة الاخرى العدلان عليها حصص بالميراث ومنها ما لم يكن مأثريين
 لم ثبت التبعيد فما اليدى المقر له تأخر اليها بنسبة نصيبه من التركة في النكاح الايمان
 بجم وهي لغة يطلق على معان وشرع الحلف بالله ثم التحقيق بما يمكن قبل الحلف ان كانا
 فعليا وهي على اقسام بين انعقاد وهي مطلق المستقبل فلا ادق كالحلف على الفصل الرابع

اقرار الزوج

ولو كان في حق الزوج

في النكاح

هو

وهو المقصود من الكتاب في النكاح بالهاتف لجمع العقد على ما ضايات واخرى ان
 يتوجه اللسان الى الدين من غير قصد ان يمين ونحوه وفي الحلف على احد الامر بجمع تعدد الكسبة
 وعطف على حال وانما مع الصادق ولا خلاف في جواز الجمع وهو من الثالث وان لا كفارة فيه سوى
 الاستنفاء وكذا اقراره بغيره وذكر جامع الاكساب والنظر في هذا الكتاب يقع في امور في النكاح
 في بيان ما يثبت به اليقين بطلان الحلف بحجب عليها الكفارة ولا سد ولا باله تعالى
 انما يثبت بالدين من غير اعتبار اسم من سمى به شيئا كقوله والذي يقضي بيده والذي يلوحي بحجر بي
 الشهادتين باسم من اسم الله تعالى كقوله والذي يقضي بيده والذي يلوحي بحجر بي
 والرب دون ما يصدق الحلف عليه كالموجود والحق والتبع واليمين فلا يصدق به وان نوى به
 الحلف لا يصدق العين لولا ان القسم واجبا حتى يقول بآفته بخلاف قوله لغير الله كان يميناً
 وهو يقع العين مرفوع على الابتداء والخبر عند وفاء التي لغير الله فيه وهو يقع البقاء واليمين و
 يتقار من القيمة انعقادها باليمين اسم الله كما هو المشهور ولا كذا لقوله لغير الله فلا يصدق
 به وطرف ولا يصدق الحلف بالطلاق والعشاق والظهار ولا بالميراث والكسبة ولا بالمحرم ونحو ذلك
 من الامور المعطية لا شرا لا ظهر في عقد لغير الله الحلف بالبراءة من الله تعالى وسواه
 او بغيره او بغيره او بغيره لان فعل كذا مثله الحلف بالبراءة من الله تعالى وسواه
 طريقه ولا يثبت عليه في النكاح بالهاتف بالبراءة من الله تعالى وسواه
 تعاقبا بواجبا وغيره لان انعقادها بالبراءة من الله تعالى وسواه
 او بغيره اجابا او لم يكن متعلقا بفعل واجبا والمندوب او ترك الحرام والمكروه وعظم على الاظهر
 الاقوى ولا خلاف في الحكم بين الفصلين بالمشقة او التبركة في الاقوى ولو راعى الاستثناء
 من ذلك الحلف من غير مدعى من نفسه وسعال لزم اليقين وسقط الاستثناء اتفاقا
 وهو يعتبر في الاستثناء الاعتبار التلقظ بهام كفي فيه لغيره لان الاستثناء لا ملاخا للحلف
 والثاني ولا يخفى من وجهه وفيه رواية في حجة عوان الاستثناء الى اربعين يوما وهي متروكة

في بيان الخالف واعتبر فيه التكليف بالباطح والعقل والاختيار والعقد والى المدلولين
هذا الشرط فلو حلت صبي ومجنون او بالغ وعاطل من غير سبب كانت عليهم لغوا ولو كان اللفظ
مصرحا بالاختلاف عندنا فلا يمين لسكان ولا المكة ولا النجف الا ان يكون احدهم قصدا
الى اليمين الصادقة عند من يعتقد ويصح اليمين من الكافر مطلقا عند اكثر ذكوريه في كونه لا ينعقد
ولا قرب المقتضيل بين المقر بالله تعالى فلا دل وغيره والنافذ فافهم في هذا الصواب
اليمين لو اسلم في المطلق وقبل خروج الوقت وفي العقاب على متاعها لو مات على كفره
ولما يفعل في تدارك الكفارة ليقول المذنب السلام ولا ينعقد انعقادا تاما بين الولد
مع الوالد الا بانه ولو باءرا لهما قبله كان للولد منها ان لم يكن يمينه في فعل واجب او ترك
محرم وكذا ان يصرح زوجها والمملوك مع مولاه والامتنع من اليمين به ان لا يفر
في النفي وان لا يفرق بين اليمين في واجب او ترك محرم وغيرهما من المباحات الا ان
يعدم دليل في الفرق غير يقين العقد عليه وجودا وعدما ببناء على المباح وهو لا
يقضي ترتيبا ان انعقاد الخلف عليه من ترتيب الكفارة على الحدث والنفس مختص بالولد فاما
الوالد به قياس وفي اتفاق للطلاب اشكال وما ان وجهه من القطع باختصاص الحكم بها
بالدائم دون المحدث **في بيان متعلق اليمين** ولا يمين الا مع العلم بما يخلف عليه من
صانع او صفة او نحو ذلك لا العلم بوقوع ما يخلف عليه لان المستقبل لا يعلم بوقوعه
ولم يكن المصطفى مع ولا غير هذا الشرط هنا وانما ذكره في اليمين التوجيهية المذكرة والمذكور
مع التامد ولا ريب في اعتبارها هناك كما بان انشاء الله ثم ولا يجب باليمين النفي كقائه
سوى الاستغفار وان كانت محرمه بالاخلاق وصدق اليمين لو خلفه فعل واجب او ترك
او ترك محرم او تركه ولا ينعقد لو خلفه قول ترك واجب او فعل محرم ولو خلف
على فعل مباح او تركه وكان الادلى مخالفة في دينه او دينه نيات بما هو من ولا يتم عليه
ولا محله بالاخلاق ولا اشكال ان لم تعارض الرجحان دينه المروجيه دينه اذ العكس ينكح

مع الخلف

مع العلم بوقوعه لا يمين له لا يجب الا منعاده من الاقضية وقوة ولو طرأت بعد اليمين ولو كان
اليمين على ما لا يبدل ثم سارت الخلفه لم ينع ولا كفارة وفي خود اليمين ولو كانت بعد الا
وقته لم ينع ولا كفارة اجودها لعدم فكما العلم بيقينه ابتداء التوجيهية بل عدم
هنا ادلى فذا في فعل ما لم ينعقد بين اليمين وتركه دينه او دينه بحيث لا ينعقد
أعلى الاخرى وجب العمل بمقتضى اليمين بغير خلاف ولو خلفه ان وجب له ان لا يفرج عليها
او اجدها وانما او منعطفا او لا يمينه ينعقد وكذا لو خلفه في الايمان بغيره ولو
كذا لو خلفت ان لا يخرج من دينه بالاخلاق في فعله من هذه التثنية نعم او غير رجحان للخلف
عليه ودينا او دينه كانت اليمين منقذة ولا ينعقد اليمين لو قال لغويه والله او لست
بالله او قسم عليه ان غنى ذلك لتفصيله كذا وصي بين المشاهدة ولا يلزم احدها او
يجب القسم عليه بما في القسم وكذا لا ينعقد لو خلفه بغيره على الامانة بالبلد ونحوه مع الا
فعدم الضرر وكذا لا ينعقد لو خلفه بغيره من عبده فان النسخ افضل ولا يتم عليه ولا كفارة
ولو خلفه لما كان في وقت معين فجده والعين الحلت اليمين ولو خلفه عليه لم ينعقد
المحصر ثم القيد قبل بوجبه وجب في الوقت المعين ولو لم يجز دقة مكانه ولو خلفه على
تحديد الوقت او ماله اذ مع انه لو نفي جاز فلم يأنه ولو كان كاذبا وجب ان يغيره في
التعويض فيه وكما ان الخلف عليه لم ينعقد الا ان كان او كثر الا ان ياتي كراهة الخلف على المال القليل
وذكره لا يجب انما احسن التوجيه وهي اداة النفي واطرها وغيره وفي التصريح
منه ولما نظرت في بعضها حاجة ولاكتها احوط ومن هذا ان حاز الخلف للضرورة ولو وجب
له مال وكتب له ابتداء وقبض ثمن تنازع الوارث على تسليم الثمن فيخلف عليه لو طهره
وكذا يتم عليه كذا لو خلفه ان ماله كره احوط وقصده الخلفه فان الخلف من طام اليانم ولم
يحصر واويكه الخلف على المال القليل وان كان صادرة بليكه الخلف عليه على سائر الا
مور الدنيوية مطلقا وان كان القليل استد كراهة ونسره القليل ثلثين درهمها

عنه وفي مثلته اقرا بالاضحية كمن اخبرته في المباح الا حرج ديننا اذا كان راجعا الى الظاهر
 كما اذا قصد به التقوى على البشارة ومنع النفس من الشهوات المذمومة بعد ذلك لا يرد عليه
 والمراد بمقدوره صلاحه لخلق القدر من عاقبة في الوقت المضروب له فعلا كان او قبح
 فان كان معينا اعتبره ويرى ان كماله في العبر عما خرج بالقيده المنع عادة كمنه القبح والى
 التمام وعقلا لا يكون في غير الجبر والجمع بين الضدين او شرعا كما لا يمكن ان يفتك في جنبه
 مع القدر على الفصل فيصير عليه لا يتعد القدر على الجز من التذرع مطلقا وحيثما
 التكليف به عنده لا يجد له الحق من بعد قدره عليه يتبدل ولا حدث عليه ولا كفاؤه ولا يفتي
 القبح عليه كفاؤه يمين وفي الخبر في العاجز من الصوم التذرع فيمن يومه من في كل يوم
 ولا اختلاف في نيته الاستحباب والتسبيح في الشطر العلق عليه التذرع اذا كان طاعة الله تعالى
 وكان التذرع العلق عليه شيئا على فعلها لم التذرع ولو كان التذرع وجبا عنها لم يلزم ولا
 بالاعتكاف كان التذرع مباحا لم لو كان وجبا منها وبطل لو كان شيئا على فعلها بالاختلاف
 في نوع من ذلك فلو ان التذرع على كذا وقصد التذرع التذرع ولو قصد التذرع على
 ولو ان التذرع فلو ان التذرع على كذا وقصد التذرع التذرع ولو قصد التذرع التذرع ولو قصد
 التذرع طاعة ولا معصية كالتذرع من المرض وحصول الولد مثلا لا يتعد اتفاقا ولا
 يتعد التذرع لاوله الله تعالى على تذكيره وقصر عليه بالاختلاف في قصد لاوله الله تعالى
 على حرية بالاختلاف في امر اي يمثل بفعل كل قربة مطلقا ولو كان صوم يوم او صلات
 ركعتين وغوهما من وجوب القرب كعبادة المرض وانما السلم والشفقة ونحو
 ذلك وفي الاضحية مفردة التي توفى لان اجودها ذلك في الاضحية علم الاجر بها
 مع تذرع الصلوة مطلقا ولا مفيدة بها فان لم يمتدح التقييد بها قطعاً وكذا مع التذرع
 بركته مطلقا الا في الاضحية فلو لم يمتدح حين كان التذرع عليه صوم سنة مثله ولو قل
 الله على ان الصوم زمانا كان التذرع عليه صيام سنة مثله بالاختلاف في عبادته في الحقا

وفيها

اقوال

مقدم

صحة

وفي الانصاف والاجماع ولو تذر الصدقة بحال كمنه كان غايين ومنها بالاختلاف فظاهرها
 بينا في عمل القود وعليه الاجماع في كلامهم وانما اختلفوا فيما يحصل به العدد هو التذرع
 او غيره على اقوالها يها والاول وفاقا لم يولد في كل عيب قد تم في مذكره من له
 في مذكره سنة شهر فصاعدا كما تفرق في التقوى ثم ان هذا الحكم الذي في السائل الاربع انما
 هو فيما اذا لم يبق شيئا غير اي غير ما ورد به الشرع ولو كان يتبع ما رواه قطعا ومن تذر شيئا
 في سبيل الله تعالى سرفه في وجوه البهمن التقييد ومعونه الحاج والارمين وطلبة
 العلم وعبادة المجد ونحو ذلك ولو تذر في جميع ما يملك في الحال لم يلزم له ما لم يصر
 بماله في الدنيا والدنيا فان شق عليه الوفاء فومر عاينه واخرج منه في مصد الصدقة شيئا
 فشيئا حتى يوفى كما قطع به الاجماع في رد به النفس الصحيح الصريح فلا اشكال فيه وهذا الحق
 بمورده ما خرج عن من التذرع ببعض المال مع خوف الضرر وانما في عدم التذرع ام لا يجزى
 احوطها الاول ان لم يكن اظهر وتردد الاشكال هو تذر الصدقة بين المال اما لو
 كان المقصود الصدقة به عتقا او قربة فقلنا ان المطلق لا يقتضي التذرع كما هو الاقوى
 فلا اشكال في الانعقاد في العاقل وفي سائل الاول لو تذر الصوم يوما معينا فاق
 تفق له فيه السفر شرع الذي يجب فيه التقصير فطر ذلك اليوم وقضاء وكذا الزمان او
 حاضرت المرأة او نفسها فيه بالاختلاف في وجوب الاضحية في جميع الامن نادر وفي الاضحية
 ولا في وجوب القضاء كما في ظاهر المتن وجمع وفي الاجماع في المزدول ونظر صومعة الى اليوم
 المندثر سفر او حضر اصام وجوبا مطلقا وان انقضى في السفر كما مر في الصوم ولو انقضى اليوم
 الذي تذر صومعة يوم قيدا او فطر او اضحى فطر وجوبا اجماعا وفي وجوب القضاء قد ورد
 اختلاف الا ان الاول اظهر واحوط ولا يجوز من صومعة اصلا بعدد ولا يكاد يرجح نظر
 مطلقا بل كما من الاكثر سقطت عن اليوم عند صومعة ولا كفارة عليه وفي رواية بل في الحجة
 قد يده انه يتصدق عنه اي من اليوم المندثر ومن يملك من حمله او تذر ما تذر الاول اظهر

وسفر

اداني فلما ارسل الكافر لم يحل وان سحر او كان ذميا على الاقوى وفي الانصاف ان ينجح
وكذا ان صاحب من المسلمين والمجتمعة اما غيرها من الخائفين ففي حل صيده بخلاف الاقوى
في النجس ولا يحل الصيد القبيح الغنم ولا الجنون لا بشرط العقد كما ياتي في دون القبيح
الميز يحل صيده اجماعا واما الاقوى فان تصور فيه قصد الصيد الشرطي في اصابته ولا
فلا فاصدا بارسا له الصيد فلما ارسل الكلب بنفسه من غير ان يرسل وارسله لا
يقصد الصيد كما اذا ارى سباعا الى هدف فصادف صيدا فنقله وارسله لم يصدق
لأنه خلافه كما لو طهره خيرا فاصاب غللا لم يحل بخلاف بل في الاقل لا يخاف في غلله
الصيد قصد الجنون المحلل لا عيشه فلما ارسل كلبا وسماه صيدا معين فقتل به رجل مستقيا
عند الارسل ولا خلاف في اجزاء التسمية اذا وقعت عند ارسل ما يندرج بين الغنم
الكلب في غير خلاف ولا يصح الاجزاء واما جماعة خلافا لظاهر المتن وكثير وكيف كان فلو
تركها اي التسمية علم لم يوق كل صيده اجماعا وهو كل او نسى ان اعتقدا لوجوب اي وجوب
التسمية لم يترك قبل الاصابة بخلافه وان لم يقتله الوجوب يترك قبل الاصابة فتركها
علم لم يترك ويحق اجماعا بالوجوب التام لعلها لذلك في الحاصل على الاقوى ومن الشرط
ان يحل موته بالثبت اجماعا الشرطي التي من جعلتها الارسل والتسمية قصد
الصيد وجده فلما ارسل كلبه ولم ينسب لم يبق غيره لم يوقل صيده الا ان يذكره وادى
منه ما ارسل احد وقد اخبر وصي ذلك ومنها ايضا العلم قبل او الظن الغالب باستئنا
موته الى السبب المحلل ولو سقى وارسل اخا كلبه لم يكن معلوما انهما ولم ينسب وان شارك الكلب
في قتل الصيد لم يحل لا يقدح تعدد الامة فلا يشترط في قتله كلبان معان فصادف
حي عند ارسلها حل ويعتبر الا الغنم اي الصيد عند اي من الرسل ولو فاجب وجوب
مستقره ثم وجده مقتولا او جهنا لم يوقل وكذا ما صادف التسمي ونحوه بخلاف ما لم يعلم
انما ارسل ما ارسل من الامة القائل له لو علم حصول القتل به حل كما يحل لو غاب بعد ان قتل

وارسل كلبه

حوت

حوت غير مستقره يجوز بان اخذ حوته وفق قلبه او قطع طوقه الا بخلاف يعبر
ويجوز الاصطفا بالحق الاقل وهو جواز ان يدب بكل ما يتوصل اليه كالشركة واجبا له
والغنم وغيرهما من الامة الجارية وبالجواز غير الكلاب العلية لكن لا يحل من اى
من الصيد المحلل عليه بالعبارة الا ما ذكره بالشرائط المعينة بخلافه والصيد الذي
يحل يقتل الكلب له والامة المعينة في غيره موضع الذكر هو كل ما اى حيوان كان ممسحا
وحشيا كان او انسيا تحشى ويحشى بهما يصول من البهائم او يردى في برشها
وتعذر زاجرها ونحوه فانه يكفي العقار استباحتها ولا يفتقر بموضع من الصيد
كالاقوى ولا خلاف في شيء من ذلك فتوى وضاحي الا في الماقي التري بالصيد نقد
اختلاف اهل هو معلق من لو قتل الكلب كثره حل كما هو ظاهر القضاة وفي الجملة كما
هو ظاهر النصوص وغير المتبع بغير اجماعا فلو قتل بالسم فقتل الكلب لم يخلو
غير مستقر لم يحل ولو رى طائرا فقتله في غير حال يطر بعد حل الطائر لا يستأجر
فوجده بعد صيد بالحق بالمقام **مسائل** في احكام الصيد ولو قتل الكلب والصيد
مع اجتماع الشرائط التي منها التسمية على كل واحد قبل او اذ حل بخلاف ظاهره ولا فرق
بين نقاطهم اياه وجوب مستقره وعدمه بخلاف ما لو عا طعه الصاعدون فان حله
مستقره بوقوع ضلعه بعد ان صادف حكم المذبح في هذا هو المستقر بخلافه
فتوى ابن القامون وجعل الثاني كالاقل والاول اظهر **الثاني** لو دماه بهم ونحوه
فترى من جعل وقع في ماء فمات موتا يحتمل استئناده الى كل منهما لم يحل اجماعا ولكن
ينبغي هنا اشتراط سقرا والحقوق قبل التري والوقوع في عدم العمل بجيبش لولا
قباهما بان قطع سره وجعلوهما في شق بطنه او شق بطنه على الاشهر الا ان يسل لا
خلاف في صحيحنا يظهره قوله المصنف هنا في غير اختصاصه بالشرط بالمقام وعدمه في
غيره والوجه اشتراط في كل موضع يشابهه مفرغ من السمن من عدم القطع باستئنا

الاول

٢٩

الوزن الى الالة المحللة ومنه ما سرفا شراط عدم القبح في الخلط وربما جعل فائدة هذا
 القيد التسمية من خصايع المص وفيه نظر **الشيء** ونظير **الشيء** الذي يبين فام خير كما و
 تحركا حركته المذبح خلا بلا خلاف كما من طر د والسرير ولكننا لم يقيدنا بأحداه
 القيد بل لكن الظاهر اياه فلا يعتبر خروج الدم بالكلي خلا فلهذا به وجاعة ولو جحد
 احدهما فهو المحلل لخاصة ان كانت حيوة مستقرة لكن بعلة التذكير وحرم الاصل كانه
 قطعة منها من الحي واعتبار التذكير في حل التحل هو الاظهر الاشهر خلا فمخرج فاطقوا بها
 من غير اعتبارها ولو لم يكن حقيقة التحل مستقرة خلا اي النصفان معا لم كان ما فيه
 الاصل اكثر ارام لا واما في الخلط والمشاخرين خلا فمخرج في غير التحل بالحيوة لم ولم
 يكون حيوة التحل مستقرة وفلا خلاف وان خرج محلا محل ما فيه الاصل خاصه ان كان اكبر
 وصغر في غير بالحمة وفي رواية بولك الاكبر دون الاصغر وهي مع ضعفها فادرسها
 شاذة باطلا قها ولو اخذت الجواهر في ما يصيد بها قطعة فهو ميتة لم كان في احد
 القطعتين حيوة مستقرة ام لا اجماعا ولا اختصاصا ولو لم يكن لها بل فيهما وفيهما من الحيوة
 نحو السبك وغيرهما من الالات فيها **الحيوة** **الشيء** لو ادرك ذوات الكلي في التسم القيد مع انزاعه
 اليه جالا لاصابة وفيه حيوة مستقرة توفت عليه التذكرة ان اقبح الزمان لها بلا خلاف
 في الجمله وان لم يتبع لها الزمان حل يدونها فانه لا كثر وكذا محل مع تركها وان اقبح الزمان
 ان لم يكن بتقصير الصافي كاستعماله احد الالات ويل التكن او امتناع الصيد بما فيه من بقية الفوق
 او نحو ذلك فانه بل ان يمكن الذبح فانه بالحاجة واما اذا كان بتقصير حرم بغير خلاف
 وحديث اقبح الزمان لتذكرة والالة فيد كنه لم يحل حتى ينزل على الاشهر الاقوى
 ومما في الحل وقد نفى خلا عنه وفي رواية جيل الصبي مع الكلب حتى يقتله فيحل
 وعمل بها حاجة واعلم ان المستفاد من النصوص انما هو اعتبار الذكرة خاصة وهو يحل
 بأدراكه وتقر عينه او تقرر حله كما في النصوص وما الى العمل بها حاجة ولا

الشيء كما كان

يحول من نوع خلا لا ينعون فغير طافي ادراك ذكوره استقرا رجوة بمعنى امكن بقائه يوما
 او يومين ومقتضاها ان فيه مستقر لحيته فها بمنزلة المذبح طوئله على احوال من حل
 مع انهم فيه استقرا بالحيوة بما فيه وهو بعيد مع ان الحكم من حيث الدين يحكي ان
 ان اعتبار استقرا بالحيوة ليس من المذهب **في** **من** لو ارسل السلم كلبه فارسا كانه كلبه
 فعلا صيدا وارسل الكافر مسلم فيم ومن لم يقصد حبس الصيد فقتله لم يحل بالاختلا
 فيه وفيما سحاب الحكم في مطلق الالات لما مر من اشتراط العلم والظن باستناد الموت الى
 السبب المحلل خاصة لا الحي ولا المشكك بينهما كما هو الفرض ولا فرق بين جازا الايتين
 ككاتبين او مختا لهما كهم وكذب ولا بين اتفاتها في وقت الاصابة او تخالفها اذا كان
 كل منهما فانه ولو اتخذ السهل المحل ثم وقف واسرع اليه السهل المحل لم يحل ولو انعكس الامر
 يحل وكذا لو اشبه الظاهر ان **الشيء** **الحيوة** بالة المتبرق مطلقا فاصيد فاصاب غيره
 ولو دعى لا الصيد بل الذوق وغيره فقتل صيدا لم يحل بلا خلاف بينهما لما مر من اعتبار
 قصد ارسل الصيد في المحل وان اعتبر القصد الى الجنس المحلل لا **الشيء** **الحيوة** اذا كان
 ما كان جاحدا ولا يكون فيه ان اليد فها صا فانه الا ان يعرف مال كيد يده اليد لا
 ولو كان العبرة بقصص جاحدا او وجودا فيه ان يدل على الملك لم يحل ان يوجد ولا يوج
 يجوز ان يملك لان لا يتحقق الا اذا الدال على ان يملك اليد ما كان يملك الصلح
 يده الوجوب للذكية لا لغيره كما عليه جماعة واما على القول بعدم انه قهر وان ينجوه وانه لا
 يدفع من اليد كما عليه من دون فكان ايفر علا بالظاهر ولا يلزم على احتمالات منافية
 للذكية كان فعل ذلك بعين من غير قصد للهلك ولا فيه ويكره التبرك الصيد بما
 هو اكبر منه ولو تفق الربى به قتل كما في السراي وعن النهاية وابن حزم انه يحرم الفعل
 مع الصيد ولا يشبه الاشهر الكنا فيه فها وكذا في هذه اخذ الفراج من اعتاشها واما
 للاكثر خلا لا للصيد ومن يحرم وهو حوط وكذا يكره الصيد بكتب علمه محسوس ولا يحرم

ولا يعتبر فيه كونه من لا يتحمل ذبايح اهل الكتاب في لحاق الجاهل بالناسي وجهان ظاهر الصريح
 فمن في ترك الاستقبال ذبايحهم فيه وفاة للفاضل في جماعة واماني تلك القسمة لا توقي عدم
 الاطلاق وقسمة طائفة من اهل البيت ذبايح ما عليها فان يتحمل الذبايح اذ ذبح الخوارج لم يخل بالاختلاف فيه
 بيننا بل في كلا وجه اجتماعنا ونقط اعتبارهما مع التعذر كما يأتي ثم لو ادرك ما يعتبر من الذبايح
 او تقرر بعد فعل الاضحية بجل عند الذبح وجازة من دفع المذبح في تركه والتحقيق ان الاضحية
 مبنى على تحقيق ما يعتبر في كل هل هو استقرار الحقيقة او الحادثة بعد الذبح وخروج الدم او احدا
 من بين الحل والحكمة عليه وحمل هذا التحقيق قوله ولا يخل الذبح ولو وقع الشرايط المتقدمة
 حتى تجزئ بعد التذكية كما في قوله وانما ان يحرك الذب القطر العين او ترك الرجل وان
 يخرج الدم المقتلة المسائل فلو حصل احدها ما سلم يكن فيه كفارة عند جماعة من الفقهاء وهو
 الاقوى في المغيرة لاجتماع وقيل يبقى الحادثة دون خروج الدم والقائل بالصدق في غاية
 القوة لقول اجماع الغيبة للامام بين النصوص المتشابهة وقيل يكفي احدها والقائل بالذبح فيه و
 الحقة وهو انه عند الصلوات واشهر بين المتأخرين في هذه الصيغة الصحيح بعدم كفارة خروج الدم
 وان كان لا بد من الحادثة بعد الذبح وهو مستند لاجتماع في ان المجزئ من الحادثة ما كان بعد
 الذبح لا قبله وعليه لاجتماع في الغيبة والخصاء والذبايح في خلافه فيضعفه عملة للتأويل
 بما ترجع الى الصحة لا يعتبر شي اخر اجد خروج الدم والحركة في استقرار الحجة وفاته في
 العبادة ونحوها من عبارات قدماء الطائفة وان كان الاشهر بين المتأخرين اعتبار
 فان حجتهم عليه غير واضحة انه في الفلاني هو الكتاب والسنة وفي حصة ابائنا الى الرب الذبح
 ام كراهة هؤلاء والمركب في في الصحيح انها تحرم لنفسها التي منها فالقول الاول اقوى
 نعم لا تحرم الذبح بها مطلقا كاشهر الاقوى في ولا يخل خلافا لما من القداماء يحرم
 بها وفي الغيبة لاجتماع وهو المثل والى ثم ان كل ذبايحهم بعد الابانة وامامهم علم كالميتة
 السكين فابان لم يحرم الذبح ولا تركه قولا واحدا فيجب ذبح الغنم ربط يدي الذبايح منه

واحدة بعينها طلاق ام خضري وامساك صوفيه او شعري به وذلك اليد والرجل في السعة معدية
 وجعل جميعا واغلاق ذنبه في الابل ربطا اخفا في الطيرة وفي الطير اسارا بعد الذبح قبل
 وفي الكلب تحدي الشفرة وعدم ادائها الحيوان او سعة القطع او استقبال الذبايح القبل وعدم
 تحريك اياه ولا يجمع من مكان الى غير مكان الحيوان يفارقه الذبح وان يساق الى المذبح لم يوق
 ويعرض عليه الماء قبل الذبح وعمل السكين بوقه ويحل في الاسلام ان يكون احدى واسهل اكثر ذلك
 للفقهاء وكما انما يلا في نهار يوم الجمعة الى الزوال باختلاف الاقوال في ذبح الذبايح
 قبل الوقت على ان السكين المقتلة مثل النون وهو الخيط الابيض وسط الفقار بالفتح عند
 من الرملة الى الخراج الذب بفتح العين وسكون الجيم وهو اصله ولا قوى تحريمه دون الذبح كما
 الابانة وقيل السكين في الذبح لا يعلها تحت ويقطع الخبايا على الاشهر الاظهر وقيل يحرم
 وهو حوط وان يذبح هذه ما به من الدم يحرم سلع الذبح او قطع شيء منها قبل بردها
 وفاته لنهاية وجامعة وقيل كما في الحايكة وهو ابنة واشهر وان قيل احوط **بالحكم الاول**
 ما يباع في السوق المسلمين من الذبايح والفقير والمطلوب سلاط شرعوا بتبائده من عجز
 عن حاله بل خلافه ولا قوى انه لا فرق في ذلك بين ما يجل في يد معلوم الاسلام او
 مجهول ولا في المسلم بين من يتحمل ذبحة اهل الكتاب او غيره والحق جماعة بسوق المسلمين ثم
 وبلا وهم حسن والمرجع في معرفة سوق المسلمين المرفق وفي الحائق قلت له فاذا كان منها
 اى في ارض الاسلام جاز اهل الاسلام قال اذا كان الغالب فيها المسلمون فلا بأس ليس
 قبضنا فان لم نعرف بل لعله مساعد له عليه فيتم بسوق المسلمين باقتبائهم مع غيرهم كان ذلك
 مسلما وحكمنا فاذا لم لا يرد ما قيل باعتبار انما هو ضعيف **الثاني** ما يتعد ذبح
 اخوه من الحيوان كالسبع والتمردى في من ربحه يجوز ذبحه بالسيف وغيره مما يحج
 ان اخيه تله ولم يدرك بعد الذبح ذكره فيتم ذبح الكلب بشرط التسمية وغيرها من الشرايط
 المعينة التي لا تعدل باختلاف بل عدا لاجتماع في ذبحه **الثالث** ذكاة العلك اضراس من الماء

حيوان وسوار
 سقط له على الاشهر
 وقيل يحرم وهو سوط
 ان يذبح بغيره

بأنبات اليد عليه خارج الماء حيا وإن لم يخرج منه كما يجب قوله فيما يأتي ولو ثبت أنه واجب
الأخذ وعدم الاكتفاء بالخرق هو المشهور خلافا لمن يأتي فلا يعتبر في الخرج الإسلام
ولا التسمية بخلاف في الأختار ومن الخلق لا إجماع وكذا في عدم اعتبار استقبال القبلة وعلى
الاشهر لا ظهر في الأول ومن الخلق وطه الإجماع خلافا للنفيد فاعتبر الإسلام واحتمال به
ابن زهره ولو ثبت السك من الماء على الجدار والسفينة ونحوها أو نصب والخرق الماء
فقد حيا حل مع الأخذ لا مع الاستشهاد الأقوى وقيل كما عن النهاية والمعنى بعض كبدته أنه
يقضي أدراكه فيضطرب فخل به وإن لم يؤخذ وفيه ضعف ولو قيد فاعيد في الماء فأت فيه
لم يحل بالخل في الماء يكن موته في الآلة وكذا أن كان موته في الآلة الممثلة أصيد كالخيل
وغيرها فذرة لا أكثر خلافا للعلماء في فعل مما مات فيها وفيه ضعف على المختار ولو غير الميتة
عن الخلق ليس كل عجم ولا مع الاستشهاد فاعلمها لا شهرة الجوع مع أنه أحوط وكذا الجوز فذكر
أشده حيا والكلام فيك الكلام في السمك في جميع الأحكام حتى في الحكم بأنه لا يشترط إسلام
الأخذ ولا التسمية ولا استقبال القبلة وخلاف في الإسلام هنا كالحلاف في شدة ولا
خلاف أحده في اتخاذ حكمها عند الجماعة ولا يحل عنه ما لم يثبت بالظن أو يثبت بالوفا
إجماع **الروح** ذكاة الجنين أي السبب للحلل ذكاة أمه بالرفع ليكون خبرا عن الأولى أو
بالعنف والجوار والحد وفي لفظة في ذكاة الحصى داخل في ذكاة أمه والنفق على التقدير
أنه يجوز التحريم ذكاة أمه ولا يحتاج إلى تذكير أخرى إذا تمت خلقته وحده عند جماعة أن
يعتبر أبو مروانهم راد التلازم بين الأمرين وبه يجمع بين الأخبار والفتاوى
المختلفة المنتزعة بعضها الاستحباب وما بعدهما وأخو منها تمام الخلق خاصة فأنات
منها أي ما عدا طاهر عدم التلازم وعليه فاعتبارها متعان عملا بالأصل وجها
بين النصوص بذلك بقيد بعضها ببعض والشاهد الصحيح الخبر الثالث للجماع وعدم الحل
مع عدم الشرط مع عليه كما في الاستحباب وغيره وثبت عليه الروايات وطاهر اطلاتها

في صورة

في صورة الحل عدم الفرق بين ولوج الروح فيه وعليه وهو طاهر المطلق جماعة من المتقدمين وعليه كآفة
متأخرى أصحابنا وقيل بشرط طمع اشعار وتمام خلقه لا ينجي الروح ويصدق القول لجماعة من
القدماء وفيه بعد لما للفتنة المطلق النصوص انشأ له صورة ولوج الروح بل الطاهر فيها حل
لأن الروح لا ينطق عن تمام الخلقة عادة كما صح بجماعهم في انقضائهم غير واحدة عن احتساب
في مقابل النصوص غير مسمى غير وبالجملة لا ينجي في صف هذا القول نعم لو خرج حيا متقرا لم ينجي
يقع الزمان لتذكيرهم يحل لها بالنسبة لجماع ولخرج وجوب غير مستقرة فلا ضرب الحل في
التشديد وغيره وإن كان الأصل في العلم ولا تقرب لعدم وجوب الباء في شق جوف الذئبة لا
خراج الجنين فإذا من الثغرة وإن كانت حيا **الحيوان** لا يجوز أن يؤكل منه إلا السمك والطيور جازنا
أن يبين فيه أقسامها **الأول** في حيوان البحر لا يجوز أن يؤكل منه إلا السمك والطيور جازنا
الطاهر النقط يستقيضا ويحل من السمك ما لا فليس بخلاف بين المسلمين ولا فرق بين ما
لو زال عنه فلسه كالكنفت بالذال المهملة ولم يزل كالشبوط ويؤكل الرنث بكسر الراء والباء
الموحدة والآخر بيان بكسر الحاء والباء من ذلك كالباء الموحدة بخلاف في شق من ذلك أحده
والباء المفردة والآخر بلائي بكسر الحاء وسكون الباء الموحدة بخلاف في شق من ذلك أحده
لكن الجمع ذات فلس وإنما ذكرها مع معانيها مما مضى أما لو ورد النقص في كل منها بالحيوان
فخصوصه أو بطريق أو قول بالمنع عنها قديما من بعض النصوص ولا يؤكل السمك بضم السين
المهملة وفيه اللام فاعلم المله السائدة فالفاء الضويرة والهاء بعد الألف ولا الضفادع جمع ضفادع
بكسر الهمزة والياء المهملة والهمزة مثقال الخنزير الطعان بفتح الهمزة وضم السين عرق الماء فيهما
من حيوان البحر لما مر من جوعته على الأملاق فإن كان جنسه جلا في البحر سوى السمك
المضروب والفلس وإنما خص التمسك بالذوق لو ردوا النقص منها بالخصوص وفي جوعته الجري
بالجم الكسوة فالراء المهملة المشددة الكسوة ويقال له الجري بالضمط الأول شق ما بالثا
التلثة نوع من السمك طوله من ليس له فليس روايات أن اشهرها بين النقاد بين والمز

وفيها الكسوف

الحريم وفي صريح الاستحسان والظاهر غيرهما الاجتماع وفي مع ذلك يحتاج
مستنبطه من قوله فبما من العبرة فلا يعارضها الرواية الثانية بالاجتماع ما في
عليه من الوجوه من وجوه عديدة ومع ذلك مما هو قلة للعامة فحصل على المصنف ان حتى
ان كان بعد من ضروريات المذهب في الكلام لا يجري معا وجوز الكلام في الزمان
بكمالاته الجوهري والمصلحة والراء المتداخلة ويقال في الرواية كما وقع في الرواية والمناظرة
بفتح الراء في معنى معرب واصلا احد السك والى هو بالراء الجوهري فالحال السك والى الرواية
المتعدية ان مما جازيتان في التثنية لم يفرق بينهما وبين نفي في كلام الجماعة الا
المصنف فظاهرا لفرق حيث نسب الحرفة في الجوهري الى الشبهة من دون شوي فيه بالكره
ولا يصح له بالجوهر من داني الحريم او تخارجه واشاره عليه في هذه التثنية فقال واذا
الكره ولا يصح له بالراء لا اتحاد الادلة شوي وسماوية على المنع والكره ويمكن ارجاع
هذا العبارة الى الجوهري ايضا وان بعدد هذا الحد في الفرق من عدم وضوح قول عليه ولا
حجة وله وجد في جوف سكة سكة اخرى حلت ان كانت ملائمة كل مطم وفاقا بما فيه خلافه
كغيره فاشترطوا في طلبها اخذها جها وهو احوط واصل وان كان الاول اقوى وله
قد في الحجة سكة تضطرب فهو حلال ان تنسلخ او كان لها فسر مطم اخذت حيا ام لا فاقا
للشبهة لرواية صفة السند في القواعد فلتكن مطرحة او محولة على صورة اخذها حية
ولا يوكل الطائر وهو السمك الذي يموت في الماء بالجمعا وما وان كان في شبهة او
خطية وفاقا لا كذا كما مر ولو اخذت التي فيها باليت حل لكل مع الاستثناء ما عند
الشيخ في رد القاضى ومع التميز ايضا عند العماني والاجتهاد مطم احوط بل مطر واشهر كما
مر ولا يوكل حلال السمك وهو المقتضى بالعدة مختصا حتى في بها كغيره حتى يستبرأ بان
يطعم علفا طاهرا في الماء طاهرا يوما وليدة لا تظهر في كل من حكم بالحرم وتغذي المدة
وما اعتبره المصنف من طهارة العلف احوط وان كان في تعينه نظر وبقي السمك الحريم

حرام منه كما ان بعض المحلل من حلال لا خلاف فيه في الجملة ان من لفظ فقال بالحل مطم وهو نادر
ولو استبرأ المحلل من الحريم اكل منه الحسن الا ما مر لا خلاف يظهر الا في تعيين التفصيل
لاستثناءه فظاهره كغيره لا اول وجوه الثاني من غير تخصيص وغير بعيد من ذلك عليه ولا
مر عليه الاطلاق ما دل على تعينه الحيوان مطم مع عدم وضوح ما خذتم في تعينه بما ذكره
هنا مع هذا ومستند اصل التفصيل غير واضح هذا للاتفاق بحسب الله ولعله كانت
فهم في البهائم ويوكل من الاضحية المحض به منها النعم من الابل والبقر والغنم
بلا خلاف فيه بين المسلمين ويكره الخيل والحمار البقل ولا يحرم بلا خلاف يظهر في الا
ولين وعلى الاستبراء لا يظهر في الثالث وفي الاستبراء والغنم وفي الاجتماع وفي الا
ولين الاجتماع على الثاني ايضا وفي الثالث الاجتماع في الجمع خلاف الخيل فخره وهو
نادر وفي صريح له وظاهره في الاتفاق على تفاوت التثنية مراتب الكراهة وان
المشهور ان كراهية البقل استدل خلافا لفظا فالحمار اشده والاول اظهر ويحرم الجلال في
منها على الاصح الاستبراء خلافا للاسكان في فقال بالكره وهو شأن وهو ان الجلال في
في المشهور ملا يوكل عليه الاضحية محض او اقرب خلافا للحكم من طم يعتبر النقص
وللمحذوق بالعدة غيرهما من النجاسات وهما شأن وفي تعيين المدة التي يحصل بها
الحلال قول ابي جودها الحالة لا يعرف بان يقتضى بهامدة يسمى بهامدة جلاله ويحل
الحلال مع الاستبراء بان يربطه ويضع العلفا طاهرا كما مر اجا علفا طاهرا وانفق في
ان كنيته ومقداره في الابل اربعون يوما واما في باقيها ففي كل منها في بيانها استبراء
وتحصل المعتمد عليه المشهور سيمتا بين المتأخرين ان استبراء الناقة ما بربعين يوما والبقرة
بثلاثين والشاة بعشرة والبطة بخمسة ايام والجماع بثلاثة وفي طاهرا الاجتماع الا انه ذكر
مدل الحجة في البطة واما الاضحية الاستبراء في البقرة ما بربعين يوما والبقرة في البطة
بثلاثين كما عن الصدوق والاسكاني وفي الشاة ما بربعين يوما والبقرة في البطة

بعد ما حوط منها على ما علم من الشافعي من اعتبار اكثر الامرين من هذه النقضات وما يرد
 بالاجل من الحجج عن حق الله هذا ايضا واستبرأ فيها النفس ويعتبر فيما علم من دول بجلال
 عزة الامم لحق بالنصوص طريقا واحدا ويحل من البهيم الوحيه البقر والكباش والحمير والغنم
والجوامع بلا خلاف بين المسلمين كما قيل في كتابه الحجة هنا كالا لا يرد وجهان فلا خلاف
والنفس العدم وقيل نعم ولا يأتى به احتياطا يحرم من البهائم كل ما له ناب ان ضريح وضابحة
 ملكا تعزى ويوجد في الحيوان قويا كان كالا سدا وانما وصفيقا كالغلب انما يرد في بلاد
 بل عيسى النفس وغير هذا الاجماع وكذا يحرم الارنب والنسب والربيع والذئب والخرقة والفتنة
 والشجاب والسموك والظفارة والتمكة والحشاد كلها كالغارة والبقعة والعقرب والحجر والجردان
 والحناجر والصارص ونبات ودران ما لم ينفى والقول بلا خلاف في شيء من ذلك بل عليه اجماع
 في الكتب **المقدم** في الطب لا يرد منه ما كان سببا في غيبا في طرفة عين ويوجد في
 الطير قويا كان كالا ذى والصبر والعقاب والشاهين والباشق اوصيها كالشواقي
 والبعاث بلا خلاف بل عيسى في الكتب المقدمة اجماع وفي الغراب وانبان اصحاب المنع مطردة
 تجمع وفي طوق الاجماع والوجه عند المم هنا الكراهة كك تبا لتباير والقائض وهو ضيف
 ما نأى حكم بان تبا كذا كراهة في الابقع لو رددت في غير النصوص في بعض النصوص يحرم من
 الطير ما كان او لم يكن ما كان حقيقا حال طريا نه وهو ان يطر ميسوا الجناحين من فزان
 يحركها اكثر من دفعة وهو ان يحركها حادثة وان ما انعكس وكذا يحرم ما ليس بعد في الطير بمقتضى
 المصامين لتبنيها يقال لها بالنار سيرة سنكران ولا يوصد بالتشديد والتخفيف في جمع
 الحب وغيره من المأكول عند الحق ويقال لها بها خبر وان ولا يصيبه كبره وله وثالثه تخففا
 وفي النوبة التي في رجله وضع العقب واصلا شعرة الحائنا التي بوى بها السدا وله ويقال
 لها بها مهيون وكل من ما يوجد في الدنيا كثيرا او احدثت العلامات الثلاثة الاخرى بلا خلاف
 في شيء من ذلك بل عليه اجماع في كلام جمع وطاهر الموثق وغيره ان العلامات الثلاث الاخيرة

انما يعتبر

انما يعتبر في الجمل طير انزوعك قوله لم انف على له صرحا مع انصرح جمع تيلانم العلامات وانه
 لا يحرم له احدها ولا يحل خال منها والمعرف من مذهب الاصحاب حل يساوى الضعف و
 الموقوف ولا بأس به هذا لم يوجد في شيء من العلامات الاخر للحل والحرمة ومع وجوده يتبع
 حلا وجوهه اذا كان من معارضه علامة الضد سلمه والا فانها لم تقب جانب الحرمة كن
 لاحقة ثمرة بعد ما عرفت من عدم اجتماع ملائى الحل والحرمة ويحرم الخفاش ويقال للحشا
 اف والوطواط بلا خلاف وفي حرمه الخطاف من دود واحدا ولكن الكراهة شبهة واشهر
 بين من تأخر وتكون الفاختة والصبرة واغلظ منها كراهية الهدالهد والهد والسموك والقر
 بلا خلاف ولا اشكال الا في المظفر كراهية الاربع على البقرة فالدرج من رتبة ولو كان
 احدا للصور للحلا صلا بامتدائه عند الانسان معضلة حرم على الاشهر الاقوى وقد مر الكلام
 فيه وفي انه لا يحل حتى يسرا فالبصيرة وسيف في الخلاف والوجه بطلان ايام وفيه الزم
 في مو استبراء ما اشبهها الى ما يحل به والاسم للحل عزة كرامة ايض ويحرم الزنا نارا منها
 والزيادة البق والبرقوت يحرم بنو ما لا يملك له بلا خلاف بل عليه اجماع في الضم ولو تباير
 حال البق من حلال ام حرام اكل منه ما اختلف طرزه وتكون ما اتفق بلا خلاف وفي الضم
 اجماع وهذا الضابط عطف بصورة الاستبراء دون غيرها فيقول بنو ما لا يملك له ولو استحو
 طرزه ويحرم بنو ما لا يملك له ولو اختلف بالاجماع وهذا مسئلتان **الاول** انما يشترط
 الحلال لئلا ينزوي ولم يشترط كراهية جاز في طاهر العبادات وغيره ما يحرم غيرهما فله
 ايض كما في صريح الهد وغيرها واحسب استبراءه سعة ايام بالعلف هو من الكتب التي
 ان كان فطما والاشيا الرضاع من الحيوان حلل وان اشتد بان زاد قوته وقوى
عظمه وبنت لحمه بجوهر لحمه ولم يند فيه ما بلا خلاف بل على الحرم في صورة الاجماع في
الغدير او من الحيوان المأثور الم يحرم منه اجماعا بل ليس ولا يملك له جوهره
 ولو قيل بلا خلاف الا من الحناجوزا كلب مع الكراهة ومما لا فيه بعض المتأخرين وهو

اليام

كما يشترط في ما يركبها

ضعيف ولكن الغرض من بصوتة ذكره في جالده السحر فينبغي نقول لكم بها ان يكون النعم
لها واغلبها اجزاء ولكن وجب وتوضيح غسل ما في جوفه باختلاف حتى من الخلق والخلق
بين الخمر والبول هو **المقارن** الرابع في غايله وهو **مسألة** **النبات** اي الخارج وجمها
غير النذ كيه الشريعة سواء ما لا يقع عليه الذكوة او يقع ولم يقع وفي حكمها اجزائها التي
تخلوها الخمره باختلاف وفي لغيت الاجزاء والاشعاع بها محتم مطلقا واما الاستقاء
وكلورها النوى والوضوء والصلوة والشريعة على الاشهر لا تظهر خلافا لمجمع فوجدوا في
سقاء ذلك خاصة والولاية العامة على المحلة مع القيمة ما دخل فيها ما لا يحل الحق وان كان طارئا
في حال الحق دون ما كان نجسا كالفصل من الكلب ونحو وهو غير الاستقاء متفق
عليها بيننا وهي الصفوة والشعر والدم واليوت في شربها وقيل موضع الاتصال
القرن والعظم والسن والظلاف وهذه الثمانية مستثناة من جمل الاستقاء الى الا
كل في الظاهر مما لا يغيرها بالبدل ويمكن دلالة نحو اطلاق عبادة عليه فيما مع فحتم
والبيض اذا اكتسى الفسار على الطيب الا ان كان نجسا ولا يخفى كبر الخمر في دفع الغا
والحاء الهله وقد تكسر الفا باختلاف ولا اشكال الا في حقيقة لا يقع هل هو كثر
الحمل والجلد ما لم يؤكل فاذا اكل فهي كثر كما في النجاس والصرع والحمية او شئ يفتح
من بطن للذي الراشح اصفر فيغير في صوفه فيعطل كالخبيث في اكل الحدي فهو كثر كما في الفاسد
وبغير النجس وهو الميت من ماني داخل الكرش لانه متيقن عليه كما في سدر وفي لسان الدين بهذا
الفساد واما ان احتما واشهرها ذلك حتى ان في الاجماع والاستثناء المسموح وجامة
الحريم وفاة للخلق فاما خلافه وهو حوا **الش** ما يحجم من النجاسة وهو متعان جمع عليه
وتختلف فيه فالاكثر حسنة الغضيب وهو الذك والامثيان وهما البهستان والطاهر
وبهو مع القم الفاسد والقرت وهو الدث في جوفها والدم في الجمل وفي حصة الامانة
بغير اليم مع البول والماء فيفتحها التي تخرج المرة الصغرى وبكبرها مع الكبد واليسر في

بيت الولد ونسي القبر كبر الحنين الجور ودوا خلافا الا ان اشبه الحزن وفاة لا كثر التفت
 لعدم القطع من في الجميع بل لول الاجامات النقول في حصة الفج وهو الحياء ظاهره وباطنه و
 الغلباء بالهبة المكورة فالتم الساقطة فلباء الموحدة فالهبة المدودة عصبان عريضة
 تملودان عن الرقة المحجب الذيب والنجاع منات القوان الحيط الا يفسد في وسط الظاهر بنفيم
 حوز سلة الطرخي وسطها وهو الوتين الذي لا تقوم الحيوان بدونه وذات الاتعاب هو اصل
 الاصابع التي تشغل بعصب ظهر النخ وفي العنق يجعلها الاشابع بعصب مضاف والواحد من
 والاردن في الحيوان ما حادوا الطفل من الاعصاب والغدد بعصب العين الجور هي التي تكون
 في اللحم وكثرة اللحم مدونة في الاغلب شبه البندق وحزوه الدماغ يكسر الحاد وهي في
 المشهور الملح الكائن في وسط الدماغ شبه الدودة بقدر الحصة تقر بها الحالف لونها اللون
 وهي تمل الى الغيرة والحلقة بعصب الحدة وهو القاطر من العين خلافا لشبهه عند الصد
 جماعة الكاهن في الجميع ولكن الاشهر الاضطرار حرمها اجمع مع انها اعوط واحترق
 بقول من الذبح من نحو التلك والحياء فلا يحرم منه شيء من المذكورات واطلاق المتن و
 الاكثر يشبه كبر الحيوان كالحجفة والصغيرة كالعصفور ويصغر جمع وقيل الاجود انحصا
 الحكم بالغنم من الحيوان الوضئ ومن العصفور وما اشبهه من نحو ايشاة والنعم وهو صيد
 فيما كان السند في بحر يمد الى البحر وهو فيما عد العصفور وشبهه من نحو ايشاة والنعم
 لا خصوصا عيار جماعة من الاصحاب وحده من النصوص بها وعدم الطرف اطلاق ياتي
 الفتاوى والروايات الى العصفور وشبهه واما ما كان السند في بحر من الحبانة فانهم
 الى كل ما خفي في وجوده مع ذلك التراك مطا الى واحوط ويكره اكل الكلاب بعصب الكاف قصر
 الاضطرار كلبه وكالغنم فيها وازانا القلب والعدو ولا يحرم شيء منها بخلاف وازا شق
 الطحال مشقوقا فاختار من لحم كان او غيره حرام ولا يكره مشقوبا او كان السفل فهو الى النخ
 مع حلال في الاشهر الاضطرار خلافا للصدودين فحكا بان اللحم اذا كان السفل لم يؤكل مطا وما

الخواص فيكون مع عدم انقباضه وكل ما ياكل مع النقص هو شاذ ولا يظهر الحاق وغيره مما لا يوافق
 بالنظر في ذلك من اعتبار الاسفل والاعلى واما الحاقه خلافا للتحقق فينبغي تفصيل الحكم
 في السنين بصوره امکان سبيل الطوبى من الاعلى الحزم الى الاسفل الحلق فلو قطع بعدم السيلان
 الحزم الاسفل ولو شك في السيلان في الحزم وجهان احدهما الاقل **ان** الامكان القليل
 حاله كالعذرات وكوها اجزاء في مزرعة وكوها ما بين من حق اذا كان مما يحكمه كحل الجوع
 اجزاء والجوع انجر الماء القليل ولو خبز وكل الشا وما فيه من الطوبى كليا على الاشهر
 الاقوى وقدره ما يجوز ان يرى جوازها كد بعد خبز معلقه بقوله لان النار طهرت النار
 بالزواير الجبر لقد دها وعمل بها في الزاير ولكنه قد جمع ضما في ان شاذة **ما** الطين
 وهو يجمع اضافة حزم اجزاء الطين القليلين على كونهما لا يستفاد به بخله في المرات
 بالطين هنا ما يعبر التراب في المخرج بالماء ويحتمل به الا من كذا حتى الرمل ولا يحتاج
 وكوها وحيت ياكل طين القليل لا يستفاد لا يحتاج ومنه قهر الطين في الموضع الموقر
 ولا يفرط في اباحة اخذها بالذات بها الماقد مع قراءه انما ان لناه ونقته بها على الاقوى
 وان كان افضل بل احوط وادعى والمراد بطين القبر الله الشريف ما اخذ منه او ما جاوز
 عرفه عنه ويحتمل الى سبعين ذراع او ما جاوز السبعين شكل الا ان يؤخذ منه ويوضع على
 القبر الشريف او القبر فيبقى احتمال اجازته وظاهر الحق وكثير عدم استثناء ما عدا الطين
 القبر حتى الطين الا من في خلافة السنين فاستثناءه ايضا ولا بأس به مع الضرورة قطعا وكذا في
 على احوال القبر **الاستوم** القاتلة والاشياء الصادرة بانها حزم يجمع اضافها جازمه كانت
 ما يفرط عليها وكثيرها مما يقتل كثيره دون يملكه كالا يوتون وسقونا وشحم الحظ في
 فالحزم منه ما لم يملك هذا اذا اخذ منه زائدا عما صيف الى غيره فقد لا يضره الاكثر كما هو
 مع ذلك فخذ الاطباء والصايف الحزم على الجمل به الفهر على البدن واذا في المراج **ما** في
 الثابتات والحزم منها خسر لله بالضرورة من الدين ويحتمل به كل مسكن اجزاء خلافا

في ان العبرة في القيمة اسكان كثيرة ولو كان مستهلكا كما في النجاسة المادية الفاسدة
 بالسحر والنفق قليلة وكثيره مظهر وان لم يكن مسكنا بل في كلامهم الاجماع وكذا في
 بين المفسرين دون غيره للقيمة فسر القليل بالثمن الموجب للاقلال والصغير هو القصر
 من ماء الغيط في ظاهر الاصحاب انما يحرم اذا كان حاد اسفله على قبل ان يذهب
 ثلثاه فلا خلاف ولا فرق في الحكم بخرمها بالغيان للضرورة بشرط بين وقوعها بالثمن
 ان يفرها كذا لا فرق في ذهاب ثلثه بين الامرين واما الحاقه خلافا للضرورة بشرط
 في الذهاب الغلبا بالنار ولا يخلو عن وجه ان لم ينفذ الاجماع على الخلاف وظاهر
 الضمير والفساد في القصر في سبب التحريم على الغلبا خاصة عدم اعتبار شيء اخر
 خلافا للفاضل في دافعه والاستناد ايضا فيجوز فيه ما وضع على ما يدعى من التلزم بين
 الامرين وليس ثبات بل الظاهر عدم كاستحساج والاشهر الاظهر حل عصا الرب والنوا
 لم يملك الشدة السكره بل لا خلاف في الثاني بطلان وقناه صحتها بعضهم ولكن النع فيها
 ولا سيما الاول احوط **ما** الدم الشفوف اي النضب من عرق بكثرة ويستثنى منه
 الخلف في الحيوان المأكول مما لا يقدر الذبح بالاجماع ولا بأس به من التمسك اجزاء كما
 في القبر ويشكل في دم غيره مالم ينسج كدم الضفدع والقرد والجم والنع وفاء لكثرة
 وعلى هذا لا يصل في الدم الحيوان المأكول بالوجه والنع وكذا العلقه وهو مظهر
 ولو كانت الموجودة في البصر الحلقه للجانة في نجاستها من دون اختلاف الا ان
 اشبه بالنجاسة مظهر لكن مع اكل ما في بنوتها لما في البصر ولو وقع قليل دم نجس في
 وهي تنفس الحزم المرق ولا حاف من الدم والنوا بل اذا ذهب الدم بالغلبا وفاء
 للنجس ومن الاصحاب من منع من المايح يعني المرق واجب على النوا بل وهو الحلقه
 وهو حسن وعليه عامة الناصرين وعليه والحال فيه كما لو وقع فيه غيره من النجاسة
 كالجهد والنبد السكر والفاقر ونحوها فان الحكم فيها انك بالنع والغلبيات جواز بعض

قيم قليل
 من غيره ملاق
 من غيره ملاق
 حلقه وقبيل

أمره في الوقت القادر على كذا في أكثر الأشياء أو أن يكون له ضعف بالتمام
وتعقير بالليل فيعتبر اجتهاداً في أكثر الأشياء أو في المأكل والعلم والصبر فتعقير بذلك
القيمة من الغالبية على أن رعا العيون المعقوبة ولو كانت في الأصل والزيادة سواء
كان الحال والشيءان بغير الغالبية وعدمه ولا يضمن شيئاً من الزيادة المتصلة ما
لم يزد به القيمة وذلك كالمؤمن المعقوب بغيره وقيمة بعد الفتن وقيل واحدة كما قال
الشيخ وكانت القيمة في الأصل الأولى بأصله يمكن ضمان هذه الزيادة ولا فوق في ذلك
بين الوجود حال الغضب الفل في هذا الغضب بعد ولو كان بعض الفتن لا في القيمة
وتعقير الزيادة في المخرج فانه يضمن قيمة مال أو غيره من ما زاد عليه لا يضمن في شيء من
والثاني أنه لا يملك الشيء ما يقبضه بالبيع الفاسد بلا خلاف في قيمة أي المبيع وما
يحد من منافعه وما يحد في قيمة الزيادة صفة فيتعلم بغيره ولا اشكال في ضمان
في زيادة القيمة لزيادة الصفة حيث لا يكون الشيء سبباً في الخلاف فانه لا دليل عليه
الاتفاق مثل هذا القبض والغضب وهو حسن ان لم يعتبر في تعريفه قد العدولان وأما
مع اعتبارها كالمواظبة والمزهد المصنف في بيعه ولو جرد العلم الثالث
اشترى أحد المعقوب حال كونه عالماً بالغضب حين الشراء وقبله فهو كالمعقوب على
الكان عالماً بحقيقة الشراء والقبض أيضاً ويطلب بما يطلب به البائع الخاضع للشرع
الذي بين المطالبين بالعين مع بقائها بغيرها مثلاً أو قيمة مع تلفها طمانينة
موجب عليه من النافع ومن مطالبته البائع فان طالبه ببيع على الشيء بالعين والبال
وما سواه من النافع ولا يستقر أن التلف في بيعه مع دخوله على ما لم يمتد في
بطل البيع شيئاً من النافع ومقتضى ضمانه على غيره والأجماع المتفق في التبرع وعليه
وعلى إباحة ما عدا البائع من القيمة كمثل نقل نقول القاض بجره مع كثرة الجائز مع ضعف
كقول النبي بما عليه الشيطان في الدم مع طرده في سائر الجائزات **القول** كل ما يبيع

كقوله

لا فنجاسة عند امرئ منه فقد جاز إجماعاً بغيره كالمطامير والنجاسة الغيبية
تقدم ذكرها في كتاب الطهارة وقد اشار إلى جملة من أضافنا فقال كل شيء في معناه
الفتنة والعصير الرغبي خاصة ومطامير الجوارح والنجاسة من ذي النفس الشائل لا غير
والكافر الحربي وفي حكم المرتد وان اغفل الإسلام مع مجده له بعض صحت ريات في
نجاسة الذي دأبنا أن أظهرها وأنها نجاسة بل عليه الإجماع في كلام جماعة هذا لاستفاضة
والولاية الثانية الظاهرة بحولته على القيمة وفي رواية الثانية إذا اضطر إلى مأكلة
أمره بغير يده في وان كانت حبيبة لا أنها مأكلة لا حامل بها عن الشيخ في أنه لا عمل
مأكله الحرام التي لا تتعدى هذه النجاسة كان يكون الطعام حامداً أو في مقداره و
غسل اليد لئلا لا يستعدا والنفرة الحاصلة للإنسان ببيئته تلهم النجاسات
العبد وان لم يقل اليد طهارة ويحتمل أن يحمل على ذلك الزيادة وعلى حال الضرورة ولو كان
ما وقعت فيه النجاسة جامداً يصدق الجحود عليه عرفه وضابطه ان لا ينصب من الأضواء
صب التي ما يكتف النجاسة ويخط بها من أطرافها وحلها عدا إجماعاً ولو كان المايح
التيمن وهذا جانب لا يستلزم مع اليأس الحال لمن يترجى وفي وجوب كونه تحت الشتاء
لا تحت الأمطار وجوازه مطر مولا من مضى في كتاب البيع ما يتعلق بالمقام ولا يحمل ما يقطع
من اليأس النعم ولا يستلزم فيصبح ما يذاب منها كما مضى وما يموت فيه ماله نفساً لم يمت
من المايح بخس وحرام دون النفس كالمذاب في **القول** يقول ما لا يؤكل لحمه
فإنها حرام إجماعاً وهل يحرم ما يؤكل لحمه قبل بيعه إلا يقول الأهل للاستنفاد والقال
الشيخ في به وإن حرمه ولا يحمل من قبح والتحليل أشبه عند الماتن وفاء بجمع وضيم الماتن
مدعي الإجماع وفيه نظر ولا سيما أنه لا يظهر صحة بقاء الإنسان وتماثله وعمره و
بغير فضلات باقى الحيوانات **البيان** الحيوان الحرام كاللبن كالبقرة كبر الام ونحوها
الأنثى من الأسد والذئب والحرث فانها محرمة لحمها ويكره لبن ما كان لحمه مكرها

فلو قبض فتمتد من الشري المحل لا انفصال بين الفقهاء اذا كان الانفصال
 نفسيا وكذا لو كان بعلاج كان المعالج غير عينا باقتلام لا على الاشهر الاظهره لا على الاشهر
 لو ان في ما حذر كزحفي استعملها ولو مضى من قبلها الحذر فيها خلافا وقبل كالحذر
 في سنة الله لو ان في ما حذر من ناء فيه حذر لم يحل حتى يصير ذلك الحذر المصوب منها في الحذر
 خلافا لمحل بعد الانفصال وهو مستر ولا يلزم في المسئلة علم الحرام ولو صارت
 والاشهر المصوب منها في محل خلافا هو الاشهر الاشهر لا يحرم شرها لبقائها
 وفا لا للفقهاء من الغرض المستر وان تم منها الحجة السكاجا وما ويكفي الاستدلال في العصبية
 على طهر من يستعمله قبل ان يذهب ثبته اذا كان مسلما وعلمه لفاضل وفي دوزخ الى الجحيم
 خلافا للاكثر فالقبح ولعله اظهر ومع ذلك اعطى والاستغناء بقاء الجبا لكان والوضع
 منها ما يحذر الكريت لا خلافا في اجده والاستغناء من النور هو مطلق الاستعمال كما صرح به من
 متاخري المتأخري في جامة كتاب العصب والنظر فيه يقع في امور الاولى في تعريفه علم ان
 العصب هو الاستقلال والاستعداد باثبات اليد على مال الغير عدوانا وظلما وخرج بالاستقلال
 باليد ما لا يثبت معه كغيره من ما لا يثبت كالباقى وما الاستقلال معه كوضع يده على ثوبه الذي
 هو لا يوضح بالمال غير كالحذر فحده وخرج باضافته المال الى الغير ما لا يستبد باثبات يده
 ما له نصيب عدوانا كما لم يهون في يد المرق والحرث على التمسع الذي على قوله وخرج بالعدوان
 اثبات المزنه والى والويلد والمتاجر المستعير ايدهم على مال الراهق والويلد عليه العمل
 والوجه في العبد والاستغناء هذا التعريف في عكسه بما لو اشترك انسان فضا علف غضب بحيث
 لم يتقبل كل منهما باليد بدل الاستقلال فيه الاستعداد ليشتمه والاستغناء فيه بالاستعداد
 باثبات اليد على مطلق الغير كما لا يفي وجوه الجملد كونه ما لا يعد ما لا مع كون العصب فيه حقيقة
 عرفه بدل المال فيه مطلق الحق ليشتمه تلحقه من ذلك ان الاجود في تعريفه الاستعداد على الغير

عدوانا

عدوانا ويتفرع على اعتبار الاستقلال لانه لا يقين احد اوضح المالك من امساك الدابة المرسله
 فتلفت لا عينها ولا يثبتها ضمن المانع وان تم وكذا لو منع من القعود على سباطه والسكن
 في داره متلفا ويغني بقيدته بما لا يجوز المانع سببا في تلف العيون بذلك بان اتفق
 لمفها مع كون السكنى غير محبته في حفظها والمالك غير عصبه في مراعات الدابة كما يتفق
 في كثير من الدود والدواب اما لو كان للحفظ متوقفا على سكنى الدار وسكنى الدابة لصعوبها
 او كون الارض مبيعه متلفا فان الحجج الضمان دافعا لجماعة من المتأخريين والوجه حكم بضمكان
 لغرض اقمه التوقية للمانع اذا حصل منع المالك من بعده ولو مع بقاء العين وصفاتها وفا لا لثبته
 وبعض فتاويه خلافا في سقائه ولا اكثر كما قيل ويصح اي يتحقق ويتصور غضب العقار
 كالقول لا خلافا في ثبته وفي ظاهره وغيره اجتماعا وبعض يخرج بالاستقلال بباي با
 العقار باثبات اليد عليه ولو بان يستولى عليه ويسلم مغايرتها من ضمان ينج المالك
 يخرج منه لا خلافا في اجده وبيننا والمراد بالاستقلال ان عدم قدرة المالك على تصرفه فيها هو
 بيده ونصرته فيها هو بيده بمعنى انه لم يمكنه ذلك وان كان جالساً معه فخرج ويكون
 جوده فعليه سواء ولو سكن الغاصب الدار فها مع صاحبها ففي الضمان قولان بيننا
 على الاختلاف في تعريف العصب بان العصب فيه الاستقلال فلا يقين لو الاستعداد يقين حيث
 قد عرفت المهرية الثاني ظهر ان توجبه الضمان كاعليه الاكثر هذا مع امكان توجبه هذا القول
 على الاقل ايضا بوجه ذكرته في الشرح ولو قلنا بالثبوت ان معنى العصب عينا وجمته كانا كما
 لشرط في العصب اطلاق الثبوت والجمه ونحوها يقتضي عدم الفرق في ضمان التعصب بين
 وحدة المالك وتعدد له والحق يقتضي الضمان على ثبته ما استولى عليه واستقل به ان
 نفسا متصفا وان ثبته امتدت وهكذا وعلى القول بالثبوت ان لا يضمن التعصب بكونه
 متصفا وكون شريكه على الاشاعة من غير اختصاص موضع معين امامه ما لم يجر
 ضمانه كائنا ما كان ولو كان قويا مستوليا وصاحب الدار ضيفا بحيث اصبحت

مع احتمال قويا ضمان الجميع ولو انكسرت لفرغ بان ضعف الشاكن المائل على اللد من مقايضة
 ولكن لم ينعزل المائل مع قدرته من الساكن اجرة ما سكر خاصة هذا مع حضور المائل واما
 مع غيبته فلا شبهة في ضمان العين ايضا ويضمن حمل الدابة ولو غصبها وكذا لو غصب الامتعة
 لما حصل فيضمن حملها بالاختلاف قالوا فان اسقط الحمل وبقيت الام من زمة نفاد ما بين
 قيمتها حاله او ابعاده وان تلفت بعد الوضع الزم بالاكتر من قيمته ولو لد وقيمتها حاله ان
 اعتبرنا الاكثر والا فقيمة يوم التلف ولو تعاقبت الام على المصوب فالتفان على
 الكل بالاختلاف سواء علوا بالغيب جميعا ام جهوا ام بالفرق ويجوز للمالك في تعيين مثله
 منهم العين والمنفعة وتعيين الجميع بدلا واحدا بالتعقيل لتعقيل وان لم يكن متساويا
 يرجع الجاهل منهم بالغصب اذا رجع المالك عليه من غير قسط على العين او المنفعة ولم
 يعلمه بالحال وهكذا الاخر الى ان يقرر التفان على الغاصب العالم وان تلفت العين في يد
 هذا اذا لم يكن يدين تلف في يده يد ضمان كالعارية والام لا يرجع على غيره ولو كان ايدى الجميع عا
 بخر المالك في الرجوع عليهم او على بعضهم فاستقر التفان على من تلفت في يده فيرجع غيره عليه لو رجع
 المالك عليه ونحوه وكذا يقرر المنفعة على من استقرت اثارها فلو لا يضمن بالبناء للفقول بالغصب
 عينا ولا منفعة مطم ولو كان صغيرا لها لكن لو اصابته الهيب الغاصب من نحو الجارية
 على نفسه وطرقه مباشر او نسباً ضمنه اجماعا ثم ان عدم التفان في غير هذه الصورة اجماعا في
 الكبير مطم حتى الصغير اذا كان تلفه بالموت الطبيعي من قبل الله تعالى كانه كالمجموع ولو كان
 لا من قبله سبحانه ولا يبيد اى الغاصب كالموت بالقتل او السبع او الحية ونحوه لا يفتقر الى
 عدم التفان ولو حبس صانعا حذرا ما لا يوجب عاقبة لم يضمن اجرة ترمي الزم يستعمله ولم يبيد
 ولو استاجر مرة معينة تلفت زعمان اعتقاله وهو باذل فغيره للعل استقرت الاجمعة
 لا للغصب بخلاف الرقيق لا يبر مال خفي ومنفعة كل كذا لوقظا ظاهري العلم بعدم التفان في
 صورته فان ثم اجماعا ولا فغيره من افسر حيث يكون العاين سببا مفوقا لما لا يوجب

التفان

التفان فيه لاذ لا للعصبة عليه فيه بعض متأخرى المتأخرين واما في الحال العلامة اذ
 يتحقق لطلول اقول ويقتل قويا اختصار ما ذكره الاصحاب بغيره عدم استقام الجواز لتعديت
 بالاعوان ويظهر الفرق بين القائمين فيما لو جبر مدله اجرة في العادة فان كان لو لم يحصلها
 الا لم يكن حجة سببا بالتقريب اتم يضمن ويتما استغاد فان كان له ولو اتفق بهما استغاد
 ضمن اجرة الاستغناء للاختلاف فلا يضمن ولا يضمن ولو غصب عن مسلم او كافر متظاهرا وان كان قد
 اخذها للتخيل لكونها في الغاصب ويجب عليه ردها مع بقائها عينا وان تخلت ردها خلة
 وان تلفت غنما عند الغاصب فان كان بعد التخيل لزمه الخلو وان كان قبله ثم ولا ضمان في
 الاظهر ولا فرق بين كون الغاصب مسلما او كافرا ويضمنها الغاصب مسلما كان او كافرا ولو
 غصبها من رقيق مشترى بالاختلاف بينهما وفي ظاهره وذكره الاجماع ثم ان كان الغاصب يدين
 قيمتها عند سحوله اجماعا كما في ظاهره وذكره غيره فان كان كافرا في الزامه بالمثل والقيمة و
 جهان اجودها الثاني وثقا للاكثر وفي طه كره الاجماع وكذا الحكم في الخسائر الا ان ضمان
 قيمة حيث يجب وان يتركها يوجب الغصب التفان وكذا في الاختلاف ولا فرق في التلف
 بين كونه عينا او منفعة وهو قد يكون بالباشرة والنجاة والتلف كالاكل والاحراق
 والقتل وكونها وقد يكون بالسبب ومنه ومنه والعدو كحقن الدماء واجتماع ادم البياض
 بالاختلاف وداء كالحصى الى ظالم باخر واخذ مال او فسخ باخر على مال حزين او داء الساق
 الى مال مضر وهو فعل شيئا من ذلك ضمن الباشرة الظالم والسابق دون السبب بالاختلاف
 فظا هر ولو نال الباشرة من مضره فشراد من غيبته فان بقى المفقود في طه و
 ضمن المريد خاصة بالاختلاف وفي ظاهره وذكره الاجماع ولا يضمن لو ازال الخا القليل الهيد
 من بعد ما قلنا بقى والفرق بين القائمين قوة السبب الاول فالتفان عليه ولك الباشرة
 لو كان الباشرة في الثاني والعكس وقيل فيه هذا اذا لم يكن ابقا ولا في التفان وجهان و
 العلى وجبها الاول في الاحكام تجب رد العفو وعلما لكرما دام العين باقية يمكن ردها

مضمون ما كان
 لو لم يكن له
 ايضا ان كان
 لشركها

مسلم

سواء كانت على هيئتها يوم غضبها أم زائدة أم ناقصة ويجب ردها فوراً على من ألقاها
 واستلم من هاب مال الغاصب كالحبسة المستدخلة في البناء والتخزين في السفينة والخطأ في
 القوب والخروج القاق يمسره كالحبسة بالتسليم لشخص نحو ذلك لا خلاف إلا في وجوب
 فوجرة الرد مع ذهاب مال الغاصب ومن يحكم وطاها لطلوع التمسك والأكثرة وجوبها مثل
 أن لو خيف غرق الغاصب أو حيوان محترم أو مال غيره ولم يكن يحكم كذا ان التمسك في الغيب
 جاهلاً بالغصب لم يمسح إلى أن يصل إلى الساحل ولا ما سبر ولو غاب الغصب بالرد
 ضمن الأثر ولو بلغ حداً لفساد على تعذيب الأخرى بحيث لا يبقى له قيمة فالواجب تمام
 قيمته بالإخلال في جوانب إيجابه على التمسك في وجهها والحكم عن طاهر لا يصح بالعدم
 ولو تلف الغصب أو تعدى العود إليه وده ضمن الغاصب مثله إن كان مثلياً بلا
 خلاف وقد اختلف عباداً فيهم في ضبط النسخ على أقوال أشهرها أنه ما كان متساوياً لا يجرى
 قيمة أي أجزاء النسخ الواحد منه كالجبس ولا وهان ثم أنه إذا كان التمسك في غير
 نقد لقيمة القيمة والمال بالعقدان على ما ذكره جماعة أن لا يوجب في ذلك البلد وما
 حوله ما ينقل إليه عادة مع الامكان وفي القيمة العترة في وجهه أشهرها على طهرها
 اعتبار ما حين تسليم البدل وفيه يوم الغصب إن كان يختلف أي يختلف أجزاء قيمة
 وهو العترة بالقبض من غير النسخ متساوي الأجزاء وما احتاج إلى من اعتبار القيمة
 يوم الغصب أحد الأقوال في المسئلة وغراه في بيع إلى الأكثر وقيل على القيمة من حين
 الغصب إلى حين التلف والقبض الشيخ في ردّه وهو من طه بن حمر وطه بن
 اختاره من المتأخرين جماعة حتى أن في نقد فيسرى سخطه إلى الأكثر وما بعد
 ما يند وما بين ما ينفق من طاهر التمسك أنه ليس قول أحد وإنما هو غير وجوه في
 أدلة الأقوال أجمع نظر ولا ريب أن القول الثاني أحوط وأحوط منه فإن على
 القيم من حين الغصب إلى حين الرد وعلى الخلاف ما إذا كان نقصان القيمة مستنداً

إلى التمسك

صحة الأصل في الغصب
 إن لم ينقل من اليد العامة

وعن أن أسد حقه وحسن
 لصان القيمة في التلف
 احتاج الغاصب وتطرق
 2 لغيره

إلى التمسك أما إذا استند إلى حدث نقص في العين ثم تلفت فإن الأصل مسنون بالإخلال
 ومع رده أي الغصب بعضه لا يجب على الغاصب أن يرد زيادة القيمة التوقية
 أو ضمان الإخلال ولو كان المقتضى بغيره فغاب عند الغاصب ردها مع الأصل مطلقاً
 ولو كان العيب بين مالين من قبل الله تعالى أو بيني لهما أو في
 ذلك فوجب القاء التمسك بالإخلال بينهما في كلام جمع الجاهل والاشهر لا يظهر أنه لا فرق
 في رد الأثر بالعبء بين مالين كان بينهما بغير الغاصب في العين نحوها مما في اليد
 منها إن كان بين فروع خلافاً فالحكم في وجوب في جبايته في إحدى العينين ومما في معنى
 نصف القيمة في كليهما تماماً وهو أنه لو كان الغصب العيب بالجنابة عبد أي
 أمه وكان الغاصب هو المال في رده ودية الجنابة إن كانت مقدرة مطر وفاداً فليطو
 وف وفيه قول آخر بضم أن أكثر الأثر من القيمة والمقدرة شرها في الجنابة نقصان المال
 وعامة المتأخرين وهو الأصل وإن كان كما غير الغاصب حكم فيه ما في طرف بالإخلال في ذلك
 صغيراً أو جماعاً والفرق أن ضمان الغاصب من جهة المال فيضمن ما فات مطر وضمان الجنابة من
 فتنقط عليه من الجنابة لم يثبت يده على العبد فيتعلق ضمان المالك به بخلاف الغاصب لأن يده
 يدعد وأن وجوب عليه ضمان العين بالقيمة مطر حتى أوقا العبد ضمن قيمة مطر بالإخلال
 كما في كلام جمع ولا فرق في ذلك على القولين بين مالين كانت الجنابة على الطرف والنقص
 وتفرغ على الجنابة أنه لو قلده غيره وذاوت يضمنه من دية الحر ثم القيل الدية والغاصب
 الزيادة وكذا لو جنى عليه غيره فقطع يده مثلاً ضمن أقل الأهر من نصف القيمة ونصف
 دية الحر ثم لما كان فيه بين التمسك إلى الغاصب بنصف القيمة يرجع الغاصب إلى الجنابة بأقل الأ
 مرين وبين أن يرجع على الجنابة بأقلها وإلى الغاصب إن باده ولو خرج الغاصب الغصب
 أو امتنع في يده بغير اعتباره كلف يضمنه يمينه إن أمكن مطر وإن شق كالتى
 خط الخطه بالتحريم أو عنها بالصغراء بالإخلال ولو لم يكن التمسك كالحطاط التمسك

ثم إن زاد قيمة العترة
 عن نصف دية الحر

او الخطه بغير اصفه
رد العين واما
الاكثر خلافا للحل
فيقول الممثل

يشمل ذلك لو كان الخط باجود شيئا والعين عند الأكثر في المقامين اظهر ان اردت في
الحيثان للفاصل خلافا له لليسوطة بقية الفاصلي دفع القدر من العين او غيرهما وما
اختاره الأكثر في المقامين اظهر ان اردت في الحيثان للفاصل واثباته للمالك
واراد ان يرد قيم القبول عليه فشكل حيث يتقدم بعدم قبوله بعينه موجبه تكون ماله
حلا ولا مال الفاصل شربة اصحوه فان لم يجاب القبول عليه ضرورة التحقيق في المقام
تتبع الحيثان للمالك واما للشيخ ولو المخرج به كان الخط باء دون ضمن النثل باختلاف
كما قبل وهذا يوجب على الغالب من علم يعني المالك بالشركة وقيل ان الاقوى تجوز
بين النثل والشركة مع الاقوى وهو من حيث يكون المالكان غير ربويين او
دعوى ودعى المالك بالناظر من غير ان يشترط في غير ذلك الا ان يدعى بال
ختصاصا بالبيع ولكنه خلافا للتحقيق كما تراه لو زادت قيمة العصبوب فهو
اي ان لا يرد المالك ماله ولو كانت الزيادة بفعل الفاصل كما مضى اما لو كانت الزيادة
لانضيا فحين من مال الفاصل الى العصبوب كالصبيغ والاشياء في الانبياء اخذ الفاصل
العين المضاد ان قبل القطع والفضل ولو بقدر قيمة التوبة البناء ورد الاصل
العصبوب يضمن الفاصل ان نقص العصبوب بالقطع هذا هو المثل في خلافا لا
في لفظا لا لغير الفاصل تلغ البيع بغير ان المالك فان لم يخرج ودفع قيمة البيع حسب
على الفاصل قبوله وهو ظاهر ان كان المخط للمالك المصير لما عليه الأكثر وعلى
الحثارت توجب ما ذكره جماعة من انه لا يطلب احدها البيع من غيرهما يجوب الفاصل
على الاكثر ان كان الطالب هو المالك دون العكس وان لم يقبل القطع والفضل كان
الفاصل شريكا للمالك لكن من جهة اجابة المالك لو طلب منه البيع من ثالث وكذا قبول
القيمة لو دفعها الى المالك كافي السابق وان نقصت قيمة الثوب بالبيع لم يوجب
الارث ولا يضمن المالك ما ينقص من قيمة البيع ولو بيع مصبوقا بفضا لم يحقق

الفاصل

الفاصل شيئا الا بعد توفد المالك قيمة ثوبه لو تتبع بنقصان من قيمة الثوب ثم انما
انما يضمن ان ما ذكرنا هو اذا اصبح الفاصل ببيع من ولو ببيع ببيع من المالك
فان لم يحصل بفعله نقصا لم يخرج على الفاصل ان نعم ان امكن ان التوبة لظاهر ان
ان للمالك طلب ذلك وعلى الفاصل ان يرضى ان حصل نقصا في المصوب وعليه قيمته
الصبيغ اذ لم يبق العين وان صغر ببيع غيرهما عدوانا كان المالك لكان شريكين
فان لم يحصل بفعله نقصان فلا يخرج عليه غير انه يجب عليه الفصل مع امكانه لو طلبا
وا واحدهما وان حدث النقص الا بينهما اذ في احدهما عا كان قبل الصبيغ فله ثلثا
لم يحصل في حقها في الواقع وفي مسائل ست **الاول** فوايد العصبوب للمالك بلا
خلافا فيما منقولة كانت كالولد او منقولة كالصوف والتمن ومنفعة كاجرة مستوفى
الراد وركوب القارب وكذا منفعة كل ماله اجرة في العادة ولا فرق بين ان يستعمل الغير
ام لا ولو استعملها وكان لها منافع مختلفة القيم بعد يكون كائنا وصفا طافا
استعمل في الاعمال ضمنها قطعها واستعمل في الوسط والدينام لم يستعملهم ففي ضم
اجرة متوسطة او العليا وجهان ويعبر اجرة في الوقت المعتاد لعله كالتجارة في اكثر
الاشياء الا ان يكون له صنعة بالتمنار وصنعة بالليل فيعتبر اجرة ثمتا ولو هزلت
الذابة او في المملوك العلم او الصفة فنقصت بذلك القيمة ضمن الفاصل الا ان يرد
العين المعصوبة ولو تلفت ضمن الاصل والزيادة سواء كان الحر او النسيان بتغير
الفاصل او علم ولا يضمن شيئا من الزيادة المتصلة مالم تنسبه القيمة وذلك كما لو سمن
العصبوب بفضله وقيمة بعد التمس قبل واحدة فاذا زال النسيان وكان القيمة نجاستها اكد
يا قبله ان يرضى ان هذه الزيادة ولا فرق في ذلك بين الموجود حال العصبوب الموجد في
يد الفاصل بعد ولو كان بعض الثمن لا اثر له في القيمة ويعضه له ان من البيع فانه
يضمن قيمة ماله ان فيها دون ما ان وعليه للاخلا في شيء من زادت اجده **الامثلة**

المشتري ما يقضيه بالبيع الفاسد بالاختلاف في قيمة الشيء المبسج وما يحدث من منافع وما
 من دافع يقضي زيادة صفة فيه كعلم ونحوه بلا شك الى ان ضمان زيادة القيمة لا زيادة
 الصفة حيث لا يكون المشتري سببا في انقضاء فاته لا دليل عليه لما كان مثل هذا البعور
 بالعصب وهو حسن ان لم يقضي في تعريفه قبل العدول وانما مع اعتبار كاهن لا يخرج من هذا
 المصنف هنا في بيع فالوجه عدم الفسخ الثالث ان اشترى احد الغنوب حاله كونه غافلا باللعيب
 بين المشتري وقبضه فهو كالفاسد بل فاصب ان كان عالما بحرمه الشراء والقبض ايهما
 يطالب بما يطالب به البائع الفاسد فليس له ان يبين المطالبة بالعين مع بقاء ثمنها
 ويعوضها مثلا او قيمته مع تلفها ومطالبة ما حوت عليه من المنافع ومن مطالبة البائع
 فان طالجه يرجع على المشتري بالعين او البديل وما استوفاه من المنافع لاستقرار البيع
 في يده مع دخوله على فاته نعم لو استوفى قبل البيع شيئا من المنافع او مضى زمان يمكن فيه
 استيفاء شيء منها او حصل في يده نقصان مضمون عليه كان الضمان عليه من غير رجوع
 على المشتري وان رجع على المشتري فليس عليه ضمانه لم يبيع له الرجوع على البائع لاستقرار الفسخ
 عليه بالذات وما في حكمه في يده ولا يرجع عليه ايضا فيما يضمن للمالك من التلف وان يكلفه
 دفعه الى البائع مع تلفها كما في كلام جمع وامام مع بقاء ثمنه الرجوع له ببيع البائع
 قولان اشهرهما عدم مطر وعن كره الاجماع ولو كره كان الوجه الجواز مطر وفا يجمع
 لو كان المشتري جاهلا باللعيب كان الفاسد من حيث ترتب اليه في وجوب دفع العين
 المتباعدة بعضها مع بقاء ثمنها وبديلها مثلا او قيمته مع تلفها الى ما تكلمنا ان يرجع عليه ويرجع
 بالثمن مع بقاء ثمنه ويرجع على البائع ولو كان عوض العين الذي عرض له للمالك ان يبيعه
 من الثمن الذي دفعه الى البائع فالوجه جواز رجوعه بالزيادة ولو رجع المالك الى البائع
 رجع هو على المشتري فيما يقابل الثمن لا الزائد او دفع اليه على الاقرب والمعروف من موجب
 الاحكام ان المشتري ان يرجع على البائع بما عرض له للمالك ما لم يحصل في مقابلته عوض لقيمة

الحل

المولد والنفقة والعارية ونحو ذلك وفي جواز الرجوع عليه بما ضمن المنافع كعوض الفدية واجرة
 السكنى ترد واختلاف ولا يلزم العلم وفاته يجمع مع انه احوط بتوجيه الرجوع حيث يتصور له
 الضرر بالغرض وكذا اذا اخذت منه قيمة المنافع ان يدها يذله هو في مقابلتها من غير ملكه
 ونحو ذلك الرابع ان اشترى جيبا فخره او يصد بخصه تحت وجهه له رجوعه
 او ضمن فسخها ما لكل للخصوم منه باختلاف طاهر الاجنب وكذا في الاولين الامن الشئ في احد
 قوليه وخرجه من غير كافي التبريد وغيره ونفي في الاقل من خلاف وحكمه من المرتضى الاجماع
 فيهما الخامس ان اشترى دواخلها او غيرها فانزع والفرس لصاحبه وعليه الاجماع الكبر
 من جهة شغلها في البيع فيما لصاحبه الى الادخال في البيع والفرس ولو قبل ان يبيعه
 فله ان يبيع الدواخل الفاسد بالآخر لا يعلم كحرف والاشترى ان رفضت بالبيع والبيع لو قبل
 صاحب الاجرة فبها الفرس والبيع لم يوجب على الفاسد اجابة باختلاف في نفي من ذلك الا
 ما لم يحكم من الاستكافي من ان لصاحب الارض ان يرد ما خسره الرابع عليه ذلك البيع ولو كان
السادس قول الفاسد وباختلاف في القيمة والقول قول الفاسد وفا لا يطوف
 فالحق وكثير من المتأخرين بل عامتهم وقيل كما عن النهاية وهو ونسب في بيع الاكثر ان
 القول قول الغنوب منه كما قبل عليه في حق ولا يشترط فلا يحل ان يوقع ان لم ينعقد
 الاجماع من المتأخرين على الاقل ومع فالك فالحق لا يلزم في الشك بمرات المصلحة
السادس الشفعة وهي قولك شفعت كذا بكذا اذا جعل شفعاءه اي زوجا كان
 الشفع جعل نفسه شفعاء نصيب شريكه واصلها التقوية والامانة ومنع الشفعة والشفع
 وشرفا ما ذكره المصنف بقوله الشفعة استحقاق حق الشريك لا انتقالها بالبيع والاستحقاق
 بمنزلة الجسر يخل فيه استحقاق الشفع ما لا خلاف ولا استحقاق بالحيازة ولا
 الاحياء وغيره وبقيد الشفع يكونه احدا لشريكه خرج منه استحقاق من ليس لشريكه ولو
 بخصه اخرى بيع وغيره وخرج بقيد انتقالها بالبيع ما اذا استحق احد الشريكين حصته الا

م

ح

بمائة وغير هذا التعريف والتعريف طرده باسمه الا انما هو من غير ما يقتضيه ان هذا
التعريفات لا تقتضي لا يقدح فيها ما يورد ادب ويلبس الفقر والمناقشة فيرى في
هذا الكتاب يستدل ان ان كان كذا في بيان ما ثبتت فيه الشبهة فيكون ان اجوبها
الاولى في الاكثر القدماء وهل ثبت بها ينقل كالشباب ولا تستغنى فيقولان اجماعها الا
دفاعا للاكثر القدماء وجماعهم من المتأخرين في الانقصار والسرير الاجماع ولا يشترط
اكثر المتأخرين الانقصار على موضع الاجماع وهو ضعيف وثبت في الصحة والتحليل ولا يبعد ان يثبت
تبعا لادب المشغول بها بلا خلاف وان يثبت منفردة فيها ولو منقضية الى احدى احدى في ثبوت
الشبهة فيها وعدمه على خلاف المتقدم فن قال بوثقها هناك قاله هناك هو الاقوى وفي ثبوتها
في الحيوان القولان المتقدمان لم اتم وجهان كما قد ذكره هناك وهو الاقوى وفي ثبوتها
فيه كما في اقل ولا نقول والمركب انها لا تثبت فان الثبوت في علمه وادبها
لشبهة القديمة والاجماعيات القولا قوا وهناك رواية اخرى بالتفصيل المشار اليه بقوله
ومن ثمة انما من اثبتنا في العهد دون غيره لكنها شاذة اذ لم يوافقها هذا القائل
في لغز ولم يوافقها اهل احد وان نقل القائل به في المتن اذ لم يخبره وعدم معرفته صرح
جمع ولا تثبت فيها الا تنقسم ولا يقبل القسمة الاجمالية كالتضاد والاكراه والجماعات والمز
والطريق في الاشكال اشهر بين اكثر من فخر خلافا لجماعة من القدماء والمتأخرين في ثبوتها
وهو في غاية القوة سيما في الانقصار والاجماع ولا يرب ان مراعات الاحتياط فيها
في سائر ما وقع الخلاف فيها الا في فلتن طريق ثبوتها انتقال الى الشخص المشغول
بالبيع فلا تثبت لو انتقل بهيمة او صلح او صدق او اقرار على الاشهر ولا يظهر بل قبل اجما
خلافا للاسكان وهو ادرك ولو كان الوقف مشافعا مع الخلق بجامع الوقوف على وجه
يصح ثبت الشبهة لصاحب الملق بلا خلاف ظاهر وان انعكس فباع صاحب الملق ملكه
لم يثبت للوقوف عليه وموافاة للبطون فيها خلافا عنه وغناه الخ الى الاكثر ولعله

الظاهر

الظاهر وقال الرافضيه ثبت مطل وجوبه للاجماع وخلفا له المطالبة بغيره الوقوف على بطلان
فيما على الساكن او على الساجد ومصالح المسلمين وكل كل ناظر الحق في وقف من وجهي
وعلى ومن الخلل المواقف مع عدله الموقوف عليه للبيوط مع تعدده وعليه لاكثر التباين
وجها من غير واضح سيما في العقل لعدم انتقال الوقف عليه في بيان الشفع
الشيخ المطالبة الشري بالشفعة وهو كل مسلم يترك حصته مشاعة في داره على الفتن واعتباره
الاسلام ليس كليا بل اذا كان الشري مسلما ولا يثبت بين الكفار اجماعا كما ميل فلا يثبت
لدى ولا يثبت على مسلم اجماعا كما في كلام جمع ولا يثبت بالجماع بلا خلاف وفي كلام جمع الاجماع
ولا يوافق الفتن بلا خلاف وفي ذلك الاجماع ويخرج في الخبر الى اعراضه واشباهه القرائن
بعدم إمكان استدلاله بعدم مشروعيةها له ولا فيما هو قسم على الاشهر الاظهر في
كلام جمع الاجماع الا بالاشركة في الطريق والنهراذ بيع احدهما مشغورا او لها مع الشفع العقول
ثبت بلا خلاف ولو باع الشريك حصته من العرض التي هي الطريق دون الارض ان اخذ بالشفعة
مطل سواء كان ما الطريق ما يقبل القسمة ام لا على الاقوى ولا يفتي بين كون الدوقية
بعدها اشراك سابق ام لا وفي جماعة من آخرين اعتبار اشركه سابقه على القسمة ذات
الطريق متى لا على جهة تصعيف وثبت بين شركين اجماعا وثبت لما زاد عليها مطلقا
التي اتيان واطرها وفي كلام جمع عليه اجماعا والرواية النافذة فيها كلاما لها اجماعا
في ذلك كما ذكره متى فحق للعامة فليقبل الرواية على التصريح ان القول عند في الانقضاء تخيير
زاد بغير الحيوان او موقوفه الى ما عليه الاجماع كما ذهب الصدوق في نه ولما على الشفع
عنه المثل اجل ثمة ايام ولو مطلق من وقت حضوره للاخذ بالشفعة ان ذكره انه سلبه
فان لم يحضر في المدة لم يملك الشفع ولو ذكر ان في هذا ارجل بعده وصوله اليه وعوده منه
و في ايام ثمة ايام بعد ذلك ان دفعه والا فلا شفع له كما في احسن القول به واطلاقه
ان نقل صورته في ترتيب القصة بالتأجيل وعدمه الا ان طاهرهم الاطلاق على تقييده بما اذا

لم يتضرر المشتري به ولا بأس به والمراء بطلانها على تقدير عدم احضار في المدة سقوطها
ان لم يكن واحد يتسلط المشتري على الفسخ لو كان اخذ وتثبت للقاب وان طالت غيبته
قدم من سفره اخذ ان لم يتمكن من الاخذ في الغيبة بنفسه او وكيله ولا يجوز تمكن من الاستيلاء
وفي حكمه المبيع والمجوز ظلما ويجوز تجزئته ولو قدر على الحق فلم يطل بالبعد مضر زمان
يتمكن من التخلص المطالبة بطلت وقوله والسيف والجوهر واليعة عطف على الغائبة
لم تنفع وبما اخذ به المولى مع الغيبة والصيغة كسائر التصرفات لا خلاف في شيء من ذلك
اجده ويشكل الحكم بثبوت الشفعاء ان تضمن طول الغيبة وانظارا استغفار المراء الاخر
الضرر على المشتري ولو ترك المولى الاخذ حيث يجوز له فعل الشيء اذ ان الغيبة او اشد
الشفعة فلا يرى لكل منهم الاخذ لا خلا فيه ولا في ان لو ترك لعدم الغيبة لم يكن له بعد ارتفاع
المانع الاخذ بالشفعة وعليه ولو جهل الحال في سبب التملك هل هو الثاني ولا خلاف في
استحقاقهم لاخذ وجهان **الثالث** في بيان كيفية الاخذ بما اخذ النفع الشفع
مثل الثمن الذي وقع عليه العقد اجماعا ولهم بكون الثمن متعلبا بل متنا كالتريق والجوهر
والنشاب ونحو ذلك اخذه بقبضته على الاشياء الاظهر وقيل كما في ذوابن حمه ان يقط
الشفعة وعليه الطرسى والقاضى في الاستناد الى رواية وفيها وان اعتبر مداه
بالو بقبض المصنف بعد الاغراض عن عدم مكانها كادلة المختار فتصور من حيث
الدلالة بناء على احتمال استناد المانع فيها عن الشفعة على اسباب ما نضر عنها تقدم
ذكرها ان لم يبق فيها التصريح بان المانع من جهة القيمة وانها تبقى لا مانع في جملة
لا يفيد بها عمومات الاولة وفي السلسلة قوله ثالث وعمل المختار في فعل العبرة القيمة
وقت العقدان وقت الاخذ او لا في منها احوط لها الاخير واشهرها الاولة ولها نفع
المطالبة بالشفعة في الحال اي حال العلم بالشراء لا خلاف ولو اوضح لا لعدم بطلت
شفعة وفا لا لاكثر وعن الشيخ الاجماع وفيه اي المقام قول اخر بعدم البطلان

الابا لا سقطا ذهب ايجازهم ومنهم المرفعة مدعيان الاجماع والسلسلة على اشكال ما يتبع
ثمة الاعبات طريفا على حال والمرجع في الفسخية على تقدير اعتبارها رها الى العرف لا اليها
بكل وجه يمكن فيمكنه من المشتري على الوجه المعتاد وان فانه على الزيادة وانما
البيع او علم بالاداء الصاق عند حضورهما ومنعها عنها الواجبة في المدة وفيه التي اعتبارا
على الوجه المعتاد وانما الصار بالمعاصرة والوقف في الحاجة وروايل الحرد البرية المرفطين وليكون
وامثال ذلك وان كان التام من المباشرة والتوكيل لم يطل الشفعة لا خلا في
ولا اشكال في انما يقتضيه اطلاق العبارة ونحوها من عدم البطلان مطلقا وان اوجب التام
على المشتري ضررا فانه من اجل ذلك سابقا في جوانبها حين الثمن ثلثا يام بعدم على غيبة
من تقدير الحكم ثمة بقاء الشفعة بعد التام الى المدة بما اذا لم يوجب ضررا على المشتري فان قيل
الشفعة ثم جاز في السلسلة ان يكون التقيد مرادنا هذا ايضا فانما ذكره حواشي ما مضى
وكيف كان ثماعات التقيد على احوط واهل وقد قد لا يحجب من غير خلاف يعرف من جملة
الاخذ بما اشار اليه بقوله وكذا لا يطل الشفعة لو كان التام حجب بيب تقوم زيادة من
بيان ليس لا او كونه جنبا من الثمن كدفع مثلا فيان فيرف كفضة ونحوها او انما اشتري
الشفقة بيان التي بالعكس او ان المشتري واحد فيان الكثرة بالعكس ونحو ذلك وبعبارة
جاهل الغيبة وجه اهل الشفعة وناسيها وقيل دعوى الجهل من يمكن في صفة عانة وانما
بهمر بالمطالبة فورا حيث يكون البيع عنده فائيا باليعة ونحوها وان نوحها اليه والمجوز
والعاقبة والمراء مطلقا وفي الاكتفاء بينهما ان العدل الواحد اشكال وبأخذ الشفع
البيع من المشتري لا خلا في فيه ولا في ان سرته اي دون الشفع لو ظهر مستحقا عليه اي
على المشتري فيخرج عليه الثمن وبما احرره لذلك وعليه ما في الشراي الاجماع ولا خوف في ذلك
بين كونه في يد المشتري او البائع بان لم يكن هنا لا تكلفا المشتري قبضه منه بل يكلف الشفع

بحجج التفسير في كمالها ذنبهم بخلاف تعليق كلامهم الاجتماع وكذا ما به صلاح الغايمة يحتاج
اليه من حجة وموافقة للطريق المسلك لا اليه والشرب بغير الشرب واصله الخط من الماء
والمراد هنا التفرقة بين المصلح للعامة والنجس ما في الابد والغم ونحوها واما الا
المواثيق ما لا يتفق به لعظمة ما في عالم البحر عليه ملك مسلم ومن يحكمه وجرى عليه ملك
احدهما ولكن باءلا ذلك بحيث لا يعرفون فهو الامام عليهم السلام بخلاف عندنا وفي كلام
جميع الاجتماع ومع كبريوز القرف ولا سيما في الاجماع كافي التفتيح وغيره مع انه
عليهم السلام بالاحياء بخلاف قبل اجماعا ولا فرق بين كونهم الى سلسله او كافر الى الابد
ولا بين صورته في ظهوره عليهم السلام وغيره بوجوب الصحاح وغيره اذ ظاهر المسم الفرق بينهم في الله
ولو كان الامام عليهم السلام غائبا فن سبق الى احيائه كان احق به ومع وجوده لم يرفع يده الى
الحي عنده فان كان اجماعا ولا فالصير الى العموم اولى ويستطاع في الملك بالاحياء الا يكون
في يد مسلم او يد مسلم ولو بالبحر بخلاف في غير اوقات اليد بغير سبب ملك ولا موجبا لا
ولو لم يلا غيره به كالمستند الى البحر في تملكه الا في ذلك وان كان في العالم بخلاف
وهل يملك بتعا العامة ان كان اولى به واخى من غير تملك حقه قوله ان اشهرها كافي ذلك
واظهرها الاول ونظرا لقائلين بعد من غير راجع الاول دون الثاني وما سماه الشارع
ولا متعرا فلا للعبادة لغز في حق ومنه لفرق بخلاف في غير في الملة ولا فرق في المنع بين احياء
لكثير منها الذي تروى احياء الى الصديق على الناس كين ويحتاج اليه غالبا وغيره في الامتياز
الاخوي وقيل بالفرق بينهما باختصاص المنع بالاولى عليه في بقا حق الوقوف في المصلحة
يملك الحي وجب بغير في ثانيا بين الوقوف في البقاء وعدمه فلا بالحكم بالملك في القول
بالحي لا مطلقا الا ان يجعل مزايا لعدم الاضرار فيكون التفصيل متوجها ولا مقطوعا من
امام الاصل غيره ولا في له ولا لنفسه كما قطع النبي صلى الله عليه واله الدور وارضاه بغير موت

وكما حجة الدعاء لا بالصدق وقد وقع الجزير ويحل الجاهل في سبيل الله سبحانه ولا يحل اي منفعة
في احيائه مشرق عالم يبلغ حلق الاجزاء بخلاف في حق هذه الشرايط والحق في هذا اختصاصا
واولوية بخلاف ولا يفيد ملكا على الاشياء الاقوى وهو مثل ان ينصب عليها اي على الكبر
التي يريد احيائها من راجع حوائجها بازا باقرض فيها منشآت ويخط عليها خطوطا
افصح ذلك ومنه في محضر التهر ولم يصل الى منزله الماء وان جعل في العادة ان الباطن ولا
كثيرا فيها اما بوجوه فهو احياء ولا يخفى في العادة ان الظاهرة كما قالوا ولو اهل البحر العادة مد
طوبى لغير الامام في الاقام اذا نصبه لغير بخلاف في حق من ذلك **فاما** الاحياء فلا تقدر
للتشريع فلا ان الضابط في معرفة وهو ان يرجع في كيفية وتحديد الى العرف والعادة فما
يحكم به من كان متبعا بخلاف ما يقصد منه فالحكم بالحائط والسقف يجب او عقد و
الحظيرة ولا يشترط نصب الباب بينا عندنا والبيع بفصل الاجزاء وقطعها والبيعة لا تنقل و
سوق الماء واعيانا الغنم والسح ويحصل فيه بقطع المياه الغالبة ولا يشترط الزرع والغرس كما في
والحائط والمستاة في الزرع ثم يشترط بان الحبوب من وشبهها ما الغرس في نظرها اشتراط
احد الثلثة من المزايا المستاة والحائط فيه ولو فصل ذلك وانصر كان **الحج** **او يلقى** **بفعل** **الملك**
مسائل تحس **الطريق** **البكة** **اي** **الحديث** **في** **المباح** **من** **الا** **رضوا** **ذا** **اشاع** **اعل** **خذ**
خسران مع مظم عند جما غرة الرواية وفي رواية اخرى ان حدة سبع نحو اذ سرح والعل بها
اظهر وفاء للاكثر وفيه قول بالتفصيل بين الطرفين للاسلاك وحسب غيرها كافي للقوا في التفتيح
بما بين الروايات ولا شأنا عليه وقيد الطريق بالبيكة لان الاملاك لا يجب ترك بعضها
لاجل الطريق فيكتفي بالطريق الموجود بين المالكين ضيقا كان او متعرا **الثاني** **حرم**
من **اللعطن** **وهو** **الحا** **احد** **المعطن** **وفي** **مباركة** **الا** **بد** **عند** **الماء** **لشرب** **اربعون** **درهما**
من الجوانب الاربع وحكم بين الناصح ستون درهما كالتحريم الامتياز اظهر وفي السئلة

اقول اخبرني باختلاف التوابات في المسئلة صحيحة العيق والتقاء الفدرج في
الزحف وفي الصلابة خصما على الاستهلال اظهر ويستفاد من بعض الحكماء ان فاعله
الحريم منع الغير من احدث عين اخرى في ذلك المقدار لئلا ينقل ماء العين الاصل الى الشا
وعليه من جهة ومن ثم اختلف باختلاف الارض وخاذا وصلنا بنبلا فحريم البئر المظلم
فان فاعله منع الغير عن احياء ذلك المقدار ومطوحي في الزرع والشتى لان الفروع من الاصل
بالبريقا اعد له وما يحتاج اليه واعلم ان ما ذكر في الحريم للبئر والعين والمخاطب والذات
بما اذا كان احياء في الموت واما الاملاك فلا يعتبر منها الحريم مطلقا لان الاملاك
متعارضة وكل واحد من الملاك فلا يسلط على ماله لئلا يفسد فيه كذا فلو ان يحرق
بئر في ملكه وان كان لجاده بئر في ماله وان نقص ماء الاصل ولكن فعله في هذا
حق في ملكه بئر بالوقوع وقل بئر الجدار لم يمنع منه ولا يفسد عليه فاعله ما لو اذن في
بالسكن اجماعا حاصلا اذ كانا اقطاعا وحدها فلو حذر وقصا وصرح بجمع فادعوا بغير
عن يدعوى الاجماع **الفصل** من باع من غيره غللا والمرا بغير الحشر شامل للمعد ومن اخذ بغير
قوله واستثنى واحدة منها كان المصلح اليها والمخرج منها فمضى جريدها بلا خلاف ظاهره
مقتضى الدليل استصحاب الحكم في كل ما يشاء عمل المخرج من مجموع التواب واستثناء بيت ومنها
البيع او اشاح وتنازع اهل الرأي في ما له طبايح الغير المملوك جسيمة الا على الذي
في فوهة البئر للخل الى الكعب والمزج الى الشراك وهو اسفل من تحت قبيل ثم يجره من يده
الى الذي يبيعه وهكذا بلا خلاف في اصل الحكم مطلقا استنصر الثاني بجسب الاول ام لا وفي
فان الاجماع للنصوص المستفزة يتفاد منها في عقد بدلت في ما عليه المص هذا التنازع خلافا
للطو والشراي فقالا لا وفي اجماعنا ان الاصل يجرى الى الساة للخل والتنجي الى القدم و
لنزع الى الشراك وعليه المص في بيع والاكثر فاعله الاظهر واليعرف اطلاق النص

واكثر

واكثر الفتاوى في بيع المملوك يكون الحكم اجماعا سابقا في احياء او كون السابق محرم
خلو في عامة بين المشتريين في بيعه بذلك وقد علمنا ان كان سابقا في احياء وفي
مستندة نظرية اخرى فلو اننا بالبيع بالمال كان ملكا له فانه يقسم بينهم في بيعها
اما بغيره نفس الماء او بالمساواة عليه لا خلاف **الفصل** لا يجوز للانسان ان يبيع
الذي في ملكه خاصة بغيره بل يخلو ولا دام عليه علم ان يبيعه مطلقا ولو في غير ملكه ما فيها
الفصل لو كان للملك الانسان له بغيره بغيره لم يجر له اي لصاحب البئر
ان يبدل بالماء ويبيع منه الا بغيره ما كان في البيع وينبغي تقيده بما اذا كان نصيب
الزحف على البئر بالمرحى واجب على صاحبه ولو كان اطلاقا او حوطا **الفصل** من اشترى
طوبى من ياد من الطريق السليم في رواية من نقله ان كان ذلك اي الرايد الدلو
عليه بالزيادة فيما اشترى فلا بأس بوجوه رواية اخرى وفي القباضة والسراري انه لم
يمزج الرايد لم يكن عليه شيء وان تميز ردة اليه او بيعه على البائع بالترك واخذ اثنين من
الرواية الثانية ضعيفة والاولى وان كانت موثقة الا انها لا لا اصولا مخالفة ومحملة
العهود في غير مرفوض المسئلة ويتصل التفصيل التامية في موضع البيع فان عدم التميز لا
يقضي باحتمال ما اخذ من الطريق بل ينبغي رده اليه على كل تقدير والوجه البطلان اي بطلان
البيع من راس مع عدم التميز لجملة البيع ويصح على تقدير الاستيذان ولكن له الحنا فيفسخ
ان شاء عالم يعلم بحقيقة المالك ولو علم بها فلا خيار له **الفصل** من كان له نصيب بملكه
في فناء شرايط البيع من نحو التبيين بالكيل والوزن او الشاهدة والاف لا خلاف في
كافة كلام جميع البطلان ويجوز حمل البيع فيها وفي التي ما يعم الصلح فلا اشكال لا محققا
لجملة في غير الجملة لا خلاف في موضع الاشكال ينبغي المعاد ضرورة **الفصل** وفي البيع
عن اسحق بن عمار عن عبد الصالح فليعلم ما حاصله عن رجل في يده درهمين لم يملك ولا

او من يملكه بغيره
في المصنف وفي اطلاقه
وليبيع بغيره ما حصل

تلك في يده بل بانه من قبله وقد علم من صفه عن ابائنا انها ليست لم ولا يقطن في صاحبها
ما احب ان يبيع ما يملك بجواز ان يبيع سكنه ووصف المصنف هذه المذاهب في كتابه من سنة
غير واضح ان لا يوجب في سندها الا ارسال وكذا صفة فيها بان في طرقيها الحسن
مخلفين سماعة وهو واقفي كان وقطر لا يبيع من العلل بر واثير على الاظهر بعد وثاقته
كما صرح به العلامة والنجاشي والرواية لا بأس بها سند انهم يفترون غاها
للأصل من حيث تضمنها جواز تركها في يده وبيعها سكنها مع انها ليست له ويحتمل ما
ذكره الشيخ في النهاية من انه يبيع تصرفه فيها ولا يبيع اصلها لان حق التصرف ليس بشيء
يباع واو سلم او حمل البيع على الصلح ونحوه فهو فرع بثوت هذا الحق بموجب سبب
ولم يظهر الاخر سبق اليد وهو لا يقيد او لونه بخلاف الصلح عليها انه في البق على
الامر بالمباح او الشترك دون مال الغير ولذا اختلف اصحاب في توجيهه ولكن كثير
منهم كونه لا يوجب في ظل نفسه ما ذكره المصنف بقوله ويمكن نفيها الى الرواية عن ارض
عاطلة غير مملوكة اجباها غير المالك باذنه فان مثلها في التصرف في ان كان الاصل
للمالك فان حق التصرف ليس شيئا يجوز بيعه حقيقة كما عرفت وانما هو شيء يبيع الصلح
عليه اللهم الا ان يكون المراد ببيع التصرف بيع الاموال الموجودة في عين الانبياء والسقوف
وهذا وجه في لف كلام النهاية السند في الظاهر الى الرواية قال ولا يلزم حوكون الروا
ليست له كونها عضوا بل جاز ان يكون عاريتها وهو الظاهر ان تصرف السلم انما يوجب
في الظاهر على المشرع انتهى وهو حسن **كتاب اللقطة** وهي بضم اللام وفتح القاف
وسكونها اسم لمال اللقطة والمراد هنا ما يشتمل الاثني واثم اسم الى اللقطة
نكتة **اللقطة** في اللقطة ويقال له اللقطة والمنزلة وهو كل شيء صانع لا كامل له
الا بقطاع ولا يستقل بنفسه انتهى على ما يصلح ويدفع عن نفسه المملكات الممكن فيها

فان مقتضى القبح والتبعية مع عدم التميز اجزاء وكذا مقتضى قول مشهور ولا ريب في بيعه عدم بوج
التميز في مقتضى نفسه من المصلحة في ذلك مع بوجه بوجه ذلك لعدم احتياج الى بعض الضرر في
دفعه لغيره في بيعه بغيره في كتابه فيكون له المصلحة كما لا يخفى من باب القولا في حفظ المصالح
فاسأل الخائب وسائر المصالح العامة فيصعب له من مباشر ذلك فيصرف عليه من قبل
الشيخ في المال وهو من كبح بالحقبة المبالغ العاقل اتفاقا ولا يخفى في الاقوى نعم لو كان
عليها التلف وجب انقاذها بحسبه كالحجب انقاذ العرق في كونه بلامتياز ولا ينفذ في المقتضى
التكليف بالمبلغ والقصد فلا يضر القاطن التبعي والمخالف في خلاف ذلك لا ينفذ من غير
لكن له اهلية في ولاية الحفظ ولا اتفاق ام لا يخرج من ذلك من حكم القبط ويكون الولاية
للمالك في ان وفي اعتبار المصلحة والاعتناء بقوله ان ظاهر المتن وكثير العدم وهو في الشك
الظاهر واشهر وفي الاصل على نظر المصنف لا يشترط فيه اهلية المظهر وفي القدر في قوله الحق اخ
وفي سنن الاسلام في القاطن المقيم باسلامه كقبط دار الاسلام والكفر مع وجود
مسلم فيها يمكن تولده منه تردد واختلاف ولا يشترط الاظهار للاشتراط والكافر القاطن المظهر
يكفره باختلاف كافي كلامهم ولا يجوز ان ينقطع المملوك الا باذن مولاه باختلاف بل قيل انما
اما لو كان له فيه ابتداء واقفه عليه بعد وضع يده عليه جاز ان كان السيد حقيقة هو الملقط
والعبد نائبه ولا فرق بين الفن والكتاب والمدين والمعتق دام الولد نعم لو لم يوجد القبط كما
في غير العبد وخفيف عليه التلف بالبقاء وجب القاطن لكن لا يلحق باحكامه فوجبه
بعد من له اهلية الا القاطن وجب عليه ان يفر منه وسيد من الملة واخذ القبط استحباب
عند المصنف هنا وفي بيع خلافا لاكثر من اوجب مظهر وهو اظهر الامع عدم الخوف من اللقطة
يستحب ان يرحل القرض ولا اظهر يوجد والوجوب حيث قلنا به كفاي لا يعني اجزاء كما من
كراهه واللقطة في دار الاسلام من مملوك باسلامه لا يجوز مملكته ولا كل اللقطة في المملك

فان راق حكم بكفره ويجوز استرقاقه لاجل خلاف في القيامين قالوا والمراد ببلد الاسلحة
هنا ما يتقد فيه حكمه ولا يكون فيه كافر الا معاهد وبلدان الكفرها يتقد فيها حكمه ولا
يوجد فيها مسلم الاسلام ولو وجد فيها مسلم ولو واحد لم يكن قوله منه ولو ان كانا
ضعيفا للقب به ولم يحكم بكفره ولا رقة ولا لقيط الا لآلة اللقيط ولا يغيره من المسلمين
عليه الا في حضارته وتبنيته مما بل هو ما يتعدى من شاء فانه يقول احد بعد في
معاقلته وادارة الامام عليه السلام اذا لم يكن له وارث خاص ولم يظهر له ثبت فله
جنايته خطأ عليه بحق قضاة في النفس له ايض وفي الطريق للقيط بعد بلوغه
قضاة وديرة ويقبل افراده على نفسه بالقيمة مع بلوغه ورشده اي عقله ما
لم يعلم من ماله على الاشهر الاظهر ولا فرق في ذلك بين ما لو ابقى سابقا بحرية ام لا
عند جماعة ولا يجوز ان توقع خلافا لغيره فلم يتصور في الصورة الاولى ان كل
واحد لم يكن به المقر له واما معه في قبول ان لم يكن حيث يقبل من دونه فولا ان يظهر
العائدة فيما اذا ما المقر له قصد فلا يلتفت على الاول ولعمري الثاني وحيث حكم
من قبله في بطلان تصرفاته التامة على الاقرار وجهه ويجوز الملتقط حضائنه
بالمعروف ولا يجب عليه الاتفاق من ماله ابتداء بل من مال اللقيط الموجود تحت يده
او الوقوف على امتثاله والموافق لهم باذن الحاكم مع امكانه والا انفق ولا ضمان
ثم ان هذا ان وجد اللقيط مال واما اذا وجد اللقيط ولا مال له فان وجد سلطان
استعان به على نفقة من بيت المال والى كفة فان لم يحل وتعد عليه استعانة بالمسلمين
ويجب عليه مساعدته بالنفقة كفاية على الاشهر الاظهر خلافا للهم في الوجوب تدعي
المطرقان وجد متبرع منهم والا كان الملتقط وغيره من لا ينفق الا بمقتضى الوجع سواء في ذلك
فان تعدوا الامر من الوجع الى السلطان والاستغانة بالمسلمين انفق الملتقط جميعا

ودرج عليه بعد يساره اذا نوى الوجع بها عليه ولو تبرع بها ولم يتولم يرجع كما لا يجر
لو وجد المصون المتبرع فلم يتبرع به ولا خلاف في نفي ذلك الا في الوجع مع تبنيته فقد
خالف فيه الحكم وهو ضعيف ولا يثبت تبنيته الوجع على الاشهر الاظهر الا في نفي ذلك
ذلك القسم الثاني في النصوص اجمع ضالته وهي كل حيوان مملوك متابع اخذ ولا يجر
عليه واحترز بالملوك من نحو الكلب القصور والحنينير وبالضايغ عما يوجد وعليه
للمالك وبلايد عليه من الضايغ من ما لا يربط الملتقط واخذ في صورة الحيوان والاية
مكون على المعروف من مذهب الاصحاب ومع تحقق التلف مستحب قبل بل قد يجب كفاية
اذا عرف ما الكفاية وحيث قد دل على نفي العارية على اختلاف حكم النقاط الضالته منها
اوجوز ان ادبها ان كل من الصورتين وانشار الى الاولى بقوله بالغير لا يجر
اذا وجد في كلاء وما لا يربطه ان كان يحيا اجاعا كما ياتي ولو اخذه في هذه
الصورة ضمنه لاخذ كلاءه فاصب فلا يربط الا به الى ذلك والمالك مع نقده لا يبالا
رسال ولا يؤمنه الى المالك الا قول قبل الا اذا اخذها له ردها الى المالك وكذا حكم
الدابة البقرة والحمار بالاختلاف في الاول اجده وعلى الاقوى في الاخيرين ايض وفاء
لجماعة ويجوز ان يؤخذ البعير دما في حكمه لو تى له صاحبه من جهل وعطبل لم يجر
كسرا وغيرهما في غير كلاء ولا مالا وملكه الاخذ على الاشهر الاظهر خلافا لابن حنيفة فلم
يجوز الاخذ ايض في هذه الصورة ولو تى له صاحبه من جهل في كلاء وما واد من غير جهل
في غيرها او بينهما لم يجز الاخذ اجاعا كما في كلام جمع والغلاة الشتم على كلاء دون ما واد
بالعكس كما يجازيها على الاقوى والشاة ان وجدت في الغلاة التي يخاف عليها مناسا
من السباع اخذها الواحد ولو اختلف في كلام جمع الاجاع لانها لا تمنع من الصغير
السباع فتكون كالشاة لا فاسدة للمالك في تركها له وصحى لاخذ بين حفظها كذا

ودفعها الى الجاهل لا ضمان فيها اجماعا كما في كلام جرج وبنين انهما بينهما بالاضلاف وهل بينهما
حينئذ ان كان اكثر مطلعا او مع ظهور المالك قولان فليختار المصلحة الضمان ولا يرد
انما احوط ان لم يكن اظهر وهل له التملك قبل التعريف سندا لا احوط بل لا يظهر الا في ذلك
شبهة ان واجدا لثبوتها عنده فليست ايام فان جاء صاحبها ولا تصدق بغيرها من جهة
وجعلنا الاصحاحا لما اذا اخذت من العبد والمساكن الماهولة وما هو قريب منها
بحيث لا يخفى على من السبل وقطاعهم الاتفاق على العمل بها في ذلك الاختلاف في جوا
الاخذ فيه على قولين اشهرهما واظهرهما التبع بل من كره في الخلاف عنه فيجب ان يتفق الواجد على الشا
ان لم يتفق سلطان يتفق عليهما من حيث المال او يامر بالاتفاق ولا يرجع بالنفقة على المالك
حينئذ لم يجز له اخذها وان وجب عليه الاتفاق من باب الحفظ وهل يرجع بها على المالك ضمنا
جان لا اخذ مع شبه الرجوع قولان الاشبه لا اشهر نعم خلافه ان مرد لو كان للضالة
نفع كالظفر والفتن جان لا اشتقاق به في مقابلته لا اتفاق بلا خلاف كما يفرق من بعضهم
في كنفه احتساب بالمنفعة مكان النفقة قولان فقال التبع في التبع كان ما استوفاه من التبع
بأنما ما انفق عليه لم يحجره غير واضح والوجه انهم المقاص بالمنفعة عن النفقة ومن جرح
كل ذي فضل الى فضل القسم **الاشارة** في نقطه المال الصامت وغيره فليست بقول **الاشارة** بالنقطه
كل مال صانع صامت اخذ ولا بد عليه هذا التعريف لها بالعلم الاخص الذي هو المعروف بالعرف
والعلم الاخص هو الشامل للادنى وقد تقدم فما كان من دون العلم يجوز ان يتقاطعه ويتفرع
به من غير احتياج الى تعريف بالاضلاف وفي كلام جرج الاجماع لكن فيما عدا نقطه الحرم وهل
يجب ضمانه مع طهر ما ذكره قولان احوطهما ذلك وفي الحاق قدر الدرهم جاز وفي حكمه المنفعة
قولان اظهرهما بل واشهرهما العلم وقفا لا يخرج خلوه من الاخرين ومستندهم غير واضح عما استفتاد
من قول الصنفين روايتان من وجوده وايتهم علم اقصا عليها وما كان ان يدبر من الدرهم فان

ان وجده في الحرم وان اخذه كما عليه جماعة اخرى قبل الحرم وان قال لا اكثر وهو اظهر ولا في بين
الظاهر والناقص وان اصبحت العيابة الفرق وتخصيص الخلاف بالزيادة والاتفاق في التمسك
وغيره نظر وظاهرها ايضا قد تم التمسك في غير نقطه العلم وفيه ايضا نظر بل التمسك فيه اظهر
اشهر وفي كره الاجماع ولا يحل اخذه مطلقا مع بقاء التعريف قطعاً وعلى القولين تعريفاً اذا اخذ
حوالا واحدا اجماعا فيما زاد على الدرهم وعلى الاشهر الاقوى مطلقاً ان جاء صاحبه سلباً او ايجاباً
تصدق به بعد الحول واستيقاض امانته في دين ولا يجوز ان يملكه بلا خلاف في شيء من ذلك
الا في عدم جواز التملك فقد جوزه جماعة في الناقص عن الدرهم ولو من دون تعريف وجوبه
في الزيادة بعد التعريف وهو كما سبقه في عدم كره الاجماع على خلافه ولو صدقت
به بعد الحول كره المالك لم يوجب له بغيره بل بغيره بالنقطه على الاشهر فيما نقله الصانع ان لم يتقبل الاخرين
والذي يلي والناقص وعكس ذلك لئلا يجعله الضمان اشهر ولعله اظهرهما مع تعدد النقطه في الحول
اخصاص الضمان به دون غيره ان لم يكن اجماعاً على عدم الفرق بينهما في الضمان وعدمه كل
ثم اذا وجده في الحرم وان وجده في غير الحرم وكان زائدا ما دون الدرهم يعرفه حولا واحدا
بلا خلاف في غير الجمله وان اختلف في اخصاص وجوب التعريف بصورتين التملك بعد ذلك
غيرها او عمومها للصورتين والناظر اظهر واشهر ثم بالنقطه هنا بعد التعريف تمام الحول بالحيا
بين التملك مع الضمان كما في الصحيح وغيره والتصدق بهما من مال كره في النصوص المستقصه
واقباً لها في بده امانته موضوعة في من زامته له كالحول وبقية فلا يضمنها الا مع تعدد
او تعريفها وهذا لم يرد به نص كاصل الحسب بينه وبين بعد الاولين الا انه قبل بغيره الا
عليه من كره وفيه اشكال لما ياتي من الخلاف في توقف التملك على اليأس وحصوله قبل وعليه
مع عدم بقاء امانته ولو صدق بها بعد الحول فكل المالك ذلك لان ضمن الملتصق بلا خلاف وفي
صريح لفظ وظاهره غير الاجماع ثم كل اذا كانت ما سوية البقاء تمام الحول كالدرهم و

والدنا في نحوها ولو كانت لما لا يبقى بل بعد عاجله كالطعام فتمسك بالضمير وفيه علة
الوجدان وفدنا فالدنا لا يقع بها ان شاء دفعها الى الحكم ابتداء ولا ضار ان عليه مط بطلان
ومن كره الاجماع وقيل بتعيين استيذان الحاكم في التقويم فولا ان طاهر اطلاق التقويم
ولكن الاستيذان احوط هذه مع ان كان الاستيذان واما مع عدم تعيين عليه التقويم فان
اخذ به فتلف او غاب فنفس ولو كان في تلف على نطاق ولا الاوة تلا عاجله كالتياب
تعلق على بها عند خوف التلف ولو ائتمر بقاى الى علاج كالوطب المفتر الى تحقيق مط
الحاكم ببعض عوضا عن اصلاح البقاى او بيع بعضه ويقتصر عليه وجوب اخذ من تلف المبيع
ويجب على المشتري اعلامه بما له ان لم يعلم ومع عدمه يتولا به بنفسه ويكره اخذ الاثر
بالكسرة في المنطرة به ايضا او الحفرة به ايضا وهي كل ما اخضر لا ينكس بده فاسكن
عصا ونحوها والغليون غير المحلوا مط اذا اخذت بلاد الاسلام والا فيقوم النقاظ
التي طار بالكنز خيرة هذه الطرف تدخل في عردة الجمر التي تقع فيها عند حملها على البعير
والعصا والوند بكسر الوسط فالحبل والعتال بالكسرة هو حمل يشد به فاعلم البعير
والشوط واشباهه من الاشياء التي يعظم نفعها وتضرر قيمتها بالاختلاف في اكثر من الا
شهر الاظهر في جميعها خلافا لما في شهر موالات النقاظ الاولين والشوط وطاهر المكن
عدم كراهته في غير العدد وثا ولا طاهر الا شهر بنو تها في غيرها ايضا كاصح الاما تناو
فيما وهما مسا على ذلك اول ما يوجد في ارض خربة تدعى عنها اهلهما بحيث لم يعرفوا
اصلا وفي قلاة اى ارض قفر غير محروقة من اصلها او تحت الارض التي لا مال لك
لها طاهر فهو لواجده يملكه من غير تعريف اجماعا ان لم يكن عليه في الاسلام من
الشهادتين او اسم سلطان من سلاطين على الاقوى مط وقا بما في خلافا لا يعرف
يما عليه في الاسلام من الشهادتين فكل ما به لقطه ويستفاد من تعبد الحكم الموجود

في الكسرة

في الارض التي لا مال لها يكون تحتها علم انشراط في الاولين بل ملك الموجود فيها
مط وهو كل اطلاق النقص والقوى واما غير المدفون في الارض المدفونة
فهو لقطه قبل هذا كله اذا كان في دار الاسلام امانى دار كريب فلو اجله مط ولو
وجد في ارض لها مال من معروف واما ولو كان ما وجد فيها مد فوا عرفة المالك
او البايع مط ولو كان كل منهما بعيدا فان عرفة احدهما بدخ اليه من غير بينة ولا وصف
ولا يعرفه كان للواجد على ما ذكره جمع من غير خلاف لاطلاق العيصين بالذخ من
غير تعبد بانشرط البينة والوصف بل ليس لهما تعيينا بالتعريف ولو كان لا
غير خلاف ولا فوق في الحكم بكونه لواجده مع عدم معرفة المالك له بين ما عليه في الاسلام
وغيره على الاتح وكفى الا حوط في الاول اجزا حكم اللقطه عليه في الشفع انه اطلع ولا
وجوب التعريف بين القليل والكثرة وكذا ما يجده في جوف دابة بملوكة فانه يعرفها
لها فان عرفة والا فهو لواجده ولا فرق بين ما عليه في الاسلام وغيره على الاقوى
ولو وجدته في جوف سمكة قال الشيخ وجماعة اخذه بلا تعريف عليه المتأخرون كانه خلا
للبيع والحل فكا الموجود في خوف الدابة فطاهر المتن التردد ولعل الاظهر والا قول نعم
توضيح الثاني فيما لو كانت السمكة اهلية ففي ماء تعلف ولو كانت وحشية لا تتلف
من مال المالك فالاول كاسترج به جماعة الثانية ما وجدته في دابة او صندوقا
يعرفه فيها فهو له ولو شاركه في النصف فيما فيه كان كاللقطه اذا عرفة الشريك
او لا وان كان بلا خلاف فيما ولا اشكال الا في اطلاق الحكم بانه لمع علم الشريك له
مع قطعه بانقضاء غيره فقد قيل انه جليل لقطه وهو حسن لو اطلاق النقص بانه
لمع علم صدق اللقطه فله منطها ولا فرق في الحكم مع الشاكد بين الحضر منه وفي
فيحتمل فوما كونه لمع تعريف الحضر خاصة وعدم اعترافه به فلا يحتاج بعد ذلك الى تعريف

لنفسه ولا في وجوب تعريفه لشاركه هنا بين ما نفى عن الذم وما في رغبته
لا يملك القطر حول الحول وان عرفنا ستره عالم بنوا الملك على الاشتهار بين المتأخرين بل ستره
كاقبل وقيل كما من التخبين والصدوقين والحكمة انه لا يملكها بمعنى الحول بعد التعريف
واضح عليه الاخير الاجماع وتواتر الاخبار وليس بعيد وجعل في سكرها شدة ونظر الثمة
في اختيار الصدقة والتماء المجد والحكم بان في الحول والضمائم ثم هل يملكها بعض
في ذمته او غير عوض ثم تجد دعي ما لكما وجهان والاضرب الاول على من يفتي بفساد
وفي المسئلة قول ثالث وهو احتاج التملك الى اليه والتلفظ ودليله غير واضح وان كان
احوط وبعد الاحوط القول الاول **الفصل الثاني** في بيان المنقطع للمال مطر وهو من
له اهلية الاكتساب فلو انقطع الشيء والمجوز جاز في الشهر ونقل قول باسرها
اهله الحفظ واخر باسرها احدى الاهليتين فلم اقف على قائلها صريحا والاول
اقوى وعليه يتناول الحق الحفظ والتعريف فيما يقتضيهما ثم يحتاج ما هو الا ان ينظر
من التملك والصدقة والبقاء اما ان قلنا به وفي جواب النقاط المملوك من غير
اذن مولاه ثم ردوا خلافا الا ان اشبه عندنا والاكثرة الجواز والمسئلة كما اننا
محل اشكال وكذا الكلام في النقاط المكتسبة مطر والمدين وام الولد معاً وجواز الكسب
احتمال الجواز في المكاتب اقوى هذا في غير نقطه المهر وما فيها بخلاف للعبد اخذها
بلا خلاف كما سنكره **الفصل الثالث** في الاحكام المتعلقة بالمقام **الاول** لا تنفذ النقطة
الى مدعيها وجوبا الا بالبيعة العادة لئلا يشاهدوا بين او العلم بانها له ولا يكتفى
الوصف اجابا ان لم يعرف ثمنه بل من ثمنه عدم كفايته مطر وقيل كما من التبع انه يكفي
في الاصول الباطن كالدخول في القصر وهو حسن اذا قامت الغيرة كما هو الغالب في صفها
وفان للاكثر بل غير عام من تاحق في تركه الاجماع على الجواز وعدم الوجوب فلا اشكال

فيها

فيها ولما قام فيها الحاصف بها بيقينه بعد وفيها اليه استبعاد منه بلا خلاف فان تعذر
استبعادها من الحاصف منها لرفع الذي اليه فيها او قسماً او راضعاً مع ما يقابله من بائع
الا ان يعترف بالرفع له بالملك فلا يرجع عليه **الثاني** لا يأس بجعل الاصول
اخذها له وما جاعا فان عينة المالك كان قال من رتبته في مثله كذا ان لم يرد
مع عدم قصد التبرع كما سئاما كان بلا خلاف وان لم يعين العمل بان قال من رتبته
عبدى فله شيء ولهم في رد العبد من المصداق فيهما لكه اليه دينان فتمت عتقه
وراهم وعن خارج البلد الذي هو فيه سواء كان من مصر او من لا اربعة واثني
تيمناً او بوعود ودرهما على ذمته ضعيف سنداً وخالفه للاصول جداً الا انه يعضد
الشرة العظيمة المتأخرة والقد يبرح من كمال الغيرة العا بأجراً لها لكنه يعضد بغير
ذلك ليعمل فيها كما نزلنا عليه العيان عليه المتأخر من كافر وهو في غيرة القوة خلافاً
لجماهير لما يندرج عمل بالكلية كما يقتضيه اطلاق الردية واطلاقها كقول العباد
يقتضيه علم الفرق في وجوب المقدرة بين نقصان من قيمة العبد وعدمه ويجوز
جماعة ولا أقوى ان على المالك اقل الاخرين من قيمة والمقدرة بمعنى الردية على العتق
من زيادة قيمة كثره ولا يظهر الاشتهار وجوب دفع المقدرة ونحوها لا استحبابه خلافاً
للجمهور في الردية مع الفضلة ثم ان مخرجها كالعبرة ونحوها العبد خاصة
ولكن الحق به التيجان والحكم وغيرهم البعية ونسب في نعل على الاكثر خلافاً لما
فكرها ولعله اقوى ومما فيها عدها تبعية اجرة المثل اذا كان العمل مالاً جاز
في العادة وذكر المالك لها ولو مبهمة بلا خلاف فيه ولا في عدم لزوم شيء مع نقد
الشروط او تبرع العامل بعلمه **الثاني** لا يضمن المنقطع في الحول وابعد له لفظه
لا لفظاً ولا ضمناً لم يفرط او يفتقد في ضمنه بلا خلاف في الحلين وفي التبعين

اخذها بنيتها التملك قبل التي قد علم وبذلك التعريف حيث يجب عليه وان لم يتو التملك
 بل الحفظ خاصة وليس منه الاخذ بنسب الحفظ وانما مع المولى على التعريف سنة ولا ينفذ
 لغيرها سنة ولا يملكها بعد ما وجبت ببيت القضاة بموجب لم ينزل بنو الد والفاة
 التجرد في ابناء النحل فكان متصلا كان متصلا باقرب الوجهين والظاهر انه يبيع
 العين علم ولا يثبت التملك حول بانفراؤه بعد الحال حول اصله واطلاق العيان
 يقتضي عدم الفرق في الحكم بكونها امانة حيث لم يقتصر فيما بين لقطه الحرم وغيرها
 حسن ان قلنا بجهالة اخذها اولا فافاد في اصل الفان منها علم **كتاب**
 الوارث هو اعم من الفرائض علم ان ابيلها المفضل بالانفصال وان اراد
 بها ما يعم الاجال كارت اولى الاصنام فهو عناه ومن ثم كان التبرير هنا
 والنظر فيه يكون في المقدمات والمقاصد والاولى والمقدمات تحت **الكتاب**
 في بيان مصيحات الارث واسبابه وهو سبب فالتب وهو سبب
 بالولادة بانها احدات متضمنين الى اخذ كالا بولادته بن اف بانها الى ثالث مع
 صدق اسم السبب عرفنا الوجه الشرعي هو ثلث مراتب لارت احد من المرتبة الثالث
 مع وجود واحد من المرتبة السابقة حال من مواعظ الالف فالأولى الابوان من غير
 ارتفاع والولد وان نزل بشرط الترتيب الاقرب فالأقرب والثانية الاجداد والجدات
 وان علوا مرتبين والاموات والاموات فادادهم مع فقدهم وان نزلوا كل ثم اقام
 الابوين وعامتهما واخوانهما واهلهما وادادهم مع فقدهم وان نزلوا كل ثم اقام
 الجد والجد وعامتهما واخوانهما واهلهما وادادهم وان نزلوا كل وهكذا الى سائر
 الدرجات ففي كل من المرتبتين الاولين صفات وذهابا نصف واحد ولا يجزى
 من كل نصف لا بعد من النصف الذي في مرتبة بل يجزى اذا كان من نصف والواحد

ان الله الامام والعاقل والعاقل
 الطالقات والادام مع فقدهم
 انما نزلوا كل

من كل مرتبة او درجة وان كان اخي يحجب من وادته من المراتب والدرجات الا في حق
 واحدة اجماعه في ابن العم للاب والام يحجب العم للاب وعده يأخذة نصيبه والسبب وهو لا يتصل
 ناهيا لولا من ولاه او درجة فتمان في وجته عن النبا بين مع داهم القصد او شرط
 على خلافه ولا يفتح العاد واصلة القربى الدفن والمراد به هنا اقرب احد الشخصين بالاسم
 بل وجبه يوجب الامتياز بغير نسب ولا من وجته والمولات له ثلث مراتب كالنساء لا يورث احد
 من المرتبة الثانية مع وجود احد من المرتبة السابقة بغير حال من الموانع فاقربها ولا العتق
 ثم وكذا نفس الجري ثم وكذا الامامة والقسم الاول بجامع جميع الوارث وانما للجامع السبب
 وان بعد **كتاب** بيان مواعظ الارث في كثرة ذكر للمصنف ثلثا اظهر ان داهم التكفر
 وانما للدارك اما تكفرا فانه يمنع في طرف الوارث مع انه لو كان كافرا لا يورث مسلما وفي
 لو كان بالعكس اجماعا فلا يورث الكافر او ذميا او مرتدا او يورث المسلم الكافر اصليا
 كان او مرتدا باجماعنا وحيث قد ظهرت الكافر لا يورث المسلم فقد ظهر ان ميراث المسلم الوارث
 المسلم علم انقرب ما نسب وما بعد من الابناء او شائكة الكافر فانه لا يورثه ولو كان اقرب
 اليه من الوارث المسلم حتى انه لو كان ذوات الوارث المسلم فانه من حق جبره اتفق مع ذلك فلو كان
 ثلثت فالوارث فقام من دون الولد ولو لم يكن المسلم وارث مسلم علم ودرت علم الامام
كتاب علم ان علم ان الكافر يرث المسلم ان اتفق وامرنا علم ولو كان بعيدا وعائشة
 وارث كافر اقرب منه الى الميت واولى قد مضى فلو وجه الامامة تارة اخرى ولا يرثه
 الكافر فانه الا ان لم يكن له وارث خاص مسلم ويرث بلا خلاف ولو كان للكافر وارث
 مسلم كان يحق بالارث من وارثه الكافر وان بعده هو وقرب ذلك الكافر كامة
 في اولى الوارث المسلم للمسلم وارثه الكافر وان بعده المسلم وقرب الكافر في
 الفرق بين المسلمين مع تشابههما كونه المورث في الاول سببا في الثانية

سببا هو ما كان الكافر

كافرا واذا كفر اسلم الكافر على ميراث موثر المحبوب منه كخبره مع وجود وصية لمسلمين
 قبل صفة عليهم شاذ في الامتياز بحسب حالته ان كان مساويا لهم في النب والمرتبة
 كما لو كان الكافر ابنا والوثر اخوته مثلا فجاء للبراث وجعله كالا ان كان ادنى
 منهم في المرتبة كما لو كان في المثال اخوه المبتدأ وحكم بذلك مطلق سواء كان
 الميراث مسلما او كافرا بلا خلاف في شيء من ذلك وهل ينفق الميراث على حكم
 مال الميت الى ان يقسم وسلم باقي الورثة ويصير بلا مال بالافعل غير الله سبحانه
 او ينقل الى الموجودين ملكا حتى لا يتم ينقل منهم الى من يسلم بعدهم كالأبوين
 او يكون اسلامه كاستغناء عن المكيته بعد الوتر وجبه وقطع الشهيد ان يغيرها
 بان التمس المتجدد بعد الموت وقيل القيمة تابع للاصل وهو السلم بلا خلاف
 وكذا الركان المذكورة السلم واحدا لم يباحه الكافي مطلقا وان سلم بلا خلاف
 في الجدة فيه اذا كان الركن من هذه الامام لانه لا يتحقق هنا مع انتقال
 اليه 8 يحتاج الى دليل وليس دلائل في ذلك بين البقية التركة بعد ذلك
 على الاقرب خلافا لا يسكن في محكم بالمشاكلة في الصورة الاولى وهو الميراث
 الواحد الامام ففي ولد يترك بالارث مطلقا ام الكافر اسلم مطلقا لانه
 مع نقل التركة في قبضه على الاقرب الى الميت المال والثاني مع العلم احوال
 اشهرها واظهرها الثاني وهذا مسامحة الزوج السلم احق بميراث زوجته
 من ذريته في ابقها الكفو مطلقا كانه كانت التركة المسلمة له بالانصاف
 الزوجية والباقي بالتدبير لا يظهر الاستحسان في ذلك لانه صفة السلمية
 الزوج من التركة مع الورثة الكفار كانت ام لا والباقي لله تعالى عليهم مع عدم
 مطلق وجودهم ايضا اذا كان الزوج الميراث مسلما لهم اذا كان كافرا كما

الوارث سلم القسم ارث
 ويصير زوجة من تلكه لا مطلقا
 الميراث

مضى

منقوسا في الكلام في المسلمين انشاء الله تعالى وانما ذكرها هنا تمهيدا للذكر
 مسئلة هنا خلافا وفي انه لو اسلموا الى الوثر الكفار او احدهم بعد ان اخذوا
 نصيبهم من التركة كالا وبضاعة الشجر في النهاية والقاضي يرد عليهم اي على الوثر
 او بعضهم بعد اسلامهم ما فضل عن سهم الوثر من النصف في الفرض الاول وما
 زاد على الربع في الثاني ولا يرب في ثلث في الفرض الثاني على خنا والمير ولا كونه
 من ثبوت الوثر فيه اذا كان بعد ما ولا في عدمه في الفرض الاول الاسلام قبل
 القسم بين الامام عليهم السلام وذري الفرض وعدمه اذا كان بعد ما ولا في عدمه في
 الفرض الاول على غناهم على عملا في الفرضين بالقواعد المتقدمة في اسلام الكافر
 قبل القسم وبعد ما واسلامه مع الوارث الواحد المسلم وعليه فليس فيه اي بها
 حكم به الشيخ في رد بل يفتي القطع به في الجدة وعدمه كان الفصل الذي ذكرنا
 ذكره والمير في وجه التردد او ذكره قد اجبتاه منه في الشجر مفصلا في
الشاخخ الثلثة في النسخ الى ما كان ابن ابي عن اني جعفر عليه السلام في نصرا في مات وله
 ابن اخ وابن اخنت مسلمان فادلا بصفا ان لا ابن الاخ الثلثة وكان من اخنته
 الثلث فانه ينفقان على الاولاد بالنسبة اي بنسبة حقوقهما ميراثهما من ابيهم
 فينفق ابن الاخ ثلثي النصف وابن الاخ ثلثها اذا لم يملكوا قبل البلوغ فان اسلم الصفا
 قبل دفع المال الى التركة الى الامام فان بلغوا باقين على الاسلام دفعه الامام اليهم
 ولما يملوا اولى ببقوا بعده على اسلامهم دفع الامام التركة الى ابن الاخ الثلثين
 والى ابن اخنت الثلث وعمل بها الاكثر بل بعد الميراث وان قصر السند وخالف
 الاصول الثلث ولكن المسئلة بعد لا يخ عن تردد ولا طابق المتأخرين في عدم الجفر
 بها وان اختلفوا في الوقف فيها او ردوها هل يخص الحكم على تقدير ثبوت ميراث

الزانية ثم يطرد في ذي القربى المسلم مطمع الاقلاق وقولان وظاهرا اكثر الاول ولا ينبغي ذلك
الا حياطة بل في الاصل على حال **فان** اذا كان احدا يوقى الصغار مطمعا الحق بغيره
سواء كان اسلا حيا او قوا الصغار وبعده قبل موته ويمنع فان حكم انوار
يلج اجبر على الاسلام ولو اجب عنه كان كالمردة في احكامه بلا خلاص من ذلك وثالث
الكتاب السلوك يتوهمون بعضهم من بعض وان اختلفت اراهم وهذا جهل ما لم
يشكوا ما علم في سورة من الدين ومع الكار لا يثبت الشك فيه وهو يثبت وكذا الحكم
يتوهمون بعضهم من بعض وان اختلفت ملتهم بالاختلاف في شيء من ذلك الامن شاذ
كتاب المردة من فطرة الاسكو وهو من اعتقد واحد ابويه مسلم يقتل ولا يثبت
واعتد امراته مع الفواة هم ولو لم يدخل بها في الاقوى وتقيم امره الى بان ويرثه ولو كان
حيا ومن ليس ار تداه عن فطرة كان اسلم عن كفرتم ارتد لا يقتل ابتداء بل يثاب فان
تاب ولا يقتل وتعدن وجدة الطلاق مع الحيوة عدة الفوات ولا معها الاختلاف بعينه
برق شيء من ذلك والمراة لا تقتل بالردة بل تجلس وتضرب اوقات الصلوات حتى تنوب مطم
ولو كانت مرتدة عن فطرة بلا خلاف ظاهر يثبت في شيء من ذلك **كتاب** لقومات المردة
كان ميراثه لوارثه المسلم وان بعد له واقرب وارثه الكافر اجماعا ولو لم يكن له
وارث الا كافر كان ميراث المردة الاجود لا كفاه عنه بالضمير للامام عليه السلام بالاختلاف
في الفطري وعلى الاظهر الا شهر في المثل لا خلاف فيه الا من نادى **كتاب** القتل في قتل
الوارث موثر شره فيمنع الوارث من الارث امره المقتول اذا كان محلا ظاهرا اجماعا وحسنه
بالظلم ما لم يقتل في نحو هذا مقصا من فانه لا يمنع بلا خلاف ولا يمنع لو كان خطأ مطم
عند جاور ونعم كذا عند نادر وقال الشيخان وغيرهما انه يمنع من الذية حسب هو اطرف
اشهر واستغاض نقل الايجاع عليه في كلام جمع فلا فرق في الخطا بين كونه مختصا او شريفا

بالعدل

بالعدل الا مع ذمة الحج وكلما لا يوقى القتل بين العقب والمخون ومن يقابلها كمن في حياطة مطم
المخالي او العاصم نظرا لاول الاول اظهر ذمة الحج خلاصا لاخرين في المقامين ولا في القتالين
وقوله مباشر او سببا في ظاهره ذهب للعلم كاقول وفيه نظرا لخصم بالمباشرة بعد
اظهر ذمة الحج الا حياطة اما هذه القاتل مما السبب حقيقة فكالباشر ولو اجمع القاتل المنوع
عن الارث وغيره من يوث المقتول فليراث لغيا القاتل مطم وان بعد من المقتول سواء نذر
فانك الغني بالقاتل كانه مشرك او بغيره كان الاخ له وكفو ولو لم يكن للمقتول وارث
يرث القاتل ولا يورث للامام عليه السلام بالاختلاف في شيء من ذلك **كتاب** القاتل
كالمقتول الموت يقتضي مهادنة وتنفذ وصايا مطم وان قتل عدا انا اخذت الذية وصح
بها عن القصاص على الا شهر الاقوى كما في وهل للديان في صورة العمل منع الوارث
من القصاص مع عدم ذمة الواجب لا ذمة الفاعل وغيره لا اكثر وفي حياطة ان
لهم المنع الوارث حتى يضمن الوارث الذية وعمل بها جاعلة من القدمات ومنهم من يرضى
مادحا الاجماع وهو احوط ان لم يكن اظهر **كتاب** يورث الذية من المقتول مطم عدا قتل
اخطا ومن تقرب اليه بالاب ذكرا ناوانا بلا خلاف في الامن في قتال لا يرضى
التقرب اليه بالابوين ذون اصدها وهو شاذ وكذا يورث الزوج المذبح كل
منها من ذية الا من يرضى بغيره صبا الى فان صح جمع فلا يورث من تقرب اليه بالام خاصة
على الاظهر الا شهر ويقل كما في طائفة من يورث المال كائنا من كان وبما يرضى الحكم
والحقوق في الشراي الاول مع نفق لا خلاف فيه **كتاب** اذا لم يكن للمقتول عدا وارث سوى
الامام عليه السلام فله القتل والدية مع التي ارض بها عنه وليس للزوج على الا شهر
ظهر بغيره وهو متناول العدة والخطا كما يرضى الى الخين وليس ببعيد وقيل والقاتل
الحاكم ان له العفو وهو وجيه لولا الصحيح **كتاب** الموقى فيمنع من الارث في الوارث

بمقتضى الأدلة التي لا تترك ان كان رفاً وان كان الميراث مثلياً بل يورث بغيره وان كان
ضامناً من غير رفق دون الرفا وان كان ولد في الميراث يعني ان الرق لا يورث بل مال له
بالحق المالك لا بالارث وان كان له وارث من بلا خلاف في شيء من ذلك حتى لا يعقل بان
العبد ملك وفي عباد يجمع الاجماع والوارث مع الرق ولو كان له وارث لم ير له وارث
لغيره وقرب الميراث ولو كان له ولد ولد في الرق وان كان له وارث لم ير له وارث
لا بغيره رتبة ابيه كافي الكافر والعاقلة فانما لا يتعارف من يقر بهما الى الميت ولو اتي
في ميراث قبل قيمته يشترك باقي الوارث ان كان مساوياً للميت في الميراث والتميز
دعاً وانما رثت جميعه كله ان كان اولى منهم بغير الميراث او العجزة بلا خلاف ولو كان العاقلة
لغيره وحده فاعتق الرق بعد موت مورثه لم يرث من كان اقرب الى الميت من الميراث
ولذا لو اتفق بعد القسمة مع تعدد الوارث لانه لا يصح في الاول ولا في الثاني في الثاني
ولو تم بعض التركة لم يعتق فاعلموا لا وجه له من جميع ما قطع به جماعة ولو لم يكن للميت
من عدا الامام عليه السلام وارث سوى الميراث اجبر مولاة على خدمته فاعتق بغيره من المال
بلا خلاف وفي كلام جع الاجماع وتوقف عقبة بعد الشراء على الاعتراف بقبوله من يتولى
الشراء وهو المالك الشرعي فان تعدد مولاة فاعلموا ان كفاية ولا خلاف في الميراث بين الفتن
والمكاتب والمذنب وام الولد ولو كان المكاتب المطلق ادى شيئاً واعتق منه جازاً به ذلك
البيان وان كان يرث الميراث وان قصر الميراث الى التركة من قيمته لم يقل في الميراث
وفي التركة في خلافه وقيل بغيره ما في به القيمة ويسعى العبد في اقباله لئلا
تظفر بالقبول وهذا قولنا انما شاذ كذا بقدره ويقتضي على الخلاف فرجع ذكرنا هاهنا الشيخ
واعلم انه فيك الامان اجماعاً لا خلافه خاصة دون غيرهما من الاله رب والاربعين وفاة
بجماعة وان احتلفوا في تخصيص الاول للصليب او تميز الاول بالاول وقبله

في الميراث

في الميراث يدخل فيه من عدا من الاله ومن سفل من الاولاد والافقة والاعمام
الافعال وبالجملة كل وارث قريب عدا الفتن والنسب والقتل الشيخ في ذلك كثير
وهو الاقرب وعليه الاجماع في التراب وسعة في الاولاد للصليب لكن الثاني لم يثبت
بالقلب وبغيره وان كان يرث بل روات ضعيفة لكن ضعيفة بغيره بالسنة وفيه ان الفتن
والرؤية علق في القرابة في حكم الميراث من ولد وبلا خلاف ولا يظهر العلم وفاة
للكثرة ولا يثبت الميراث ولا ام الولد ولا المكاتب المشروط ولا المطلق الذي لم ير
شيئاً ولا يورثون كالتفن بلا خلاف وكما لا يورثون في هذه الحالة كما يفكر في بقا
لتحقق الوصف اذا كان من يجب عليهم كالميراث من يورث بعضه وفي بعضه روات بقدر
ما فيه من الترتيب ويخرج من كل منهما بقدر ما فيه من الرتبة بلا خلاف وفي كلام جع الاجماع
في الصورة الاولى لو كان للميت ولو لم ينفذ من خارج من المال بينهما نصفان
ولو كان نصف الاخر حقاً فلا بد من النصف والخراج الربع والباقي للميراث ان كان له وارث
نصفه حراً فله الفتن والباقي لغيره من الميراث المتاحفة منه وهكذا ولو لم يكن هناك
وارث في جميع الطبقات حتى ضامن الميراث كان باقي التركة في مقابلة الميراث والرق غير له
ماله بخلاف وانما يثبت في الميراث من التركة المقتضية مقابلة وان قلنا انه لا يثبت في
بعض الميراث لان التركة هذا الجزاء يجب تمام الحرية ولا يحصل بغيره على المالك بالتعذر
بخلاف شراء البعض وبقاء الباقي له نعم لو لم ينفذ باقي التركة بهذا الجزاء جاء فيه فلا
في التركة فيها السابق وفي الثانية لو كان الميت بغيره حراً مولاة نصف التركة
ولو ارث الميراث النصف لباية وهكذا في اصحاب العجزة في كيفية الامور منه بغيره لغيره
الفتن في بيان التهام القدر فاعلموا في كتاب الله سبحانه بقدره
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والثلثان والثلثان والثلثان والثلثان

في الميراث

فانصف لا ربع للزوج مع عدم الولد لان جبرها ان نزل سواء كان عنده من غيره وللبنت
 الواحدة وللأخت للاب والام والاب مع علمها وعدم الذكر ان في الموضعين
 والزوج لاثنتين للزوج مع الولد للرجعة وان نزل وكان من غيره ولان جبرها مع
 عدم اى الولد للزوج مع طان نزل وكان من غيرها والفقن يقبل واحد للزوج
 مع الولد لزوجها وان نزل وكان من غيرها ولا فرق في الزوجين في المقاب
 بين الواحدة والعدة حتى لو كن اربعاً اقتسمن الفرض من الزوج والفقن على عدة
 هن اربعا ولو كن ثمانية اقتسمنا ثمانية وهكذا بالدرج في الثلثان للثلاث
 بنسب فضا عدة وللأختين فضا عدة اذ كن للاب والام والاب خاصة مع علمها
 وعدم الذكر ان في الموضعين والثلث لبقولن للام مع عدم من يجبرها من الولد
 للثلاث وان نزل والاخوة له وللأختين فضا عدة من ولدا الام خاصة ذكراً
 اماً انا نأنا بالتفريق والثلث للثلاث لكل واحد من الابوين مع الولد للثلاث وان
 نزل وللأم مع من يجبرها عن الزايد من السدس من الولد والاخوة ولواحد من
 كلاله الام ان ولدها ذكر اكان او انثى قسمي الاخوة وكلاله من الكل وهو القتل
 لكونها تقابل على الرجل لقيامه بمصالحهم مع عدم الولد الذي يوجب مزيد الاقبال بلفظة
 على النفس او من الاكليل وهو ما بين بالجملة هي شبه العصا به لا ما ظهره بالرجل كما
 حاطة بالراس هذا حكم السهام المقدرة منفردة واما منقسم بعضها الى بعض فيعجزها
 يمكن وبعضها يمنع وصفا اجتماعها الثنائي يمكناً وممنوعاً احدى وعشرون
 حاصله من ضرب السهام الستة في مثلها ثم حذف المكر منها وهو خمسة عشر منها
 ثمانية متعقبة وثلثة عشر واقعة وهو ذكراً المص منها عشرة ومن المتعقبة ثلثة ونحن
 نذكر التمرقة قول والنصف يجتمع مع مثله كزوج واخت الاب وام والاب خاصة مع عدم

ذكر

ذكر وضع الزوج كزوج وبنت واحدة وكزوج واخت الاب وام خاصة كل وضع الفقن
 كزوج وبنت ولا يجتمع مع الثلثين ويجتمع مع الثلث كزوج وام مع عدم الحاجب
 كلاله الام المتعددة مع اخت الاب خاصة مع عدم ذكر وضع ذكراً مع السدس
 كزوج واحد من كلاله الام وكبنت مع احد الابوين وكاخت الاب وام والاب
 خاصة مع واحد من كلاله الام ولا يجتمع الزوج مع مثله ولا مع الفقن ويجتمع الزوج
 مع الثلثين كزوج وابنتين وكزوج واختين الاب وام والاب خاصة ومع الثلث
 كزوج وام مع عدم الحاجب من زوجة مع العدة من كلاله الام ومع السدس كزوج
 واحد من كلاله الام وكزوج واحد الابوين مع ابن او بنت بناء على ان زياً
 سدس الابوين مع الابوين بنت بالزواج الفرض واذا هو السدس خاصة
 فلا فرق بين الابن والبنت في ذلك وان افترا الحصول الرد الى احد الابوين معها
 دون الاخر ليس من جهة الفرض الذي هو محل الفرض ويجتمع الثمن مع الثلثين كزوج
 وابنتين ومع السدس كزوج واحد الابوين مع ابن او بنت ويجتمع الثلثان مع
 الثلث كاخوة الام مع اختين فضا عدة الاب ولا يجتمعان مع مثلهما ويجتمعان مع
 السدس كبنتين واحد الابوين وكاختين الاب مع واحد من كلاله الام ويجتمع
 السدس مع السدس كابوين مع الولد ولو كان بنتاً ان فرضنا اجتماع السدسين
 في الجملة وان اجتمع معهما فرض اخر غيرهما ولا يخصص الولد بالابن لكون البنت
 فرضها النصف فيجتمع ثلثة فرض وهو خلاف المفروض ولا يجتمع الفقن مع مثله ولا
 مع ثلث ولا الثلث مع مثله ولا مع السدس واحتراف بقوله تسهر من اجتماع الثلث
 مع السدس كما يتر كزوج وابوين فان للزوج النصف وللأم مع عدم الحاجب الثلث
 وللأب السدس ومع الحاجب بالعكس وعلى التقديرين ففهم الاب بالقرابة لا بالفرض

وام والاب

على الأصح الاشتغال بالاختلاف قبل الأمن الصدوق في كنفه منع من التشارك وجعل التفرقة لا
يؤثر في واحد مما خاصة وهو شاذ واستفاد من اختلافه نقل الإجماع **الثاني** يجيى الى بعض
محقق المجلد الأكبر من الذم ان تعدد **الثالث** في خاصة بتبلياب بدن البيت الموثق
له وضاعفة وسبعة ومئة مرة من قبله والتمس من الخبايا وظاهرها كونه على جبل
الوجوب والاستحقاق مجازا كما هو الاشتغال الأقوى وفي الشرايين الإجماع خلافا لما عرفت فقالوا
بأنه على الاستحباب وزاد بعضهم الاستحباب حسنا فيق بالقيمة بما تارة وهو الخط
أعلى والأظهر الاشتغال اقتصادا على الأمور الأربعة وفي صريح منه وظاهر غيره
الإجماع عليه خلافا لظاهر الفقهاء والكذب والرجل محل والى لطف الرواية محكي **الرابع** كما في
من نقل الإجماع مرة وكذا فيتحقق الجواب بما إذا خلف الميت ما لا غير ذلك أي غير ما يجيى به على
قوى وفا قبالا من قبل المشهور كما في ذلك وعليه في اشتراط كون الغنية كناية بحيث يعادل نصيب
كل من الوارثة مقدار الميراث أو نصيب لكل مقدارها أو عدمه مطلقا وكفاية ما قلناه ولو كان
دورها وفي تساوي دنايا وجه مقتضى الأدلة الأقل قبل وعليه ينبغي اعتبار نصيب
الولد المسادى له في الذم كونه أماغيرة فلا لعدم المناسبة سيما في وجبة وأعلم أنه لو كان
الأكبر بنتا أخذت أي المال المحبوبة الأكبر من الذم ولا خلافا في ذلك الوقت في التصح
ومقتضاها كغيره إطلاقا بثبوت الجحوة بين المتقدم ومن أكبر الذم فيقسم بينهم بالتوبة
وأعلم المشهور خلافا لابن حمزة واشتراط في ثبوتها للأكبر فقد اختلف في سنة واستقطبها
مع وجوبه ولا يخرج من قوة لولا الشبهة ويجيى الذكر الواحد مع غيره من الوارثة الغنية المذكورة
الثاني وفي اشتراط بلغة قولان من إطلاق النصوص ومن أن يجيب عليه أن يقتضيه
ما ترك من صلاة وصيام في مقابلة الجحوة ولا يكلف به إلا البالغ والأصح العدم لمنع
كون القضاء في مقابلها وإن اشتراط في ثبوتها لابن حمزة لعدم الملازمة بينهما

مع خلقه ومن الجانبين عن سبائهما واشتراط بعض الأصحاب في ثبوتها ألا يكون الميراث
ولا مسدا لراي مخالف في المذهب والمشرط لثبوتها من جهة واحدة وأصح كون
النصوص مطلقة لا مع عدم الاشتراط قبل ويمكن اعتبار الثاني من حيث أن الخلاف لا يري
استحقاقا فيما يخصه الزام بذهب كما جاء في غيره من الأورث أو بغيره حيث يقول به
أما لم يعمدوا وهو حسن إلا أنه ليس من باب النسخية **الثاني** الأورث مع الأبوين ولا
مع الأولاد وإن لم توجد لهم ولا جدة كل ولا أحد من ذوي القرابة بخلاف أحد
الأمن الصدوق حيث ترك الحد من الأب معه فبعد من الأم معها وشرك الجدة مع والده
الأولاد ومن الأسكان حيث شرك الجد بن والجد بن مع البنت والأبوين وهما شاذ
لولا خلاف ذلك إلا أن انعقاد الإجماع وبوجه الرجوع في الناصية في الرديء الأقل في
نشر ترك الحد مع الولد الجدة وغيره في الرديء الثاني لكن يجب للأب أن يعلم بأهلية
وأهلية السدس من أصل التركة فيقسمان بينهما بالتوبة إذا حصل الثلث فما زاد وكذا
يجب أن تعلم الأم بأهلية الميت وأهلية الجدة النصف من نصيبها بالتوبة إذا حصل الثلث
فما زاد خلافا في غيره للجد وإن اختلفوا في موضع والاشتهار الظاهر فيها ما في العبارة على
تقسيم الحكم فيها بما زاد نصيب الموضع السدس فما زاد في غيره لم يذكره أحد من الأصحاب
على قليل منهم وإنما المشهور كما في كلام جمع تقييده بما إذا زاد نصيبه عن السدس ولو لم يزد
أعلم الظاهر إلى نظر إلى قاعدة الشارع في أدلة السنن وسرهما قبل باستحباب ما قلنا من
من الزيادة عن السدس ومنه وهو ضعيف ويستفاد من تفسير المصدر التبعين السدس
في طرف الأم بنصف الثلث فإن زاد استحباب أن تعلم بأهلية السدس وما زاد
أن حصل بالأولاد خلافا للأب فبعد الأبوين السدس خاصة من غير زيادة مطلق وهو
نفي لم يوجد مثله في الأضواء الفتاوى ووجدنا في مساحضة التبعة لا التبعة على ما

ما ذكرناه وهو حصل لأحدهما أي أحد الأبوين نصيبا لأكثر من الثلث فما زاد في الأم والثلاثين
على الأب لا يغنيهما الصم والبرص عن الثلثين الأكثر دون الآخر فيجب له طهر الجوار
والجدة بالسدس دون صاحبته التي لم يحصل له نصيب ولا على واليها عن السدس
بلا خلاف ولا طعة لأحد الأجداد والأعم وجود من يقرب به من أب أو أم فلا يجب للأولاد
طعة بخلاف وفي التبع الإجماع **قال** الولد المصاحب لكل من الأم والزوجين عن كمال
نصيبهم وله الولد وإن نزل كاسر في شموله المنع من الأثر كالزوجة وجهان ولعل
العدم أظهر ولا يجب لأخوة الأم عن كمال نصيبها إلا بشرط ما شرطه بقدر خمسة منتهى
أن يكونوا من آخرين فصاعدا أو أخا وأختين أو أربع أخوات فما زاد منهم يجبون دون
هم بخلاف وفي كلام جمع الإجماع فإن يكونوا لأب وأم أو لأب فلا يجب كل واحد من الأم ولا
خلاف وفي كلام جمع الإجماع وإن يموت الميت عنهم مع وجود الأب له ولهم فلا يجبون مع
موتهم على الأشهر الأظهر خلافه للصدوق وهو شاذ مع أن الاستفادة من نفقة أمه أو أبيها
فلا خلاف وإن يكونوا غير كفرة ولا أربابا وإن كانت الأم مسلمة أو أجماعا وشجب الأخوة
الفتلة لا ينهم الميراث أصلا عن كمال نصيبها أو لأن أشبهها وأشبهها عدم الجب في ف
الإجماع خلافه فاجماعه وإن يكونوا مفصلين بالولادة فلا يكفي كونهم حلالا بخلافه فيجب
وأشبهه الشبهة إن ساء وهو كونهم عند موت الميراث أحياء فالجواب أن بعض
أولادهم ميتا عندهم يجب وكذا لو أقرت من مدتها أو اشتبه المتقدم منها والمتأخر
وتوقف أولها ولو كانت امرأة وتوفى عدم الجب في أشبهها وهو كذلك في أشبهها سواء
هو المفارقة بين المصاحب والمحب فلو كانت الأم اختا لأب فلا يجب كما يتفق في الميراث
والشبهة على الرجل أبنته فولد لها أوها لأبها ولا بأس بما ذكرناه من الشبهة ثم إن
هذا الجب يخص بالأخوة دون الأولادهم بخلافه لم يجبون من كان أبجد منهم بترتبة

وهو

ويستحب الجب ما كان دون الأولاد الجب النقصان والشيء من المتقدمين اعتبارا في
هذا الجب الذي هو محل الميراث دون حب الجب **قال** الأخوة مطهر والأجداد أعلم أنه
أنه لم يكن للثلاث أحد الأبوين ولا ولد وان نزلوا أو كانوا ممنوعين عن ميراثه فلهذا
للأخوة له ولأولادهم وإن نزلوا بشرط الأقرب فالأقرب والأجداد وإن علوا محرمين
بمطهر أنفسهم وأوجبوا لأب وأم كانوا أم لا أم أم لأب على تفصيل يأتي ذكره انشأ
والأخ الواحد للأب والأم يورث المال ويجوز له كله بالقرابة وكذا الأخوة المعدون
لها وإن كانت كل الإناث إنما يورث النصف بالتسمية والبقاء بالزوجة لها دون العصب
والأخوات لها فصاعدا الثلثان بالتسمية والبقاء بالزوجة ولو اجتمع الأخوة والأخوة
لها كان المال بينهم للذي سهمان وللأختي سهم وللواحد من ولد الأم السدس بالتسمية
مطهر ذكر كان أو أختي والبقاء بالقرابة وللأختين من ولدها فصاعدا الثلث بالتسمية
البقاء بالقرابة بقسمته بينهم بالسوية مطهر ذكرنا أو كافرا أو أختا أو كذبت مع الأخوات
والأخوات للأب والأم ولا مع أحدهما أحد من ولد الأب خاصة لا من القرينة ولا
من القرينة اجتمعوا مع الكلاذ الأم أيضا لا بخلافه وعليه الإجماع في كلام جمع لكن
يقومون أي الأخوة للأب مقامهم أي مقام الأخوة للأب والأم عند عدمهم أو منعهم
من الميراث ويكون حكمهم في الأفراد والاختصاص ذلك الحكم الذي ذكر في أخواتها
فلو انفرد الأخ أو الأخت للأب جائز المال كله لكن الأقل جعده بالقرابة والثانية بها
وبالتسمية وكذا الأخوات المعدون لكن فريضة الثلثان والبقاء بالقرابة يقتضون
بالسوية مع التساوي في الذكورية والإناثية وبالتفاوت مع الاختلاف فيهما للذكور
مثل خط الأختين هذا حكم انفردهم عن باقي الكلاذ للأبوين والأم وأما حكم
اختصاصهم معهما فلهو فلو اجتمع الكلاذ الثلاث كان لولد الأم خاصة السدس إن

بأن

كان واحدا فالتك ان كانا اكثر والباقي لولد الاب والام معا مطر وكن كان او في
واحدا او متعددا ويسقط عنهم اولا الاب خاصة كما مر فان ابقت الفرقة
ونادى عن الشتم بان كان كلالة الابوين اختا مطر واخصى كن فالقوة على
الاب والام خاصة على اطفاله الاشراف وفي كلهم جمع بل لاكثر كما في هذا الجاه خلافا
لشأنه فيهم جميعا ولما بقت الفرقة مع ولد الام خاصة وولد الاب بعد اجتماعهما في القوة
قوة اب خاصة وعليها قولا ان احدهما ان يري في كلالة الاب خاصة وعليه الصدوق
والشيخان واكثر المتأخرين لان النقص يدخل عليهم بمنزلة الزوج او الزوجة دون كلالة
الام اجامعا ومن عليه الغرم فله الغرم في ذلك مثل اخت الاب مع واحد وان شئ نصا عدل من
ولد الام واخصى للاب مع واحد من ولد الام فلكل الام السادس او الثلث فريضا
والباقي مطر للاخت والاخصى فريضا وروا القول الاخصى ان يري وعلى الفرقة
بسيب مستحقا اباعا في الفرض الاول والثاني الاخصى والاخصى وهو اشد عند المصنف
جماعة ولا ظهر الا قول وظاهر الكليين الاجتماع والجد المال كله اذا انفرد مطر لا يري كان
او الام وكذا الجدة المفردة ترش مطر ولما اجتمع جد وجدة فان المال معا لابي فلها
فلها المال كله يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانا معا للام فاما لاهم
يقتسمون بينهم بالسوية بلا خلاف في شيء من ذلك اجده ولو اجتمع الاجداد لمختلفون
قوة بان كان بعضهم لاب وبعضهم لام فلو تقرب بالام الثلث على الام مع مطر واحد
كان او اكثر من تقرب بالاب الثلثان كله ولو كان المقرب بجد واحد فان الثلثا اخرون
هي واقفي في ذلك اتفاقهم وفي المسئلة اقوالهم اخص نادرة ولما اجتمع معهم اي مع
الاجداد زوج او زوجة اخذ كل منها النصيب لاهل له من النصف والزوج والزوجات
فهم بالام ثلث الاصل لانه نصيبها المفروض لها فباخذها المقرين بها والباقي

ان تقرب

ان تقرب بالاب منهم فله الام في جميع الجدا لا على بلا خلاف في شيء من ذلك فاننا
اجتمع معهم الاخرة فابجد والجدة للاب كالاخ والاخت له والجدة للاخت كالاخ
والاخت لها على المعروف من مذهب الاصحاب من غير خلاف يعرف بينهم وفي كالاخ
الاخلاء واذا اجتمع الجدا الجدة للام مع الاخت للاب فلا احد هما الثلث والسدس على
المطري والاخت النصف وهل يكون الفاضل من سهامها مردد او عليها بالنسبة
او على الاخت خاصة قولا ان اجودها الثاني وفا جوازة خلافا لآخرين وهذا مسئلتنا
الاول لو اجتمع اربعة اجداد لابي جد ابية وجدته لامية ولها لامية وشملهم لام اي جد امه
وجدتها لامية وهي الامتراكان الاجداد والام وجدتها الاربعة الثلث يقتسمون بينهم
اد بافا واجداد الاب وجدته الثلثان يقتسمون بينهم بالتفاوت فله يري ابيه
ثلثا من الثلثين ان شاء الله فله منها نصف الا في ولا يري امه الثلث ان شاء الله فله
فوا الشهور بين الاصحاب وفيه قولان اخوان ولا دليل على شيء من هذه الاقوال الا
ان العمل على الاقل حيث لا يمكن الاحتياط على حال وعليه فتح المسئلة من مائة وثمنا
فبذلك ان اصلها من ثلث اسهم في يخرج ما فيها من الفروض وهو ثلث سهم منها الاخر باه
الام وهو ثلثها لا ينقسم على عدد وهو اربعة وسهمان لا يري الا بلي لا ينقسم على عدد
سماهم وهي تسعة لان ثلثين ثلثي الثلثين لجدا بية وجدته لامية بينهما اثلاثا و
فله بجد ابية وجدته لامية اثلاثا ايضا فترتقي سهام الاربعة الى تسعة فكل سهم من
الفرقة بين وبين عدد بينهم كل فريق ونصيب من الثلث والثلثين بامية وكذا بين العدة
فتخرج النصف ويضرب احد العدة في الاخر يحصل ستة وتكون نصيب في سهم
الفرقة ثلثه يبلغ مائة وثمانية ثلثها ستة وتكون ينقسم على اجداد امه الا بغيرها
سوية لكل واحد تسعة وثلثاها اثنتان وسبعون ينقسم على تسعة لكل سهم ثمانية
فله الاب وجدته لامية ثلثاها ثمانية واربعون ثلثها لامية ستة عشر وثلثها

للجد اشان وتكون وحده الاب وحده امهات اربعة وعشرين نكاحا والجد للجد ست عشرة
ونكاح للجد ثمانية **قال** للجد وان علامه ديمط التي تلب الاقرب فالاقرب يقاسم
الاخوة والاموات مطلقا بغير خلاف واولاد الاخوة والاموات مطلقا وان نزلوا
مترتين يقومون مقام ابائهم عند تقسيمهم في مقاصد الاجداد والجدات والجدات
خاصة بخلاف وفي كل واحد من الاجماع لا يورث كل واحد من المتقاسمين من الاجداد
واولاد الاخوة نصيب من يقرب به الى الميت ثم ان كانوا اولاد او اخوة او اولاد
او اخوات لاب انقسموا نصيبهم من المال مع الاختلاف في الذكورة والانثوية والنفقة
للمذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا اولاد الاخوة والاموات لام خاصة انقسموا نصيبهم
بينهم بالتسوية مطلقا ولو اختلفوا ذكورة وانثوية بخلاف في شيء من ذلك واعلم ان اشراك
نقد الاخوة في ارث اولادهم مطلقا هو ظاهر الاشهر على ما لا يكاد يخفى في ظاهر الاثر
المقالة الثانية في الامام الاخوان واولادهم وهم الوالدين والام والجدات مع نقد اخوة
وبنهم والجدات فصاعدا على الاشهر الا انهم خلافا للظاهر واعلم ان للعلم المال اجمع اذا
انفرد عن غيره يورث ذكر المال للعينين المفردين فصاعدا وكذلك للغة المفردات والنفقة
المفردات يقتسمون المال بينهم بالتسوية لاب وام كانوا اولاد الاب والام بخلاف في
ولا في انه لو اجمع العوصه مع علم عم اي الامام والعمات انقسموا المال بينهم بالتسوية
للمذكر مثل حظ الانثيين ان كانوا جميعا من قبل الابوين او الاب بجمع انهم كانوا انفي
لاب الميت من قبل ابوين او ابين خاصة وعليه الاجماع في الغيرة واما اذا كانوا جميعا
لام ففي اقتسامهم كل او بالتسوية قوله لان اشهرها الثاني ولا بأس بخلافه فالجافة
ثم ان جميع ما ذكرنا هو اذا كانوا مجتمعين في الدرجة بان كانوا جميعا للابوين
او احدهما خاصة ولو كانوا متفرقين بان كان بعضهم للابوين او الاب خاصة
وبعضهم للام كل من تقرب منهم بالام السادس ان كان واحدا ذكر كان انثى

والثالث

والثالث ان كانوا المتقربين بالتسوية ولو اختلفوا ذكورة وانثوية والباقي عن السادس ثالث
لما تقرب منهم بالاب والام او الاب عند فقد من تقرب بها واحدا كان او متعددا
يقتسمونه بينهم بالتفاضل للذكر مثل حظ الانثيين بخلافه بعدد من شيء من ثلث
ويستقطب معهم اي مع الامام للابوين من تقرب من الامام الى الميت بالاب خاصة و
يقومون اي المتقربون بخاصة مقامهم اي مقام المتقربين بالابوين عند عدمهم
خلاف في شيء من الامر وفي الغيرة والسراري الاجماع واعلم ان هذه المرتبة ليست كما بقا
مستقلة عن صنفين يجمع اليها احد هما مع او في الاختلاف الصنفان بينهما احد هما يحكم الاخوة
لان ارثهم اما من جهة كونهم اخوة لاب الميت خاصة كما هو ظاهر الاجماع او من جهة
كونهم بمنزلة الابوين كما هو ظاهر الاخبار وليس شيء من صنفين الاخوة والابوين بمقتضى
بل كل منهما صنف واحد فيكون ما بينهما كما كان ولهذا الصنف درجات متفاوتة
وتنزل ولا يحجب القرب والبعد فاعلم والبقية مثله مطلقا اقرب من بينهما مني الحال والحاجة
كل ولا يورث الا بعد منهم مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او مع عم ابا بن عم مع خال
او مع عم ابا عم الاسكافي ابن خال مع عم حيث هم قال ان للعلم الثلثين والابن
الحال الثلث وهو شاذ وفي الغيرة والسراري على خلاصة الاجماع الا ان عم الابن وام
مع الاب فان ابن العم اولى باليراث عند الامامية حتى اجازهم عليه جازحه الاستفاضة للفقهاء
والاظهر الاقتصار على موصوذه ذكورة وانثوية والحال جميع المال اذا انفرد من غيره من يرث وكذا
المال للحالين المفردين والاخوان المفردين وكذلك الحال للمفردتين والحالين الثنتين
والحالات المفردات لهن المال اجمع يقتسمونه بينهم بالتسوية ولو اجمعوا ذكورة
وانثوية للمال بينهم ايضا بالتسوية فكيف كانوا في القاميين اي لاب كانوا بينهما انكحوا ولها
شروط الاجتماع في الدرجة بان يكونوا جميعا ولو كانوا متفرقين فيها بان كان بعضهم

للابوين وبعض الاباء فاحذر للادم فليكن تقرب بالامم السدس ان كان مخلصا لم يكن كذلك
 انما ذلك ان كانوا اكثر كل خمسة منهم بالسوية والثلاثان فان لم يكن تقرب بالاب
 والامم ويحفظ من تقرب منهم بالاب معهم اي مع المتقربين منهم بالابوين ويقتضي
 مقامهم عند الله والقسمة بينهم اي بين المتقربين بها اذ بالاب مع عدمهم بالتساوي للثلاثة
 مثل ميراث الابن بلا خلاف اجد في شيء من ذلك الا في الحكم الاخير من انقسام الاخوة
 للاب والبنات له بالتساوي فقد خالف فيه بعض وحكم بان الميراث للابوين والاب
 يقتسمون بالتفاضل وهو نادر ولما جتمع الاخوال والاعمام فلا اخوال الثلث والاعمام
 الثلثان اجماعا مع تعدد الاخوال مطر ويقتسمون كل منهم نصيبهم من الثلث والثلثان اقتساما
 حال الانفراد فلا اخوال بالسوية مطر وكذلك للاعمام بشرط الاتفاق في الذكورة والانوثة و
 مع الاختلاف فيها بالتفاضل هذا ان اجتمعوا في الذكورة ولو كانا سقريين فلا اخوال
 من جهة الامم تلك الثلث مع التعدد مع الاتحاد سدس والبنات من الثلث والسدس الثلث
 من جهة الاب وان كان واحدا والثلثان للاعمام سدسهما للتقرب منهم بالامم ان كان
 واحدا وثلثهما ان كان اكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورة والانوثة والبنات للاعمام
 المتقربين بالاب بالتفاضل واما مع اتحاد الاخوال والاعمام بان اجتمع خال او خالة مع
 عم او عمة فلا يظهر الاشتهار لكل من الخال او الخالة الثلث ايضا تصوره التعدد والثلثان
 لكل من العم والعمة وفي الناصرة الاجماع خلافا لمخافة فقهاء الكل من الخال والحالة السكينة
 وحجبتهم غير واضحة وللعلم في فلعلم والعمة النصف والخال او الخالة السدس والبنات ثلث
 عليها على قدر سهمها وهو نادر ولو كان معهم اي مع الاعمام فلا اخوال اجماعا نصح
 او حجة فلكل منها النصف لان من النصف اذ لم يجز وان تقرب منهم بالامم اي الاخوال
 وان اتحدوا وكانوا الامم تلك الاصل لانك الباقي والباقي وهو السدس على تقدير

الزوج

الزوج وهو زوج الرابع على تقدير ان لا يوجد تقرب منهم بالاب اي الامم ولو تفرق الزوجان لجهتها
 مع احدهما اخذ كل منهما نصيبه الا على الاموال الثلث سدس لمن تقرب منهم بالامم مع الوحدة
 وثلاثة لاهلها والباقي من الثلث للاخوال من قبل الابوين والاب عند عدمهم والباقي بعد
 نصيب احد الابوين والاعمال للاعمام سدس للتقرب بالامم مع الوحدة وثلاثة لاهلها بالسوية
 والبنات المتقربين بالابوين والاب عند عدمهم بالتفاضل ولو اجتمع احدهما مع احد الزوجين خال
 فله نصيبه الا على كل والبنات لاهل الزوجين وان اتحدوا مع التعدد واتفاق بجهة الاعمام من كل
 خاصة ومن ام كل او الاخوال كل او الاخوال كل يقتسمون الباقي كما فصل ولو اختلف
 بجهة فان كان الزوجين الجامع لاهلها الاعمام خاصة فليكن تقرب منهم بالامم السدس من اجل
 اولئك بلا خلاف فيظهر ويصح جمع وان كان الاخوال خاصة فلكل ايضا على الاصل الاشتهار
 وبما فرأه الشريكان الى ظاهر الاصحاب ويصير كل اخوان نادران واعلم ان هذا الميراث
 مشتق على طبقات متعددة ومتدرجة فالاولى اعمام الميت وعامة اخواله وخالاته ثم اولادهم
 مع عدمهم ثم اولاد اولادهم وهكذا مرتبة حتى النسا لاهلها الجدة وعماتها واخوالها وبناتها
 تمام اولادهم فنانا فنانا مرتبة من القابلة اعمام اب الجدة وامه فاب الجدة وامها وعمات كل منهم
 واخوالهم وخالاتهم ثم اولادهم وان نزلوا مرتبة حتى حيث اشغل فرض الميت الى الطبقة التي
 من طبقات الفريقين لو اجتمع عم الاب الميت وعمه وخالة وخالة وهم امم اي ام الميت وعمتها
 وخالتها وخالاتها وبناتها جميعا وكان لمن يقرب منهم بالامم من العم والخال والحالة
 الثلث بينهم بالسوية اذ باعاد من يقرب منهم بالاب الثلثان الباقين لثلاثة بعده وعمة بينهما
 انما بالذكي مثل خط الامنين وثلاثة البنات لخالة ومخالات بينهما نصيبان بالسوية هذا القول
 مشهور فيه فوالان اخوان والعم حيث لا يمكن الاحتياط على الاول وتصح المسئلة عليه من
 ماله وثمانية كسلة لاهلها والبنات لان الطريق هنا ان سهام اقرباء الاب ثمانية عشر واقرب

والبنات من الثلث للاخوال
 على الابوين والاب عند عدمهم
 والبنات نصيب احد الزوجين
 والاخوال للاعمام سدس
 الامم مع الوحدة وثلاثة لاهلها

من اعم الامم بالضعف فيضرب نصف احد هما في الاخر ثم يجمع في اصل الفريضة وهو ثلث
 تسليخ مائة وغاية وهذا **الثلث الاول** هو من العمة والعمات وخواتم وخالاتهم واولادهم
 وان نزلوا اولى من عمة امة وخولته وحمولتها وحمولتها وحمولتها وان كان
 وان نزلوا اولى من عمة الجد لجدده وحمولتها وهكذا كما قدمنا وكذا اولاد كل بن من اهل
 البطن الا بعد اجماعا في الجمع ويقوم اولاد العمومة والعمات والحمول طاعات من كل جهة
 فقام اباؤهم في الارث عند عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من يعرب به واحدا كان ادا كذا
 ولما لم اقله وان كان اثنى اثنين واما المثال ادا عالة وان كان ذكر اثنى اثنين وابن العم
 مع بنت العم اثنى ثلث وكل ويساوي ابن عمه وابن خالة وبنتها وياخذ اولاد العم والعم الام
 ان كان واحد واثنى ثلثان كان اكثر واكثر لا يوزع الا بوزن الا بوزن مع عدمهم وكما القول في
 اولاد الخوة القريين فالواجب ان يوزعوا اولاد الخالة والعمات والعمات كل الامم الثلث
 ولا يوزع الا بوزن الخواتم فضاء اذ هما اثنى ثلث وباقية للقرى منهم بالاب وكما
 العقل في اولاد العمومة القريين بالاضافة الى اثنين وهكذا ويقسم اولاد العمومة من
 الابوين والاب عند عدمهم بالتفاوت لئلا يتركوا الاثنى اذ كانوا اربعة مختلفان في
 الذكورة والانوثة ويقسم اولاد العمومة من الامم بالتساوي وكذا اولاد الخوة مطلقا بال
 كذا اولادهم انما **الثاني** من اجتماع له سببا اى موجبا له والمراد به السبب هنا الغي
 الامم من السبب السابق لثمة وله السبب وحدث بها معا لم يمنع احدهما الاخر ولم يكن ثمة اوب
 منه فبما اوفى احدهما الاول اى الذي رتب بالسببين الذين لم يمنع احدهما الاخر كان عمه
 هو ابن خال ام او زوج هو ابن عم او عمة الاب في خالة ام ويصور الاول فيما لو تزوجت الشخص
 من ابية باخرة من امه فهذه الشخص بالنسبة الى جده هذين عم لانها خال بية من الاب وقال لانها
 من الام وولد له ابن عمه ابن خال ام وكل من الولد والوالد يصح المثال في نصيب الخوة والعمات

حيث

حيث لا مانع له منها ولا من احدهما فلو اجتمع مع عدم الابوين جيرة من الارث نصيب
 العمومة وكان له الثلث ينصب الخوة ويتصور الثالث في رجل له ابن تزوج بامر
 لها بنت ثم والدت منه بنتا وتزوج ابن الرجل من غير هذه المرأة بنتا من غير
 فبنته متصلة وخالته لمن يتولد من ولد ابها الذين تزوج احدها بالاخت والثلث
 اى الثلث احد السببين فيجب الاخى فلا يرث بهما معا بل باحدهما كايمن هو
 ان الام ويتصور في رجل تزوج بامرأة اخيه ولا يرثها ولد اسم حسن ثم ولد له
 منها ولدا اسم حسين بن حسن ابن عم حسين واخوه لامه فاذا توفي وصرا نجسون من
 جهة كونه اخا من جهة كونه ابن عم لان الاخ حاجب لابن العم بل يختلف في شئ من ذلك
 ولا في امر يمنع ذواتها المتعد ومن هو في طرفة من ذى السبب الواحد من حيث تمام
 قوة السبب بعدد ذواتها القريين مع عدم المانع من جهة استحقاق النصيبين
 وياخذ والقرابة الواحدة من جهتها نصيب واحد حكم اولاد العمومة واولاد الخوة
 مع جماعتهم الزوج والنزوح حكم ابائهم وامهاتهم في ان ياتوا من اقرب بالام منهم نصيبها
 وهو ثلث الاصل وياخذ كل من الزوج والنزوح نصيبه الا على امه من النصف اطلاق
 ويكون ما بقي من نصيبهم لمن تقرب منهم بالاب ويقسم كل منهم انفسا امهم حال انفار
 من الزوجين بغير ما سبق تفصيله **الثالث** في بيان ميراث الان حاشا اعلم ان الزوجين
 يخلون على جميع الطبقات ولا يجزها احد جبرهما اجماعا وقد مر ان للزوج مع ام
 الولد الغير المنفوع من الارث وان نزل النصف والزوج مع عدمه كلا الزوج وان لكل
 منهما مع وجوده وان نزل النصف النصيب ولكن جبر عدمه كلا الزوج من الزوج او اثنين ويكون
 الباقي الميراث من اب الطبقات الثلث كابنين من كانوا ولدت معققتان او خنا جبر
 ولهم كل منهم والزوج سوى الزوج رتبة الفاضل عن نصيبه الا على الاشهر الاقوى وقدا استحقا

الثالث

عليه نقل الإجماع من قوله لا نادر فلا بد من عليه بل هو كلام عليكم دفعه في الفاضل عن تعقيب الفقيه
 عليها فلم يكن له ذلك خاص سواء كان له في الأحوال أحد من الأئمة وعليها في غيرها مما
 والباقي للإمام عليكم من قوله القول الآخر أنه من عليها الفاضل من كالمزوج وهو شاذ
 والقابل به غير معروف عن الفقيه فطاعكم عن ظاهره في عرفي عبارة وحكمة تحمله يكون
 ذلك حكم الزوج خاصة ومع ذلك ذكر الحكمة أنه قد خرج عنه قال ثالث وهو الصدوق
 بالثقة عليها مع عدم ظهور الإمام عليكم وبعد مع ظهوره وتبع جماعة من المتأخرين
 والأول من هذه الأقوال أظهر وأشد وفي ظاهره الانتصار والتمسك بالإجماع
 كن أي الزوجات فجميع النصية نظر إلى معنى الخبر وهو قوله أكثر من واحدة فمنه
 في التابع مع عدم الولد والتمسك مع اتفاق فقوى وصار ذكر الإجماع فيه وإشفاق
 الغالب والأقل من ذلك ما دونهن عليهن فلهن أحد النصية منهن أي بالتوسيلة
 خلافا لكلامه ويؤيد ذلك وجهان أحدهما أن لم يدخل بها الزوج وكذا الزوجين منها
 وان لم يدخل بها إجماعا لأن صورة واحدة إجمالية وهي ما تضمنت الزوج المرفوض ومات في
 مرضه قبل الدخول بها فإنه لا تشرع كما يأتي ويؤيد الثاني ما دامت المرأة في جملة الزوج
 ولو بعد الطلاق ما كانت في العدة الرجعية خاصة دون البائنة فلا توارث بينهما فيها
 ولا بعد العدة من إجماع الأئمة صورة واحدة أشد إليها بقوله لكن لو طلقها حال كونه
 مريضا ومات منه في حياته وان كان الطلاق بأشياء لم يخرج السنة من ابتداء الطلاق
 إلى حين وفات الزوج ولم يرد من الزوج من مرضه الذي طلقها فيه ولم يرد في كافر في كتاب
 الطلاق ولا ترف الطلاق بالطلاق البائن إلا هنا أي في هذه صورة المتنشاء
 يرد الزوج من جميع ما تركت المرأة التي توفيت وهي في حال كونه من ولو منها كان أم لا
 وكذا المرأة توفت الزوج من جميع ما تركه علة العقار فلا توفت منه عينا إجماعا ولا توفت على
 الأكثر

الاستمرار لا يفي ضللا فلا سكاني بأوثق من مسبق بالإجماع وعليه كان كلام
 جمع ويثبت من قيمة الأمهات أي آلات البناء من الأخشاب والأبواب والأبنية من الحجارة
 والطوب وغيرها دون غيرها مالا خلافا بينهما من مالا سكاني وخلافا في أن من عينا
 أي مالا من السابق شأنه فلا يثبت اليه ومنهم من يرد الحكم في الأرض المربع والعري كالشيخ
 غيره والقاضي والخلاف بين حمزة وغيرهم وبالحكم الأكثر وهو الظاهر والأشهر الظاهر الحاق القتل
 النجرا بالآلات فيثبت من قيمتها دون عيناها وللمسند المرتضى علم الهدى في أصل المسألة قول ثالث
 نفر دجيت أنه عينا من العين أي عين التابع خاصة دون القيمة فيثبتها لها وهو شاذ
 ومستند ضعيف ولا فرق في إطلاق العنا ونحوها ما أطلق فيه الزوجة بين كونها ذات
 والامتنان وجهان لا وهو الأقوى وثقا للدكتور من أصحابنا وفي السرائر الإجماع خلافا
 للعدوك وأكثر المتأخرين والاحتياط لا يفتي تركه على حال ولا فرق في الأبنية والسكنى
 على القول باعتبارهما بين ما يترك الزوج وغيره ولا بين القامح لسكنى وغيره كالحائض والأجنبية
 إذا صدق على عدم البناء والملازمة بالآلات البنية منها خاصة دون المقولة فإنها من عينا
 إجماعا كما قيل ولا فرق بين كونها قبله لا قبل بالفعل وبالقوة كالتمرة على الشجرة والزوج
 على الأرض وان لم يحصل ذلكان بذات دون الشجر وكيفما تقويم لبناء والآلات والشجران
 لا يقيم مستحق البناء في الأرض مما نال إلى أن يفتر فيقدر الدار كأنها مبنية في ملك الغير على
 لا يفتي عليها إجماعا إلى اليفع وتعلق قيمة ما عدا الزوج من ذلك وفيه وجه آخر وهو أن
 يقوم الأمرين على تقويم خلوها من الأبنية إذا لا شجرا أو صوي فذا قبل عشرة موعت أخرى فته
 إليها فإذا قبل عشرة من مثله كانت شريك في العشرة الزائدة وهل القيمة موعت للورث أم لا
 الأمر لهم حتى لو بدوا الإيمان لم يكن لها طلب القيمة على سبيل الاستحقاق فيه وجهان وأصل
 أقرب الأول والثاني صحيح مسكتان **الزوج** إذا طلق أو أبيع فساء واحدة من الأبيع وتزوج

كما ثبت المولى عنه كلاب بن ابي الاخير فخرج فقد التفت بلا خلاف ويصير حجة اى الجلاء من
 مولى الام الى مولى الاب اما كان الاولاد مولى من على شريطة بيع الحرية ام لم يكن ذلك
 انه اذا اعتقت الام او الام ثم حلت بهم ما يولم رقب فولاها واولادها مولى لها لعدم
 امكانه من جهة الاب اذا اولاد عليه ولحق الام عليهم لبعثه فانهم يفتقروا بغيرها فان ما اذا
 فالاب يفتقروا وشرتهم معتق الام بالاولاد ولحق الاب بعد ذلك فاما لو اعتق قبل وفاته المولى
 ولام من مولى الام الى مولاها وانما اشتراط الولاية على الحرية احترازا عما لو ادعى ما على
 الرقبة ثم اعتقها فان لا يلزم لها شرعهم كائنا من كان لا يخرج ذلك الى معتق ابهم ولا
 فرق في ذلك بين ان يفتقروا منفصلين او صلاحهم لهم فلا يجرى ولا يلزم من معتقهم على
 نفقته فقدمه وقد مضى الى معتق ابهم لان ولادة المباشرة لا يخرج ولا غير ما على النفقة
 الى الاخرى بلا خلاف في شيء من ذلك ولا في اشتراط كون الحرية معتق الام ولا منهم عليها
 حرة غير شريطة خاصة بالعتق لا اصلية وفي ظاهر السرايين يصح ذلك وغيره الا تصاف
 ولادة المولى بالحرية وفي الجنبات اعلم ان من تولى انسابا ان يفتقروا ذلك الا ان حدثت
 وجنابتها ويكون ولادة المولود به لم يثبت له اى للضامن عن الميراث بلا خلاف بيننا
 وفي كلام جمع الاجماع وهو عقد لانهم مطلقا المشهور وفي ظاهر الحق الاجماع على ما ليس
 لكل منها شئ ونقل الولد الغير خلافا للشيخ وابن حزمه تجازي الا ان يعقل عنه وعن الجنات
 يعتبر في سائر العقود اللازمة وصورة عقده ان يقول المعلنون ما قلناك على ان تنقلني
 وتدفع عني وتعتقل عني وتنفق فيقول الضامن قبلت ولو اشترك العقيد بينهما قال احدنا
 على ان تنفذي وانفذك وتعتقل عني واعتقل عنك وتنفق وتنفق وانفذك او ما ادى هذا المعنى
 فيقبل الاخر ولا يفتقروا الام من الضامن الى اقراره ودرسته الى الاستبراء الا على
 وفي الغنية الاجماع ولا يصح ان يضمن الحريرة الا عن سائبة كالمعتق في النذر والكنة

هذا ما يفتقروا

المرتب

في ما يفتقروا

في ما يفتقروا

سنة اربع مائة وثمانين

افتقروا

او شرعا مع التزوي عن جارية كما مر او عن كافر الاصل لكن لا او شرعا مع ولو مضافا
 فان هذا الامر متأخر عن الامر بالنسب والعتق بلا خلاف وفي الغنية الاجماع
 ولا يثبت الضامن الامع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق عتقا يثبت به الولاء
 بلا خلاف والفرق بين هذا الحكم والسابق مع اشتراكهما في اشتراط فقد المناسب و
 المعتق ان ذلك شرط صحة العقد وهذا بشرط اللزوم والمعنى انه مع صحة العقد
 واجتماع شرائطه لا يثبت الامر الضامن الامع فقد الميراث المذكور عند فوت المعلن
 لئلا يفتقر فرض جده وارث للمعلن بان يزوج بعد العقد ولعله لا او كان امره لهم
 دون الضامن وان كان سببه صحيحا سابقا ويتصور تجدد المعتق على العقد
 بان يكون اسلامه طارئا ثم بكفر بعد العقد ويطبق بداهة المحرر ويشترط فيعتقه بولا
 فانه يفتقر ولما اعتق على الضامن المتقدم ويرث معه المزوج والمروجة نصيبها الا
 يحكمها القضا والاربع وما يفتقروا عنه كان له اى الضامن بلا خلاف وفي الغنية الاجماع
 وهو اى الضامن اول من يثبت المال الامام مع بلا خلاف وفي الغنية الاجماع
الفصل الثالث ولادة الامامة باجاعتها واجباتها ولا يثبت اى الامام مع المدلول عليه
 بالكلية احد الامع فقد كل ولدت له حصة ضامن المجبرة فلو وجد كان احد الامم شئ
 عند المروجة فانها تشاركه وتأخذ نصيبها الامع على على الامع الا ان شره كما مر ولا يثبت
 ان مع وجوده فاما المال لم يوضع به ما شاء وقد روي الشيخان انه كان على عدم يعطيه
 فقراء بلده اى بلدا الميت ومنعها عنهم فالأكثري الاصحاب كان ذلك منه عليهم
 شرعا عليهم واما مع عينية فيقسم في الفقراء ولو من غير بلده على اصح الاقول وانها
 وان كان الاصولهم هذا الفقراء بلده كما علمنا الصدوق والشهيد في المعنى والحوط
 منه حفظه لها لوصاية او الدفن الموحى ظهوره كسائر المحقوق كقوله مدعيا
 عليه الاجماع واطلاق الفقهاء في كلام الاصحاب يشمل الهاشمي وغيره من العوام في
 الاول والاخر عند الاحقر يخصر الهاشمي به بلعله متعين لولايته الامام
 على الاطلاق وعلى كل حال لا يجوز ان يعطى الجبابرة الامع لحوق المسبوح الاعطاء كما

افتقروا

باخذ قهرا فلو دفعه اليه رافع اختيارا كان ضامنا ولو امكنه دفعه عنه ببعض وجب
 فان لم يفعل حتى ما يمكنه دفعه عنه واما الواجب فانه في حصول **الاول** في مرات
 ابن الملا عنه ميراثه لانه من يقرب لها من احواله واجداه من قبلها ولو اده فان كان
 له ولد وامه حية فلا م الميراث والباقي تمامه للولد وان تولد ان كان ذكرا وان انتفى
 النصف والثلثان والباقي مرد عليها ولو انفردت الام عنه وعن الزوجين كان لها
 الثلث اجماعا والباقي مرد عليها على الاصل لا قوى وعن قول الاجماع وفي المسئلة اقوال اخر
 ضعيفة ولو انفردت الام عن الام والزوجين اقتسموه على حصة ما قرى في غير
 الاولاد كذلك لو احدى النصف بالعرض وكذا الاثنتين فصاعدا الثلثان
 به والباقي من النصف والثلث اجماعا لغيره بالرد والذكران اذا انفردوا
 عن البنات المال بينهم بالتوبة ولو اجتمعوا على التوكير والاثان فلذلك سهران والام
 سهم ويرث الزوج والزوجات نصيبها الا على من النصف المربع مع عدم الولد وان تولد
 والباقي للوارث الخاص من الام ونحوها ان كان والا فالباقي مرد على الزوج وعلى الايام
 عظيم مع الزوج كسروا نصيبها الا في المربع والخن سهرم اي مع الاولاد ولو
 عدم الولد يرثه من تقرب فامنه من الاحداد والحالات والاخوة والاخوات والا فام
 القعات والاحوال والمخلات وهكذا الى سائر الطبقات والديجات مرتين الا قرب
 فالاقرب الذكر والاثنتين منهم سواء في النصف لتقريبهم بالام وقد مران نصيبهم وذكر في
 مع عدم الوارث مع خمسة من الجرحين يرثه الامام عليه السلام بخلاف في شيء من ذلك وفي
 هو اي ابن الملا عنه امه مالا خلاف وكذلك من يقرب لها من قدماء مع على الاظهر
 وهرما اشعر بما في المق في مع الاجماع ولعله كذلك ولا يرث اباه وامه من يقرب ولا يرثه
 من حيث كسرها لثب ولو اختلف به لابي بعد العار حتى به باجمله وورث هو اما اخا
 دون العكس فلا يرثه الاب مالا خلاف وهل يرث الابن غير اعقار الاب من ذوى قربة
 ابيه ويرثونهم ميراثهم ولا يرثونهم ميراثهم الا من على النفي السابق وجه اشهرها
 الاخيرة ولا تجوز بنبيل اب كسر ويقرب عليه ان لا يرثه ابن الملا عنه اخوة اب وام

مع اخ او اخوة لام كانوا سواء في المحنة وكذا الميراث جدا لام مع اخ واخت واخوة او
 اخوات مزاب وام نسا ووافيه **اخا** تستحل على سائر **الاول** ولد الزنا لانه
 الميراث ولا امه الزانية ولا غيرها من الانساب ولا يرثهم مالا خلاف في قطع التوارث
 بينه وبين الميراث واقر بانه بل عليه الاجماع كقولهم جمع وكذا بين الام واخوها بقى على
 الاشهر لا يرى بلهما اشعر بما يكثر الاجماع ويرثا ولد الزنا ولده وان تولد والزوج
 او المروجة نصيبها الا على مع عدم الولد والاد في معه ولو لم يكن احدهم اى الولد والميراث
 ولا وارث اخر ولو صا من جريرة شربا لانه امام مع ملكه ولو كان هناك لاسر ان احد
 من ذوى قربة يرثها على الاظهر كسر قبل كل من الاسكافي والمعدوف وعلى
 ميراثه امه واقاربها مع عدمها كان الخلافة لرواية حملها على النفي او على عدم كون
 الام مراثية فاهلها واقاربها يرثون من حيث اثبتوا لثب لشرعي بينهم كابر الملا عنه
 اجمع بين الادلة **الثانية** هل يرث ان سقط حيا اجماعا وبغير حيوته عند الاحتيا
 بحركة الاحياء كاستبدال والصباح او مجرد الحركات لميتة المعبر بها بالحركات لا اله
 دون غيرها من نحو النقص والقبح والابطط طبعها لا اختيارا فان ذلك قد يحصل في الحي
 ولا يشرط استقراره على القوى ولا حيوته عند موت المورث بمعنى حلول الحيوة
 فيه عنده مالا خلاف نعم بشرط العلم بوجوده عند الموت ويعلم ذلك بان تلبه للذ
 ستة اشهر من حين موته مدة يمكن تولده منه ولا قصه كحل ان لم يوطئ الام وطئا يصلح
 استنادا للولد معه الى الواطئ ولو خرج نصفه وتحرك واستبدل ثم سقط ميتا لم يرث
 ولا يرث كسر به جمع **الثالثة** قال الشيخ وبسبب الاحتجاب من غير خلاف انه يوقف ويجوز
 للحمل نصيب ذكر من احتيا طاع وتولد وتعدده ذكره ولم يوقف له ميراثه عن نصيبها مع
 احتمال التولد من امهاته لانه لم يتم على هذه التقدير لا يخرج من عشرة احتمالات اما ان
 يولد ذكرا واحدا او انثى كذا وخفى او ذكرين او اثنين او خشين او ذكرين واثنين
 وخفى او يسقط ميتا واكثر هذه الاحتمالات نصيبا فمنه ذكرين فلو اجتمع مع الحمل ذكرين
 اعطى الثلث ووقف للحمل الثلثان ولو اجتمعت معه انثى اعطيت الحمل النصف حتى

يتبين الحمل فان ولد حيا كما فرض ذكرين والا فزعموا ان تركه بينهم على حيا يقتضيه حال
الحمل فان ولد ميتا حتى ياقبها بالولادة لم يوجد معط وان ولد حيا وزعمت بغيره اعادها
او ان لا ذلك او غير ذلك بحيث يقتضيه حاله من ذكره او انوتته او وضوته ولعل
او متعذرا ولو كان هناك ذوا فرض اعطوا لتعبدوا في ان كانوا ممن يحكمهم
عن الاعطى كالزوجين والابوين واحدهما مع عدم ولد هناك اصلا فان ولد ميتا
اكلوا نصيبهم وان ولد حيا وعملها وقسم التركة على حيتها والقصاص ان فيه كما
هناك حمل وطلب نورثة المقدرة من كان محجوا بالحمل لاخرة لا يعطى شيئا الى
ان يتبين الحمل ومن كالم فرضه لا يتغير بوجوه وعدم كنعيل الزوجين والابوين
اذا كان معه ولد يعطى كل نصيبه ومن ينقصه ومن ينقصه ولو على بعض الوجوه
يعطى قل ان قلما نصيبه على تقدير ولا ذنه على وجه يقتضيه كالابوين اذا لم يكن
هناك ولد حيا يورث ربة المحبين وهو الذي في البطن مع حل فيه محجوا ام لا ابو
ومن يتقرب بها او الاب خاصة مع عدمها بلا خلافا لهن الشيخ في موضع من الخلافة
فبيع المتقرب احدهما مع وهو ضعيف كما في **الحكم** اذا تعارفا اثبات خبره في
النسب بما يقتضيه الميراث بينهما من النسب ونزوحه او لا وتوارثا ولم يكلف احدهما
الابتداء باحدهما في الجملة وقد تقدمت المسئلة فكتابا لا قرار وبينا تمت عدم تعدد
التوارث في غيرهما مع جملة الشرايط المعبرة **الثاني** المفقود الذي لا يعلم موته ولا جثته
يتبين ما له انفا وان كان قدما لترتفع روايات واقوال فيها ما دل على انها اربع
سنتين يطلب فيها وعليها حرافة من القدمات والمتاخرين وهو الاخرى وفي الاستسار
والغنية الاجماع وليس في مستند ما ضعف بالمعنى المعطى فانها من الموتى وهو
حجة على الاصح بما بعد ان اعتقدوا بالعمل ومنها ما دل على ان عشر سنين في الجملة
وهي اعتمدت الرواية وان كانت صحيحة الا انها وحكم خاص وقعيته وواقعته مع
ندرة الغالبها اذ لم يحكم الا من المفيد في قوله المشهور من الانتصاف الى تلك المدة
في بيع عقار خامسة وجوز انقسام الورثة ما عداها من امواله بشرط الملازمة ومما هم

الرابعة

هنا

لها على تقدير ظهور مستندا في الشق الاول لهذه الرواية والثانية ما في رواية ثالثة
من ان ينقسمه اعمالا الى الورثة ان كان ماله فان اجماعه روى عليه وليس بها ضعف
ايضا بل هي موثقة ولكنها غير مقبولة اذ لا اختار قاهرة وقال الشيخ في حاشية وفي
تبعه للقاضي وازجهز وحله واكثر المتأخرين انه لا يورث حتى يحضر لمن حيا ولا
عدة لا يعيش مثله اليها عاده ولا يورث هذه هو الاولى في الاحتياط وابعدها من
اتهم على الاموال المعصومة من الاموال الموهومة المرحومة بالامانة اما الجواب
القطعية ولا دليل لهم سواءها والمرحومة المدعاة في العبارة كما استعار من شيئا
مرجوة حقيقة ليس بها في الروايات حجة ولما على اعتبار فليس المراد بذلك
بل المرجوة بحسب الاحتياط في الحمل وهذا قول اخر شاذ وعلى ذلك هو ان اذا
مضت المدة المعبرة التي هي في زمانها مائة وعشرون سنة للمدة الزائدة الى
الكفى بما دل عليها المائة في ذلك وقدر حكم بتورث من هو موجود حال الحكم ولو
مات لم يقرب في تلك المدة غرله نصيبه وكان يحكم ماله معط وذا في الجملة خلافا
للحبر فخص ذلك بما اذا علم حيوتها او موته بعد موته قال واذا مضت المدة ولم
يعلم جزر دلهما الورثة الاول للشك في حيوتها حين موت مورثه فلا يورث مع
الشك وفيه نظر **الثاني** الوالد من جريرة ولده وجنابته وميراثه في
علمها الشيخ في رية انه يكون ميراثه للاقرب الهايبه دون كافرهم اكثر الاحباب والى
الرواية المتعسر بعدد ما في هذه الرواية مع تعدد ما ضعف وتصور سندا
ودلالة ومما لا يخلو اصول القطعية جدا وفي كلام جمع الاجماع على خلافا **التسليم**
الثاني في بيان ميراث المحنته وشبهه وهو له ذبح المجهول والنساء وهو يخرج
عنها ويكون احد فرجيه اصليا والآخر ميثا فان امكن استسلام الاصل من المريد فخير
واصح والا فشكل وطريق استسلامه انه يعتبر بالبول فان بالفرج المجهول فخير جلاول
بالفرج النساء فخير لمرأة وان مال منها اعتبر بالشق من ايها اسبق عليه مورث عليه
ذكورة وانوتته بخلاف وفي كلام كثير الاجماع فان يدرمها قال الشيخ واكثر انه

يؤثر على الذي ينقطع منه اجزاء والمحل في المحل عنه وفيه عند المنة تردد وليس في
محل فان شأنا واحدا وانقطعا قال الشيخ في حاشيته انه يعمل فيه القربة مدعيها
عليه الاجماع وهو شاذ ونقل الاجماع معارض بالمثل والواجب ان يقال المبيد في كتاب اعلام
الوزري وعلم الهدى في الاشياء لا يعللها لانه فان اختلفت حلالها بين عدد ذلك
وان شأوا فانهم مدعين عليه الاجماع وادعى في السراير ان الاجزاء وقال الصدوق في
المفيد في فقه الشيخ في الآجواز والمبوط وغيرهم من القدماء انه يعطى نصف من اجزاء
ونصف من اشياء وانما هو أشهر وعليه عامة المتأخرين ولعل هذا اقرب وعليه واجتمع مع
الشيخ في ذلك وانما ذكرنا في هذا اختلاف الصحاح كيفية القسمة على قرابين فقبل
كل من النهاية والآجواز واستحسنه الغاضق في تحريرها للذكر اربعة وللخنثى ثلثه في الغرض
الاول وكذا في الثاني لكن لا في سمان والذكر اربعة وللخنثى ثلثه والآن في سمان في الثاني
ونحوها انه يعمل الا في عدد يكون له نصف وهو اثنان والذكر نصف ذلك وللخنثى
نصف كل ما فالقربة على الاول من سبعة وعلى الثاني خمسة وعلى الثالث من تسعة
ما تقدم من التفصيل وقيل كما في المبوط انه قسم القربة بين ذكور وذكور في
الخنثى وغيره نصف للذكور وهو اربعة اقسام منها واحد كاصح مجموعها الخنثى وذكور غيرها
ذكرين ثمانية وذكور وانما اخرى ونطلب من الاقل ما له نصف والنصف نصف وله ثلث
ولثلثه نصف حتى يصح منه ذكور ذكور او كونه انما واخذ نصفه لتعيين منه الثلث
انما عشر للخنثى خمسة وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر انما حصل للخنثى سبعة ولا في خمسة
بيان انما اذا قسمت القربة على تقدير الذكور ثم قسمت ثمانية اخرى على تقدير الانثى فقلت
الكل من القربتين فان ثابا صارت احدهما والاخرى وان ثابا صارت احدهما في ذكور
فان ثلثا اجزأت احدهما وان ثابا اخذت الاكثر ثم نصف ذلك فاثنتان فتعطي كل واحد
من الجميع نصف ما حصل من القربتين ولو كان مع الخنثى ذكور فعلى تقدير ذكور الخنثى ذكور
يكون القربة من اثنتين وعلى تقدير فرضه انما يكون من ثلثة والقربتان متباينتان فتصير
احدهما في الاخرى ثم لجمع في الاثنتين يكون انما عشر للخنثى على تقدير الذكور ثمانية عشر على تقدير

الانثى

الانثى اربعة فيؤخذ نصفها وهو خمسة من اثني عشر وللذكر سبعة لانها نصف ما على تقدير
ذكر ثمانية للخنثى وهو ستة وما له على تقدير انثى ثمانية وهو ثمانية ولو كان مع الخنثى انما في المسئلة
محالها الا ان الخنثى سبعة والآن في خمسة فاعز على تقدير انثى ثمانية فرض الخنثى في ذكور القربة
من ثلثة وعلى تقدير فرضه انما في القربة من اثنتين فتصير احدهما والاخرى متباينتان ثم
الجميع فاثنتين بصير اثني عشر للخنثى على تقدير الذكور ثمانية وعلى تقدير انثى ثمانية ستة
فيؤخذ نصفها وهو سبعة والآن في على تقدير ذكور ثمانية اربعة وعلى تقدير انثى ثمانية ستة
مجموع النصف من كل ما حاشية ولا اجمع معه ذكور وانما فعلى تقدير فرضه ذكر يكون القربة
مربعة وعلى تقدير فرضه انما يكون من اربعة والثلث بين القربتين المتباينتين فتصير احدهما
والاخرى تبلغ عشرين ثم لجمع في اثنتين تبلغ اربعين للخنثى على تقدير الذكور ثمانية ستة
عشر وعلى تقدير الانثى ثمانية عشرة ومجموع نصفها ثلثة عشر للذكر على تقدير فرضه ذكر ثمانية
الخنثى ستة عشر وعلى تقدير الانثى ثمانية عشر ونصف ذلك ستة عشر فقلت ان الخنثى
ثلثة عشر من اربعين وللذكر ثمانية عشر والآن في تسعة منها فقد اختلف كيفية القسمة
بين القولين في هذه القروب اما على الفرض الاول فيوجب القول الاول للخنثى ثلثة اسباع الذكر
وللذكر اربعة اسباعا وموجب القول الثاني بنقص نصيب الخنثى عن ثلثة اسباع الاثني عشر
الخنثى خمسة وسبعة اسباعا واحدا وما على الفرض الثالث فيوجب القول الاول للخنثى ثلثة احكام
الزكاة والآن في حاشية القول الثاني بنقص عنه نحو واحد من اثني عشر وما على الفرض الثاني
فيقتضي القول الاول للخنثى ثلثة الزكاة ثلثة من تسعة وللذكر اربعة اسباع والآن في حاشية
على القول الثاني بنقص نصيب الخنثى ثلث واحد ولو شأنا كرم زوج او ثمانية ثلثة من تسعة الحاشية
ومشاكله مع قطع النظر عن احدهما ثم ضربت نصيب الزوج والزوجة من المربع او النصف وهو اربعة
وثمانية في الحاصل من تلك القربة فالربع فيه يصح القربة على الفرض الاول وعلى القول الاول
فيما القربة سبعة لو جامعهم زوج خريتها فخرج نصيبه اربعة يحصل ثمانية وعشر فلو زوج
الربع سبعة ومن كان له منها ثلثة اخذ مضرها في ثلثة وهو ما نقص من مضره اربعة عشر
الزوج للخنثى تسعة وللذكر ثلثة عشر ولو جامعهم زوجة خريتها تسعة فخرج نصيبها ثمانية عشر
سنة وخمسون فللزوجة والخنثى احدى وعشرين وللانثى ثمانية وعشرون وعلى الفرض الاول على القول

فصل في بيان حساب الفرائض اعلم ان كل عدد اذا ضرب الى اخره ما ان يكون تاماً وبين
 كثرته ونقصه ويقال له التام لان اليه او يختلفين وح ما ان بعد الاقل الاكثر ونقصه باسقاطه
 من بعد اخرى او لا ولا يكون التام كالتقسيم مع التسعة ويقال لها التوافقان بالمعنى ان
 اليه والثاني لا يخرج عن وجهه اما ان يعد بها عدد ثالث غير الواحد يخرج عن جميعا مرة بعد اخرى ولا
 ينضم الا الواحد والاول التوافقان بالمعنى الاخص العشرة والستة والثمانية كل التسعة والستة
 ففيها الثلثة والعشرة والخمسة عشر وفيها الخمسة وقد تعدد بالمعنى كما لا يخفى عشره والثمانية عشر
 وفيها الستة والثلثة والاثنتان فتوافقان بالسدس والثلث والنصف لكن العبرة بينهما انهما
 جزاء لانه اقل للفريضة واسهل للحساب وهو هذا السدس والثاني البتانيان كثرته وخمسة
 وثلثة وسبعة اذا مررت ذلك فاعلم ان خارج الفروض ستة بل خمسة لدخول مخرج الثلث في مخرج
 الثلثين ونقي المخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزاء الكسرة صحيحة المخرج النصف من اثنين و
 والرابع من اربعة فلهي من ثمانية والثالث والثلثان من ثلثة والستدس من ستة واما
 ان يقع في المسئلة واحد منهما او اثنتان فصاعداً او لا يقع منها شيء منها وعلى الاول
 فالمخرج المسمى منه ذلك الكسرة هو اصل المسئلة كما لو اجتمع الزوج مع اهل الميتة الثانية من ليس
 له فريضة فان اصل الفريضة اثنتان هو مخرج النصف حصص الزوج فله واحد منها والاخر مائة
 فان اقسّم عليهم من غير كسر واعلمت به ما ياتي الى ان يصح الفريضة من عدد وينتهي اليها
 وهكذا لو اجتمع فيه نصفان وعلى الثاني فان كان متباينين ومخرج الكسبان من مخرج واحد اخر
 باحدهما كالثالث والثلثان فثلثة اصل الفريضة وان كانا مختلفين لمخرج فلا بد من النظر فيما
 فان كانا متساويين اجتزأت باكثرهما كالتباين مخرج النصف الزوجية والاثنين مخرج النصف
 من فريضة الميت الواحدة فيما اذا اجتمعت مع الزوجية فكثر المخرجين وهو الثمانية اصل الفريضة
 وان كانا متوافقين ضربت وفق احداهما في مجموع الاخر كالثمة مخرج فريضة الواحد من كلاً
 الام والاربعة مخرج فريضة الواحد الزوجية والتوافق بينهما بالنصف وهو من الاربعة اثنتان

وهو المنة

من الستة ثلثة تضرب احد النصفين في مجموع الاخر يحصل ثلثي عشر هو اصل الفريضة
 وان كانا متباينين ضربت احداهما في الاخر كاربعة فثلثة فيما اذا اجتمع زوجة لها
 الزوج وام فالثالث تضرب الاربعة في الثلثة والعكس يحصل ثلثي عشر هو اصل الفريضة
 وعلى الثالث يحصل المال على عدد الرق من النساء ويحصى واحد ما صححت الفريضة
 بخلاف اما ان تكون بقدر السهام او اقل منها او اكثر فاما كان الفريضة فيه بقدرها فان
 انقسمت الفريضة عليها من غير كسر فلا يخرج من زوج واخت لا يورث بها وب
 المسئلة من سهمين ولا ينقسم عليها من غير كسر مع كونها مساوية لها فاما ان تنكسر
 على مخرج واحد او اكثر ثم اما ان يكون بين العدد والمنكسر عليه ومنها وفق بالمعنى
 الام او لا فانقسام اربعة فان انكسرت على مخرج واحد فاضرب عدد من الخليلين
 دون بقية في اصل الفريضة ان عدم التوافق بين العدد والنصيب وكان بيان
 مثل يورث خمس بنات اصل فريضته ستة لا يتساها على الستدس ويخرج منه ستة نصيب
 الابوين منها اثنتان لا ينكسر عليهما وينكسر الاربعة الباقية بنصيب البنات على خمسة
 عدد ومن تضرب عدد خمسة تمام عدد ومن في اصل الفريضة ستة فاجتمع وهو ثلثون
 فله نصيب الفريضة فكل من حصل له شيء من اصل الفريضة اخذه مضروباً في خمسة فلا يخرج
 سدسها عشرة ولبنات الخمس ثلثاها عشرة من ينقسم عليهم بالتوزيع اربعة اربعة و
 اما ضربنا الخمسة في اصل الفريضة لانه لا وفق بين نصيبين الاربعة وعدد من الخمسة بنات
 وحده فاضرب العدد والبنات دون النصيب في اصل الفريضة ولو كان بينهما وفق ولو اعف
 الام ضربت الرق من العدد والمنكسر عليه الفريضة لا الرق من النصيب في اصل الفريضة فما
 حصل منه نصيب المسئلة مثل يورث دست بنات اصل الفريضة من ستة لاسر للابوين الستة
 اثنتان ولبنات اربعة تنكسر عليهم وبين نصيبين وهو الاربعة عدد دهن وهو الستة
 وفق وهو النصف مضرب الرق من العدد ولا من النصيب وهو ثلثة لا يتساها نصف الستة في

اصل الفريضة وهو ستة فما اجمع بعد القرب وهو ثمانية عشر تحت منه الفريضة الاثني عشر
 السدسان لكل منهما ثلثة وبنات الست اثني عشر لكل منهما اثنتان اثنتان فان اكثرت
 على اكثر من فريق فاما ان يتوحد الكسرا فيجمع ام لا دعنا نقدر ان فاما ان يكون بين
 كل فريق الى جزء الرقيق ثم اعتبر الاعداد بعد ذلك في دهرل على مماثلة كسره عليه وعدده
 او ثلثين او بالتفريق فان كان الاقل دون كل فريق الى جزء الرقيق ثم اعتبر الاعداد بعد ذلك في دهرل
 في مماثلة عددا لطلبة او متوافقة متباينة فان كانت متوافقة اجزأت بواحد منها وضرب
 اصل الفريضة كسرت ووجات وثمانية من كلالة الام وعشرين من كلالة الاب اصل الفريضة
 اثني عشر الى وجات منها ثلثة يوافق عددها ثلثة ولكلالة الام اربعة يوافق عددهم
 بالترتيب ولكلالة الاب خمسة يوافق عددهم بالترتيب فكل فريق الى جزء وفقر وهو في
 الجميع اثنتان لا نهما ثلث باعتبار عدد الزوجات وربع باعتبار عدد كلالة الام و
 باعتبار كلالة الاب باجن لو الاثنان منها متباينة تضرب احدها في اصل الفريضة
 تبلغ اربعا وعشرين منها تضع الفريضة وان كانت متداخلة احقاه بالاكثر كالثاني
 مع كلالة الام ستة عشر فيضربهم يوافق عددهم بالترتيب فتردهم الى اربعة عشر
 دهم الى اربعة وبنها وبن الرقيق المزد وباليه كل من عدد الزوجات وكلالة
 الاب وهو الاثنان تداخل فيحذف بها وتضربها في اصل الفريضة تبلغ ثمانية واربعين
 منها تضع المسئلة وان كانت متوافقة ضربت وفق احد المتوافقين في عدد الاخر
 ثم اجمع في اصل الفريضة كالمثال مع جعل كلالة الام اربعة وعشرين وكلالة الاب
 عشرين للزوجات ثلثة يوافق عددها بالثلث ولكلالة الام اربعة يوافق عددهم بالترتيب
 ولكلالة الاب خمسة يوافق عددهم بالترتيب فكل فريق وهو اثنتان بالنسبة الى كلالة
 الاب وبين كل من اعدا الرقيق وما فرق من فقره بالنصف فيضرب وفق الاربعة وهو
 الاثنان في ستة تبلغ اثني عشر تضربها في مثلها اصل الفريضة تبلغ ثمانية واربعين

منها

منها تضع المسئلة وان كانت متباينة ضربت بعقبها في بعض ثم اجمع في اصل الفريضة كالنموذج
 مع جعل كلالة الام اثني عشر وكلالة الاب خمسة وعشرين يوافق عددهم بعد الرضا اثني عشر
 بالنسبة الى الزوجات لا نهما جزء وفق عددها ثلثة بالنسبة الى كلالة الام خمسة بالنسبة الى
 كلالة الاب ثلثة الفريضة تبلغ ثلثا عشرة وسبعين وان كان الثاني ثبت اعداد كل فريق
 الى الاخر فان تساوت اجزأت باحدها وتضربها في اصل الفريضة كالمثال في ثلثة اخوة لام ثلثة
 الاب اصل الفريضة ثلثة لكلالة الام واحد يكسر على عددهم وكلالة الاب اثنتان كل والنسبة
 بين عددا والفريقين تساوي تضرب احدها في اصل الفريضة كالمثال مع جعل كلالة الاب
 والنسبة بينهما وبين الثلث تداخل فيحذف بها في الثلثة تضربها في اصل الفريضة كالمثال في ثلثة
 زوجات مع ستة اولا وفريقهم ثمانية واحد للزوجات وسبعة للاولاد وبنكسرا في
 ولا يوافق بين تضربها وبنها وبين عددها يوافق بالنصف تضرب اثني عشر في ستة ثم المرفوع
 في ثمانية تبلغ ستة وتسعين منها تضع المسئلة وان بنايت ضربت احدها في الاخر ثم
 المرفوع في اصل الفريضة كن وجبتين وخمسة اخوة لام وسبعة لاب الفريضة اثني عشر
 للزوجتين ثلثة ولكلالة الاول اربعة وثلثة بالنسبة ولا يوافق بين تضرب كل وعدده
 عددا الفريضة ثمانية تضربها في الاخر ثم المرفوع في الباقي ثم اجمع في اصل الفريضة
 تبلغ ثمانية فان بعين منها تضع المسئلة وان كان الثالث دون عدد الرابع
 لتضربها الى جزء وفقر ثم ثبت الرقيق الى العدد الاخر لغير الموافق لنسبة واعتبرت
 النسبة بينهما فان تماثلت اجزأت باحدها وتضربها في اصل الفريضة كن وجبتين وستة
 اخوة لاب فريضة اربعة تنكسر على الفريقين للزوجتين واحد بين عددها و
 للاخوة ثلثة توافق عددهم بالثلث اثني عشر دهم الاربعة والنسبة بينهما وبين عدده
 الزوجتين تساوي فحذف بها واحد منها تضربها في اصل الفريضة اربعة يحصل ثمانية
 بها تضع المسئلة وان تداخلت اجزأت بالاكثر وضربها في اصل الفريضة كالمثال

تبلغ سبعا وعشرين
 وان توافق في رفق
 احدها في محقق
 ثم اجمع في اصل
 الفريضة

ستة اثنى الارب الفريضة اربعة للزوج والاربعة واحد ينكح عليها من قبلين عددهن
 والاضيق الستة ثلثة ينكح عليهن وتوافق عددهن بالثلاث اثنتي عشرة عدد الزوجات فاقطع
 فيخزي بالاربعة عددهن تضرب بها في اصل الفريضة تبلغ ستة عشر منها يصير المسلم
 وان توافقت ضربت الرق في من احدها في مجموع الاخرى ثم الحاصل في اصل الفريضة كذا
 وستة الاضيق لاف وستة عشر لاف الفريضة في عشر من وجبتين الارب ثلثة ينكح عليها
 وبنيها وبين عددها بتاين والكلالة اثنى خمسة ينكح وبنيها وبين عددهم توافق بالارب
 قد عددهم اليه وهو اربعة وبنيها وبين عددها كلالة الاولي توافق بالنصف ففقر
 نصف احدها في الاضيق تبلغ اثنى عشر تضرب بها في اصل الفريضة تبلغ مائة واربعين
 منها يصير المسلم وان بتاين ضربت بعضها في بعض ثم المراتع في اصل الفريضة
 كزوجات اربع وسبعون لاف وستة لاف الفريضة في عشر من زوجات الاضيق الارب
 ينكح عليهن وبنيها وبين عددها بتاين والكلالة الاولي خمسة ينكح عليهن وبنيها و
 بين عددهن بتاين والكلالة الاخرى اربعة وبنيها وبين عددهم توافق بالنصف عددهم
 اليه وهو ثلثة وبنيها كل من التبعة والاربعة بتاين ضربت الاربعة ثلثة ثم الحاصل في
 سبعة تبلغ اربعة وثمانين تضرب بها في اصل الفريضة تحصل الف وثمانية منها تحصل المسلمة
 وما ذكرناه من الامثلة الاثنى عشر في الانواع الثلاثة افا هو في الانكحاست المستوعب
 بجميع الفرق ويا في مثلها في غير المستوعب ويسهل استيعابها بعد الاستعانة بالمرجعة
 ما قدمناه وان نقصت الفريضة عن السهام ان يارتما عليها بدخل خول الزوج والزوج
 فلا حول لهما عندنا كما سلكنا فيه وفي انجح بدخل النقص على البنت والبنات من اصل
 المهرية الاولي واجتمع احدها معهم او من تقرب الى الميت بالاب والام والاب والام
 او الاب من الاخوات من اهل المرتبة الثانية واجتمع معهم وذلك من المرتبة الاولى مثل
 ابوين وزوج وبنت واحدة الفريضة اثنى عشر مضروب ستة مخرج السدس في اثنين

عدد الزوجات وبنيها
 وبنيها

وبنيها

جنه وفق الا ربعة مخرج الارب او بالعكس بان تضرب الاربعة في جنه وفق الستة ثلثة
 حاصل على كلوا التقديرين اثنى عشر فالابوين السدس ان منها اربعة والزوج الارب
 منها ثلثة والباقي منها وهو خمسة للبنت فقد دخل النقص عليها بواحد لان في نفسها
 النصف مناسبتها كذا الواجب ابوان او احدها وبنت او بنتان فصاعدا وزوج او زوجة
 تضربت هذه العوارض امثلة منها اجتماع الابوين والزوج والبنات الواحدة وهو ثلثة
 لتقدمه الاولي حد فوبنت منها ومنها اجتماع ابوين وبنتين وزوج الفريضة في عشر
 كالسابق من دون فوق بينهما الا من حيث هنابل لا البنت بنتين منها اجتماع احد الابوين
 وبنتين وزوج الفريضة كما بقها الا ان هذا بدلا لابوين احدهما قتل والبناتان تضرب
 احد الابوين المذوق ومع ذلك نقصا بواحدة لان فوضها الثلثان منها ثمانية وقد
 اعطينا سبعة ومنها اكلها اجتماع ابوين وبنتين وزوجة الفريضة من اربعة وعشرين
 مضروب ستة مخرج السدس في اربعة جنه وفق الثانية مخرج النصف او بالعكس تبلغ ذلك
 لابوين ثمانية وللزوجة ثلثة والبنات ثلثة عشر مع ان فوضها الثلثان ستة عشر فقد
 نقصا ثلثة ومن المرتبة الثانية مثل ما لواقع اشان من ولده الام كمال واختان للا
 والام والاب مع زوج او زوجة باخذ الزوج وكلالة الام كال فوضتها ويدخل النقص
 على من تقرب بالاب والام او بالاب خاصة الفريضة الاولي من ستة مضروب مخرج الثلث
 هو ثلثة فيخرج النصف وهو اشان للزوج ثلثة منها وكلالة الام اشان وكلالة
 الاب واحد نقصا بثلثة لان فوضتها النصف ثلثة وفي الثاني الثلثان اربعة
 وكذا لو كان بدل الاخيرين واحدة الا انها تنقص باثنين لان فوضتها النصف
 ثلثة وفي الثاني عشر مضروب ثلثة فيخرج الثلث فيخرج الارب اربعة للزوج الارب ثلثة وكلالة
 الام اربعة وكلالة الام اربعة وكلالة الاب خمسة نقصا بثلثة لان فوضتها الثلثان

ثمانية ثم ان انقسمت الفريضة على ارباب السهام على صحة من غير كثير فلا يجت كذا في المثال
 الاقل من الامثلة المتقدمة وهو اجتماع ابوين وزوج وبنت واحدة وكما في ايضا او
 بدلت البنت الواحدة بخمس والاشتم علىهم كل ضربت سهام من انكره على النصب بل
 عدده في اصل الفريضة اذا عدم الرق بين العدد والنصيب وكان النكر عليه في بقاها
 كالا مثله المتأخرة ففي الاول والخامس منها دين عدد والبنين والبنات وخمسها
 بنات تضرب العدد واثنين في الفريضة في الفريضة في عشرة تبلغ اربعة عشر
 للابوين وكلا لالة الام ثمانية وللزوج والزوج ستة والبنات والبنات ستة
 منها البقرة واخذ الابوين اربعة وللزوج ستة وكذا في الثالث الا ان للبنات
 وعشرين لكل منها ثمانية عشر لتضاعف الفريضة بفريضة الزوج وكذا في الرابع وللا
 فيه اثنتان لكل منهما واحد وكما اذا اجتمع ابوان وزوج وثلاث بنات الفريضة في
 كما للابوين اربعة وللزوج ثلثة والبنات خمسة تكسرين بينهما وبين الثلثة
 عدد من ثابن يؤخذ به ويضرب في اصل الفريضة تبلغ ستة وثلاثين للابوين الثلثة
 اثني عشر وللزوج تسعة والبنات خمسة عشر لكل خمسة وهكذا الركن اربعا او
 ستا الى ما دون العشرة فان هذه الاعداد مبنية عليهم من الحكم فيها واحد كوني
 عشرة واهل عدد من نصيبين بالحق قد عرفت فما تقدم انه اذا انكفى الفريضة على بنين
 تضرب الرق من عدد رؤسهم من النصيب في الفريضة وفي هذا اثني عشر تبلغ اربعا
 وعشرين للابوين الثلثة ثمانية وللزوج الثلثة والبنات العشرة عشرة واو
 خمس عشرة وقد وافق عدد من نصيبين بالحق ايضا فترده الى الثلثة وتضربها
 في اصل الفريضة تبلغ ستا وثلاثين منها تسعة السلة ولو زادت الفريضة على السهام
 كان الرد على رؤس السهام دون غيرهم ولا تعصيب عندنا كما مضى في التمهيد على انه

سنة وكذا في الثالث الا
 ان للبنات اثني عشر اربعة و
 عشرين لكل منهما

لا يرد على الزوج مع الوارث ولا لغيره ولا على الام مع زوجة من يجبهما من كلا لالة الاب و
 لا على الكلا ولا لغيرته بها اذا اجتمعت مع للقرية بالاب او بهما في الا شهر الاقوى
 تجلب الام عن الرد وعدمه مثل اجتماع ابوين وبنت واحدة فانما لا يمكن هذا العاجب
 للام ولا يكون عليهم جميعا احساس وان كان لها خاصة فلام السدس خاصة هناك عجب
 للام من الاضيق للاب فالحكم يكون ويختص الرد بالاب والبنات او باعا اصل الفريضة ستة
 للابوين منها اثنتان والبنات ثلثة حتى واحد يد عليهم احساسا او باعا وينكر عليهم ويخمس
 ان تضرب يخرج سهام الردوا الكسرة فوجبة او بقية في اصل الفريضة ستة تبلغ ثلثين على
 الاول واربعة وعشرين على الثاني فما اجتمع بعد الضرب صحت هذه الفريضة في الاول اثني
 وعشرين عليها جميعا والبنات ثمانية عشر وللثاني للام سدسها اربعة خاصة والباءة والفقير
 للاب اربعة خمسة فريضة منها اربعة واحد من جهة الرد والبنات خمسة عشر فريضة منها
 اثني عشر وثلثة عشرتها من جهة الرد **تمت** في النسخات جميع مناسخها فاعلم من النسخ
 وهو النقل والتحويل ويغني به هناك يموت انسان ولا يقسم تركته ثم يموت احدوت
 فقد تعلق الرق بقسمة الفريضة من اصل واحد ان تعد الوارث ولا يحتاج كان
 الفريضة الواحدة لا يحتاج الى عمل اخر ولغني بالحداد الوارث كون وارث الميت الثاني هو
 بعينه وارث الميت الاول وباتحادا لا استحقاق كون البعثة الموجبة لاستحقاق اليراث
 فيها واحد كالبنوة والاضرة والزوجية ونحوها وان لم تكن توفي عن اربعة اخوة واثنين
 والمجرب كاب وام ولا مفاة اخوان منهم واخت وليس لهم وارث الا اخوة الباقين فان لم
 ينقسم بين الاخيرين ولا اخت الباقين احساسا ان تقر بها بالاب وبالسوية ان تقر بها
 بالام ومن مات منهم يؤول ميراثه لعدم مكان الميت لم يخلط لا هؤلاء الباقين وان
 اختلف الوارث خاصة كالو توفي عن ابنين مات احدهما وترك ابنا فلهما استحقاق

في الفريضة بين واحدة وهي البنوة والوارث مختلفا لكونه في الاول ابنا وفي الثانية ابنة او
 الاستحقاق خاصة كما لو توفي عن ثلثة اولاد ثم مات احد هم ولم يخلف غير اخوته المذكورين
 فان حصة الاستحقاق في الفريضتين مختلفة بها في الاول البنوة وفي الثانية الاخوة
 والابن واحد واحد هما معا كما لو توفي عن زوجة وابن وبنت ثم ماتت الزوجة عن ابن بنت
 فان حصة الاستحقاق في الاول الزوجة وفي الثانية البنوة والوارث فيها الاول وفي الاول
 الزوجة واولاده ونحوه فموجب الموتى الثاني وفيه من الفريضة الذي بعد نصيب الفريضة
 في وارثه من غير كسر كان اليهم كالقضية الواحدة وذا في كافي الاشكال اما الاول منها في
 لان نصيب الميت الثاني من الفريضة الاولى النصف ووارثه ولما لو ولد زوج اليتيم غير كسر
 واما الثاني فلان الميت الثاني منزلة العدم ونعم الميراث الاول على الاول
 وينبغي تقييده بنزول الميت الثاني منزلة العدم في خصوصه المثال يكون ميراثي الباقيين من
 الميت الثاني على حساب انهم من الاول والا كان من قبيل صورة اختلاف الوارث كالو
 ماتت امرأة عن اولاد من اب وولدا من اب ثم مات احد الاولاد الذين من اب فان
 ميراث الاولاد جميعهم من الام بالسوية ذكورية وانثوية وميراثهم بعد ذلك من اجتهاد مختلف
 فان الاصل من الام لا السدس خاصة والباقي لاختاره من الابوين واما الثالث فان نصيبه
 الميت الاول من اربعة وعشرين مضروب مخرج التي نصيب الزوج في مخرج الثلث والثلثين
 نصيب الزوجين والثلث لو اختلف الزوجة منها ثلثة تقسم على اثنتا عشر نصيبها واحده نصيب
 بالقسم الوارث له غير كسر نظرا للنسبة بين نصيب الميت الثاني وسهم وراثته واما غيرها
 بالقوا والباقي وبعد ذلك فاضرب الزوج من الفريضة الثانية التي هي السهام لا فرق من
 النصيب التي هو نصيب الميت في اصل الفريضة الاولى التي اخذت منها فريضة الميت ونصيبه ان كان
 بين الفريضة بين نصيب الميت وسهام وراثته التي هي الفريضة الثانية ونحوها يكون فان ثم

موت

يموت الابن عن اثنين وبنتين فالفريضة الاولى ستخرج نصيب احد الابوين ونصيب
 الابن الباقي منها اربعة وسهام وورثته ستة تبلغ ثمانية عشر منها يقع السدس لابي
 الميت الاول ثلثتها ستة وللابن اخي حصة تقسم على وراثته من غير كسر لا ينجز منها ثمانية و
 الثلثين اربعة فان لم يكن بين نصيب الميت الثاني وسهام وراثته ونحوه بل يباين فاضرب
 تمام الفريضة الثانية في اصل الفريضة الاولى فالبلغ بعد الضرب حصة الفريضة ان كان
 توفي الميراث من زوج واخوين لام واخ واثبات ثم مات الزوج عن ابنتين وبنت فان نصيب
 الميت الاول ستة نصيب الزوج منها ثلثة وسهام وورثته خمسة فلا تقسم فريضة عليها
 وبنتها ثمانية نصيبها خمسة ستة تبلغ ثلثين منها يقع السدس للاخوين للام منها عشرة
 وللزوج نصيبها خمسة عشر تقسم على وراثته من غير كسر واعلم انه قد يقع المناحقات في
 اكثر من فرضيتين بان مات بعض ورثة الميت الباقي قبل القسم وبعض ورثة الميت
 وقع نظري في الفريضة الثالثة فان اقيمت على وراثته الميت الثالث من غير كسر ولا علت
 فيها مع ما حصل عند من الفريضة السابقتين بعد العمل بينهما ما قد عناه كما علمت
 فريضة الناضج مع الاول وهكذا القسم الرابع وخامس وما زاد اجل واحد وجميع ما تقدم
 فيما يليق من الامارات هنا ايضا ولقد ذكرنا **كتاب القضاء** وهو في الفقه
 سلك المتأخر والامر والحكم في الشريعة ولاية الحكم شرعا لمن له اهلية الفتوى بجزائيات
 القوانين الشرعية على اشخاص معينة من الدية بالنيات المحقوق واستيفائها للشيء وعيد الويل
 العامة في امور الدين والدنيا وغايتها دفع المنازعة ومخاصة ان الحكم فيه لا يقتض بالامر
 جبريا ووجوب وشره اصلا ينفذه في حق القضاء وادخاله اجتهاده ما لم يخالف ولا يلا
 مطابقا وله رواية على كل موطن عليه مع فقد وليته ومع وجوده في موضع خاصة ويلزم به
 حكم من شهد عليه والشاهد اما من شهد به عليه في الزام الحق واما الشهادة فيغيرهم اياه
 لو جوا عن الشهادة وهو من تروى انكاره بالاختلاف وفيه اجوعيل لمن يقوم بشهر يطهر
 وتعظيم تان تروى لاه النبي ومن قبله من الانبياء لا تقسمهم لا تقسم ومن بعدهم من خلفاءهم

لما في نصيب
 نصيب الميت الثاني
 النصيب من الفريضة
 الاول

سبعة

٣١

وكيف خطه جسيم فقد قال مولانا امير المؤمنين عليه السلام فشرع جلست مجلسا لا يجلس فيه
الاخي او صفي او شقي وقال منهم القضاء ونشر واحد في الجنة واثان في النار فالله اعلم
بما لا يعلم من غير الحق وقضي به والاذان في النار رجل عرف الحق فجارى في الحكم ورجل قضي
لنفس على رجل والظفر في الكتاب يقع في مواضع في الصفات المعبر في القاض
المضوب من قبل الامام ٢ والادب المتعلقة به وبقيته الحكم له واحكام الدعاوى و
الصفات المشتركة فيه سبعة التكليف بالبلوغ وكمال العقل والايان بالحق الاخص الى الا
عقار والاصول الخمسة والعشرة وطهارة المولى ومن الزنا والعلم ولو بالحق الام ١٢
للتعقل للنفس للظن والاجتهاد في الحكم الشرعي القائم مقامه بالادلة العقلية والذات
بالخلاف في شيء من ذلك اجله بل عليه الاجماع في عبارة جامة ويدخل في العود الى الشرع
الامامة والحفاظ على الواجبات من الفتاوى وتوطيئ النفس على ترك المحرمات
ولا ينفذ القضاء الا لمن كثر ما اهله الفتوى كان يكون مجتهدا مطم لا يجزى
ولا يتم ذلك انه لا يكفي مجرد اطلاعه بفتوى الفقهاء بناء على عدم كونه بهذا المجتهد
مطم ولا بد مع ذلك ان يكون شاعرا بكونه غلبه الدنيا لم ينفذ القضاء بخلاف فيه
ظاهرا وقته بعض الاصحاب بالاضطرار في محل الحكم لا مطم ولا يابن به وهذا لا يشترط
علمه بالكتابة وقد مر في قرائنها وكتبها الا يشترط مع دقة لاكثر بل لا يعرف فيه
خطا مخالف في ظاهرها للاصل لا اضطراره لعدم عصيته وامكان سهوه ولبسائه غفلة
الى ما يتيسر لغير النبي ٣ والى المعرفة له الا بها فلا يقاس به وان قلنا بكونه اميا
بهذه النية مع انه كان عالما بعد البعثة كما مر في ط والحق في السرايين شعرا باجتها
وشهد له بحجة من اخبارنا ويتفرع عن الشرط الذي هو انه لا ينفذ القضاء للبراءة
ولو اجتمع فيها الشرايط الباقية وفي انعقاده لا في ترد واختلافه والاشترط عند
المضاهاة في بيع انه لا يشترط خلافه لاكثر فينتزعه وهو الاظهر ولا بد مع هذه التسلط
من ان الامام ١٢ بالقضاء وجهتها خصوصا او خصوصا ولا يكفي مجرد اجتهادها اجماعا عليه

فلا

فلا ينفذ القضاء بنصيب العوام الى المخرج الشرايط وغيرها فاجابنا نعم ولو ان اجابنا ان في
صحة ان بواحد من الرعية حكم بينهما لم حكم في حقهما في المشهور بين اصحابنا بل لم ينقلوا
في خلافه اصلا ولكن بشرط قيد جميع ما يشترط في القاض المادون من قبل غير
الاذن منه بخلاف الا من نادى بل قبل اجماعا وعليه فخص هذا بزمان حضوره عا ديه
يده وامام مع عدم حضوره اتم ٢ او عدمه ليطرده فلا يصح وجوده فلا يتصور لانه
مع عدم استجابه الشرايط بخلافه القضاء ومع استجابه لها فنقل حصوله لاذن ولو
عومها بالحق والاجماع على انه في الصواب ينفذ قضاء الفقيه من قضاء اهل البيت
الجامع للصفات والشرايط المعبره ويجوز ان يملك الى حكم الجور واخذ في حكمه ولو
كان عينا كما يستفاد من العترة من الا ١٢ ان توقف حصول الحق عليه فيكون سواء
كان احد هما محقا ولا خروفا لافا او كلاهما محقين بخلاف ظاهر الامن المحا
في الثاني وهو ان يرفع يمين في اعلام لضم المانع من الحق برفع اليه الحكم الجور انما
على حسن الحق فان ارتفع ولا يثبت المانع وقبول القضاء عن السلطان العالم سبحانه
ويستعمل بنفسه لقيام بشرائط القضاء واستجابه يميني فلا ينافي ما قدمناه من انه
يجب كفاي ودجا وجب عونا لانا ان من به الامام ١٢ او لا ينفذ من يتكلم فيه
من يتبع الشرايط فلا في هذا بين حالين حضور الامام ١٢ وبغيره بخلاف في
شي من ذلك عندنا الثاني في الاواب وفي محبة ممكنة الاستشارة
واجابته بوصوله وقد مر ان لم يشترط في طلب من يشاره ما يحتاج اليه من اموال
بله والثاني في وسط البلد والجور في قضاء اي حالة القضاء في موضع
بان زعمنا بعيدا وقضاء يكون مستقبلا القبلية في جلوسه على قول ولا اكثر
على استجابه مستند بن القبلة وان ياخذ مستندا في يدها العزل من حج الناس
وذكرهم طالسوال بعد ذلك عن اهل السجون واشيات احوالهم والجن من موب

اعتقادهم وجوبهم ليطلق ويخلص من وجوب اطلاقه بان لا ثبت بحسبه موجب ادلم
 يظهر لخصم بعد اشارة حاله وان انى اذ لا خصم له ففى احكامه مع ذلك لو كان
 ثم يسأل عن الامور على الاستقام والنجاسات وعن وجوب شئ وصلايته وتصرفهم
 في المال ويفعل بهم ما يجب عن انفاذ واسقاط اقتضاهم ثم ينظر في الامور التي
 لا حول اليها ولو لم يجرى عليهم والحبب فيعمل الخافين ويوجه الضيق بمثل ذلك اذ
 يستدل بجسم اقتضاه ما به ثم ينظر في الصواب والليقظ ببيع ما يكتسبه بغيره وما
 يستوجب بفقد منه ويعمل فيما على ما ينبغي وتقدم من كل نوع من ذلك الا في
 تفريق الشهادة عند الامام فانه اذ وقع خصوصاً في موضع الى بعد كما فعله يثبت
 الاوصياء في جملة من قضاه المعرفة عداوى البصائر والشان من اجلا
 والصلح والاعيان فلا يجب تفريقهم بل يكره وجماعهم في بعض الاحوال
 لا يثبتون تفريقهم من القضاة فانهما يهرهم وجماعهم يحصل فاما ذلك كذا فيهم
 فان يحضر من اهل العلم والاجتهاد من يجادلهم ويأمنه في المسائل المشبهة
 ويشهد حكمه فان اخطأ به في دعواه فله ان يصر ويأمنه في المسائل المشبهة
 ان يجمع قضاياه كل اسبوع ودنا يقر فيكتب ما يخطبها عليها ما منها لمن يشي وان
 اجتمع كل شهر كتب عليه شهد كذا او سنة فلسنة كذا او يوم فيوم كذا وان لم يجد كتابا
 وجب ان يكون بالغام بالسلامة بصيرا فان كان مع ذلك فبعضها جديده الخط
 كان حسنا وينبغي ان يجلس بين يديه ليدبر عليه ويثبت ما يكتب وانما اضطر الى
 الى ما يجهل يقبل الاشهاد ان علاما بالحق عليه لا يخط وانما اعتدى احد القريين اقا
 بحق وعمل بما تب التفتي عن المنكر **الاجاب** اي انما للماجب وهو الذي لا يخط
 عليه احد الا برضا وقت القضا وقيل بخرجه وتوسخه الدين مع اعادة خط
 الدوام بحيث يمنع ارباب الخواص ويضيق واستحسنه شخفا الشبهة الشان وكما سرح

بروان يقض مع ما يشغل النفس كالعصب نعيان الله تعالى والجمع والعطش والفرح والمطر وعليه انفس
 ومرفوعة الاخشين ونحو ذلك من المشتلات وان يشغل انقباض لما منع من الايمان بالحق والدين
 لا يؤمن بعد من جارة لخصم وان يثبت ويدين قوما دون غيرهم للشهادة ونقل قول بخصم
 الاشهر لكراهته وان يشفع الى التزيم وصاحب الحق في اسقاطه او ابطال هذا اذا كانت بعد ثبوت الحق
 والا فلا يكتفى بل يستحب التزيم في الصلح وهذا ما سئل الامام عليه السلام ان يقضى بغيره في حق
 ومثل ذلك كانت للناس ارباعا وهل يقضى اي اخي الامام عليه السلام في اللقي حقوق الناس وحقوق الله
 لقض من ماله وفيه قولان اظهرهما وشهره انهم وعليه الاجماع مستفيضا في كلام جمع والقول الثاني لاس
 والاسكافي فيها نادرا من مع اختلافهما فمع عند الثاني مطو وتيد الاول بحقوق الله تعالى وعليه الحق ايضا
 وعلى الا قول يقضى بغيره في تركية الشهود وجوبهم وفي الاخرى عنده وان لم يجرى غيرا وقيل بانه
 ان يكره في مجلس القضا وفي الحكم بخطا الشهود ايضا وكذا بغيره في تقرير من السار او يبر في مجلسه
 وان يعمل غيره وفيما اذا شهد بعد ان يشر فلا خلاف في شئ من ذلك غير مائة ان علفا
 عدالة الشاهدين وان علف فتعذر اطرع شهادهما وان جهل الاخرين فالاصح التوقف في الحكم بشهادتهما
 حتى يثبت عنهما الا ان يصح للشهود عليه بعد ان يثبت كمال الصوة الاولى على الاتوى ولا فرق في ثبوت
 البحث في الصوة الثانية بين ما لو جهل بالسلامة ام لا ولا خلاف في الاول واما الثاني فكان على الاظهر
 خلافا للفتيد والشيخ في كتاب بعض كتبها ولاسكافي فلم يوجب البحث في كنفه وبطلان سلامتها بما رخصه
 على الاصل فيه العدالة وادعى الاخبي عليه الاجماع وجبني الخلاف هنا على الاختلاف في نفس العدالة
 هل هي ظاهرة لا سم مع عدم ظهوره فتق اوصن الظاهر او الملكة اي الهمة الماسة في النفس لباغته
 لها على ملازمة التقوى والمداوة وينبغي القطع بضعف القول الاول منها واما الاخرى فالثاني
 ابردها واشهرها احتسابها بغير كونه صحيحا عليه ولكن كونه معتمدا بالاسناد المتكافؤ المرحس العين
 بها كما حامله والمسافر والمجاهدين نحوها من الصحة المتكافؤ ولا يكتفى بالاسناد المطهر كونه صحيحا
 الاول ان اريد به ذلك وان اريد به الصحة المتكافؤ كالمطهرين المتكافؤين

بمع شهادة القدر بل بطلقة من غير ان يبين بسيرة ولا بسمع شهادة الجرح او بمقتضى بسيرة
للسبب على الاشهاد لا بطلقة وجوب التفصيل فيها الا اذا علموا فقد لم يكن للحاكم في اسباب الجرح والقدر
اجتهاد او تقدير فليسمع مطلقا وفي المسئلة قول اخر ضعيفة وحيث اكتفى في الشهادة بالاطلاق في حق
المعتبر من تعبدات وجوب بل وقول اجودها الا كما يقوله هو عدل او مقبول الشهادة من دون اعتبار
بسم شئ ومطروان كان الاصول في قوله بل وعلى انه تعارض الجرح والتقدير لا لا قرب بل يتكاد بان تشهد بان
بالعدالة لهم او مفسدة لكن من غير ضبط وقت معين وشهادة الجرح بانة تعين ما يوجب الجرح في وقت معين
قد الجرح وان كان بان تشهد عدل بانة كان في الوقت الذي شهد به الخارج بفعل المعصية فيه في المكان
عينه المعصية وان كان فيه مشغولا بفعل ما ينافي ما اسند اليه الجرح فالوجه الموقوف هذا يمكن الجرح في
الشهادتين مع شريحتي كية فيما اذا مال العدل مع التسليم في ذكر الجرح لكن يقع عندى توبة ورجوع
اذا التمس الغرض والمصلحة التي هي الحكم احضا في حيز الحكم وجب على الحاكم اجابته مطروان وكان الغرض
مستويا احضا له ان لا يشذ به فيجوز ابقاء وسكون المرأة المملوكة وتتم لها الحرية والرجوع الى التي لا تحجب احتمال
الشك وهو مع ذلك عفيفة عاقلة تجلس للناس وتحدثهم من البذل وهو المظهر وكان المسؤول
وعنده منع من حضوره كان كان حاضرا او لم يضره في مائة استنابا بحاكم من يحكم بينهما او
بخصيب وكيل في خاصه عنها فادعت الحاجة الى التخليصها بعث اليها من يحلفها بلا خلاف في شئ
من ذلك الا ان الامكان في تقدير الحكم بوجوب الاحضا ومع عدم التعذر بالحاضرين الذي
لا يشق عليه حضوره من جهة الفقر والشرف وواقفة المتأخرين في التخصيص بالخصو
وخالقوه في التخصيص بعين ذي الشرف فاجبوا حضوره مع الحضور ايضاً في صريح
للمط دعوى الاجماع عليه ومع ذلك قيدوا عدم وجوب الاحضا في صورة الغيبة
بما اذا لم يحضر المدعى للدعوى وحضرها ولم يكن عند الحاكم مسموعة واجبوا

في غيب الصورتين الاحضار

مطرو

هو وان يقض مع ما يشغل النفس كالغضب لغير الله تعالى والجور والعطش والفرج
والمرض وغلبه النعاس ومداثة الاختين ونحو ذلك من الشغلات وان يستعمل
القاضي المانع من الاتيان بالحق واللين الذي لا يؤمن معه من جراه لقصم وان يرب
ويكون قوما دون فريهم للشهادة ونقل قول تجريره والاشهاد الكراهية وان تقع
الى الغرض وصاحب الحق في اسقاط او ابطال هذا اذا كان بعد ثبوت الحق والافلا
يكون بل يجب التمسك في الصلح وهما مسائل **الاول** للامام **هـ** ان يقض بعلم في القدر
سقط الله تعالى كانت ام لثنا سراجا دخل دما اختا معه اخوة **هـ** على الرثوة
واخذها على الحكم حرام كاس في الفصل الاول من كتاب الجراح والاطهر في الفرق بينهما
وبين هدية حيث تجوز له مطروان في الجمل من التفصيل المتقدم ثم ان يقع المال الى القضا
وصحوة من العوال ان كان الغرض منه التردد او التوسل حاجته من العلم وصحوة فهو
عدته وان كان التوسل الى القضاء والعمل فهو رثوة والفرق بينهما وبين اخذ
المجمل القضاء من الحاكمين واحدهما ان قيل بجوازه اخفى وبنائه ان الغرض من
الرثوة ان يحكم لباذلهما على التعيين الحق او باطل وفي مجمل ان شرط عليهما ادعوى الحكم
عليه بالفرق واخذ لا يخر في مقابلته منها وحصل الحكمة بينهما من غير اعتبار الحكم
لاحدهما بخصوصه وان شرط على الحكم له فالفرق ان الحكم لا يتعلق الغرض فيه
بخصوص بل من اتفق له الحكم بينهما على الوجه المعبر يكون عليه مجمل وهذا ليس فيه
قصة ولا ظهور من خلاف الرثوة البتة عليه ابتداء من شخص معين لكون الحكم
له بخصوصه كيف كان فان هذا ظاهر في فساد المقصد وصريح في تطرق التمسك وجوب
على الرثوة اما دما عنيا مع وجودها ومثلا او قيمة مع بقائها مطروان ان التلف بغير طر
ان لا يوجب فورا بلا خلا في شئ من ذلك عندنا **الثاني** في بيان كيفية الحكم وفيه
مقاصد ثلث **الاول** في وظائف الحكم واداءه وهي اربع **الاول** بحل القاضي التورية بين

ذكر كبريت

الخصوم في التسليم عليها و رده اذا سلم عليه والكلام معها والمكان لهما يجلسهما بين
يديهما معا والنظر اليهما والامساك بالاصابع والكلام والعدل في حكم في بينهما وفي ذلك
من انواع الاكرام كالاذن في الدخول وطلاقة الوجه وقيل فتوجب ايضا عند العدل والاحكام
اشهر واظهر ثم ان الحكم وجوبها اذا استجابا باستجابهما اذا قاسى الخصوم في الاسلام
والكفر ولو كان احدا الخصمين مسلما والاخر كافرا جاز ان الكافر قائما والمسلم على
اطرافه منزلا لا خلاف ولا في عدم وجوب التسوية بينهم مطبق في البيل القليل ولا في
استجابها بقدر الامكان والافقوى عدم وجوب التسوية بين المسلم والكافر فياذا
دائما ينظر خلافه لظاهر نحو اجابة الكتاب لا يجوز للحاكم ان يلعن الخصمين ويعليه شيئا
ليظهر بره على خصمه كان يدعى بطريق الامتثال فيلحقه الدعوى بالجرم حتى تشفع اياه
عليه قرضه وان مطلوب بالوفاء فيعمله الانكار لئلا يجزمه البينة بالاعتراف اذ
ذلك لا خلاف فيه نعم لا بأس بالاعتذار والتفوق وان ادعى بالخصم الى تفريق جهة
الدعوى الكتاب انما سكت الى الخصم ان يحب للحاكم ان يقول لها تكلم او ليحكم المتكلم
وان كنتا احضرتهما الشئ فانكاههما ناسب من اللفاظ المأثرة عليه ولو اختلفا امر من
يقول لها فانك ولا يواجه بالخطاب احدهما بل خلاف في شئ من ذلك على الظاهر
حتى في الشئ من مواجهته احدهما بالخطاب لكن قد اختلفوا الى اخذ بظاهر او الكراهة
وهو الوجه الاقل الكتاب اذا بدد احد الخصمين ويسبقه الى الدعوى سمع منه وجوبها هذه
مدون غيرها فهو ادلى ولو قطع عليه غير كلامه في اثناء الدعوى فقال كنت
انما لم يفتت اليك لانه لم يفتت حتى ينتهي دعواه وحكومتها بمطالبة جوابها ثم الحكم
بمقتضاها فلما جئنا او سبقا الى الدعوى معا سمع من الذي وقف بين صاحبه في
الجس لا خلاف الا من الشيخ قال الى القرعة وهو نادر بل على خفية الاجماع في صحة الاعتصا
وفي فظا هرطه والسرير وان اجتمع خصوم فان وروايتين بدأ بالاقبل منهم

فان كان

فلا قل وان وردوا جميعا كتب اسماء المدينين في رفع واستدنى من يخرج اسمه القرعة
الا ان يقرعه بعضهم بالتأخير فيقدمه ومثلهما لو تراهم الظاهر عند المدينين والمستفون
عند المدينين مع وجوب لتعلم والافتاء فيقدمه ان السابق منهم فالسابق فان حمل
او جازوا معا اقرع بينهم ولو جزم على درس واحد مع تقارب انهما هم جازوا
فلا يرفع عدم وجوب الامر في الا من في اليها ينبغي ان تختار ان من شاء
الكتاب الثاني في جواب المدين عليه هو انما اقرأها انما ادعى عليه وانكار له او سكو
عنه اما الاقران فيلزم به الحق ويثبت في دفعة المقر ان كان جازا لاسم والخصم باستجاب
شرائط الاقران المقررة في باب المتقدم معطرا رجلا كان المقر امرأة او غيرها
بجلاء فما اذا قام المدين بينه فانه لم يثبت بجره واقامها لانها موطنة باجتها والحاكم
في قبولها و ردها ومظهر ثمة الفرق بين المقامين بذلك جواز مقامته المدين
ان كان عينا واقامها مع عدم علمه بها بالاقرار وان البينة انما يحكم الحاكم فان
التمس المدين الحكم به اى بالحق الثابت بالاقرار حكم الحاكم له به وجوبا وفي جواز
مسئلة قولان وكذا في مطالبة الحاكم المدين عليه بالجواب قبل التماس المدين والاشهر
الا حوط بل لا يضر في المقامين العدم وصورة الحكم هنا في غير من الابواب على ما
ذكره الاصحاب الزمك او قضيت عليك او ادفع اليه ماله ونحو ذلك مما لا يحق
صرحنا فيه وروى قوله ثبت عندى حق حقتك او ما شابهه وايدى الحكم هنا بعد
الاتفاق على ثبوت الحق بالاقرار كما في غير واضحة عما قبل من انها انفاذها
اياء ونحو ذلك حديث يتحقق فان رضى المحكوم له بالاعتصا على لفظ الحاكم به
فان كان التمس ان يكسب لشيء بقرعة يكون في يده فلا يكتب له في المقرجة الا بعد
القرعة منه باسمه اي المقر ومنه فلا يثبت في كل من الاسم والنسب على ان

المدين

مجهول عند يمين القوي ١٤٨ ان يقع المني بالحلي وفي بعض الاحوال المعلقة ثم انما
المنقطة نقطتين من تحت بعد اللام الصفة فيكتب حرفه من موله وقصره وبها
وساوه ونحو ذلك من الاوصاف التي توفى معها الذي يربطها في شيء من ذلك
في الاكفاء بالحلي على التخصيص وفائدة الكتاب هنا مع الاتفاق على عدم جواز الرجوع
اليه ولغيره بل الحكم الا بعد العلم بالواقع جعله مذكرا منها عليها فاذا وقف اكله
على خطه فان تذكرها اقام الشهادة عليها والا فلا صحت ثبت الحق بالاقرار وغيره
اذا فانه ان امتنع المرفوع في حكمة من ثبت عليه الحق من التمسك مع قدره عليه
ختم بالملء نعمة حتى يورثي ولو التمس من ثلثه حيلة واذا الى باع طريقه بالملء
شي من ذلك وان ادعى الاعمار وهو عندنا كما قيل الجرح ان ادعى عدم ملكه
لما زاد عن دارة ويتباهى بالبقية بحال دابة وفائدة ذلك وقوت يوم وليمة له
لعيا الواسع النفقة فان كان له اصل مال قبل ذلك او كان اصل الدعوى مالا
التي على النفقة ان يقيمها اصل ان يبين الاعمار على الاستمرار لظهور قوتى ورواية في
رواية اخرى بعدم جسيمة وان لا يعرف له اصل مال ولا كانت الدعوى مالا بل كانت
جناية او صداقا او نفقة زوجة او قريب او نحو ذلك قبل قوله بيمينه ومع ثبوتها
اعمار بالبينة او البين او قصد في المني بنظر فحبل حق يجرى من الوفاء على الاستمرار
الا قوتى في جواز تسليمه الى الغرض ليعلى جرده ويستعملون رواية عمل بها في التمسك
والاستمرار رواية وقوتى كما مر مجلسه وانظروا الى يسار مع انها مع ذلك اكثر عددا
واضع سند وارتق وشي بالاصل ولا يبرر الكونية وهذه شاذة لا عامل بها حتى الشيخ
لجوع في الامام عليه السلام ولا يبرر حظه قوله ثالث في المسئلة مفصل بين ما اذا
كان العبر باصحة يكتب بها في الرواية الثانية وغيره فالرواية الشبهة وحجة غير الحق

فم لو تواني عن التكسب مع قدرته عليه بيمينه بيمينه على الغرماء امكن ان يجرى
فيهم الحكم عليه ولو راي انه لا يجمع فيجوز واقامته على الفعل الواجب الا
لذبح الى الغرماء امكن الجواز ويمكن ان ينزل عليه الدابة ولو ارتابت لها كما
لمر وشك في بلوغه او غيبه او اختباره او نحو ذلك مما هو منوط في اقراره
في الحكم باقراره حتى يبين حاله من بلوغه شذوذ ونحوها مما شك فيه
الاكثر فعنده يجب ان يقال للمدعى ان يبين ان حمل مطالبها منه وان كان
بها جاز في السكوت عنه والسؤال عنها فان قال المدعى نعم الى البينة جاز الحكم
امره باحضارها مطروفا لا اكثر فاذا حضر المني البينة عند الحكم وعرف عدالتها
سعيها وحكم فيها واما بعد التمسك الذي ساعها والحكم بها ثم لا يقول لها الشهادة
الا ناسر وهو لا يبرر ما بل يقول عند كلامه او شهادته فليذكر ما عنده ان شاذ
فان اجاب بما لا يثبت به موطع قولها وان قطعها بالحق المدعى وطابق الحق وشي
العدالة حكم كما ذكرنا وان عرف فسقطت ادعاءها ولا يطلب التمسك وان حمل
حالتها طلب من المني تكملة فان كانها بشاهدين او شاهدا على قول على كل
من الشاهدين يعرفون العدالة ومنزلها اليه ثم لا الخصم عن الجرح فان اعترف
بعد حكم كما مر وان ادعاه واستظهر امهله ثلثة ايام فان حضر الجرح نظر في امره
على حسب ما يراه من تفصيل واجمال وغيرهما فان قبله قدمه على التمسك على التفصيل
التقدم بالملء في شيء من ذلك اجده حتى توقف سؤال البينة والحكم بينهما
على سؤال المدعى ثم ان الملوك الاصحاب الامهال ثلثة ايام مع الاستنظار يقتضيه
علم الفرق بين القول المستنظر ان شهدي على الجرح في مسافة لا يصلون الا
بعد الثلثة وغير ذلك قبل وينبغي لوعين مكانا بعيدا ان يحمل بقدره اذا

وهو الجواب عن السؤال الثاني
الحال

يؤيد الى بعد المظن الموجب للتصريح بتأخير الحق ولا بأس به ولو لم يحضرها بل قال
البينة فابته اجل ضرب له وقت بمقدارها احضارها وان شاء الحاكم جئته بين العبد
الى الاحضار بين اقامة البينة عليه ولو مع حضورها كما ذكره جماعة وفي جوامع
تفصيل المذهب عليه اى اخذ الكفيل منه لحضرة مع حضرت البينة هذا اى عند غيبة
البينة وعدم ثبوت الحق بها بعد رد دوا وقال نالها الجوان ان خيف هرب المذنب
وعدم التمكن من استيفاء الحق به بعد ثبوت من ماله والمنع في غير ذلك وهو الحق
وعلى القول بالتكفيل منهل يتعين في ضرب مدته ثلثة ايام او يضاف بنظر الحاكم قولان
الاكثر على الثاني وعلى القولين يخرج الكفيل من حق الكفيلة عند القضاء ^{المضيق} الاجل
كاشنا ما كان بلا خلاف وان قال المذنب انه لا يثبت في معرفة الحاكم ان له اليقين على حقه كان
عليه البينة عليه اجماعا ولا يجوز هذا احلاضه حتى ينقض المذهب بخلاف فان تبرج المذنب
بالخلف او حلف الحاكم من دون سؤاله بغيره لم يعتد بها واعتد مع التماس المذهب
ولا يستقل الغريم ايضا باليمين بغير اذن الحاكم كما سياتي ثم المذنب اما ان يحلف او لا
على المذهب ان يحلف من الامرين فان حلف سقطت الدعوى وان لا يراه ذمته
من الحق في نفس الامر او كان كاذبا بل يحجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى القليل
من حق المذهب بخلاف وثبت مثل ذلك في جانب المذهب لو شهدت له البينة ثبوت
ولو ظفر المذهب بما لا يخرج له المقاصاة بعد احلاف الحاكم اياه بسؤاله ولا معاونة
الحاكم فلو عاد والحضور لم يسمع دعواه اجماعا ان لم يبق بعد احلافه بغير الحق ولو اقام
بعد بغيره ذلك لم يسمع على الاظهر لا شهر وفي الغيبة وغنى الاجماع وقيل كما عن العبد
وابن حمزة والقاضي انه يعمل بها ما لا يترتب له الخلف سقوط الحق بها الحاقا فانها با
قوا فيها بحجب الحق به ولو بعد بخلف اجماعا كما ياتي كذا يجب بها ايضا وهو اجتهاد في حقها

النص

النص وفي المسئلة قولان اخران ضعيفان ولو اكدوا الخالف انفسا وان تعي
سرع ونسيانه واعترف بالحق المذهب كلا او بعضا جان المذهب مطالبته بما اعترف
به بخلاف وفي كلام جمع الاجماع وعلى هذا فانك الحق عليه ثانيا او باطل او
حل للمذهب خاص مع اجتماع الشرايط التقاض المذكورة في باب ولو لم يبق المذهب
البينة المذهب في رد بلا خلاف وفي الغيبة لا اجماع وقد استثنى الاحباب من
ذلك مواضع ثلثة بغير خلاف بينهم اجمده منها دعوى التهمة ومنها دعوى الوصي ما لا
على اخر وانك سواء نكل من اليقين او ردها ومنها ما لو ادعى الوصي على الوارث ان
اليث اوصى للفقراء الخمس او ذكوة او حج او نحو ذلك مما لا مستحق له بخصوصه فيهم
على المذهب على تقدير انكار ما ادفع الحق الى المذهب او اليقين له وهل بين المذهب بغيره
البينة نفسها او بغيره او امر المذنب قولان ويتفرع عليهما فروع منها ثبوت الحق بغيره
بغيره على الثاني واحيتاج مع ذلك الى حكم الحاكم على الاقل كما مر واختار جماعة من
متأخرى المتأخرين الرجوع فيها الى اصول والعمل عليها في كل واحد منها منها من
دون ان يجعل احدا القولين اصلا كليا يجمع اليقين جميعا بل لو امتنعت اصول
في بعضها ما يوافق احد هما وفي الاخر ما يخالف عمل بالاصولين معاد وهو حسان
لم يكن في المسئلة قوة ثانيا واختار في الفروع المتقدم عدم التوقف على حكم الحاكم
في مستنده نظر وجبت بوجه المذنب ردها على المذهب فان حلف استحق المذهب بخلاف
وان نكل وامتنع عن الحلف فان لم يعمله بغيره او قال ما ارى ان حلف سقطت
دعواه وليس له طالب للحكم بعد ذلك والاستيناف الدعوى معه في مجلس اخر
كما لو حلف المذهب عليه بخلاف ولا اشكال ان كان في مجلس الحكم وفي غيره
واسكال فقيل انما يسقط حقه في ذلك المجلس لتجديده في غيره وما ذكرناه

اصح واشهر مع ان القائل المرفوع غير معروف واستثنى من ذلك جماعة ما اذا انى يفعل
غير بعيد وان ذلك لا يتنافى مع ما قبله من ان لا يتبين بالبدنية وسؤال الفتاوى او النظر بفتا
او نحو ذلك تركه ولم يجل حقه من اليقين وهل يقتدر بما لا يتم لا وجهان ولو نكل للمذ
من اليقين ودواما قال له لما كان حلفت ولا جعلتك فاكذبت وجوبها وبكره ذلك
استظهرها لا فرضا كما قاله وان امره فحق عليه بالنكول وبنزح الحق المدعى بحججه عند
وهو المرفوع في الصحيح وغيره وقيل لا يتبين من المدعى من باب نيابة العاصفان
خلف ثبت حقه فان نكل بطل ولعله اظهر وفاة للذكر في صريح الغيرة وظاهر السراي
الاجماع كما عن صريح وعمره للمهاجر الى مولانا امير المؤمنين عليه السلام ومع ذلك فهذا
القول احوط لو بطل المدعى اليقين لثبت الحق على النكاح اجماعا مع القول الاول
بذل المنكى اليقين بعد الحكم عليه من الحكم بالنكول لم يثبت اليقين بل خلاص فيه ولا يقد
الاتفاقات اليقين بعد خلاص الحكم المدعى على القول الثاني هذا اذا كان الحكم عليه بكونه
بعد عرض حكمه عليه ولو وقع بكونه من غير عرض فالحكم بطل الحكم بالنكول في
نفوذ القضاء اشكال ولعل الثاني اظهر وبالأصل ارفق ولو بطل لها قبل خلاص الحكم
فلا قرب جوازها ولو منعناه معنى المدعى بعينه قل له ذلك وظاهر الاصحاب عند
هنا عدم الاتفاقات الى اليقين البذلة بعد النكاح لا بعد الحكم به وهو مشكل باما
هنا اقرب مع احتمال تساهلهم في التعبير وانهم ما هنا واعلم انه لا يستلزم المدعى
مع جزمه فيه بل خلاص الى في الشهادة بالدين على الميت فان المدعى مع بطله على خلاف
على بقائه في ذمته استظهرها بل خلاص في صريح المجمع الاجماع وفي تعدد الحكم الى
ما يشترك مودة الفتوى والنفس كالدعوى على الطفل والغائب والمجنون في
ولعل الثاني اظهر خلاصا للذكر فالاول في الحاق العيين بالدين قولان اوجه

نعم فيختلف عليها ايضا مع البنية قبل ومن ثم وجب اليقين في الدعوى على الطفل و
نحوه اوجب تكفيل القابض استظهارا وكذا مع القول باليدين انا نعتدت اقول
وهو النسخ في الحكم على الغائب **باب** النكاح فان كان المدعى بالدين والامتنان
وان كان يقضاوة وسوء فهم توصل الى ان الامة بالعرف واليدين وان كان لانه
بل منه من صميم احسن توصل الى معرفة جوابه من اقواله او كتابه بالاشارة الفقه
للطوب باليقين ولو افتقر الى مترجم عارف بجوابه لم يقصر على العدل الراسل بل
لا بد من عدلين ولو كان سكوتة عن ادائه الرقة الجواب او لا بالطاقة والرفق ثم
بالايداء والسنة من ادائه من الادنى الى الاعلى على حسب مراتب الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فان اجاب ولا حليف حتى يجب ان سأل المدعى كافي اليقين فاق
للذكر وقيل بجبه حتى يجب من غير حليف بل يضرب ويبيع في الالهة الى ان يجب في
السئلة قول اخو صغير **باب** في بيان قوة الاستدلال وما ينفق به اليقين
الوجبة للحق من المدعى والسقط للدعوى من المنكى ولا يستلزم احدا الا بالة نقلا
واسماه الخاص به فلم ولو كان مخالف كما هو كما مر في كتاب الايمان والندى
وظاهر النسخ هو والفتاوى جواز الاكفاء في الحلف بلفظ الجلالة مطع خلاصه ليقول
في الجوسه فوجب ان يضم اليه نحو ما في النسخ الظلم ومال اليجمع وهو الحق وان كان
في عينه نظر ولكن ان راي الحاكم خلاصا الذي بل مطلق الكافر كما قيل بما يقتضيه ربه
كونه ارفع واكثر منعنا عن الباطل الى الحق من الحلف باليقين وعرضه ان له خلاصه
به كاد في الشخ وجماعة عملا بوطنة ضعيفة السند والدلالة لا قيام ما دل على
انه لا يستلزم احدا الا بالله سبحانه وهو اظهر وفاء للذكر والجمع بينهما الحق واجب
الحاكم بتقديم العظمة على اليقين لمن توجهت اليه والتوفيق من عاينها تذكروا ما ودينها

من ابيات والروايات المتضمنة لعقوبة الخلف كان يا بخيرته اي كالحالف ان يقول في
يمينه والله ما له صل لك لا خلاف في وجوب ذلك بل في تقييد اليمين عليه القول كقول الله الذي
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم لفظ الغيب القادر ان يقع الملك العبد الذي
يعلم من السر ما يعلم من العلانية والرومان كالبجور والعبد ولجدي والوال والعصر ونحو ذلك
والملك ان كعبته والحكيم والمقام والمجد والحرام ونحو ذلك ونحو ذلك وهو ثابت في الحق
كلها وان قلت استظهارا عند المالفة لا تغليب فيه لما دون نصاب القطع بل خلافه في
شي من ذلك ولو امتنع الحالف من الاجابة الى التغليب لم يجز ولم يحقق باما كقول والظاهر
من النص والنفوى احصا من استجاب التعقيب بالحاكم دون الحالف بل التعقيب في ما
اولى ويحلف الاخرى بالاشارة المضمرة لليمين على الاشهر الاظهر وقيل كما عن الشيخ في
انه يضع يده مع ذلك على اسم الله تعالى في الحلف ان ههنا لا يصح اسمه المطلق مستقلا
مع شدة هذه وتعا الفقه الاصل مما يدل على قيام اشارة مقام لفظ غير خارج وقيل كما عن
ابن حزم خاصة انه يكتب اليمن في لوح فيقوم بشره بعد اعلانه وان شرب كان حالفا
وان امتنع الزم الحق كما في الصحيح وهو قضيت في دقة والمجيبين الاشارة ابو طان
نفي به الاخر من ملاه لذهب الاقل ولا يحلف لما كره احد الا في مجلس قضاء ان يجلس
حضور مع اذنه بل خلاف بل عليه الاجماع في ظاهر كثير الا ان يكون المخلف معذورا
عذر اشهرها كالمريض والتمن للذين لا يمكنها او شق عليها الحضور والحائض من العدة
ونحو ذلك او كان امرأة غير ربته او محدة او حائضا او نفسا او مستحاضة لا آمن
من يلق بيت المجد حيث كره له كره فيلزم ايراد التغليب فيه وبالحكمة كل معذور شرعا
يجوز له بعد الحلف عن الخلف عند الحاكم ويستيب الحاكم حينئذ من يحلف في موضع لا يتكلم
ولا يحلف النكر على نفي ما ادعى عليه مطلقا لا على القطع والحكم به ويحلف كك في فعل غيره ان

كان على اثبات ولو كان على نفي حلف على نفي العلم به ان ادعى عليه العلم والامتناع
لما المعروف من مذهب الاحناف فلو ادعى ببال وغيره وانكر حلف في البيت اما على نفي
استحقاق المدعى لما يبيحه او على نفي ما يدعيه ان ادعى الاصح كما يأتي وان ادعى على
غيره كما لو ادعى على الوارث العلم بما لا يفي به المدعى على المورث وطالبه به بعد ان
ترك الوقوف يده فانكره او ادعى على النكر ان فكيله قبض او باع ما وكل فيه وانكر حلف
على نفي العلم به لعدم العلم بالانتفاء ولو فرض امكان العلم به كما اننا كانت المدعى
معلقة بن ما من خصوص امكان ذلك وهو يعلم كذب المدعى فيما حلف على الميتايم
اتفاقا ولا يثبت في الحلف على الميت على نفي ما ادعى عليه نفي او اثباتا احتمالا كان الحالف
فالمباي حلف واما لو ادعى عليه نفي لم يعلم به مطلقا فهل يحلف على نفي العلم او يبر
اليمين على النفي والايكون ناكلا اشكال قيل مقتضى كلام الاصحاب الشافعي اقول فلا
باس مع ان الاقل لا وجه له حيث لا يدعى عليه العلم بخروج العلم حلف على نفي حلف
على ما يتعلق به الدعوى نعم هو متعين حيث يدعى عليه العلم ولكن الظاهر ان مثله
لا يقطع اعتبارا بالنسبة ولو اقيمت بعد الدعوى اما المدعى ولا شاهد له فلا يمين
عليه كما لا يمين على النكر بل حلفه فيما حلف على كل منهما بما هو وظيفة الآخر في اكانا
حلفا المدعى مع الرد اي رت النكر اليمن عليه فيكون معتبرا اتفاقا كما مضى او مع نكول
المتن عن الحلف والرد فبغيره بل على قول لا كثر الحثان كما قدمنا وعلى القول
الاخر الذي يكره فيه عليه بنحو انه تكون بين المدعى لا غنية من هذا المدعى الوصاية
او مع الموت في التيم بل خلافه ويحلف المدعى حينئذ توجه الحلف اليه على الحكم كالنكر
بل خلافه ولا يمين له على نفي العلم مطلقا الا اذا انقلب الدعوى وصار منكرا كما لو
ادعى الوارث المورث وادعى على احد وانى هو الابن ومثله وعلم المدعى ايمن وانكر

حلف على نفي القسم كالمثلي اولا حيث يحلف عليه ويكفي المنكر مع
 اطلاقه الا انكار لقوله لا يصدق عندي شيئا حلف على عدم الاستحقاق مطلقا
 كان المذنب حقا معينا او مطلقا ايضا انفاقا وكما مع نفيده الا انكار بوجه خاص كقول
 لم اغضب ا ولم اشتد ولم استاجر مثالا جازا الحلف عليه انفاقا وان اراد هذا الحلف على
 نفي الاستحقاق المطلق في اجابته قولان اقول بهما واشهرهما نعم خلافا للشيخ فالنم
 الحلف على وقوعه واجب وهو ان يحث به الخائف احوط والا فانه ذهب الاقل ولو
 ادعى المنكر الابراء والاداء ما لا يقبله ان يقبلت على عيا والمذنب منكر فيكون
 اى المذنب اليمين على بقاء ولو حلفت على نفي ذلك كان اذ كان في ذلك بقاء لا يتم بلا خلاف
 اليمين على الوارث بالدعوى على مورثه الا مع شرط الله دعوى المذنب على الوارث
 على موته اى المورث او اثباته عطف على الدعوى ويكون هذا الشرط احدا لا مبرين
 من دعوى على موته اثبات موته على الوارث المنكر له باليمين ونحوها ولو علم
 اقراره به والثاني دعوى على اى الوارث بالحق الذي يدعيه مورثه او اثبات
 عليه باليمين ونحوها ولو علم اقراره به كما مر في الشرط السابق واذا توجه اليمين
 على الوارث يدعى عليه الامرين فانكرها او احدها حلف على نفي العلم بهما او احدهما
 ولو اثبتها عليه لم توجه له اليمين على انكاره ولا توجه اليمين عليه بعد ثبوتها
 ايضا لا بعد التحقيق بشرط الثالث وهو دعوى اية اى الميت ترك في يده
 اى الوارث ما لا يفي بحقه كذا وبعضا وانكره الوارث فتوجه عليه اليمين ح حلف
 على الميت لا على نفي العلم لا تترك حلف على فعل نفسه فضا ولا يتوجه في مثل الحلف على
 نفي العلم كما مر ولو نكل عن الحلف هنا اذ في احد الامرين الذين فيضارده على الله
 ولو نكل من الرد ايضا جعل ناكرا وحكم عليه بحجده او بعد ما دعا اليه على المذنب ويؤخذ

منه الحق بعد يمينه على اختلاف القولين ومن شرط سماع الدعوى ان يكون النفي
 مستقلا موجها فلا تنفع الدعوى في الحلف ودعيه من البينة ولا يتوجه بها يمين
 المذنب بل بخلافه اذا كانت حقا محضا لله تعالى كالحكم الذي نأمر به ثم ونحوها ولو اشتر
 بينه تعالى وبين الامري كالحكم القذف ففي سماع الدعوى بها من المقتضى قولان
 اظهرهما العدم واما لاكثر خلافا للشيخ في طعنهم ولو ادعى الوارث اوردته ما لا عليه
 غيره سمعت دعواه مطلقا سواء كان عليه اى على المورث ومن يحيط بالتركيب ولا يميز بين
 خلاف ظاهره ولا يميز حتى من القابل لعدم اسعال التركة الى الوارث وانها باقية على
 حكم مال الميت كما هو الاظهر واما لاكثر وعلى هذا فتوجه اليمين مع الشاهد
 او برد الغريم فالحالف هو الوارث وان كان النفع بالمال هو للمدين يكون عند
 الحاكم ان يقض بالشاهد الواحد واليمين في الاموال والديون مطلقا بالحد
 ما يكون مالا او يقصد منه المال على الاظهر الا شهر بل لا يكاد لان فيه خلاف
 يظهر وفي عبار يرجع في الخلاف عنه او الاجماع عليه خلافا للنهاية والتقي وابن
 زهره فخصوا القضاء بهما بالدين خاصة ويقرب اراهم من الدين معناه الاغم
 المار ف لطلق المال كاحل عليه في لف عبارة النهاية فلا خلاف في السلك كما
 نقله عن جماعة ولا يقبل الشاهد واليمين ولا يقض بهما في غيره اى غير ما ذكر
 من المال وما يقصد منه مثل الهلال والحل ود والطلاق فخره عن المال الوفا
 بلا خلاف وفي قبولها في الكاح والقتل والعق باقتسامه والوقف اختلاف في
 بين الاصحاب ولا ريب في القبول في الاخيين بناء على الاظهر الاظهر منه
 اشتغال الوقف الى الوقوف عليه مطلقا وفي كلام الاجماع واما فيما عداه فيتوقف
 على تحقيق معنى تعلق الدعوى بالمال الموجب لقبول القضاء بهما هل هو التعلق

المقصود بالذات من الذات من الدعوى او مطلق التعاقب ولو بالاستيعاب والذي
يقتضيه النظر في كلامهم ان المراد به انما هو الاول ولذلك ثبتوا بهما الذنب الوجه
بلا خلاف بل عليه التوافق في ذلك مع انها يستبعدان المثال من التفرقة ونحوها بالآ
وج فلا قوى في الذبح عدم القول مطلقا ولو اذعته المرة وفاة لاكثر لان المقصود
الذاتي من الاجساد واقامة السنة وكذا النفس عن الحرام والنسل واما المهر والنفقة فانها
تايدان وفي علاج التفصيل بين دعوى المراءة فالتمتع ودعوى النكاح فالقبول فان دعوى
تضمن المال وان انقم اليه امر اخر فبني القطع بثبوت المال كما لو اشترت الدعوى
على الامرين في غيره كالسيرة فانهم قطعوا بثبوت المال وفي التوق توقف ولكن
الاصل يقتضي عدم القول مع كونه اشهر ونسبة تقديم شهادة الشاهد الى
اولا وكذا تعدد قبل العين ثم الامتيان بها ولو عكس فبدأ بالعين قبل الشهادتين
او التعديل وقعت لا عنه ويعتبر الى اعادة بعد الاقامة للشهادة بلا خلاف في احد
بيننا وبصرح جمع من اصحابنا وانما نقل الخلاف عن بعض العامة الغيا ولا يخلف
مع عدم العلم بما يخلف عليه بلا اشكال فلا يجوز الخلف بقول الشاهد وكلامنا
يحمده مكتوب بالخط وخط مورثه وان امن التزوير ما لم يحصل العلم ولا ثبت ما
غيره فلو ادعى عريم الميت ما لا له على اخ مع شاهد فان خلف الوارث ثبت وان
امتنع لم يخلف العريم ولا يجبر الوارث عليه وكذا لو ادعى الميت وهذا قام شاهد
واحد انه الذم لم يخلف بلا خلاف فيه ولا في السابق بل ظاهره وغيره كونه محبا
عليه فبنا وهما مسئلتان **الاول** لا يجوز ان يحكم الحاكم باجبار حاله انما اعلا
يخفى ولا ينبغي حكمه في واقعنا انهاء اليه باختياره ولا بالنسبة بثبوت الحكم المرفوع
عنده غيره وهو الحاكم الاخر ولو اتقى بالضم واسقط المضاف كان اخضر واضع

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت اليه مطلقا في الشك ولو كان الحكم به شيئا من حقوق الله سبحانه وكذا
لو كان حقوق الناس في الانهاء بالكتابة بلا خلاف اجماعا من الاسكافي وجب
نفاذ بها على الحاكم الثاني وهو شايد بل على خلافه في غير كثير اجماعا وكذا في انهاء
بالنبي عجز بها من غير ان يشهد الحاكم الاول على حكمه في الواقع بلا خلاف اجماعا وبما
عدم الاتفاق باخبار الحاكم فخل خلاف بين الاصحاب فبين مختار له ومختار للعد
متردد ولا يصحناط يقتضيه المصير الى الاقل نعم لو حكم الحاكم الاقل بين الخصوم
الحكمه شهد على نفسه وحكمه شاهد بن عدلين حضرا لدعوى وسبعا لها واقامة
شهادت الشاهد بن علي الله وحكمه الحاكم فشهد الشاهد ان يحكمه عند اخر حسب
على احكام المشهور عند انفاذ ذلك الحكم على الاظهر لا شهر مع ان
القائلا بالتمنع غير معروف **الثاني** في بيان احكام القسم وفي عندنا تمسك الحق
بعضها عن بعض وليست بعبادان اشهدت على رد ونظر الفائدة في عدم
ثبوت الشفعة بها وعدم بطلانها بالتفرق قبل القبض فيما يعتبر فيه التقا
في البيع وعدم خيار المجلس وقسمته الرقب من الطلق وغير ذلك ولا يثبت
حضور قاسم من قبل الحاكم ولا من قبا ساقى تحتها ولزومها بلا خلاف فانها
حصول من الشراك وكفى بل هو موقوف لانه بعد من الشارح خصوصا ان كان
من قبل الامام وانما اعدلت الشهاد بالاختيار متساوية كيدا او دونها او دونها
او بعدا بعد لا فضاء اربا القيمة في مختلفها كالاجل والحيوان وغيرها كفت القربة
في تحقيق القسم ولزومها بلا خلاف فانها كان القاسم من قبل الامام فلا يعتبر
رضاها بعد القربة واما لو تراخيا بقاسم ارتقا سما بانفسها بالتعديل والاشارة
ففي كفايتها عن الرضا هنا ايضا لا بد من اعتباره بعد ذلك ام الثاني ان

الغرم الا كفلة كل من الوارث في الاصل وعلوه وقليل بل يحرم عليه الغرم بغيره العيون وعراة جميع على
 ولا ريب ان الجميع من الاصل من حيث ينسب به الغرم احوط والا فاعلم على النص ثم ان حواء الحكم على الغنا
 يخص عند ما اذا كان اثنان على ما لم ينسب من حقوق الاداميين مط دون حقوق ابيه فاعلم
 اذا كانت كفلة او كذا اذا كانت بجنتهم سوية كما نسق في خلاف الاصل في حديث محمد بن جابر الطبع
 في الحديث في ذلك ان بقي الاصل لم ينسب له الغرم وانما الغرم هو الوالد **المسألة** في بيان الحكم في الخلاف
 في الذم في ذم الغريم مسائل **مسألة** لو كان في رجل وامرأة جارية صغرى فادعى الرجل انها المملوكة
 وادعت المرأة انها حرة او ادعى انهما ابنتان اقام احداهما بينة على ما يهديه فنفى له بها ولا يفيها البينة
 على الذم حتى يثبت الجارية فتدعي حيث شاءت ولو ادعى معتبر **المسألة** لو كانتا مملوكتين او مملوكة
 سهما ان جميع الى ولا يثبت لهما فان كان فديهما ونسب في الذم في فديهما او لم يكن فديهما فنفى جها
 بينهما بالتوبة بناء على ان المبيد يقتضي الملكية لا يبرأ من النسبة بالاجماع بل الغرم من وكل منهما خلاف
 صفة على من يفي بيمينه ما في يده ولا يبرأ من واحد منهما في خلافه لا يثبت ما في يده بل يقتصر على ان يفي باليمين
 فيما في يده فان خلا او كذا فنفى النسبة بينهما وان خلف احداهما على ابي المملوكة ان لم ينفى بالكل فالحق انهما
 وان لم ينفى الا في ذم المملوكة في اليقين فقد اخرج عليه من التقي المتصف الذي لا يخاصم به ويان الا في الذم
 الذي ادعاه وهو هل ينجح من اليقين الرابطة لهما مع من التقي في الاثبات بخلاف الذم في الجرح له والحق انهما
 فيما يفعل ما في التقي المتصف الذي يذمه بالتصنف الا على الاولين من يمينه احداهما فافترى الاخرى فثبت بها
 او نفى بالاصل الثاني انهما اجماع من يمينه خلاف معتبر الاول ثم هل ينجح الحكم في البينة بالاعتداف و
 ينجح بينهما او لا ونظير ان يثبت في تعدد البينة على المدعي على كل حال والقدر وان من عدم الوقت بالعين
 نصين لا يجد حلفا لهما منها لصحبه او كذا في امور لا تظهر بل لا يكره في خلاف معتبر في بعضه ولو كانت في
 من احداهما ونسب في حصة فنفى بها النسبة وهو ذم السيد والحاج بعد ذلك فيكون في الجرح مدعيها والحكم
 في جرح المارة فينفى ذم المدعي على التقي المتصنف على الاثبات ولو كانت في يمينه احداهما فافترى الاخرى
 حكم في البينة على التقي المتصنف على الاثبات فنفى جرحه بينه وبين الاصل في خلاف المعتداف ان ادعى عليه

بعد ما دون اليقين
 لما لو كان كل من
 الذم على الحكم فليقله
 وكل الاصل لم يخلف
 الاول العيون

في الغرم من الغرم

ما لا بد من ان ينجح حلفه الا من غرمه القيمة لا من لا ينجح حلفه الا ما باقران ولا يكره ان ينجح حلفه
 وانما يبرم القيمة بغير البينة على الاصل باقران ولو صدقها فنفى بيمينها لها بالسورة وكل من يمينها
 الا كذا كذا كانت يد حواء اما احلها من ادعى عليه فاعلم الغرم مع اعتدافه لا التصاد والعين
 حلف ما لا غرم نصف القيمة لخالص منها ولو حلفا معا غرم القيمة تمامها بيمينها كالعين بيمينها
 وان ادعى ما حلفت العين في يده بعد يمينه لا يبرأ ادعى حلفه لنفسه لا ولا ينجح عليه بسبب الملك
 على الغرم ولو لم يبرأ من يمينه ولو قال لا احد كذا ولا اعرف حصل في القيمة تخلف من حلفت فان نقل
 حلفا الا من كان كذا فثبت بيمينها ثم ان كل هذا اذا لم يكن بيمينها وان كانت لاحد حكمه بها ولو
 كانت كل منها ما ملكي اجمع بينهما كذا شهدت احدهما بيمينها على يد الاخرى بان نقله في حق
 الا ان اطلق احدهما بيمينها فحلف الاخرى بيمينها ولو صدقتا فنفى بيمينها على اشارة ما
 او ادعى احدهما باليمين المتبريد وهو البينة الذي اعلم من النص كانه الجميع وعين وفي الغرض
 الحاص من النص من الراي في حق من ادعى عليه باليمين المتبريد باليمين المتبريد باليمين المتبريد
 ما طرد في سداد النص من نص في حق من ادعى عليه باليمين المتبريد باليمين المتبريد باليمين المتبريد
 والمجهر فيه في دعواه عموما من يمينه من حواء من ابي جعفر من حواء عن علي عليه السلام في دعواه ان كان
 الا انه يجوز ما عرفته مع ذلك الحجة غير محصورة في هذا الذي اشاعه المشايخ الملتزم في الصحيح من مضمون
 حواء من ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام حلف بيمينه وان كانت خصمه واقعة فله عليه السلام
 عموما واجرى الحكم بمقتضاها فلا ينفى على غيرها الا ان طارح السؤال في صدور الرواية والحجاب
 عنه بفعل القضاء عنه عليهم فلا ينفى عن حواء فنفى عدم اختصاصه باليمين من كل واقعة وبالحكم بل يبرأ
 لما فتره الراي من سداد ذلك فيمكن المساومة منها بخلافها الاصول المقررة ودفعها بالخصم
 يمكن من حصول المكافاة المستبردة في صدور الرواية ما اذا اقتضت العادة ذلك فيمكن الفتا
 مطلق الا ان يملكها على ذلك عن بعد وكيف كان يلحق بخصم الحكم بغير الرواية من الخصم في
 عاقبة ان حصل في حقها قد القط وشدت العادة بغيره فنفى على الملكية **المسألة** اذا ادعى

واحتراز بالدسوس عن الدسكان تبعية كلفها أو فسقها فما غير ما يقتضيه اجابا ولي اخفقت العدة
النافعة باحدا لاجل ما سبق جاز قول شهادة الحائض والملتك كل عزم ووسمها مع العبد عليه
ان يصدق فيها صبر القلب والقرابة لا يمنع القبول للشهادة فصل من الآداب والبر وعلية ومن
الولد لوالده ولا يحل لغيره وعلية اجابا ولا يشترط ضم عدل من اجنبية على الاخرى وفي قول شهادة
الولد على ابنته ولا يحل الا على الطهر المنع وهو شهروني وفيه السرور والغنية لاجماع ومو
المنع يحرم جميع الارطومات قبلت شهادة عليه لا خلاصه من على ما يستفاد من بعض العبادات
وفي الغيبة لاجماع وقيل سنها في قول على الورد لا شك في ذلك فصل شهادة الزوج لزوجته
وعليها وسنها دلتها لزوجها لا خلاصه وشروط لغيرها لا خلاصه وهو الشيخ في النهاية والظاهر
حين في قول شهادة الزوج انضمام عزم من اهل الشهادة اليه وكذا شرطه في قول شهادة
الزوجة ايضا استناد الى الصبر والورع وهما غرضان بالاشترط في الزوجية وكذا ارجح
فيها الاستدلال ولو لم يكن الا جهل كاشتهر فيها المدمر ولعل وجه التقيد والاشترط في المقبري في
الزوجية ان المرأة لا يثبت بها الحق منفردة ولا منضمة الى الغير بل يشترط ان يكون معها غيرها
الا ما استثنى فانه وهو الوصية بخلاف الزوج فانه يثبت شهادتها بالحق مع المهر في شرايط العتقة
فيما سبقت على العالم في الحقوق وهو ما عدا الوصية وظاهر المهر في الزوج ما لو شهد فيها بقول
شهادته الواجب مع المهر في الزوجية لو شهدت لثمة الوصية فقبل الشهادته في المعايين
على المختار ولا على غيره وعليه كبح انضمام امرأة اخرى فيما يكفيها الشهادة والمراتب كضف
الوصية وما لا الذي يكفي فيه بها مع المهر والعقوبة فان كانت موكدة لا تمنع القبول للشهادة
فقبل من احدا المتصاحبين والصدائق كالتصديق بالنسبة الى نفسه والاحتمال بالنسبة الى شاة
ولا خلاصه في الاول على الاشكال شهري من استوفى الشاقي وشمان جمع ما شاعرا بالاتفاق فيه
حيلة من الاكثر المتقدين فانع ولعل لا قرب ولا قبل سنها في السائل كقصة اعني
السؤال الاخذ بغير على الاشكال لا خلاصه فيه في الخلوات احتلفوا في طاعة تركها عليه طاعة

او لصدعها اذا التحق خوف دون ما اذا سألنا ذلك المصنف في كل علة الاكثر ولعل الاظهر وعلى
المنع هذا لقوله لما يفتقر من مائة النفس وما شذوذ في من حد في شهادته في النفس
اذا عطي رتبته وان منع خطه في قول شهادة المملوك واما ان شهد بها لغيرها القبول
وفي الاضمار والغيب والسر والاجماع والرواية الساتر بالمنع عليه العالي معا عموما على التقيد
وفي غير انما ادوات اخر متصلة مع عدم مكافاتها للاولى بعضها شادة في قول شهادة على
الاولى فكلان اشهرها واشهرها المنع في الكتب المتقدمة عليه لاجماع وبر هذا خلاف الرواية
الاولى بالخوار ولو اعتق العبد صلبت شهادته المودة وعليه لا خلاصه اذا لم يرد لها الحاكم قبل
العتق كما في القوي وغيره ان اعتق العبد لموضع شهادته لم يجوز شهادته قبله قوله ان لم يرد لها
الحاكم ج يفتقر بان يرد لها بقسطها وحال يجوز خبر عن الصادق لا كانه صدق وقوله ان اعتق
الموضع الشهادة ج يفتقر ان كان شاهدا لصدقه فاما ان كان شاهدا لغيره جازت شهادته
وقية نظر والوجه جلة على التقيد نعم قبل في الاول هذا الحكم لقبول شهادته بعد العتق لكن لو كان
قد اراد احمال الزينة فودت انفق الى اعادة صداها لان السابقة مودقة ولما شهد بشيء
محمل له من ماله كشرائه وان خردتها صراحتا واعتقها الوارث لملكها طاهر منتهى لعل بعد
ذات قبلت شهادتها وجميع الارث الى الولد بين شاة وكبح له ان يصدق بها كماله في الشهادة
ولو كان الشهادة الصبر والكثرة او العبد او اعظم ما اعانق او يحرم من مودة في
نحو ان المانع الموجد هو شهدا بعد ان قبلت شهادته بعد اجتماع الشرايط الاخرى
ولا خلاصه في العاقبة المستند ان اقام الشهادة فودت لاحله ثم تاب واعادها هل قبل
هذا ايضا مطلقا هو اعرف من مذهبا اكثر ولا يكون كما حكى قوله او نعم يعطون صدق
والشك لعدم استنادها الى ما وجب اليه فضا شك ولعل الاخير هو الاصح اما لعل في الملص
فقبل سنها دلة بعد توبته مطلقا سواء شهد بها قبل التوبة ثم اعادها بعدها او شهد بها
من دون اعادة والفرق بين العاقبة المستقر حيث افق على قول شهادة الاول لصلة

على ما

اصحح الفرق على اجماله فارجع فيه ابن حنبل ما اذا انكر هذا الحكم ولما قبله في طرح الفرق واخرون
ما لم يكن في اول اجماله في كلامهم انما يرجعون عن عدم الجواز في عدم الانكشافات الى الاتهام بعد
الحكم وعرفه بعضهم الى انما يجوز ما يدعى الاجماع فلا استكشاف ولا في قياس ما عليه الاستكشاف من
عدم الانكشافات الى الاتهام ولو قبل الحكم مع عدلية احدها او تساويها واما الاستكشاف في العلم
الرواية وتوجيهها على الادلة الدالة على استحقاق صدور الحكم في سماع شهادة الغريم اما بقصد
هذه الرواية او بخلافها وتوجيه ذلك على هذه الرواية ولعل هذا هو الاصل وعليه كنون
وحيث ثبت بان صحيح تلك الادلة عليها فظهر ما اراده عليها بقوله فمما استدل لان قبول الغريم
عدم حضور شاهدين الاصل مع ان ظاهرها امتنع وكذا من حيث استدلها على شهادة الرجل الواحد على
الواحد وهو مخالف للاجماع فتوقف ردوايته فيصير طرحها او تركها على ما اذا قال لا اصل الا علم
دون ان يرد به نص في الاتهام ولا تغفل شهادة على شهادته ومحصله ان الشهادة الثالثة وصارعا
غير مستوفية في حجة حقاقتا سيما في الامور الماخولة في كلام جميع الاجماع في الدواعي
او غير مستسائل اذا ارجح المشاهدين او احدهما قبل القضاة بينهما انهما لم يحكم بها بخلاف
ولم يوجها هذا القضاة لم ينقض الحكم وضمني الشهود ما غير المستوفى عليهم استيفاءه وتلفظه
في المسائل عدل الاجماع وكذا مع بقا شرط استوفى الام على الاشهاد الاقوى وهذا ليس هو المقصود
الشخص في البهانة والقاضيه وجها فبما ان كانت العين المحكوم بها المشهود فانه عليه ان يثبت
منه ولم يغيرها شيئا وان كانت تالفه ضمن الشهود مثلها او قيمتها وجميعهم غير مستوفى
هذا انما ثبت انما شأنا هذا زور كذب بعض الحكم واستعبدت العين مع بقاها ومع
تلفها او تعدد ارجحها فيقبل الشهود بخلاف الفرق بين المسلم والمسلمين هو العلم
الشهادة هنا والقرينة بغيره وبين صدرها في المسئلة الاولى انما ان كان في المسئلة الاولى بين
عدم الحكم مع الجمع قبله لا يخفى بالمان وان كان يوردها في جارية جميع الحقوق فان كان
الراجح على الرابع حكم العقد فيكون عليه احد ان كان موجبا للمد والفقير ان او جبر

هذا

هذا ان اعترفوا لا فتر او التمس وان قال توهمت او استدل على الامر في وجوب هذا الحكم عليه
وان رجع الشاهد بعد القضاة وقبل الاستدعاء والعلل تضمنت الشهادة في مثل القتل او السرقة
او السرقة بغير الحكم على سواها كان المستوفى بها حقا لمدتها مثل الزنا او الاذى مثل القطع السرقة
والخلفه العقد بالزنا وكان المستوفى به قبل او زنا او قطعا ما سوتوه بمقتضى ثم رجع الشهود
وان قالوا جميعا فهذا المصحح القول منهم جميعا او من بعضهم او احدا منهم في موضع لا يقتضي فيه من
المستندان شأنا ويذهب تمام ما يدل من جناية صاحب على ردائه المقتضى فانه ان كانوا جميع الشهود
والاصطلاح المقتضى لباقيين ان يرد على ردائه المقتضى من تقديرها وحيث علم من الاتهام وتمام
القول ان في غير ذلك كما ان مقتضى من اكثر من واحد وان قبل بعد لا يجب عليه ان يام الحضور في
الباقين ولو قالوا جميعا اخطأ انهم الى ثمة ولو اختلفوا في الوصف في حال بعضهم خطا بالرواية
من البينة ولم يجرها في ان على عيني سطر بلا خلاف في شيء من ذلك ولا في انه لو قال بعضهم تعذر
رد عليه لولا ما يقتضي من قضاة عدل بعضهم شأنا وليس على البينة الشهود شيء اذا لم يجرها
فكانت شهادتهم في قضاة ايم وكذا في رد اصدق المستند الباقين اما علم بعد وقوع لم يجرها
الا على نص حكيم على الاشهاد الاقوى قال الشيخ في البهانة وعينه فصل ويرد الباقين من شهودها
تلتذا وارجح الدلالة على مقتضى من كان في رواية صحيح وهذه الرواية وان كانت صحيحة السند يجران
فيها ما يخالف اصول لقننها تسلطا على الامعان الموصوفه بقوله واحد او زنا وحلت على ما
اذا ان جبر اجماعا وقال احدهم تعذر وقال الباقون خطا فانه لا بأس جميعا انما لو شهدا بطلاق
احدهما فتر وجب ثم رجع او احدهما قال الشيخ في ردهما او احدهما المهر كله او عليها للثبته وردت
الحق الاول بعد الاعتقاد من الثاني وتبعه القاضيه لوقاير صحيح وينبغي ان يحمل اطلاق هذه الرواية
على انها تكفي لسبب الشهادة لا مع حكم الحاكم وذلك لان هذه القاضيه على انه لو حكم بشهادة الشاهد
المقبولين لم يقبل ارجحها عنها وعلى هذا الجواب كقول المناهدين وهو اقوى مع ان الشيخ قد يرجع
عنها في المستوفى الى ما عليه لا يحاسبها بالاطالة فما شأنا لعل عليها ثم على القضاة هل يعرفان

الصالح والملك بحيث يغير عليه ويرجع الى كونه متمكنا من وطئه شيء بلا خلاف الا ان اعتبار
 العقل كونه في حصول الاحصان بل لا بد من ضيقه ايضا خلافاً وما في المتن اطرد في الاستدلال
 والقبول للاجتماع خلافاً لما في المتن القديم فلم يرد ان الاحصان لا يحصل عليها على العدة او المتعدد بل
 بلها وهي مادل على الفتا ومن المستبعد ويستفاد من هذا النص اعتبار الدخول في
 المولى قبل الزمان للحصول على الاحصان لا من صريح ما عدا من القدماء ومنهم من يجمع مدعيها عليه الاجماع
 صريح ما عدا من المتأخرين من غير ان خلافاً ولكن لو جهل اطلاق المتن ونحوه وكما في المتن ومنه
 باعتبار كون الفهم العقل بعد الدبر من غير خلاف بينهم احده الامس اطلاق نحو الماشي ولا بأس به
 لتدل ملك اليمين ملك العقل بالاحتمال الظاهر لعدم وطئه الفهم عدم حصوله ^{المستبعد} لا حصوله
 المستبعد هو الظاهر انتهى بل لا خلاف في احده اما تحكي من الانقضاء كما يشعر بوجوده وتكون
 فالقديم حيث صرح بوجوبها في حصول الاحصان بها على الاشياء الاخرى في صريح الانقضاء ^{المستبعد}
 وظاهر عنهما الاجماع خلافاً للقدماء والصلح في اعتبارها اسلامها واحسانها ^{المستبعد} كما احسان
 في استثنائها ان يكون ما في غير مطلق لما في المتن واما او مولى قد دخلها وهي حرة والعده هو عند
 تمكن من وطئها عقلاً ورواها لا خلاف في صحة اعتبارها في العقل فيها بل في الاجماع كما هو صريح
 هنا وفي الشرائع والتشريع وغيرها فيصالح لكن يراعى فيها العقل بما عايناه من واحد على غيره
 بما عايناه او غير محال في جنسها وان كانت مستحصنة ولا يخرج المطلق رخصة بالطلاق ^{المستبعد} لا احسان ونحوه
 عنده بالطلاق كانت البعوضة او غيره بلا خلاف وكذا المطلق ان يطلق امره وجبنا لم يخرج عن الاحكام
 وان يطلق باسمه ونحوه ولو تزوج الرجل معتقاً عالماً بالبعدة والحرة مدد مع الدخول بها جليلاً وان
 محصية ولا مع العلم وكذا المرأة تعد لو تزوجت عدتها مع الا انها تزوجت في الدين بها لم يخلو
 مع علمها بالامر ولا مع عدم العلم ولو ادعى النكاح لزوجها او باحد ما او ادعاهما احدهما قبل من المدي
 على الاصح اذا كان ما يدعيه ملكاً في حقه وان كان محصية اذ يترتب عليه من علمه الذي اقر به العهد بالاستدلال
 ونحوه المستدق في المحرمات المتأخرين بل بها احتج عدم الخلاف في ولا بأس به ولو ادعى النكاح لزوجها

في الدليل والعقد مستأنف لم يتوجه عليه الوجه في طهارة زوجته في الصحاح ومعيها وكذا العدة لو
 والملك تبادلا فيكون لا يتوجه عليه الوجه في طهارة زوجته او ملكها بعد طهارة زوجها ^{المستبعد}
 جليلاً كان او رجلاً اجتمعان او في الشبهة في قول دعواه ورواها في قول ان اشبهها القبول مع
 والاحتياط في حقه فاما لعاملها لآخرين تبعاً للملك لكنه قد بان ان اشبهها الحال با ادعاه بان يكون
 وجدها على ذلالة فظهر ان جبرها او اشتراكها في حقه كعدمه القبول يكون على القول الثاني
 لما عدا من القدماء فلم يصدق في الدعوى والبيع الفضل والمصاحفة والمها بقدره وعنده المتن
 المحرم عن الدخول حده في القبول جازاً ما ساء الحاكم واما للمها في عاتق المتأخرين في العدة
 الاجماع وفي المسئلة قولنا من ضعيفه وليس لنا على كل من الوصل والامانة والاقرار به من غير جبر بحيث
 لا يتحمل الجواب كان يصح كونه قديماً في كل ما لم يخلو في المصلحة المشكوك في المشايخ والقبول لا خلاف ولا بد
 من بلوغ المدة كما كان في عقد العدة واحتياطاً وجوباً لم يخلو في كل ما لم يخلو في المصلحة المشكوك في المشايخ والقبول لا خلاف ولا بد
 هذا اقل وتكون الاقراران ايضاً لا خلاف في المصلحة المشكوك في المشايخ والقبول لا خلاف ولا بد
 في كل من يدين وهو شبيه بغيره احتياطاً لئلا يقر ان ايضاً بعدده اشبهه في المصلحة المشكوك في المشايخ والقبول لا خلاف ولا بد
 وبه صرح عامة من تأخر خلافاً للقدماء وغيره فيعتبر في لوائح بعد جبره لم يعتبر ما هو زناً او عين لم يكتف
 بالاحسان وضرب حتى يهني ويمنع الضرب من اعتباره فيقول كونه في الصحاح على الصريح والقبول لا خلاف ولا بد
 في العدة بالطلاق قد علم من ظاهرها انها تروى في جميع القاضية او حصة ما اذا لم يرد القرب على المأثورة لضرب
 الزاوية ما لم يلزم من هذا على غيرها ^{المستبعد} والافاضلان في جملتهم وان اختلفا ففقد طرف
 الفصلين اتفاقاً لا يقرب اقل من ثمانين او حدة ففقدت نظر العمل باطلاً في المصلحة المشكوك في المشايخ والقبول لا خلاف ولا بد
 واصطلاح النفر في كل الاحتياط من كل الحد الذي نقصه ما وقع من الاقرار فلا يبعد ما رآه من
 او ايضاً ولا يمانين ما لم يقر بغيره ولا يمانين المأثورة اذا اقر بها ولا يمانين اذا اقر بغيره
 على قول غير الخلق ولا بأس به ولو اقر بما يوجب الجرم ثم انكر سقط عنه بالاحسان ومن الخلق
 الاجماع ولا يسقط عني من سائر الحدود ولا يتكافؤ بالاحسان الا من فيه والغنية بالطلاق

سقوط الحد بالرجوع من دون فرق بين الرحم وغيره ولا مستند لما يعتمد به ويحذفه المطلق من
الرحم في المهر نحو المهر القتل بعينه فلا يسقط جرحه بالرجوع عن الاقرار والاعطال بسقوط
كله عن الرمي عليه ولو اقر بحد ثم تاب من موجب كان الامام مخيرا في الاقامة عليه والعفو عنه
رجا كان او عيى فلا خلاف من الامن عليه فحصر بالرحم وهو شاذ وظاهر النص والفتوى
وضر الحصر على الامام فليس لعينه من الحكم واحتمل بعض ثوبه لهم ايضا وفيما شك
والاحوط احراز الحد عند ما يتيقن لعدم لزوم العفو ثم ان هذا في حد ودره تعالى
واما في حقوق الناس فلا يسقط الحد الا باسقاط صاحب الحق ولا يكفي في البينة اقل من اربعة
رجال او ثلثة وامرين وثبت الى الاول ما كثر به بعد السنة والاجماع وكذا ما شاع على
الاعمال الا شهر بل عليه عامة من تأخر الامن ثم لم يرافقه عند الخلافة في العينة الاجماع
خلافا للمعاني للعقد والخط فلم يستوعب لخصوم الاول وهو في غاية الضعف
لو شهد رجلان وارجح قضاء يثبت بهم الحد لا الرحم وما قاله جماعة خلافا لآخرين والاول
لا يخرج عن قوة بل انك عليه المشهور

الفترة وقول الخلاف بثبوت الرحم هنا ايضا شاذ ولا يقبل جواز استثناءه ولا خلاف
الشاذ منقول عن الرجال مطلقا بلا خلاف الا من قال ثبت بشاذ ونحن الحد ودره الرحم
ولا يبيح شذونه ولا يحمل ما دون الا بغيره او ما في هنا لم ثبت الحد مطلقا وحد
اللقية بالكاتب والنسب والاجماع ولا يند في الشهادة من ذلك الشذوذ الشهادة والمعاينة
لا يلازم في القرح كالميل في الحيلة سواء في ذلك الرحم والجسد فلا ثبوت الا بدليله بلا خلاف فيه
يعتبر ولا ينع مع ذلك من قولهم وانما يتم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد
فلا خلاف في الحد فانما بان على بعضهم على وجه مخصوصين والباقيون على غيره او احد بعضهم
لنا شذوذ في الامة وقضية بعضهم في رواية مخصوصية او جيت ولا يخرج في غيرهم لم يجز
المعاصر عليه وحد والفرقة بلا خلاف للموتى وظاهر كلامه من وجوهه ان لا يند في بعضهم
لخصوصية حد القبول تلك من تعذر الباقي لها واقفاهم عليها وقبل العلم بشرط التعرض
مطلقا ولو تعرض بعضهم لها ولا يظهر الاول ولا بد ايضا من اجتماعهم حال تامة الشهادة
رفقة بمعنى ان لا يحصل من الشهادات تلخ حرمنا لا ينعى تلفظهم بحد فدية وان كان حائرا فلو
اقام بعض المهود في غيبه الباقي حد واولم يوقب اى لا تنظر تمام البينة بلا خلاف يعتد به
في ظاهر الدلالة لان الاجماع وهل يشترط حضورهم في مجالس الحكم رفقة قبل اجتماعهم على الاقامة فولا
جوده الثاني وما لم يجره ويقرع عليها مالا ولا دفعوا فانصك ثم ادعهم بحيث لم يحصل التعذر
فيجوزون على الاقرار قطعاً وعلى الثاني احتقلا مع احتقالات العلم واعلم ان حد المشهور قبل الاجماع
لا يمتد من حد علم ايضا بآية بعضهم عن الشهادة بطريق اوله وبه شرح الشيخ والميرزا في التلخيص
عن مرفض الاجماع حدنا المختلف فلم يوجب هنا حد القوف وهو قريب ويقتل شهادة الانبياء على الا
ثنين ما كان بلا خلاف ظاهره ولا يقطا الحد مطلقا بالتوبة بعد قيام البينة فليس للامام العفو عنه
على الاظهر لا شهر بل عليه عامة من تأخر خلافا للمعتمد والحكي مخير لا امام بين الاقامة عليه والعفو
هنا ولنظ الحد لو كانت التوبة قبله على اقل قيام البينة وهو ما كان او غير بلا خلاف اجده بل انما

التشابه في بيان الحد واقامه يجب قبله على الحد محملة نبا اللاتم والثب والاحت وبالاف
 وبات الاخ والعتة والامانة بلا خلاف احده بل عليه الاجماع في الانتصاف والغيبة وما عجزهم من
 المحامد بالمخاهلة والزوجة واتهما فكيف من كل اجانب على ما يظن من القادى ولكن المصطفى طه
 وفيها الصحيح فالحن ونحوها لان يدعى عدم انصافها بحكم نادر النبي وما الخيرة فلا يحكم على
 النفوس المحرمة عليها وفي الحاق المحرم ما عرفت وكذا محقق وجوب الاب والابن ومن حق الاب
 بالملك بالمحرم النبي وان كان الحق الشيخ امته خاصة ولا يابن له ولية المجرة بالشمع وقد راجع الحق
 وقد امكن الحق الثاني يجب وان حرمه الثالثة وهما ذات وكذا يصل الذي له طلاقا في كل طلاق
 كاهن او مطاوعة وكذا ان في المرأة فوالا جاعا في الخصامين على الظاهر الصحيح به في غير خلاف
 في الكافين ان يلم بعد ان نام لا انصرف ولا خلاف فيه يقتضيه ولا يبرأ لاحصان فيهما من القننة ولا حرة ولا
 الاسلام ولا الجحوشة اينما دى فيه المخصص وغيره والحر والعبد والسلام والكا في انواع الشيخ
 والساب بلا خلاف وفي جملته ان في الحكم يقتضيه في كل من المصداك قبل المثل تردد ولا يلزم
 الاحكام لعدم خلافا للحدود في نعم وفاتا منها الصلح كما حكى الجليل ثم القل مطلقا وهو يصل بين
 موجب الجملد فكما لا يوجب الرقيم فاجلد قبله ويجب الرقيم على المحرم انما في بياضتها قلنا بان
 والاجماع وجميع الشيخ والتجسس الاحصان بين الحداء لجلد والرقيم اجزاء كما هو في كلام جماعة
 وهؤلاء الا ان القرافي اطلق الرقيم على المحرم لم يذكر الحد وهو ضعيف والتمس خلافا مستفيض في
 الجميع بينهما على الساب والثابت وبيان ان اسمها واسمها الجمع وفيها لا انتصار وفي
 الاجماع خلافا للتمامة وجاهة فاحتملها الثانية ولا يجب الرقيم على المحرم انما بالصغيرة
 الغيرة العدة تسعين ولا بالجفوة مطلقا ولا يجب عليه خاصة ولا لو زنى بالمحصنة لا يجب
 عليها الرقيم بل الجلد خاصة ولكن لو زنى بها المحرم لم يقطع هذا الرقيم وثمة الثانية وجاهة ولا اشكال
 في حق من ذلك الا في سقوط الرقيم عن المأمن ان في بالجفوة فقد خالف فيه الحق وجاهة في ما هو

الملاق جازم ثم نوجب عليه خلافا لا ذكر بل المشهور كافر منه فاسقطوه عنه كافي العادة ولا يخ
 من فوق واما ادنا المحرمون بالكاملة فلا خلاف في ايجاب الحد عليها كالا من نادر ويجوز ان يحل
 البكر مع الحد وجلد مائة ويقترب وفي حق من ذلك الذي جلد ومائة سنة بلا خلاف وفي الجملد بل عليه الاجماع
 في ذلك والغيبة وليس في كثير من المتصوفين والفتاوى ذكر الحد في كونه الظاهر بل لا يقال بخلاف فيه
 الاكثر والتقصي ظاهر حتى ان اس كمال فلا يخبر عن غيره من الغيبة وغيره ولا يكتفي بغيره الناحية وان حكى
 عن جماعة من القدماء واختلف الاحصان في تعريفه كمن هو ذهاب جماعة الى انه الذي ليس بحسنه طلقا
 وفي ظاهر الترتيب وصريح الاجماع وقيل انه الذي ملكه وقد اهدوا عليه اذ ائما ولكن لم يدخل في القتل
 الرضا جماعة ومنهم من زعم في الغيبة مدعيها عليه الاجماع وللشدة محل تردد كما هو ظاهر جماعة ولا
 ضرب على المرأة مطلقا على الاشكال لا قوى بل عليه عامة متاخر في اصحابنا وفي صريح الغيبة
 وظاهره الاجماع خلافا للقدمين يقترب ايضا وهو شاذ وكذا لا يجر عليها اتفاقا واعلم ان ما تم من اختلافه
 الحد ودون شيئا على ان في بخلاف انما هو ضيق القتل يقتضيه ما اذا كان حر واما الملوكة فالحكم فيه
 ان يجلد حين خيلة ذكر ان اواني محصنا وغيره محسن شحا او سبابا بلا خلاف ولا يخ على حدها اي
 الملوكة والمملوك ولا يقترب مطلقا بخلاف فيه يسأل عليه الاجماع في ظاهرها كلام جماعة وصريح الغيبة
 والروضة ولو ذكر بالنا من حر او مملوك ولم يجذب في الفان ينام عليه مائة مطلقا على الاثر اقول
 بل عليه عامة المتأخرين خلافا للاساقى والصدوق في قيد وهما اذا وقع التكليف باسوة واحدا واوجب
 العتدان وقع بالمعتدة وعلى الحد او يضي في قوله با اذا اقتضى ان المتكدر نواها واحد للملوك والرجم و
 نحوها اما لو اقتضى حد ودأ مختلفة كان في بكار ثم في محصنا فتوجب عليه الحدان معا ولو جلد مع
 كل مرة قل في الثالثة وثلاثة للصدوقين والحلي مدعي الاجماع وقيل يقتضي في الغيبة وهو الظاهر والتمس
 كما هو في كلام جمع وفي الغيبة والانتصار والاجماع ومع ذلك احوط بلا خلاف واما القول بقتل المحصنة
 فذا من ادعى للاجماع والمملوك وكذا الملوكة اذا اقيم عليه حد لن ناسعا في الثانية فيه وما لا ذكر بل
 في صريح الانتصار والغيبة وظاهر الترتيب الاجماع وفي المثل في الثانية واما في الثالث والشيخ في ذلك هو خيرة

أف وولده وهو في هذا القول لا يخلو من باب الاحتياط والآثار في أفعول وفي الشك قول خيرا التفضل
بين سبيلين في باب البنية والاولى وبالآخر ان الثاني وهو مع تدونه تحكم وفي الجناح للشك اننا لا امام يذبح
عن الخلو لا بعد قتله الى امواله من حيث المال ولعله غير بعيد واما الشهيد وخبره والحاكم في الذي اذا ولى
بنيته بالخيار في اقامة الحق عليه وتسلمه الى اهله بخلافه وملة ليعقوا الحد عليه على عقدهم الذي
يرحمونه حقوا وان خرفوه بلا خلاف واما قبل الحكم بما اذا في بناء معسما لهما مثلا اذا ان في عسلة
فعلى الامام قتله ولا يجوز لاهراض عنه لحد حرمة الاسلام وحرز من الامة ولا يقيم على
الحاكم لو كان ذاك حلة رجاء كان او جلد ولا يقتصر بطريق الى حتى قصع ولدها وتخرج من نفاها اذا
كان المقصود جلد هاتين او اقتل هذا الوضع من ساعتها ان مات ولدها او اختبر بصرها حتى توضع
الولادة تحسنه ان لم يجد له موضع او ما من ولا خلاف في ذلك ولا في ثرا وجد له الى الولد كاش
يرضعه ويختصه جانا اقامته الحد عليها بل وجب ويرحم المرضي والمختصة ولا ينهي الى فدان
موضعها بل يرجحان طبعها ولا جلد ولا جلد حدتها ولا التفاه حتى يتركها منهم ولا خلاف فيه الا
ما جكي من طار والوسيلة في المناء ان كانت قوية فالا جلد في فها لهما ولو اوجا حكم في النجيل محطه
ومعنا ان لا يرجح برفه كائن الزمانه واستعمله لثقتهم بصره بالاضغث المتخيل المله من سباطا و
اعواد او شدا ينج او صومها بلا خلاف ولا يسقط الحد مطلقا رجاء او جلد با عنراض الجنون اي بوضه
بذلان في حال عقله ولو فقد والطلاق القوي يقتضي عدم الذوق في الجنون بينا المطبق
والله راي قالم بالاضر واللا ترجام لا ولا بقاء الحد بين الجار ويقتضي الرجوع ان احصل سقوطه برجوعه
وقوته او فراه على قول في الحر الشديد ولا في البرد الشديد خشية الملائكة والنصوص وكذا لا يقيم عليه
الحد في حال العقل لا لثقتهم كحجة فيلحق ما تعد وكذا في النفس وظاهر المنز وحيث وقول الكراهة
ولعله لعدم صحة الرواية وسأعد التعليل فيها ولكن لا يخلو وكذا لا يقيم الحد مطلقا ولو دعا على
من الخفاء الى الحكم والملاذير حرم اقتدر رجائه والحق جماعة حرم التول صلى الله عليه وآله والامة
عليهم السلام ولم يعرف وجهه ولا يسقط عنه الحد بل لثا جاعا بل يرضى عليه في المطعم والريحي

يخرج

يخرج عنه الاستيفاء و اقامة الحد ولو احدث في الحرم موجب الحد حدته فيه لثقتهم
واذا اجتمع الحد والرجم على حد جلد والاشتم جرم وكذا اذا اجتمعت حدود او حقوق قصاص
او حد وقصاص برغ بما لا يقوت معه الاخر جاعا بين الجنون والمصاحح والاختلاف في شيء
من ذلك وان اختلفوا في جوبيا خبر الرجم عن الجلد الى ان يرى كما عليه جماعة او عدم
وجوبه وان استحب كل عليه خبره او عدم جلد كل عليه بعضه لا يربط في شدة ذهاب اتفاق الفتاوى
على الظاهر على جاز وعمل هذا اننا لا نضطر لحد ولا يرد من المصالح الا حصره وقد ضمن المرأة المجرمة
الى حد بها على الاشتم الاظهر في المقامين وفيها القول اخر غير مقتضيا اخذ وظاهر النص
والاكثر لندم الدين في الخبر وهو ظاهر فيهما ايضا اقرال اخر غير مقتضيا الماخذ فان وواحدهما
من الحصة اعيد اليها ان ثبتت الحجة بغيرها بالبيت بالخلاف وفي جاعا جماعة الاجماع ولو
ثبتت الحجة لا يرد لم يعد اليها ان يثبت بالخلاف اذا كان الذي بعد اسبابه الم الحارة
وكذا ان كان قبلها واما القاصي والامكافي وهو الاوثر بالاصل ولكن المستعمل محلته
بمعه والاقوال الشيخ في يده والقاضي والامكافي وهو الاوثر بالاصل ولكن المستعمل محلته
بمعه وشبهه كل من لهما جماعة مقتضا عدم الاعادة ولا الحد بالثبته كل في الرجوع والجلد في
فراصة غير نافع بغيره اليه مطلقا ولو ثبت زناه بالافراد في بعد الاصابة الامم قولا واحدا
يبدء بالشهود بالرجم ثم الامام ثم الناس ان ثبت الموصي باليقظة في كان مقرا في ثبت
زناه باقرانه ببدء الامام ثم الناس كل في النص وظاهره والاكثر وصرح جمع الوجوب في
اقرائين ومن مخرج وفيه انظر الاجماع وقد لم يجلد الاستصحاب وهو خفيف بجلد التعليل
الراي قائما بمجرة عن الثياب كما في المعبرة المستفيضة وبما في طاعت قبل انه يضرب على
الحال التي جاعا عليها فان جدد عاونا بجلد كل وان وجد ثيابا بجلد جاعا والقائل الشيخ
بجاءه من المشهور كل في كلام جماعة وفي الغيبة الاجماع ولا باس به لكن ينبغي تقييده بما اذا
لم يمنع التوب من ايصال شيء من لم الضرب كل عن الظاهر وصرح الحل فيحصل لفائدة الجلد
وعمل الجاد على ضربه اشدا الضرب كل هو الاظهر في الظاهر قبل يضرب بسطا اي ضربا غير الزبير

كل في المثل وهو شاذ وافر في القرب على جميع جسده من اعلى بدنه الى قدامه لانه
 يجمع بدنه كما في النقص ولكن يبقى راسه ووجهه وفرجه على المشهور للنصوص واقف
 جماعة على استثناء الوجه والفرج واعلى على استثناء الورك والفرج ونفرا لانه
 في بطنه عليها ثيابها على لا شبر الاقوى خلا فالتمنع في بعضها كما في قوله
 عونا ان وجدت كانت وهو شاذ في النقص والاعتبار بالانصاف لو
 قبله المحلل للاصل والنقص في المحرم والمجموعة مما جلد في مقابله السليم
 بعد تفصيله ان لم يكن قد غسل واصلوه عليه بل خلاف كما عن طه
 لا ما اياكم اياكم اعلام الناس بحجده لتاسي ولتروا على حضوره محولا
 لا اعتبارا ولا تزجروا ويحذر ان يحفر طائفة كافي ظاهرا لانه الشريعة وعليه جماعة
 قيل انه يستحب والقائل الشيخ وغيره حتى انه نفى عنه الخلوة في ذلك وقول ان
 الاول احوط واقلها في الطائفة واحدا كما عليه الاكثر للخلوة في الخلوة فاقا
 ليعاش قبله ولا يخفى عن قوة لولا الرواية النجاسة في الجملة ولا يجوز ان
 الله تعالى قبله حد لظاهريه في العبرة وقيل يكون ذلك ولا يحرم والقائل
 الاكثر من المشهور كما قيل الاول احوط بل والظاهر وهل يحصل حكمه ما وجد
 الذي اقيم على المحل واما مطلقا محلهما وهل يفرق بين ما فصلت اتوته
 منها وبغيره ظاهر الاخبار والفتاوى لفرق ولكن ربما يستفاد عن بعض الصحاح
 عدمه ولا فرق في النهي كراهة او تحريم يابن ثبوت التناهي بالبيته او القوار في
 ظاهريه اطلاق النقص والفتوى لكن ظاهريه بعضهم اختصاصه بالثاني قائل انه
 محل الخلوة ولا وجه له بعد بل في اللواحي وفيه ثمانية مسائل
 اذا شهد اربعة رجال مثلا على امرأة بالتناهي فادعت بها بكونه شهد لها الزوج
 لثبوتها لا بالبراءة فلا حد عليها اجماعا فتوى ونفيا وفي حد الشهود على زناها
 قولان احوطهما السقوط وفاقا للمبسوط وعامة المتأخرين خلا فالا في

والاثن في بيع والنهاية والحق ما ثلثي وهو ضعيف ولما رجع عنه الاخير ان
 الزوج احدا لا اربعة الشهود بنوا الزينة فهل يحد بشواهم او يسقط عنها ويحد
 هم في الزوج الا ان يلاعن فيه واثباتا شريفا ما دل على الاول خلا فالاصدوق
 وجماعة فاختاروا الثاني وهو ضعيف واضعف منه القول بالتفصيل بين المدعوى بها
 فالثاني وعندها فالاول فالأول ما عليه الاكثر لانه ان لم يبق الزوج بالحدف ولم
 يخل الشرايط العترة في الشهادة ووجه الاكثر السقوط اي سقوط الحد عن المرأة
 الموجب لتوضيح حد القذف في الشهود الاربعة كما هو مقتضى الرواية الثانية
 حمولة على اختلاف احدى الشرطين اما بان يبق منه اي من الزوج القذف لها او
 يخالف كلامهم في الشهادة او اذا اثم طاهرا في المجلس وعدة احداهم ايضا
 معها او نسقه او غير ذلك مما يخل بالشهادة ان يقيم الحاكم حد الله كما
 لو تابعتان ثبت عندك ولو يعلمه على لا شبرا الاقوى كما مضى في حقوق
 الناس كما قذف فلا يقيمها من قبله طاهرا بل يقف اقامته اياها على طائفة
 من المستحق لها بالاختلاف في القامات ولا اشكال من اقصى من
 فاذال بكاره ولو باصبعه فغلبه اي على المقصود لو امره عشر فغلبه على الاكثر
 الاقوى وقيل بل الاربعين وربما اجعل وجوب اكثر الاربعين منه وعن بعض
 الفرق المقصود في القامات بما يراه الحاكم وينقل الحد في الصبيح عليه بعد
 قائل به بصرها وان احتاجت في تحريمها التحريم بالثلثين الى ثمانية كما في
 قول او الى سبعة ولستعاب كما في اخوانا حالته الى راي الحاكم كما قلنا فان
 لا اكثر من زوج امته من غيره ثم وطئها عالا بالتمتع فعليه الحد كما لو
 جلد اربعة ان افان من اثنى ثلثا فلا تارة معية عن دون تصحيح بنائها
 فعليه مع نكاح الاثوار اربعة اصدان للثنية والفتوى وتواتر وتواتر وتواتر فعليه
 القذف عامته ولكن المرأة لو اقرت بانها زنت بشخص معين اربعة اصدان

ان يقيم الحاكم حد الله
 من اقصى

ولو اقرت به ورواها حدث لغريبة غامضة كما علمه الاكثر في المقامين وفيها
في حمل الفعل والمواة فتدفع في السكتين تودد ما شكلك كما هنا وفي بيع وانما
فيما وحدث عليه من كنية وظا هي بعض الصحاح العدا كما عن ابيه في ذلك كنه
فادوا الامن تخرج امة على حجة مسلمة عال با محبة فوطها قبل الاذن من اصره واجبا
عقد الامة فعليه من خلاتها في اثني عشر طوطا ونصف كما في الطوبى وغيره ونحوها
اعتبار الفعل والوطى بل ظاهرها توبت اتمت بغيره بالتوديع ولكن ذكره الامام في
خلفه وبعض اعيان الاجماع وفيها ان كل قول لنصف ان يوصف للشوط بالمتوسط
ونيل ان يقرب بين الفريقين ولا شاهد له الامن من زنا في زنا شرف كونه والجمع
ونحوها او كما شرف كالحرم والسجد المشاهدة الشرف عوفية زيادة على اتمت التوراة
ما قاضي العقل لكن فيه يخاف قبله بما يراه الحاكم ثم قيل بلاحلا
في شاحدا لوطا وهو وطى الزواني بعضهم بعضا والسكنى وهو ذلك فيجوز
لغيره اخرى والتبادة ومبيها في اتمتها الجمع بين فاعلى هذه الفواحي واللوائل
بالانوار بادخال الزواني في التوبى ولو بعد اراحتهم او بعد اذلالهم ولو اوردوا
كما تافوه وتبطل في التزكيات بالبيع والعقل والاختيار والريبة فاعدا كان القراء
مفعولا كما في سابق الاقارب ولو لم يقر بل شهد عليه اربعة رجال عدل ثبت القبول
انهم بلا خلاف كما في الزنا ولا ثبت الشهادة النساء ولو ثبتا منقرا اني لو حال ولو
كانوا اي مشهور دون ذلك انما اى الاربع حدة وبلا خلاف لغريبة كما في الزنا ونيل التوراة
خاصة لوطا بغيره ويعنون بالزنا الصغار وكذا الجنون ان كان يفتوا قاصدا فيقبل
ولو كان اى الفاعل والفعل بالعين متداين كما في القتل الا طي لوطا بجده ولو كان
كان صغيرا ونيل النجم ان كان بالعا لوطا اى الجدة الا لو كان من مولا عليه ردى عنه القتل
دون التوبى وكذا الحكم لادعى الاكراه من غيره مع امكانه وكذا كل من ادعاه معه ولو لا
الذي يسلم قبل التوبى وان لم يوقب بلا خلا ولو لوطا الذي يمتلئه والامام الاقامة

للمن عليه او دفعه الى اهل بيته ليقربوا له جرحه في سائر القضايا ومن جرح الايقاب العقل للفاعل
والمفعول اذ اكلت كل منهما ما لا عاقلة عا لما وليت في يده كل وقت وموت حتى العبد وغيره
المحسن بلا خلاف وفي الاستبصار والغنية الاجماع ولا يجوز المجنون مظهر لوانه عا على لا يجر
الاقتضاء بل عليه عامة من اضر في الغنى الاجماع وقيل يحد في لوطا في الامام بخلاف الموت بين يديه
لشيف ووجده القارة من جرحه عال يموت به واهراقه بالاناجيا والقاربه اربعة كذا في الشفاء
والاكثر ونفي عنه الخلاف في السر في الغنية الاجماع وكذا في الاستبصار الا انهم يذكرون الاطلاق ويجوز
يقسم الاطلاق الى غيره من العقوبات الاطلاق يقتل بالسيف او الرجم والرمي به واعليه ثم يحرقه
بلا خلاف كما في السر من لم يوقب كالمفتن والغافل بين الاليتين فحده ما تبطله مظهر
كان محققا على الاصح فلا شهرة بل عليه عامة من اضر في صريح الاستبصار وظاهر الغنية الاجماع
علا فلا يترتبة وما تارة لبعض المحققين كالقتل ولا خلاف في الاستبصار فاجيب القائل في
وعلى الاقرار بسبب وشبهه او في الجمل ما لا يخطئ لاجل المفعول والحق والعبد المسلم والافراد اله
بشدة لا يسم لرجس فتكده ولا يستحق العبد هنا كما ينص في قوله بلا خلاف في الغنية
لا يجر ولو لم يكن ومن قبل الموت لوطا ثلثا مع تكرر بعد بطلان قتل في لوطا البتة على الا
شبهه الاستبصار بل عليه عامة من اضر في الغنية الاجماع وبعض المحققين تحت ازار واحد
كذلكها مجرد من ولا رجم او القتل بغيره والضرورة بما يوله الحاكم من الزنا بوطا الى التحريم
على مشورة ليس في القديرات المسئلة التقييد بغيره الى الرجم بغيره والضرورة ان اشعره فاته
لكثيرا عند قامة ويشكل في ذلك ان يطلق الرجم لا يوجب تجوز ذلك الا لوطا في التقييد به
التقييد يكون العقل مجرورا عن التقييد بالضرورة ما الظرفية ما اضره ايضا مع املا وجها الاعتبار
الا حين حيث يحصل التحريم الاجتماع الذي هو مناط التعزير لا يوجب في المجتوعين
بين كونهما كزنا او امرين او مطلقا منها ولو لم يكن الاجتماع المحرم مع تلك التعزير بغيره
لغة الثالثة كما عليه النهاية وجازة وعن ابي حنيفة انه عن عاوا ثلثا وعندهما العبد كل مرة فملا في
الربعة ولو ايعنه من قبل علاما بشهوة من غير راقته بلا خلا فاعلم ولا فرق بين الصغير

والشبهة ولا بين الشبهة والمرة ولا بين الحرم والاحرام لا يطلق الشر هل كان فيه الاكراه الاجمعي
 محتمل وهو لا يفتقد في كلامهم من الغالب لانهم يفتقدون فيه وصف الحرم والاختلاف فيه ادل من مناط
 التعريف في الحرم واكثر احتمالها الشبهة عما يكون به فتمت او صدق فيكون اوجاهة عربية فاصلا لاجم
 في ذلك والاحتمال من ذي التخييل فيقبل القاسم من مكانه في خلافه فيثبت ^{الفتوى} ما يشترط في القاطن
 بالاختلاف والاختلاف في جملته مطروحة كانت او اتمته محضته او غير محضته ويستوي في ذلك الفاعلة
 والمفعول ^{الفاعل} لا خلاف في شيء من ذلك اجدد الا في جملته محضته فاشتد اختلافنا فيه والمتمم في ذلك
 كواضح به في سائر المطايع انه من هذا المبدأ خربن كاشفة كاشف الظاهر في ظاهره لا لاختلاف الاجزاء
 وقال الشيخ في النهاية والقاضي بان حرمة انها تخرج مع الاحصان والمصلحة الا مع شبهة الا ان
 الحرم هو الوجه الجيد الى الجملد مطروحة وتقتل الحقيقة مطروحة في الرابعة مع تكرار الجملد ثلثا على الاظهر لا يبر
 بل عليه بجملة من آخر حتى يعرض من اوجب القتل في الزنا والقواط ^{الفاعل} في الزنا القتل في الشبهة في القتل بل يحرم
 من شأنها عدم ظهور خلاف منهم هنا في القتل في الرابعة لكن ظاهره جاحدة جريان الخلافة المتقدم
 هنا ايضا واختصار الحلي في خلافه هنا صريحا وبسقط الحد بالثبوت قبل ثبوت بالاعتقاد والنية
 كالقواط فانه كل ابيض سقط حقه بها قبل ثبوت باحد الامرين ولا يسقط بعدا لثبوت بالاعتقاد والنية
 ويجوز على الايام اجزاء او اذ اثبت بالثبوت وليس له العفو فيه ويتجوز بين الامرين اذا ثبت الاول
 كالاختلاف من الاجزاء من جوع خلاف وفي الغنية للاجماع ويفرق المراتم ^{الفاعل} المجتمعة تحت اركان واحد
 يخرج من مجموع اثنين الى تعدد معين كاشف ولو تكررت اجزاء مع التعريف بينهما اقيم عليها الحد
 في هذه المرة الثالثة بخلاف اجدد الا من الحلي فظاهره القتل في الثالثة وهو ثابت لو عاد ما
 واجبة قال الشيخ في النهاية جملة قتلها الخيرة وانما يكون يقتل بها في الرابعة وفيها نظر من ثم
 اختيار الفاضلان والتشديدان واكثر المتأخرين كما قيل لاقتصاص على التعريف مطروحة الا في تكرارها لثبوت
 في الحد ولا يبرأ منها وهذا مشكوك ^{الفاعل} لا كذا في حد زنا ولا غير من الحر ودون الانحصر
 فيه من القدرة على اقامة الابعد ومصلحة كبرى المرفوض ووضع الجبلي والاربعاء واجتماع القاتل
 ولا شفاعته في استقامته بالاكتاب والاشنة والاجماع ^{الفاعل} لو طوى دوحه فاشقت بكل المحلث

البكر والولد الذي للوالد لا لآلته مخلوق من ماله ولا موجب لا شفعة له عنه ولا يلحق الولد بالزوجة قطعا
 ولا بالبكر على القول شمس ويقتضي في الحاق للصدق العربي واستفاء المانع الشرعي اذ ليس الا انما
 والحق ليس به لغته وعرفا ينشله اطلاق عادل على احكام الولد من جرحه في الشك وشبوت التوا
 وش مع ان الاذن ثابت في زنا النفاق فزنا او نفاق الحاق اقوى على وجه المساحة
 الحد للحق جلد او جراحا في الاذن المتقدم والمهر للبكر وعلى الصبيته الجملد ما اذا كانت مطروحة
 بالاختلاف فيما حرم ولا فيما سجد الا من الحلي فلم يلحق الولد بالرجل وهو ضعيف فاما ^{الفاعل} الفاعلة
 الجمع بين الرجال والنساء للزنا والرجال والنساء للزنا والحق ويثبت بشاهدين
 عدلين او الاقرار من الغافل البالغ العاقل المختار من ذين بالاختلاف والحد فيه خربن جملد ملا
 خلاف فيه صريح ودعا وفي الانتصارية الغنية ولك الاجماع وليس في النص ما قبل من يحل
 لانه وبشره في البلد لكنه مشهور بين الاصحاب جحوق في الانتصارية الغنية والاجماع ^{الفاعل} في الظاهر الحق
 وفيه المأزود ولا وجه له بعد ذلك ولا يتوى فيه الحد والعبد والمسلم والكافر بالاختلاف وفي الكتابين
 الاجماع وينبغي عن بدو في عقوق من الاعصار من غير ائمة بدلة نفيه باولى حرق وفاقا للنواية
 وجاحدة وقال المفيد وابنا دهر ونحوه ويخرج انه انما ينبغي في ثالثة والاول مروي في رواية
 عبد الله بن سنان القمي لاصل في هذه المسئلة ونحو الرضوى لكن ليس فيها التصريح بالاول
 بل غايتهما الاطلاق المحتمل تعيينه بالثانية جمع بينهما وبين اجماع الغنية فاذا لم تجز القول
 الثاني مع انه حوط ولا نفي على المرة ولا جرح ولا شهرة بالاختلاف وفي الانتصارية الغنية الظاهر
الفصل الثاني في بيان حد القذف وهو لغة الزعم بالجارية وشعاره هو المسلم الكامل المستبرأ الزنا
 والاولى ومقاصده اربعة ^{الفاعل} في بيان الوجه الجملد وهو الرمي بالانكاح والاولى بمثل قوله زينب
 ما الفتى او ضلت ادانت زنا او لا يبط وشبههما من اللفاظ الدالة عليه صريحا او كذا لو قال
 يا منكم في دبره او زني بك فلا يشبهه من اللفاظ الظاهرة فيه على اشكال فيها الجاحمة
 الظهور في الاحتمال الذي يده وبها الحدود ولكن ظاهرهم الاتفاق على العباة الاولى منها

الفصل الثاني
 اول

وبصر في ذلك وغيره وبصر بعض المعبره وبقي الاشكال فيما عداها ان لم يكن شيئا جاعلا ايضا ويعتبر
في القادر معرفته بموضوع القذف باليقظة اتفاقه ان لم يعرفه المواضع معناه اذا كانت مفيدة للقذف
في عرف القائل اي عرف نعتها التي يتلفظ بها ولا يتجمع وجهه لانه قائلها عبد لولة اتفاقا وان عرف
انها قذف فائدة يكن هذا الوجه عنده والا فلا كذا الوقال لمن لم يثبت او حكم الشرح للبحر به
لست ولدي ولوقال لغيره لست لا يبيك فيجوز لا منه بل لا خلاف وفي ذلك الاجماع ولوقال في ذلك
البرهان اي ولدت من الزنا او يابن الزاني فالقذف لا يبيح خاستته او قال زنت بان امان بالقذف
لا منه بل فيقول للرب او الام دون المواجه لكن يعرفه ليلتغيب به وانما يثبت الحر عليه اذا كانا
مسكين عاقلين حريين محصنين فلا يتجمع عدم الشرايط او احدها فيهما وان كان المواجه
متصفا بها بل يعرفها كما انه لو اتصفا بها يجهلها ولو كان المواجه كافرا او عبدا او بالجملة
فاقد الشرايط ولو بقضا لانها المقدوف دونه فينتج كل منها حكمه ولوقال لعلم يابن الزانية
مثلا وانما كافرة لا ابنته التعزير فاقا للعلمي وعامة المتأخرين وقال الشيخ في النهاية واما
لعاقص عتد كما ملا لحرمة الولد واللتصق وفيهما نظمة لوقال يارويج الزانية فالقذف
خاصته وكذا الوقال بالابا الزانية ويا ابا الزانية فان تعد للمنفقة الى ان نفاذ دون المواجه
بالخطاب ولو عطف يا ابا الزانية وما بعده على ما زوج الزانية واسقط قوله فاحدها
لكنه في الجميع بقوله فاحدها للمنفقة كما فعله غيره كان احضر بل واحد ولوقال زينت
بفلاية فللمواجه الحد قطعها وفي ثبوت المرأة المنسوب اليها ذناه تردد اختلاف الا ان الاول
اشهر في الغيبة عن ف الاجماع عليه فهو اظهر والتعزير بالقذف لم يحكمه لم ينذر
وبعد ان لم يثبت ان ولا لا يلا ولا امر زانية وقوله باحلال بن الحلال ونحو ذلك يوجب التعزير
بالا خلاف وكذا الوقال لا مائة لم يحسن عذراء فاصدا به وهما كما صرح به في كل لا مطلق
كل من ظاهر العادة ونحوها ويمكن تنزيلها على الاول كل من الغالب في هذا القول والحكم
بالا التعزير هنا في الجملة او مطلقا لا يظن الا شره خلافا للحناني فاجب الحد وعن لا مكا في

المواضع

في المواضع له فيها الوقال فان كان حرد وسباب والحق في غيره وفيها ضعفات بالجملة فالظاهر في
التعزير لوقال لها ذلك ان اقال لغيره مواجها او غايبا ما يوجب اذني له كالحبس الوضع والحقير
لوقال له يا فاسق يا فاسق او يا شارب الخمر ونحو ذلك بلا خلاف وفي الغيبة الاجماع والحكم بذلك مطلق
ما لم يكن المودي شظاهل بحسبته الله تعالى ولو نظاهر فلا تعزير لا استحقا قولا مستحقات بل كان
لودي مثا بالذالك ما جورا بلا خلاف وفي الغيبة لاجماع ولكن يضع مواجها على ان نسبتها اليه
كذبا وهل يشترط مع ذلك جعله على طريق النفي عن المذنب فيشترط فيه طام بحسن الواقعة فيه مطلقا
ظاهر اطلاق التعزير القوي الثاني ولكن الاول احوط ويثبت القذف بكل ما فيه التعزير والاقراء
مترين من المطلق المختار وبشهادة عدلين بلا خلاف ولا شك ان ذان الاشكال في عدم
ثبوته بالذمة الواحدة من الاقراء ولكن ظاهر لاصحاب ذلك العبارة وكان اجماعا على ان
اشهر بان يعزير بجمع تزود له بل بوجود مخالف ايضا ولكن يفت عليه ويشترطها القاذف الذي
يحدد كمال البلوغ والعقل والاختيار والقصد بلا خلاف وفي التعزير وغيره الاجماع على الصبي الصغير
بالقذف لو كان المقدوف كمالا بل يعرفه وكذا المجنون لا يحل قذفه احوط لو كان كمالا بل يعرفه
ينبغي تقييد التعزير فيه بكونه ممن يرمى منه الكف به وفي القبي يكون ميمر الدلاء يلغو التعزير فيكون
قبيحا **الثاني** في بيان المقدوف الذي يحد ذنبا كمالا ولا يشترط فيه لذلك الاحصان بالا خلاف
لما كان له من معتد في المرأة في البلوغ وكل العقل والحرية والاسلام والقرابة لعنفه
الزنا والنكاح وعدم التظاهر بها في قذف صبي او مجنون او مملوك او كافرا او متظاهرا بالزنا
والنكاح لم يحد ولكن يعرف اجماعا كما في كلام جماعة من اهل العباد وجماعة من فقهاء
المتظاهرين الزنا وهو خلاف ما رآه على نفي تعزيره وحللا بعدم حرمة ولذا قال الشهيد ان الى
العدم وكذا يشترط فيها انتفاء البسوة فاماب لو قذف ولله المحصن لم يجد بل يعرفه وكذا الوقوف
زوجه المينة ولا وادب لها الا ولده نعم لو كان لها ولد من غيره كان نعم الحد تاما كذا في القضي
والا خلاف فيه ولا في اشهر الولد لو قذفه اي الاب وكذا يجد لو قذف الام والا قاب وبجدة
ولو قذفه **الثاني** في بيان الاحكام فلوقد متخص بجماعة واحدا بعد واحد وكل واحد ل

المتخصص

حد ولقد ظهر بلفظ واحد كذا فانه فعليا لجمع حد واحد ان طالع مجتمعين ان افترق في
لغة لانه فلكل واحد حد على الاظهر الاشارة الى الغيبة والبراء للاجتماع وعكس الاسكان في جعل القذف
بلفظ واحد موجبا لا اتحادا وان حادوا مجتمعين ولقد تعدد ان جاءه متفرعين ونفى عنه الناس في لفظ
وفي مستنده ونظر في المسئلة اقرال اخر غير واضح المسعد حد القذف يورث كما وردت الحال في
لمات المقدوف قبل ارتغابا من العفوة وكذا لا يورث الزوج ولا الزوجة بل لا يغونها من ذوي
الاسباب علا الامام فيرثه ولكن ليس له العفو كذا في الغيبة مدعيها عليه وعلى اصل الحكم للاجتماع كذا
عن ف وفي غيره ايضا لكن على التثاني مما خاصته ولو قال اينك زان او لايط اذنيك ذانية فاما
الحكم لهما مع بلوغهما لا المواجه ولازم ذلك ان حق المطالبة والعفو فيه للمقدوف خاصة
والغيره في الحلية عامة المتأخرين وقال الشيخ في النهاية والمفيد والقاضي لامي للاب المتأخر
المطالبة للحد والعفو عنه وجبته غير واضحة هذا الظلم بجه الولدان الى احد الامرين و لو
مسبقا له لم يكن له ذلك بخلاف ولا فاق للاب الاستيفاء اذ اذنا و ولايته ثابتة
عليهما وكذا يورث الولد الصغير ومن في عناء حاد كان للاب الاستيفاء عنه ايضا وفي
بحران العفو له في الصورتين شكال ولوهذا الحد جماعة فعلى عنه احدهم كان لمن بقي لو اذنا
الاستيفاء له على التمام بخلاف وفي الغيبة والاجتماع وقيل انه يقتل في الثالث والقاتل الحلي
والحد ثمانية جلد بالكتابة الستة والاجتماع حتى كان القاذف او عبد اعلى لاشهر بالاقوي
وفي جميع الغيبة وظاهر غيره الاجماع كما عرفت وغيره ايضا خلافا للصدوق وط وعلى الحد اربعون
ويجوز القاذف بثبانه المعشاة لولا وجود الزاني ولا يصح صراها بل يصح سوطا
اتفاقا ولا يغيره الكفاية المتأخرين بالالفابي تلاميذهم بها اذا شتمت على ادم وكذا تعجزهم
بالامراض الا ان يخشى حد وثقتة فحسبها الامام بما رواه كذا قوله ولعله لا خلاف فيه لكن
نسب في بيع الى القيل مشعر بغير حجة فلا دونه لولا الشهرة العربية من الاجماع **الشيخ** في الوقت
وفي خمس سنين يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا من سب بعد الامم عليهم السلام
بلا خلاف

بلا خلاف وفي كلام جميع الاجماع للتصريح ببقاء حد من حد كل من منع من غير توقف
على اذن الامام كما هو المشهور وفي الغيبة والاجتماع وقيل يتوقف على اذنه كما عن المصنف ومن آخر
منها اشتراط القتل بما اذنه من القاتل ولم يخف منه على نفسه او ماله او على امر من نفسه او ماله
وعدم الجواز مع الخوف على شيء من ذلك وللخلاف فيه وفي الحاق باقي الانبياء بهم عليهم السلام وجب قوت
مع ان في الغيبة والاجتماع فلا بأس والحق في التحريم وغيره جرح الله عليه وآله امه وبناته من غير تخصيص
بخاصة عليها السلام قبل ويمكن اختصاص الحكم بالاجماع على طرقاتها بآية التطهير وهو حسن ولا فرق في
القاذف بين الرجل والمرأة والمسلم والكافر **قال** يقتل مدعي البينة بعد ثبوتها عليه وعلى كذا لا خلاف
ولذا يقتل من قال لا ادري ان محمد صلى الله عليه وآله صادق ام لا اذا كان على ظاهر الاسلام
بلا خلاف وربما اسدل الحكم في المضامين وما حصل بالارض والموجب القتل وهو حسن الا انه
لا يدل على القتل وط ولو كان المبتدئ متبائلا مقتضاه واحترام الشريعة عن انكاد القتل لصحة
كاليهود والنصارى فانهم لا يقتلون بذلك وكذا اعادهم من فوق الكفار وان جاز قتلهم
بامر آخر **قال** يقتل الشاكر اذا كان مسلما ويغرم اذا كان كافرا بخلاف للتصريح ببقاء
ومن يعثره ومن قال بالحق وطريق شجرة بالاقراء وانما ثبت بشهادة العدلين ومن آخر
منها عن الحكم للعامل بالشكر المتعلم له كطوطا بخلاف الحق وغيره من النور والفتوى خلافا
لجماعة خصوه بالاول ولا يلج عن وجهه ولا فرق بين كونه مستحلاما ولا كذا صح به ثبوتها التسمية
الثاني حكما لبعض المتأخرين قولا بتقييده بالاول ووجهه غير واضح بعد اطلاق النص المخصص
بعد الاستفاضة لفتوى الجماعة بعدم خلاف فيه لاجد ولم يحاكم له غيره **الشيخ** كونه ان يراه
في تأنيب القبي وتعرف حيث يحتاج اليه عن عتق اسوط وكذا العبد كاهنان في بيع والتحرر
والمرأة المكر في العبد للتبوي وظاهره التحريم ويضعفه حل على لكن اهتدوا بينه وبين
لما دل على ائمة التعزير الى الحاكم وفي اخره ادب الصبي والمملوك حسنة ومشته وادحق
قيل بمجموعة ائني الشيخ في يه ويمن من سعيد وفي ثالث ان امير المؤمنين عليه السلام

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

قال الشيبان بلغوا معكم ان ضربكم فوق ثلث ضربات في الدب التي اقتصر منه في دابع
 الخضر في ضرب الصبي للثأديب الى خمسة ولم اوعا ملاهما مع تصور سندهما ونجا
 لغتها لما ارجع بينهما يقتضى ترتيب الاعذار المذكورة في الكراهة منعنا شدة احتمال الاختصاص
 الاخير بتأديب المعلمين المتبين ان التعزير المنوط بالحاكم ولو فعل المولى بعبد ذاك انما
 زاد في تأديبه على العثرة استحقاق عقوبة سواء بلغت الزيادة حد اكمال يقضي اطلاق العباد
 وكره لم اجد به نقاشا لا متري واما الموجود في غير الكتاب حتى مع الاستحباب لم يجر في غير حد
 حد اكل هو ظاهر الصحيح وظاهر الجواب كل من الشفع في يه لكنه فرقه بين من عصى به فوق الحد
 وهو خارج عن مورد فيكون بشاذا او العاملون به كل في مورد حمله على الاستحباب
 تعد من تعد عبه او امته كذا نعت كل من فعل محرما او ترك واجبا عالما بها وبجملتها عاذا
 الحد بما يراه الامام قيل ولا يبلغ حد الحر في الحر وان تجاوز حد العبد والحد العبد في العبد
 فوالحر من سوط الى شدة وتبعين وفي العبد منه الى شدة وان تجاوزت كافي القوي وقيل يجب
 لا يبلغ حده وفيما تناسب القذف او الشرب بجلبك لا يبلغ حده وفيما لا مناسب له ان لا يبلغ
 وفيما لا مناسب له ان لا يبلغ اقل الحدود وهو خمسة وسبعون حدا القراء وشبه في ذلك الى
 الشخ ولف ولا يرب ان الاقتصار على الاقل احط ثم وجوب التعزير في كل محرم من فعل او ترك
 ان لم يحصل الانتهاء بالانتهاء في التعزير ونحوها ظاهرة ما مع الانتهاء بما لا يدل على
 التعزير مطلق الا في موضع مخصوصه ودوا النص بالتعزير او ان تأديب فيها ويمكن تعميم
 التعزير في نحو العباد المأذون الضرب ايضا من مراتب الانكار **الفصل الثاني** في تعزير شرب
 المسكر هو على اقل ما يحصل معه اختلال الكلام المنظوم وظهور السكر المكثوم وعلى اخر ما
 يعين الحقل ويحصل معه سرمدقة التعزير في غالب المتناولين اما غير العقل لا عين فهو الوا
 قد ان حصل معه تعيب الحواس الخمس الاخرى لمفسد للعقل كافي للتعزير والسكر انما
 نظري في هذه الفصل يقع في موضعين **الاول** في بيان الموجب للحد وهو تناول المسكر

فان

فعل الرام

فان

وبينه وان لم

وبينه وان لم يسكر قليلا او الفقاع اختيارا مع العلم بالمتناول والتحريم وان لم يعلم
 التعزير ويشترط مع ذلك البلوغ والعقل فلهذا قيدوا رتبة تناول السائل بعم الشارب
 آياه خالصا والمستعمل له والاولى ان يقول بعم الشرب والاستعمال في الادوية
 الاغذية وحيث اجتمعت يثبت الحد بلا خلاف وفي عباير كثير الاجماع حتى في الفقاع
 وان لم يسكر المصون المستفضة بل المتقاة ومقتضى اطلاقتها وغيرها وانقادى ومع
 جماعة منها انه يتعلق الحكم بالحد يتناول المسكود الفقاع مطر ولو بالقطرة لغز المسكر
 منها وفي كلام جمع هنا ايضا الاجماع وكذا العصور العنبر اذا غلما لم يذهب اليها بقتله
 او استعماله فيما امر الحد مطر وان كان قليلا غير مسكر وكذا لجام بينهم كيصبح النفع
 وغيره وكذا كل ما حصلت فيه شدة المسكرة من نحو العنبر القوي والبرص يجب يتناول
 او استعمال الحد بلا خلاف ولا اشكال وفي ثبوت رتبة تناول العنبرين او استعمالهما
 اذا لم يبلغا الاسكار وجها ان مبيان على القول بتجرعها او حلقها وقد مضى
 ان الثاني اشهر اقوي فالحد فيهما ويحتمل العدم مطر بناء على عدم التلازم بين
 لتعزيم والحد الا ان يكون اجزاء كل هو ظاهر للاصحاب هنا ويسقط الحد عن استعمال
 المسكر وما في معناه في نحو الاحتقان والسقوط حيث لا يدخل الحلق بلا خلاف وعن
 تناول مسكرها وان دجر في فيه او ضرب عليه او خوفه بالاجتماع عادة او اضطرارا
 والحفظ النفس ساعة النفاة على الاصع قيل اما اللندادى او حفظ الصحة فلا يسقط
 عنه وفيه اشكال وعن جمل المشرب انه مسكر مثلا او التحريم وان علمه لغيره يده
 بالاسلام او كان صبيا او مجنون بلا خلاف ويثبت هذا الفعل بشهادة عدلين كبرين
 او الاقرار مرتين الصاد من مكلف حرم مختار بلا خلاف فيهما وفي عدم الثبوت
 بالاقراء مرة بل على الاخير في ظاهره الاجماع **الثاني** في بيان الحد وهو تناول جلد

في كذا السائل

اجماعا ويشترى فيه الذل لا يتقيا الحر والعبد والكافر مع المظاهر بين المسلمين وهذا قبل ان
فرض خاصة ولا يتقيا الحر والحر كان مستترا به فانه لا يجلب للاختلاف في شيء من ذلك بعد
مسألة العبد الحر في عقد المهر والحكم بهما من بين الاصحاب يدعي عليها الاجماع في شيء
الغنية وطاحرا عنه خلافا للصدوق في قوله اربعون وهو يشاذ وليس به الشاذ ومن في
مغناه عن انما من المهر في النكاح المحرم على ظهره وكيفية وسارجه ومتى وجبه
وجبه ومقابلة للاختلاف الا من طه قال لا يجزى عن ثيابه وهو نكاح ولا يجزى حتى يعين
عن سكنه للاختلاف واذا جازع من قبل في المنة الثالثة وفاقا للاكثر بل عامة من آخر
ندس وفي الغنية الاجماع وقال الشيخ في وقته الصدوق في المقنع انه يقتل في الرابعة
وشبهها الفاضل ودله والمشهد في النكاح وهو ضعيف غاية ولو شرب عرا ولم يجد
خلافا لكفى عن الجميع حد واحد للاختلاف كما مر في **الفصل الثاني** في بيان الاحكام وفي سائر
اوجه **الفصل الثالث** في بيان حد السرقة وهو يعقد فصولا خمسة **الفصل الرابع** في بيان السارق الذي
يقبضها اي قبضها لحد على الاشهر الاقوي بل في صريح جمع وظاهر آخر بكونه اجماعا للنقض
بقوله ما قامها الا بعد ثبوتها ويستفاد منه وجوب الحد ايضا لو شهد بها بغيرها وفي المسكت
ان الحكم به اربعة اشهر بين الاصحاب فلا بأس بدوان ضعف النسوة ولا تخبر بالاشهر وعوي الحلي
الاجماع على رواية **الفصل الخامس** من مشربها مستحلا لشربها اصلا وهو على استنباط فان تباين عليه الحد فانما
لنوع جليلة خاصة ولا يثبت قتل من غرق في الاستتابة من كونه مطلقا او ملبسا على الشخص
والاتباع وقيل في القابل الحلي بالنكاح حكمه حكم المرتد لا يعتاب اذا ولد على الفطر بل
يقبل من غير استتابة وهو قوي منس وعلمه المتأخرين لانك لا ما علم تحريمه ضرورة الدين
وبعد لا يشهد الا اذا دعاها وامكنت في حقه القرب عنده بالاسلام ونحوه كما هو الحال في النكاح
وصايل الخروبايات وهذه المعوي خارجة عن مذهب المسئلة فانها اذا لم يكن هناك شبهة محتملة
هذا حكم الحر اما غيرها من المسكتات والاشربة كالقناع والتمتد فقد اشد اليه بقوله ولا يقتل
مستحل

اشهر
سار

اش

اش

مستحل مشرب غير الخمر مستط ولو كان نظريا بل مجيد بشر بخاصة مستحلا كان له او محرم ما قولا
واحدا ولا فرق بين كون الشارب لها من لا يعتدق بانها او يعتدق بانها المستحق ميتة عليها
ولا يكفر خلافا للحلي فكفر مستحلا مستط واوجب قتله وهو نكاح **الفصل السادس** من باع الحر مستحلا بغيرها
مستط ولو كان فطريا قيل بغيره فاعل ولا يقتاب وان فعله مستحلا فان تاب قبل سنة الاقتل
جدا اذ كانه وفاق وفيما سواها بركة من الاشربة اذا باعته مستحلا لا يقتل قطعا وان لم يثبت نعم قالوا
بغيره فاعل بالمحرم وهو حسن ان كان من يعتدق التحريم والافنية نظر وفاقا لبعض من تأخر **الفصل السابع**
لوزاب الشارب عنه قبل قيام البيعة عليه بشره سقط الحد عنه للاختلاف ولا يسقط عنه لو تاب
بعد قيام البيعة على الاظهر للاشربة خلافا للحلي فيجوز للامام العفو عنه كاختاره في انما وهو نكاح
ولو تاب بعد الاقرار حين الامانة في الاقامة للحد عليه والعفو عنه على الاشهر الاقوي كذا في انما ومنهم
من جزم الحد عليه واوجب به وهو الحلي والشيخ في طوف وفواه الفاضلان وجاءت من المتأخرين
الفصل الثامن في بيان حد السرقة وهو يعقد فصولا خمسة **الفصل التاسع** في بيان السارق الذي
يقبضه ويشترط فيه التكليف بالبلوغ والعقل والاختيار وان تقام الشهرة الواردة للحد من غير توثق
هم الملك كذا في سائر الحدود وان لا يكون والى اسرق كمال ولله وان يمسك الحر ذنوب بله فقيمه
المستاع الحر فدية وبأخاه وسرقتنصا بالقيود المعتبرة في قطع اذا استتبه فلا تحد الطفل
ولو اداه الحق الحمول والمجنون ولو اداه اربا اذا سرق حال جنونه لكن يفردان ويوردان بما يراه الى
وان ذكر منها سررا للاختلاف في الثاني بل على عدم حده قبل اتفاقا والوليكان عليه وعلى آخرين يعا
التصديق في عدم حده وتقريره وكلا طائفة الماترة وعامة المتأخرين وفاقا للمنفردة الحلي كذا في
وقال الشيخ في النهاية وتبعه القاضى انه يقع عن الطفل او لافان عا داب فان عا دحت
انامله حتى ترمى فان عا د قطعت فانامله فان عا د قطعت كما قطع البالغ وغيره في لافان
الاكثر وكذا في حقه وفيها ان مستند هذا القول اخبار صحيحة وفيه نظر في المسئلة

اش

اش

الفصل الخامس
اش

اش

اقوال اختلفت في معنى هذا القول وبعضها مع بعض وكلها الاضداد القهية من الغايات وفيها الصحيح
وغيرها ويبنى عليها على كون الواقع ناديا من قبل ان ينظر الى الملاحقة او مقتضاها جواز بلوغ الغرض
الى الحد منها ولو في بعض النسخ ولا يابى به ولكن لا يلاهم اطلاق المتأخرين من التعرّض مباحا
على ما قرره من اشتراط التعرّض بعدم بلوغ الحد وفي رواية تحمل الوجه نظر لكن ينبغي الاحتياط بعد
القطع الا فيما انقضت عليه وهو في المسئلة لو سرق الشريك من المال المشترك ما يظن نصيبه مع
ظنه جواز مباشرة القسمة بنفسه لم يقطع ولو زاد نصيبا للشبهة الدائرة الحد الذي منه انقطع بلا
خلاف ولو علم عدم جواز تولي القسمة لم يقطع ان يبلغ نصيب الشريك النصيب اطلاق
المتن يقتضي المنع عن القطع مطلقا حتى هنا وهو ضعيف كاحتمال القطع كان حتى في الصورة
الاولى وفي سيرة احد القاضيين من الغنينة روايتان باختلافهما اختلف للاصحاب في اوجدها
انه لا يقطع مطلقا وعمل بها المفيد الرومي وجاعة من المتأخرين حتى في الاصلية يقطع لو زاد
نصيبه قد انصابت الا فلا وعمل بها الشيخ في رد القاضية الاسكافي وعينهم من المتأخرين
وبالجملة الاكثر كفي كلام جمع ولا بأس بصحتها وصلاحيتها بخلاف ذلك وان كان المسئلة
بعد محل تردد وشبهة ومقتضاه هذه الحد كافي الرواية السابقة فيظهر للقول بها قوة
من هذه الجهة ولو سرق الولد من مال والده لم يقطع اجماعا وصح جماعة بعدم الاب
لمنع علا وفي ظاهر ذلك اجماع عليه ولو سرق الولد من مال اجدادهم وان علا والام
من مال ولدها وجب القطع بلا خلاف الامر المحلى فالاحتلام بالاب في عدم قطعها
لو سرق من مال ولدها وهو شاذ مجموع عموم ادلة القطع مع عدم ظهوره في فصله و
مشابهة الا اذا سرق بعضهم من بعض بلا خلاف ظاهر وقيد جماعة قطع الولد بسيرة
من مال والوالدين والام بسيرة مال ولدها بما اذا قام المسروق منه ينفق السارق يجب
عليه الا فلا قطع في الغنينة اجماع عليه فلا بأس به اذا كان المسروق ما هو ذا بل لا من الحقيقة
بقدرها اذ مع زيادة لا تبلغ النصيب لو لم يكن المال محرّرا او هتك الحرز عنه والحرز

لصوم

هو ان يقطع بلا خلاف وفي الغنينة اجماع ويجب على الذي هتك الحرز ضمان ما افده من جليل
او غيره وعلى الثاني ضمان المال ولو تعادى على التمكن وانفرد احدهما بالخراج قطع الجاني
خاصة ولو انعكس فلا قطع على احدهما الا اذا اضر جابضا بين ولو تعادى على الاخرين واخرج اقل
من الجاني فمضى بجواب القطع قولان ياتيان ولا فرق في الاخراج بين المباشرة والتسبب مثل ان يشد الحبل
وتجبر به او يورث حتى يغير من يجره او يخذ الاما لوامر من به فلا قطع على الماد كونه جاعلة ولو خا
ن المتأسر لم يقطع وكذا الهتك الحرز فورا ظاهرا واخذ الا فرق في المتأخر الذي يجب
بيل الحرز والعبد اذا سرق من غير مولاه ولم يكن عبدا غنينة سرق منها والمسلم ولو سرق من غير
كوفي القهية والكافي بافامه والدكر لا لا يفي فيهم فيسواء بل بخلاف وانما قيدنا العبد بامر ولا
يقطع عبدا الانسان فيه قيمة بلا خلاف الا من دام وكما عن ط وكذا لا يقطع عبدا غنينة
بالسيرة ومنها ويقطع الاجير اذا هتك المال الذي سرق منه دون على الاشبه الاشبه بل عليه عامة
تاخر خلافا للنهاية فاطلق الا يقطع عليه استنادا الى احبار ظاهرة في كون المال غير محرّز
عنه ما التفصيل كافي في المتن وكذا يقطع كل من التبع والتدبير سيرة مال الاخر احرز عند الا فلا
بلا خلاف وينبغي تقييد القطع في القهية بما اذا لم يسرق عوضا عن النفقة المفقودة عنها من دون
زيادة عنها تبلغ النصيب الا فلا قطع عليها وكذا الضيق يقطع مع الاخر ان عند الاعم عدم
على الاشبه الاشبه بل عليه عامة من تأخر في رواية صحيحة انه لا يقطع بقول مطلق من دون تفصيل
بين الاحرز عند عدمه والاعمال بها ظاهر هذا الشيخ في رد وقد وجع عنها والحل وهو شاذ
فاذا المحقة ما تقدم ويجب على السارق اعادة المال بعينه مع وجوده وان كان اعادة اريد
مثله ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا مع تلفه او تفرقه ردو ولو غاب ضمن الماشي
ولو كان فاجرة لم يمسح ذلك مطلقا ولو قطع بلا خلاف بل فصل اجماعا الاشبه احكام
متغايران الا اعادة لاخذ مال الغير عدوا وكذا القطع حدا عقوبة على الذي يوجب **الشان**

الشان

في بيان المسروق الذي يجب فيه القطع ومشروطة ومنها بلوغه بضاب القطع بلا خلاف في ذلك في
الاجماع وقد روي دينار ذهباً خالصاً مضرباً بسكة المعاملة او بالغ قيمة ذلك على الاظهر لا يشترط
بل عليه عامة من فاقه وعليه استيفاس نقل الاجماع وقول الصدوق بالجنس العادي بالدينار الكامل
مما اذا كان لا فوق قيمته من عين الذهب وغيره فلو بلغ العين ربع دينار وزنا غير مضرب لم يتابع
قيمة المضرب فلا قطع لان الدنيا حقيقة في المسكون من خلاف الخلف وطفتو وعدم
السكتة وهو شاذ ولو انعكس ان كان سدس دينار مصوناً قيمة ربع دينار مسكوكاً قطع على
لاقوي وكذا لا فوق بين حله قيمة او شحته وعدمه فلو ظل المسروق فلما نظره دينار مثلاً
او مسروقاً بقيمة اقل من الضاب فظهر شتملاً على ما يبلغه ولو وقع قطع على الاقوي لا اس فيه
ايضاً من كونه محرراً باجماعنا فتقوي ونصاً حديث لا حدس فيه شرعاً وجب الرجوع فيلزم
العرف اتفاقاً وظاهراً ما كان ممنوعاً بقفل من حديد ونحوه او على من شئ في ما في معناه
او في في الحرم او كان محرراً بالنظر في الاختلاف في الاجزاء قبل كونه محرراً وقيل لا يقطع
وكثيراً قيل لا يقطع في النهاية ان كل موضع ليس له مالاً كان والتصرف فيه حول الا اذا نهى
ونسب جاعته الى الله سبحانه في الغيبة الاجماع وفي النصوص اعم اليه فهو غير بعيد لولما اورد عليه
من النقص بالدق المنجحة الاوراب في الحرم وحاجبه اليه فيها فان السارق منها لا قطع
بلا خلاف كل في الحرم ولو اذن ابن حزم انه كل موضع لا يجوز بيعه بالملك فيه الدخول والتصرف بغيره
وكان معلقاً او مقلداً وكان معاد الجح بين النصوص لا بأس بذلك من جهة القول الاول
كما ان القربان ما يكون سائقة على خطه خوفاً من الاطلاق عليه على مختلف المراتب باختلاف
وفاقاً لا لا كنه في الاثمان واجزاءها المضائق المقلدة والاعلاق الوثيقة في الحرم
التي يرب ما خفف من المفاع والآلات الخاسر الذي لا كنه اليه المقلد في الحرم او خارجها المقلدة
وان كانت هي من جنس الاصطبل حرز الدواب مع الخلق حرز الماشية في الحرم من الرعي على نحره

ومثله مثله

ومثله مطاع البايغ في الاسواق والطرائق واحترز بالدفن في الحرم على رءوسها فانه
لا يجر حرزاً اذا كان في داخل بيت علق ولا يقطع من مسروق من غير حرز كما ان البايغ المأذون في عتيقها
والدخول اليها في المساجد والادوية مع عدم اعيان المال المسروق بالانظر للنقض في خلاف فيه
لا من ان يظهرها من عدم القطع في موضع الحرز من غير الاطلاقة ذلك وقوله بعده وقيل انه اذا كان
لكنه على الدال بقطعه كان محرراً وانما كل جاعته منهم الشيخ في طويف وظاهراً من وكثيراً
كما عليه الا حوط ولا يقطع من مسروق من حبيب انسان او له الظاهرين ويقطع لو كانا
باطنين بالخلاف احده وفي الغيبة وعن الاجماع عليه ولا يقطع في سرقة القرم هو على
الشجر ويقطع سائقة بعد حرز واحرازه بلا خلاف في الاجماع وعلى الاظهر في الاول مصدق
خلافه للفاضل ودوره وغيرهما فتقيد به اذا لم يكن الشجر في موضع حرز الدار والاقا
لقطع ولا يخ عن جرد الاول احوط وكذا لا يقطع في سرقة ما كوال عام سبعة ايام جاعته
سواء كان ما كوالاً الفعل او بال القوة بلا خلاف ظاهراً ونسب في الغيبة والسرقة الى القربان
الاصحاح المتعدين بدعوى الاجماع والخصف فوق في ظاهراً إطلاق النص والقوي لا يقطع
المسروق غنياً او فقيراً او بصريح في ذلك يحتمل الاختصاص بالثاني لكن هذه الحدباء الشبهة
يقضي المصير الى الاول ويقطع من سرقة ملكاً بلا خلاف بيننا اذا كان جاعته بل قيل اجماعاً لا يقطع
فيما حقه كونه مشروطاً من كونه محرراً وبلوغ قيمة الثياب ولو كان كسراً مما يقطع في سرقة لانه
يتحقق بنفسه الى ان يكون ثامناً او في حكمه ولا يقطع من سرقة جاعته بل بالحدباء
الاسر لا يطلق العارة ولو كان المسروق حرراً جاعته السارق قطع دفاً في النهاية وجعته بل بالحدباء
كل من خلاف الخلاف فلا قطع عليه قال للاطلاع على انه لا قطع الا في قيمة ربع دينار نصاً على
لا قيمة له ويضعف بان قطعاً لفساده لا حد اسرته وفي التعليل مع اصل الحكم نظره فاقا لجمع
في الاحوط الحرز واطلاق المتن يقتضي عدم الفرق بين الصغير والكبير فتقيد الاكثراً بالاول
وتعليل المتن ليس على الدال زيادة على اطلاق النص ويقطع سارق الكرم من الحرز ومنه القربان الغيبة

اليد خاصة اجماعا كل في كلام صحيح وعلى تقطع الاجماع في الغنية والسرقة لا يقطع في القسط بل يوسع
 النصارى بطر وفاقا لاكتد وقيل لا يقطع كانهما القابل للشيء والقابض في دالة اي قطعه
 ليس هذا السرقة بل لحكم الحيلة وفيه سنا فستة وثبا فضل بين السرقة الاولى والثانية والثالثة
 فالثاني وعليه الحلي في بعض كلماته وهو ضعيف الاول ظاهر وحوط ولو نبش ولم يأخذ الا من عن يما
 يراه الحاكم ولو كان من عند النشل المحرم عن اخذ الكفن كل في النصوص ولو مات النباش المستطاع ان ياتي به
 منه فلم يقدر عليه جاز له كل في كلام كثير وغيره ايضا كل في ظاهره لا في المثل فتدل على انه
 مثال مثل فعله بالاختلاف اجزاء الامن الشيخ في ثلثي الحديث فلم يرفع القتل على العزاة من السابق
 بل على فاستلحق عليه ثلثه وركب ايضا عن غيره ولم ارفع على نفس يقتضي شيئا من ذلك
 وظاهره ان من عدم وجوب القتل لظواهره لا كالاختلاف في الحكم من الشيخ فاجبه وهو حوط مع ذكر
 النفس مرات حد خلا لها ثلثا والا لمثل الترك احوط **المقال الثاني** يثبت لموجب لا يقطع
 بالافراد بمرتين او بثلاثة عدلين بالاختلاف ولداقعة مرة واحدة اعظم الذي اقرب بالا
 خلاف فكل لم يقطع فيما يقطع به الا جواب عن في الاجماع وهو غيره بعيد وان حكمنا
 المقنع القطع به لعدم مخرجه وفضل الفاضل في لقب بين وقوعه عند الامام والثاني
 وعنده غيره في الاول وجوبه على ما وضعه في المقر المتكليف بالبلوغ والعقل والحرية بالاختيار
 بالاختلاف كل في نظامه وعلى اعتبار الحرية صاعن ف والتعقيب الوارد في بقطع العبد الواقع على
 نفسه مرة عند الامام شاذ محمول على النجاسة تدباجل على حواء في اجزاء ما بعده بما اذا انصت
 اليه افراد المولى فصفا قد يباعه قيل الآن الحق لا يبعد دها ويجعل العدم ساء على ان لا يبيع
 باقرار العبد احد وفيه نظر فان عدم العبرة انما هو الحق سيئة فاذا اصدقه فكانت اسقطه وكان
 كما اذا قام اليثقة عليه ثم ان عدم قبول افراد انما هو بالاختلاف الى قطعه خاصة واما بالاختلاف
 الى العزاة فيقبل ويتبع بالسرقة بعد الحرية بالاختلاف اجرة وقيل يقع وجوبه والاقرب ما
 لعدم ويتفرع على اشتراط الاختيار انه لو اقر بالسرقة لا يجرم بجران يقطع نعم لو ردد السرقة
 بعينه واعد الاقرار قطع وفاقا للثمانية وجماعة الصحاح وغيره وفيها مناقضة وقيل على

الثالث

بلغ

الحلي انه لا يقطع بطريق الاحتمال يكونها عينية بالاشباع او بالابداع وهو انما يعمل المذهب
 ووراء الشبهة بعدد اليد ذهب اكثر المتأخرين ولو اقر من بين تختم القطع ولا يجوز العفو عنه
 ولو اقر من بين رجع عنه وفاقا للحلي وجماعه خلا فاللهما به واخرين بل الاكثر فيسقط عنه القطع
 وفي الغنية الاجماع والاختلاف فللادغام الحيار بين قطعه والعفو عن مدعيها عليه الاجماع والادغام
 لمسئلة محمل فلو كان هو ظاهر الخبر ومقتضاه العفو الى القول الوسط فانه حوط وظاهره ان
 عدم الفرق هنا بين التزويج والتوبة فمن سقط القطع مما او تخير في الاول اسقط في الثاني
 ايضا ومن قال بالعدم قال به في المقامين **المقال الثالث** في بيان التوبة وكيفية وهو قطع النية با
 الكتاب السنة والاجماع الامة ويختص عندنا بالاصحاب الرابع من اليد اليقين ويرك له الراحة والاهتمام
 ولو عاد ففرق مرة في التوبة في التوبة بعد ذلك ايضا فلو لم يقطع عليه السرقة من قبل
 القدم ويترك له العقوبة لو عاد ففرق مرة في التوبة جبر في التوبة اما وانفق عليه من بيت المال
 او كان فقيرا ولو عاد ففرق في التوبة يقطع بالاختلاف في شيء من ذلك اجد ففرق ونقضا
 الذي موضع القطع من الرجل فقد اختار اغيره فظاهره ان من قبل التوبة من بين
 السارق وصريح به الشيخان في عدمه وجماعة خلافا للاكابر ومنهم الشيخ في طوف واللبان
 والشيدان والحلي مذهبين الاجماع فوسط القدم عنده فبعد ان كان وهو ظهير وحوط بل يمكن
 ارجاع القول الاول اليه الشواهد في جباين كما يكره نذل عليه ولعله لذل لم يملكه اكثر الاجماع
 بل عامته من واثقت علما الفاضل في لقب حيث نقل القولين ورجح الاول منها وان كان رجحا في
 اختياره اياه لا يعمل الاجماع الى اختيار الا انه شاذ ولا تكن بالسرقة من جبره فيجعلها كغيره
 اذا اقر بما دفعه او شهدت بها البيئات ككل بالاختلاف كل في وفي الغنية الاجماع وظاهر النص
 كون القطع للسرقة الاولى كل في كلام جماعة وفي الغنية الاجماع عليه وقيل الاجرة كل كلام اخرين قيل
 كل منها علته مستقلة كل في ذلك ومنه نظر الفاضل في بعض المسوق منه وظاهره ان مقتضاه
 بالحد الواحد لو شهدت بنبية عليه سرقة ثم شهدت اخرى اليه باخرين قبل القطع للادغام
 الاقرب وقيل يقطع رجله وفيه نظر ومقتضاه ايضا شوط قطع الرجل للثانية اذا شهدت

الاجماع

الحلي

بينها بعد قطع اليد والاولى بينهما كما مر عليه في النهاية وف الاجماع خلافا للمبسوط
وكثيرا لا قطع هنا ايضا والمسئلة محل شبهة بها تكون الثاني لخرق واولى ولا يقطع الياسر مع وجوب
اليمن بل يقطع اليمن ولو كانت مثلاً وكانت الياسر مثلاً او كانتا مثلاً من وفاتا
لا اكثر وفي النهاية وف الاجماع خلافا للمبسوط وجاعة تفيد و بما اذا لم يخف منه التلف على
باخبار اهل العلم بالطب انهما متى قطعت بقيت افواه العروق مفتحة ولا يخفى عن قوع
والامساك في قطعها مع شلل الياسر فمنعه وهو شاذ ولو لم يكن له ياسر قطعت
اليمن ايضا فاما لا يشر بخلافه الامساك في فتلاد الياسر لا يقطع معه اليمن ولعل
المستدلى ما في رواية صحيحة من انه لا يقطع **ح** وظاهر المتن مشدودا حيث لا يتقبل الا بال
بها قال الشيخ في النهاية ولو لم يكن له ياسر قطعت يمينه البسر ولو لم يكن له رجل يسر لم
يكن اكثر من الجرح تحت يمينه واحدة وفالك من الزاوية وطاقى النهاية مرة من تحت الزاوية
الشيخ لا يقول الا عن ثبت تحت ومن عدم مقابله شي منها ولا سيما الثاني لانه قد لا يكون
واحد ظاهر لو لم يكن له يمين فهل يقطع الياسر ام يتقبل الى الرجل ثم مع فضل مما اهل يجيبون
لا بل يخرج وجوبه واقتوال احوطها الا الكفارة بالانفاز بهذا اذا عبت يمينه قبل الشقة ولو
ذهبت بعدها وقبل القطع بها لم يقطع الياسر قولاً واحداً او يقطع المذ بالانفاز قبل قيام
البيته على السرة ولا يسقط بعدها بخلافه في الاول وفي لك الاجماع وعلى ذلك لا يشر
في الثاني بل قيل لا خلاف فيمن خلافا للجلبين فاطلقا جواز عقوب الامام له لقوبة بعد الشق
وهو شاذ وهل يتخير الامام مع الزاوية مع التوبة بعد الاقرار في الاقامة للحد واسقاط
يتخير عليه الخدم العقوب الاول منها متى على رواية فيها ضعف سند او دلاله لكنها
مقتضاه بدعي لا يبر على مضمونها في الغيبة الا انها من موهنة بشبهة الخلاف بين الامام
وان اختلفوا في ان الامام يقتصم الحد اسقوطه ولعله انج للشبهة الدالة ولا
يفضل امام ولا الحد اصرار به الحد الى عضو ونفس اي حد كان حتى لا يقرر فلا دية لمطرد فاما
لاكثر خلافا للمفيد في حد الادعي فيمنه الامام دية المحدود على بيت المال وفي مستند

منع

ضعف قيل ان محل الخلاف وهو التحريم دون الحد اي لادية فيه بخلافه **ح** **الامام** في
ذكره لا يخفى فيه سائل **ثالث** **الامام** اذا سبق اثنان فصاعدا فصاعدا واحدا او ازيدا مع عدم بلوغ
نصف كل منهما المتصا قال المفيد والمفتي والشيخ في النهاية والابعاج اجمع كما في المصنفين
معاد انظاره انه من ذهب الاكثر في المتصاد والغنية الاجماع وقال الشيخ في طوط على اشتراط بلوغ
نصف كل واحد فصاعدا عليه عامة متأخري الصحاب وفي الاجماع وهو لا يفتي بالاصل والا
لمعناط **الثانية** لو سبق امرتين من جنس القطع ولم يقطع مينا وقامت الحجة الى اليمين عليه بال
سرة **الاولى** لمسكت لم يقطع ثم مشهودت عليها السرة الا ضرب قال الصدوق والشيخ في النهاية وفي
قطعت يد بالاولى وجعله بالآخرى وبندانية صحيحة وفي الخلاف الاجماع لكنه وضع عنه فوطي
المع الفاضلان والشميدان وعنه من الاماميين وهو لا يفتي بالاصل والاشياط والاولى
بعضه الدم الذي موضع اليقين عملاً بالفتوى لمشاورته بعد الحجة الشهادة **ح** قطع السارق
موقوف عندنا على ما يفتي به مرة وقد علم له الامام فلولم يرافعه الامام ولم يقطع وان فاقته عليه
البيته حسبة او اقربها مرتين وكذا لو علم سيرة ولو ذهب المالك الى العين بعد السرة او عني
القطع قبل الرفعة سقط القطع ولو لم يقطع لم يسقط عنه الحد مطر ولو عني او وجهه **فصل**
في بيان حد الحارب وهو كل مجرم مسلحاً كالسيف او غيره كالجر ونحوه في او يجر خطره او غيره لئلا
او نهاده لاخافة المشاة وكذا القودين من المسلمين مطلقاً وان لم يكن الحارب من اهلها اي احد
الضافه بان كان ضيقاً عنها ومن اهل الفتنة ولا ذكر على الاشبه الاقوي وعليه عامة ما
خرى لا يمانا بل في ظاهره كمن العوان الاجماع خلافا للشيخين فاشترطوا من اهل الرتبة ولا
مسكا في فاشترط المذكور وبشت ذلك بالاقراء من اهل ولو مرة او شهادة عدلين بلا شك
والا خلاف الامم لا يلم في انهم يكتفوا بالاقراء مرة بل مرتين والاي من قوة ولو شهد بعض
المشهود على بعض على غيرهم او لم يلم قبل شهادته قطعاً وكذا لو شهد بعض لما حوذين منهم
على المقاطع عليهم النطق مطلقاً ثم من الشاهد لما اخذ منهم لالا على الاشبه الاقوي وقيل بالفتوى

ان
الاول

الاول

الاول

البيته لم يرفع

الاول

لولا تعرض لما اخذ منه وهو ضعيف فلم يكن الشاهد مأخوذاً احتفل بقول شهادة و به
صريح جمع من غير فصل ثلاث وجوه القتل والصلب او القطع محالة الا بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
كما يقطعان في الشريعة والنفي من مصر الى اخره الى اخره وهكذا الى ان يتولى بوجوب موت على الكتاب
والشريعة والاجماع ولا يصح باختلاف في انهما على التخيير والترتيب فقال المصنف وطاعة بالانجيل عليه
الكثير من النسخ عند من هم المحدثون القائلون وهو الوجه وقال المصنف والاسكان في الحل وابن زهره
واقناع الشيخ كافي التلخيص وغيره بالترتيب بينهما قال في التلخيص والاصح عليه وعنه الى
لاكن ولكل اختلاف في كيفية نفي الشهادة وعنه ان مقتضى قوله في الدم قتل واحد لا
قصاصا ولو قتل واخذ المال استعبد منه عبده او بوه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى
فمقتل و صلبه ان اخذ المال ولم يقتل فمقتل ونفي ولو صرح ولم يأخذ المال اقتبس
منه ونفي ولو اقتصر على سر السلاح محظا نفي لا غير وقيل فيها معنى الان ولم يجد حجة على
شئ من الكيفيات من النصوص وان قل اكثرها على الترتيب في الجملة لكن فقي منها اضر شهادة
مع ضعف ما سندها جملة لكنها مشهورة في القدماء مشهورة عليه ومع ذلك مخالفة لما عليه
الكثير العامة واختلاف في كيفية الترتيب انما يصنع لثبات كيفية خاصة منها للاصلح في
مقابلة القول بالانجيلي بعد اتفاقا عليها من جملة ما يبدل بحسب السند صحيح في القول بالانجيل
اقرب الى الصريح لكن في الكلام في كيفية الاجود منها ما في النهاية لمشرتها وقبول النصوص
التي لا عليها وعمل التخيير هل هو مطلق حتى في صورة ما اذا قتل الحمار فلا مام فيها ايضا الا
قصاصا على النفي مثله كما هو ظاهر المتن وغيره ام يتعين فيها اجتناب القتل كما صرح به المصنف
وكثير وجهان اجود هما الثاني لكن قصاصا لاحد اقلوه في والى الدم او كان المقتول ممن لا
يقتل من الناس سقط القصاص ويثبت حد نفي يمينه وبين باقي الاقوال ولو تاب قبل
القدرة عليه سقطت عنه العقوبة ولو تاب بعد ذلك لم يسقط بل اختلف كل في نظائره
ولم يسقط بالثقة ما يتعلق به من حقوق الناس كما القتل والجرح والمال في شئ من

لا يزال من

الحالين

الحالين بالاختلاف لا اشكال ويصلب الحمار حي الى ان يموت على القول بالانجيلي في المشقة
الانعام لانه احد افراد الحد وقيم للقتل وهو يقتض كونه حيا ومقتضى لا على القول بالانجيلي
لان صلبه على هذه القول على تقدير قتله واخذ المال وقد تقدم انه يقتل او لا ثم يصلب
ولا يجوز ان يترك للصلب على الضمة اكثر من ثلثه ايام من صلبه ولو لمقتله احكاما فثب
ونصا ونزل بعد ذلك فيقتل ويحفظ على القول بالصلب حيا وكذا على غيره ان لم يجر الا
عنه ان قبل قتله وان امره قبله او قبل الصلب سقط من عليه كل في نظائره والفرق
بين القوانين على ما يفهم من لما في هنا وفي مع والفاضل في عدم وجوب قتل
على الثاني وعدمه على الاول وعنه غير واضح والناسوي بينهما جاعة وكيف كان يجب ان يكون
في صلبه عليه ويدفن اذا كان مسلما بالاختلاف هنا وللعمامة قول بان لا يصلب ولا يخلع عليه
وحيث في الحمار الجحش او حمارا ينفي مما هو الظاهر من معناه المصحح به في كلام الا
حجابه جرحا بعضهم الاجماع والقرى الضاربة هو ان يخرج من يد الى غيره ويكتب الى كل بلد
ياذروا اليه بالمع من واكلته وشأته والمجاسة ومعاملة حتى يموت فان لم يمت شتر
النفي الى ان يموت نفيه الى الارض كناية عن ذلك وفي رواية ان معناه اولا من الجرح عليه
بعض العامة وابن زهره لكن بخلافه وبين ما مر من دعيا الاجماع وفيه نظر في ارضي
اندمية في الاجل يكون عدلا للقتل والصلب لقطع قبل ينجي جملها على ما اذا كان
الحمار كافرا او متدنا عن الدين لكون الانعام حمارا بين قتله باي نوع من الاخذ الاربعة
شاء واما اذا كان جائنا مسلما غير متد فاما يعاقبه على تخريبه فيكون معنى النفي
ما سبق وهو يستوفيه نظرا للضرر الكثرة احدا للنصوص وهو ان كان بالانجيلي
محاربهما في النص وفي سر ان الاجماع لكن فيه ان حكمه حكم الحمار في ظاهره والفرق
بينهما وعدم كونه محاربا حقيقة وهو ملك فلو تمكن الحاكم منه لم يجد حدا للحارب
الا ان نظا هربه الا فهو محارب والاختلاف حكمه في جرح فدفعه واهرا القتل ولو لم

يندفع الابا القتل كان منه هذا واليه اشار بقوله وللانسان دفعه من نفسه مطروكة
 عن ماله اذا التقط عليه وغلبا القصد ^{بمعنى} القصد بل قال في الاثر والظن على
 القتل وهو حسن لاطلاق النفس الا اذا اسكر لست له الهيب فيجوز ان تقع عليه ويجوز
 ان يمكن به فغيره وكذا في الثاني ان اضطر اليه ونظر بنفسه ضرا يوجب عتلا قبل
 وكان الما للغير اما انتفي به ^{بمعنى} لا يجب الترفع عند مطر من بار النبي من المكروه فظلم لا مع
 وعدم التعزيب بالنفس والا فلا يجب بل لا يجب والفرق بينه وبين النفس حيث يجب الدفع
 عند مطر دون الما لحيوان المشاهدة فيه فهو للصحيح وغيره فالواجب ان يقتصر جميع ذلك
 على الاسهل فان لم يندفع به فالي الصعب والا فالواجب هو حسن فلو كانه البنية فيقتله
 يتنجح وهو اقتصر عليان احاط من الصالح ان يخذ فيقتل او يخرج ولو كان الصالح وا
 الاستغناء في منوع لم ينفذ المجدا اقتصر عليه والا خاصة باليد او الحصى لا لافا السلاح
 وعلى ضمان على الراجع لو خرج على الضر في هذه المراتب وينتهي بم المذبح ولو بالقتل هذا
 اجماعا متقربا ونفسا مستقيضا وكذا لو كان امرأة اجازية على نفسها او غلاما لغيرهم بد
 فعد كل منهم فاذا دفع الما لقتله او ضل اذا تمجده ولم يخرج فادى اليه من الدفع الى القتل
 ونهاه بعض اعضائه لم يكن على الراجح ضمان لو ادعى في الرجوع ما من مراتب الامور
 بالظهور لم يعرفه والنفس من المند و لظن الغضب والجلال بالدفع مسلم الما لم يجز له
 الرجوع حفظ النفس فظاهر المتن اختصارا من الترتيب الما لعدو النفس والعرض وان
 يجزى الدفع فيها كالمخرج ببعض الازهار في النفس ولا اشكال فيه اما العرض فالتظاهر
 جواز الاستسلام فيه في كل من دفع الترميم عنه ولو قتل الراجح كان كالشهيد في الاجابة كافي
 النص وهو انما يجوز الدفع اذا كان مقبلا فاذا ادعى فضره كان ضامنا لما يجنيه اتفاقا
 ولا يخطئ المستلزم هو الذي ياخذ الما ويوجب مع كونه غير حاديب ولا المختل هو الذي
 ياخذ الما الحقيقة من غير الحرة ولا المختل على اموال الناس ما التزم في الشهادة وا

الرضا الكاذبة والا لا ينتج وهو كما قيل من احد النبي حتى يخرج من العقل ثم ثم انفسه شيئا
 ولا من حق غيره موقدا اي منونا فاخذ منه شيئا ابراما في الجميع على الضم المتخرج ببعض العباد
 بل يستعاد منهم ما اخذوا من ابرارون بما يرد عنهم ويخرجهم ^{في بيان حد اعتبار}
 لبرائهم ووطي اللوات وما يتبعه من الامكام وحد الاستمنا اعلم ان اذا وطئ المبالغ العاقل المختار
 بهيمة ما كلفها التمتع قصوة بالاكل عادة كالشاة والبقر وغيرها مما يشتر في العرب بهيمة
 نحو الطير مما لم ينتم بها فيه وان سمي الخنزير كذا من الزناح اما التقديم العرف على القتل او التزدي في تقديمها
 على الاخر فبده الحد الشهيرة ومنعها عن التباين مما ذكره جماعة من انفسه ظلت الدرع من
 والبرية هو هذا من المعروف من المما والم نكاحا ولتبرها ولو اشبهت الموصوفة في قطع مجموع
 لتبين واقرع بينهما بان يكتب دفتان في كل واحدة اسم نصف منها ثم يخرج على ما اقرع
 خرج احد النصفين قسم كل واقوع وهكذا حتى يقع واحدة فيجعل بها ما جعل بالمعلومة ابتداء
 وهو ان يزوج ويخرج ويخرج الى طي قيمتها يوم الوطئ ان لم تكن له البرية لو كان المقصود والمم
 منها ظهرها كالبعول والحجاب والذانية اعظم منهما ان لم تكن له او مطلقا على اختلاف القوانين
 للابنين في التصديق به او دة على الوطئ اثم اذا اذ الشرف على منه واخبر الى العبد الذي
 فعل فيه ويشعرب مجوبا بالاختلاف في تنوع من ذلك في ظاهر المخرج به في بعض العباد
 شكالي في التصفية اذا كان له بعد ونوعا وشك لو كان فردا على النفس بحسب التصفية ما يمكن
 والمعينة به العدد لا القيمة فاذا كان فردا جعلت الى ائدة مع احد القسمين وفي ذلك
 بمنزلة الذي بيعت به على العتق والمساكين كل من المقتد وابن حرة ام ودفع الى الوطئ كل من
 الشفع والخلق قوله ولا لا يشبه بالاصول الثاني من انديا وعليه وهذا الاصل في تحمله ان
 الفاعل هو المالك وان كان غيره فالظاهر ان تعزيمه القيمة ان يوجب ملكة للبيمة

والأبلى للملك بغير مالك أو جمع المالكين والأبلى للملك بغير مالك وهو غير ظاهر ولا يبرهن
 بما يراه الحاكم على تقدير من يوجب ما قلنا من التصدق في الرقة على الموطوع ظاهر من إسناده
 ولو كان كونه التهمة أو غيرها كما هو منصوص النصوص والفتاوى يخرج خلاف فيها في ثبوت العقوبة
 على الواجب من أن اختلفت في تقديرها بما ذكرنا كما هو ظاهر الكفر بما بل عليه عامة من غير
 استحياء أو تحشع من عوطان خدا في كل ما يقع أو بما جدد كل في شدة وشمه أو بالقتل
 كما بينهما والأقرب أن ذكرنا ويثبت وجوب هذا الحكم بشهادة عدلين أو الأقرار ولو لم يوافق إلا في
 خلافه الحلي وأبرح من فاشترط الأقرارين في ظهور من الخليل الذي لا يوجب عقوبة هذا
 الاضافة إلى العقوبة وإثباتا الشبهة إلى باقي الاتهام فالظاهر في قوله بالافتراف إذا كانت
 الدابة ليغفره والأفلا يثبت أقواله وإن نكره سوى ما يتعلق ببعض التعزير ورد التحريم إلا
 عليه والبيع إلا أن يصدق المالك فيثبت باقي الأحكام ولا يثبت بشهادة النساء منفردات
 ولا منظمات بخلاف ولو نكره الوطوح التعزير فلا تأتمل في ثلث التهمة وقيل في ثلث التهمة
 الرقة الميتة كوطي الجنية في الحد واعتبار الإحصان وغير ذلك بل بخلاف بل في طاعة
 الإجماع وفي الاستعداد والأسرار الإجماع على أن زناوا لكن يخلو في العقوبة هنا اتفاق لأن
 اقتصارها ولو كانت الميتة زوجة إدانة المحللة له فلا حجة عليه لكن يجرى قطع به إلا
 بل لا خلاف فيه يظهر للاصل في القول واستنها كصحتها في الثاني كما قاله بظاهرهم الاتفاق
 على مخرجه وظهر ما بعد الموت ولا يثبت إلا بوجوبه مشهود ذكره عدول وفاقا للشهنة في العمل
 لا خلاف فيه بين من لا يثبت بخلاف التعزير من جرحه وجماعة فقالوا بوجوب شهادة عدلين
 غير واضح على ما في رواية يثبت باقي إثماتها لأنها شهادة على فعل واحد لكنها مع عدم ورودها
 في المقام بالخصص وإنما مسئل فيها كيف ساد القتل مجوز فيه مشاهدان والزنا لا يجوز فيه

مشهود والقتل استحقاق الزنا فقال لأن القتل فعل الواحد والزنا ممن ثم لا يجوز إلا
 أربعة شهود على الرجل شاهدين وعلى المرأة شاهدان فامر السوء وضعف
 التعديل بانتقامه بالوطي لا كراهي والزنا بالجنية فانهما كل مع اشتراط الأربعة
 فيها إجماعا فالمحقق اعتبار العدد من غير تعديل بل في كثير من النصوص إني في التعديل
 فالقول الأول أقرب إلى الحق لتجميع بينا مع اعتضاده ما الشبهة الواردة والأقرب هنا
 للشهادة بخلاف من عثر فيها ادعيا اعتبره فيه ومن أنكر فيهما في المقامين ومن
 طمئنت كان لا يمكن لا طمئنت على ما في الحد لكن غير هذا زيادة على الحد القدر القتل
 أو الحد بل خلاف ومن امتنع على استدما اصحاب المتن يرويه أو يثبت من بعض الأعضاء
 غيره سوى المذمومة والامته المحللة عن بما يراه الإمام والحاكم لفعلي المحم إجماعا وثبت
 هذا الفعل بشهادة عدلين أو الأقرار من بل بخلاف ولو قيل بأن الأقرار مع كل عليه
 لا أن كان حنا اعتقاد المدين كما فهم من الحلي والأخ عن وجوبه بشهادة
 القصاص كسرو هو اسم لاستيفاء مثل الجناية من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح وأصله
 اقتفاء الآخر فكان مقتضى شيع أو الجاني فيفعل مثل فعله وهو ما في في الكفر وإما في
 لطرف فالكلام في الكتاب يقع في جميع في القود في النفس وهو يقع في الواو القصاص
 وموجبها ذهاب البائع العاقلة أي أخرجه النفس المعصومة التامة بوجه أو لا في المكافحة
 النفس المزهقة لها في الإسلام والحرية وعينها ما ياتي عند قيل لأن ذهاب أي ذهابها
 في حال الجرح وزاد جماعة قيد العدوان احترازاً عن نحو القتل قصاصاً ولعله مستغنى
 عنه لحصول المعصومة ويتحقق الجرح بالقتل أو القتل ما يقتل ولو نادى مع حصول
 بخلاف آخره صريحاً وإن قلوا من القعة حيث نسبت إلى القتل ما يقتل ولو نادى مع حصول
 أو من قوله أو يفتلعه ينشاء من أن العمد يتحقق بقصد القتل لخطه وعرفوا من غير نظر

كأنه القصاص

النفس

الى الله فدخل في عدم الالاء مضافا الى العفة المستفيضة ومن لا يخطا وانه لما لم يكن
لا يمتاقتل بعادة فمما يقع القصد معها كما القصد بالانصب مضافا الى المعيرة الاصل المستفيضة
التي لا يخطا على عدم القصد لضرب الرجل بالبطر او الحجر مضرب واحدة فانه مما قيل ان يتكلم فيها
والاول قوي قوله او القتل بما يقتل غالبا على العطف على القصد به ليل قوله وان لم يقصد
القتل الى قصد القتل خاصة فانه مما يقع بالخطا في ظاهر الغيبة الاجماع وعقد الزيادة
على المقص المستفيض وان القصد الى الفعل كما القصد الى القتل وهو محقق ولو قيل ان القتل
غالبا لم يقصد القتل به بل قصد القتل خاصة فانفق قتل به فالاشبه بكونها في ذلك انه
الخطا شبه محقق وهو ظاهر عليه عامة من تاضي في الغيبة الاجماع خلافا للمحكمين
فبعد كما السابق انما هو في الاشياء المختلفة خاصة على اختلاف النقلين عنه وقال لا فرق
هنا كما الضرب بالخصات الضعافه العود الحفيف ونحوها في غير مقتل لغو قصد القتل
انما الزعم بالجر العار في الكاين على البدن لقتله او السهم المحذوف فانه يوجب القود لو
قتل بطل ولو لم يقصد القتل به بجسد ان قصد به المقتول وكذا الواقف في النار
فما تبتا اضره بعض طرما ما لا يحتمل مثله (في مثل المقتول بالالنية الى بدنه
لضره او مرضه وزيادته لشدة الحر والبرد او القاء الى البحر فابتلعه او الى
الاسد فاقترن فيه جميع ذلك عمد يوجب القود لانه كما لانه للقتل بعادة توجب غالبا
وان لم يكن مقصودا بالاختلاف في شيء من ذلك فظاهر ونحو القاء في النار الطرح
في الجنة في الحكم بالقتل لان يعلم قدرة الملقى على الخلاص منها لقتلهما او كونه في طر
فهما يمكنه الخروج بحركة ما يترك فلا فرق هنا ولا يترك واجد شخصا وقتله اضره بطل
اليها ثالثا في القود على القاتل ويجعل لمسك يمتد حتى يموت ويفق عين الناظر كما
في القود في المشهود وفي الغيبة وعن في الاجماع وكذا في صريح ضده فظاهر ان لكتري في

المحكمين

في الحكمين الاولين وربما وقع التصريح في التحسين وغيرها ولو اكره حرا على القتل فاقول
على القاتل الباشرة لانه القاتل المباشر على الاستيفاء نفسه لا المكره وكذا اي من هذا
باب لو اكره القاتل فاقول القصاص على المباشرة خاصة ويجعل الامر احوال حتى يموت في المشهود
وفي ضده وغيرهما الاجماع للمقتول ولتفاد منه عدم تحقق الاكره في القتل كما عليه الاصحاب
وفي كل ما جمع الاجماع نذا اذا كان الكره بالغا عاقلا ولو اكره العبد ولو اكره نصبت المقتبة
القصاص على ما كرههما على الاقوى ولا فوق فيه ما بين الحر والعبد ولو اكره نصبت المقتبة
فلا تود عليه مطلقا على الاقوى كما سياتي ولا على المكره ولا فوق فيه الا على من كره حرا
او عبدا وان اقرنا بالاشياء التي لا تدر عند طهرته ففعله على القاتل في الاول وسفقا
بالاقرية في الثاني ولو كان الامور القاتل عبده اي عبد الامر في القود منه وجعل لمولى القاتل
ام العكر في ان يشهرها وشهرها بين المتأخرين انه اي العبد كونه من الاجراء بقا ومنه
مع بلوغه وعقله ويجعل الشدة في السجن ومن الشدة مع جنونه او بداره وعدم تميزه بالبقاء
منها اذا كان صبي صغيرا والمردى في المعتزين انه يقتل به بشدة الامور وحده العبد السجن
وعمل بها الا ان كان في شرط كون العبد جاعلا او كرها وبهش كالجبرين وقال الشيخ في
وتبرأ ان كان العبد القاتل بار الفير صغيرا او ميمونا يحفظ القود عن المامور ليعقربن الامور
قتله وجبت الذمة على المولى لسلامة قتل دم المقتول واضطر كلامه في طفاة اوجب الضم
على الامور حرا كان المامورا عبدا او حرى اوجب له على عاقلة هذا المامور حرا او عبدا
وعن ابن عمر تفصيل آخر مذكور في الشرع ولو اكره جان عمدا اقرت الجنابة الى النفس بمقتل
المجروح ودخل قصاص الطرف في قصاص النفس اتفاقا اذا الوجه وقتله بعد ذلك ففي القول
مطلوعه كقولان احد ^{انما} لا يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس كما عليه
الحق وجعلته القول الآخر انه يدخل كما عليه اخرون ومنهم الشيخ في موضع مرفوع

وكون في موضع آخر منهما كما الاذل ف فصل في النهاية فقال ان فرقة الى الجرح او الضرب واحدا
بعد واحد لم يدخل والا دخل وعليه الفاضلان في حمل من كثرهما وشيخنا في ذلك وقسمه مدعي
فيها كونه قول القتل لتأخيرين وسندها ارقى النهاية دعوية محمد بن قيس حجة اليه ولكنه مشترك
وان حمل كونه التفتة ونحوها دواية اخرى ايضا صحيحة فلا بأس من الحمل في الثاني القتل مع اتحاد
الضرب بل ينبغي القطع به وظاهر المآل ان هذا وجاعة التوفيق في المسئلة والا وجهه
من المآل الاشتراك في الجناية **الاول** لو اتفقت طاعة في نفس مسلم بان الفقة من ضايق او المخرج
جملات بحقيقة او منفعة ولو مختلفة كقيمة وكية فمات بها فلولي ولها المقتول قتل الجميع
مع التكا في يرد على كل واحد منهم ما فضل عن دية فياخذ كل منهم ما فضل من دية
عن جنايته ولو قتل البعض ايضا ويرد الاخرى من الباقي من الدية بقدر جنايته فان
فصل للمقتول فضل ما رده مشترك وهو قام به الولي فلو مشترك ثلثة في قتل واحد
واختار دايته قتلهم اوي اليهم ديتين يقتسمونها بينهم بالسوية لضرب كل واحد منهم ثلثا
دية ويسقط ما يخصه من الجناية وهو الثلث الباقي ولو قتل اثنين اوي الثالث قتل
الدية عوضا عما يخصه من الجناية ويضيف اليه الولي فالثلث البصير لكل واحد من المقتولين
ثلثا دية وهو فاضل دية عن جنايته ولو ان الولي استوفى نفسه بنفسه يرد دية نفس ولو
قتل واحد ادي الباقيان الى دية ثلثي الدية ولا شيء على الولي وان كان فضل منهم
لقصود بينهم عن دية المقتول بان كانوا عبيدين او امرة حرة واحدة وقتلوا رجل واحد
فقتلت القيمة عن الدية كان الفاضل من دية المقتول على ديتهم لما في الدية والاضل
في جميع ذلك اذ عا و اجازة اعداها منها والى على ان لا شيء قتل الجميع وحلته الشيخ
تاه على التقية واخرى على ان المراد ان لا شيء الا بشرط ان يرد ما فضل عن الدية ولا بأس
بن الادلة **الثاني** يقتصر من الجماعة في الاطلاق كما يقتصر منهم في النفس بالاشكال فلو قطع

سابع
معد

اشارة

بانه جماعة كان لاي للقطع التخيير في قطع يد الجميع ويؤيد فاضل الدية اي دية يذره عليهم
منهم بالقبول لا قطع يد البعض منهم وهذا او متعدد او يرد عليهم اي على المقتولين وانما جمع
النفس بتبنيها على ما ذكرنا من دخول المتعددين في البعض الذي له الخيار في قطع يد البعض المقتول
بقدر جنايته فان فضل البعض المقتول فضل بان تعدد قام به الجاني عليه بالجملة الا انها
كما سبق في فصل النفس من دون فوق بينها الا من حيث ان الشركة في النفس تحقق بمزيد الا
مزيد ان الامور سواء اجتمعت او تفرقت وهذا لا يتحقق الا مع صدور الفعل منهم اجمع
بان يشهدوا عليه بما يوجب قطع يده ثم يجمعوا ويكرهوا ان انا على قطعه او يلقوا حفره على
طرفة فيقطعه او يصنعوا حديدية على الفصل ويعتدوا عليها جميعا ونحو ذلك فلو قطع كل
واحد منهم حرة او من يده لم يقطع احد منهم بل يكون على كل منهم حرة جناية لا نفر اده منها وكذا
لو وضعوا مفساء ونحوه على عضوه وصار كل واحد منهم الى ان حصل القطع لان كل واحد منهم
لم يقطع بانفراده ولم يشارك في قطع الجميع فان اسكن الاقتصار من كل منهم على حدة ثبت
بمقدار جنايته والافلا **الثاني** لو اشترى في قتل ابي قتل الحق المسلم امره ان تلتا بديته والارث
هنا اذا قاتل لهما عن دية بناء على ان وجه المرأة نصف دية الرجل وديتها نصف دية كذا
وكما ان الولي قتلها معاكذ القتل احدهما وتؤد الاضرب ما قاتل اجنابها وهو ديتها على
الولي ولا شيء للمقتولة اصلا الاستيفاء منها اجنابها بدل نفسها ولو كانت اي النسوة المشتركة
في القتل اكثر من امرأتين ذلولي عليهن الفاضل عن ديتهم ان قتلن اجمع فان كتن ثلثا
وقتلن يرد عليهن دية امرأة بينهم التسوية او اربعة دية امرأتين كل وهلك اوان
قتل بعضا منهم رد البعض الاخر ما فضل عن جنايتها فلو اختار في الثلث قتل اثنتين
ردت الباقي ثلث دية المقتولين بالسوية كان ذلك هو الفاضل لهما عجزا بينهما
وهو ثلث ديتهم او قتل واحدة ردت الباقيان على المقتولة ثلث ديتهم وعلى الولي نصف

يدخل

دية الرجل لان جنايتهما توافي ثلثين دية الرجل واولياؤه قد استوفوا يقتل الواحدة نصفها
 باقى لهم النصف الاضيق بينهما من الباقيتين وكل منهن اذا جفت ثلثت من دية كل
 جنايتهما بقية ثلث ديتها ولو اشترك في قتل رجل وامرأة حوان فلولي قتلها بعد ان دنا قتل
 دية فاضل صاحبته وهي نصفها اجاعا ويقتل الرجل بالرد دفعا للذكر بل عامته من باض
 وخالف في ذلك المبيد حيث جعل الردين الرجل والمرأة اثلثا للرجل ثلثان وللأمة ثلث
 وفي سنده ضعف لولي الرجل مائة قت المرأة عليه نصف الدية لان مقتدا رجبايتها ولو قتل
 المرأة خاصة فلا دية لها اذا فاضل لها عن جنايتها ولما لولي سطا لدية الرجل الباقي بضعف
 الدية في مقابل جنايته بخلاف في المقامين الامن النهاية القاض في الاول فاجاب على المرأة
 ربيع الدية وهو نصف ديتها وفي سنده ضعف **الرجل** لو اشترك في قتل رجل وعبد قال
 التبخان في النهاية والمقنعة والقاض ان له لولي قتلها ومائة على سيد العبد قيمة وله
 قتل الخاصة برب عليه اي على الحر المقتول سيد العبد خمسة الاف درهم ويسلم العبد اليهم اي
 الى اهلها والحر اشراك في القتل او يقتل القتل خاصة وليس لمولاه على شر بكم الحر بسبب فلا خلاف
 ولا اشكال في جواز قتلها معا او قتل احدها وانما الاشكال فيما ذكره في صورة قتلها معا
 ربة قيمة العبد الى سيده خاصة من وجهين وفي الصورة الثانية من جهة السيد على الحر نصف الدية
 على اطلاقه ولا وجه له وفي الثالثة من انه ليس لولي العبد على الحر مائة بالكلية فانه على طاعة
 وجه له الحق الذي يقتضيه فلغوا الاصحاب في الجنايات عليه عدد اكثر من جميع المتأخرين ان نصف
 الجنايات على الحر نصفها على العبد يقتضي الشراكة فلو قتلها لولي دية على الحر نصفه مائة لانه لغيره
 عن جنايته وعلى مولى العبد ما فضل عن دية عن نصف الدية ان كان له فضل ما لم يتجاوز دية
 الحر فهو اليها وان لم يكن له فضل فلا شيء للمولى وان نقص عنه فلا شيء عليه وان قتل الحر
 بدم مولى العبد عليه اي على الحر شر بكم في القتل نصف الدية بل اقل الامر من منة من العبد بول
 الولي هنا كل نصف الدية الاولياء الحر ولا يلزم على المولى بل عليه قبل الامرين خاصة او على العبد

الرجل

اليهم

اجاعا

اليهم بدمه ولرب لم يقتل بدمه احد فخصصوا بالعبد المزدحمية عن النصف الاقل في الزيادة
 للمولى ويكون معهم شر بكم بالنسبة ولو قتل العبد شر بكم الحر على المولى ما فضل عن نصف الدية
 ان كان في قيمته العبد فضل عن جنايته بان تجاوزت قيمته على نصف دية الحر ثم ان حق جنة
 الدية فله جميع المردود من الحر وان كانت اقل فالزائد من المردود عن قيمة بعد عطف مقابل جنايته
 لولي المقتول وان لم يكن فدما فضل بان كانت نصف دية الحر او نقصت من الحر عن جنايته وهو النصف
 على الولي ان شاء والاقتل لولي ان لولف عند دية عليه نصف دية ولو قتل امرأة حرة وعبد على
 رجل اخر فاضل كل منهما نصف الدية لا شرا لهما في الجنايات ولولي الخيار في قتلها معا او احدها فلي
 قتلها او قتل العبد خاصة فلا دية على المرأة واما العبد فان كانت قيمة بقدر جنايته فلا يرد على مولاه
 ايوان فان ذارت قيمته عن جنايته مردودا لحرارة او لولي مولاه الزيادة لم تزد على الدية فتنزها بها
 قصرة الزيادة عنها ردت المقيم لها على المولى ولو قتل المرأة خاصة ربة السيد على المولى نصف الدية ان
 بلغت قيمة العبد والا فلا شيء عليه له سوى القيمة اودع العبد اليهم بدمه **القتل** في الشرايط العتية
 في القصاص وهو خمسة **الاول** العتادى في الحرية والرقية ولا يقتل الحر بالعبد بل الحر بدمه
 هذا اجاعا وكذا يقتل بالحر لكونه من الرقة من ليا عليه نصف دية ويقتل الحر بالحر اجاعا ولا شيء
 نفيهم وبالحرج اجاعا هل يضمن منها اي من الحر في الفرع الا حين الفضل من دية الرجل الذي قتل بدمه وهو
 نصف كل زوج في بعض الدليات الا مع انه لا يرضى عنها فلا خلاف في ضبطها لا يرضى بها على
 الزاوي من العمل بالرقاية في صورة سبها ولا مع اعادها وهو كالرقاية شاذة ومع ذلك تزد
 دية الصالح الشرايط المستفيضة معلومة بان الجاني لا يجزي كفى من نفسه ويساوى المرأة والرجل
 في الجراح فصاعدا حتى تبلغ ثلثه يتراح ويجاوزها على الاختلاف فينصف العبد بذلك ديتها
 ويقصر لها من غير التفاته عليه لانه مؤا لاد عليه ما مطر كافي قصاص النفس للاختلاف في شيء من ذلك
 الا واعتد بالبلوغ الى الثلث للمهر الاكثر يعرف الاطرح خلافا للذهاب والسرار وعني هو اذا اعتدوا
 القواد والظاهر القتل بل يقتل عدم صورة خلاف فيه يعتد به كما بينت في الشرح وعلى التقديرين فلو قتل

المقتول
الرجل

دية
وغيره

فلو قطع ارباعها لم يقطع منه الا ربع الامعة مدة ستة اشهرين وهل لها القصاص في اصبعين
من دون ستة وجرمان من ارباع قطع اصبعين ذلك فان ابد اول ومن القصاص الدال على ان ليس لها الا
قصاص لدر في الجنات الخاصة بالعبدة الرثة ويقر وشكال لطلب القصاص في الثلثة العقر والرابعة
وعدم اجابتهما هنا فري هذا اذا كان المقطع بضربة واحدة ولو كان بازيد من ضربة يثبت لها دية
لاربعة القصاص في الجميع من غير ان تثبت الحكم السابق فيستصحب ذلك اسم الباقي ويقتل العبد
بالعبد كصرح الكتابية الستة وبالامة والامة بالامعة والعبد بالاختلاف وهل يشترط
التساوي في القيمة فلا يقتصر من الجاني مع زيادة قيمة العبد من الزيادة ام لا يشترط وجها
والثاني ان ينفذ بطلاق المقص كلام الاصحاب لا يقتل الحر بالعبدة والامة مطر ولو كانا الغيرة بل يلزم
الحرية يوم قتل باجماعنا فتوى وبقا مستقيما واطلاقها باجماع القبة مقتدا اذا لا يتجاوز دية
الحران مع التجاوز في اليها باجماعنا ايضا فتوى ونضا ولو اختلفا في الجاني الحر ويولى الجاني
عليه في القبة في القول قول الجاني للاصل والصحيح ويغير القاتل بما يده الحالم ويلزمه القارة
يقتل مؤمن عتدا وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا للاختلاف
في مشي من ذلك فتوى ونضا ولو كان العبد المجنب عليه ملك الجاني عتق ولو كان لا يقتل
بل لو كان ملك غيره ولا فرق الجاني بين كون حرا او عبدا كالمقتضى لطلاق العادة وغيرها من سائر الفتاوى
ولذا لا يجوز تخصيصها بالانكسار معلومة عدم قتل الحر بالعبدة مطر لكنه مستحب على القول بمالكية العبد
لا يطرد ويقتل التخصيص جميعا اخر وهو الاتفاق على حرمة الجاني قيمة المجنب عليه اذا كان لعينه والا
ختلفت منها لو كان له عين مضت بها مع التصديق على القتل كالتقضاء بل لم يروى في قتله علة
الا كما في فاته او رده ليعتدوي شعرها بالزنا كما لما في هذا القول وفي القصد في بقية دوائها
ضعف سند الجماعة وليس في جملة فان ضعفها جسيما الشهرة العظيمة التي كانت تكون اجزاء بل
لعلمها لاجزاء الحقيقة كما تجاسف من الغيبة مع ذلك من في الغيبة بطريقها الى ان يكون في
قوي معتقدة لم يسل وغيره وقد بطلنا الكلام في المسئلة كما لا يخفى عليه في الشرح من اراد
الزيادة

الزيادة قليلا لخط قتل ثم ان ما ذكرنا من عدم قتل الحر بالعبدة مطلق عند الاكثر ولكن في زيادة
بل روي ان اعتداد الجاني في القتل العبد قتل بدو جانيهما او جانيه من الاصحاب منهم ابن خنجر
ناصيا لاختلاف عند في ظاهر كلامه في العتداء في الارض لا على وجه القصاص وكذا لو كان معتادا القتل
اهل الزمة ولا باس به ودية الامنة المملوكة قيمتها ما لم يجاوز دية الحر فيزاد اليها مطلقا
كانت ام انفي كذا في العبد بلا خلاف بل قيل اجزاء وكذا لا يتجاوز دية العبد الذي ودية الحر منهم أي
اهل الزمة ولا بدية الامنة الزمية ودية الحر الزمة سواء كان المولى مطلقا ام دية كما يقتضيه لطلاق
المتن وبر صرح بعض خلافا للفاصلين في جملة من كتبها فقيده بما اذا كان مولى ذميا ولو كان
مسلم اعتبر في دية عبده الذي عدم تجاوز دية الحر المسلم ونجما الشهيد الثاني من غير يفتي
خلاف فان تم اجماعا والافق منه غير واضح ولو قتل العبد حر عتدا قتل باجماع سواء كان مولا ام
غيره ويفرق بينهما في قتله خطأ بثبوت الدية للحر المجنب عليه لا يمكن مولا وعدمه لو كان مولا
ولم يفرق مولا جنبا بل يتعلق برقبة ويكون على الدم بالحقاوين قتله واسترعا قبله لاختلاف في شي
من ذلك احده بل عليه جراح في الغيبة للعبدة اطلاقا قتل يقتضي جواز الاسترقاق ولو مع عدم رض
المولى كما صرح به طرعة وربما احتل التوقف على الرضا والاول اقوي وليس للمولى فكه مع كراهية
المولى كما ليس للقاتل دفع الدية الى المقتول الا برضاة ولوجج العبد من الجرح القصاص
وان شاء المجهج استقر ان مقتضى الجنابة بحيث لا يبقى بعد اخراجها شي من القصاص
قصرت الجنابة من قيمة استرقاق المجنب عليه منه بنسبة الجنابة او باج العبد فيما خذ من مقتضى
ارسل الجنابة ولو اوفتاه المولى فكه فداه باوش الجنابة بلا خلاصاته الا في الحكم الا حتى يقتل بركا في
لمن واليه ذهب كثير وفي ارادف الاجزاء وقيل بطله باقتل الامرين من العتد وارسل الجنابة لان الجاني
لا يجزى من نفسه والمولى لا يعقل مملوكه والاولى لعلنا اظهره بقا العبد بمولا فيقتل من مولا حتى
عليه مستند اي شاء المولى للمولى الاقتصار منه ولو قتل عبدا مثله اوجزه عدان كان أي

الزيادة
الامة كان العتد مولا

العبدان الواحد فالمولي بالخيار بين الاقتصاص من الجاني منها او العفو عنه وان كانا لاشئ في قيا فيه
ما من من العرفي اني مولى الجاني عليه قتله اي الجاني من دون ذنوبه لولا الجاني عليه قيمة او سر
الزيادة على اختلاف القولين المتقديين تحت الاوان واصل المولان عن قتله او جرمه بدونه او ارض فلا يقتل
من بعده بل يلزم ما نافي عليه ثم ان كل ما ذكر في جنائنه عمدا ولو كانت الجنائنه عنده على مثله او
حرجا كان لولي القاتل فله باقل الاعمى من ارض الجنائنه وقيمة او بالارض على الاختلاف الذي
مضو له وفعلا الى الجنين عليه او وليه يستقر له اي لولي من ارض الجنائنه وقيمة او بالارض على الاختلاف الذي
والثاني الجنائنه ولا يقتل المولى ما يعود وينقص من قيمة الجاني عن الذية او ارض الجنائنه بلاطلا
فيرو ولا يقتل الجنائنه المزدحم لولي الجاني دون الجنين عليه التدبير في جميع ذلك كما لقتل فليقتل
ان قتل عددا آخر وعبد او بدع الى ولي المقتل لم يبرأ او يعده مولاه بالاقول كما ثم ان ذناه
او نفي منه شئ بعد ارض الجنائنه بقي عيانا على اهلها على الظاهر المصحح به في عدد ولو استمرته كله
ولما لدم فخره وجرمه من التدبير وعدمه قولان احسانا ولها الحق واكثر المتأخرين بل عامتهم هو
اقرى خلافا لشيخنا والصدوق والاسكافي فاخذوا الثاني وتبعوا ان لا يخرج عن التدبير هل
يسعى بعد موت المولى في فك رقبته من اولياء الدم ام لا المرد في بعض المعنى النقص من ان يسعى
وضعت منه يمنع عن العمل به مع مخالفة الاصل وظاهر الصحيح ولعله لذا عن السيد القائل بالعدا
وعلى تقدير الاستعلاء فهل يسعى في قيمة نفسه كل عن الصدوق والاسكافي ام ودية مقتوله كل عن
الشيخ في يده عنهما وظاهر الرواية الاول مضافا الى ان الجاني لا يخرج اكن من نفسه والمكانة ان لم
يقم من مكانة شيئا او كان مشرطا كان كالبند المحض بلا خلاف وان كان مطلقا وقد ادعى
وخرجه مقدمها ادعي فان قتل من مكانة في الحرية ولو كان عبدا من جهة مالم ينقص من رتبة
عن حرية والا فلا يقتل منه مالم يتأخر حرية او حرية المقتل على رواية القائل بعد اقتل
به وان قتل ماله محضا او بعضا مع نقصان حرية عن حرية القاتل فلا قتل عليه لفقدا
التكافؤ المشترط بين الجنائنه بدينته وبما فيه من الرتبة مبعضة فيقتله ما فيه من الحرية بعد
وبما فيه من الرتبة برقبته ويسعى في نصيب الحرية من قيمة المقتول وما بان ايها منها ويستقر في

الدم الباقي منه او يباع في نصيب المرق من قيمة وان امكنه او كان ما في يده يفي بتمام قيمته المقتول
ولو قتل من الوقفا او مغبضا خطأ فعلى الامام ان يودي عنه مقدرا ما فيه من الحرية وان لم يكن
له عاقلة فانه عاقلة بلا خلاف وللصحيح وللحق الجنائنه فله ما فيه من نصيب الرقبة بالاقول
بأنه الامر من على الخلاف المتقدم وتبقى الكفاية بجهلها بالذية ومن ذلك تسليم حصته الرق الى
ولي المقتول لتقصير الجنائنه وتبطل الكفاية وله التدبير في ذلك شاء من بيع او استحدا هذا
هو الذي يقتضيه الأصول وعليه اكثر المتأخرين وفي ذلك ان في بعض الاحادد لالة عليه ولم اتفق عليه
بذني الصحيح ما ساقا في حره لا يبعد لولي الدم وان ليس له سوى استعانة جيرة ولم يقر له بل حكى
القول به عن جماعة من العلماء ويمكن حله على الكراهة او حرمته بغيره اجمع وفي رواية على ان
جعفر المروزي بطريق صحيح ان الله اذا اتى المكاتب بصف ما عليه فهو بمنزلة الحر في الحدود
وعنه من قتل وغيره ولم او مفتيا به اصحابنا وان غنمى الاصحاب العمل بها الى الشيخ وفيه نظرهما
سالم
ثالث لو قتل الحر حرين فصاعدا عمد اقليس للاولياء الاقتله بلا خلاف
بل عليه الاجماع في طواف ملو قتلوه لم يكن لهم المطالبة بالذية ولو قتل احدهم فهل المياقني
المطالبة بالذية فيه وجهان بل قولان والعدم او فوق الاصل ولو قتل العبد حرين فصاعدا
عد على التقاطع واحد بعد واحد ففي رواية هو لا ولياء الاخذ عن القتل سلطانا شاذ
تطوع وان شاذ استرقه وعمد بهما الشيخ في يده وفي رواية اخرى صحى بهما فشر كان فيه الحكم
بالولي الاول وعليهما الاثر عامة من آخر في الظاهر يحمل الرواية الاولى على ما لو اخذوا ولياء السابق
استرقا فامة قبل جنائنه على الثاني حقا واحتملنا التقاطع عما لو قتلها دفعت فان اولياء المقتولين
لم يشركون فيه كما اتفقا كما في كلام جماعة قالوا ويكفي في الحكم به للذات مع التعاقب اختياره استرقا
قبل جنائنه على الثاني وان لم يحكم به حاكم ومع اختياره الاسترقا فامة استرقا حاكم كما على الاسكافي
فان ختم استرقا فامة ثم قتل فهو المثلث وهكذا اخلاف الشيخ فا استرقا حاكم الحاكم كما على الاسكافي
وهو ظاهر الصحيح وحمل على ان الحره عن حكم الحاكم الكتابية عن اختيار الاول الاسترقا فامة الشاذ
لوقطع حرين رجلين حرين قطعت بميمه لال وسبانه للثاني كما لو قطع بميمه ولا يعين له

بلاطلا فاجره وفي لك وعرف والغنية الاجماع وقال الشيخ في النهاية ولو قطع يدا الرجل بئس
قطعت رجله باليد كذا الوقطع ايدي جماعة قطعت يده بالاول فالاول والرجل بالاجماع
فالاجماع لمن بقي بعد ذلك الذمية ونحوه في وتبعه المصحح كذا الاصحاب وفي الغنية وعرف
الاجماع خلافا للمولى فاعتبر لما نلذ فلم يجوز قطع الرجل باليد وجب للذمية وهو مشا ذوان
تبعه شيخنا الشهيد الثاني ولعله اي ما في النهاية استثناء الى ان يوجب الشخص في الصحيح اليه
المعتبر روايته في كتب الاجراء الثلاثة محاسن البرقي وجزها عن الجعفر عليه السلام وهي معتادة
مسندها مشهورة ولا معارض لها عدا لاصول واجمع بينهما فيقتضي تخصيصها بها واعلم ان كذا هذا
المسئلة في قصاص الطوف كذا فعله بطلعه اولى من ذكرها هنا **الثاني** اذا قتل العبد حل عمدا
فاعتقه بعد ذلك ماله ففي صحة العتق يزعم من قبله ملكه عليه وتعليق الحرية كون الاصل في قبضته
العبد القتل وهذا الاسترقاق وهو باق مع العتق لان المقتول سكا في الحرية لو كان الحرية ابيده شمع
طرايزها الى من سئلط الولى على اذالة ملكه عنه بالقتل والاسترقاق فيضعف ذلك المولى لا يولى
حق الغريم قضايا او استرقاقا وهو جميع الاسترقاق والاستنبه عند الماتن هنا في بيع وجماعة
ان لا يدينعتق لان للمولى التخيير في الاقتصاص والاسترقاق بالنقص والوفاء في صحة العتق
لعدم امكان احد فري من مطلق الخيار معبر والظاهر ان الاقتصار الذي هو الاقتصاص فان الزام المولى
به اجبار لا تخيير نعم لو قلنا ببقاء الخيار مع عدم ان اقتص او استرق بطل عتقه وان عفى على ماله
وانفك مولا عتق وكذا الوفاء بطله كافي في التخيير عن ماله لم يلزم المحذور لكن يلزم محذور اخر هو كون
العتق موقفا من ان من شرط التخيير انما لا ان يمنع عن مثل هذا التعلق ويحقق المنع فيرد كذا في
صغرة العتق لانه كان موجبا لتوقف من خارج كالحض في غير ماله كان قتله لخطا ففى رواية اخرى
شمر عن جابر عن مولا في علي السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في عبد قتل من احداء
فلما قتله اعتقه ماله قال فاجاز عتقه وضمت الذمية ومقتضاها كقوي انه يصح العتق بغير
المولى للذمية وبها افق في النهاية والفاضل في عدلها ولان الخيار في الخطاء الى الشديان شاء
مسلمته وان شاء فذاه فعتقه دليل على اختياره الاقتداء ويضعف الرواية بان في عمر المزبوع

مشهور

مشهور ومع ذلك مرسله والتعليق يجوز اعيان السيد وشجرة عن الذمية فلو حكى بقية العتق بدم
ان يطلوهم اسرى مسلم وهو بطون ثم قبدها الفاضل بصورة يسار المولى المعنى ويضعف هذا
تدليا مع ميثاره وح فالاشبه الاشرط التهمة بتقديم المولى القتل للذمية على العتق
مع رضا المولى الدم او داه لها قبله فراعن ذنوب المحذوين وهو حسن وظاهر الميثار وعينه
كهاية تقديم القتل للذمية قبل العتق في لزوم صحتهم مطا اداها قبل ادم الاخير المولى القتل
ام لا ويشكل في صورة عدم الاداء مع عدم ظهور رضى المولى بالقتل لم يظن بانها باقية قد يرضى بغير
الاداء فالاجرة التعية قد سنا **الخطان** الثاني في الدين فلا يقتل مسلم بكافر مطا ذمتنا
كان او غيره اجماعا من العلماء كانه كذا في الايضاح وهذا خاصة مطلقا حتى الذي مع عدم
قتله كذا في كلام جماعة حدة الاستفاضة والمعتبة يجوز قتله بالذمية بعد مدة فاضل الذمية مطر
لشذوذها فان حكم المقتول بها عن الصدوق في المقتع لندرة ولو جملته على التفتت وعمر
المسلم القاتل ويضمن دية الذي اذ قتل ولو اعتاد المسلم ذلك اي قتل الذي حان الاقتصاص
منه مع توفى فاضل الذمية على الاظهر الاشرط بل عن الاستقصار وفي عين الاجماع خلافا لما في
وهو ضعيف وظاهر الحق كون القتل قضايا لا احدا كما عليه طرعه خلافا لآخرين قد افترضوا
المقتول بعد ختم بعضه بالاعتق بالقبض على الذمية هو الاول وهو الوجه ونظيره في
القولين في سقوط القود بغير المولى وتوقفه على طلبه على الاول دون الثاني وعلى الاول ففي توقفه
على طلب جميع اولياء المقتولين او الاخير خاصة وجهان مشا واما كون قتل الاول اجزا من البيت
او مشروطا فيه بصلح الاول او على الثاني الثاني ولعله اولى وينضج عليان المرء وعليه هو القاض
عن ذلك جميع المقتولين او عن دية الاخير فعلى الاول الاول ايضا وعلى الثاني الثاني والجمع في
لا اعتبار الى العرف قبل وانهما يحقق بالثانية لا اشتقا قد من العود فيقتل بها او في الثانية
وهو احول والى عن نظره بقتل الذمي وان جئنا بغيرها كالانصاري واليهودي وما للذمية
بعد مدة اوليا لها فاضل دية عن دية الذمية وهو نصف دية وتقتل الذمية ومثلها بالذمي
مطرا ولا ريب في اختلاف في شئ من ذلك بل قيل اجماعا ولو قتل الذمي مسلما عمد ادمع هو

شيخ

وما إلى أولياء المقتول ولا إلى أولياء الخيرة بين قتله واسترقاقه على الأظهر لا يشترط على ظاهر
استعداد والسرقة والتكليف وفي ضمة الإجماع وظاهر إطلاق المتن والنقص أنه لا فرق في ماله بين
المقتول وغيره ولا بين العيين والدين، ويصرح في الخبرين أن الأباين السايي لغا فصل دينه المسلم والرس
عليه السايي للدين، والظاهر عليه أخلاقاً للحليين فأما إجازة الرجوع على تركه أو احل دينه المقتول
أو قيمته إن كان مملوكاً ولا بين احتياط الأولياء قتله واسترقاقه خلافاً للحلي فأما إجازة ذلك
إذا احتير الاسترقاق لأن مال المملوك مملوكه لا يملكه المقتول ولا يملكه المقتول ولا يملكه المقتول
ولله الضمان غير المكفوفين قولان الاستنباط لا يمتنعون وفاقاً للاختلاف لا يفيد وجوبه
ولو سلم الذم بعد القتل أي بعد قتله المسلم وقيل قتله به كان كالمسلم في عدم جواز استرقاقه
وتعريضه للقتل أو قتله كافي الطهارة والاختلاف فيه واخذوا له جاق على التقديرين فاقالده
ومنه ولو قتل الذم عن المقتول الدينية في ماله إن كان له مال ولو لم يكن له مال كان الإمام
عاقلة دون قومه كإيه الصقيع وبه أفق النهاية والمتأخرين كما نرى من الحلي أن عاقلة الإمام مطاوع
العنوان الدينية على قائلته ولم يقتل ولا يظهر الأول **والثاني** أن لا يكون القاتل بالقاتل
فلو قتل الولد لده لم يقتل به من خلاف النقص والكفاية لعدم الأدلة والتعريف للأدلة والنقص
ويقتل الولد بغير خلافات وكذا الأم تقتل بالولد وتقتل بها وكذا الأقارب يقتلون به ويقتل بهم
بلا خلاف إلا من الاستكافي في قتل الأم به وكذا الأقارب فمنع عنه تبعاً للعامة كما قيل وفي قتل
البحر للأب بولد الولد قد من أنه هل هو حقيقة أو مجازاً فلا يقتل به على الأول ونعم على الثاني
والاستمر الأول بلا خلاف فيه نظراً لامن المائتين هنا ينبغي في الحكم متروكاً وتبعه بعض ولا
في الولد حيث لا يقتل بالولد بين كونه ذكر أو أنثى سايي له في الدين والحرية لا على مقتضاها إطلاق
النقص والفتوى به صرح طرعة البصر **والثالث** كمال العقل فلا يقار المحبون بما قد لا يحسون
كان المحبون دأماً وإراداً إذا قتل حال جنونه بلا خلافات بل قيل إجماعاً ولا العقبين مثله ولا
يبالغ بلا خلافات إذا لم يبلغ خمسة اشياء ولا اعترا ذلك إذ بلغها على الاستمر لا يقرى بل عليه
عامته متأخرين أصحابنا فاقال الحلي والشيخ في وفيه الإجماع للتصوم المستفيضة في المقابلة

الشروط المذكورة

الشروط المذكورة

وظاهر

وظاهر جملته من أجل صريحها أن جنابيتها عمد أو خطأ على العاقلة كما عليه الأصحاب لكن في رواية
أنه يقتصر من القتل إذا بلغ عشر أقبيل وبها أفق الشيخ في رواية أخرى لم تظفر بها كمن مستندة هنا
فمن سأل لا تصلح للجنة فضلاً عن أن يقتل بها إلا أخباراً معتبرة وفي رواية أخرى فاصرة
السند عن التهمة أنه إذا بلغ الغلام خمسة اشياء أو اقتصر منه والاقتضى بالدينه وليس فيها أنه
يقام عليها الحد كما في المتن وبعضها أفق الشيخان والصدوق وجماعة فيها ما في الرواية
المتأخرة والاستمر لا يظهر من هذه خطأ حتى يبلغ التكليف كمن هو للدين بالاحتياط في
الدأماً وليس في النص والفتاوى اعتباراً لرشده بعد البلوغ خلافاً للمتأخرين فاعتبره ولم
أعرف مستنده ثم إن ما ذكر من أنه لا يقاد المحبون بغيره إنما هو إذا قتل حال جنونه كما قدمنا
أما لعقل العاقل ثم جن لم يسقط العقوبة بلا خلاف نظراً لاصل النص ولو قتل البالغ الصبي
مع الكفاية من غير رشده البالغ قتل به على الاستمر لا يستمر بل عليه عامته من آخر خلافاً للحلي فالجواب
كما المحبون ولا يخفى عن قوله لا لا يشترط القرابة من الإجماع ولكن الاحتياط للأولياء مع فلا يحتاروا
قتله بل إجماعهم عند بالدينه ولا يقتل العاقل بالالمحبين بلا خلافات وفي ظاهر الغنية والسرقة لا
جاء ويقتل الدين على العاقلة إن كان قتله عمد أو شبهة به وعلى العاقلة إن كان خطأ ولو
قتل العاقل دفع عن نفسه بعد إدارته قال إلهي قتله كان دم المحبون هدماً لا دينه لا دينه لا دينه
قل ولا على عاقلة اتفاقاً فتوى ونصاً وظاهر إطلاق العبارة وجماعته أنه لا دينه لا دينه لا دينه
لآخرين يشترطها في بيت المال كما في الصحيح وغيره ولكن ضيق بيت المال على العام ويمكن إجماعاً على الأول
ولا يخفى عرقه وإشارته إلى الصحيح بقوله وفي رواية دينه من بيت المال ولا فرق على الثاني إجماعاً وهل ثبت على الأول
في خاصة ما لم يطقوا أم على العاقلة كلام على تفصيل يأتي ذكره في أوائل النظر الثاني من كتاب الدين
دات أقوالاً كرها أنشاها الله سبحانه وفي القرآن من الأعمى إذا قتل من اقتصر به لو كان بجوار ترودوا
ختلافاً في شبهة أنه كالمبصر في نفي الفصائل ليه كما عليه الحلي عامته المتأخرين خلافاً للشيخ في
النهاية وجماعة وبعضهم في رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أن جنابيتها قلن من قلن

أي

الشواهد الخامس
القول
الثاني

فان لم يكن عاقلة فالأدب في مالها ويؤخذ في ثلث سنين ونحوها في الدلالة على عدم خطأ
مؤقتة اخرى وضعفتا ثارة باشتراكها في ضعف المستند واخرى بمخالفتها للاصول وثالثة
بما جاء احاد لا يخصص بها عموما الكتاب والنسبة القطعية واليهما اشار بقوله فخذ الرواية
فيها اتي بردها مع الشك في ذلك او مضافا اليه تخصيص العموم الاية وهو غير جاز عند جماعة
من المحققين منهم الماشي والبعث بعدد الطائفة في الدلالة ويمكن توجيه النظر الى جميع هذه
الوجه الاربع فالقول بعينها كما عليه طائفة لا يخرج عن قوة وزعم الاحتياط في الدلالة ويقتضي
بالاشبهة **الشواهد الخامس** ان يكون المقتول محضون الدم اى غير مباح الدم شعرا او اجزاء من الارواح
الشعير فتلك لونا اول لوط او كغيره يقتل به قاتله وان كان غير لونا والامام ولو قتل من وجهه على المقتول
غير المولى يقتل به لانه محضون الدم بالنسبة الى عين **القول** فيما يجب تبينه موجبا للقصاص وهو ما
ثلثا لا اقل او الميتة والقائمة **الشواهد** الاقرار بقتل غيره في الذمة على الظاهر لا يشترط بل عليه عامة
من اقره وبعض الاصحاب كالشيخ والحلي والقاضي بجماعة يشترط التكرار مرتين ولا وجه له ويعتد
به ويعتبر في المقام بلوغ والعقد والاختيار والحرية كفى سايرا لا يفيده لولا فواحدة بالقتل
لم يقتل به عمدا واخر يقتله خطأ غير المولى للمقتول في تصديق احدهما او انهما شاءا والرا
مه بموجب قوله للنصر والخطأ فيما لا من الغيبة فخير بين قتل المقر بالعمد واخذ الذمة منها
نصفين ويجوز ان يقر ايضا وهما نادرا بل على خلافهما الاجماع من الاستنصار ولو انهم رجل
يقتل من يقتل عمدا او فريقتله عمدا او فرائض انه هو الذي قتل ورجح الادل على قوله فانك قتلته
دوى عنهما القصاص من الذمة ودوى للمقتول من بيت المال وهو في هذا الحكم وان كان مخالفا
للصل الا انه قضا ولا خلاف ان على التسليم في جميع ابيد معلل بان الثاني ان كان ذميج وان
قد احيا هذا وقد قال الله عز وجل ومن احياها نكافا نكافا احيا الناس جميعا وعلى رواية عمل
الاصحاب الا انقارده وعن الاستنصار الاجماع عليها كما هو ظاهر المستلزم فلا يخصص عن العمل به وان
يرجع عن بعضها البعض انما يتحقق بمقرب العمل بالاصل من غير المولى في تصديق ايتهما او اتماء
والاستيفاء منه كما مضى نعم لو لم يكن بيت مال كذا الزمان اشكل دعوى الغضا به بالذمة
عنهما وادها

فالمعنى

عنهما وادها بحق المقتل راسا وكذا العلم بوجوب الاول عن اقراره والرجوع فيها الى حكم الاصل غير بعيد
عن عند الفضل الى ان يدعى بمقتله لها من حيث التعديل **الشواهد** التي توجبها عدلان ولا
ثبتت شاهد وعين اجماعا ولا شهادة رجل وامرأتين على الشك الا قول المتقدم في كتاب الشهادة
وانما ثبت بذلك اى لكل من الشاهد واليمين ومنه وادها من ما يوجب الذمة لا القصاص كالقتل
ودية لها شتمه المنقطة والجايفة وليس العظام وبالمجمل لا قوة حافية بل الذمة خاصة ولو شتم
اشان بان القاتل زيد مثلا واخران باشرع ودعى قال الشيخ في النهاية والمفيد والقاضي انه
يسقط القصاص ويوجب الذمة عليهما نصيبا كما في القتل المشهور به عمدا او شبهة به ولو كان
خطا كانت الذمة على عاقبتها ومستندهم من القصاص واضح والعلة الاحتياط في عصمة القاصم
لما عرض من الشبهة بتصادم البتة ولو دفع هذه الجملة مع بيان دليل لزوم الذمة عليها
بالمناقضة ما ذكره الفاضل في الفحيت اختاره القول وسنده وقد اذناه مع الجواب
عن في الشك واحتملنا فيه المصير الى الحل من التغيير لكن مشرنا عليه الشك في ذلك ولا يخفى
استنارها في ذلك الى رواية كل هو النتيجة لها والعادة ومنه عليه شكا في ذلك ولا يخفى
لها الحل في السرار والفاضل في القوم ان جبالته وفي المسئلة ضيقا فيها الرجوع الى الاصل
عدم المقدم بل عدم الذمة كل عن الشيخ ان احتمله لكن شبهة الاجماع المركب يوقف فيه
الذمة فالعمل على ما في النهاية ثم ان اطلاقها به الاكثر انه لا يفي بين ان يدعى او لا بالمقتول
القتل على احدهما او عليهما والذمة وشيئا منها خلافا لما في المثلث فخص الحكم بالصدق الثالث
واثبت في الاول تسلط الاولياء على المذمى عليه قال القيام البينة بذلك وشيئا من سلطتها
بالآية القتل في العمد والذم في الخطاء وشبهة وليس على الآخر شيء منها واحتمال في الثانية
شبهة الاولى فيها قال الان لا دية متفقون ان هناك قاتلا ومقتولا وان ختم لغوا في
تخلف الاولياء مع دعوى الحرم وبنت حج القصاص مع رد الفاضل الذمة عليهما والله
يقتل الشهيد او غيرها كما لم يذكر وعند الحكم في الثانية والسلسلة من المشكالات فلا ينبغي ترك

واشا

ترك الاحتياط فيها بحيث يمكن على حال ولو شهد بان قتل عمد افاقته بغيره هو القاتل له كل رد
المشهور عليه فحق رواية الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القاتل المقتول لا يسب له ولا الورثة
المقتول على المشهور عليه فحق رواية ولا القتل المشهور عليه لا يسب له ولا الورثة المقتول
عليه لا يرد ولا قتلها معا ويرد على قتلها المستوفى فبما صفة دون اولياء المقتول والمدنية
ثم يقتل به وفيما دفن من جرح قتلها معا اشكال لانفعها والمشاركة المجزئة لان القاتل
ليس الا احدها وكذا اني انما بها الدينية بينهما نصين لما ذكره لعلة لذكرها الحقيقا الى
اصل وحكم بالخير كما المسئلة الشا بقتل قال ما لو شهدته ليشهد بالاشي كذا قوله لا جرح بها قتلها
ويرد عليها معاوية واستقر بحسب الاسلام في لا يصح صرحا كواله في التجر وهو ظاهر في
وعد وقواه الماتن في بيع لكن قال كل هذا غير ان الرواية من المشاهير ومشتهر بها صرح بها
مستغني ببلوغها درجة الاجماع وتعلقه كل فلا بأس المصلي اليها وتخصص القاعدة بها لكن المسئلة
مع ذلك لا يح عن شبهة فالاحوط الا تنصاريها على قتل احد هما العدم الخلاف في ظاهرها
فتوى ورواية وفي اسرار الاجماع عليه صرحا **باب ثلث الاول** قيل كل عن النهاية بقتل
انه يحبس المشتم بالدم ستة او ثلثة او ستة ايام او ثلثة او ستة على اختلاف بينهم وبعد
انقضاء المدة فان ثبت الدعوى باق ولو ثبتت الاصل بمسئلة للقوي وفيه ستة ايام كافي ا
لنهاية وعمل بمن المتأخرين جماعة وقيد بعضهم بما اذ حصلت التهمة للحاكم بسبب قال وان
حصلت لغية فلا وتخصصه طاعة ولا يح عن قوة خلافا للحكي طاعة ومنهم الماتن هنا ويعرف
الرواية راسا لما راسا باليقول في المستضعف سنة ومع ذلك فيه تعجيل العقوبة لم يثبت سببها
وفيها نظر لا اعتبارا بالخبر في نفسه مضافا الى الاعتراض بالعمل والاطلاقا كعبان لا يثبت حمل صورتي
القاصر المدعي للحبس عدمه قيد بعضهم بالاولى ولا بأس به وهل المراد بالدم ما يشتمل الجراح
كل يقتضيه طلاقا وحده النص ونحو الماتن او القتل فقط وجها والحوالة الى الحاكم لم اعني قتل
الفر من كل تقدم في المتكلم غير بعيد **الفنية** لو قتل جلا وادعي انه وجد المقتول مع امرائين في

الاول

بها قتل به

بها قتل برمع اعترافه بقتله صرحا الان يعنى البينة يصدق دعواه فلا يقتل **باب ثلث** بل لا خلاف في
المقامين فتوى ونصا ولا تخم عليه طم كاهوطا هو النص فتوى الاصحاب بان اختلاف في تقدير الحكم
لعدم الاتم يكون اني محمدا كما عليه جمع او خلا ولا طم عليه الاكثر وهو الاظهر لا فرق الا في الزيادة
بين الواحدة والمتنوع بها ولا بين المدخول بها ويعملها والابن الحرة والامة **نشا** خطا الحاكم في
القتل والمخرج على ابي الابل خلافا ومنه على احد بعد ان قال ان قيل هو يفتح الحاد
وكسر حزم مبداء عليه يرض بما قلته جناسية كل في الخبر قد اعذر من جرحه ولا خلاف في ظاهره بل
وبما يفهم الاجماع عليه الفنية وعنيها من تعدي عليه واعندي بقتله على التعدي من جناسية
باعت فيها النفس كافي الصحاح **باب القسامة** فتوى لغة من القسم بالتحريك وهو ليس بشرا الا انما
التي يقسم على الاولياء في الدم وتقليد يسمى الى الفون قسامة على طق الجار لا الحقيق وسورتها
ان يوجد قيل في موضع لا يعرف من قتله ولا يقسم عليه ببينة ولا اقوال ويدعي الولي على ما جاء
فتختلف على ما يدعيه ويثبت به دم صاحبه ولا يثبت الا مع اقتران الدعوى بالاثبات لا خلا
وفي الغنية الاجماع وهو اني اللوث امانة تعذر الدعوى بحيث يغلب عليها الظن بصدق المدعي
دعواه وذلك بالقبينة الى الحاكم اما المدعي فلا ان يكون عالما جاز بها يدعيه ولم يثبت هذه
الامانة لو ان افادتها قوة الظن فانه لغة نفي الام الفوة وهي لو وجد قيل في دار قوم او محلة ثم او
فريقهم مع صغرهما وانفصال المحلة عن البلد الذي لا مطلقا كافي لك وفيه زيادة التقيد بان يكون
بين القتل واهلها عداوة ظاهرة او وجد بين فريقين وهو الى احد هما اقرب فحولت الاقربا
كل في الصحيح وعنيها واوقساوت مسانتهما كانت سواء في اللوث وان ثبتت العداوة لاحدهما
دون الاخر فاللوث لحاقان كانت بعد ذلك تفرق طاعة عن قيل في دار كان قد دخل عليهم ضيفا
او دخلها معهم في حاجة وكل لو وجد قيل وعنه رجل معه سلاح لم يطع بالآدم ولو كان يقرب سبع
او رجل اخر من لا يظهر لم يوجب الا اللوث في حقه وكذا ان شهد عدل واحد وعينه او سواه اما
الصبيان والنساء وان اهل الذمة فالمشهور كافي كلام جمع عدم حصول اللوث باخبارهم خلافا

الثانية

الثانية

٢٥

لجاءت مقابلة ما نزلت في القوت مع حصول الظن به من قولوا ولا يشترط في القوت وجودا في القتل لا شك
حصولها الختق مع الحسية والقين على محرمي النفس عن في الالفة لخصم المدعى عليه لحيات القضاة
على الغائب من منيع اشتراط ولا عدم تكليف بعد الواسع صاحب ولو لم يحصل للقتل في الحكم
فيه كغيره من الدعوى واعلم ان ما لا لوث فيه كاشا ليدعوه اما من جهل قاتله ولم يحصل في
قضية القوت لقتل الدخام والفرقات ومن في قلات او معلن او في سوق او جرد فديته
من ميتة مال بلا خلاف في الغيبة الاجماع ولعل الحكمة في حصول القتل من المسلمين فتوخذا الدية
من أموالهم العدة لمصالحهم ومع تحقق القوت يكون الاولياء اولياء والمقتول اتيات الدعوى على
القتل على المتمم مطلقا بالقسامة اجماعا الامن الى خفيفة وهي في العهد عسرون بحيث اجماع الامن ابن
حمزة فقال انها خمسة وعشرون اذا كان هناك شاهد واحد وهو نادر في الخطا وشبهة خمسة
وعشرون على الاظهر المشر وفي ظاهر الغيبة وصريح المشيخ الاجماع خلافا للعبدة والديلمي الخي وغيرهم فتنازع
وابنه من العرف في الخصمين والاستدلال لم يعتد به فاذ المذهب الاول ولكن لما في احوط اذا ائتم الحالف الزيادة
بنوع من ورغبة الا فالامة بها خلافا للحديات وكيفية ان يحلف المدعى واقارب اوله فان اجماع
العدد المعتبر ولو لم يكن الذي قسامته او استغنى فلا وبعضه لعدم العلم اذ اتفق ما حلف المدعى ومن
يوافقه ان كان والا كبريت عليه الايمان حتى ياتي بالعدد كلا ولو لم يحلف كان المنكر من قسامته يحلف
كل منهم حتى يكملوا العدد ولو لم يكن له قسامته يحلفون كبريت عليه الا بان يحتمل في تمام العدد وهذا
التفصيل وان لم يتقدموا بخلاف القسامته الا ان اختلف فيه اجماع بل عليه الاجماع في الغيبة ولو كان المدعى
عليه اكثر من واحد يكفي لحلف الجميع العدد من دون اشتراط حلف كل واحد منهم العدد كل في بعض
الاخبار وعليه الشيخ وفي مدعيها عليه الوفاة خلافا للمقسط وانه يحلف كل منهم العدد لاجابة
الوجه ثم لو حلف المدعى عليه هو وقومه بطلت الدعوى واخذت الدية من بيت المال ولو كان على اكثر
كلا او بعضا التزم المدعى هذا كان القتل المدعى عليه او خطاؤه ولا يراد اليمن على المدعى على الا
شبه لا توى خلافا للبسوط فوجا اليمن عليه كل في سائر الدعوى وهو شاهد وعليه نقل يرد القسامته
ام يكتفى

يكتفى بميمم واحد وجهان ويثبت الحكم في الاعضاء بالقسامة لقوته مما في النفس بلا خلاف
وفي كلام جمع الاجماع وهل يعتبر اقربان الدعوى هنا مع التهمة في النفس ام لا ظاهر المتن
وتوجه الاول وهو صريح جماعة ومنهم الحل مدعيها في الظاهر كلامه لا طبع وهو الوجه الاول البسيط
فلا يعتبر في الواجب لفا كانت دية النفس كالاقصد واللسان ونحوها فالاشهر كذا في
غيره ان عدد القسامات يستقر رجالا عليه المشيخ والاتباع وفي الغيبة الاجماع خلافا للخي والديلمي
وعنه افسا وراين النفس الاعضاء في حلف المحرمين والمختصة عشرين وان قلنا بها والا فالحسين
مطهر وهو احوط وان كان الاول اظهر وعليه يقسم كل منهم اي من المستنصر رجال فيها ومع عدم
او امتناعهم بطر حلف الوفي الدم ومن يوافق ان كان ستة ايمان ولو لم يكن قسامته او امتنع الي
من الحلف وعنه اهلنا المنذر ان شاء مع قومه ستة ايمان ولو لم يكن لقيم ادا متنعوا كلا او قضا
بالعدد وحلفه اي المنذر الستة ايمان وفيما كانت دية دون دية النفس فيحلف بحساب الستة
ففي المدة الواحدة فائت ايمان وفي الاصبح الواحدة عشرين واحدة وكذا الحج ان كان فيه ثلث الدم
كانت فيه عشرين وهكذا اوكلي على القول الثاني كمن يتبدل فيه الستة بالخمسة او ثلث الخمسة
وعشرين والواحدة بالخمسة هكذا بلا خلاف **ما يفتى في الاستيفاء** اي استيفاء القصاص اعلم ان
لعمد بوجوب القصاص بالامانة المتدا ببيت الدية فيه الاصل ولا تخيير الوالي بينهما على الشرع الا قوي
بل عليه امانة متاخري هي ابا وفي صريح السر والعلانية وظاهرا وفي الاصراع خلافا للفتن
فلو ان الجاني وهو نذ ويتفرع على المختار انه اذا اطلب الحلف المال تخير الجاني بين وقعه وتليم
نفسه لقول والله لو عني عليه لم يقع عفو ودون وصي القابل لان حقل ليس هو المال وعفو لم يقع
وانه لو عني كان سقوط العود ولم يلزم الدية ويحاجز الى الاستكافي وجوبه في الدية اذا اظهره الوالي
وبالدية الشهادان ولا يسلية احوط ولا يجوز ان يقضي الحاكم بالقصاص لم يبقين القاتل بالجنابة
فان شبهة اقتصر على القصاص في الجنابة ان امكن دون النفس فاذا قطع الجاني يد شخص مثلا
فحات الجاني عليه جدة الك ولم يعلم استناد موته الى الجنابة فلا يقتل الجاني الا بعد يتفرع حصول الموت

ام يكتفى

بالجناية ومع الاستنباه يقتصر على قصر اليد والقتل والحرمان باليقين ما لم يقع اليقين
الحاصل من نحو الاذعان والشهادة هذا بالنسبة الى الحاكم بالنسبة الى المتهم وويلي الدم اذا اراد
قتل الجاني حيث يجد له فلا بد من العلم الواقعي والوحي الواحد المبدأ بالنسبة الى القصاص بغيره
بشبهة من دون توقف على ثبوت وفاقا لاكثر من عامل من فاش وقيل كل من طاعة من القصاص
ان يتوقف على اذن الحاكم ويحرم من دون اذنه وان لم يضمن اذنه ولا دية وفي ظاهر الغنية
وقد الاجماع ولا يربط مع امكانه احوط وظاهره ان عدم الكراهة وفي المشايخ ثبوتها ولا
فيها شبهة الحوادث الموجبة لها اقدمتها ثم فيه وفي التحريم بتلك الكراهة في قصاص الطرف
ولو كان في الاولياء جماعة لم يجب لاحدهم الاستيفاء بنفسه بل يتوقف على الاجتماع اما بال
الوكالة لا جنوبي واحدهم او بالاذن وفاقا لكثير من المشهورين وقيل وقال الشيخ في طووف
لو اذن احدهم بالاستيفاء جاز له ذلك وتضمن الدية عن جسد الباقي وهو حق السيد من
معيون عليه الاجماع كالشيخ في المناهين وهو قولي الا ان الاصول الاول في القصاص
الا بالمتين وما تجوز من الة الحديد ويفصل المستوفى على ضرب العنق حال الكونه غير مبتلى
يقطع اذن او انف او نحو ذلك من مظهر ولو كانت الجناية من الجاني بالالتحق للمجني عليه والتعذر
له او الرضخ اي الرمي عليه بالجماعة ونحوها من كل منقل على الاثر وفي الغنية وفي الحوادث
عنه بين اصحابنا مشعرا بدعوى الاجماع كل في صحيح فيه وغيره خلافا للاسكان في تجزئة قتل مثل
القتلة التي قتل بها او اطاق كل يحكي عنه كثير او اذ او توفى بانه لا يتعدى وهو متاكد ان مال
اليه من المتأخرين جاز على هذا القول لا يستثنى ما اذا جعل الجناية مجتمعة كالسهم وطوي
الدية وجوز الحمار البولي مثلا في الحلق وعلى المختار لو خالف فاسرق في القتل اساء ولا شيء
عليه من القصاص والدية واما التعزير فلا يسقط لفعلة المحرم ولا يضمن سرية القصاص في القتل
الى التعدي او غيرها ما لم يتعد المقص فيقتصر منه في الايدان اعترف به عند اوان قال
خطا اخذت منه دية الزيادة بالاختلاف في شي من ذلك اجمع وهذا ما لم يقع الاثر والقتل بالدية

الدية

الاول

الدية عن القود فذمها الدنيا لقتل لم يسقط القود لو اراد به على الاستمرار بالاختلاف في نظر كل وقت
جمع من اثار ظاهره الاجماع كل في الصحيح الغنية وكلام بعض وعلى هذا فلا حرج بين القصاص
بعد ان يرد وعلى المقص منه الجاني نصيب من اثاره من الدية وكذا في الصحيح وغيره وكذا لا يحل البعض
من الاولياء مطلق لم يسقط القود ولم يقتصر المبدأ حتى يردوا على اي على الجاني نصيب من على ملا
خلات في هذا ايضا لو فر القاتل بعد احق مات في المرد في الموفيقين ونحوها وجوز الدية
فوقه ان كان له مال ولو لم يكن له مال اخذت من الاقرب اليه فالاقرب وزيد في الموفيقين وان لم يكن
قربة اذاه الامام وبه اقول في القود وفي الغنية والاجماع وقيل كل في المشايخ ثبوتها ولا دية على
المختار هل يقتصر الحكم بما اذا اهرج مات او يقع وبالومات من غير حرب ولم يتبع عن القصاص
قولان والاشهر بل الاظهر الاول ثم ليس في الموفيقين اعتبار الموت بل علق الحكم فيها على مطلق القود
حتى لو ضرب ما شرب من الحكم ابق كل في صحيح المرسول لكن ظاهر الاصل يقتضي اعتبار ^{ان} لو قتل واحد
رجلين او رجالا اعد اقل بهم لاستحقاق وفي كل مقتول القصاص عليه ببيت له فلا في بعض المستحقين
لا على ما كان للباقي من القصاص من دون رد دية وان جرحوا على الطالبة استوفى حقوقهم ولا
يسبيل لهم الى ماله فان الجاني لا يجني على اكثر من نفسه ولو تراضوا اي الاولياء مع الجاني بالدية
فلكل واحد منهم دية كاملة بلا خلاف واجره ثم كل اذا تفق على احد الامرين واما لو اختلفا
فطلبت بعضهم الدية والباقى في القصاص فصل لهم ذلك وجوز من ان الجاني لا يحصى على اكثر من نفسه
ومن ان لكل الحقبة قتل حله بافتراده ولو اذنه كان لوليته القصاص والعقد على الدية ولا فرق في ذلك
بين جناية على جميع او على التعاقب لكن في الاول لم يكن احد الاولياء بالبعد من اللعن حتى لو يارب
احدهم بالقرعة او مطلق لم يكن اثما وفي استحقاق الباقيين الدية وجهان بل خلاف والاولى بالاصل
العدم وفي الثاني تقدم السابق والاستيفاء وفي اخذ الدية للباقيين الوجهان ومحمول مساواتهم
فلا حكم للسابق كما السابق فيستوفى فيصعد يقدم احدهم بالقرعة او يجتمعون على الاستيفاء
وعلى كل تقدير فان باء احدهم واستوفى وقع موقعه للذات مسكنة فقد استوفى تمام حقه

الاول

الاول

من غير زيادة وان ساء حيث لا يكون هو السابق او لم نقل بالتحيز سبق الاشكال في مقهور الحق القابل
 من حيث قوته متعلق القصاص او الاستقلال الى الذمة ^{اذا ظهر الحق الجاني وتركه فله ان يات قبل}
 نفسه وانه انما يقتضيه مثل ذلك الغرض من المولى ثم يقتله المولى او يتنازعا اي من قبل واحد الاخر
 ويتجاوز منه على باطلا فلهما الشئ والاتباع ولم يرتض الحاشرون قالوا لان المولى اولى بان يقاتل
 ويقتل من غيره فبما عتبه به بالنار وسببه على ذكره على ابن الحسن بن فضال مع ارساله
 الرواية من اجرة واختار قاضي ذلك التفضل فقالوا الوجه في ذلك اعتبار الغرض بعمل الخطية
 فان كان ضربا بيا يسوع له قتله به والاقتصاص لم يقتض من المولى بل جاز له قتله من غير قصاص
 كما لو ضرب بغيره لولا فظن انه مات فالحال انه لم يمت وان كان ضربا باليسوع لقتله بكان
 بالعصم المجر ونحوها كان الجاني ان يقتض من المولى ثم لم يسلم نفسه للقتل او قتل اركاض
 ويمكن تنزيل الرواية عليه لعدم صحتها في الاطلاق بل ظهورها في الشئ الثاني مع كونها قضية
 في قضية الا عموم لها وهذا هو الوجه في الذنب عنها لا ما ذكره من ضعف الاولى فانه من يوق
 او قوتى وهو من اجبت العصاة على ما يقع عنه فلا يبق الا لرسال بعده عند جات مع انها
 في الفقيه بطريق صحيح من غير ارسال مروية لو قتل رجل صحيح مقطوع اليد فاد المولى قتله
 قد دية اليد عليا كان انت قطعت في قصاص او اخذ المقتول ديةها وان ساء المولى
 طرح دية اليد واخذ الباقي عن دية النفس وهو النصف وان كانت به ذهبت من غير جناية
 جناها كل الوست طلت باقة سماوية او غيرها ولا اخذ لها دية كاملة مع الجناية عليه قتل
 قاتله ولا دية بل الاطلاق فيلعم النفس بالنفس كما با وسنة السلام هنا عن المعاصي
 بالكلية مقتضاه وان كان عدم الرد في الصدق السابقة ايضا الا انما انما فيها من رواية
 وجدت في السنة وهي رواية سورة ب كل المروية في في سب عن النبي عليه السلام وعلم المولى وعرف
 ويشكل بها التاوي وعدم ظهورها بوجه حسن وان قيل به ولذا ردت في الدين في الايضاً وظاهراً
 الحق وصرح عنه القدر في المسئلة في في نعم ان اطلاق المولى في الاقتصاص من القاتل بعدة الذمة
 عليها وعدم الفرق بين كونه هو القاطع او غيره ففيه المقتول ام لا هو كمال الاشهر للرواية

بل عن طائفة مذهبها وعندها حكم وجها لعدم الجواز في الصورة الاولى مع كونها الجناية الاولى معصية
 عنها وفي مستنده ضعف القصاص في قصاص الطوفه والمراد بدماء النفس وان لم يتعلل
بالاظهار المشي من اليد والرجل والاذن والالف وغيرها كما يخرج على النفس والظهور وغيرها
وتشترط فيها المساواة في الاسلام والحريه او كون المقتص منه يخفض وانما يقتضاه الآية الى اسرها افضل
سابقا وبالجمله الحكم هنا في الشرط بل وفي العمد وشبهته والحضاه بل في القصاص النفس
بلا خلاف وفي صريح الغيبة وظاهر غيره الاجماع فلا يقتض في الطرف بل لا يقتض له في
النفس ولا يشترط التساوي في المذكورة والا فلو تقرر بل يقتض للرجل من المروية ولا يرد
المرء من الرجل من المروية فيما زاد على الذلث وبلغه على الجوار المتقدم ثم وبعدها زيادة
على امره وظ النفس التساوي العصى المقتص به ومنه في السلامه من التلاد او فيه
مع انتصار التعزير في المقتص منه التلاد قبل هو يسس لمداد الرجل بحيث لا
يحل وان بقي فيها حق وحركة ضعيفة وربما اعتبر بطلانها وهي ضعيفه لم يبق كان
فلا يقطع العضو الصحيح منه من يراى رجل بالاشل بلا خلاف بل عليه الاجماع
في وف يقطع العضو لاشل بمثل وبالصحيح مالم يجرى انه لا ينجس
اشكال فيه ولا في التعيين الدية مع المعرفته باخبار اهل الجيرة لعدم الاجماع
وانداد افراد العروق والاضلاف فيهما ايضا بل عليهما في الغيبة الاجماع وجبت يقطع
الاشل لا يقتص عليها ولا يقتص اليها ارض النفاة ويقتض المسلم من الذي ويأخذ منه
فمنه ما من الديتين بلا خلاف اجرو ولا يقتض الذي من المسلم ولا للعبد من الحر
بل يجب الدية لفقد التساوي في الاسلام والحريه المشترط في القصاص ويعتبر التساوي
في الشجاج اى الجرح والمثاق المساحة طولاً عرضاً بلا خلاف بل قيل اطعاً فلا يقابل ضيقه
بواسعة ولا يقيض بغيره عن دية بل يستوفي بغيره الشجة في البعد من خاصه لا
يؤخذ لا وعقاً باجتماع بل يراعى في خصوص الرسم المتجر المحصونه للتحصينات بها الجناية
من ضاد منه او باصوة او غيرهما حتى لو كان على المتلاصقة مثلاً لضف اعلمه جاز

في القصاص الزيادة عليه لم ينته الى اخرتها فيمنع عنها 8 لاختلاف الاسم وبقيت القصاص
فيما لا تعزير فيها النفس والظفر لا تعزير فيها استيفاء المثل كما الحارصة والباصة
المتحان والموضحة وسيا في تغييرها مع ما بعدها وكذا الجرح يمكن استيفاء المثل فيه دون
تعزير فيه اخذها وبقيت ما في المقر بول يتعدى ان يكون المثل في مستوفى كالحارصة
لثقلته والمأموعة وكسر الاعضاء والجائفة وينقل الى الذنب والاطلاق في شئ من
واللاجر الا فيما سياتي اليه الاشارة ويحتمل في الثاني جواز القصاص على ما دون الجنابة من
الشجيرة التي لا تعزير فيها واذا التفتت منها ما استوفاه فيقتصر على القصاص في الموضحة
ويؤخذ للشم ما بين ديتها وعلى هذا القياس ولكن ظاهر الاصحاب للاقتصار على الذنب
لاطلاق النصوص به لكنه مع قصور اسانيدها وقطع جملة منها معارضة بالصحيح عن
السنن التي يكسر عمد الهما اذ شاد وقد قال في قوله الخبر ظاهر الشئ في العبدية اذ كان
الكسر شيئا لا يرجع صلاحه وبأخذه في الجراحات في الجسدان فيها القصاص وبقيت
لمجروح دية الجراحة فيعطى هاتم ان عدلها مشروعا بعد ما ان الاقتصار في المقتصر
او غير هو السنة وخلاف الذنب اية والمقتصد الذي لم يعذر منه اما انما عظمته والجا
نية بل اصرى بشروط القصاص في الجراح مظهر عنهما الا انها علوا لثقت فيهما بان في تعزير
في النفس وهو جار في الهامة والمنقلة فيقتد به للاق الجراح في كلامهم بما لا تعزير
فيه او قال ان العثم وانقل اخذ بان عن الجراح كذا في نفسه وعليه في نقل الخلاف
لكن عن ابن حمزة المصريح بشروط القصاص في الهامة والمنقلة وهو ضيق في الغاية وفي
جواز الاقتصار من الجاني قبل الاقدام الى دية الجاني عليه من الجراحة بوجوه واختلاف الا ان
استبعد الجراح مع استحباب الصبر الى الاقدام لوقا لا سكا في الخلاف وعليه عامة المتأخرين
بل ما اقف على ما عدا الشيخ في طه قد حكى عنه الشيخ في كلام جميع وعبارته المحكية في
ولات عدل الحكامة بل ظاهر في الكراهية قال في نقل القول بالمشغ وهو حوط عليه
لانها تماصاصت ففأولفظ الا حوط يشعرا الاستحباب ويجنب القصاص في آخر

والبرر الشديد ويتوقى فيه اعتدال الشهاد بالاختلاف فالواحد من المرأه وظاهره كالمثل
ونحوه الوجوب والاختصاص بالطرف وشملا لا احتمال لا استحباب في قول والعوم للنفس في آخره
التقليل ضعف ولو قطع شخص مشقة اذن آخرها فتعفى منها ما الصق المجنى عليه المشقة بتجديدا وقت
ام لا كان الجاني اذ التما بالاختلاف كما في التمتع وفيه تما الاختلاف في التقليل فقليل ليست ايا في
لمن قبل لانها مية لا تصح معها الصلواة وينفرد على اختلاف انه لو لم ينزلها الجاني كان للامام
اذ التما على الثاني ولا على الاول وهو خبره المشغ في طوف مدعيها فيها الاعاء وفيه للشيخ
في كل من الحكم والتعديلات والثاني خبره الجاني حجة من اخر عنه وهو عن جريد لا بأس بالمصالح
التقليل لعدم المناقاة بينهما مع وجود الدليل عليها فاذا اعفى الجاني جاز للامام الا اذا نصحت لا
ضر فيها لم يجز وبالعكس في الجاني الا اذا نصحت لا يحل للامام فلا بد من سبب القصاص وعدم
الصلواة ويقطع الانتقام بعامد الشام وكذا الاذن للشيخ في القصاص بالاختلاف للعوم بناء
على خروج المرضي عن العصوين وشروط حدهما في الدماغ والآخر في الصاخ او ما وراءه فلا يلحق
المرضيا بالمثل حتى ولو قطع انفه او اذنه فاذا التتم والسمع فله جنابان ولا يقطع ذكر العين
ويقطع ذكر الأصفر والمجنون والاغلف وسلب الخصيتين بالاختلاف ويقطع عين الاعور
اي في العين الواحدة مخلقة ايا فة وقصاصا وجنابة يعين في العين الثالثة لها مولى وان عجز
بذلك الاعور بقي بالبر بالاختلاف ليظهر ويصرح مجمع ممن تأخر وفيه للاصابع والاطلاق في الخبر
والفتوى يقتضي عدم رد شئ على الجاني مع ان دية عينه ونعفة دية عين المجني عليه كما في وكذا
يقتضي له اي الاعور من دية العينين فعلى وصلة الاختلاف اجد الامن الاسكا في جرح الا
قصاصا منه يعين مع رد نصف الدية وهو ما اذ ضعف الحكم عن كثير من تجني الامور بين
الاقتصاص والعين الواحد واخذ الدية كاملة حيث تقتضي بالعين الواحدة ففي رواية الجاني
على نصف الدية الجاني دية النفس لان والمر في الصحيح وفيه الرد وهو خبره المشغ في
لنهامة وبطاعة ولا يجز عن قوله خلاف في طه وآخرين فلم يصحبه ثم ان اطلاق النص والفتوى في الرد
يقتضي عدم الفرق بين الاعور بغيره او باقية اذ عينها واحدة بغيره بالاولى وتحقيق كلام

بلغ

فيه يأتي انشاء الله تعالى ومن القبر اجتمع عليه بعد ان ينظر مرة فمرة العادة بالنيات فيها
وفي كتب الفاضل سنة واستقر جماعة وكان في تعاد قبيها الارض والحكمة وهي التقاد وكان
عبد ابن قبيته لو لم سقط سنة فذلك المدة وقبته وهي فيها سا قطرة وفاقا للشهود وعين
وفي السرايا والاجاع والالتقود حصل الياس من عدها ولو اجابا اهل الخبرة كان فيها القضا
وفاقا لجمع وقيل بالعدم وذهب جماعة الى ان في منه يعبر من غير تفصيل الى العود وعدمه
في القتل لا يزدق ط الى الامور في المستند من غير تفصيل الى العود وعدمه
فالعدم وعدمه الياس منها فالذي يتم ان ههنا في سن الصبر قبل ان يتغير اما اذا تغير
سقطت اسنان اللبن منه وبنت ثم خبر عليها بعد ذلك فله احوال منها ان لا تقود ابدا
بجيت حصل الياس عادة بقت بدلتها القصاص والوقت لكن لا يلج بها بل ان قضى اهل الخبرة
بعودها في مدة اخرى الى القصاص ان قلنا بعدم القصاص والوقت مع عودها من الارض
خاصة ولا جازا المتجمل بها كل ومنها ان تقود ناقصة او متغير بقت الارض وكذا لو
نام على الاقرب فاقا للمفاضل وغيرهما ولو جنى على العيان بما اذهب المنظر والقيمة من احده
مع سلامة الحقة اقتصر منه ان من الجاني بما يمكن مع المائلة باذها الى بصره ابقاء الحقة
بذبحا فورا وغيره اذ بان يوضع على جفانه القتل المبدل حذر من الجنابة عليها والفقهاء
ويقابل علة حجة بالنار مقابلته للنفس حتى يذهب المنظر وتعين الاستيفاء بهذا الوجه المستورد
والقول غير آي على الحرف فيه ولا يربح احوط وان كان في تعينه نظر وظاهر المتن ونحوه
الجاني لا يرمي في الموضع للشمس لها انفسها والمستفاد من المتن ان النظر في المدة بعد استقبال
العين بالشمس ولو قطع متخوفا مقبوضة الاصابع فغيره ان يقطع المقبوض كذا الظاهر
يرفع عليه اي على القاطع دية الاصابع وعمل بها الضيق فاقا علة لان عليه وفي غيره الاكراهات
الحق فقال الاول الحكمة في ذلك وتمد القصاص واحذت الارض وظاهر المتن وغيره المتوقف
ولا يجزئ عن بصره وان كان القتل الاول بعد اوجه والثاني في حوط ولا يجوز ان يقتض من قبله الى طم
ولكن يضيغ عليه في الماكل والمشرب حتى يجزئ يقتض منه بالاختلاف وفيه

وعنه

بأنه

وعنه الاجماع ويجوز ان يقتض من جنى الحرم فيه ولا يجزئ يقتض منه خارجا خلافا في
الحادث شاهد لا يثبت عليه من لاشك بالحرم قول المشيخين وجماعة لوجوه لا يخرج عن مناشئة لكنه
كتاب الديات جمع ويتحقق بالابواب وهي المال بالجنابة على الحرفي النفس لوما وبنها
ودعا اختصت بالمقدد بالاحالة واطلق على غيره اسم الارض والحكم متوا لمرء بالعنوان ما
يقم الامر من وهما وهما عن عن فاء الكلمة يقال وديت القتل اعطيته دية ورجا يستعمل الدية
لغة عقلا المنعها عن التعرير على الدماء فان من جاني العقل المنع والنظر في هذه الكتاب يقع
في امور **جدة** في بيان اقسام القتل ومقادير الديات واسلم ان اقسامه اتي القتل بالطلق
بجناية ثلثة محمد محض بظنا ومحض شبهة العمد والحدان يقتض الى الفصل والقتل به مظهر
والفعل خاصة مع حصول القتل به غالبا وقد سلف مثلا له اول كتاب القصاص والشبهة
بالحدان يقتض الى الفعل دون القتل بشرط ان لا يكون الفعل مما يحصل به القتل فالباقي
ان يضرب للحدان بغير علاج للاصلح ضرا وعلى جلا لا يحصل بها الموت الا نادرا فيقول
المضروب والمعالج والخطا المحض ان يخطأ فيهما اي في الفعل وقصد القتل مثل ان يرمي
الصيد فيخطأ اليهم الى انسان فيقتل بالاختلاف في ضوء من انك اجمع الى ما قدمنا اليه للاشارة
وموجب الاول القصاص لا الدية الا صلى كما عرفته بخلاف الاخرين فان من جنى بها الدية
لا عين مظهر ويضربان في محله ويكتمها وذا من اذ امرها كالميتة اي الشا ارضه مفضل اذا عرفت
ذرا فاعلم ان دية قتل العمد حيث يتغير او يوارى الصلح عليها مائة من صان الا بل في القتل
فصاعد وفي بعض كتابات الشهيدان المستند من الشبهة الى اذ عامها او مائتا بقره وهي ما
يطلق عليها اسرها ولو كان عين سنة على ما يقتضيه اطلاق المتن وغيره من النص والفقهاء خلافا
لجماعة سنة وهي مع ضعفه شاذ كما حكى عن بعضهم في الاول من يقتضيه بالحقول وكلمتها ولا يلبس الاخرة
احوط او ملنا حلتها بالظن على الاظهر في صحيح الغنية وظاهرها الاجماع وخلافا للمقتض فانه عليه هو
وهو شاذ كحلته نوان على ما هو عليه كمن لغة والا ياب عن خلاف بينهم بعده ويستظا منهم ان
المقتدر له مدخلية في صدق الحلة وعدمه في عدمه وعليه فيكون القيد في العبارة فوضي لا يقتضيه

كتاب الديات

وكذا لاكتفاء بقية ما من ردد الجرحى على ما يتفاد من جميع مراحل القتل كالماتين والى صبيحة في
السرقة او بعد الجرحى او غيرها ولم يصرق مستندة ثم المعتبر في القتل ما يصدق عليه اسم التورع من العجز
ما يمتنع العورة او الفخار او يتفاد في ذلك الصل والفساد وهو ما يطلق عليه مما لو كان انتهى الخلاف
يعتد بها الغنية والاجماع او حشرهم اجزاء كما في الغنية وهذه الحصا المستندة وان شغل على تمامها واد
فيما اجرة الا انها مستفادة من الجمع بين بين روي في المسئلة وقلد على في الغنية للاطلاع عليها بعد ذكرها في
هنا محتمل انها وفي غير الحلاف بعض ما بناه فلا اشكال فيها وانما الاشكال في انما هو على العجز كما هو
ظاهر من وقامة المتأخرين ام على التورع بمعنى انه يجب كل نصف منها على هذا كما على التورع من غيرهما من
القدماء وهذا هو الظاهر وان كان الاول اظهر في عباير كثير الاجماع عليه ويظهر الغرض فيا لو بطل رتب كل نصف
غيره بدور من في المقتول فيجوز على المختار لا على غيره وقتنا وفي هذه الزينة في سنة واحدة لا يجوز
تأخيرها عنها لغيره في المسحق ولا يجب عليه المباداة الى اداها قبل تمام السنة بلا خلاف اجرو الامن
فجعلها حاله في ظاهر عباير وصرح اضرين الاجماع على خلافه وهو من الالجاني لا يثبت مال ولا العا
قلة بلا خلاف وفي ظاهر الغنية الاجماع ولا يثبت الا بال التي انتهى بها عن القوم حيث يتعين على الاظهر
كاسره اما على غيره فلا يحتاج الى التورع كذا حيث لا يتعين القوم كقتل الدال الذي يعقبه ولكن
فان بمباداة احد الاولاد الى اموال القاتل او كان القاتل عاقلا والمقتول مجنون او نحو ذلك
واعلم ان الخطاء مشبهة العمدية كانه في هذه الحصا المستندة كاسيا في اليد الاشارة وانما يقترن
عنه في سنن الامم خاصة فلها في العمدية ما في غيرها دون مستندا وفيه قران احدها عن الاضربان
استانها في الخطا دون استانها في شعيرة ولكن في بعض الاسان في كل منها خلاف فتوى
لها وفي سنة سنة العمدية منها وادان احديهما انا مائة من الابل منها اربعون خلقت بين ثنية
الى ميلاد عامها وتلقون حقه وتلقون بنت لبون وعمل بها الصدوق وطرعه ولا بأس به لعمدة الود
والثانية انما كانت وتلقون حقه وتلقون بنت لبون واربعة واربعون تلقون ثنية مظهر طرفة
العمل وعمل بها المهند وارضون وفي مستندها ضعف وهذا قول ثالث امتنا ليقول اشهرها
انها تلت وتلقون بنت لبون مسما مستندان فصاعدا وتلقون حقه منها ثلث ميني

وضاعدا

فصاعدا وطرفة القتل التي ان يضربها القتل قال به الشيخ في نهو حكي عن ابن جهمه ومستندها
غير واضح وان جعله الماتين اشهر الروايات فان لم يقف عليها ونحو هذا القول بهذه الاسان لكن
فيها الاربع وتلقون ثنية طرفة القتل الهد باربع وتلقون ثنية يفتح الحاء وكسر اللام اى الاحمال كل عين
والمهذبة يقض هذه الثنية ايضا الجاني خاصة لا العاقلة اجزاء كما في كلام جاعته قول الحلبي
بانها على العاقلة شاذ ولا نهابة والمهذبة الغنية قول بانها لو مات او يضرب بغير هذا
اولى الناس به وان لم يكن له احد ففي بيت مال ولعله عني بجيد في الغنية الاجماع ولكن انكره الحلبي
مدعى الاجماع على خلافه وهو عارض بخلافه ان لم يكن باحده ما علم ان لم يقف على روايته بل على
مقدور ان اذا سها فيه الا انه قال المصنف شاذ في سنين وتبعته اكثر الاصحاب بل اعتمدوا في
ظاهره والسليمة عني على الاجماع ولا بأس به وظاهر الحق وغيره الرد فيه ولا وجه لكا القول
الحكي عن ابن جهمه من انها تستاد في سنين ان كان محسدا الا في سنة وعن انها تستاد في
في سنة نظام ودية العمل حاله وفي دية قتل الخطا المحض عنها بضاروا بان بلديات في قول الشرا
يسلمون للتأخرين انما عشرين بنت خاض وعشرين ابن لبون وتلقون بنت لبون وتلقون حقه وفي
ذلك صح في رواية اخرى انها عشرين بنت خاض وعشرين بنت لبون وعشرين حقه وعشرين
وعشرين حقه عنها التي ان جهمه وهذا قول اخر ورواية اخرى لا تعني ان الاتبع هو الرواية الاولى
وتستادى هذه الثنية في ثلث سنين كل سنة ثلثها اجزاء ما بل من الامم كما عن في بعضها العاقلة
لا الجاني اجزاء نعم ان فقدت العاقلة او كانوا فقرا وكان مستفيضا القاتل ان كان له مال الاضرب الامم
كلما في ولو قتل في السنة الاولى وهو احد الاربعة المحرم وجب هذا القعدة وذو الجرم دية وتلقا من اي
الاجناس كان المستحق الاصل فليظن عليه لانها كره الحكمة منة بلا خلاف وفي كلام جمع الاطباع وهل يلزم
مقتل ذلك لو قتل في اليوم الشريف لكن اوه الله بغير شرفا قال الشيخان في ذلك ان نعم في ظاهر السنة والغنية
الاصح بصريح الموقن كما الصحيح في حال قتل في الحرم قال عليه رتبة ثلثه وصرح جاعته ومنهم الماتين
هذا وفي بيع لقوله لا اعرف الوجه فيه جلد فتوى من الرواية بل يطلق الحجة وكما انهم لم يقف على

على هذه الزانية والافرن مع اعتبار مستند في المطلوب بمرجحة مقتضدة بما عرفت من الاجامات
المنقولة وهل يلحق بها حرم المديونة وشاهد الاثمة على من على من في الف صلوة وسلام وتحيته
مقتضى الاصل لعدم وكذا الاصول نعم وهل يتصل بالتعليق بالاعدام بغيره وغيره في الاصل
هل الثاني وعليه ان هذه الحلي وظاهرها الاجماع ولا تغليظ عندنا في الاطراف ولا في قتل الا
قارب بلا خلاف ظاهر الامر في وطفي الثاني ودليده مع شذوذه غير واقع ثم ان كل ذاك في
دنية قتل الحر المسلم او امة قتل المرأة الحرمة المسلمة فعلى النصف من الجميع اجماعا لجميع المقارن
الستة المتقدمة في الابل خمسون ومن الذناب من صناعته وهكذا اجزاء فتوقع نصا ولا يختلف
دنية الخطاء والعهد ومنه مما في شيء من المقادير الستة عد النعم اي الابل فتختلف دنية الامة فيها كما
مضى اما عدم الاختلاف فيما عداها فقد ذكره الاصحاب من غير خلاف ولا اشكال وظاهر الحلي
الاجماع وفي مقدار دنية الحر الذي يدين بل روايات المستوية منها الاتي عليها عاتة اصحابنا الا
لنا رواياتنا ثمانية درهم بطلانها او بطلانها او بطلانها مع ذلك صحاح مستفيضة كما
ثبت يكون متواترة وفي الغنيته وغيرها الاجماع والرواية الثانية انها حرة المسلم وفي اخرى ثمانية
اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم ودنية مجوس ثمانية وهي شاذة ضعيفة كالقول بما
التفصيل بين قتله نفاقا ثمانية واعتيا واما في الاحبار الاخرة باختلافها على اختلاف
نظر الحاكم كعليه الشيخ في كتابي الاحبار جميعا بينها وفي حصة الباقي لقد للاستاذ والصدق
قولان احران مفصلان ايضا لا يوجد لها اثر في الاحبار كالتفصيل الشيخ وان اشعر ببعضها ودية
فناسم الحر على النصف من ذلك اربعة درهم بلا خلاف دية اعضائها وجراحاتها من
دية ما كدنية اعطاء المسلم وجراحاته ومن دية وفي التعليق بما يغليظ به المسلم نظره لعل الاول
اظهر كذا ابتساوي دية الرجل منهم والمرعة الى ان تبلغ تلك الدية ينصفها المسلم بلا خلاف ظاهر
وفي الغنيته الاجماع غنية ولا دية لغيرهم اي غير الثلاثة من اهل الكفر مطا حتى اهل الكتاب اذ اخرجوا
عن الذمة بالاطلاق في دية ولد الزنا قولان بل قول اهل اشهرها وامررها بين المتأخرين
ان دية كدنية الحر

كدنية الحر المسلم والقول الثاني في انما كدنية اهل الكتاب ثمانية درهم ذهب اليه الصدوق والناضي
لروايات يشاد اليها بقوله وفي رواية كدنية الذي هو ضعيفة سندها بالادس والوجه انه ولكن ادعي
الشيخ عليه السلام فيمكن ان يجزى به مضافا الى جبر ارضهم في الشرح المذكور في قوله لا يخفى وفي دية
العبد قيمة مالم يتجاوز دية الحر ولو تجاوزت فيه الحر حوت اليه ودية الامة قيمة عالم يتجاوز دية
الحر في الاعباد بدنية الا الحر المسلم ان كان المملوك مسلما وان كان مولاه وحميا على الاقوي وبدنية الذي
ان كان المملوك ذميا ولو كان مولاه مسلما على الاقوي بطلان كدنية الاصلان لا تخفى من ان الجاني اذ قتله
اي العبد محمد او شبهها به ومن عاقله خطأ ودية اعضائه وجراحاته توطأ بفسنة العصف الى اشكال
من حيث قيمة على قياس نسبة الاعضاء والحر الى كدنية من حيث الدية فيما اتي من عصفها في في ذلك
العصف كما لكون من الحر من يتا دية الحر فيكون الا ان العصف من العبد قيمة كاللصاح والذو البدين
والرجلين فلو جرح عليهما من العبد كان ديةهما تمام قيمة عالم يتجاوز دية الحر كما ان دية الرجلين
من الحر كان فيهما كدنية وما فيه اي اي عصف من الحر في الجنابة عليه ولذا الثاني في كل
الذمة من عصفها او ثلثها وفي الجنابة عليه من العبد من قيمة بحسب اية بحسب ما اوجبه فيه
من العبد في الحر في قطع احدى يديه العصف مثلا من ضمن قيمة نصفها كما ان دية نصف
دية الحر قطعت منه وفي الحكم العبد بالذمة الى الحر الامة بالذمة الى الحر وبها الجملة
لحر اصل للعبد في المقدار وبالعكس في غير يكون العبد اصل للحر فيما لا يقتدر فيه من
الحر عبد اسليما من الجنابة وينظر كم قيمة 8 ونعبر عن دية تلك الجنابة وينظر كم قيمة ونسب
احدى القيمتين الى الاخرى فيؤخذ من الدية بثلث الذمة بلا خلاف ولو جرح جانب على
العبد وفي جراحاته الامة بما فيه قيمة فليس للعصف المطالبة بها حتى يدفع العبد بدمته اي بدمته
الى الجاني او عاقلته ان قلنا بانها تغليظ بلا خلاف وفي كلام طائفة الاصحاب ولو كانت الجنابة
على المملوك مادون ذلك اي بما لا يبلغ قيمة اخذ المولى من الجنابة بفسنة من اقيمة المولى
للمولى دفعه الى العبد الجاني بالمطالبة بالقيمة اي بتمام قيمة العبد الا بطل الجاني بل يحكمه بطلان
بدية القاتل مع التقدير لادامته مع عدمه في الحر فانه حقة دون الدفع والمطالبة بتمام

القيمة ولا يضمن المولى جنايته العبد مطلقا ولكن يتعلق برقبته والمولى الجاني ليس دفعه وقد
الجناية اوبا قبل العبد من القيمة على الخلاف المتقدم في القصاص في البحث المتقدم
الى الاشارة ونفى ثمة الكلام في انه لا يخبر المولى المجنى عليه بل المولى اذا كانت الجناية خطأ
ينعكس اذا كانت عمدا اوانه لو كانت جناية يده لا تستوجب قيمته بخير المولى ايضا في دفع الارشاد
تسليمه بسنن في المجنى عليه من قبل الجناية استرقا او بيعا ويكون المولى معه شريكا فيما يفضل
وانه يسوي في جميع ذلك الفرق المحض والمدين مطلقا ذكر اكان او اشترى وام ولد على التزوي في ا
لا حيل لم يسبق ذكره ينشأ من عموم الادلة على ان المولى لا يعقل على كنهه فان المولى يستلزم
من قبله فاشبه بالاعتق الحاني عمدا مضافا الى النقص اجم الود جناية فيها في حقوق الناس على يد
وهو خيرة الشيخ في ديات طنا فيما الخلاف فيها الا عن الخوف ووجه القاصي والاول مذي
هبة في استلزام طرف مدعيها عليه الاطع والاحبار على انها مملوكة يجوز بيعها بغير الخط
فانما الخلاف عندنا في ذلك المستأجرين وعن ابي حنيفة في المستأجر ولو لم يقر **الكتاب الثاني**
في وجبات الضمان للدين مطلقا والبحث فيه اما في المباشرة او التمسك بدم ترجم الموصيت
اما المباشرة فخطا بطلها الاتلاف لاح القصد اليه ان قصد الفعل الجنب له كمن عرق غرضا
واصاب اسنانا او ضرب بالثاوي سبغات مثله او قد عرفت ذلك فاعلم ان الطبيب ضامن في
بل من مطلق ما يسطرف به لا جبره لو طرأ وان احتياط ولعبته ندان له المريض او وليه كان جانا
وقاها في فتنه علما وعمل بلا خلاف للاس من الحلي فيما لو كان عارفا وعالج ما دوننا فقال بعدم
الزمان هناك هو شاذ وعلى خلافه في كلام جميع الاجماع ولو لم يكن المريض العالج او المولى له الجناية
قبل وقوعها الوجه الصحيح في الشئ واتباعه بل المستهون كل في ذلك وعينه لا ماس من الضرر والجا
حب الى المتلف ذلك اذ لا عن عن العالج واذا عرف الطبيب انه لا ينجح له عن الضمان توقف عن العمل مع
الضرر فوجب الحكمة مشرع الاباود فعلا للضرر ويؤيد رواية المولى على السكوني عن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي المومنين عليه السلام من قطيب او تبطير فليأخذ العبرة
من نية ولا يفتوا من وانما ذكر المولى كانه هو الطالب على تقدير التلف فذا شرع الابا قبل

النظر الثالث

سا

استقر

استقران من يتولى الخطا يده وقيل والقائل الحلي لانه لا يصح الابراء لا تبارك ولا تعجب
والسئلة محل نزاع وان كان العقل الاول لا يخفى عن حمان وكذا البحث في البطانة في الشئ
فاذا طبب الخطا لكن في الحيوان والناجم اذا انقلب على السنان او حصص مجله او يده او يده او يده
فقتله اجرحه من الدية بالاخلاق اجرحه وبصره جرحه وهل هي في ماله ام على ماله
تعدد واختلاف بين الاصحاب في الاظهر الثاني وفاقا لاكتفاء المتأخرين خلافا لجماعة من القدماء
فالاول ثم هذا اذا لم يكن الثائم طيبا اما لو كان الطيب قتلما ضربه اقول ثلثة احدها
التفصيل وهو ان طلبت المظاهرة للفقير والغنيته وضمت الطفل في ماله اذا انقلبت عليه
خات وان كانت طلبتها الفقير والحاجة فالدية على العاقل اختيارا لما في هذا وفي
والثاني والفاضل في ذبقتا للشيخ وابن حزم ويصرون صرحا لكن في سندها ضعف جبرها له
وفي مستندها في الفقه لا وصول المقصود ولذا احتاروا اكثر خلافا منها وان خلتها في محل الدية
صين من جوبها في ماله اطمع كما المصنف طاعته من القدماء ومنهم ابو حنيفة مذهبنا الاطاع
ومن جعلها العاقله كن كما الفاضل في مجله من كتبنا في الاحكامية عن اكثر المتأخرين
ولعله لا يظهر ولو اعترف الرجل بزوجته صراعا قبل او بعد او ضا فانت بدالك من الدية وما كان
لم يتعد القتل او ما يودي اليه غايبا على الاظهر لا شره بل عليه عاقبة من تأخر المقاعد والنقص
هذا اذا لم يكن بينهما ثمة اما لو كانت داء عيني ورثتها على انه فقد القتل اسكن ان يقال بالثأر
والزام القاتل القود كل من الماتن وبه قطع الحلي والابا من ان بلغت التهمة اللوث العقب في القضا
وظاهر النص والقول والاصول ايضا ان عليه دية شبهة القود خلافا للذين جعلها مغلطة قال
لشيخ في النهاية وعن الجاهل انه كان عامر من فلان عليه ما لم يزل وفي هذه الرواية
بالدلالة والمخالفات للاصول خصوصا من المصنف مضافا الى قصور الدلالة ولو حمل على
دعوى متاعا فانكسر واصاب به انسانا او غيره فقتله او جرحه يضمن ذلك في الكفا في الجنب
المروني جرحه طريق ومنها الصحيح وعليه عمل الاصحاب بغير خلاف يعتد به ويؤيده بالاطراف
ضمان المتاع ببعض الاحاد وما عن المرتضى من دعوى الاطاع على ضمان الاخير ما يتلف في يده

الجناية جناية مشرقة وهو بطلان فلا تنزل في ذمة اخرى ويمكن حمل الرواية عليه لعدم التصريح
 فيها بان عليه الذمة كاملة **القول** في هذا الباب **الاول** من دعوى عني بالتعاقب
 فاضحه من قبله لئلا تضمنه حتى يرجع المدعى اليه في كل ما خلا في نفسه في الحيلة بل عليه
 الاجماع كانه في ذمة وكلام جماعة وادعى الاجماع مطلقا في الغيبة وحكي عن نكاح الزنا في الغيبة
 منع من هذا العمل الاصحاب عليه في كل ما رجوع ولم يعلم خبره بموت المدعى حتى لم ينعى في ذمة
 دون عاقلة بلا خلاف كافي في كلام طرقة ويستفاد من المعنى عدم الثبوت هنا بطلان **الاول** اقرى
 ولو وجد مقتضى ان اقرى الداعي يقتله واقضيت البينة عليه باقيد بلا خلاف فيه ولا الى ذلك الغيب
 ولو عدم البينة منه عليه فحق الداعي وان اصاب الدية قول ودخول في ذلك بغيره واشهر
 انه لا يقرى في الغيبة الاجماع وخمس في ذلك بغيره بصحة عدم الدية والمتممة قالوا في باب القسامة
 فتكلم بموجبها قسم عليه ولو لم يكن قد اخطأ أو متهم بدمع عدم قسامته فيتم المخرج ولا
 دية وهو ضعيف كما القروا القروا مطلقا كما عن المصنف او اذا لم يقع البراءة من قتله من
 ابن محرز والد يلمى كونه جنيا وليا والمقتول عليه فمضى اخذ الدية وعلى المختار يكون عليه
 في ماله الدية قول واحد ولو لم يمتها ولم يوجد في ذمة قتل ام فلا قودا جاعا ولكن في الغم
 الدية قولان اشبهما واشهرها الذي هو العلم التبرع الاجماع المنفرد في السر باني بدمع بغيره فاللفظ
 فلا شيء علم الملقى فكما قال في صورة عدم اللوث والقائمة في صورته فتكلم بموجبها بقسم بدمع
 فقول وغيره فدية وما فقه في اهل لا اثبت مع القسامة الدية **الثاني** لو اعادة القتل الفضل
 الذي اوتيت على ارضاعه في بنتها انكر اهل انه طفلهم صدقت النظر لانها اصبته لم يمت كذبها
 ويلزمها مع بقوة الدية واحضارها او احضار من يحمل ان هذا لا تنال ادعى مؤنة وقد مشى فيكون
 في ضمانها ولو ادعت مؤنة فلا ضمان وحيث تخبر من يحمله بقوله ولو كذب سابقا لانها اصبته لم
 كذبها بانها ولو استأجرت اخرى لا رضاء عدده فمضى بغيره ان اهل الجحيم جنه ضمن الدية بلا
 خلاف في شيء من ذلك ومن وهل يعتبر اليقين حيث يقبل قولها في كل ما ينال ام لا كما يقتضيه خلاف
 النص للمقتول في ذمة اوصيها **الاول** **الثاني** لو دخل بعض منزل لا يجمع منها وطى صاحبها لقتل القهر

اشارة ولها انقتله النص ثم قتلته المرأة ذهب به الى النص ههنا باطلا لا عوض له ومن مواعيد
 موثقة في الغلام الذي قتله وكان لها في ماله اربعة آلاف درهم من تركته هو ماضع البضع لمكانها
 على نفسها فليست لغيرها لما كانت هذه الجدة باطلا قهرها في الفقة للاصول القطعية كما صح بجماعة فيها
 المانع الى الرواية فقال وهو رواية محمد بن محمد بن جعفر عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا باقي الامم
 لكنها محتملة للائتناف على الاصول كما ذكره فوجه الاول بانها ما رتب رب يقتل او لم يندفع الا بمرأته في غير
 محل القصاص فيمن الورثة ذمة الغلام اذ لم يكن للنص في الثالث محمد المقدس من الدار على انه كان محمد
 اشارة لها بناء على انه لا يتقدم الا بغيره فيجب فيها بطلان البينة وهذا التبريد لا تنافي في الاصول لكن لا يتعين
 ما قد يبرها بعض البضع الا في الغرض المربوب ولو فرض قتل المرأة القصاصا عن ولدها واستقطا الحق
 بغيره حمل القصاص سقط عزم الاولياء ولو قتلته القصاصا ولا رافعا قيدت به في الاصل
 استادها وكونها قتيته في واقعة محتملة لما اتفق به مع الاصول ومنه عليه السلام بالظن السابق
 في امرأة ادخلت الحيلة صدقها لئلا ينابها وقد افقها فلما ذهب الرجل يابض لهدا تاد الصدق
 فاقتل هو وزوجها في البيت فقتله القصاص لما وجدته عندها فقتلت المرأة التوبة قال صحت المرأة
 بغيره القدرين وفتلت الزوج والاشكال في هذا وانما هو في سابقه فان الصدق انما كان يرضى القتل
 القصد قتل الزوج ومحمد بن جعفر مع عدم ادعاءه الا بالقتل والافان كان الاول لم يرضى بديوان
 كان لثاني صدها الوقع لا للمرأة والوجه ان دم الصدق هدر في الشق الاول كما هو ظاهر الخبر ولذا
 اطلق المان في طرقة مقتضاه عدم الفرق بين علم الصدق في الحال وعدمه خلافا للبيعة فقتله
 بالثاني ولا جبر لو الاصح ما ذكره الجماعة نصف لولائه وكونها قتيته في واقعة فقتله عليه السلام
 بموجب الحكم بين ضمان الدية وبما يوجب ناة بانها غير متميزة عن غيرها اجزئية من جهة لئلا
 اربعة سكر فكذلك في ضمانهم من ضمان وفتيلان في رواية محمد بن قيسان عليا عليه السلام قضيت بديان القتل
 على الجرحين بعد ان سقطت اوصاها الجرحين في ذمة الجرحين من الدية قال عليه السلام مات احد الجرحين
 فليل صدمه وليا والمقتول ليس بشيء وفي رواية اخرى عن الكوفة ان عليا عليه السلام قضى في قتل هذه القتيبة فجعل
 ذمة القتل ليس على قاتل الاربعة واخذ ذمة الجرحين من ذمة القاتلين والرواية الاولى مشهورة في

وان كانت القول الاول لا يخفى عن وجهه ثم ان هذا كله في الطرق النافذة انما هو لم يفرقة ولا يجوز فعل
ذالك فيها الا باذن اربابها لانها ملك لهم وان كان الخارج احدهم بعض عظم الاعتقاد الداخلة في
ملكه لانه سابع الاستعقبة فان ولو هجت وراية على اخرى من صاحب لداخلة جنابته لم يضرها
حبله دخل عليها بالاختلاف في الاخر مثلا وانما الاول فقد اطلعت عليه والفاخر ايضا لا يطلق التقى
مع ضعف المستند فتنية في واقعة الوجه كط عليه الماتن والمتاخرين كافتة اخبار التنقيط في
جنابته الدابة الاولى فلم يفرط في حفظها بان انفصلت عن الاصل الموثق واصلها غيره فلا ضمان
عليه ولو دخل احد دار لعينه نقره عليها من اهلها ان حصل باذنه والا فلا ضمان عليهم بغير خلاف
وعن ظاظ الاطاع الاجماع واطلاق المتن ونحوه التقى يقتضي عدم الفرق في الكلب من كونه حاضرا
في الدار وعدمه ولا من علمه بكبره بغيره لادخل بغيره ولو اذن بعض من في الدار دون بعض فان
كان ممن يجوز الدخول باذنه اختص لقان بدو الا فكلما لم ياذن لم يتعين ان يتعين لادخل
والا فيضمن مع جرمه لخال الاذن وان من لا يجوز الدخول باذنه ولو اختلها في الاذن قدم المبتدئ
للاصل للاصل ويضمن مالك الدابة ما يجنيه بيديها دون رجلها وكذا القايدها يضمن ما يجنيه
باليد من خاصه هذا اذا اساد بها وانما لو وقف احدها بها ضمن كل منهما جنابته مطلقا ولو جازها
وكذا لو ضربها احدهما جنب جنابته مطلقا ولو ضربها من غير الضارب بغيره كذا السابق لها
يضمن جنابته اعطى بالاختلاف في شئ من ذلك ظاهر وفي الغنية الاطاع وهذا التفصيل وان لم
يستفد من رواية واحدة الا انه مستفاد من الجمع من المعبرة المستفيضة وبقي نصا الضارب اذا
كان عينا كما في بعضها والا فضا للوضع لم يكن ضامنا للاصل وحضور النص ويستفاد من جملة منها
صحته من قولهم انما هو ما تجنيه براسه الى بل مطلق تفاديم بدونها المتفق قدم الركب يتلوا غاها بها
وعليها كثر احوالها وفاقا للبدن وعرضه لا يقتصر على البدن كما المتن ولو كبرها اثباتا في الثاني
لما تجنيه بيديها وانما بها بالاختلاف لان يكون احدها صغيرا او كبيرا فيقتصر الثاني بالاختلاف
اذا كانا في المتن لم يبين لامرهما وانما لو كان معهما صاحبها لم يميزها عن هذه والركب لم يذاتي
في المال ما سبق من التفصيل باعتبار كونه سايقا او قايذا ولو اختلف الركب لم يضمن المال الا ان يكون

الاقاء

الاقاء يتغير اي الما الذي يضمن في السبب ولو اضعف الدية مسانين وقايد او احدها ووكيل
او الثالث اشترى الموثق في ضمان المشتري مع الاستئثار في الحفظ والرعاية واختص السابق جنابته الى
جلين وغير الماشرك في الحفظ كالعدم ولو انك لم تملكه وابتز من المولى جنابته بغيرها بالاختلاف
اذا كان صغيرا وكذا اذا كان كوفي في ظاهره لا في المتن وجميع بلا الاكثي كاقيل الاطلاق والتحقق ومن لا
صاحب من شرط في ضمان المولى صغير المملوك وهو الحق قال فان كانت الجنابته على بني ادم فهو خذا
المملوك اذا كانت لخطا بغيره بغيره او يعذبه وان كانت على الاعمال فلا يساء العبد في قيمة الاك
واللبس على ولا يلزم مولاه ذلك واستحسنه كقول المتأخرين واذا ادعى في الاخر انه يعلق بقرينة
بشيء من بعد عقده ولا يأس به **باب الثالث** في تراجم الوجبات اعلم انه اذا اتفق اجماع
السبب المباشرة وما في الثقة او كان المباشرة قوي من المباشرة اتفاقا قاذ ذلك كاجتماع الدافع مع الحال
والمسك مع الدافع فيمنع الدافع والدافع هذا مع علم المباشرة لوجه المباشرة السبب كالمباشرة الاولى
ري و السبب في ذلك من عطل بها في غير ملكه فذوق غيره فالناصح جرمه الحال فالظن على الحال
في الاختلاف ظاهر لامن الماشرك فقد حكم على من ذم مع انه حكم به في بيع كباقي الاسباب من غير تردد
لضعف المباشرة هنا بالغرور وقد اشترط في تقديره على السبب وهو من مفسره في المفسر مع
لم اجد وجها لتقديم المباشرة هنا بالمعنى وقد اشترط في تقديره على السبب وقوة الاما قبله من غير
اذا اجمع المباشرة السبب في المباشرة لم اجد بوضاحت يكون عموم معتبرا وانما المستند فيه لوقت
المؤيد بالاعتبار وهو مفقودان في المظا ومن هذا الباب راجع الزينة في المجمع اي المفسر التي
تخص بالاسد وقضاء على عليهم فيها مشهورة وصورتها انه وقع فيها واحد فتعلق باخر والثاني بقا
وجنب الثالث راجعوا جميعا فاكلهم الاسد وتبذروا في احكام بغيره السلم فيها ولان من
طرقنا مختلفتان احد هما دعوى محمد بن قيس لقوله اليد قطعها وهو الثقة بقرينة ما قبله وما
وما بعده وهو رواية عن الجعفي لم يشك في ان يضمن عليه في الاول انه قويت الاسد لا يلزم
احدا وانهم اهل ثلث الدية للثاني وعزم الثاني لاهل الثالث ثلث الدية وعزم الثالث
لاهل الرابع كل الدية والاخرى اي الرواية الثانية رواية مسند عن ابى عبد الله عليه السلام ان عليا

ابن شهاب

عليه قسنا الاول سبع الذرية ولثاني ثلث الذرية ولثالث نصف الذرية للثلاث الذرية كاملة وحصل
ذلك على قاعدة الذين اذبحوا رتبها من المثلثة للاصول ما لا يخفى ومع ذلك في سائر الاخرى
منها الى سبع ضعف بعدة ضعفا في ساقطة عن درجة الاعتبار ولا حجة فيها سطر واما
الاول فيشكل المتك بها ايضا لما مضى لانهما مشهور مشهور لا يمكن دفعها واستقام في كلام
كثير بحيث لا ياد لها وادباعة فاعتوا ان عليها اضرة العيوب كافتة في ظاهر العبارة وغيرها
او اكثرهم لا في ضد وعينها فان بلغت المشورة اجاعا والا فالتكثير بما يشك وان مع مستندها لكونها
قضية في افعلة الاعمال لها بحيث لا يخفى انها واقعة امتدت بها اوجب الحكم بها فالتمس الرجوع
في نحو العقيدة الرجوع الى الاصول وفاق الجماعة وان ختلفا في مقتضاها هنا فقبل المتك فان كل
دين من سلك اصح لاستقلاله باخلا وقيل ان قلنا ما لا يشك بين مبائر لاسان والمشا
ولية في الحذب كان على الاول دينه ونصفه ثلث وعلى الثاني نصف ثلث وعلى الثالث ثلث
واعلم ان حكمهم على كل منهم بالذرية ليجذب بها ما يتم لو كان جنابهم عند او مشورة لا خطأ ويضعف
جان ما صدر عنهم من الجذب غاهولي مدتهته اعلمهم فعملهم من غير شعورهم وكان فعل الشايم
على عقولهم فلا يكون عدا ولا شبهة بل خطأ واضح بجماعة عدو على هذا ففتن في الاصول اخذ الذرية
من المعادلة **الثالث** في الجناية على الاطراف وسائر مقادير مراتبها ومقاسمة ثلثها **الاول** في بيان ذرية
الاعضاء وفي شعر اللسان اذا جاز على الذرية كاملة وكذا الحجة على الاظهر للاشهر في الغيبة الاجماع هذا
اذا لم ينسبها الا لاشهر بل على عامة من تاجر وقيل عشر الذرية وقال الشيخ المفيد و
لصدوق ان لم ينسبها فانه ينسبها لغيره ولم يخبرها في ملة لا حجة فيها وقال الشيخ في ح
والنهاية لا يسكن في ان في الغيبة اذا ثبت ثلث الذرية وفي الرواية الدالة عليه ضعف ولا جاز لها مع
ان المشورة على خلافها وفي شعر لسان المدة ديتها خلا اذا لم يثبت كالاجل كان يثبت مخبرها المتك بالاشارة
الامر للساكن في الثاثة فثبت فيه ثلث الذرية وهو شاذ وعلى خلافه في الغيبة الاجماع وفي شعر لسان
حين جميعا خصما في ديار وفي كل واحد من ثلثان وحسن ديارا وفاقا لا كثر وفي السراير الاجماع
خلا فالعبر طوا الغيبة وعينها فالذرية كاملة وفي كل واحدة نصفها وفي ظاهر الكتابين الاجماع

انظر الثالث الاول

ولا فوق

ولا فوق في طلاق النص العنق وبين عدو بناتها وعدمه الا ان في الغيبة وغيرها نصيبها ذلك
بما اذا لم يثبت شعرها والا فالاشهر عن الدليل اذا ثبت نصيبها حجة في الذرية قال وقدس سر
ان فيها اذا لم يثبت ما لا يدين وفي لها الوجه الحكومة اذا ثبت شعرها في الجلب في بعض في بعض
كل واحد من الشعر المذكور بحسب ما يثبت فيه من الذرية المذكورة ببنية مساهة محل الشعر الحن
عليها الى محل الجنب وان اختلف الشعر لثاثة خففة بالنص والاجماع في الظاهر حيث قلنا بالاشارة
فيها لثاثة ولا نسبة وفي الشعر الثاثة على الاضغان ويجهها بالاعذاب اقول اظهرها الذرية
كاملة كما في طوف رضى لدا فاق خلا للفاضل فضله لا الخلق وكثير من المتأخرين فالاشهر هو ظاهر
المش والمج في اللبائت وعدمه الى اهل الخبرة فان شبهة في المرد في ان يثبت بمرسنة ثم ان لم
يعد فخذ الذرية ولو طلب لارسل قبلها دفع لمجلة لانه اما الحق او بعينه فان قصت ولم يعيد كل
على فوق الذرية وفي العين الذرية كاملة في كل واحدة نصفها اتفاقا فتوى ونفا عموما خصوصا
وخصوصا ولا فوق في اطلاقها بين كون العلى محمية او حواء او عشاء ضعيفا البصر مع سبلان ومعه
في ان ذواتها او حافظة كثرة المقلدة او لا جهمي لا تصرف في الشمل ويزيد الجهمي بها وبه الا صرح
جماعة قالوا اما لو كان عليها ما ياتي فان بقي معه الذرية ما فكله ولو نفي نفسه من الذرية الحسابة
ويجوز فيها الى ارضي الحاكم وفي الاحضان الا بغير الذرية كاملة بلا خلاف ان ختلف في كفة التعقيد
فقال الشيخ في ط من قبله العاني بغير الذرية في كل واحد وتجهها من المتأخرين جماعة للفقهي والادلة
لها وقال في الخلاف في الجنب لا على ثلثا الذرية وفي الاسفل الثلث مد على عليه الاجماع والاحبار
نعم الى الشعر الاطعم وهو معارض باجود منه فهو ونسبه في ط الى رواية الاصحاب ولم يرها
قال في النهاية ان في الا على ثلث الذرية وفي الاسفل النصف وهو الاظهر فاق لا كثر وفي الغيبة الا
طعم وعليه فيقتصر بما مجموعه عن كل الذرية بسببها ثبات ما من ثبوتها كاملة في الاحضان الادعية
لكن يذهب عن بل قيل ان هذا النقل غاهولي نقد يكون الجناية من اثنين او واحد بعد دفع الاش
الجناية الاولى والا الواجب ذرية كاملة اجاعا وفي ضد بعد ذلك وهذا هو الظاهر من الرواية لكن
فتوى الاصحاب مطلقة انتهى وهو حسن فلا فوق في احضان صحيح العين وعين حتى الاعمال للبتا اخل ديتها

ينح

الايمان مع العيين لوقوعها معاملة مجب عليه دينا اجماعا وفي عين الاعمال التحية الدينية
كالتمسك بالحق والاجماع والحكمة فيه كون الجناية فيها في المنفعة التي هي الايمان ومنها الجاحض
مقتضاها يقتضيه الجاحض اذا كان العرف حكمة ان يذهب للعنف الفاسد فيمنع من قبل ان يذهب اليه
حيث لا يصدق عليه شيء كالحكمة عليه كيجوز ان غير مصنف فلو استحق حيتها وان لم يأخذها
او ذهب في حقها من منصف في العقل بخلاف في اصل العبد وان اختلف فيها ليقع
في العرف هل هو التمسك بالثبات والظاهر الاول اذ انا لا نرى في العفة وغيره الا في خلاف الحكم
فالثاني هو شاذ بل على خلافه في كلام جمع الاجماع وفي منصف العرف والحق في الفاسد
فلا يمان وتقولان اشترها او ادها او اظهرها ان فيمنع ثلثا منها اي يسترها لكونها صحيحة
والولاية الثانية ان خير ربح الدين في بيعها المقيد والديلي على او الحيا وبن زهر اذا كانت
لجنايته عليها باذهب او ادها او صغر ابعدا ان كانت مفسدة في الغنية الاجماع فان تم الا
فالولاية مع انها مطلقة ضعيفة لانها في القرينة الاولى مع صحتها وشهرتها ووزنها وفي
بيع انما هي ممكنة ولا فوؤها ان يكون العرف حكمة او بائنه من ان لا اجناسية جاز استحق عليه دينها
بلا خلاف الا ان الحيا في تركه حكم بطلان دينها وحسنه ينكر فيما عدا الاخير وثبتة في اذنا
الخلاف عن الاول وهو غير هذا الحظ المستحق وفي الاول ان استحصل الدين كامله
وكذا قطع ما رز وهو الاذنة ونزل عن نصية بلا خلاف في الاخير فتوى ونصا وعلى الا
شهر في الاول بخلاف الجماعة فقالوا ان الدين فيه للاذن فاصفة وفي الزا من الحكومة وهو اقوى
وموضع الخلاف ما لو قطع الماد من والقصبة معا اما لو وقع النقص في جانبها ثبتت لقصبة الحكم
منه وللانط الدينية في الواحد او في حكم قطع الانف ما استدل به بقوله او كسر نص في خلافه
في انه لو جبر عليه على عيب غيبته بائنه وطار على الاخير في الغنية الاجماع وفي ثلثه وهو فاده ثلثا
دينه يحمي وفي قطع اشل ثلث الدين بخلاف في شيء من ذلك اجوه بل على الاول الاجماع
في طر وفي الجاحض نصف الدين اذا استحصل عند الاكثر والاجود وفاقا للحلي والشهيد في
الدين ان في ثلث الدين وفي احدى الجاهدين نصف الدين على قول الشيخ في طر مدعي انه مذهبنا وفي

رواية

رواية بل دريات ان فيه ثلث الدين وهي مشهورة وعليها الفتوى وقيل بغيرها وهو ضعيف جدا
وفي الاذنين اذا استحصل الدين كامله في استيصال كل واحدة منها انصف الدين وفي
بعضها بحساب بينهما فبعضه ساحة المجموع من اصل الاذن وينصف المقتطع اليد ويؤخذ
من الدين بنسبة الدين فان كان القطع النصف والنصف والنصف في الثلث في الثلث وهكذا
وبعضها النصف في ساحتها حيث لا تكون هي المقتطعة بلا خلاف ظاهر في شيء من ذلك
وفي الغنية وعن ف الاجماع وفي جزم النصف ما ثبت دينها اي النصف كافي كلام
الحيا وهو الاقوى او الاذن كحليل الديانة وصرح ابن عمر ولا يعرف خلافا في الا
صل عن حكم ف الاجماع ثم ان اطلاق الاكثر المخصوص والفتاوى يقتضي عدم الفرق في
الحرام الموجب لثلث الدين بين الملتزم منه وغيره خلافا للحيا عن ابن عمر فقصده بالتالي
واثبت الحكومة في الاول يمكن نفي بل الاطلاق عليه وفي استبعاد الشفتين للدين لفا
فتوى ونصا وفي تقدير دينه كل منها خلاف فقال الشيخ في ط في العليا الثلث وفي
السفلى الثلثان واحتقان المقيده وجعته وفي ظاهر الغنية وطا الاجماع وقال في
الخلاف في العليا اربعة دنان وفي السفلى ستمائة وكذا قال في النهاية وكذا في الحديث
وحكى عن الصدوق والقاضي وابن حجر وجماعة ورواية ابي حنيفة فيها كما ترى ضعف
سندا ولا جاب لها نعم في ف الاجماع وهو معارضه جود منه كرسى وقال الاسكافي وابن
بابويه على ما حكاه الماسن في العليا نصف الدين وفي السفلى الثلثان وهو باطل متى
ل وكما في مع شرحه للمصري وقال ابن ابي حنبل ان في كل واحدة نصف الدين لا يفضل
احدهما على الاخرين بزيادة وهو قوي منقول واليه ذهب كثير من المتأخرين ولكن في النفس منه
شيء لذين القول بينين القول بل كاد ان يكون خلاف الجمع عليه منهم من يفضل السفلى كالحلي
عليه الحلي والمسئلة محل تردد لكن الذي يقتضيه النظر ضعف القولين الاخيرين في الكلام في تعيين
احدا لاولين وهو شكل لم يرد ما هو حوط وهو الاخذ بالمنفق من الثلث في العليا و
والثالثة اظر في السفلى ويرجع في الراس والمقايين الى الصلح وعلى الاقل في بعضها يؤخذ
لرجحانيتها على حذوها ما سبق في نظائره وفي استبعاد السادة الصحيح الدينية كاملة

وتحتها

اجماعا متفرقا ومضاعفا وحسنا وكذا في ادعاء الخلق جملة وبقي اللسان محال للاختلاف
فيه لاني انه اذا ذهب لخصه فسميت الذنية على الحروف واعطيت بقية الغانية ولو قطع
بعضه اي يحذف اللسان اعتبر الحروف المعجم ايضا دون ما حصة عند الاكثر ولعلهم بعد لم
يظهر والذي يقتضيه النظر وبعضه الاصول وجريته للذهاب من حرم اللسان يا
المساحة واخرى الذاهب من الحروف بالذنية ويحمله ما عن الحروف والاصابع والغنية
من ان اذا قطع بعض اللسان فغنية بحساب الواجب في جميعه ويقاس بالمثل واذا ذهب بعض
اللسان يعني الكلام اعتبر بحروف المعجم لكن يحتمل ايرادهم هذا لكان الاعتبار بالمساحة ان
لم يذهب من الكلام شيء او ذهب منه اقل من مساحة اللسان بالذنية الى الذنية كان ذهب
منه راجع من اللسان نصفه فيؤخذ من الذنية بنسبة دون الكلام والاحتمال الاول اوفق
بالاصول الا ان القائل ببعض الاصحاب يعني معرف لا طباقهم فظاهر على تدخل الذنية
بينهم مطلقا لو تفاوتت نسبة كل منهما الى الذنية كما ملته بان كان احدهما بالربع
والاخر بالثلث او بالعكس لكن اختلفوا في الزيادة عن القدر المتداخلة غير مطاوع
عليه المبسوط فاما الخلاف عنده غيره او اذا كانت الزيادة المقنعة خاصة لوانعكس
فالذنية كما عليها لا اكثر والاول وفاقا ايضا لجميع مخرجها في الحروف ثمانية
نيتة وعشرون حرفا في الشهور المتصوغة لكن في ثمانية اخرى صحيحة انها من غير حروف
وهي مع انها معارضة بمشاد الزيادة ايضا وزيادة عليه بطرحة احد ما عا ملا عدا اخرى من مصدر
فما يحكمه وهو شاذ بل على خلافه في ظاهر المتن وكلام جميع الاطماع لكن قيل انه المشهور عند اهل
لغة العرب والمنهيب الاول وليس في تصحيح بيان الزيادة ما هو قبل انظر الفرق بين الجهر والالف
وفي استيعال لسان الاخر سالت الذنية بالافلاص في كلام جميع الاطماع ولا فرق بين كون الحرف خالصا
او عربيا لاطلاق التصرف في التقوي والتعجب المقيد له بالثاني شاذ وفي قطع بعض حجاب
وتبرساته في نظائره ولو ادعى المحقق عليه ذهاب بطلته بالانانية في رواية يضرر لسانه بالانانية
فان جزم الدم امر قد كذب وان خرج اسود فقد صدق وعمل بها جازع ومنهم الشيخ وفي
مدعيها عليه الاجماع فان اجماعا او شرعا جارية والآفة السند ضعيف مما اعتدوا لاعتراضها
المتأخرون

المتأخرون وقالوا بالانسان انما هو القاصد بقرى القاصد من جنس مما لا الاشارة او سنة على الخلاف المتقدم
ثم هذه القول يحكى عن الشيخ في النهاية وظاهره ان التوقف لعدم في محله وفي الانسان
بفتح الهاء ولو كبرت فذهبت اجمع الذنية كما ملته بالاطلاق وفي الغنية اجماع وهو الانسان
المقسوم عليها الذنية ثمانية وعشرون متنازع عليها متفارقة كل يذكر منها المقام
ديم اثني عشر لسانا وهي اسطرها والرباعية ان خلفها والذبابان ورائها كلها من
ومثلها من اسفل وفيها ستمائة دينار موزعة عليها بالسوية في كل واحد خمسون دينار
والاخر ستمائة دينار من كل جانب من الجانبين الا بغير ضاحك وتلك اخرى من غيرها اربعة
دينار موزعة عليها بالسوية في كل واحد ستمائة وعشرون دينار بالاختلاف وفي ظاهرها
لغنية وغيرها اجماع للتصويل والاخبار المتفاوتة محمولة على التقية ولا ذنية للذنية على العدم
المذكور ولو قلعت من تحتها الى اعضاء المقدرة المشتملة على عزم الاصل في النظر المعتضدين
بالحكم في غير المسئلة كالاصبع الزائدة لو قلعت مع الكف جملة مع انه لا خلاص فيها الا من
اطلاق كلام جامع بان فيه حكمته من دون فرق بين قطعها مستقرة ومنقورة وهو
ضعيف كالقول بانها الاشياء مطلقا ولو قطعت منقورة كطعن المنقوع ولها ثمانية الاصل
الذي يجنب ثلث ذنية المقادير ان كان بينهما وثلاث ذنية لما خيرا كان كان وان كان بينهما
والاقل لو قلعت منقورة عند الاكثر كافي للشوكة وغيرها وفي الاجماع خلافا للفظ
وجاعته ومنهم ابن نهر مدعي الاجماع في الحكومة ولا يخفى عن قوة النص ان احصل العقل
لا ذنية فيها انما على من اصابها ريش كادش الخش ويستفاد منه بيان السن الزائدة وانما اخر
العقل المستأجرة عن جميع الانسان المودع عليها الذنية مع ان ذلك يقتضي تشبيهها بما حرم
وضوح بجماعة فلا شبهة في الزائدة وفي اسوداد السن بالانانية ولم تسقط ثلث الذنية لها
بالاختلاف وفي الغنية وعن في الاطماع للتصحيح والاطلاق وكذا الفتاوى يقتضي عدم الفرق بين
ما لو ذهب كل منها فها هو لا يفرق على ان لا يضيع شيئا من الاختلاف المبسوط فقيدها
لاول وقال في الثاني بالحكومة ولم يعرف مستدوه وكذا ادعى في تصديعها فاقا ولم

الايتك على صالح الامكان والاختيار الاكثر لاجل عن حجاب في السنة قولان اخران
 نادران وفي اورد الحصة بين بضم الحرف فسكون الدال ففتح الراء المصلح وهي انما هي
 ويناد فان في بفتح الفاء فالهاء المهمله فالجيم اي تباعدت وجلاها اعقابا مع تقارب عدول
 قدسية فلم يقد على المشي ومشي شيئا لا يتفق به فتما في درهم بلاطلاء وفي قطع المتفرقا
 بالانتم وها القم المحيط بالفرج احاطة المستغنين بالانتم الدينية كما ملته في كل واحد منها نصف الدين
 للاطلاء وفي الانضاء للمرأة الحرة فلم يتد مدحوي الدينية اي ديتها كاملة اجزاء في الفينة
 وكذا القضاء الامة لا طلاق النقص والفتوى عن الغنية ففهمه بالحرمة وهو كذا في مجمع البحرين
 ان يقية المسلمين اي سلك الحيف والغامط واحد او قيل هو ان يحرق الحاجز بين تخرج البول
 ويخرج الحيف والقائل الشيخ في ط والحق في السرير وتبعها من استأخرين بل لم ادر في حقا
 لغا عدم من مرد والمات وغلطاه في الكتابين بعد ان سندها الى كثير من اهل العلم ووجهه ان الحاجز
 بين القبيل والذرية عصمت قوي يتعذر ان الذبا الاستناء غالبا فيشكل ان الحل عليها اطلاق الفتوى
 الفتوى لا كالحاجز الاخر فانه يرقن دما الفطع بالانتم عليها محمد الغل قوي وبلعن مبالا
 وقضاء بالانتم الاول في الاحكام بالطريق الاول وببصر جمع ويشكل الا لاحاق لومرج ا
 لتفسير الاول لفقد الدليل عليه لا باس بالاحاق في الذمة للاستتمك في العتلة ولا فرق في لزومها
 بين الزوج وغيره اذ كان قبل بلوغها لا طلاق النقص والفتوى في ينقص غيره بعده لا طلاقا
 واليه اشار بقوله وسقط ذلك اي لزوم الذمة عن الزوج في افضى زوجيته بعد البلوغ بلاطلاء
 فيه في الجدة وان اختلف فاطلاق الحكم كذا في المتن تبع لا طلاق النقص وتقيده بصورة
 عدم التقديس كذا في لف وضه وعينها ولا باس به وان كان لاخ عن مناقشة اما لو كان
 افضاء الزوج زوجية قبله اي البلوغ عن الذمة لما عرفت مضافا الى الصحيح وعينه
 وفيها انه لا شئ عليه ان اسكتها ولم يطلقها ولا قائل باطلاق الشئ المكفي وهو ما جيت
 نعم الذمة بل تقيد بما سواها واما في فلا ريب في وجهها مع المهر كذا ان وقع الانضاء
 بالاجماع ولزوم لغرض كالا صبح مثلا بغير استقراره على عدم عروض موجب التضييق كالحلاق في
 والموت

بلغ

والموت حيث قلنا فيه ولزوم اي الزوج مع ذلك الاتفاق عليها حتى يموت احدهما
 وتحم عليه مؤبدا كما في كتاب النكاح مفصلا وفي قطع الرجل مع الذمة كاملة وفي
 كل واحدة منها نصف الدين اجزاء كما في اليدين وحدتها مفصل المساق وان ا
 شملت على الاصابع بلاطلاء وفي اصابعها واظفارها من التفصيل والاحكام بلاطلاء
 الامر الخلفي يفرق بين ابها على اليدين والرجلين فان ثبت الثلث في الاول والعشر في الثاني وثان
 الاسكافي يفرق بين اظفارها ولكن ظاهر الاصحاح والذلة خلافا واتحاد الرجلين
 مع اليدين والبعضا من عني فوق اصلا **مسألة** **الاول** وفيه القطع خمسة وعشرون
 ونبأ ان كان تماثل القلب عشرة دنانير ان كان مما يلي العنق من بلاطلاء فيلزم من الخا
 فاطن المقدار الاول في طلق النضج ولم يفصله الاول اظهر الحجة ظاهرة كالاسرار في الاضلاع فبان
 فاطن للقلب عينه ومن الماصي بمن ذل العبارات على ان لكل ضلع جانبين فحقا بينه الذي يحاط
 القلب المقدم الاول في الجانب الاخر القدم الاخر في نظر **وكذا** **البيان** **الاول** في بعض الاماكن او عجا
 فلم يملك ذلك فابط ولا بوله ففهمه الذمة كاملة بلاطلاء في يمينه يمينه والمرة بالاول عظم الذم
 وعظم رقيق حول الذرة هو العنق بالانتم في كل الاطراف ما بين الحصة والغضن في خلف الذم
الثاني قال الشيخان في عهده وفي كسر عظم من عظم اقطع مقداره خمس وفيه ذلك العنق فان جيت على
 عيب فليقتلها من عهده اسم وفيه قال الخليل ابن ذهم مدعي الاطع وعينها وقيل ان اقول
 اخر وقال في موضحة ربيع دية لمرس بلاطلاء وفي الفينة الاطع وكذا عرف وقال في مر
 ثلث دية ذلك العنق لم يسه الا عثم فان يرا على عيب فاربعة اطرس دية نصفه بلا
 خلاف الامن فاحد وفي الفينة على خلاف الاطع وقال في فلك بحيث يقطع ثلثا ذرية اي
 ذاك العنق فان صبر على عيب فاربعة اطرس دية فلهذا قال من ترايعا على ان
 نهر فلم يذكر هذه المسئلة ولم يفضل الخلاف ههنا ظاهر المتأخرين الموافقة لهم في جميع
 الاحكام المتقدمة ولا باس بها **الرابعة** قال بعض الاصحاب وعلامة الشئ في طوف كل انهم

الاول

الاول

الثاني

الاول

الانس

الساكن

القسمان

من الشرايط ان في الذوق بفتح التاء منكون الواء المهلة فظم القاف وهي العظم الذي
 بين شفرة النحر والعانة ذكركت فنجبت على عني عيب طابعون دينارا وحكي النصارى عن ابن عمر وا
 فتى من المتأخرين جماعة بل قيل ان المشهور بين الاصحاب عن في الاطراف والمستند بعد
 كما يظهر في الرضوي كما حكى لابس به وليس في النص والفتوى حكم التفرقة اذ الم تجبلا وجبنا على
 على عيبه والاصل منها الحكومة ويكمل لو نقصت عن الارجين لوجبها قويا لو عدم العيب فجاوذا
 ولو قيل بوجوب كلتي الامرين كما في حقه كان حسنا وقيل ان بينهما الدية كاملة وفي احداهما
 نصف الدية وفي مستنده من اخذت **اعلم** روى ابن عباس بطعن ابن ان حتى حدث في ثيابه
 يقول او غايط خاصته دون الرمح فان فيها الحكومة فيس بطنه حتى حدث ايضا او يقتدى بمثله
 الدية وهي نهاية النوفل والتكوي وعدها بما جاعته بل لاكثر كما قيل وفي ف الاجماع فان لم كان
 هو الجرح والا فالرواية قضيت في واقعة محي لغت للاصول كما اشار اليه الحلبي قال الان في تقرير
 للنفس فلا قصاص في ذلك الحال وينبع من المتأخرين جماعة في الحكومة وهو عني بعيد بعد
 ضعف الرواية بما عرفت معاذنا الى ان رواها السكوني وفيه ضعف شديد وصاحب مع ذلك
 محبول الا ان المسئلة بعد لا يخرج عن شبهة فالأصول الخديج عنها بالمصالحة فان لم تمكن الحكومة
السائر من قصصها ما يصعب مثلا فخر عثمانها فلم تملك لولها وفي جيعتها الامور منها
 على الاشهر الاقوي ولكن في نهاية طريق المشورة ان فيه ثلث دية ما وهي ان اعتبر بسددها و
 عتصمت بغيرها لكن لم اجد بها قائل **المقصد الثاني** في بيان احكام الجناية على المنافع وروا
 بها اعلم ان في ذهاب العقل الدية كاملة بالاخلاق ولو نتجت او قطع عضو منه فذهب عقله لم
 يتدخل الجنايات بل لكل منها دية على الاظهر الاشهر بل عليه عامة من تاجر وفي ظاهره وصرح
 في الاجماع ولكن في رواية صحيحة على ما الشيخ في النهاية وعينه انه كانت الجناياتان بغير واحدة
 قد اختلفت دية وتخرج هذا الشيخ في نادرة لا تعرض الاصول المعتمدة بالاشهر وحكايتها
 الاجماع المتقدمة مع ذلك لا تضمنت انه لو ضرب على راسه فذهب عقله استظهر به سنة فان
 مات فليس به وان بقي ولم يرجع اليه عقله فعليه الدية وهو انم مخالف للاصول كما يظهر
 من الفاضل

من الفاضل والمتميز في النكت فقال رحمه الله ان اطلاق القوف ويعني حتى السنة الماضية لا تقدر
 ان تكون القضية مما يقبل غائبا وقصد وحصل الموت بها ولكن الرواية اعم من هذا
 اذهب السمع من الاثنين ما الدية كاملة بالاخلاق وفي ظاهرها الغنية وصرح الشيخ في الاجماع
 وفي اذهاب السمع كل اذن نصف الدية مالم كانا جديهما من حد الاضحية لولا كانت الاضحية
 بسبب الله تعالى او الجناية او غيرها بالاخلاق الامر في جرحه فاجب الجناية كاملة ان كانت الاضحية
 ذابح بغيره بسبب من الله تعالى وانضفوا ان كانت واهب بغيره مالم وهو قادر في بعض السمع
 مجاب من الدية بالاخلاق ويقاصر الناقصة الى الاضحية ان سبب الناقصة عند استبداد او تطلق الجرح
 ويصاح به بصوت لا يختلف كنية كصوت الجرح منها عدا عنه حتى لا يقول لا السمع ثم يعاد عليه ما
 شيان من جهة اخرى ولو فعل به ذلك مرارا من اربع جهات كما في النقص الذي هو المستند لهذه
 اللغنية في استعلام النسبة من الصحبة والفاضة كان اولى وعلى كل حال الجرح بعين الجرح
 من جانيه وهو اسهل الارجاع بان يعلم بمجد كل سافرة قال فيها لا اسمع ومنتهاه وبسبب الجاني
 المسافات مبداء ومتمى ويصدق مع التساوي اي شاي المسافات قبله وليد مع
 التفاوت ثم مع التساوي يطلق الناقصة وسد الصحبة سد اجسادا ويعمل كذلك
 يعين الشئ كما مر حتى يقول لا اسمع ثم يكرر عليها لا اعتبارا كما مر وبسبب التفاوت
 بين الصحبة والناقصة ويؤخذ من بينها بنسبة التفاوت بينها ولا يفسر في يوم دمج ولا
 في مواضع المختلفة في الارتفاع والاختصاص بل ينوخي ويختار القياس في سكون الهواء
 والمواضع المعتدلة وفي اذهاب ضوء العينين ما الدية وفي اذبحها بغيرها بالاخلاق بل قيل لاجعا
 ولواذي اذهاب بظلم عقيل الجناية وهي في العينين وحدها قائمة ولم يعلم صدقة بنته او
 اقر صلف الجاني عليه بالادعاء القائمة على الاظهر الاشهر بل احله عليه علة من خاص للصبي وعينه
 وفيها ان القائمة على ستة اجزاء فان اذبح ذهاب البصر كله حلف بسنا واخلف هو وحشة ج
 معه وان اذبح ذهاب دس لجر حلف هو واحدة وان اذبح اذهاب ثلثة حلف بمخني
 انه واحد وهكذا في رواية ضعيفة انه يقبل بعينه الشمر فان بقيتا مفقودتين سدت

صدق والاكتلاب وبها افنى جماعة ومنهم الشيخ في ف مدعيها الاجماع ولو ادعى نقصان طبعها
ثبتت الى الاخرى من فعل بالنظر الى المنظور كلف بالسمع بلا خلاف فتوجب احد ما تم
توضع له منته مثلا ثم يقال لا النظر فما دام يدعى انه يصير موضعها حتى اذا انما الى موضع ان
جاف قال لا ابصر فربما حصة يصير ثم يعلم ذلك المكان ثم تقاصر ذلك القياس من خلفه عن
يمينه وعن شماله فان جاء سواء والا قيل له كذبت حتى يصدق ويضع بالعين الاخرى
مثلا ذلك ثم يقاس من ذلك على دية العين كافي الصحيح وغيره وليس فيها الجواهر الاربعة عليها
العمل وان كان مراعات الاربعة احوط واوضح ولو ادعى نقصانها فثبتت الى ابناء سندها من قديم
ويظنوا سيلفظون ثم يصير ما يلفظ نظر المحقق عليه يعلم منته ما بينها قال لا يستند المناقاة الاربعة
والاكتلاب بالاختلاف وفي ظاهر الغيبة الاجماع والقياس قديم ومنه ولا في الارض مختلفة الجواهر وفي
بطلان التمس من المخبر من معاد الدية كاملة ومن اجدها نصفها بالاختلاف وفي صريح طوفان الغيبة
الاجماع ولو ادعى حجاب عقيد الجارية يمكن نقاله بها ولم يظفر حاله بالامتحان اعني يفرق الجواهر في
الحاء وتخصيف الواو وهو ما يقع فيه الباء عند القدر الكيفي من عند غلظ النار فان د
معت عيناها حول الغيبة فهو كادب والانصاف كافي في الولاية المتقدمة في اعتبار البصير المتدبر
وبها افنى من شرح يحوي هذا ايضا والاجماع والظاهر للاشهر ويخلف الجني عليه بالقامة كرامة
ثمة ولو اصيل بعد فتقيد عليه بالانزال المني كان فيه الدية كاملة بلا خلاف وقيل في سلس البول
وهو قوله شوقها الضعف لقوة الماسك انوية كاملة والقائل المشهور كما قل وعليه اكثر المتأخرين
وفي حديثه ان دام بها السفل للليل لزمه الدية كاملة وان دام الى الزوال لزم ثلثاها وان
لزم الى الفجر لزم ثلث الدية واخاره جماعة من المتأخرين تبعا للاكثر المتقدمين والسلسلة
محل اشكال وان كان القول الثاني لا يخفى عن مرجان والمراد بالدام في العودا ثلث الدوام
في كل يوم او ايام كراهية جماعة لان المعهود ان الدية وبعضها المقدر انما يجز في ذهاب العضو
او المقتطعة بالكلية وان مع العود الحكومة **للقصد الثالث** في بيان ديات الشجاج والجراح

لغصان ثلث

فاشجاج

فا الشجاج بكسر الشين جمع شجرة يفقرها وهي الجرح المختص بالرس كاقيل والوجه ايضا كما في كلام
جماعة وعزى الى نص اللغة ويبتنى في غيرها حرجا ثانيا على المشهور الخاصة والدائمة والمتلا
حدة والشجاج والموصفة والها مشه والمتلازمة والموصفة والموصفة فتمتعة ولكن لا
خير من الجراح لا الشجاج او لا اختصاص لها بالراس والوجه وعليه عدد الشجاج المعصية
بما كاهن معنى لغة بل وعرفا ثمانية كلف في العبارة وغيرها والخاصة بها حال الحرمة جازي
التي تقشر الجلد وتحدثه وفيها جوع على الاظهر الاشهر بالعليمة من آخر اختلاف الماسك وتخصف
بغير هو شاذ ولا فرق في الشجاج بين كونه ذكرا وانثى حرا ومملوكا وفاقا لا كذا لاطلاق النفس خلاصتها
عة فعبه وابان فيها عشرة اذنية فيغترق الكثرة والاشي وليس في مخالفة كابر من فحق في الميت الحر قال
في غيره بالارث وهو على جسد الا ان الارث على اطلاقه مشكل بل ينبغي يقيد بما اذا وحى من غير
قيمة كاحوا الضابط في دية اعطاه من بيتها الذي لا يخرج من الدية فتمتعة التي هي قيمة الممتزج من بيتها
الحر فخر اليها وهل في ارضه هي الدائمة فيكون ربتها بغيره ويبدل عنها في عدا الثانية الذي يعبر
بالباضة ام عنها فيكون ربتها بغيره ويكون الباضعة مرادفة للمتلازمة فبها ثلثة البعة
قال الشيخ وجماعته نعم وفي مستندها ضعف الاكزون بل المشهور على خلافه وهو الاظهر عليه وهو الحر
الدائمة اذا التي تقطع الجلد وتأخذ في اللحم فيبرأ ويبرأ بغيره والمتلازمة وهي التي تقطع الجلد
تأخذ في اللحم كثيرا وهل هي على الباضعة فهي فيها ثلثة بغيره في الباضعة بغيره ويكون اول الشجاج
الرامة والخارصة مترادفتين ام متحدتان وميتها ثلثة البعة ويكون اولها الخارصة فيها بغيره
ثمة الرامة فيها بغيره اختلاف مني على الاختلاف السابق فمن قال ثندان الدائمة على الخا
رصة وهم المشهور قال الباضعة هي المتلازمة وميتها ثلثة البعة عدا الاسكافي وهو نادرا ومن
الدائمة هي الخارصة وهو الشيخ ومن تبعه قال الباضعة عنه غير المتلازمة فيها بغيره بخصه
اق الاول اقرب في المتلازمة والباضعة اذن ثلثة البعة ويظهر من هنا عدم الخلاف فتوي
ونصا في ثبوتها في المتلازمة والباضعة اذن ثلثة واعا هو في ثبوتها في الباضعة وقد عرفت ثبوتها
فيها ايضا على الاظهر للاشهر فان فرض ثمة معقوبة يثبت على الخلاف والا فالذي لا يظن الا عشرة

له والسموات بكسر السين المهملة واسكان الميم وهي التي تقطع الخم وتقف على السموات وهي الملهة
 الخبيثة للعظم وغيره اربعة اجزاء كل في الغنية وعن في الاستعداد والذاتية والموضوعة وهي
 التي تكتشف عن وضع العظم وبياضه وتفسر السموات وفيها خمسة اجزاء كل في الغنية وعن في
 وغيره للصاح وفي بعض ما في موضع الراس حنون ونيار كل في رهاية وفي اخرى في موضع
 قال عليه نصف عشر ثمانية ابعين ويتفاد من الجمع منها ان الغالب نصف عشر الدية كما عبر به
 لغنية وكلام جماعة مع في الخلاف عنه كتحريم خمس عشر الدية في المسئلة السابقة ويمكن ان
 عباير اكثر المعبر بالاجزاء على الملهة على المشي في المقام بل بينهما معنى وما سباني والهاجته
 وهي التي تفسر العظم اتي تكسر وان لم يتبق حجم وفيها عشرة اجزاء كل في الغنى والاضاف كما في
 لغنية بل قبل اجزاء للنقص وليس فيه كما المشي وكفه ما ذكره جماعة من اعتبار الانسان فيها ارباعا
 في الخطا فلذا في شبهها على نسبة ما يوضع في الدية الكاملة لكنه يحوط والمنقلة وهي على
 تعريض لما من وجماعة التي تخرج الى نقل العظام من موضع الى موضع وقيل فيها قفا سائر شفا
 دية وفيها خمسة اجزاء كل في الغنى وعن في وف واصل التما في
 هذا عشرين يعبر وهو اربعة الما مومة وهي التي تصل الى ام الراس وهي الخانطة الجامعة
 للواحد بكسر الدال ولا تغنيها وفيها ثلث الدية كل في المعبر المستقيمة وبه جماعة
 وفي الصحيح وغيره فيها ثلث وثلثون يعبر كل عورة اخرى وظاهر جملة منهم ان العدد المبرر
 من غير زيادة هو المراد بالثلث حيث عبروا به والاثم فشره بالعدد من غير بيان لزيادة
 ثلث الابل ومنهم الحلي مضر حاشيه امدعيا الاجماع عليه فقال وفيها ثلث دية النفس هي
 ثلث وثلثون يعبر الحسب بلا زيادة ولا نقصان ان كان من اصحاب الابل ولم يلزم
 الاصحاب ثلث المعبر الذي به يتكلم ثلث الدية بغير التي هو دية النفس لان قال وا
 جاعهم منعقد على هذا الاطلاق او ثلث الدية من العين او الورق على سواء لان
 ذلك القيمة على ثلث ولا يتعدى الابل اول ويشهد لما ذكره بعض الاخبار وهو المختار
 وان كانت الزيادة او العدول او التقدير وما مشا كلما يحوط والقيمة وهي
 لى تبلغ الجوف من اتي الجهات كان ولو من فحة النحر وجميعها ثلث الدية كل في المعبر
 المستقيمة

المستقيمة لكن في بعضها بعد الحكم به بغيره بالثلث والثلثين بغيره كما قرئ في المأثرة ويعتده
 ويعتده الصحيح وغيره بان فيها ثلثا وثلثين من الابل من ذكر زيادة الثلث لكن الاصحاب هنا
 اطلقوا الحكم بالثلث الذي مقتضاه زيادة ثلث بغيره من غير خلاف يعرف بينهم وبصر في الغنة
 وعن ط وفي الدفان صرح في ضيفان ثم الاصح كان هو الفادق بين المسائل ولكن في الغامضة
 مناقشة وكيف كان فلا بد ان الاحوط الزيادة او العدول الى ما عرفته **الدين** ثمان
 دية النافذة في الانف حيث تنفي المختارين معا ولا مستند ثلث دية بالاضاف بل قبل اجزاء فان
 صلح اثنتان عشر الدية ما شاء من الدية مستند غير واضح والاتصاف مائة دينار و
 كالا سكاني والحق وبغيرها ولو كانت النافذة في احد المنصين فاضا الى الخارج منها فاعش الدية
 مائة دينار اما مطلقا في المثنى وغيره او بشرط المبرر والا فسدما كما عليها الاكثر والمستند
 على التقديرين غير واضح او وعد الرجل للاول وهو موافق بما في كتاب طريف من ان فيها
 عشر دية الدونر خمسين دينار كما عليه الاسكافي وهو الحق بالاصل ولكن الاول ثم الثاني
 احوط **الثانية** في حق الشفيعين معا حتى يبدوا لاسنان ولم يثبث دية معا واستحق بغيرها
 الشفيع ام لا ولو برات الجرعة خمس ديتها ولو كانت الجرعة في احدسها خاصة ولم يثبث
 ثلث ديتها مع البر خمس ديتها بالاضاف الا من الاسكافي ففي الاعلى ثلث ديتها وفي ا
 السفلى نصف ديتها واطلق وهو نادر وفي الغنية الاجماع على خلافنا **الثالثة** اذا فقت
 نافذة في شيء من اطراف الرجل فدميتها مائة دينار كاهنا وفي كلام جماعة وعري
 الى المشي والاتباع للصحيح وغيره واطلاقها كفتوى الجماعة نعم لو كان الطوف يقصر عن
 المائة كالا غلة وفيه اشكال اذ يلزم زيادة دية النافذة على ديتها بل على دية اعليتين
 حيث يشهد الاصح على ثلث ولذا قيل الاطلاق بعضهم بما فيه كمال الدية واخر بما كان
 دية زائدة على المائة وتخصيص الحكم بالرجل يقتض ان المرأة ليست كذلك فيعمل فيها
 الارش والحكومة او حكم الشجاج بالنسبة وثبوت خمسين دينار على النصف كالدية
 وعن بعض فتاوى المشيدين انها كالرجل في ذلك ففي نافذة تمام دية دينار وهو المختار
 سبب هو الاصل المقرر من مساواتها له في دية الاعضاء لم يبلغ الثلث او يتجاوز
 ولكن التقيد بالرجل نصا ونقوى لا يناسب **الرابعة** في حمل الجارية بالجنابة من

مسائل
 في الجارية

الاول

الثاني

الرابع

من بطنة وبشرها ودينار ونصف وفي احصاءه بها ثلثته ونايين بلا خلاف وفي كلام
 جمع الاجماع وفي اسوداده سبعة ونايين وفاقا للاكث وفي ف الاجماع وقيل فيه ثلثته
 ونايين وفي الاصل فالاول لا الاحتياط والاعتبار مضافا الى تعدد النفس الصحيح الصحيح برؤوس
 الاظهر كما مر في قال جماعة من متا من غير خلاف يظهر بينهم وفيه والغنية والاستعداد للاجماع
 وهي اي هذه الجنابات الثلث في البدن على النصف مما في كل منها في الوجه وفي الاجزاء
 ثلثة ارجاء الدنيا وفي الاضطرار دينا ونصف وكذا في الاسوداد او ثلثته ونايين على الا
 اختلاف والباسم للتعريف ظاهره كالفتوى ان ذلك يثبت بوجود اثر اللطمة ونحوها في الوجه
 مثلا وان لم يبق جرح لم يدم فيه فالقول بالاشتراط الذي لم يوافق الا من ضعف وهل يخص
 ذلك بوجوه الارام غير وجه العبد مطلقا واطلاق النفس والفتوى مع الثاني وعلى الاول جمع
 في العبد الحكومة والاراش كل في كل لطمة او ذكره لم يمتنع في التفسيرات الزبونية مع احتمال
 عات النسبة الى القيمة ومود النفس الفتوى في المسئلة الاولى انما هو خصوص الوجه والحق الذي
 به كل في المسئلة عن ف لا وجه للمسئلة كل عضوله دية مقدرة ففي ثلثه اشك في ثلثه
 صحيح وفي قوله بعد مثله ثلثه دية صحيحة بلا خلاف يظهر بل على الاول الاجماع في الغيبة وعن وكذا
 في الثاني في ظاهر عبارة بعضو دية الشجاج في الرأس والوجه سواء بلا خلاف ودية شبيهها من
 لجرم في البدن بنسبة دية العضو الذي يتبعها لجرم من دية الرأس وهي دية النفس ففي
 خلاصة اليد مثلا نصف جرم او خمسة دنانير في ضارته احدى (على الابهام نصف عشر دية
 او نصف دينار بلا خلاف للمسئلة كما كان في حال كونه من الرجل لجرم دية كاملة كالنفس اليد
 والجلبين والعقل ونحو ذلك فغني عن في ذلك الشك اذا كان من المرأة ودية نصف دية وفي ذلك
 اذا كان من الذمى ودية ثمانمائة درهم ومن الذمى دية ما وفيه اذا كان من العبد قيمة ما لم
 يتجاوز دية الحر فيرد اليها ومن الامة قيمتها ما لم يتجاوز دية الحر فيرد اليها بلا خلاف في
 شيء من ذلك وكل ما كان فيه حال كونه من الرجل الحر مقدرة مخصوص كاهل البدن والرجلين فلا

في من

سادس **الرابعة**

سابع

يحي

دينين

والاثنين ونحو ذلك من الاطراف التي تجب في الجنابة عليها نصف الذمى او ثلثها او غيرها
 او نحو ذلك من المفاديين كالخارصة والداوية والموتخة ونحوها من الشجاج والجراح التي يجب فيها
 المقدرة من دياتها السابقة مفصلة لكونها اكان من المرأة بنسبة دية ما وفيه من الرجل
 نصف دية مثلا فغني عن المرأة نصف دية ما وما كان فيه من ثلث احصية او ثلثها او غيرها
 او نحو ذلك فغني عنها مثله الا ان كان بنسبة دية ما ومن الذمى الذمى كل بنسبة دية ما ومن
 العبد والامة بنسبة قيمتها بلا خلاف في شيء من ذلك اجرة العبد وفي الغيبة الاجماع
 لكر الحرة او يجر في ديات الاطراف والجراح حتى يبلغ الثلث ثم يرجع الى النصف على الا
 حثيثا وعليها فتوى الاصحاب وان اختلف كفتوهم من وجه اخر بقوله فيا فيه من
 مقدرة لا تعدي فيه فان قيل الحكومة عظم بلا خلاف والحكومة والاراش في اسطلاح الفقهاء
 عبارة عن معنى واحد وهو تفاوت ما بين النخلة والعيوب وعناه في نحو العبد واضح ان لا
 يتجاوز دية الحر مطلقا حقيقة عن دية الحر كونه من قيمته حال العيب بملك النسبة
 فلو تجاوز دية الحر بقدر الربع مثلا ودية اليها باستقاطه فيسقط مثله عن قيمته حال العيب ايضا
 ويراعى المتفاوت بين القيمتين ويؤخذ في الحان يقوم سدا من اقص تلك الجنابة
 ان كان عبدا ويقوم جرحا كان اي يفرص كونه عبدا او بنسبة المتفاوتة من النصف والثلث او
 النخلة والعيوب الى القيمة لا وفيه من الذمى جسا بلى المتفاوتة من النصف والثلث او
 لعشر ونحو ذلك فلو قوم عبدا هيها عشرة وعسا بنخلة وجه الجنابة عشرة دية الحر ويجعل العبد
 اصلا في ذلك ان الحرة في المقدرة للمسئلة من قتل ولا ولي له قال امام علي عليه السلام ولي دية وله
 المطالبة بالقود في العمد والدية جفا في الخطاء وشبهه لاطراف فتوى وثقا وهل الفوق
 عنها المرد في الصحيح لا وهو المشهور بل ان كان يكون اطماعا لعدم مخاف فيه عد الحلي وهو شاء
القدر في الواض وهو سائل اربع للمسئلة في دية الجنين وهو الحلي ليطن اتمه دية الجنين الحر المسلم
 متعالا لا اسلام ابيه واحدها اذ المتسلى لم تمت خلقته ولم تلب الوج مائة دينار عشر الذمى دية

سابع

المنظر الرابع

كان الجنين اوائلي على الاقلها الاشرى بل عليه عامة من تاض في كلام جمع الاجماع خلافا للحنافيا
فالذين كاطلة ولاسكا في اطلاق ان فيه عشرة اعبدا وامة والمعبود فخر عن الاكر فخر والاشقي
تخصه وهذه الاقوال بشارة بل على خلاف الاثر منها في الشرائع الاطاع ولو كان الجنين ذميا
اي متولدا من ذمى فحقا فيه عشرة ابدية ثمانية ودينار ابل اختلاف وعنف في ظاهره
الاجماع ولكن في رواية من سمع والسكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه قضى في جنين النوبة
والنضامة والمجتمعة عشرة دية امة ولها مواريث ومناسبات فلا بأس بالمصير اليها بالاشد
وفيها اتفاق الاصحاب على خلافها ولو كان مملوكا ففهرت امة المملوكة على الاظهر الاشرى
بل عليه عامة من تاض في الشرائع وعنف الاطاع خلافا للمعبود فخر قيمته الاسل كان ذلكا وعشر
قيمة الام ان كان اشقي وهو شاذ واحترق بتفديد الام بالاملاوكة فما لو كانت حرة فان فيه عشرة دية
امته على عبد واحصل فيه ايضا ان يكون فيه عشرة قيمته الام على تقدير الورود وفي الخبر عشرة دية
امة ما لم يرد على عشرة قيمة ابدية المسئلة محل نظر ولكن الاخذ بالاقول اصدر علما بالاصل
واخذ بالمتيقن ولا كفارة في قتل الجنين في جميع نواحي الخلاف بل قيل اطاعا والوجهي عليه
ولجنة الروح فالدية دية النفس كما ملته للذكر وبضفا للاشقي بل خلاف اجره فتوى وضادا
فوق في الاطلاق بين الجنين في الفضل ما رواه خلافا للذين يخصون حركات الدية بالتصديق
الثانية فيقتل بالاولى وضعا وهو شاذ وان ادعى عليه الاطاع ولو لم يكن لهم في دية قوله ان احدا
اوعا عن عمد وامة ذهب اليه الشيخ في علم من كتب وفاقا للاسكا في كذا اطلاق فلم يفضل بين
الذين ائتمروا بالعدم طاهر وهو في فضل توافيق القدم في لزوم الماشية في الا وادفع في الثانية جبا
من المصطفى لاختلافه بين اثاره ولا الاك اضر في غير نظر بل الحجة اخبار العرب على التفتة لموافقة
المذهب كفي من الحاشية كما ذكره الشيخ ايضا في قوله لعل له الاختار الا ان القول الثاني وهو ببيع
الدية اي المسألة وتقسيمها على اربع حالات ففبده هو عظم ثمان دينا واهضه وعلقة الجنين
ونقطة بعد استقرها في الرحم عشرون كما فصلها الاخبار المعبرة وفي الغنية الاجماع وعلى هذا
حاشية بها الى التحقيق معنى الفقرة وذكر الاختلاف فيها ثم ان اطلاق اكثر النصوص والفتاوى

على المختار

على المختار بامانات الديات المقدرة في حالها فيقتضى نبوت كل منها فيما يصدق عليه صداة كل منها
حقن في النطقة قبل تمام الاربعين يوما من وضعها في الرحم ولو يوم يكون فيها مقدرة هاشية
وبيناد وهكذا وقالا الشيخ في النهاية وغيره وفيما بينهما اي بين الحاشيتين اي حالته وضعها في الرحم
وحالة استقالها الى العلقه وحالة استقالها الى المضعه وهكذا بحجابه هو محل وضو
الحق بان النطقة تمكث عشرين يوما ثم تصير لقة وكذا ما بين العلقه والمضعه فيكون
لكل يوم دينار وفيها بعد وضعها الى عشرين يوما ثم دينار ثم بعد العشرين يوما الكلال
وبيناد الى اربعين يوما وهي دية العلقه قال فخذ امعقولهم وقياسها بحاشية الاك اقول ولا
اعزب للا على هذا التفسير لا على المعنى فلا يمكن الخروج عن مقتضى الامر من مقتضى لوقته
المره فامعها الجنين وللادوية المره كلاً لحاشية ومبار وبضفا للدينين النصف
دية ذكر وبضفا لدية اشقي فيصير مجموعها سبعاً وثمانين ديناراً يؤخذ على الجنين ان جعل
حالة ذكورة والوقته وان علم حاله ذكر كان او اشقي كانت الدية للجنين بحجابه الدية دينار على
الاول وبضفا على الثاني بل اختلاف في الاضحية وضو على الاظهر في الاول ايضا وهو الاثر
بل عليه عامة من تاض عن خلاف الاجماع المعبرة وفيها المضجع وغيره وقيل والقابل
الاجماع الجهره يستخرج ذكورة الجنين والوثنية بالقرعة لانه مشكل وهو وان كان حسنا
على اصله لكنه غير مستحسن على غيره لانه لا اشكال مع النقل الصحيح المشهور بحيث لا يخالف
يظهر سواء وهو بيتا ولوالعنة المره مباشرة او بتسبب ان مشرب واد فطرحته
فعليه ادية ما التمس لوديه مطا ولا يضرب لها منها بل اختلاف فتوى وضوا ولو كان
الالبقاء باق اع مضرع فالدية عليه على المضرع بل اختلاف كل وليتقي دية الجنين والدية
المنفرد بناء في كذا بيان اشارة اطاعا في الشرائع وعنف دية اعضا وجر احاة بعير بلية
دية ففي قطع يده خمسون ديناراً وفي خا رصه ديناراً وهكذا بل اختلاف من افزع في اجماع
فقرن الاك النطقة فعليه دية صباغ النطقة عشرة دنانير بل اختلاف وفي كذا الاجماع ولو كان

او التبرير فظاهر المقتضى بقوله وهو حكم في واقعة لا يتعدى بها الى غيرها ويمكن جعله على ما هو معتد
ومستلزم اليهم ففرطوا واتخذوا من الوجوه المفصلة الثمان ولكنه بعيد عن سافه لعله لما لم
يجز الاصاب على رتبة عدلها في كتابه فقال والا فاقوى ضمان المخرط منهم دون غيره **الثانية**
في جيز الهمزة عشر قيمتها كما في الترس وجميع الاجزاء وتوازن الاجزاء في التحريك من انقص من
اشياء والا لا تسمى وفي عين الدابة ربع قيمتها كما مر عن جماعة المستفيضين وعن طرفة عن الاصحاب
ان في عين الدابة نصف قيمتها وفي العينين كل واحد كذا كل ما في البدن من اثنتان ولم اقله على
مسند عبد القياس على الانسان وهو ضعيف **الثالثة** مروى الشيخ في ريب في اصل باب الجنابة على
الحيوان في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال كان عليه
السلام لا يرضى ما اقدبه اليه ما يم نارا ويقول على صاحبك لئلا يحفظه وكان يرضى ما اذنت ليلته وهذا
مشهور بين قدماء الاصحاب لا يكاد يعرف بينهم فيه اختلاف صحتان في الغنية وغيرها الاجزاء **الاربع**
المتأخرين وفاقا للحج الاتفاق على خلافه فلو ابعد نقلها والاعتراف بشرفها غير ان في السكوني ضعفا
والاولى اعتبارا بقدر من صاحب الدابة فما خاضع ما اذنت ليلته كان الا فادوا منها فلو لم يقرط ما في
الحفظ بان اواها الى مبيتها واعلق عليها الباب فوقع الحائط او ثقب النخس ثقباً فيجب له ان يعلم
به واذا في فلا ضمان عليه وهو حسن بالنظر الى الاصول الا ان في العدل عن رواية المشهور
استكمال بل للادام المصير اليها يمتثل وان النصوص مجتمعة مستفيضة تضمنت الصحيح وغيره **الثالثة**
في بيان كفارة القتل وقدم في كتابها انما يجب كفارة الجمع بين الخصال الثلاث العنق وصيام الشهرين
واطعام الستين يقتل العمد المرتبة بقتل الخطاء وفي معناه شبيهه وذكر جماعة انه انما هي الكفارة
مطرد كما يقتضيه اطلاق العباد ونحوها وصريح بعضهم اوفي الخطاء خاصة كما هو الظاهر في الخبر مع
المباشرة للقتل خاصة دون التثنية فلو طرح حجر في ملك غيره او سامة فمات به عاوض المذنب ولا
كفارة مطرد كان التشبيه عدا الخطاء وفي مستندهم نظر لان يكون اجاعا في ظاهر جميع وجوب
الكفارة مطرد بقتل المسلم ذلك ان او انتفى تبيها او محبونا حيا او عبدا مطرد لو كان القاتل على
لاظهر الشر بل للاختلاف فيه لا من كفارات النهاية والقاصي في العبد وهو ضعيف وكذا يجب
بقتل الجنين

الاجزاء

الثالثة

الاربع

بمع

بقتل الجنين لا ادعى الموت ان ولجته الرجم مطلقا ولا يجب قبل ذلك على الاقرب بل لا خلاف فيه الا ان
من التحريم فتى وهو ضعيف ولا يجب بقتل الكافر قتيلا كان او سواه بل لا خلاف بل قيل عندنا ولو
قتل المسلم مثله في دار الحرب عالما بما لا لاضرته النفس ونحوه فعليه القول والكفارة بلا خلاف
ولو طه من ثوبا فقتله فلا ذنبه وعليه الكفارة بلا خلاف في لزومها وفاقا للاكثر في عدم الذنب بل
ظاهر كلام جميع الاصحاب خلافا للحجنا وجبها مدعي الاجماع وهو نادى في جميع بالاية على الظاهر خلافا
قدها كالعبرة ونحوها يقتضي عدم الفرق في الحكم بين ظهور كون المقتول اسير ام غيره خلافا لجماعة
وقبله ما الثاني والاولى الاخذ بالاطلاق **الاربع** في بيان العاقلة التي تجدد ذنب الخطاء والنظر
هنا يقع في امر ثلاثة المحلل وكيفية التقسيط اي توزيع الذنب وتقسيمها عليهم وللواقع اما
الحل فحل العصبية والعق وضمن الجيرة والامام عليهم مرتبة في الارث على تفصيل ما هنا بطا
لعصبية كل من اقرب الى الميت بالامرين او الارباب صفة وان لم يكونوا وارثين في الحال كما لا يخفى
واولادهم وان نزلوا ولعمومة واولادهم كل والاجداد وان علو على الظاهر للاشهر وفي السرير لا
جماع وقيل في النهاية والعنف والاصابع فيما حكى انهم هم الذين يدفون القاتل ذنبه لو قتل ولا
يلزم من لا يرث ذنبه شيئا مطلقا وهو وهم كاصح به جميع قالوا لان الذنب يثبت بالذكور والانات والفرق
والزوجة ومن يقرب بالام على احد القولين ويختص به الاقرب بالاقرب كالانوال وليس كذلك العقل
فانه يختص بالذكور من العصبية دون من يقرب بالام ودون الزوج والزوجة وهو حسن ووجه كلامهم الى ما
يرجع الى اعلية القوم وكيف كان فالقول الاول اظهر ومن الاصحاب من خص بالاقرب بمن يرث النسيئة
ومع عدم يثبت في العقل بين من يقرب بالام مع من يقرب بالاب اثلا فاما الارث والقابل به
الاسكافي كقول جماعة قالوه هو سناد الى رواية مسلم بن كهيل وفيه اتي الرواية ضعيف كونه تريا
مذهوبا وفي كل من نسبتة هذا القول الى الاسكافي ودلالة الرواية على ما نسب اليه من قسمة او من انما الله
فيها في الشرح مستوفى ويحل الالباء والاولاد في العقل على الاشبه الاشهر وفي السرير الاجماع خلافا
لجماعة وفي كلام بعضهم الاجماع معارضنا الاجماع ولا يشرى لهم اي العاقلة في العقل القاتل بلا خلاف

الاربع

بالدعا يظهر من بعض الاجماع ولا يغفل المرة والا الصبي ولا المجنون وان ينشأ من الدنية بلا خلاف
وتحمل العاقلة دية الموصحة وما فوق الموصحة كالغاشية او المعقلة ونحوها اتفاقا ما هنا كذا
وفي كلام جماعة وفي محلها ما دون الموصحة من الخاصة والدائمة ونحوها قولان احدها
نعم ذهب اليه الشيخ وجمع في السرائر الاجماع والثاني وهو المروي في الموتقات لا يتحمل وهو الاظهر
الشهره يستفاد من قول الماتن هنا والفاضل في عدة غير ان في الرواية ضعف اسبها الى القول
الاول وتوقعها فيه وهو ضعيف كدعي ضعف الرواية لانها من الموقوف كرامة لا تضعف بالمعنى
المحط به لكن الامر بهذا اسهل مما على طريقة الماتن واذا لم يكن المجاني عاقلة من غير ان المعنى جناية ان
كان والا فصلا به ثم معق المعنى ثم عصيانه ثم معق الى المعنى ثم عصيانه كترك الميراث ومع
عدمهم اجمع وفيها من جرين ته ان كان وصيته لا ضمان جبرية له ايضاً من الامام عليه السلام
جناية بلا خلاف في شئ من هذا الخارج في الجلية واختلاف في ان الامام هل من مخرج من الجاني
بمعنى ان الجاني اذا كان له مال فهو الضامن والا فلا الامام ام بالعكس حتى لو كان الجاني له مال الامام مخرج
كان هو الضامن ون الجاني كل لو كان بدل الامام المعنى او ضامن الجري فانهما فضيحتا دون
الجاني ولو كان له مال اتفاقا قولان اختار كلامهما جماعة وفي الغنية الاجماع على الاول وفي السرائر
الاجماع على الثاني وظاهر العبارة كغيرها وصريح طاعة ومنهم من جعل مدعي الاجماع كون الدية على الامام
في حال خلافا لاخرين ففي نقي بيت مال المسلمين ومقتضى الاختلاف اختلاف النصوص فالمسئلة كذا
بعتها محل اشكال وللتوقف فيها محال وجبنا ان لا نفي في حال المطر وان كان خطأ فان لم يكن له مال
معا عليه الامام عليه السلام قالوا لا نردوي البيهقي يترك كل يودي غلوك الى مولا جونية فكان بمنزلة
وان خالفة في كون المولى لا يعقل جناية والا فلي الاستدلال بالنقص الصحيح والاجماع كقضية
لنقسط فقد تردد فيه الشيخ في موضع مرطوف على الغني عشرة فواريطه ضعف شارب وعلى الفقيه خمسة
قرطيط ربعة وبقي القاضى والعلامة واختلفت عباداتهم فالعلامة اطلق كذا ذكرها ولم يبين ان
المقدادين اكن ما يليق بها وانما الايمان عليها لا اقل منها والقاضى فسر بالاول والشيخ بالثاني

قال الاجماع

قال للاجماع على ان زومها ولا اكثر للاصل مع عدم دليل وفيه نظر فان النقص الفتوى بالمؤمن الدنية على
لعاقلة سطر يستلزم حتى لو كان العاقلة من ذوات القرابة واحدا تعين عليه الدنية صريحة مع قدرة
عليها كذا ومع عدم تعين عليه ما قدره يكون الزاير على مقدوره واجبا على من بعده من رتبة العاقلة
ومرجاتها لان عجزه يصير كالخدم اجاعا فيكون الجاني بالنسبة الى مدة الزيادة كمن لا عاقلة له من
القرابة وهكذا الكلام بالنسبة على المرتبة الثانية بحج عليه المقدور من الزيادة وما لا يقدر عليه منها يجب
على من بعده من العاقلة وهكذا وعلى هذا الوجه وقد فرغنا من التقيط على راي الامام ومن من فيه
الحكومة ولو عموما فيدخل فيه المجتهد الجامع الشرايط الفتوى بحسب ما يراه من احوال العاقلة
في الغنى والحاجة في دفع الدية عن الفقير الذي لا قدرة له الكلية ويوجبها على الغنى والفقير المتو
سط بحسب مقدورها وما يقتضيه المصلحة بحيث لا يتلزم اضراراً ولا طائفاً بها بالكيفية وان
زادة الدية عنها اجاز ذلك قصدها على المرتبة الثانية واختار هذا في موضع اخر مرطوف تبعه
الحل وطاعة المتأخرين ولعل المشهور بينهم ويبدأ بالتقيط على الاقرب من العاقلة الى الجاني وتبته
ودرجة في الاقرب في اخذ من قول الطبقات او لا فان لم يكن او لم يحمل تحطى بالعبودية ثم الى الابد
وهكذا ينتقل مع الحاجة الى المولى الى عصبة ثم الى مولى المولى ثم الى فوق الامام عليه السلام ويحتمل اتفاقاً
لبعضهم لسطرها على العاقلة اجمع من غير اختصاص بالاقرب لكن الاول الاظهر وفاق الاكثر ويؤيد
جبهتها اي الدية الامام او من نصبهم عليهم اي على العاقلة فقلت سنين على ما سلف بيانه
اللوام في اهل ثلث لوفلى الابد له عدا فلا قصاص كذا في كتابه ودفع الدية بعد
ان يؤخذ منه الى الوارث الابن ولو كان بعيداً او لو ضامن جبرية او اماماً ولا نصيب للاب منها أصلاً
ولو لم يكن الابن وارث سوى الاب في اي الدية المأخوذة منه للامام عليه السلام ولو قتله الاب
خطأ فالدية على العاقلة ورثها الوارث الابن سطر بلا خلاف ولا اشكال في شئ من ذلك
وانما الاشكال في توريث الاب من الدية في صورة الخطأ فحينئذ قولان اشهرهما واشهرها انه لا
يرث منها شيئاً اصطلاحاً في الوارث وانما اعادها هنا لبيان وقوع الاختلاف هنا في ذلك

الاول

هذا هو الذي

هذا هو الذي

على القول بتوحيده من الذنوب فيما لم يكن وارثا للمقول سوى الاب والعاقلة هل يتخذ
 منهم الذنوب وقد دفع اليهم الاستغفار عليهم فان قلنا ان الاب لا يرث من ذنوبه او مطلقا
 اشياء فلا ذنوب له قطعا وان قلنا يرث في اخذ الذنوب هنا من العاقلة تندد من ان العاقلة لا
 يفعل شأن الغير له جنابة جنابها والعاقلة انما تبصر جنابة الغير وهو خير من الاكل بل لا خلاف
 فيه هنا يظهر من اطلاق ما دل على وجوب الذنوب على العاقلة للورثة والاب منهم ويرث لوجوب
 السبب استغفار المانع وفيه نظر فاذا الاول اظهر
 ولا استنبها به وانما تعقل الخطاء المحض ولا اقرار ولا صلى يعين اذا اقر الى الجاني بالقتل
 خطأ مع عدم ثبوتها بالاقراء لم يثبت بذلك شي على العاقلة وكذا لو اصدق القاتل وال
 الاولياء في العمد مطا والخطاء مع عدم ثبوتها على الذنوب لا يلزم العاقلة منها شي بل لا خلاف
 في شي من ذلك اجره وكذا لا تعقل جنابة الانسان على نفسه مطا بل يكون دمه هدر بالخطا وفيه
 ظاهرا بل قيل انه كان عندنا مشعر بدعوى الاجماع ولا يعقل المولى عبد ابي عن العبد يقتل
 انسانا خطا او جن عليه كان لا يعقل المولى جنابة بل متعلق برقته كقوله والخطا يعتد به بل
 قيل لا عاد ولا فرق بين كونه قنا اي عبد محضا او مديبا او مكا فباخطا او ام ولد على الاظهر
 الاستمر خلافا للشيخ في احد قلوبه والقاضي في علقها موثقا
 لانه تعقل العاقلة لا
 شأن جنابة قيمته له على انسان وان كانت جنابيتها مضمومة عليه على تقدير تفرطه في
 حفظها وكذا لا تعقل اطلاق ذلك ما لاحد بل هو مضمون عليه ويختص بها اي
 العاقلة والجنابة من تعقل عنه على الادعي بحسب الخلاف في شي من ذلك الشاهد وحيث
 انتهى الكلام في الكتاب يعون الله تعالى الى هذا قال الماتن رحمة الله تعالى فخذ ما اورد
 فاه وصدقنا حصره وضبطه مختصرين مطولا ونسال الله سبحانه ان يجعلنا من مشكرو
 بلطفه وكريمه عمله وغفره فضله وسعته رحمة الله وقال ام ظلالا الى استاذنا الكامل
 المحقق

الشيخ

الشيخ

المحقق احمد الله سبحانه على توفيقه وتيسيره لنا ليفهم هذا التعليق واساله بحمده وكريمه
 ان يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا لغايبه الكريم وان يغفر لعبده ما قصر فيه من جهته
 او وقع له من خلل في ايراد انه هو الغفور الرحيم البر الكريم والمرجو من يقف عليه ويرى فيه
 خطأ وظلالا ان يصلي وينتبه عليه ويؤخره ويشتير اليه جازا ابدا لك من شكره اجبلا
 ومن الله نعم اجر اجزى بلا وفوق من شؤبه من موافقة المعتق الى رحمة الله وبره الغني على ابن محمد
 على الطباطبائي وقد فوج من شؤبه هذا السبب والسيب والسيب

عشر من شهر رمضان المعظم درجوار سيد شهدا
 ال عبا بمر كن الى محبة وحرر على يد اقل العباد
 محمد كرم في مهنين ١٢١٤
 في سنة ١٢١٤



١٥٣٨

١٥٣٨

٧٢

